

# حاشية العَصَمَا

عَلَى

## كَافِيَةِ ابْنِ الْحَكَّاجِ

شرح الكافية لعصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفراينى المتوفى سنة ٩٤٥ خمس واربعين وتسعمائة \*  
الاسفراين بكسر الهمزة والمثناة التحتية بلدة بخراسان ( قاموس )  
( الاسفراينى ) نسبة الى الاسفراين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وقع الفاء والراء وكسر التحتية  
وبعدها نون بلدة بخراسان بنواحي نيسابور ( على القارى )

اعتنى بطبعها

المدرسة المجاهدية فى تلّوالمحمية

صانها الله عن كل آفة وبلية



الكتبة الحمودية

هاتف : ٥٢٥ ٥٤٧١

٥٢١ ١٩٣٣

بگجگر جاده سى - نمرة : ٢٧

فاغ - استنبول



## شرح عصام على الكافية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احمد الله على ما الهمنى كن عصاميا لاعظاميا \* وان كنت ابنا للكرام وخلفا عن الاعلام \* وحفظنى ان  
 اكون امسيا \* وجعل كل يوم لى خيرا مما تقدم عليه من الايام \* ثم ابغ صاوة واتم سلام \* ابغ  
 مراقد عظام \* ومشاهد اجسام جسام \* لسيدنا محمد افضل من اوتى خير كلام \* وآله وصحبه  
 قدوة مبين الحلال والحرام \* وبعد \* فيقول المفتقر الى القوى المتين \* ابراهيم بن محمد بن عرشاه  
 الاسفرايفى المشتهر بعصام الدين \* ان الكتاب الذى تحصيله انسب من كل المناسب \* وتقصيله اجل  
 المراقى الى اعلى المراتب \* الكافية المنسوبة الى الشيخ ابن الحاجب \* اوصله الله الى اعز المطالب \*  
 وجعل انيسه اجل مقاصد كل مطالب \* وهو وان شرحه اوحدى بعد اوحدى \* واوضحه ألقى  
 بعد ألقى \* لم يبرز الى الان لاهله \* وبقي أكثر مقاصده على دلالة كان فى اصله \* ربما يتخيل  
 المعول على شروحه \* انه صار نحصلا \* لمقصد من غواض مقاصده ولم ينل منه محصلا \* فطلما  
 حدانى ذلك الى أن اشرحه شرحا وانحنا موضحا مختصرا مقيدا لمطلقاته \* مفسرا مفيدا لمغلقاته \*  
 ضابطا لمرسلاته مفصلا لمجملاته \* مصلحا لمختلاته مجححا لمعتلاته الى ما اعتنى الطاسى اولم يره  
 الاناسى \* وكان يعوقنى عند العوائق \* وسوابق نوائب ساقتنى الى اناواحق \* الى ان سألنى الاقدام  
 عليه من لايسعنى مخالفته \* لانه حفت بى من ابسه وعاطفته \* وتحققت انه لا يضيع على \* ولا ينجب  
 دون بابه املى \* وهو ان لا يخفى على ذلك الا لملعى دقائق نظرى \* وحقائق ما ادلى اليه فكرى ويعلم  
 حق اهل العلم علم الناس ويميز ارباب الالباب عن ليس لهم الاحواس \* ولا يسوى بين اصحاب  
 طرائق الصواب وتابى الوسواس الخناس \* الذى يوسوس فى صدور الناس \* من الجنة والناس  
 وكيف لاوقد توجد فيما بين اولاد السلاطين والحكام من ينصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام \*  
 فلذا جعله ربه فى مقام الاكرام عبد العزيز العالم \* لازال له من التوفيق قوام \* ومن التأيسد  
 عصام \* كما جعل أباه الذى هو اعظم خواقين الانام \* واكرم سلاطين الايام واجاهم لحوزة الاسلام



عن الانهدام واقمهم لصلابة البدعة بالصلي والاصطلام \* وامنى من البحر والغمام واشجع من ضرغام  
الاجام \* عبيد الله فواها ثم واهما لهذا المقام \* يارب ويارباه رب اياه وياه واجعلهما ممن آتيتهم  
الحكمة والحكومة \* واحفظهما عن فتنة البأس والخصومة \* وادم جيشهما في ظلال العيش الناعم  
بانعام ذلك الاب وهذا الابن المنعم سيما اميرا كبيرا رباه في ايام الطفولية والصبا \* بلبن العلم والعدل  
والعفة والورع والسخاء \* الامير الخليل الحري بجوامع المدح والثناء \* المنفرد من بين الامراء  
بالشجاعة والسخاوة والبذل والعطاء \* مربى العلماء نعم المربي يار محمد ابن الامير المعفور المبرور جان  
وفاني \* اللهم ارزقه حسنات في الدارين يقول صاحبها حسبي \* فجاه بحمد الله تعالى شرحا للفن  
لم يتمكن عين الانسان بثانيه ولم يمثل عند انان العين ما يدانيه \* وما ارجو ان تكون مرضية  
ان جعلت ما يحويه الكتب من علل النحو محوية وما ينطوى عليه الزبر من تزييف مالا يخفى ضعفه  
مطوية \* اذ ليس فيهما الا تشيخيد الازهان \* وقد تيسر لي غاية ما في الامكان \* في اثناء تشييد  
الاركان أثق بالله ان يكون تأليفا مستجلبا لالفة قلوب الطلبة ومتسببا للوصول الى اجل الطلبة \* وهو  
حسبي ونعم الوكيل \* اعلم انه لا بد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصول هي عدة  
وصول الى مقاصده فذكرتها اولا تسهيلا لطالبه وقاصده \* العلم ان كان اعتقاد الشيء يسمى تصديقا  
والاتصورا وكل منهما اما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق علم بشئ ينتقل منه اليه  
فبديهى وان توقف فنظري نسبة الى النظر الذى هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول وما يحصل  
به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر  
يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا على صيغة اسم المفعول \* والاصل في المعرفة  
ان يكون مميزا لكل من افراد المعرفة عن كل ما ليس فردا له وذلك بأن يشمل كل فرد له بحيث  
لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل ما ليس فردا له ويسمى متعا ويسمى المعرفة الجامع  
المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرفة به محدودا \* وقد يكتفى في المعرفة بالتمييز عن بعض الاغيار  
لكنه لا يكاد يوجد في تعيين المفهومات الاصطلاحية انما يكثر في تعيين اللغة ولذلك يناقش في تعريف  
تلك المفهومات بفوت المنع ولا يجاب عنها بالاكتفاء بل يتكلف ما أمكن لجعله مانعا \* ومن شرائط  
المعرفة ان يحتجب فيه عن اللفظ المشترك وهو ما وضع لتعدد لكل بوضع على حدة لا يكون تابعا للوضع  
الاخر بأن يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع له فيه للموضوع له في الوضع الاخر \* وغن المجاز  
وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له بقريضة صارفة عن ارادة الموضوع له  
وينبني ان يشترط الاجتناب عن الكناية ايضا وهى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين  
الموضوع له من غير قريضة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الفساد فكأنهم اعتمدوا على ظهور  
اشترك افساد بينه وبين المجاز \* ومعنى الاجتناب عنها ان لا تستعمل في التعريف من غير قريضة واضحة  
تدل على ان المراد ما هو \* ومن شرائطه ايضا ان يحتجب فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لانه كالضايغ  
ان لم يفسر أو فسر كالشايغ وماتراه كثيرا في تعريف هذا الكتاب وغيره من ذكره الفاظ هي من مصطلحات  
هذا الفن كالمعرف والمتعلم كما لا يعرف المعرفة لا يعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت  
شائعة في الاسنة مشتهرة بحيث كأن المصنف يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم تبق مشتهرة بعد  
زمان صاحب التعريف \* والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرفة اما بوجه مساو واما بوجه غير مساو



وتميز الافراد من ثمرات هذا التصور فيجب ان يقصد بكل من لفظي المحدود والحد مفهومه لا الافراد  
فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف مخالف لما هو عادة اصحابها ولذلك يحفظ  
المعرف والمعرف عن الاشتغال على ما يدل على قصد الفرد \* وينكر على من قرن شيئا منهما بلفظة كل  
ويعتذر بما امكن ان يتكلف به ان كان له شان وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المصنف  
في تعريفات الفنون المستخرجة بالتبع امرين آخرين \* احدهما انه ينبغي ان يعرف بما لا يتوقف  
معرفة على التبع لان خطاب تأليفاتها ليس مع التبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو  
مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتبع ولذلك ستراه  
يعدل عن بعض تعريفات القوم \* واورد عليه ان المستغنى عن تعلم النحو من تم استقراؤه واما من تبع  
بعض الاحكام دون بعض فلا فيصح ان يعرف له بعض المفهومات بما عرف بالتبع ليعلم احكام  
اخرى لم تعرف بالتبع هذا \* وعين التحقيق يحكم بأن خطاب هذه الفنون لا يخلو عن مخاطب ليس له  
تبع اصلا وبالجملة ينبغي ان يراعى في تعريفاتها هذا الاصل وما لا ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه  
باعتبار امر يتوقف على تباع ما لانه لا يتم بالنظر الى من هو عارعه رأسا \* وثانيهما وهو مذكور  
في بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون للفظ دالا على ما ذكر هذا يريدان  
قولهم في حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع  
عليه في نفس الامر او لا وان وقع ولم يدل عليه لفظه لم يكن مفعولا به وظاهر دعواه في غاية الاختلال  
لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا الاعتبار الاترى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس  
معناه انها ما يدل على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريفات معناه انه حاله  
بحسب دلالة اللفظ لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذي هو مفعول به  
فالتعريفية دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكره من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك وبعد تحقيق ما ذكره  
من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا من تعريفاته لا يتم بدونه \* والاصل في التعريف ان يكون مركبا من جزءين  
احدهما اخص من الاخر مطلقا يعنى يصدق على بعض افراد الاخر فقط والاخر يصدق على كل افراد  
ويسمى الاخر اعم ويسمى ذلك اعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرفة وغيره وذلك الاخص  
فصلا ان لم يكن خارجا عن المعرفة وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما بعض ما يشمل الاخر وهما اعم  
والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس وللمتأخر هو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن  
المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا بمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا \* ولا يصح التعريف بما هو اخص  
من المعرفة ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة \* وينبغي ان يحفظ التعريف عما هو التعريف بالاخص  
او المساوي ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرفة ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان  
ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون  
سابقا عليه \* ومن عادة ارباب التأليف ان يعقبوا الحدود بالتسميات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود  
واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها مهمة لبيان ما يختص بكل من الاحكام \* والتقسيم هو ضم  
مفهومين متماثلين الى مفهوم ليحصل من ضم كل مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل  
والثاني هو الذي يقال له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من  
المفهومين الذين ضموا اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم مقسما بالقياس الى المقسم وقسما



بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الاخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للفرد وان كان ثمرته جعل الافراد طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد \* والاصل في التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر للعقل بمجرد ما ذكر في التقسيم من غير ملاحظة ماهو الخارج عنه وان كان لازما له وقد لا يكون كذلك بل يحتاج الى تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها ويسمى الاول قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية \* والاصل ايضا في التقسيم ان لا يصدق شيء من الاقسام على ما يصدق عليه القسم الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمت الى المقسم ويسمى قسمة اعتبارية \* ولما فرغنا من تمهيد الاصول حان الوصول الى مانحن بصدده من شرح الكتاب والتضرع والابتغال الى الفيض الوهاب لالهام الصدق واعلام الصواب وللتوفيق لتفتيح الخطاب \* اعلم ان المستفاد من بعض الشروح ان الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد من بعضها انها لم تشتمل لاعلى التسمية ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطب في الاكثر الحاقية فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من ذهب الى انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ على سلفهم وليس ذابال حتى يكون بترك الحمد اقطع \* يريدان المقام داع الى هضم النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذي لم يسبق المصنف احد مثله وأورد عليه ان ترك ماورد به الشرع والتزمه السلف للتخييل مما ليس للسلم اليه سبيل وهل هذا الامثل ان لا يصوم ولا يصلي احد هضما لنفسه بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بأن تخييل انه ليس ككتب السلف وليس بذى بال لا يستدعى عدم الابتداء به بل يكفي فيه تخييل عدم الابتداء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شائع من ذكر لفظ الحمد او ما يشق منه لانها لما اعتادت النفس استفادة الحمد في اوائل الكتب بهذا الطريق ولم تجدها تخيل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجالا وعلى بعضها تفصيلا وليس الحمد قول القائل الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال على الصفات الكمالية فأحسن الضبط فانه من مرلقة ليس لها سلوك اسلم منه \* وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوى يبحث عن احوالهما او عن احوال ما يتوقف معرفته على معرفتهما من اقسامهما ومالم يعلم ان شيء لا يمكن ان يحكم عليه وفيه ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف والتعريف يقتضى التعريف وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا يقتضى سبق علم المتعلم انما يقتضى سبق علم الكاسب ففهم ان المتعلم مالم يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ تفسيره لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعالم فالوجه انه مالم يعلم المبحوث عنه في العلم على وجه يميزه عن جميع ماعداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يخصه ويتعين عند المتعلم ان هذه الحالة له لانيه وشئ من التعريف لا يقتضى العلم على هذا الوجه \* ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفي الان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كأن يقال قولهم كم لها صدر الكلام يبحث عن الكلام بأنه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعلم ما فعل الزمخشري



في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة \* وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف وجود فرده على وجود فردها وتوقف معرفة فردها على معرفة فردها وتوقف معرفة تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال (الكلمة) معرفة بلام التعريف فلنعين لك اولا معاني اللام ثم لنذكر ما يحتمله المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام \* فنقول لام التعريف اما للاشارة الى تعيين ما اريد بمدخوله ويسمى لام الجنس وله شعب لانه قد يقصد بالمعرف به الى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده في فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهني وقد يقصد به اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق \* واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الخارجي واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة الى فرد من المدلول حينئذ يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه لا معنى للكلمة حتى يكون المفهوم المقصود بالتعريف فردا منه بل هو احد معانيها فلا بد من تأويلها بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة الى المعنى المعهود فيما بين النحاة من جملة افراد المسمى بهذه اللفظة وجل الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطبين لا يفهمون من اطلاقها في مقام تعليمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيدة منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد باطلاقه تعليم معنى مدلوله لا تقول قصد فرد من مدلول المحدود خروج عن الاصل الذي ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعرية المحدود عما يدل على قصد الفرد لانا نقول ما قصد تمييز افراده يقصد في التعريف الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد مدلول اللفظ المحدود او نفس الموضوع هوله فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد ذلك الفرد وتصور نفس مفهومه لا يخالف القانون \* واما للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يمثل اللام الحقيقة به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيدة المخاطب المتعلم منه حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في الشايع للافادة وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير حينئذ اللام للاشارة الى تعيينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعبر عند النحاة \* ولا منافاة بين لام الجنس التي لاتنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها وحدة في العقل وان كثرت في الخارج والوحدة الذهنية لاتنافي الكثرة الخارجية على ان الوحدة لاتنافي كثرة ما بل كل كثرة لا يخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ مع الوحدة والكثرة لاتنافي وحدة جزئها بل تستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان تحملها على لام الاستغراق ولا على لام العهد الذهني لما عرفت انه لا قصد الى الفرد على ان لام العهد الذهني يوهم جهالة المحدود (لفظ) لم يقل لفظه لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الكشف في سورة يوسف في قوله تعالى \* حتى تكون حرضا \* بل جوز ترك التأنيث في صفة على زنة المصدر في تفسير قوله تعالى \* خلصوا نجيا \* ولا الوحدة لانه لا وحدة معتبرة عنده في الكلمة حيث جعل عبدالله كلمة اذلا معنى لتاء الوحدة في الكلمة من غير



اعتبار وحدة لان التاء نص في الوحدة لا يجوز تجريدتها عنها بل لان معنى الوحدة في الكلمة افرادها فيغنى قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل الماهل اى الذى لم يوضع لمعنى والمستعمل اى الذى وضع لمعنى ولم يهمل والمركب والمفرد لانه في عرف اللغة ما يتلفظ به الانسان وقيل في الاصطلاح وتقض بالضمير المستتر لانه ليس مما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس مما يتلفظ به الانسان فانه لو كان منه لكان محذوفا لان المحذوف ما يتلفظ به لكن لم يتلفظ به بل نوى وكونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لا يجوز حذف الفاعل في غير صورة التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر والتزم المصنف كونه لفظا محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول بمحذوف الفاعل ولا يخفى انه كلام لاحاصله وزاد بعضهم في التعريف وقال اللفظ ما يتلفظ به الانسان او ما في حكمه وفيه انه يصدق التعريف حينئذ على الدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها في حكم ما يتلفظ به في الموضوع للمعنى والافادة له مع انها ليست بالفاظ قال المصنف في الايضاح ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فينبغى ان يزداد في التقييد ويقال اوفى حكمه في وقوعه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه ولك ان تقول الحكم في اطلاق النحوى ينصرف الى الحكم النحوى \* والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف من مقولة الصوت والحرف وله لفظ موضوع منوى ربما يتلفظ به في المقام الذى حذف فيه كما في قولك الهلال فان النوى في لفظ هذا وربما يقال هذا الهلال وربما لا يجوز التلفظ به في هذا المقام لكن يتلفظ به في مقام آخر كما في قولك جدا فان المقدريه حدث وهو وان لم يتلفظ به مع جدا لكنه يتلفظ بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح الرضى في بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل في زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس لضيق العبارة ولم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به \* بقى ان المستتر ماذا فمنه نقول والله اعلم انه المعنى المعقول الحاضر في مقام التكلم والخطاب بذاته استغنى لحضوره عن الاحضار بلفظ وفي الغيبة بسبق الذكر في التكلم والخطاب ليس من جنس اللفظ اصلا وفي الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوى السابق لفظا كما في قولك زيد سمع ولفظ قيل فالفاعل اللفظى والحقيقى في اضرب متحدان وكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكما فاذكره بعض افاضل الشارحين انه ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا محل نظر والحق التفصيل وما نقله الشارح الرضى عن بعض النحاة في بحث المضمرات ان المقدر في ضرب ينبغى ان يكون نصف الالف او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى ليس بشئ اذ لا يخطر بالبال حين سماع اضرب شئ بازاء المخاطب من نصف الالف او ثلث الواو على انه ينبغى ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب ان يكون ثلث الجمع لانه ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر في ضاربان الفا وفي ضاربون واوا وفي ضاربات نون فاع بعدها يلزم كونه لفظا ويلزم ما قد سبق لكن بقى على ما حققناه انه يشكل حينئذ جعل اللفظ الحكمى مما وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوى فكيف يكون موضوعا وموضوعه فيجوز تعريف الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا كاللفظ اعم من ان يكون حقيقيين او حكميين ويجعل المستتر موضوعا حكما ودالا حكما ولنا في شرح الرسالة الوضعية كلام آخر في تحقيقه لكن مخافة الاطئاب دعت الى حوالة عليه قاله المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد التلفظ بالانسان لا يخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ



بها الانسان وللحفظ عن الايهام ترك المصنف ذلك التقيد في شرح هذا الكتاب وان قيد في ايضاح المفصل (وضع) بمنزلة الفصل يخرج اللفظ المحمل كله ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور وامثالها من الاصوات الموضوعة للمعاني من غير ان تكون الفاظا الا ان تقدم اللفظ منعها عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ المركب حتى يكون مغنيا عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شيء لشيء بحيث ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من غير قرينة واللفظ المركب عين كذلك لكن بتعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات المخصوصة والقائم لذاته القيام وصورة التركيب لثبوت القيام لزيد فقد عين زيد قائم لمجموع هذه المعاني لكن بتعينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الواضع كما عين اللفظ للموضوع هو له عين لكل ما يناسبه بقرينة فقال اطلقوا كل لفظة وضعناها لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين الشامل لهما ايضا من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى الاخص المذكور وهو المدار لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة وتنويع الدلالة بالمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك \* وهذا التعريف اولى من قولهم تخصيص شيء بشيء متى اطلق أو احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني كما يشهد به استعماله باللام دون الباء على انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك او المطلق وقد بسطنا بيانه في شرح فارسى المنطق \* ولا ينتقض تعريف الوضع بوضع الحروف لان تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم بالوضع الى المعنى بل لا بد للانتقال من ضمنية لان الضمنية انما تجب ليعلم الوضع لانه مالم تكن الضمنية لا يحضر عند السامع الوضع وبمد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضمنية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية \* ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون معنى قوله وضع عين شيء لشيء بحيثية مخصوصة فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تجريد الوضع عن الشئيين وجعله بمعنى التعيين لكن لا مطلقا بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة في اللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشئيين ووضع اللفظ والمعنى موضعهما بقوله وضع لا يخرج شيء من المهملات لانه ما من مهملة الا وعين لمعنى ولا اقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم تتعين لمعنى فما قيل انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ماسوى حروف الهجاء لان حروف الهجاء عين لغرض التركيب فخرجوها بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لا تجريد عن الحيثية المتبعة في مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز في تعريف الكلمة وللنظر الدقيق هنا مشهود آخر وهو انه ربما يكون للمعنى في حالة الاجال احكام ليست له حالة التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسنادك العلم الى زيد بلا كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل صورة الشيء في العقل لا يبق لك سبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل وله غير نظير فليكن قوله وضع بمعناه الاجالى صالحا للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا توجد تلك الصلاحية في تفصيل ذلك المعنى فحينئذ وضع احتراز عن جميع المهملات كما هو المشهور لا احتراز بقوله (لمعنى) المعنى ما يقصد بشيء سواء كان لفظا كمعاني اسماء حروف الهجاء او غيره وقد يكتفى فيه بجملة القصد وهو اما مصدر بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاغتراض بأن جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول ومكان الفعل او اسم مفعول وكان في الاصل معنيا كرمى خففت وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه (مفرد)



احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل الميزان وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به وصف له بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه المفرد اللفظ فالاولى جملة صفة للفظ ترجيحاً للحقيقة على المجاز وتحريزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع لمعنى مفرد ان يكون احد طرفي الوضع المعنى المفرد \* وانما آخر مع افراده عن وصف الجملة وحق الوصف المفرد ان يقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد متأخر عن الوضع ولاغنى عن ذكر الوضع لاستتزام الافراد الوضع وبهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف بأن يقال الكلمة لفظ مفرد فيكون تعريفاً بالمجاز \* بقی ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابل المثني والمجموع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف اى ما ليس بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس بجملة واستعماله بجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب وتعرف كلا في موضعه فاستعماله في التعريف محل كما عرفت وما لا يذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفرد و بالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله و بالنسبة الى معنى حقيقة و بالنسبة الى معنى مجاز كالاسد فانه حقيقة في الحيوان المفترس ومجاز في الرجل الشجاع وليس كلمة بكلمة فلا بد من قيد الحثية اى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازى والالم يكن التعريف مانعا \* قيل الانسب بغرض علم النحو ان يحمل نحو قاعة و بصرى من مركب اعراب الكلمة داخلا في حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد و ان يحمل نحو عبد الله مما اعراب كلمتين خارجا عنه كما اخرجاه صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة اذ لا يقال له لفظة اذ المراد باللفظة مالا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع بل لا يصح التلظظ بالمجموع الا مرة واحدة ونحن نقول اخراج الزمخشري مثل عبد الله عن تعريف الكلمة يشبه ان يكون غريبة بالمرية كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهى جنس تحت ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو معلق بشئ بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومربجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلنا اسما واحدا نحو معدى كرب و بعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد الله وعبد مناف وامرى القيس والكنى \* وقال العلامة التفتازانى فى شرح الشرح المختصر ابن الحاجب ان النخاعة اجمعوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك علما معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل فقائه مما هو الانسب مالم يفت المصنف على ان الانسب لغرض النحو جعل عبد الله كلمة يصح حكمهم بأن اعرابه على مقتضى وضعه الاصلى وجعله بمنزلة الكلمتين وبأن اعراب مجموع الرجل وتسمى لجهلها بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلولا اعتبار الكلمة كما عرفه المصنف لم يميز المعرب بسبب التنزيل منزلة غيره من المعرب بلا تنزيل وتكلف (وهى اسم) اى كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة (وفعل) اى كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة (وحرف) اى كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذى هو لفظ آخر كما قالوا ان الحرف مشروط فى الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهور ان تقسيم الكلمة اى ضم قيود اليها قد تحقق الا ان القيد والمقيد ذكرنا بلفظ واحد وان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر هو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا بل شئ آخر من الاشارة الحسية او غيرها مما يمكن عقلا يدفعه الاستقراء



فأذهب اليه الرضى من ان الحصر عقلى وتبعه كثرة من المهرة عشرة انما يتيم لو كان الحرف عند النجاة مادل على معنى بنفسه سواء دل بالمتعلق او الاشارة او غيرها وهو ممنوع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد في كلامهم ثم قد سبق ان الاصل في التقسيم كونه حاصرا فهذا الاعتبار تضمن التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله (لأنها) وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت في معرض البيان وقوله (اما ان تدل على معنى في نفسها) خبران وللم صليح حله على اسمه احتيج الى تأويل ان تدل بالبدال او تقدير الحال مضافا الى الاسم وفرق صاحب العباب شارح الباب بين صريح المصدر والمأول به في صحة حل الثاني على الجثة دون الاول في بحث لام الجحود وسأني وارتضاه المحقق الشريف في هذا المقام في حواشي الرضى \* والدلالة في عرف ارباب العربية كون الشئ بحيث اذا علم علم منه شئ آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية والاو هي الدلالة العقلية والثاني هي الوضعية والثالث هي الطبيعية ويسمى الشئ الاول دالا والثاني مداولا وقوله (اولا) من تمة الخبر وعطف على تدل اى اول تدل على معنى في نفسها وجعله عطفًا على في نفسها اى اولًا في نفسها يردده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد اولًا عطفًا على ان يقتزن (الثاني الحرف) ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة اعتراضية احتيج اليها لتعيين معنى الحرف الذي كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا ما عائله (والاول اما ان يقتزن باحد الازمنة الثلاثة اولًا) عطف على التردد الاول ومقدمة من مقدمات الدليل حقها ان تعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف في نظم الادلة وليس مع قوله الثاني الحرف جوابا لسؤال مقدر نشأ من التردد الاول وهو اما الثاني هكذا وما الاول لانه لا يعهد مثل هذا السؤال في اثناء الاستدلال ولان قوله والاول مقدمة الدليل فافهم (الثاني الاسم والاول الفعل) لما كان يتجه على استدلاله على دعوى الحصر امر ان احدهما ان الحصر الاستقرائي لا ينكشف بالاتباع والاستقراء فالترديد بين النفي والاثبات عملا طائل تحته اذ لا يتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى محمول التصور لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل والحرف فلا استدلال عليه لا يجدى اُجاب عنهما بقوله (وقد علم) معطوفا على العلم الذي يتوقع من الدليل وهو العلم بالمدعى فكأنه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم (بذلك حد كل واحد منهما) فالدليل يصور المدعى وبينهما وتضمنه الحدود اختيار على الاكتفاء بالاستقراء ولك ان يجعل ذلك اشارة الى المدعى والباء بمعنى مع ولهذا التنبيه يقع في معرفة قوله فيما بعد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم \* ومن الناس من جعل التقدير قد تبين فقدر ما لو كان مذكورا لاقتضى جزالة المتن ازايتها وذكر لا يرداد قوله وقد علم الى آخره نكات حققت ان تسمى نكايات تركتهاله لاني لست جامع حكايات بل ذاكر ما ارجو ان يكون مضمنا هدايات وعن تضيق الوقت وقايات متضرعا وسائلا من الله تعالى عنايات \* ووجه معرفة الحد من الدليل انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلاثة وتام المشترك بين الاسم والفعل بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت انه لا معنى للحد عند الادباء الا المعروف الجامع المانع فلا يردانا لانسلم معرفة الحدود \* والحد معرف لا يشمل الاعلى اجزاء المعرف وكون ما علم من الدليل تعريفًا بالاجزاء ممنوع ولكل من الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فانتظرة سائلا من الله زمان امان (الكلام ما) لفظ (تضمن كلمتين) اى كلا منهما يقال ضمته الوعاء اى جعلته فيه وخرج به ماسوى المركب لكن خرج ايضا نحو جسق مهممل مع انه كلام اذ ليس جسق كلمة على ماهو التحقيق وقد استوفينا في شرح الرسالة الوضعية الا ان يقال المهممل المراد به نفسه بل كل



لفظ اريد به نفسه في حكم الاسم حيث يجرى عليه احكامه فيكون كلمة حكما وبحث النحوى لا يقتصر على الكلمة الحقيقية فكيف لا وشئ من الاصوات ليس كلمة وستعرف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم لو اعتبروا مفهوم الكلمة على وجه يندرج فيه ماهو في حكم الكلمة لكان انصب ولكون المراد بكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما دخل زيد قام في التعريف مع انه متضمن لاكثر من كلمتين لان قام مع فاعله في حكم الكلمة حيث اجرى مجراه على ان المتضمن للكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع ضربت زيدا مثلاً بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضربت والمتعلقات خارجة عن حقيقة والحق مع صاحبه لان جزء الجملة في زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا والمرفوع محلا لمجموعه لا مجرد ضرب وهكذا نظائر ما قوله (بالاسناد) لاجراج المركبات الغير الكلامية وهو اما مجرد نسبة شئ الى شئ كما في تعريف الفاعل واليه ذهب الرضى لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد الاصلى عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يسد مسده كالصفة في اقام زيد وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى ما اسند اليه او اسناد الخبر الى ما اسند اليه او الاسناد الاصلى المقصود لذاته عند من يجعله اخص من الجملة فليس الجملة التي وقعت حالا او صفة او صلة او شرطا او خبرا كلاما عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى \* واما تأليف الكلمتين بحيث يفيد مخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسر به صاحب الباب وكثير من شارحي هذا الكتاب وحينئذ يدخل في التعريف الجمل كلها لكن لابد ان يراد بالافادة في غير مقام التعداد لئلا ينتقض التعريف بغلام زيد فان فيه تأليف الكلمتين بحيث يفيد مخاطب فائدة يصح السكوت عليها لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذى ضرب ورجل ضرب اذ لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت نعم لوجعل الباء للمصاحبة او للالصاق اما لوجعلت للسببية فلا لان الذى ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد وبقصد تحصيله بل تضمنها لقصد التوضيح ورجل ضرب انما تضمنهما لقصد التقييد فن حل الباء على غير السببية فقد غفل \* ولما كان المتضمن لكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر والمتضمن بحرف واسم وذهب اهل الميزان ان الجملة الشرطية ركبت من جملتين احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف اوجلتهم كما زعمه العلامة التفتازانى ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب الكلام هنا من جملتين وذهب المبرد من النحاة الى ان الكلام يتأق من اسم وحرف اذا تاب الحرف مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره مثل بازيد فان ياعنده يسد مسد ادعو في جميع اموره بحيث يغنى عن تقديره كما نقله المصنف في شرح المفصل والرضى في بحث المنادى فقالا ان المقدر عند سيبويه جزء الجملة الفعلية والفاعل وعند المبرد مجرد الفاعل لان يا تاب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام بالحصر فقال (ولايتأق ذلك) اى لايتأق الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد (الا في اسمين) كما في الجملة الاسمية (او في فعل واسم) كما في الفعلية ردا على المخالفين وقد قيل صرح بالحصر لوضوح الاحتمالات الستة في المتضمن للكلمتين في بادىء الرأى فتوى الداعى الى السلب هنا بخلاف قيمة الكلمة \* والمراد بالتأق في اسمين او في فعل واسم انه يتأق في هذين النوعين لان كل اسمين او كل فعل واسم يصلح لذلك حتى يرد ان اسمى فعل لا يكتفى ولا فعلا واسم فعل ولا فعلا ناقصا واسما \* ووجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون حرفا



ومن قال ان التركيب الثنائي العقلي يرتقى الى ستة والحرفان لا يوجد فيهما شيء منهما والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا احدهما فقد اطال بلاطائل بل اخل بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت لاحصر الكلام الثنائي والكلام لا ينحصر فيه عند المصنف (الاسم) وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتمييز على ما في القاموس ومنه علم آدم الاسماء خصه النحوي بهذا القسم لمزيد شرفه على اخويه بحيث نزل معه منزلة العدم وما يقال انه مأخوذ من السمو وهو العلو سمي هذا القسم لمزيد شرفه على اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر خلاف ما هو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الى مصطلحاتهم من المعاني اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحاتهم ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه للمعنى المصطلح عليه (ما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل) اى بحسب الوضع بقرينة جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها (على معنى) مطابق لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم الصارف عنه صرح به المحقق الرازى في شرح الرسالة الشمسية (في نفسه) متعلق بـدل وضميره راجع الى ما وكلمة في بمعنى الباء اى بنفسه من غير حاجة الى ضميمة لفظ آخر بخلاف الحرف فان دلالاته على المعنى بغيره من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه \* والفعل وان شارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابق في التعقل والملاحظة لان معناه المطابق الحدث والنسبة الى فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها فيكون مجموع المعنى وهو المعنى المطابق غير مستقل فكذا الكل لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ آخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الاعلى تعقل فاعل ما وحضوره في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا يدل على معنى مطابق بنفسه بخلاف الحرف اذ الحرف موضوع لمعنى ملحوظ تبعا لامر مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر الخصوص ومن البين انه لا يمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر الخصوص والامر الخصوص لا يحضر مع الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابق بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريفات الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة المتعبرة في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل مالا النسبة الى فاعل مخصوص لان دلالاته حينئذ تتوقف على ذكر الفاعل الخصوص \* ولا يصلحها ما قيل ان المعنى المتعبر في التعريفات اعم من المطابق والفعل يدل على معنى في نفسه هو الحدث وان لا يدل على معناه المطابق بنفسه لانه يلزم حينئذ التضمن بدون المطابقة لالانه لا يتضح حينئذ خروج الحرف عن تعريف الاسم لعدم الثبوت اذ ليس له معنى الترامي مستقل بالمفهومية لانه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشيء آخر ومتغفلا له كان كل ما لا بد من ملاحظته في ملاحظة معنى الحرف كذلك ولذنبك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين وليانه مكان آخر (غير مقترن) مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال من المعنى او من ضمير ما اى غير مقترن جزؤه سواء كان له جزء اولا فهو بيان للاسم بما هو وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى الاصل الثاني الذي ذكره المسنف في الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتران (بأحد الازمنة الثلاثة) التي هي الحال والمستقبل والماضي والمراد عدم الدلالة وضعا لما



عرفت ومن لم يتصفح مقاصد القوم قال المراد عدم الاقتران في الفهم بأن لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتران عن مفهومه وحل المعنى المقترن على التضمني على خلاف المعنى المعتبر في التعريف وبما حققناه اندفع ما يردان المراد بالمعنى اما المطابق فالفعل ايضا غير مقترن بالمعنى المطابق باحد الازمنة الثلاثة والالكان لازمان زمان واما المعنى التضمني فيشكل باسماء البسائط والافعال فانها تدل على معنى تضمني غير مقترن هو الزمان اذا تمهد هذا فتقول خرج بالدلالة على معنى في نفسه الحروف ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام او الشرط لما نقل عن سيبويه ان هذه الاسماء كانت خالية عن معاني تلك الحروف في اصل الوضع مصدرة بها الا انها طرأت فيها معاني تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع حذف الحروف واردة معانيها \* وخرج بقوله غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة الافعال سواء اريد بأحد الازمنة الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين اذ الفعل المضارع مع اشتراكه بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب لما هو خلاف الظاهر بلا ضرورة \* لا تقول عسى ونعم وكاد وبئس واخواتها لا تقترن بزمان لانه قيل انسلخت هذه الافعال من الزمان في الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق ولم يخرج اسماء الافعال لان معانيها المطابقة الفاظ وهي غير مقترن وانما المقترن معاني تلك الالفاظ \* وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات اما عن معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك اى خذ او عن المصدر تحقيقا نحو رويد او تقديرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن المصدر كالقوفاة او عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو صه فليس لشيء منها دلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع وهناك نظر لان اسماء الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها معاني الحروف بلا قرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال وكذا الافعال المنسلخة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق فيكون دلالتها على هذه المعاني بحسب الوضع \* ولا يتم ما قيل ان المعتبر الدلالة بحسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر ويزيد عن حد الاسم لدلالتها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مركبان \* وبما يجب ان ينبه عليه ان التزام الضمنية مع اللفظ كما يكون لتوق الدلالة عليها وذلك في الحروف قد يكون لا التزام ايضا ح مفهوم الاسم كما في الاسماء الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذو وضع لجل اسم الجنس مربوطا لشيء فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض من وضع الاسم وكذا كل لفظ وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه ومحافظ عليه تحفظ عن اشتباه احد المقامين بالآخر وعن التباس الاسم بالحرف عندك \* ولما كان تمييز افراد المحدود بالحد عماسواء من خواص الخواص ذوى الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكتف بما كرر من الحد المتقدم وعقب كل حد من الاسم والفعل بذكر عدة من الخواص لها مزيد شهرة في الاختصاص لتمييز به كل من اخويه بسهولة لديه واهل ذلك في قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه من كل صنف (ومن خواصه) اى بعض خواص كل من تلك الخمسة \* وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون غيره فان وجد في جميع افرادة فهي خاصة شاملة وان لم يوجد في شيء من اغياره فهي خاصة حقيقية والافاضية ولا يحتلج في قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشيء وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية والاضافية لا قدر مشترك بينهما فتذكر هذا البيان لان ما يحتلج في قلبك



من خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان \* ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة التبعيض اذ لولا كلمة التبعيض لصرف صيغة الكثرة عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها وجعلت محمولة على القلة لاتقول لا يتضح بالتبعيض بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا يتضح ارادة ان الخمسة بعض من كثرة لاننا نقول هذا احتمال سخي لا يلتفت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا من الخمسة يمنع كون اراد التبعيض لبيانه وامكان حل الصيغة على حقيقتها يمنع عن الجواز عنها الى المجاز \* ولما كان اللام والجبر والتونين من الامور المقارنة للاسم دون الموجودة فيه اضاف الدخول اليها لئلا يحتاج في اطلاق الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال (دخول اللام) ونبه على ان المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو مذهب سيدييه دون ال على وزن هل على مذهب الخليل او الهمزة فقط كما هو مذهب المبرد وجعل اللام فارقة بينه وبين الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف التعريف لكان اشتمل لدخول ميم التعريف فيه كما في قوله عليه السلام ليس من ام بر ام صيام في ام سفر لكن في اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض منها بالفعل وشمول بعضه وكأنه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى لام التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة حينئذ لانه ليس لها كثرة لام التعريف لانها داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في الرضى لانه لا يمنع الاختصاص بالاسم \* ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم ما يدخل اول الاسم ثم مما يدخل الاخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه بجميع افراده قيل انما اختص دخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة على ما يستقل اذ النسبة لا تستقل بالمفهومية بل تفهم تبعاً للطرفين وقد سمعت ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر \* وما قيل ينقض باللام الداخلة على الصفات فانها لا تدل مطابقة على الذات ونحو رأيت الاسد الراي فان الاسد لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم يقع محكوماً عليه ويراد بالمحكوم عليه غالباً الافراد وهي تعددها تحتاج الى التعيين بخلاف الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون لتعيين المفهوم او الطبيعة والظاهر ان اختصاص هذه الامور بالاسم اتساق لا لان معنى الفعل لا يقبل ما تقتضيه هذه الامور (والجر) بأقسامه من الكسرة والفتحة والياء لدلالته على جر شيء الى مدخوله اي كونه مضافاً اليه ولذا سمي جراً وقيل لانه ينجر الشفة السفلى في التلفظ به الى اسفل وذا لا يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبتة بوجه تسمية الرفع والنصب (والتونين) ان كان مصدر نونه يكون عطفاً على الدخول وان كان اسم التون الساكن يكون عطفاً على المدخول والمراد ما سوى تونين الترنم وهو ما يلحق الروي المطلق او المقيد ويختص الثاني باسم العالي اذ تونين الترنم يوجد في الفعل والقياس انه يصح في الحرف وان لم يوجد (والاسناد اليه) عطف على الدخول لا مدخوله المجرور لفظاً المرفوع محلاً لانه كالإضافة صفة للاسم بنفسه فلا حاجة في كونها خاضعتين الى توسط الدخول والضمير راجع الى الشيء المشتغل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشيء مسنداً بمعنى الاسناد اليه كون الشيء مسنداً اليه وليس الضمير راجعاً الى الاسم اي الكون مسنداً الى الاسم لان ما بعده من الخواص هو الاول دون الثاني اذ لا فائدة في عد كون الاسم مسنداً اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر الخواص لنصب العلامات وليس



كون الاسم شيئا علامة يعرف به الاسم ولا راجعا الى الالاف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذ لم  
يعهد جعل المصدر المأول صلة للام ولا يحسن عد المسند اليه خاصة ولا جزء مما سمي به كون الشيء  
مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع (والاضافة) اى كون الشيء مضافا فلا بد من قيد وهو  
ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما في الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية اذ الفعل  
ايضا يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وجله على كون الشيء مضافا اليه وان كان  
خلاف ظاهر العبارة اذ العبارة الدالة عليه الاضافة اليه يوافق قول المصنف فيما بعد والجر علم الاضافة  
الا ان لم نحمل عليه لان اختصاص الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعي الى ذكره كالداعي الى ذكر  
كون الشيء مضافا لا لما قيل ان الجملة تقع مضافا اليها فلا تختص بالاسم لان الجملة المضافة اليها نحو  
يوم ينفع الصادقين صدقهم في تأويل الاسم عند المصنف اى يوم نفع الصادقين صدقهم ولذا تراه  
يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا على ان وجوده  
في الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم اذ يكتفى فيه عدم وجوده في الفعل والحرف لان المقصود من ذكر  
الخواص نصب علامات يتميز بها عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه لشيء من اقسام الكلمة بها \*  
واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد في الاسم مستعملا فيما وضع من المعنى المغاير  
له ولا يوجد في اخويه المستعملين كذلك واما اذا اريد بها انفسها فالكل مستوى الاقدام في اكثر  
هذه الخواص مما سوى التنوين واللام فمن قال بأنها حينئذ اسماء لوضعها لمعان اسمية هي انفسها  
فالكل عنده من خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة حينئذ بانفسها وليست موضوعا لها  
ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ فيما وضع له مطلقا وتحقيق هذا  
البحث على ما ينبغي من خواص شرحنا على الرسالة الوضعية وفقك الله تعالى لمطالعته (وهو) اى  
الاسم (معرب ومبنى) فصل بين قسمة الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت  
اولان ما ذكر من الخواص بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبنى فلا يستدعى بيانه  
تقسيم الاسم فلما كان بيان الاحكام المختصة بقسميه قسمة اولائهم ذكر الاحكام \* والمعرب اسم مفعول  
من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة الفساد سمي به هذا القسم لانه مما ازيل ابهامه واطهر  
بازالة خفائه بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان لان المعرب لفظ تظهر فيه  
المعاني ويزال فيه فساد خفائه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتجان لو كان الكلام في المعرب  
بمعنى ما جرى عليه الاعراب واما المعرب الذى نحن فيه فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب  
حتى قيل فيه الاسم معرب ولم يعرب فلا فرق بينه وبين المبنى المركب مع الغير في ازالة الفساد  
والاظهار والاولى ان يقال سمي معربا لانه بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف المبنى اولانه تصدى  
لان يصير محل ازالة فساد المعاني واظهارها والظاهران المعرب والمبنى ليسا قسمي الاسم بل قيد قسميه  
وضعا موضع قسميه جريا على المسامحة المشهورة لظهور المقصود والتقدير وهو اسم معرب واسم  
مبنى ونظيره الحيوان اما ابيض واغيره والتقدير اما حيوان ابيض وحيوان غيره (فالمعرب) تفريع  
بيان المعرب والمبنى على بيان التقسيم لان بيانهما فرع بيان التقسيم وذلك يستدعى ذكر المبنى  
بطريق العطف ولم يعطفه المصنف فكانه غفل بطول العهد او تعقبت التعريف للتقسيم فانهم  
(المركب) المركب تدىكون ايجاد المركب مع النير وقد يكون ايجاد المركب من الغير وما يقابل الثانى



سمى مفردا ولم يسم ما يقابل الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان الاسم الذي هو قسم الكلمة ومقسم العرب لا يصح ان يكون الثاني واشترط التركيب في العرب اصطلاح المصنف والقدماء جعلوا العرب بالتركيب داخلا في العرب مطلقا ركب اولم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبنى على السكون فلا يصح تعريف العرب عنده بما يدخل فيه الاسم قبل التركيب فلذا عدل عن تعريفهم العرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا وتقديرا على انه لا يصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذي نقلته لك في الحدود ولا مشاحة في الاصطلاح ولكل قوم ان يصطلح ما يشاء الا ان تجديد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة مما وقع واما ما يساوى الواقع فبب ما هو دونه سفه ولعل ما فعله المصنف اقرب لانه طريق معرفة استعمال الاسماء الغير المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب العرباء فيه ولها استعمال بدون التركيب وهو حال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبنى لانه لا يتغير آخرها فالاقرب درجها في المبنى \* ولما كان المركب شاملا للمبنيات المركبة احتاج لاخراجها الى قوله (الذي لم يشبه مبنى الاصل) المشابهة مشاركة اثنين في صفة ولا يخرج به الاسماء المبنية الغير المشابهة اذ البناء كما يكون للمشابهة يكون لمناسبة غيرها كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط او الاستفهام ولهذا عرف المبنى بما ناسب مبنى الاصل وليس المفهوم من مبنى الاصل مالا اصل فيه البناء واعرابه فرع اعراب الغير كما فهم الرضى حتى اورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع البناء وانما اعراب المشابهة الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفيين حيث زعموا ان الاصل فيه الاعراب بل المفهوم منه مبنى هو اصل المبنيات وفسره المصنف بفعل الماضى والامر والحرف وهو اول من عبر عن هذه الثلاثة بتلك العبارة وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة والاحق بكونه مبنى الاصل الاصوات لانها وضعت تستعمل من غير تركيب ابدا بخلاف الثلاثة فانها مركبات مع الغير الا انها لا تتركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد مبنى الاصل لخروجه بالمركب لان المراد به الاسم المركب \* وبقي مضاف لم يتركب الا مع المضاف اليه نحو غلام زيد فانه مبنى مع انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فدفع بأن المراد مركب مع العامل فورد معرب عامله معنوى فدفع بأن المراد مركب تحقق معه العامل ولك ان تقول المراد مركب تحقق معه المعنى المقضى وبالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الاصفة لانهما معربان ولم يركبا مع غير يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير وكلمة الا الا انه اجرى اعرابهما على الغير في التزام انهما غير معربين وانما اجرى عليهما اعراب الغير بعد فتأمل واورد غير بمعنى الا واسم الفاعل بمعنى الماضى ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى والمجموع لانهما تضمنا معنى العطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب بأن المراد مناسبة اعتبارها العرب ولا يخفى ان التعريف حينئذ كتعريف السلف في عدم رعاية الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا بالتبعية (وحكمه) اى حاله الذى يحكم به الفن على العرب ويطلب معرفة ثبوته له وفسروه بالاثر المترتب عليه والخاصة وفي الرضى انه اصطلاح الاصول والمراد حكم الاسم المعرب من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب انه يشمل الفعل المضارع وانما خص المصنف ببيان هذا الحكم بتصويره بقوله وحكمه على خلاف ما هو عادته في ذكر القواعد والمسائل للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن ويتوقف معرفته على معرفة المعرب وهكذا يفعل في كل



حكم عرف به القوم شيئا كما سيرد عليك (ان يختلف) اى ذو ان يختلف لان المحمول على المعرب  
 ذو الاختلاف (آخره) اى نفس آخره كما فى المعرب بالحروف اوصفته كما فى المعرب بالحركات ولك  
 ان تجعل اختلاف صفة الآخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر نفسه يستلزم اختلاف  
 كونه واوا وكونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله (باختلاف العوامل) لان المقصود معرفة هذا  
 الحكم لانه بمعرفته يصمم عن الخطأ فى الاعراب ولانه الذى اريد التنبيه على انه الذى ينبغى ان يجعل  
 حكما لا معرفا كما فعلوه \* واما ما قيل انه لا احتراز عن اختلاف الآخر من ابنك ومن الرجل ومن زيد فما  
 لا يلتفت اليه لان حال الموضوع فى المسئلة لا يجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع ولا  
 حاجة ان يقيد بما يخرج رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف  
 ليكون الحكم كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل الاختلاف بالفعل ولا يجب  
 ان يكون شاملا لكل معرب اذ الخاصصة قد تكون غير شاملة ويرده ان الكلام فى حكم جملة القوم حدا  
 للمعرب والمراد باختلاف العوامل الاختلاف فى العمل كما يتضح من اضافته الى العوامل الا ترى ان قولك  
 اختلاف القائمين يفيد الاختلاف فى القول فلا يرد انه لم يختلف آخر زيد فى ان زيدا وضربت زيدا  
 واما ضارب زيدا مع اختلاف العوامل من وجوه \* واورد عليه رأيت اجد ومررت بأحد ورأيت  
 مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين حيث لم يختلف آخر  
 هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بأن المراد بالاختلاف اعم من الاختلاف حكما وآخر  
 هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة مثلا من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة  
 الجر ونحن نقول لو فسر اختلاف الآخر نفسه اوصفته بالاختلاف فى كونه علامة نصب او جر او رفع  
 لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن مخالفته مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف  
 العوامل فى العمل ان يقتضى كل منهما اثرا مخالفا لا يقتضيه الآخر فالعمل الناصب والجار ليسا من العوامل  
 المختلفة حين الدخول على غير المنصرف ولا يتحقق اختلاف العوامل بدخولهما فيه ولا ينبغى لك ان  
 تقول قوله (لفظا او تقديرا) كما جعل اختلاف آخر فتى فى جاني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى داخلا  
 فى الحكم جعل اختلاف آخر هذه المعربات داخلا كيف وفتحة اجد فى حال الجر مخالفة لفتحة فى حال  
 النصب تقديرا واعتبارا لان المصنف سيدين التقدير بما ينبغى هذا التقدير (الاعراب) قد عرفت معنييه  
 لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف وجهه الزخشرى  
 نفس الاختلاف ورجع المصنف اصطلاح الشيخ بما تنقيحه ان الاختلاف امر اعتبارى غير متحقق  
 فى الخارج فلا يليق ان يوضع للمعنى بل الاحق جعل علامة المعنى الحرف او الحركة المتحركةتين اللتين هما  
 من جنس سائر الامور التى توضع للمعاني وربما يؤيد هذا الاصطلاح بتوزيع الاعراب على الرفع والنصب  
 والجر اتفاقا وهو خفى لانه ان كان التأيد باعتبار ان الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو  
 مسلم وان كان باعتبار آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه والتأيد لمذهب الزخشرى بانه ضد البناء  
 الذى ليس نفس الحركة بل ما بالحركة او السكون فينبغى ان يكون الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف  
 كيف وليس البناء ضد الاعراب الذى هو علامة المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا  
 (ما اختلف آخره) اى آخر المعرب (به) فخرج بقيد الاخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءنى  
 امرؤ وابنه ورأيت امرأ وابنا ومررت بامرئ وابنه فان قيل هذان الاسمان تابع لآخرها وبإضافة



الآخر الى المعرب مابده يختلف آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن ابوك وآخر الحرف نحو من ابنك  
ومن البصري ومن زيد وخرج مابده اختلاف آخر نحو غلامى وبصرى وضاربة بما خرج به اختلاف  
آخر اسم المبني لان كسر آخر الغلام وراء بصرى وقم آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به  
آخر المبني على مذهب المصنف \* فن قال لابد من تقييد الاختلاف بالحيثية اى اختلف آخر المعرب من  
حيث انه معرب لاخراج هؤلاء فكأنه لم يفرق بين المعرب على مذهب المصنف وبينه على مذهب  
غيره ويرد عليه الغامض فمنهم من دفعه بأن المتبادر من الباء غير الفاعل فان الشائع ان يقال انقطع اللحم  
بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل ليس فاعل الاعراب بل المتكلم لكنه اعتبره النحوى فاعلا  
ولذا سماء عاملا وبه يندفع ورود المعنى المقتضى لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب ولذا سماء بالمقتضى  
وفيه ان اعتبار النحوى الدامل محدثا للمعاني وعلاماتها لا ينافي جعله سببا غير فاعل للاختلاف الذى  
ليس علامة المعنى عند المصنف ومنهم من دفعه بأن المراد بكلمة ماحركة او حرف بقرينة تفصيله  
بالحركات والحروف واورد عليه الحروف العاملة كالباء واللام والكاف والواو ولك ان تخصصه بالحروف  
والآخر او الحركة والقرينة بحالها ومنهم من دفعه بأن المتبادر من الباء السبب القريب والعامل والمقتضى  
من الاسباب البعيدة ويتجه عليه مجموع الحركتين فان مابده الاختلاف مع قرينه مع ان المجموع ليس باعراب  
ودفعه بأن المراد السبب القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك يتقضى به لان السبب  
القريب التام هو مجموع العامل والمقتضى والحركتين وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينهما وبين  
الاختلاف الا ان يقال لا يكفي في قريب السبب هذا القدر بل لابد من انتفاء الواسطة بين كل من اجزائه  
والاثر ولا يعد مجموع الاسباب البعيدة والتقريب سببا قريبا ولا بعيدا بل هو من قبيل اجتماع القسمين  
ولان مجموع الحركتين وان كان سببا قريبا تاما لاختلاف الآخر الحاصل بهما بسبب قريب غير تام  
للاختلاف الحاصل بمجموع الحركات الثلاث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف آخر  
المعرب وهذه التكاليف لتصحح الحد مبنى على ان الحد مجرد ما ذكر وليس قوله ( ليدل على المعانى  
المعتورة عليه ) منه كما صرح به المصنف والا فخرج جميع ما ورد بهذا القيد بين وجعله خارجا عن الحد  
لا ينافي تعلقه بما هو مذكور في الحد حتى يقدر له متعلق وهو وضع الاعراب فى الاسماء كما يشتر به كلام  
بعض الشروح ولا يبعد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف انه ليس غرض الاختلاف بل غرض  
جعل الآخر مختلفا لان الغرض كما يضاف الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشئ الفلانى  
كذا نعم يتجه ان الدلالة على المعانى المعتورة لا تدعو الى اختلاف الآخر بل الى وضع الاعراب وجعله  
الآخر اما لما قيل ان الاعراب دال على هيئة مدلول المعرب والدال على الصفة ينبغى ان يتأخر عن الدال على  
الموصوف واما لما قيل انه دال على صفة المعرب من كونه عدة او فضلة الى غير ذلك والدال على صفة الشئ ينبغى  
ان يتأخر عنه لتأخر معناه وهو اوفق اقوله المعانى المعتورة ه واعلم ان كون الحركة فى الحرف امر وهمى  
اذ الحركات ابعاض حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف وكان  
حرفا لا يكون فى حرف لا يكون بعض الحرف فى حرف بل الحركة بعض الحرف الا انه لكمال اتصاله  
بالحرف وعدم استقلاله يومهم انه من صفات الحرف وامر حرك به الحرف الى نخرج حرف المد  
والظاهر ان ضمير ليدل لما اختلف آخره بدلا للاختلاف كما يرشد اليه قوله فالرفع علم الفاعليه ولك ان  
تجعله للاختلاف فيكون اسنادا للدلالة الى سببها لا الى فاعلها لانه داخل فى بيان سبب وضع الاعراب



مختلفا اى انما وضع الاعراب مختلفا ليدل سبب اختلافه على المعانى المتبدلة المتعاقبة على المعرب والاعتوار اخذ متعدد شيئا بأن يؤخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة والمعانى معتورة لان الاسم اولى بكونه آخذا والمعنى بكونه مأخوذا حتى خالف بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول وكأنه اشار المصنف الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واختيها وانما يذكر الاسم لانه لا بد للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصد أو الى ان الفاعلية مثلا متعينة في القصد لتعنيها بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التى يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعنيها اولى يجعلها اخذا للعبارة المير المتعينة التى تعنيها بأخذ الفاعلية لها تأمل \* ولا تظن ان جعل المعانى معتورة يقتضى اختلافها فى كل اسم دون جعل الاسماء معتورة فانه لا يقتضى تبدل المعانى واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذاخذ كل اسم المعانى ايضا يوجب اختلاف المعانى فى كل اسم \* فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل اسم الا ترى الى الاسماء اللازمة الظرفية لانا نقول وضعت الاسماء بحيث يعقورها المعانى انما خص بعضها بمعنى وبعضها بالعراء عن كل معنى للاستعمال كن متدبرا لئلا تكون فى خطابنا متحيرا وبما ذكرنا عرفت ان قوله عليه لا يتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمنه ما يتعدى اليه من معنى التماقب وهو اقرب من تضمين الطريان او الاستعلاء ولا يخفى ان ما اختلف آخره به لا يدل على المعانى فالتقدير على معنى من المعانى المعتورة وجعل ضمير ليدل الى جميع افراد ما اختلف لانه المذكور ضمنا تأويل بعيد (وانواعه) اى انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل و اقسامه ليشعر بأن الاقسام كليات لا اشخاص (رفع ونصب وجر) خبر لانواعه اى انواعه هذا المجموع وليس الخبر رفع والا يلزم ان يكون كل واحد من الرفع والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف فى الشايح متأخر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه اوربط المعطوف بشئ وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من القليل الثانى لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاني القوم ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته \* وما قيل ان العطف مقدم على الربط مساححة والظاهر ان كلامنا من الرفع والنصب والجر قدر مشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس شئ منها نوع اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضعه كأنه قيل اعراب اسم هو رفع واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مساححة شائعة فى مقام التقسيم كما مر \* قيل وجدها انحصار الاعراب فى الانواع الثلاثة ان المعانى ثلاثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا كلام واه لان المعانى ثلاثة انواع تحت نوعين منها اصناف من الفاعلية وكون الشئ مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشئ حالا الى غير ذلك فزيادة الاعراب لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتح والكسرة والياء مشتركة بين الاضافة والمفعولية \* قيل انما قال هنا انواعه وفى البناء القابله لان معانى الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد وهو البناء وفيه

نظر لأن تسمية الثلاثة انواعا تصح باعتبار انفسها فلا وجه لجمعها تسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه اطلاق المصنف هنا الانواع وهناك الاقواب عليه لا يوجب التزاما لان كون ما قبله بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك ولان الضم في حيث مثلا ليس مداول البناء بل لا مداول له كما ان الضم في قفل لا مداول له فالوجه انه لما عرف الاعراب الشامل لثلاثة قصد الى بيان انواعه وليس لما بينى عليه المبني مفهوم معتبر عندهم يسمى باسم حتى يبين الانواع المندرجة تحته فقصده فيما بعد تعيين اسامي امور تقع البناء عليه ردا على الكوفيين حيث زعموا ان ما بينى عليه الاسم يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة يسمى ضمنا وفتحاً وكسرا ايضا فنبه بالتعبير بالرفع والنصب والجر ههنا ويجمع الالقاب الضم والفتح والكسر هنالك على ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو مذهب البصريين ونبه بقوله بالضمه رفعا على ان الضمة تستعار للاعراب فاختلفا في المقامين لاختلاف القاصدين لان كلاهما مختص بمقامه لا يجري في المقام الآخر وهذا على طبق ما ذكره الرضى وفي بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما الضمة بالياء مثلا فتم الحركة الاعرابية والبنائية وغيره كضمه قفل واعلم ان كون الضم لقب البناء انما هو لاختصاصه لانه شامل لضم قفل ايضا صرح به الرضى انما يسمى الرفع رفعا لان الشقين يرتفعان عند ادائه وسمى الضم ضمنا لانهما تضمان عند ادائه والفتح فتحا لفتح الشقين والنصب نصبا لنصبهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى اسفل وكذلك الكسر كسرا لانه تسقط الشفة السفلى في ادائه كسقوط الجسم المنكسر وقيل يسمى رفعا لاستعلائه على اخويه في كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة في الكلام من غير حاجة اليها ونحن نقول سمي رفعا لانه يرفع ابهام ما في الضمير بخلاف الضم فانه ليس فيه الاضم الشقين والنصب نصبا لانه نصب علامة للمفعولية بخلاف الفتح فانه ليس فيه الافتح الفم والجر جرا لانه يجر السامع الى فهم الاضافة بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل في وجه التمييز والتفنن (فالرفع) اى رفع الاسم وكذا الحال في اخويه لان الموضوع المعانى هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة وبيانه يليق بمجمله (علم الفاعلية) اى علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى في التعريف محل لانه في هذا الفن علم في غيره والمراد بالفاعلية كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التي لم تجمل في حكم الفضلة وقيل المراد الخصلة الفاعلية اى المسنوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعولة في حكم الفضلة وانما جعل كون خبران واسم كان وخبر لالتفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة مقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضى العمدة اذ لا يمكن اورودها في الكلام بدونها ولملم يتنبه لذلك صاحب الحواشى الهندية اطال فقال وهى في المبتدأ كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزأ ثانيا من الجملة وفي خبران كونه جزأ ثانيا منها واقعا بعد كلمة ثلاثية اوربوعية غير مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر في مجرد كونه جزأ ثانيا من الجملة لان مقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزأ ثانيا متقدما على وجود ان فقير متقوم به بخلاف ما ذكرنا وفي اسم ما ولا كونه مسندا اليه بعد تاف مقتضى الجملة كليس وفي خبر لا كونه جزأ ثانيا بعدما يقتضى الاسماء هذا كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كون خبران جزأ ثانيا ليس حاصلا بان فمجموع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل



المرفوعات الفاعل وما عداه ملحق به واليه ذهب الخليل ومذهب سيويه ان الاصل المبتدأ والاخشف جرى على استواء الكل (والنصب علم المفعولية) اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كما فيما سوى المفاعيل الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات كونها فضلة وفيما عداها كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع \* وانما عبر بالمفعولية تنبيها على اصالته المفعول فى النصب على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية الجر وراك ان تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى وتجعل الحرفية علامة اضافة (والجر علم الاضافة) لم يذكرها بالياء المشددة لانها مصدر بنفسها فلا مجال لالياء المصدرية فيها وليس لها ملحق حتى يتوصل لدخوله الياء النسبة لا يقال مثل بحسبك درهم وما جاني من احد من ملحات الاضافة لانا نقول لم يلفت اليه لقلته على انه شاع اطلاق الاضافة عليه لكونه فى صورة الاضافة (العامل) احتاج الى تعريف العامل لذكره فى حكم المعرب الا انه أخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة المعنى المقتضى فاللام للعهد اى عامل للاسم المعرب اذ التعريف لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما يتقوم به المعنى المقتضى اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى بل للشبه التام للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعاني المعنوية كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص واورد عليه انه او اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم لدور فى تعريف من اخذ العامل فى تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى ياباه ذكر آخر الكلمة ودفعه هين اذ ليس يحجب الياء كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فى غلامى ان يحجب آخر الكلمة المعربة عند المصنف وآخر الكلمة المعربة من حيث هى معربة عند غيره والمراد بالكلمة هى المعربة والاولى ما اوجب كون آخر المعرب وتقيد الوجود بخصوص بما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى ان تعريف العامل المطابق مبنى على ان الفاعل المؤثر فى آخر المعرب هو العامل وهذا اعتبار الخويين وتعريف المصنف اعنى (ما يثبت المعنى المقتضى للاعراب) مبنى على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شائع فى الالة دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن النحاة جعلوا الالة كانهما هى الموجدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكره الرضى بل الالة هو الانسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل وهذا الباء ليس كالباء فى قام العرض بالحل وتقوم العرض بالحل اذ ليس العامل محل المعاني بل المعرب لكن الرضى قال فى لفظ المصنف ايها ان الظاهر من الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخلا على الحل وهذا فى القيام مسلم لكن فى التقوم ممنوع اذ كما يقال تقوم الجزء بالكل يقال تقوم العرض بالجواهر لا يفيد الاسيبية الجوهر للعرض دون خصوص كونه محلا وكونه محلا معارفا لامن الباء كما فى قام العرض بالجواهر والمراد بالمعنى المقتضى ما صر من الفاعلية والمفعولية والاضافة واللام للعهد او هو اصطلاح فى الثلاثة \* واختلفت فى ذلك السبب فبيل سبب الفاعلية فى الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل فى المبتدأ الخبر وفى الخبر المبتدأ وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا التجرد لم يتبين كون شئ منهما عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل اللفظية تلقت بهما فيتحقق مقتضاها ولولا الاسناد لم يتحقق كون شئ منهما عمدة وقال البصريون السبب فى المفعولية المفاعيل ولو احقها الفعل والفراء الفعل والفاعل وهشام بن معوية الفاعل \* والسبب المتقوم به الاضافة قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة ولا يلزم تقوم الشئ بنفسه اذ المعنى

المعنى المتقضى كون الشيء مضافا اليه والعامل النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو الملائم لكون  
السبب للفاعلية الاسناد (فالمفرد) اشارة الى تقسيم كل من الرفع والنسب والجرب بعد تعريفه وتعيين  
محال كل قسم فالقاء للتفصيل وقيل فاء الفصيحة اي اذا عرف هذا فالمفرد الخ يريد ما يقابل المثنى والمجموع  
ويدخل فيه رجال العلم بلا تكاف فلا حاجة الى ادخاله في الجمع المكسر بجعل الجمع اعم من الجمع في الاصل  
اوفي الحال ويدخل فيه الاسماء الستة مطلقا وكلا وكلتا واولو وعشرون واخواتها لكن لاوصمة  
في هذا الدخول لانه كدخول المستثنى في المستثنى منه فياجب اخراجه عنه حتى تتم القاعدة يخرج  
بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد  
بمعنى ما ليس بمثنى ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة بأنها في حكم المثنى والمجموع وملحق  
بهما واخراج كلا وكلتا واثنان بأنهما في حكم المثنى وملحق به واخراج اوار وعشرون واخواتها  
بأنها في حكم الجمع ولايصح جعل الحكم مهملا لانه لا فائدة في ايراد الحكم المهمل في العلوم ولذا قيل  
مهملات العلوم كليات ولا جعله مطلقا غير دائم لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد تعرب  
بالحركات الثلاث لانه لاينفع المتعلم في معرفة حال جزئيات الموضوع والمعاملة معها اذا اوردت عليه  
ولذا قيل مطلقات العلوم دائمت لكن بقي المثنى العلم والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف داخلين  
فيه ولو اريد به ماسوى المثنى والمجموع في الحال اوفي الاصل خرج عنه المثنى والمجموع علمين معربين  
بالحركات وبقي فيه من المحتمات بالمثنى مذروان لطرفي الالية فانه لا مفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون  
في حكم المثنى ومن المحتمات بالجمع اولات مال في معنى جمع ذات مال ووربما يحصل مذروان ثنية تقديرية  
لتقدير مذرى مفردا له والفرق بينه وبين اثنين تحك كالاينخي (المنصرف) احتترز به عن المفرد  
الغير المنصرف (والجمع المكسر) وهو ما لم يسلم بقاء واحده (المنصرف) احتترز به عن الجمع  
المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لان عدم الفصل بين  
وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع اعذب ولاخفا في انه يدخل في الجمع المكسر بمقتضى التعريف  
المذكور ارضين بفتح الراء وسنين بكسر السين مع انهما لايشملهما الحكم (بالضمة رفعا) اي كأننا  
بالضمة رفعهما فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولايحسن جعله ظرفا اي وقت رفع او حالا في معنى  
مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر فحمله هنا على المصدر خلاف مايتبادر  
(والفحة) عطف على الضمة (نصبا) عطف على رفعا فالتركيب من قبيل في الدارزيد والجرة عمرو  
(والكسرة جرا) اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب  
بالحركة ان يكون بالحركات الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالحركتين على  
رأى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي هي من خواص الاسم والاصل  
في الاعراب بالحروف ان يكون بالحروف الثلاثة فلذا ذكرت الاقسام على الترتيب المذكور (جمع المؤنث  
السالم) المحدود فيما بعد بما لحق آخره الف وتاء فيدخل فيه ما مفردة مذكر نحو سبلات ولايدخل  
فيه مفرد منصرف نحو سبلات وسبلات لان المراد جمع لحق آخره الف وتاء نعم لايد من ضم اولات  
اسم جمع ذات والمراد الجمع في الحال عند من جعل عرفات غير منصرف بالضمة والفحة واعم من الجمع  
في الحال والاصل عند الزمخشري حيث جعلها منصرفة خلاوها عن التأنيث لان التاء المذكورة غير  
متحصنة للتأنيث ولثبوت تأنيث فيها مانعة عن تقدير التاء التي كانت في مفردا وعند من يجعلها غير



منصرفه للتأنيث والعلية اذ التاء المذكورة فيها لا تمنع الا من ذكر تاء مفردها لكن اعرابه مع ذلك بالضمّة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة المفعول في حكم الفتحة فلا يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمّة والفتحة حقيقة او حكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز في الجمع او تقول لغات وثبات مفردان لغة وثبته اعيدت لاهمهما (بالضمّة) الواضع رفعا (والكسرة) اى نصباً وجرا ولم يقيّد الضمّة في هذا الموضع بالرفع خفي المراد فيه وفي اخيه ايضا (غير المنصرف) قد عرفت بعدما يتعلق بهذا المقام (بالضمّة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه مبنا على الفتح حال الجر ولا بد من استثناء كلتا لانه على وزن فعلى عند المحققين والفها للتأنيث فيكون غير منصرف فضافها الى المضمر مستثنى بقوله المثني وكلا ومضافها الى المظهر بقوله وجميع الباب باللام او الاضافة بنجر بالكسر ولك ان تقول الفها للملم يتحضى للتأنيث حيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها مع التاء لم تقولنم الصرف فهى منصرفه ولا بد ايضا من استثناء المثني العلم لانه غير منصرف للعلية والالف والنون ولو جعل في حكم المستثنى بذكر المثني فيما بعد لما تم الابارادة المثني في الاصل او في الحال فيشكل بثنى علم جعل نونه معتقب الاعراب فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه في غير المنصرف واخراجهم من المثني (اخوك وابوك وحوك وهنوك وفوك وذومال) ويقال لها الاسماء الستة بجميع لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على الاسماء الستة على خلافه اخواتها لانها محتاج في تفسيرها الى ذكرها فكانه وضع تفسيرها مكانها ايضا لان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام في لغة مخصوصة لا يتعين الابدكها وكما تعين بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد مكبراتها اذ شمول الحكم على اللفظ لفروعه انما هو بارادة نفسه وفروعه وعدم صحة تلك الارادة هنا بين كيف وعدم شمول الحكم المذكور للثنائية والجمع في غاية الظهور ولما كان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب في الاكثر والى اسم الجنس في بعض قال (مضافا الى اية المتكلم) بايراد الحال عن المبتدأ كما حرره المالكي او بتقدير اعنى كما يليق بمقام التفسير تصريحاً بالتعميم ودفعاً لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر في الظرف المتأخر عند فقيهه ان الحال لا يتقدم العامل المعنوي لكن اضافة الياء الى المتكلم تطويل لاغناء الاضافة عنها اذ لاياء مضاف اليه شئ سواء (بالواو رفعا والالاب نصبا والياء جرا) وتلك الحروف في الاربعة الاول لامات اذهى اسماء منقوصة واوية وفي الخامس عين اذ اصله فوه وفي السادس كذلك اذ اصله ذو وهذا هو التحقيق والمصنف زعم ان هذه الحروف متبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجود طريان الاعراب بالعامل ورد بأن اعادة تلك الحروف بعد نسيانها في الاربعة الاول ولزوم ابدالها مما في الخامس تنزلها منزلة الطارئ ولما جعل ما هو اصل الكلمة اعراباً بهذه المعونة هان جعله اعراباً في ذو وان انتفت هذه الجهة ومن لغات هذه الاسماء اب واخ وهن وفم مشددات مطلقا واب واخ وهن كيد مطلقا قال المالكي هو في هن افصح اللغات واخا وابا وجا كصا مطلقا وفم مطلقا وحم وجو مثل خب ودلو مطلقا وقدمر بعض مباحث تتعلق بهذا المقام (المثني) قدمر ما يتعلق به (وكلا) في حكم المستثنى من المفرد المنصرف لانه ليس بثنى لعدم كل لالعدم كلين بالنون لان لزوم الاضافة يخفى وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه بالحرف حال الاضافة الى المظهر اذ لا مثني يعرب تارة بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعراب وقيل لانه فرع كلافتى ذكره عن ذكرها

(مضافاً) لا احتراز فيه اذ لا يكون الا مضافاً (الى مقصّر) مثنى المعنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلاهما اولاً ونحو كلانا ولا يضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه احتراز عن المضاف الى المظهر نحو كلا الرجلين فانه حينئذ كعصا على اصح اللغات (واثنان) ليس بمثنى لعدم اثن وفيه ان مذكروا مثنى مع انه لم يأت مذكرى لتقدير مذكرى مفردا له فليقدر لاثنين مفرد كاقدرله ولا يخفى ان القياس مذكوران وكذا اثناين لطرفي الحبل اذ لم يسمع ثناء ولذا لم يقلب ياء اثناين همزة كما قلب ياء كسائين لانه لما لم يسمع الا مثنى لم يجعل الياء طرفاً بعد الف زائدة وقيل ليس اثنان تنية لانه في الاصل اثنى وليس في الواحد اثنى ويجرى ذلك في ثنائين اذ ليس طرف واحد للحبل ثناء ويمكن ان يقال فليسم ماله دخل في اثنى والثناء باسمهما (بالالف) رفعا (والياء) نصبا وجرا (جمع المذكر السالم) صفة الجمع وسيمجد بالحق آخره واو مضموم ما قبلها اوياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيدخل فيه جوع بالواو والنون ليس مفردا مذكرا نحو سئون وارضون وفيما نه لو اريد بالجمع اعم مما هو جمع في الاصل او في الحال لورد عليه جمع جعل نونه متعقب الاعراب نحو قفسرين فانه بالحركات والياء فيه ملتزم كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء وبالجملة يشكل ببعض المجموع الغير القياسية حيث يجرى الاعراب على نونه قال الشاعر \* دعاني من تجد فان سنيته \* حيث اجري النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة وباربعين حيث جعل نونه محل الاعراب قال الشاعر \* وقد جاوزت حد الاربعين \* بكسر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم لم يشمل اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخره واو ونون ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله (واولو) كتب فيه الواو حلا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة (وعشرون واخواتها) اى امثالها في كونها اسماء لا عقود التامة لم بين العشرة والمائة ولو قيل اميت مفرد اولى كما اميت ما بنى يدع واستعير عشرون من معنى الجمع وخص اخواتها ببعض افرادها استعمالا لكان متبجها وكانت داخلة في جمع المذكر السالم وان دفع اشكال كون اولوا اسما مفردا متمكنا في آخره واو مضموم ما قبلها ولم نحذف ان يقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة اولانه غير ثابت (بالواو والياء \* التقدير) اى المقدر من الاعراب لا تقدير الاعراب لانه لا يلايد قوله واللفظى واو اختلاف الآخر المقدر والاول انبى يكون ماسبق بحثا عن الاعراب والثانى انبى يكون المنقسم سابقا صريحا لاختلاف الآخر (فيما تعذر) اى في وقت تعذر الاعراب او لتعذره فيكون في تعليلية كما في قوله عليه السلام \* عذبت امرأة في هرة \* اى لهرة وبأبها قوله واللفظى فيما عداه والاولى في اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين فقد سهى لان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود الاعراب في عصا تمتع كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده (كعصا) اى كالمقصور الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لا لكون آخره الفا اذ صار اعرابه مقدرا قبل انقلاب آخره الفا لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاى عصوى واعراب عصوى تقديرى فن جعل عصاى خارجا عن غلامى وقال المراد بغلامى غير مقصورا ضيف لان عصاى داخل في قوله كعصا فقد غفل نعم هنا بحث وهو ان حبلاى لا اصل له حتى يدخل تحت غلامى فيجب تفسير المثالين بما يوجب دخول عصاى تحت غلامى ودخول حبلاى تحت عصاى الا ان يقال يقدر اصله حبلى لانه ينقلب



ياه في التثنية والجمع فيقال حبلان وحليتان وانما مثل بعضا وقاض دون العصا والقاضى تنبيها على ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين او مقدرين (وغلامى) اى ما عراباه بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلمتى دون مسلمى ومسلمى وقول الرضى يريد مفردا اضيف الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلمتى وغلامى \* فان قلت لا يجب في المثال ان يكون شاملا قلت نعم لكن حينئذ لا معنى لتفسيره بالمفرد والمضاف الى ياء المتكلم بل ينبغي ان يراد خصوص غلامى لانه يكفى للتمثيل وانما قال (مطلقا) اشارة الى ان اعرابه في حال الجر ايضا تقديرى لان الكسر سابق على دخول العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم اولرد المخالف وفيه بحث لان مسلمى لا يصح ان يكون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا ياء قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود مسلمى فكون الاضافة سابقة على العامل خفى ولا يبعد ان يقال يندرج في قوله مطلقا تعميم التمثيل لقولنا يا ابن عم يا ابن ام ويا ابن اما وان يقال هو لتعميم التمثيل لقولنا عصاى والتحقيق ان لا يخصص بالمضاف الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف اعرابه غيره عن الاعراب فيدخل فيه ما هو محكى وما هو مجرور بحرف الجر فانه منصوب تقديرى او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد وبحسبك زيد ومر يزيد لا تقول هو معرب محلا لا مقدرا لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل النصب او محل الرفع فهو من قبيل استعمال المحل محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا او محلا وقيل قوله مطلقا متعلق ببعضا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديرى في الاحوال الثلاث بخلاف المستثقل فانه اما في حال الرفع والجر او في حال الرفع فقط وقدره في امثلة المستثقل ايضا على انه كما يكون في الاعراب بالحركة يكون في الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لا غير ولا مناقشة في صحة تعلقه بهما ونفعه في تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف الفه او اثبت لكن وجوب كون المتعذر اعرابا بالحركة ممنوع لان دعوى عن تمرتان على سبيل الحكاية في تقدير دعوى عن تمرتين لتعذر جمع الحرفين كما ان وجوب كون المستثقل مقدر في بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف الى المعرف باللام والاسماء الستة المضافة اليه وما قاله الرضى انه لم يعد المضاف الى المعرف باللام من التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة مما قدروا اعرابه لظهور طريان الحذف لا يحصل له لان طريان الحذف لا يجعل الاعراب لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركات التقديرية وهو لا يظهر في في اذ الفرق بينه وبين مسلمى تحكم الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاي يوجب الحكم بكون الياء في في اعرابا او بدلا منه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء المدغم في الاحوال الثلاث على نحو واحد واعرابه على ما كان في حال افراده لاعليه في حال اضافته وانما اختار غلامى للتمثيل دون غيره من المحكى والمجرور للرد على النخاعة حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض بغلامه وغلامنا ونظائرهما (واستثقل) اى عد ثقيلًا والمعتبر عند المعرب الفصيح ولذا لم يقل، او ثقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق بينهما بان الاول امر معتبر بحسب نفس الامر والثاني باعتبار ذائقة المعرب (كقاض) يريد به منقوصا ما قبل آخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعادة لما افيد هنا لدفع توهم انه مخالف لقاض لكونه غير منصرف وهذا التوجيه اعذب من تخصيص قاض بما عدا جوارى لانه سيأتى حكمه وتفسير قاض باسم في آخره ياء قبلها كسرة كما في بعض الشروح فاسد لشموله مسلمى ومسلمى مع اعرابهما

لفظي ولشعوله مسلمي رفعا وانما جعل اعراب عصا متعذرا مع انه لاتعذر الابد الاعلال واعراب قاض مستقلا مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه لايتقى حرف اعرابه لان عصا لا يحدف اعرابه للثقل بل يقلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحدف اعرابه للثقل وبعد تقدير الاعراب يحدف حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون قاض ملحقا بالقاضي وعصا ملحقا بحبلى (رفعا وجرأ) واما نصبا فلا يستقل حتى يقدر (ونحو مسلمي) عطف على كقاض لاقاض (رفعا) واما نصبا وجرأ فحرف الاعراب ملفوظ وان كان مدغما لان الادغام لا يسقط المدغم عن التلفظ (واللفظي فيما عداه) اى المقدر أو ماعدا ماتعذر او استقل لاماعدا عصا وغلأى وقاض ومسلمي حتى يحتاج الى تأويل افراد الضمير وينتقض بمثل جاءنى ابوالقوم (غير المنصرف) كالمنصرف مما لا بد من معرفته فى معرفة ماذ كر من اقسام الاعراب فلقد احسن حيث اوضحهما عقيب بحث الاعراب بلا فصل وليت ذكر المثني والمجموع واقسامه يكون بعده كذلك ولما كان غير المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف ولما كان التقابل بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف بديانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ماعداه بخلاف الاعراب اللفظي والتقديرى لانه لا يرشد عبارة التقديرى بأن اللفظي ماعداه وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقل من المنصرف ويضبط بضبط المنصرف عرف غير المنصرف وترك بيان المنصرف لا مكان معرفته بالمقايسة على نحو الاعراب التقديرى واللفظي فظاهره خال عن التحصيل كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكأنهم ارادوا انما كان الاقل يستحق التقديم فى الضبط فيما اذا كان بطريق التعداد قدم فى الضبط بالتعريف ايضا (ما فيه علتان) يقال اطلاق العلة على كل واحدة من العلتين تجوز اذ العلة التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة ايضا على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز (من تسع) قيل هذا تنكير فى مقام التعريف للتعظيم اذ التسع معهودة ولا يخفى انه غير معهودة فيما بين العلم والمتعلم ولهذا احتج الى البيان وحامل التنوين على تعظيم فى مقام التفهيم فى شريعة التحصيل هو الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم (او واحدة منها) اى التسع (تقوم مقامهما) فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنتين قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منهما ليس منزلا منزلة الاخر فالواضح ان يقال ما فيه الجمع اوالف التأنيث او ثنتان من ثمان قلت ما فعله اعتبار اقرب لان تحقق الفرعتين فى اثنتين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منع الصرف باثنتين فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل عن تعريف القوم من ان غير المنصرف ما لا يدخله كسر ولا ثنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين اللذين ذكرهما المصنف فى التعريف وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تمريفا له حكما له فبه على ان كثيرا مما يدخله الجر والتنوين داخل فى تمرينه دون تمرينهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحه وذلك كصرف عرفات بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده على ما ذكره فى بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا قال ينجر بالكسر ولم يقل ينصرف كما قال فهند يجوز صرفه وما دخله الجر او التنوين للضرورة او التناسب ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب يجوز صرف حكمه \* وانما اخرج هند عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بها ما فيه عجة وتأنيث او الف ونون وتأنيث الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع من الضرورة



والتناسب علة مؤثرة مختلفة الحكم لما منع وما في هند عار عن التأثير تحكم واللائق بالاعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتأثير قال الرضى ان الاسم قد يشابه الفعل وهى على ثلاث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو مشابهة اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل فى الفعل واوسطها المشاركة فى الحروف وشئ من المعنى واثرها انه يعمل على الفعل وادناها المشابهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق الفرعتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب عنه وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر او الكسر والتنوين معا على اختلاف القولين وانما لم يكتب بفرعته لضعفها هذا كلامه \* وقيل لان فرعته تقاومها اصالة الانصراف فلا بد من زائدة ترجع عدمه وفيما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هو تضمن الشئ من المعنى فقط من غير مشاركة فى تركيب الحروف واثرها العمل ايضا كما فى جاءنى رجل بصرى ابوه ثم المشابهة فى الفرعتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم فى الوجود حيث لا يكون بدون مصدر وفى الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرفة فرع النكرة والعدل فرع المعدول عند الوصف فرع الموصوف والاسم الذى على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل فى كل قسم ان لا يكون فيه مزيد اختصاص بالقسم الآخر كذا قيل \* ونحن نقول لولم يكن ماهو مختص بالقسم لم يوجد فيه ماهو من قسم آخر فبعد وجود هذا القسم استعير له ما للقسم الآخر والاعجمى فرع العربى لما قيل مثله فى وزن الفعل اولما قلنا مثله فيه والجمع فرع المفرد والمركب فرع المفرد والانف والنون فرع ذى الف التأنيث الممدودة او فرع المجرد عنهما على اختلاف قولى البصرى والكوفى \* ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر مالم يظهر التسع وما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها اشتغل عقبيه اولاً بذكر العلل ثم بيان ما يقوم مقام ثنتين ثم بيان بعض منها وبيان شرائط التأثير \* فقلوه وهى عدل الى قوله وما فيه علمية من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخرج عن الواحق كلها لبعد بيان الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا فن قال ينبغي تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم لانه من تمة التعريف لم يعرف التمة بتمامها وما ذكره فى ترداد العلل بيتان من قطعة الانبارى حيث قال \* موانع الصرف تسع كما اجتمعت \* ثنتان منها فاللصرف تصويب \* اى نزول \* عدل الى آخره الا انه ترك البيت الاول لان بيانه لغير المنصرف قاصر لانه لا يدل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال (وهى)

اى التسع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة \* ونجدة ثم جمع ثم تركيب \* والنون زائدة من قبلها الف \* ووزن الفعل وهذا القول تقريب \* فقلوه هى مبتدأ خبره بمجموع ما فى البيتين وقد عرفت ما يتعلق به ولقد اصاب تشكيك العلل المحرر لان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزال وفجار وفساق بل حضار لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقي فنبه بالتشكيك على انه لا ينفع هذا القدر من البيان فى معرفة منع الصرف بل لابد لكل من بيان ويحتمل ان يكون قوله وهذا القول تقريب تيمنا لهذه الاشارة يعنى هذا القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وكلمة ثم كما تكون للتراخي فى الزمان تكون للتراخي فى الرتبة فيعطف به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى وقد جهما الشاعر فى قوله ثم جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جارية ومن لم يتنبه لهذا جمل استعمال ثم موضع الواو لضرورة الشعر وفى قوله والنون زائدة من قبلها الف قصور ان اوقعه ضيق الوزن فيها احدها

افادته كون السبب النون الخالص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما ان السبب النون التي قبلها الف زائدة سواء كان النون زائدة اولا فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النون زائدة التي قبلها الف سواء كانت الالف زائدة اولا ولا يمكن دفع القصور الثاني بأنه لا يلزم كون حسان غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلاية ولا وجود فعلي لانه يلزم كون حسان بعد جملة علما غير منصرف وقد يقال في دفعه ان معنى زيادة الالف قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيتضح زيادتهما وهو وان كان دقيقا لكن ليس للعرب رفقا لان زيادة حرف تعارفت في تعيين مكان الزيادة لافي جعلها مشتركة بينهما وبالجملة يمكن ان يكون قوله وهذا التول تقريب اشارة الى هذا القصور يعني هذا البيان غير واف بل مقرب الى المعرفة لان ضيق المقام اضطر الى المسامحة في ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن لانه للعهد الذهني لما ستعرف وكيف لا والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جمعها حالا يجعل النون فاعل يمنع من الصرف بحسب فحوى الكلام واللام الذي هو بدل من النون كما في اصيلاص تصغير اعلان جمع اصيل كالنون في منع الصرف صرح به صاحب التسهيل وتقلبه الرضى عن الاخفش وقد عرفت وجهين بديعين لقوله وهذا القول تقريب على سبيل التقريب \* ولنا بدايع أخرى احدها ان جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولنا تحقيقا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط \* وثانيها ان جعل الجمع والتأنيث بالالف بنزلة السببين دون العكس او اعتبارهما على حيالهما قول تقريبي واختيار لما هو الاقرب بالاعتبار لا تحقيقا \* وثالثها ان قوانا غير المنصرف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما دون مقالوا من انه الذي لا يدخله الكسر والتونين تقريب الى المعرفة اذ ما عرفوه به لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفته \* ورابعها ان علة منع الصرف هو المتكلم وجعل السبب سببا قول تقريبي كجعل العامل غير المتكلم فهذه وجوه ستة وهبناها وله وجوه ثلاثة اخرى مشهورة تركناها لان السامة هبناها وقيل الف اللاحق المقصورة دون الممدودة يمنع عن الصرف بشرط العلمية وجعل الرضى كل مقصورة سواء كانت اللاحق كارتطى اولا كقمة ثرى مانعا عن الصرف بشرط العلمية اذ مشابهته بالف التأنيث اكثر من مشابهة الالف والنون بألفي التأنيث ولم يجعل الف قبعة ثرى لللاحق لانه سداسى في الاسم حتى يلحق به شئ ولذا خطئ الجوهري جعل الفه لللاحق (مثل عمرو اجر وطلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدي كرب) المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح الحماسة للامام المرزوقي روى ان الاعرابي قال لمعدي كرب معدي كرب لانه عد الفساد والكرب الفساد فال مفهوم منه سكون الراء (وعمران واحد) فهذه امثلة على ترتيب ذكر العال ولك ان تقول لم يمثل للتعريف اذا اكثر الامثلة تشتمل عليه وانما مثل للتأنيث اللفظي والمعنوي تنبيهها على ان التأنيث في هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن التأنيث مع انه غير معتبر في تأنيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يقل جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب (وحكمه ان لا كسر) اى انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا اورد نفي الجنس وانما هو مع الفتح اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم وقد علم ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكيمه لانه اقرب الى الضبط ولينبه على ان كلا من عدم الكسر والتونين من احكامه فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما ونبه بتقديم الكسر على ان الراجع منع الكسر اصاله لاتبعها كما



زعم البعض (ولا تنوين) سوى تنوين التثنية (ويجوز) ان لا يمنع (حرفه) اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون تحت حكمه واما على قوله وحكمه (للضرورة) اي لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة رضى الله عنها في مرثية سيد المرسلين عليه السلام \* بيت \* صبت على مصائب لو أنها \* صبت على الايام صرن لياليا \* اودفع انزحاف يخرج الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله \* بيت \* اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره \* هو المسك ما كررته يتضوع \* او رعاية القافية كما في قوله \* بيت \* سلام على خير الانام وسيدى \* حبيب الله العالمين محمد \* بشير نذير هاشمي مكرم \* عطوف رؤف من يسمى بأجد \* قال الرضى لا يصرف مافيه الف مقصورة للضرورة لانه لا يجمع التنوين الالف فلا يزيد بالانصراف شئ قلت ينفع الصرف في قافية حرف آخرها النون الساكنة وايضا نون التنوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك وما يجوز الصرف ويخرجه عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة فينون مفاعلة لمشاركة مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة العلمية فانها من اعلام الاوزان والتأنيث ولا يبعد ان يدرج تحت التناسب وربما يصرف بالتصغير كما في فعلان الاسم فانه يصغر على فصيلين فيتغير الالف فيبطل تأثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فصيلان وكما في وزن فعل ليس في أوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف مافي أوله زيادة فان مدار تأثير الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى بقاءها وكما في تصغير الجمع والعدل وماعدا هذه الصور لا يجوز صرفه بالتصغير فان قات كيف لا ينصرف طليحة مع عروض الوصفية المنافية العلمية قلت هذه الوصفية لاتنافي تعيين الذات فهي مع التصغير بمنزلة القلب وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير كما في ادور فان فيه وزن فعل في أوله زيادة وتحدث بالتصغير وصفية (اولا تناسب) من رعاية الفواصل والاسجاع او مجرد اجتماعه مع كلمة منصرفة ولما كان هذا ابعد ما يظن صرف غير المنصرف لاجله مثل له من اوثق كلام بقوله (مثل سلاسل واعلالا) مع انه لم يمثل للضرورة او نقول مثل به رد اعلى من قال في توجيه الاية على لغة الشعر اذ الشاعر ربما يقع في التثنية فيما تمرن لسانه في الشعر ويقبل منه اذ لا يخفى ان توجيه القرآن به بعيد كيف وقد قال الله تعالى \* وما علمناه الشعر وما ينبغي له \* فلا يصح ان يقال نزول القرآن بما يقع فيه الشاعر لانه يفصح عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائي ان صرف غير المنصرف لا افضل من لغة قوم ولا يجوز عدم انصراف غير المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اص ولها ولا تخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها لقوتها في الضرورة (وما يقوم مقامهما الجمع والفاء والتأنيث) الصواب والتأنيث بالالف وفسر الفاء التأنيث بالمتصورة والممدودة وفيه ان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة سميت بها لانها الممدودة بها فقيه حذف وايصال ولانزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم والملتصك فقط والاسم للساكن فلاحاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى انه اطلق لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق الفرعتين في الجمع انه للزوم بمنزلة جمعين وكذا التأنيث بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في انه كما لا يتغير العلم لا يتغير ان \* اعلم ان تميز الف التأنيث عن غيرها بضبط اوزان مختصة بالف التأنيث وقد ضبطها الرضى في بحث

المذكر والمؤنث و بعدم دخول التنوين والتاء على ما فيه في غير تلك الاوزان فعرفة غير المنصرف  
بما ذكره لا ينتفع غير المتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بأن يضبط المدون  
له مالا طريق الى معرفته الا السماع كالسماعات من العوامل ومواضع الحذف ومنه في باب غير المنصرف  
العدل بتقديرى او العدل مطلقا في وجهه كما ستعرفه ٧ (قالعدل) قيل الفاء للتفسير ونحن نقول لعطف  
المفصل على المجمل لان تفصيل المجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير للمبهم المتقدم مجموع  
ما سيجي من البيان المتعلق بأسباب منع الصرف لا مجرد بيان العدل فيجب عطف باقى المباحث على  
بحث العدل ليكون المجموع مدخول فاء التفسير او التفصيل \* والعدل لغة هو التباعد او الميل فهو  
لازم ومتعدد واصطلاحا هل هو الاخراج او الخروج رجح الرضى الاول بأنه اوفق بمعنى العدل  
الذى هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول الذى هو الانصراف ونحن نرجحه بأن اشتقاق  
المعدول اوفق به لانه مستغن عن جملة في تقدير المعدول اليه باعتبار الحذف والايصال ونزيف  
ما ذكره الرضى بأنه فليكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج  
الى الخروج الذى هو صفة الاسم كما ان التأنيث وهو جعل الشئ انثى منقول الى كون الاسم ما فيه علامة  
التأنيث والتركيب الذى هو ضم كلمة الى كلمة نقول الى كون الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة وله غير  
واحد من النظير بل جمع \* وما قيل ان العدل المفسر بالخروج كون الشئ معدولا لا يدفع ما ذكره  
الرضى من ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم وما  
يقال انه فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج فهو صفة المتكلم صريحا ولا يدل  
على ما هو صفة الاسم الا ضمنا فيدفعه جمل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبنى للمفعول  
وان اشتهر فيما بين المنحول لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريق  
الوقوع بل يكون كالمعروف على طريق القيام الا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر المبنى للفاعل  
والمجهول طريقة قيام المبنى للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل \* والفعل المعروف وضع  
لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة الوقوع على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبنى للمفعول من عدم  
الفرق بين المعنى المصدرى الحاصل بالحق الياء المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدرى والاول عام  
كالضاربة والمضروبية بلا شبهة بخلاف الثانى ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على  
مذهب من قال لم يصرف ثلاث لان فيه عدلين عدل عن لفظة ثلاثة وعدل عن معنا وهو الثلاثة  
مرة الى ثلاثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى لا محالة فلعله انما  
عرف المصنف العدل من بين الاسباب لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيدون باقى الاسباب  
(خروجه) اى العدل المطاق خروج مطاق الاسم او العدل المانع من الصرف خروج الاسم  
المعرب اى مادته وهى الحروف الاصول (عن صيغته) اى ما يعرض للمادة باعتبار الحركة  
والسكون والتقديم والتأخير ومقارنة الحرف الزائد ولا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة  
تركيبية اذ لم يعرض هيئة للحروف الاصول بل للكلمات ففى كون ثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة نظر  
اذ لم يخرج حروف ثلاث عن هيئة ثلاثة ثلاثة بل عن هيئة ثلاثة وعلى تقدير خروجها عنها ليس  
ذلك خروجا عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب عندنا بحاج من ان خروج آخر عن الآخر  
على تقدير خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل للكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان

٧ اشارة الى ما  
اشتران العدل  
التقديرى يقال  
به لظهور منع  
الصرف وعدم  
وضوح غير سبب  
واحد الى ما  
حققه البعض  
من ان العدل  
مطلقا انما يصرف  
بضرورة منع  
الصرف من غير  
سببين اولى ما  
تحققه من ان  
العدل المعتبر  
انما يعرف الخ  
منه



شدة الامتزاج جعل المعرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخلة فيما يصاغ به المعرف به (الاصلية)  
المتبادر منها التي كان له في الاصل سيما مع لفظ الخروج اى كان اولاً هذا الاسم عليها فيتوهم ان  
جميع الاسماء المشتقة خرج عن الهيئة التي كانت له في الاصل وهو هيئة المصدر فيرد خروجه على  
تعريف العدل ولا يخفى ان قائماً لم يكن له هيئة القيام اصلاً انما اخذ من اسم هو القيام ولم يخرج  
عصاً عن صيغة عصو لانه في تقديره بخلاف ثلاث لانه ليس في تقدير ثلاثة ثلاثة وما هو في تقدير  
شيء غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخو لانه في تقديره حيث اعرب ولا يكون المعرب من الاسم  
الا اذا ثلاثة اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيير حرف الاعراب ولا فخذ بسكون الخاء عن فخذ  
لانه في تقديره \* وبقي نحو اقوس فان صيغته الاصلية اقواس ففيه عدل والقول بأن اقوس موضوعة  
ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف نحو ثلاث تحكم فليل دعى الى القول بالخروج في ثلاث  
ضرورة منع الصرف حيث لا يتجه بدون اعتبار العدل ولا داعى اليه في اقوس بل صرفه يدعى الى  
خلافه فالعدل مطلقاً لا يقال به الاداعي البناء او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل في آخر بل حكم  
بعدمه فيه حيث قيل العدل ووزن الفعل متضادان \* والفرق بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل  
مقدر لداعي ان الاصل في الاول بعد تقديره للداعي مما يدل عليه الدليل بخلاف الثاني وهذا مع انه  
خلاف ما صرحوا به يقتضى ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتبع ونحتاج في دفعه  
الى ما تقدم فتذكر \* ولك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج المعتبر في منع الصرف وهو انما  
يعرف بتعيين المدون لا نقول التحقيق ان خروج الاسم تحقيقاً عن الهيئة الاصلية اما لفائدة لفظية  
هو الاختصار كما في آخر وجع او لفظية ومعنوية كما في ثلاث فانه صار موضوعاً بالعدل لمعنى وضى  
فحيث انعدمت لا يحكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ لانه يشكل حينئذ بعدم العدل في آخر مفرداً  
ومنهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقي الاسباب فلا يخل بالفرض لصدقه على  
ماليس بسبب وليس بشيء لان المقصود من معرفة الاسباب تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك  
يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب (بحقيقاً) اى خروجاً محققاً بأن يدل دليل على الخروج  
(كثلاث ومثلث) اى ما هو على فعال ومفعول من العدد قال الرضى هو اربعة مسموعة اتفاقاً من  
رباع ومربع فأتحتته وقد جاء في شعر الكيمت فصلاً عشراً \* وفيما فوق الخمسة مما تحت العشرة  
يجوز قياساً عند المبرد والكوفيين ولم يسمع الا مع ياء النسبة من خاسى وسداسى وسباعى وثمانى  
وتساعى هذا وانما لم يحكم بالسمع في عشرة مع وجوده في شعر الكيمت لانه لا ينفع في مفعول ولا  
في فعال في التسعة ولم يجعل مجاء مع الياء دليلاً على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى  
وايضاً لا يفيد في مفعول وجعل ابن مالك خاس ونخس ايضاً مسموعين وتحقيق العدل فيهما لان  
ثلاث مثلاً لتقسيم كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه لفظ العدد المكرر فاذا جئ بثلاث  
علم انه المعدول عن ثلاثة ثلاثة فان قيل انما ثبت القياس لو كان ثلاثة ثلاثة لهذا المعنى حقيقة وليس  
كذلك بل هو مجاز والحقيقة فيه ثلاث فكيف يحكم بأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة قلت ارادة الموصوف  
بعقد الثلاثة من لفظ ثلاثة مجازية واما ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فعنى حقيقى لهذا  
التركيب والشائع فيه التركيب حتى يقال جاءنى القوم رجلاً رجلاً ورجلين رجلين من غير اتيان  
فعال ومفعول ومن غير تجوز (واخر) قال ابن مالك آخر مقابل آخرين قيل احتجز به عن آخر

جمع اخرى بمعنى آخره مؤنث آخر فانه لا عدل فيه وتحقيق العدل فيه لان افعال التفضيل بدليل  
تصريفه حيث قيل آخران آخرون او آخر اخرى اخريان واخر لان هذا التصريف  
من خواصه واسم التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم  
انه عدل من واحد من الثلاثة \* ومنهم من جعله معدولا مما سوى المستعمل بمن لان المستعمل عن لفظا  
او تقدير مفرد مذكر لا غير \* ومنهم من جعله معدولا مما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير  
المضاف اليه مشروط بالتنوين كما في يومئذ او البناء كما في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه  
مضافا اليه نحو تيم تيم عدى وبين ذراعى وجهه الاسد \* ومنهم من جعله معدولا من المستعمل بمن  
لا محالة لان اللام والاضافة لا يلائمان منع الصرف والكل مبنى على عدم الفرق بين تقدير الشيء  
والعدول منه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في بواقي تصارييف آخر مع انه ينبغي  
العدل عن آخر مفردا قولهم بتضاد العدل ووزن الفعل وقد مر ما يجاب به عنه زيفا وجيدا  
ولا ينافي كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان آخر في الاصل بمعنى اشد تأخرا وقد يستعمل  
بهذا المعنى من تصارييفه الاخريات واواخر فيقال جاءني فلان في اواخر الرجال او في اخريات  
النساء ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني رجل وجار آخر (وجع) الاولى  
وفعل توكلدا ليشمل جمع وتابع جمع وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلاء اسما وقياس تكسيه  
فعالى نحو صحارى فهو معدول عنه \* ومن قال انه معدول عن جاعى او جماعات لانه قياس جمع  
فعلاء اسما ففيه انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود التكسير وحينئذ خفي  
وجود السبب الآخر فيه فقل التعريف الاضافى لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤكد به الا  
المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها وقيل التعريف  
الوصفى وهو التعريف من غير ارادة فهو شبيه العلمية وكلاهما لا يلائم اشتراط المصنف تأثير التعريف  
بالعلمية واما لانه جمع فعلاء صفة في الاصل والقياس فيه فعل كحمراء جر فالسبب الاخر الصفة  
الاصلية ويزيفه اجمعون لان جمع افعال صفة فعل واسما افاعل واما لانه يلزم استعماله باللام  
او الاضافة او من لانه اسم تفضيل وهو في الاصل بمعنى اتم جمعا ويؤيده اجمعون ويزيفه جمعا  
ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه معدول عن السحر لانه اسم  
جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام سواء كان علما بالغلبة كالنجم اولا بالغلبة وانما قدر  
العلمية بعد اعتبار العدل لضرورة منع الصرف وكأنه لم يذكره جريا على انه مبنى على الفتح وان  
كان المشتهر خلافه لانه يغنى عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا او في  
حال الرفع وكأنه لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر في الاحوال الثلاث ولم يذكر هذه  
الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفها موكل بالسمع ولم يتحقق عنده مثل اجر  
(او تقدير) اى او خروجا مقدرا مفروضا لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى  
العلمية على ما هو المشهور اولا حد الامر من منع الصرف كذلك او رعاية اطراد الباب على ما هو  
التحقيق وقد نبه عليه بقوله (كعمرو باب قطام) هى مدينة باليمن (في تميم) ولا بد في معرفة غير  
المنصرف من ضبط امثلة العدل التقديرى ففعل اذا وجد غير منصرف يقدر فيه العدل واذا وجد  
منصرفا لا يقدر ولذا لم يقدر في ادد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم وجد منه فاعل



كقتم فانه لم يوجد الاعلى بخلاف عمر فانه جاجع عمرة وجاء قائم بمعنى معطى جيد المال دفعة  
 لا يصرف بتقدير العدل الخافا للشكوك بالاغلب والاصرف \* وفعل المختص بالنداء نحو يانساق وبالكع  
 اذا سمى به لا يصرف لتقدير العدل في حال النداء \* وفعل خمسة اقسام بمعنى الامر والمصدر والمعرفة  
 والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولات عن مؤنث خلافا لسيبويه فيما هو  
 بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن مؤنث عنده غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث نائب  
 عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما يعتبر معدولا  
 عن المصدر المعرفة فان سمى بها مذكر فهو غير منصرف وان سمى بها مؤنث فهو كقطام ان لم يكن  
 في آخره راء فالمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن في آخره راء سواء كان في الاصل مبنيا بمعنى  
 الامر او غيره اولا فقصرضبطه عن ذكر فعال علما للمذكر \* وانما قال في تميم لانه مبنى عند الجواز  
 كذات الراء والعدل فيه مقدر للاحالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه العدل بعض النحاء على  
 ما في الرضى ووجه تقدير العدل ان كان ذات الراء منه لابد فيها من تقدير العدل ليتحقق فيها جهة  
 البناء وهى مشابهتها لفعال بمعنى الامر في العدل والوزن فلما قدر فيها العدل قدر في غيره لرعاية  
 اطراد الباب (الوصف) اى الوصف المانع من الصرف (شرطه ان يكون في الاصل) وهذا  
 اعذب مما اشتهر ان المعنى ان جفس الوصف شرط تأثيره ان يكون في الاصل \* والوصف كون  
 الشئ صفة نحوية لثى \* وستعرفها وكأنه لهذا استغنى عن بيانه وبيان ذلك ان بعض الاسماء يكون  
 لمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل هذا اللفظ الاجاريا على موصوف محقق او مقدر  
 وهو ما يكون دالا على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم  
 ان يربط بسببه المعنى المقصود فيه بما فيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات فيه تعيين ما لان المقصود  
 منه احضار تلك الذات لاجل المعنى الذى قصد مع هذا الذات مربوطا بشئ \* ولهذا لا يكون  
 صفة لثى \* والمراد بكونه في الاصل ان يكون في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال  
 وان ادى الاستعمال الى الوضع بأن يصير كثرة الاستعمال في المعنى سببا لكون اللفظ متعينا له ويسمى  
 ذلك الاسم صفة وما يقابله اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية قبل انما احتجج الى بيان شرط الوصف  
 لتعريفه بكون اللفظ دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف بكون  
 اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتجج الى وضع آخر للفظ  
 الصفة حتى يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة طاقلة لانه يكفي فيه ان يكون دالا على  
 ذلك ولا يشترط الوضع (فلا تضره الغلبة) اى لا تضر الوصف غلبة الاسمية عليه او مغلوبيته  
 للاسمية والمراد بالغلبة ان يصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية  
 على شئ \* والفاء للتفريع بحسب العلم او الواقع \* وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع الاخر وهو انه  
 لا يؤثر الوصفية العارضة لان في هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم ولا بد للوصف  
 المانع من شرط آخر وهو ان لا يكون مع العلمية عند سيبويه ولا يكون زائلا بها عند الاخفش  
 وكذلك الغلبة الغير المضرة يجيب تفهيدها بما عدا الغلبة العلمية واذا لم تضره الغلبة فعدم ضرر  
 الاسمية الحاصلة باستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق  
 الاولى (فلذلك) اى لاشتراط كونه في الاصل كما يرشد اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد وكل من

الصرف والامتناع والضعف معمل به ومن فروعه جعل الصرف والضعف فرعين له والامتناع  
 فرعا لعدم ضرر الغلبة كما في الرضى لاتساعده العبارة الابطحعل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل  
 المتفرع بمجموع الامور الثلاثة على سبيل قسمة التوزيع وجعل رد فرع كل الى اصله موكولا الى فهم  
 السامع وعنه مندوحة فلا يلتفت اليه (صرف مررت بنسوة اربع) اسناد حال الاربع الى ما يشتمل  
 عليه مساححة وليس في تقدير صرف اربع في مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار  
 في مثل هذا التركيب غير جائز يعني لعروض الوصف في اسماء الاعداد صرف اربع لانه موضوع  
 لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود وهو العدد بطريق المجاز وكذلك ائتمد  
 المنكر بارادة مسمى بائتمد منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفي فالمنقشة  
 في كون انصرف اربع لعروض الوصف بسند انه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء فليس فيه وزن  
 الفعل المعبر غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع بائتمد واستبعاد الرضى عدم اعتبار الوصف العارض  
 في منع الصرف وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه احد وما يحسب به عنها من ان التاء المضرة  
 لوزن الفعل ما يعرض للمذكر والتاء هنا ما به تم صيغة المذكر ومن ان التاء المضرة ما يدل على التأنيث  
 وهذه تدل على التذكير ضعيف لالمقابل من ان التاء في اربعة ايضا للتأنيث لان رجلا في تأويل الجماعة  
 اذ ذلك متحقق في نسوة ايضا بل لان المانع عن تأثير وزن الفعل التاء المنحركة لاختصاصها بالاسم  
 فيوجب ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر او لا وسواء كانت للتأنيث او لا  
 والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض كالحاصل في المعدول \* وما قيل ان عدم جريان  
 المصغر على الموصوف يدل على عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه خلف الوصف فيه ونحن  
 زده بأن ذلك لان الموصوف داخل في مفهومه اذ معنى رجل رجل صغير لا يقال تعين الذات في  
 مفهومه يمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول الصغير ذات له الصغير فرجل يدل على ذات مبهمه  
 باعتبار معنى مقصود غاية انه يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لاعدم  
 تعين ذات ما (وامتنع) صرف (اسود) وهو في الاصل ذات لها سواد (وارقم) وهو في  
 الاصل ذات لها سواد وبياض (للحية) حال من اسود وارقم اي كائين للحية واللام الاولى  
 للاختصاص والثانية للعهد اي حية هي فرد لاحدهما (وادهم) وهو في الاصل لذات لها دهمة  
 اي سواد (للقيد) اي لقيد هو فرد وهو قيد من الحديد لان القيد الاسود ما يكون منه فهي صارت اسماء  
 حتى لاتقع اوصافا وتؤنث بالتاء فيقال للانثى اسودة وتجمع على الاسود فان قلت فكيف تتمتع وليس  
 لها وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حل اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن  
 بالنظر اليه والوزن باعتبار الوضع الوصفي لا يقبل التاء (وصعف منع افعى للحية) فان قلت ان كان  
 شرط الوصف ان يكون في الاصل تحقيقا فينبغي ان لا يجوز منع افعى وان كان شرطه ان يكون  
 في الاصل ولو توهم فينبغي ان لا يكون ضعيفا قلت الضعيف ما لا يجوز عند البالغ وبصدر من طائفة  
 لا يعتمد بهم فكأنه قال ولم يحز عند من يعتمد به لفوات الشرط بقي ان ضعف منع افعى لعدم تحقق الوصف  
 مطلقا تحقيقا لاعدم تحقق الشرط الوصف المانع فان قلت من اين يعلم ان منع صرفه لتوهم الشرط  
 حتى يكون دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان يكون منع صرفه مجرد  
 وزن الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللفظة لوزن فعل ليس معه توهم الوصف الاصلى ووجه



توهم الوصف الاصلى ان شدة الم يقال لها الفعوة وافعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى  
 كان في الاصل بمعنى الشديد غلب على تلك الحلية الشديدة وصار معناه الاصلى مهجورا منسيا واجدل  
للسقر واجدل الاحكام ويقال للدرع الجلاء فيتوهم ان اجدل في الاصل صفة غلبت على هذا  
 الطائر لقوته ونسب معناه الاصلى (واحبيل للطائر) المعهود المعروف الذى يقال له بوقلمون ولهذا  
 لم يقل لطائر ووجه توهم الوصف الاصلى فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اخيل مشتق  
 من مصدر بمعنى كون الشيء ذاخال غلب على هذا الفرد وهجر معناه الاصلى والمصدر ايضا فالتوهم  
 فيه ابعد من التوهم في اخويه \* واعلم ان توهم الوصفية في تلك الالفاظ يذبح ان يكون بتوهم كونها  
 افعل تفصيل لا فاعل صفة كما صرح به الرضى لان افعل الصفة يختص بالالوان والغيوب والجلي  
(التأنيث بالتاء) لان تأنيث الابناء والالاف كما يستفاد من تعريف المؤنث فيما بعد ووافق الرضى المصنف  
 على ذلك في بحث المذكر والمؤنث لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا كحائض  
 فانه مؤنث حقيقي ولاتاء فيه في التقدير ايضا ولذلك يصغر تصغير الترخيم على حيض بدون التاء ولو كانت  
 مقدرة اقبل حبيضة كما يقال في تصغير اسماء الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم تقدير التاء ان هذا  
 المؤنث لا مذكر له حتى يحتاج الى فارق التاء وصرح بأن حائضا لسمى به مذكر انصرف لعدم التاء  
 لالفاظا ولا تقديرا لان التأنيث المانع من الصرف التأنيث بالتاء لا التأنيث الحقيقي وكان وجهه ان  
 المؤنث بالتاء فرع للمذكر لامالا علامة له فالتأنيث بالتاء الظاهرة (شرطه) اى شرط تأثيره (العلمية)  
 فاعرفه اى علمية المؤنث (والمعنوى) اى المؤنث بالتاء المقدرة ويدخل فيه حائض على زعم المصنف ويخرج  
 عنه على تحقيق الرضى ويجب اخراجه (كذلك) اى كالتأنيث بالتاء في ان شرط تأثيره العلمية ونبه  
 بان تشبيهه على انه دون التأنيث بالتاء في هذا الشرط في انه لا يجب به تأثيره ويجب للوجوب ضمنية  
 اخرى اشار اليها بقوله (وشرط يحتم تأثيره) لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة ضمنية  
 ويحتمل كونه مستقلا في الايجاب فالاولى ان يقول بزيادة (الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او  
الجمعة) والزيادة على الثلاثة ٤ اعم من ان يكون في اللفظ او التقديرى الغير المنمى بكبيل مخفف جبال  
 اذا جعل علما لكن تحرك الاوسط لا بد في اعتباره من تحققة لفظا على الاصح فدار ساكن الاوسط  
 وقدم الزيادة على الثلاثة لان الزائد ناب مناب علامة التأنيث والتحريك نائب عنه عن الزيادة مع انه  
 يختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض وأخر العجوة لانها ليست نائبة منابها بل مقوية  
 لامر منع الصرف (فهو يجوز صرفه) والاجود المانع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث  
 منقولا من مذكر من شرائط وجوب التأثير فزيد اذا سمي به مؤنث يمتنع صرفه (وزيغب) على  
 حذف مضاف اى وصرف زيغب (وسقر) علم جهنم (وماه وجور) علما قريتين من بلاد العجم (منم)  
 وقبل في تقدير منم كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه وفي امتناع جور نظر اذ قال  
 الجوهري جور اسم بلد بذكر وبؤنث المهم الان يراد امتناعه على تقدير اعتبار تأنيثها (فان) الظاهر  
 وان اذ لا ترتيب ٩ بين هذه المسئلة وسابقتها الا في الاخبار (سمى به) اى المؤنث المعنوى (مذكورة شرطه)  
 اى شرط وجوب تأثيره (الزيادة على الثلاثة) وائس له الاوجوب التأثير ولاتنبه عليه قال (قدّم  
منصرف وعقرب منم) قال الرضى وههنا شروط آخر تركها المصنف \* احدها انه لا يكون تأنيثه  
 محتاجا الى تأويل لا يلزم كتأنيث رجال فانه لتأويله بالجماعة ويصح تأويله بالجمع ولا يلزم منه انصراف

٤ ولذا لم يجعل  
 قدم زائدا على  
 ثلاثة مع تقدير  
 التاء لانها مفعية  
 منه

٩ اى لا ترتيب في  
 الظاهر وان  
 امكن تحمل في  
 الترتيب بأن  
 يترتب على ضعف  
 المعنوى المستفاد  
 من السابق فانه  
 يترتب احتياجه  
 الى شرط بعد  
 حدوث ما يزيل  
 امر التأنيث  
 بخلاف التأنيث  
 بالتاء الظاهرة  
 فانه لقوته لا  
 يغير امره ذلك  
 الحادث  
 منه



اسم القبيلة لان لا يلزم تأويله بالقبيلة ويصح تأويله بالحى كما سبأنى لانه يلزم ذلك فيما اوجب العرب  
منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه واما ما لم يوجب منع صرفه فيشبه ان يكون  
مما جاء فيه التذكير والتأنيث ستعرف حاله من بيان ثالثها \* وثانيها ان لا يكون المؤنث منقولا عن مذكر  
قبل النقل كرباب اسم امرأة حيث كان قبل هذه التسمية اسما للجناب وكان مذكرا \* وثالثها ان لا يكون  
استعماله مذكرا ا غالب فان ما يجوز فيه التذكير والتأنيث سواء يستوى فيه الصرف ومنعه وما غلب  
استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك  
المصنف شرطا لان الجمع لا ينقل الى المذكر بالتأويل فالذكر المسمى بالجمع لم يسم بمؤنث معنوى والمسمى  
بالمؤنث الذى فى الاصل مذكر لم يسم بالمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذى  
هو المذكر لانه الاولى باختياره اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمؤنث \* واعلم  
ان اسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العملية فيها ماسمع عدم انصرافه ومنها ماسمع  
انصرافه ومنها ماسمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شئ فعدم الانصراف لاعتبارها اسم القبيلة  
او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه  
يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر  
فانه حينئذ ينزل الى الاصل والالحاق بالاغلب ولذلك تراهم يصرفون علما لا يعرف انه علم  
مذكرا ومؤنث خلافا للفراء لانه يمنع صرفه اشبه الهجعة فى كونه مجهول الحال فى كلام العرب  
كالهيجى (الهجرة) تكون بمعنى التعريف والمعرف والمراد بين (شرطها ان تكون علمية) لم ينقل شرطها  
العلمية كما هو دأبه فيكون المعنى شرطها علمية المعرف لانه قصد جعل المعرفة نفس العملية ليطهر صحة  
قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يراد ان المؤثر التعريف والعلمية شرطه لانه لو قال كذلك لكان  
المعنى شرطها علمية التعريف وفساده بين \* فن قال قوله وما فيه مؤثرة مع ان العلمة شرط والسبب  
هو التعريف مجاز او جرى على مذهب من جعل السبب نفس العلمة فله مجاز غير مستقيم وانما جعل  
السبب التعريف دون العلمة اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التكثير وتعريف الموصول  
والاشارة لا يؤثر الا ان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر لوجود المانع وهو قوة  
الاسمية لوجودها فى الاسم ولك ان تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بأن يكون قائمة بالعلم او بالشبيه بالعلم  
كما قال ابو على فى منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها شبه العلمة وهو التعريف  
بحسب الوضع لا بالارادة نعم لا يصح اشتراط العلمة فيه عند من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة  
على ما مر وعند من جعل آية المقطوعة عن الاضافة غير منصرفة اما بالتعريف الموصول او بتقدير  
الاضافة ووجه اشتراط العلمة ان ماصواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كفى المبهات سوى  
أى وأية واما ان يستلزم المناطات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون  
غير لازم كتعريف النداء فانه يدور على قصد المتكلم \* فن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم  
البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمة غفل آية غفلة مع نداء الفطنة  
على فساد (الهجعة) هى كون اللفظ موضوعا بغير وضع العرب وطريق معرفة ما نقل الى اللغة  
العربية فى القرون الخالية النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجاع فيكون يقينية او بدونه فيكون  
يقينية او ظنية او اختلافية فن قال طريق معرفتها الاجاع لا يظهر لكلامه وجهه وبالجملة لا بد



في تمييز غير المنصرف من غيره بالتعريف المذكور من ضبط الالفاظ العجمية التي لا طريق الى معرفتها  
 الا السماع (شرطها ان تكون علمية في العجمة) فمروءة بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية  
 واعترض عليه بأن اشتراط العلمية لحفظ العجمي عن التصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب  
 فيضعف عجمته ويكفي في الحفظ ان يكون نقله يجعله علما بأن لا يستعمل في كلام العرب غير علم كقانون  
 كان في الاصل روميا بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراويه لجودة قراءته واستعمل غير منصرف هذا  
 ونقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم ان يكون نقله يجعله علما وكون قانون منقول لا  
 الى لغة العرب يجعله علما ممنوع لجواز ان يكون تسمية النافع اياه تسمية له باسم اعجمي ويكون الاستعمال  
 بعد التسمية في اللغة العجمية واجيب بأن المراد بالعلمية في اللغة العجمية اعم من العلمية فيها حقيقة  
 ومن العلمية فيها حكما ومثل قانون في حكم العلم في العجم لامتناع التصرف هذا ويرد على ما فمروءة  
 ايضا انه لو كان اعجمي فيه وزن فعل علما في العجم ثم نكر يكون فيه علمية في اللغة العجمية  
 فيجب ان يكون غير منصرف اوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية  
 في العجمة فلماذا نقول علمية مرفوعة فاعل يكون وهو تام وقوله في العجمة بمعنى في وقت العجمة  
 على ان العجمة مصدر وهو صفة علمية فالعلمية العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمة فلا  
 يرد قانون ونحوه لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت العجمة لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على  
 صرافة العجمة ولم يجعل من جنس كلام العرب يتصرف فيه فاندفع الاعتراض الوارد برمتها بقي  
 انه لو سمي بالاعجمي العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب يلزم ان يتصرف لانه ليس له علمية ثابتة  
 في العجمة الا ان يقال هذا انما ينجه او اريد بقوله في العجمة في اللغة العجمة ونحن جلتنا على وقت  
 العجمة والتسمية الثانية ايضا في وقت العجمة اذ وقت العجمة وقت كون العجمة على صرافة العجمة  
 من غير ان يتصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة العجمة مصون عن  
 التصرف بعد النقل فان قلت كيف يمان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية وهم يتصرفون في  
 الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطا ليس ارسطو وارسطا ليس  
 لما انه ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من  
 اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ماشئت قلت مع جرائهم على الاعجمي وتصرفهم فيه  
 لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن اللام والاضافة فبالعلمية  
 يمنعون عن التصرف فيه باللام والاضافة فيمتنعون عما يعاقبهما من التنوين رعاية لحق العجمة  
 ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا ينبغي ان يتحقق منع العلمية من  
 التصرف فيه وان اطلقوا الكلام فيه (وتحرك الاوسط) قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس  
 اسلوبه في التأنيث لانتفاء ماد عالي تقديم الزيادة في التأنيث اذ تحرك الاوسط ليس نائبا عنها في العجمة  
 ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه رد على اكثر النحويين حيث لم يجعله نافعا في منع  
 الصرف وجعل لك كعضد ابما لاب نوح عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشري حيث لم يجعل  
 شيئا من تحرك الاوسط ولا زيادة على الثلاثة شرطا في التأنيث بل في تحته فجعل نوحا كهند وجعل نوح  
 مما يجوز منع صرفه بخلاف الزيادة على ثلاثة فانه ليس فيها الا ارد على الزمخشري (او زيادة على  
 الثلاثة فنوح منصرف) لاجاز الصرف كما توهمه الزمخشري صرح بفرع الشرط الثاني دون

الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود والواحد على الاثنين لا لان فيه زدا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضارد على المخالف بل المخالف الاقوى (وشتر) اسم حصن بديار بكر وهو الذي دعا المصنف الى الحكم بتأثير العجبة مع تحرك الاوسط قال الرضى ليس بقوى لاحتمال اعتبار تأنيث البقعة او القلعة فم ثبت منع صرفه اذا سمي به مذكر وارجاع ضمير المذكر اليه يثبت اعتبار العجبة فيه ويمكن ان ينصرف المصنف بان تأنيث اسماء البقاع يدور على اعتبار المواضع فان جملة اسماء باعتبار البقعة مثلا فؤنت وان جملة اسماء باعتبار المكان فذكر والعجى يرى عن اعتبار التأنيث (وابراهيم تمنع) بجميع لغاته من ابراهيم و ابراهيم قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا مجعدا وصالحا وشعيا وهودا لعريتها ونوحا واوطا لانتهاء شرط العجبة وقيل هود كنوح حيث قرنه سيويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه لا عرب قبله هذا وفيه ان شيئا وعزرا منصرفان ايضا (الجمع) كما يكون اسماء

للمعنى المصدرى يكون بمعنى افراد الالفاظ والمراد هنا الاول وفي قوله (شرطه صيغة منتهى الجموع) بالمعنى الثانى لان الصيغة انما هى اللفظ لا المعنى المصدرى وكذا في قوله لانا منقول عن الجمع وستعرف معناه من تعريف المجموع والمراد بمتهى الجموع جمع مفردة جمع كالكاتب فانه جمع اكتب جمع كلب والمراد بالجموع مافوق الواحد ولك ان تجعله منتهى الجموع فى الرتبة لان له امتيازاً عن الاحاد حيث لا نظير له فيها ليس لغيره فالجموع حينئذ على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى الجموع لان المساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمي منتهى الجموع الجمع اذا صيغ عليه لايجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جوع انتكسيرا ولا فيجمع جمع السلامة نحو صواحبات يوسف ويا منين لكن موقوف على السماع (بغيره) يعنى بغيره ان تأنيث المتحركة فانه قد يعبر عنه بالهاء لان اصله التاء كما فى حالة الوصل عند البصريين ولانه بصيرتاه فى الوصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه بصيرته فى الوقف عند البصريين واصله الهاء عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغيره وذاك الهاء لا تدخل من الجموع الاعلى ما هو على هذه الصيغة ومفردة العجمى وتسمى اماره العجبة كما فى جواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جوارب او مفردة منسوب كما فى اشاعة جمع اشعثى فهى عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اشاعت وانما قال هنا بغيره وفى وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفى هنا كونه بغيره كما فى جوارب دون وزن الفعل فان يعمله بغيره منصرف لكونه قابلا لها ولقد نبه على صيغة منتهى الجموع بقوله (كمساجد ومصايح) تمثيلا لها او لجمع له هذه والمراد بتمثلها ليس ما يوازنهما بقربة قوله وحضاجر فانه فعال و ارادة ما يوازن فهما بالوزن العروضى ضعيف لان المعارف عندهم الوزن التصريفى والافئمر كجعفر فلا يختص بالفعل بل المراد بتمثلها ما يكون اوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان متحركان او ثلاثة ساكنة الاوسط كذا فصره الرضى واورد كمالات ويندفع بأن المراد جمع تكسير كذلك واورد صحارى وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان الهاء غير صريح فى التأنيث قال (واما فزانة منصرف) تدبينا للهاء وتنبهها على انها ليست هاء مثل فواره والافلا وجه لذكر انصرفه دون رجال ونبه بتذكير منصرف على ان المراد بفزانة نحوها وفزانة اريد بها نفسها فيجب تنوينها اما اذا حضر بنفسها كما هو التحقيق فى احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بأنها موضوعة لانفسها واحضارها



لوضع فلان الموضوع للمون يجب ان ينون للمشاكلة كما يقال في مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرازنة للمشاكلة ومن لم يتدبر قال نحن لاننونها حتى نحتاج الى تكلف توجيهه بالمشاكلة وههنا اشكال قوى توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب ان صدوره من اهل الخطاب من العجب وهو انه فات المصنف اشتراط ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدانيا منصرف ووجه توهم انه من العجب انه ليس يجمع لافي الحال ولا في الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجها عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب الجارى على المؤنث بالتاء ما يستحقه معروض التاء والاعراب الجارى على المنسوب ما يستحقه المنسوب اليه يجرى على التاء والياء لجمعهما بمنزلة الجزء الاخير بناء على شدة الامتزاج ولا شك ان مداني جمع في الاصل وغير منصرف فلو لا ان جسيته ضعفت بياء النسبة وخرجت عن التأثير لكان غير منصرف فهو في عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوى والتعجب ردى ولا امر ماتمسك في دفعه البعض بتعسف ان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما وياء النسبة في حكمهما في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد فكما يقال عمرو وعمة يقال روم ورومى هذا ووجه ضعف الجمع بلحق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة ككراهية وطواغية لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح اذا لحته التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء التأنيث منافية فلا يقال زناديقة وفرازينة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء في زنادقة وفرازنة عوض الياء تقديرا نعم لا يجرى في ياء النسبة فالوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التأنيث شاعت في المفرد فيوجب لحوقهما ضعف الجمعية ولما ذهب البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجوع لا بعروض الكسرة كالتزامى ولا ياء النسبة كجوارى بخلاف قارى حيث كان ياء النسبة في المفرد ولم يعرض في الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياء النسبة تحقيقا نحو يمان وتقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة الى تهامة احدى الياءين بتقدير ان الف تهام عوض والمنسوب اليه تميم على ما في التسهيل لابن مالك وجعل المصنف السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال (وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع) اى عن معنى الجمع لان الجمع هو المقول لا المنقول عنه ولم يردان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه نساخ ووضع النقل عن موضع الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا تقرير بديع ولنا تقرير آخر في حواشى القوائد الضبابية والمشهور انه جواب سؤال مقدر تقريره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهى منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا ينشأ مما سبق نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه آخر ابراده عن محله ويندفع بأن الجواب محله بحث الجمع فلذا أخره \* وقوله علما حال من فاعل غير منصرف قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول ماضيف اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لافغير منصرف في تأويل لا منصرف وقوله \* علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعروف باللام كما ان اسامة علم الاسد كذلك فالتعريف الضبع مدخل في تعيين الموضوع له حتى لو قيل علما للضبع لم يحسن \* وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش

لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال بخالفه \* وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابي علي حيث جعل منع صرفه العلمية وشبه العجمة في انه لا نظير له في الاحاد كما ان العجمة ليس له نظير في العربي وعلى الجزولي حيث يجعله غير منصرف العلمية وعدم النظر في الاحاد ويجعل عدم النظر سببا ولم يجعل احد حضا غير منصرف العلمية والتأنيث مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على وزن الغلمان لان اختصاص الضبع بالانثى وان صرح به الرضى غير مسلم لان الصراح والقاموس جملا الضبع اعم من الذكر والانثى وكان وهم الاختصاص انهم قالوا هي مؤنثة ومرادهم انه مؤنث سماعي لا يقال فيكون حضا جر ايضا كذلك لكونه بمناء لاننا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين مؤنثا سماعيا كون الآخر كذلك ولان مساجد علما لمذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأثير للتأنيث في حضا جر بل لابد ان يكون هناك امر مشترك بين حضا جر ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزائل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزائل بها حال وجودها قلت لانه بالعلمية غنى عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس وفي منع صرف حضا جر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير فاعرفه (وسراويل اذا لم بصرف وهو الاكثر) اى استعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش فن جوز هذا التقدير قصر تصفحه يعنى سراويل اذا لم بصرف ولم يمكن رده بعدم الفصاحة اذ هو استعمال اكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه (فقد قيل) قاله سيبويه (العجمي) فلا سبب فيه اذ العجمة ليس سببا بدون العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه حل على موازنة) اذ موازنه في كلام العرب غير منصرف بلا سبب \* فن قال قول سيبويه ونظيره ما قال الكسائي في اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب \* فن قال قول سيبويه يقتضى زيادة سبب في الاسباب وهو الحمل على الموازن اوقمه فيه عدم معرفة قوله كن اجاب ان سراويل جمع حكما وتحقق مذهب انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكما (وقيل عربي) يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير العدد القائل هو المبرد وبؤيده يحيى سروالة بمعنى قطعة من الثوب وكون سراويل قطعا فهو (جمع سروالة تقديرا) في القاموس جمع سروالة او سرويل ولم يحى فعول غير هذا في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في تحقق جمعته ومفرداته وما يقال يرد كونه جمعا اذ الجمع لا يصير اسما لواحد جنسى وانما يحى الاشخاص يرد حضا جر نعم لو قيل لم يحى اسم جنس وانما يكون علما تم \* ولا يخفى ان تقديم مذهب سيبويه وتخصيصه بحرف التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال انه على قوة قول سيبويه واختار في تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويرجح قول المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد سأني الولد الاعز في صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلدة هراة بجمع الفضلاء الهداة انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا واحتج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته بأن العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن الجانسان بخلاف المتوطن المعارف بحال الآخر فانه اذا عرض له حالة اسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا المعارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (واذا صرف فلا اشكال) ولا حاجة الى شئ من التوجيهين هذا مقتضى



السوق كالابحني على اهل الذوق فينجه عليه كالتخرم يمنع الصرف قاعدتهم في منع الصرف يتخرم  
 يكون سراويل مفردا ما اجعوا عليه من ان هذا الجمع لانظيره في الاحاد فالحاجة الى احد التأويلين  
 ماسته صرف اولم يصرف ومن نظائر سراويل عبايد وعبايد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة فانها  
 مفردات عند الكل ولذا يقال عبايدى وعبايدى وكأنه خص المصنف سراويل لاختلاف القوم  
 في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اقوى (ونحو جوار) قال الرضى اى المنقوص من هذا الجمع  
 ويرد عليه المنقوص على وزن مصابيح فان ياء مشددة محتملة للحركات الاحالة فقال غيره اى المنقوص  
 على وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو الثمالى والضنادى لانه ليس بمنقوص لانها  
 فى الاصل الثعالب والصفادع فالاولى ما قبل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء لكن ينجر عليه  
 ان هذا انما يتم لو لم يكن منه ما يكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفه  
 حرفان ثانيهما ياء بعد الكسرة (رفعا وجرا كقاض) اى فى الرفع والجروجه الشبه قدم على عامله  
 المعنوى اعنى حرف التشبيه وللظرف ذاك معنى نحو جوار مثل قاض فى رفعه وجره يعنى رفعه  
 وجره محذوفان ثقلتهما على الياء وتارة محذوف لالتقاء الساكنين لوجود التنوين اما نقل الرفع  
 فظاهر واما نقل الجر فلانه بالكسرة اولان فتحته لما كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملة \* ولا عليك  
 ان تستفيد من قوله كقاض الانصراف ايضا لانه ابعد من التكلف وان كان الجمهور على عدم  
 الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لبدله ان يجعل التنوين تنوين عوض عن الياء او عن حركته  
 ولانظيره وان يعتبر الاسم اولامع الجر وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان  
 سببه الثقل المحسوس بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين  
 الصرف ويأتى بهذا التنوين او يجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير النقاء الساكنين  
 للثقل المعنوى فى غير المنصرف ثم يأتى بتنوين عوض \* والمراد بنحو جوار ما مر سواه كان هلم او غير  
 علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه القياس غير منصرف  
 وهذا الحكم لا يخص الجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف فى آخره ياء قبلها كسرة كاعبل تصغيرا  
 على وبرمى علما وقاض علما لمؤنث ولدرج الكل فى نحو جوار مساغ وعموم الفائدة كقاض على  
 بعد العبارة منه وحينئذ قاض علما لمؤنث من جملة المشبه لا المشبه به وبعض العرب يجعله على  
 القياس ولم يلتفت اليه المصنف لانها لغة ردية ولا يتافى رداءها شعر الفرزدق \* شعر \* ولو  
 ان عبد الله مولى هجوت \* ولكن عبد الله مولى مواليا \* لانه يحتمل ان يكون قصده هجو عبد الله  
 بأنك من اهل لغة ردية لا يصلح للخطاب بلغة فصيحة والمراد عبد الله بن ابي اسحق النخوى والمولى  
 الخليف للقوم لا يكون الا ذليلا ينضم معهم بعزيتهم وعبد الله كان مولى لبني الحضرم وهم موال لبني  
 عبد شمس ومما يقتضى منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف الى ياء المتكلم ويكون  
 الالف للاشباع وفيه مزيد هجولا لجرد انه غفل عن قصد الشاعر بل لانه لم ينتبه انه لا وجه لحذف  
 ياء المتكلم ويجب تشديد الياء حينئذ (التركيب) يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب  
 فى النجم والصمق وضاربة فانها بمنزلة كلمة واحدة وفى حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين بمنزلة  
 كلمة واحدة من غير جزئية حرف رد عليه ضاربة فائلة بالتركيب الامتزاجى فانه يمنع عن الصرف مع  
 جزئية الحرف والمراد بالتركيب تركيب فى الاسم العرب فيخرج سيويه وخسة عشر وان زيدا فان الاسم

المعرب في هذا التركيب زيدا لانه محكى على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ماورد انه يجب ان يقيد التركيب بأن لا يكون الجزء الثاني قبل العملية معربا ولا مبنيًا لكن يرد انه لا حاجة حينئذ الى قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا يتحقق انه اوقال شرطه العملية والامتزاج لكفى ويكون واضحا (شرطه العملية) ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك (وان لا يكون باضافة ولا اسناد) في الاصل اوفي الحال فيخرج التركيب التوصيفي لانه في الاصل اسنادى لكن لا حاجة حينئذ الى نفى الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة لانه لا يلزم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب ولا مبني عند المصنف على ما نقله عنه الرضى في المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافي والاسنادى لما كانا بعد العملية على ما هما عليه قبل العملية فكأنهما لم يلزما وعلى صحة الانفكاك كان لهما (مثل بعليك) علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبعك دق العنق وسمى مكة بككة لدفعها اعناق الجبابرة (الالف والنون) المسميان بالزائدين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لا حاجة اليه ويعنيان مضارعين ايضا لانهما تشبهان النى التأنيث في كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا يناق قولهم ان المهدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت همزة وقبل في امتناع دخول تاء التأنيث عليه وهذا يقتضى ان لا يدخل في الالف والنون المضارعين ما لم يوجد شرط منع الصرف وتأثيره للمضارعة عند البصريين بدليل عدم التأثير بدون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زائدين عند الكوفيين لان الزائد فرع ما زيد عليه واشترط امتناع دخول التاء ليحفظ فرعيته عن شايبة الاصل اذ بعد دخول التاء يصير اصلا ومزيدا عليه لئلا فلا يتمحض فرعيته وفيه انه لا ينافى الحفظ امتناع دخول التاء لفوات هذا التتمحض بالخاق علامتى التثنية والجمع \* والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل اوفي الحال حيث حقق الاخفش ان اصيلا لعلما غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو تصغير اصلان كذبان جمع اصل بمعنى ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه لا يلزم ان يكون عميران في تصغير عميران غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون في الاصل مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير الالف (ان كانا) نثى الضمير حين اسناد الكون اليهما لانها كانتان ووحده في مقام اضافة الشرط لانها سبب واحد (في اسم) لافي صفة (فشرطه العملية) ولا يتحقق ان هذا الشرط متحقق في سعدانة علما مع انه لا يعد فيه الالف والنون مؤثرا وفي هراتي ولجاني ورقباني اعلا مامع انها منصرفات فلا بد من اشتراط ان يكون بغيرهاء وباء النسبة (كعمران) وعثمان وغطقان (او صفة) عطف على اسم وقوله (فانتفاء فعلانة) عطف على العملية فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم \* والاولى وصفة لان الشرط يعنى غناء التزديد فلا يحسن معه حرف التزديد والاولى ايضا ترك الفاء لئلا يوهم انه عطف فيه الجزاء على الجزاء بتقدير فشرطه انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك والاباب ان يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وجمعان وملامان وملكمان والاستدلال بالاولين تام دون الاخيرين فانهما مختصان بالنداء فن ابن تين انصرفا فها ولت ان تقول اشتراط فعلى بفتح الفاء وانتفاء فعلانة كذلك يفيد ان اشتراط فعلان لانها لا يتصوران لغيره والمراد بانتفاء فعلانة ان لا يكون قابلا للتاء لان يكون بغيرتاء وذلك يتصور بوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان لا يتصور قيام ما يشق منه للصفة بالمؤنث واما بأن خصص في الاستعمال بذات تنزه عن التأنيث



فالاول كالحيان والثاني كالرحن فانه حفظ عن الاستعمال في غير الله حتى اشترك في تخصيصه به تعالى  
 جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان \* فانيهما ان يكون مؤنثه فعلى فانه لا يجتمع هو وفعلانية  
 (وقيل وجود فعلى) فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لا يكون الا بعمل  
 الصيغة مخصوصة بالذكر حتى لو فرض له مؤنث لم يطلق عليها ولا يكون ذلك الا بوضع صيغة  
 اخرى للمؤنث واما في المختص استعمالا ولاقتضاء المعنى فيما لا يعلم ولا يشك فيه وبالشك لا يحكم  
 بمنع الصرف وقد يقال يزول بالشك بكون منع صرف الالف والتون في الصفة اغلب واللاحق  
 بالاغلب ارجح ويدفع بأنه يعارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل عن الاصل مع عدم ثبوت السبب  
 قال قلت ما بالهم وقد بقوا على الاختلاف والجدال ويدفعه مشاهدة الاستعمال فكان الواجب عليهم  
 ان يتفقوا استعمال رحن وحيان قلت كأنهم لم يطلعوا على حالهما بأن لم يجدوا شيئا منهما في استعمال  
 الفصحاء غير مضاف او معرف باللام او منادى ولم يمتروا على تركيبهما فيه مستحقان للتون حتى يتأتى  
 لهم الحكم بالانصراف او عدمه فانحصر امرهم في القياس (ومن ثم اختلف في رحن دون سكران  
 وندمان) يعنى ان النزاع معنوى وليس لك ان تجمع الفريقين بأن المراد بانتفاء فعلانية انتفاء بمقتضى  
 الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى وذلك يوجب وجود فعلى فن قال انتفاء فعلانية اشار الى وجه  
 المشابهة بالفي التأنيت ومن قال وجود فعلى اوضح طريق معرفة انتفاء فعلانية اذ لم يكن النزاع  
 معنويا لم يكن له ثمرة الاختلاف في رحن \* واورد عليه ان الاختلاف في الشرط لا يوجب عدم  
 الاختلاف في سكران وندمان ويدفع بان الاختلاف على الوجه المخصوص بوجهه حتى انه يمكن  
 ان يقع الاختلاف على وجه يعكس فيه الاختلاف في رحن دون سكران فانهم ذهب قليل من النحاة  
 ان الالف والنون كالفي التأنيت قائم مقام السيبين بشرط العلمية في الاسم واحدا لمرين في الصفة ولا يخفى  
 ان هذا الاختلاف لا يثير والعامل فيه لا يصبر (وزن الفعل) هو في هذا البحث معروف بوزن يكون  
 للفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم او ترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه ان  
 يونس يقول كتف وعضد وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير  
 منصرف لوزن الفعل وان كان يستوى فيهما لكون الكلمة منقولة عن الفعل الى الاسم وجهور النحاة  
 يقولون لانتاثير لوزن الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على الوزن المشترك فاذا فى الرضى ان وزن  
 الفعل عند النحاة ما يختص به او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية او يغلب في الاسم  
 لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند المصنف يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون  
 في اوله زيادة كزيادته لانه يحصل له بهذا مزيد اختصاص بالفعل لا يتم وما فى بعض الحواشى ان  
 اشتراط وزن الفعل بما ذكره المصنف من الشرطين في التأثير لا فائدة له اذ لا يكون وزن الفعل بدونها  
 لا يتجه اذ يكون وزن الفعل بكونه اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر عند المصنف لانه زعم ان فاعلا  
 كضارب اغلب في الافعال مع انصراف حاتم ولهذا عدل عن قول النحاة او يكون في اوله زيادة كزيادته  
 فيكون في اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التأثير وفيما ذكرنا لك ما نهك على  
 سهو من قال ينصرف ضرب معلوما علما عند يونس ولا يصرفه عيسى (شرطه) اى شرط تأثيره  
 (ان يختص بالفعل) بالاضافة الى الاسم بمعنى ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ وجوده في اسم اعجمي  
 لا ينافي اختصاص كلام النحوى فيه وان لا يوجد في الاسم الامنقولا من الفعل اليه اذ الوجود فيه

حينئذ بطريق القل والعارية وذلك لا ينافي الاختصاص (كشمر) فان فعل بضميف اثنين من خصائص  
 الفعل وهو متقول عن معنى اسرع في المثنى علم فرس الججاج (وضرب) مجهول اذ المعلوم ليس  
 مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع من الصرف عند الجمهور ولا يتم التقريب وآخر عن شمر مع كونه  
 مجرد لانه يحتاج الى فرض عاينه بخلاف شمر لانه علم (او يكون في اوله) اى اول الفعل (زيادة)  
 اى زائد او وصف زيادة (كزيادته) اى كزيادة الفعل قيل في ان لافعل منصرفا لا يزيد فيه كحروف  
 اتين اذ لا فعل ثلاثيا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل بخلاف همزة الوصل في الاسم فانه لا يصح انه  
 الاسم الا ويزاد فيه ولا لانه لا صدرا للاثاني المزيدي الا ويزاد فيه وقيل في انه لا يزاد في الفعل الا المعنى  
 بخلافه في الاسم فان الهمزة وان يزداد في الفعل الصفة المعنى لكنه في ارنب وامكلا لا معنى وان همزة  
 الوصل وان يزداد في الاسماء لكن لا معنى بخلاف الامر فانه يزداد فيه معنى الامر والطاب وفيه بحث  
 ومما يجب التنبيه عليه ان مدار وزن الفعل دلى هذه الزيادة فكانت موجودة او داهما الذي لا يلزم  
 الابدال به يمنع من الصرف وان تغير الوزن وانهدم ففارق علما غير منصرف لعدم لزوم الابدال  
 اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احير (غير قابل للتاء) حال عن المضاف اليه  
 في اوله لانه يصح ان يقال لازد في اوله انه زائد فيه ولك ان تعتبر في قوله يكون في اوله الخ ضمير  
 راجع الى ما فيه وزن الفعل ونجعله حالا عند \* والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن الفعل  
 اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون التاء للمؤنث والتاء فيه المذكور وكذا وزن  
 فعل اسود الحبة مع ان الاثنى منها اسودة لان قياس الاسماء ان يكون مؤنثة بلافتظ مقابر لابلالتاء  
 صرح به الرضى في بحث الجمع فن قل المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذي  
 امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود الحبة فقد اتى بالتقدير فوق ما يقتضيه التدبير \* واعلم ان الوزن  
 المختص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فلم يضبط عند المتعلم لا يتأتى له معرفته فمعرفة غير المنصرف  
 بالتعريف المذكور تكاد لا تنفع الا المتتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير فان كان لموجب  
 كما قيل ورد لا يؤثر و يلحق بغير المختص وان كان لا موجب كما قيل في علم بسكون الدين فيلحق  
 كذلك عند سيويه والمبرد على انه ان تغير قبل العلمية يلحق والافلا وبما تمكنت ان تعرفه من مضامين  
 ما فصلنا لك ان المراد بوزن الفعل اعم من وزن الفعل في الحيل اوفى الاصل لكن لثاني شروط  
 لم يتعهدا بيان المصنف فتسك ببطانك ولانظن تنصيرا ببطانك فانه علم لك بمقتضى ظن له بك  
 والله الموفق (ومن ثم) اى من اجل ان من جملة شرط القسم الثاني عدم قبول التاء (امتنع احمر)  
 لانه وجد فيه الشرط ووجود الشرط الخوى يوجب وجود المشروط لان الشرط هناك  
 مانصب امارة لتحقيق الحكم لا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا يوجب وجوده  
 (وانصرف يعمل) وهو الجمل القوى على العمل والسير لمجى بعمله لئلا يفتقد ذلك وانما يصح  
 الاستشهاد به او كان اسميته عارضة كالاسود الحبة اما لو كان اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوى على العمل  
 والسير مطلقا وليس صيفته صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الا وزن  
 الفعل في القاموس هما اسمان اذ لا يقال جل يعمل وفاقه بعمله (وما فيه علمية) يشمل حضاجر علما  
 واسماء كذلك فقيد بقوله (مؤثرة) لاخر اجهما لانها اذ انكر الم بصرفا وانما قل ما فيه علمية مؤثرة  
 ولم يقل تعريف مؤثر مع ان المحدود من الاسباب هو التعريف لان تين عدم الاجتماع الامع للمشرط به



ظاهر باسم العملية دون التعريف وازله ذكاه متوقد نكتة اخرى بدها اخرى وهو ان وصف  
 التعريف بالماثر يفيد ظاهرا تخصيصا نوعيا وتخصه بالعملية بخلاف وصف العملية بالماثرة فانه يفيد  
 تخصيصا بينا للعملية ومما يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام قد سبق (اذانكر) اى جعل في حكم النكرة  
 بالاخراج من التمين الى الابهام بأن يراد به وصف اكتسب صاحبه من وضع العمل اعنى مسمى به  
 وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له او وصف اشتهر به كان يراد بخاتم جواد على ما قيل او يراد به  
 وصف اصاحبه بالقرينة اشتهر به او لم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ التجوز لا يتوقف على اشتهار الموضوع  
 باللازم بل يكفي العلاقة والقرينة وانما اولنا قوله نكر بالانكير حكما لان مدار التعريف والنكرة هو الوضع  
 الى الاستعمال يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة (صرف) هذه النكبة متقوضة بأفعل من علمائه اذا جعل  
 مع من علما ونكر يعتبر وصفه اتفاقا لان كلمة من تحفظ افعل عن ان يزول وصفه فن قال هذه النكبة انما تتم  
 على مذهب الاخفش شهد على نفسه بأن تنبه ناقص فان قلت يخرج هذه النكبة مثل عمران علما  
 لمؤنث اذ لا يعلم ان فيه عملية مؤثرة لاحتمال ان يكون المؤثر الالف والنون والتأنيث قلت بل العلم  
 ايضا مؤثرة واللازم الترجيح بلا مرجح (لما تين) في ضمن بيان شرائط الاسباب (من انما) الضمير  
 ظاهره للعملية المؤثرة فلا افادة في تقييد (الاتجاعم) بحال كونها (مؤثرة) فلذا جعل راجعا الى العملية  
 ونحن لا نجعل (الاماهى شرط فيه) مستثنى مفعولا مفعولا اقوله لاتجاعم مع بل نجعله مما يختار فيه البديل  
 ونجعل مؤثرة بمعنى علة مؤثرة مفعوله ومستثنى منها لقوله ماهى شرط فيه وقوله (الاعدل ووزن  
 الفعل) مستثنى من مفهوم الكلام السابق اى لاتجاعم غير ماهى شرط فيه الاعدل كما قيل او كل  
 ما تجامعه العملية المؤثرة شرط فيه الاعدل ووزن الفعل وان كنت ضابطا لما سبق كان التبين عندك بينا  
 وتنبهك له هينا او قال لاتجاعم غير ماهى شرط فيه الاعدل ووزن الفعل او لاتجاعم الاماهى شرط  
 فيه العدل ووزن الفعل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط اوزان العدل لم يتبين ان العدل ووزن الفعل  
 متضادان فلذا قال (وهما متضادان) ولم يقل وانهما متضادان ليكون تحت التبين ووجه التضاد ان  
 العدل بحكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعول وفعل وفعل كسحر وفعل كأمس عند بنى تميم وكذا  
 فعال غير ذات الرأى علما افير مؤنث عندهم وشئ منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضى  
 تضادهما وقال من اين له ان العدل لاتجاعم وزن الفعل ومنع المتقدم فيما يستند الى الاستقراء غير  
 منجه نعم يجه النقض الذى ذكره باصمت كاضرب فان القياس فيه ضم الميم لانه من يصمت بالضم  
 وبآخر مذكر اخرى فانه كآخر جمعا بلا تفاوت فالقول بالعدل في الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول  
 بأنه يجوز ان يكون يصمت بكسر العين في اصل اللغة ويكون اصمت منه ثم هجر بالنكبة وايس بشئ  
 اذا وكفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في آخر جمعا لجواز ان يكون استعمال افعل التفضيل  
 بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه هجر والنقض بالآخر اقوى وقد سبق ما يتعلق به  
 (فلا يكون معها) اى مع العملية المؤثرة (الاحدهما) مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا  
 يكون معها سبب لمنع الصرف الاحدهما والحصر اضافى اعتبر بالاضافة الى كليهما ولا ينفى ان كليهما  
 سبب لكل منهما فلا يراد ان اريد فلا يكون معها سبب الا احدهما يكذب وان اريد فلا يكون  
 معها سبب منهما يلزم استثناء الكل فاعتصم بالحبل الاقوى فانه مطرح الاذكياء ومنزلة الاقوياء  
 (فاذانكر) ما فيه عملية مؤثرة وزال العملية (بقي بلا سبب) ان كان معها غير واحد منهما لزواله بزوالها

ايا ماكان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط (او على سبب واحد) ان كان معها احدها لانتفاء العلمية المتوحدة معه وههنا بحثان لعلهما بحثان لنظر السليم على التسليم وان كان مخالفة مع القوم العظيم احدها ان في بيان المصنف اغلاقاً نشأ من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة لها نتيجتها المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كأن يقال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما تين الخ \* و فانيهما ان كلا من الاسباب التسع شرط تأثيره ان لا يفرد ويكون مع آخر منها الا ان التأنيث بغير الالف والجمجمة والتركيب والالف والنون الاسمي تعين فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب آخر ايا كان فلذا اكتفى فيهما بما استفيد من تعريف غير المنصرف حيث ذكر فيه ما فيه علقتان فلما زالت العلمية وتوجد وزن الفعل او العدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه وهو وجود سبب آخر والفرق بين انتفاء العلمية التي يمنع الاسم عن الصرف لها وبوزن الفعل تحكم وههنا بحث آخر وهو اننا لانسلم انه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال العلمية قد اشار اليه بقوله (وخالف سيويه الاخفش في مثل اجر علما اذا نكر) الا انه اوهم انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت ان المنع لا يتدفع عنها على مذهبه فتنبه والمتبادر من مثل اجر كل ما فيه وصفية مع سبب آخر قبل العلمية لكن لا يتم لان ما خفي فيه معنى الوصفية كاجمع واخوانه وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعد التذكير اجماعا وافعل التفضيل مع من لا ينصرف بعده اجماعا كما عرفت فلذا حل على ما يكون وصفية ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التذكير ليخرج هذه الامور عنه وبسلم بيان الخلاص عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن فليد سيويه وهو اشهر الاخفش الثلاثة فلذا قيل لا يحسن نسبة الخلاف الى سيويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتأخر وان فاعل المخالفة من هو البادى وان كان مفعولها ايضا فاعل والجواب انه بان الاخفش مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لا يخفى عليك اذا نظرت الى قوله اعتبارا للصفة بعد التذكير بل الجواب ان القاعدة السابقة للاخفش فيستحق ذلك نسبة الخلاف الى سيويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم في هذا الحكم فخالف سيويه والحق مع سيويه واعترف به الاخفش حيث قال في كتاب الاوسط ان خلافه في اجر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ولعل المصنف لم يطلع عليه والا فلم يكن يحكم بالكيفية \* فان قلت كيف حكم سيويه بأن منع صرف اجر بعد التذكير الوصفية الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب فهي بالاعتبار انسب قلت لان الوصف الاصلى يعتبر دون العلمية الاصلية (ولا يلزمه باب حاتم) اما من الازام او من الزوم والمراد باب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفى وتقدير الزوم والالزام انه لو امتنع اجر الوصف الاصلى ووزن الفعل لا يمنع حاتم الوصف الاصلى والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلى والعلمية والحاتم الحاكم في الاصل جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الذى يضرب به المثل في الجود \* فان قلت مدار منع الصرف السماع والسمع في منع اجر مساعد وحاكم بانصراف الحاتم فكيف يلزمه قلت النزاع معه ليس في منع صرفه بل في كونه واقعا على القياس ولاقتضاء الوصف الاصلى فالحال في صحة اعتبار الوصف الاصلى (لما يلزم) كلمة ما موصولة لامصدرية بقرينة قوله (من اعتبار المتضادين في حكم واحد) والمراد باعتبار المتضادين



ان يعتبر متحققين في اسم في اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معالان الاثر يستدعي تحقق العلتين معا في الاسم وهو مستقيم بخلاف ما اذا اعتبرنا في حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا فحين يجمع احوص على حوص يعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته وحين يجمع على احوص يعتبر اسميته فلا يعتبرهما العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض باعتبار الحركتين المتضادتين لاختلاف الاخر فانه ليس اعتبارا لهما معا بل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير العالم لانهما لم يعتبرا معا \* ومن العجائب ما اجاب به بعض الخواشي ان الاعتبار بمنع لا التحقق فانه لا مرد للعقل بعد التحقق اذا رد العقل لامتناع التحقق فاذا تحقق كيف يردده وليس لك ان تدفع الالتزام بالالتزام منع صرف حاتم للعلية والوصف الاصلى لانه قال الشاعر \* وحاتم الطائي وهاب المائي \* لانه حذف التنوين في التقاء الساكنين لضرورة الشعر لالتماع الصرف كما في الصحاح او منع الصرف بالعلية وحدها للضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان الالتزام يلزوم وجوب منع صرف حاتم كاشجر (وجميع الباب) اى باب لا ينصرف لابعضه كما في الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم من السابق لعمومه (باللام او الاضافة) بتقدير حرف الجر والظاهر ان ميم التعريف كلامه (ينجر) اى يصير مجرورا (بالكسر) قيد به لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه بدونهما بل الجر بالكسر او المراد بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الافضاء والباء بمعنى الى اى ينتهى الى الكسر والاول هو الواجهة لان الثانى يوهى البناء كقولنا يكسر ولذا لم يقل يكسر مع انه اخصر و انما لم يقل ينصرف لانه خلافى فبين ماهو المتفق و اعرض عن بيان خلاف لاثير ومن قال انه لا ينصرف لان غير المنصرف لا ينافى خواص الاسم ينتجه عليه ان الخاصة اذا كانت منافية للسبب ينافى عدم الانصراف ودخول اللام ينافى بعض الاعلام والاضافة كلهما ومن قال انه ينصرف فذهب اوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين ومن فصل وقال ان كان دخول اللام والاضافة منافيين للسبب ينصرف والا فلا فهو احق وأولى يامن بيدك المصنوعات وكلما تك خير المصنوعات نبتهل اليك ان تجعل مذكورات ألسنتنا من الكلمات المرفوعات (المرفوعات) معرف بقوله (هو ما اشتمل على علم الفاعلية) وانما جمع المعرف مع انه خارج عن صناعة التعريف لحكمها بتعريف المعرف عن التعرض للفرد وعن قاعدة بيان اللغة من توضيح المفرد المذكر والسكوت عن فروعه لتكفله وضوحها تنبيهها على انه ايس امرا واجبا بل يقتضيه الاستحسان فلك ان تعدل عنه لنكتة هي هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تختص الفاعل بل تم جميع انواع المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر منه وهذا احسن مما اشهر من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اى هذه المرفوعات او مبتدأ خبر كذلك لانه كثر نظائره ففيه ارتكاب التكلف في كثير يصح ظاهره \* وتذكير هو لجعله مطابقا للخبر وقد رجحه المصنف في الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن تنبيهك هنا على قاعدة جلية حيث نقول اياك ان نجعله صيغة الفصل لانه تابع المبتدأ دون الخبر فنكون كن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيهها على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع وكأنه اخذه من الحروف المقطعة في اوائل السور عند من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف ككلام من يتصدى لمعارضته \* والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يصاحبه او اشتمال

الظرف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما في الرضى غير مرضى  
اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية  
غايتها توهمها في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جاني هؤلاء فانه مرفوع محلا اجاما ولا يشتغل  
على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا لانه لا بأس بخروجه لان  
اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما اوضحه بيانك ٧ بل لابد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان  
اثبت فاجعل الاشتمال اعم من الاشتمال حقيقة او حكما وأيده بانه حينئذ لا يكون جعل الفاعل قسم  
المرفوع مساححة ولا يكون البحث عن الفاعل الذي هو المضمير المتصل على سبيل التقريب (فنه) اى  
المرفوعات (الفاعل) والتذكير التأويل المرجع بما اشتغل على علم الفاعلية على عكس قول الاعرابي  
اتته كتابي فاحتقرها فقبل له كيف اثبت فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله راجعا الى ما اشتغل  
يقتضى جعله على خلاف المتعارف لان الغرض تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف (وهو) اى  
الفاعل (ما) اى اسم حقيقة او يأول به نحو ان مع الفعل مستقل في الاعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك  
وهكذا في نظائره فاحفظه منذ كرا اذ لا يفيد عوض فلا ينقض التعريف بشئ منها (استند) اى  
نسب سواء كانت تامة كما عرفت في تعريف الكلام اولا وللتنبية عليه لم يقتصر على ما اسند (اليه) شئ  
وفصله بقوله (الفعل اوشبهه) اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه ما لا يتم اسناده  
اصلا قال الرضى لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان نحو زيد قدامك او ظاهرا نحو زيد  
قدامك غلامه لان الرفع عنده فاعل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل اوشبهه وقال في بحث الحال شبه  
الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى ان اكثر اسماء الافعال  
معنى الفعل على هذا فلزم خروج فواعلها (وقدم عليه) قال المصنف انه لدفع توهم دخول زيد  
في زيد قائم فيما سبق من التعريف لانه خلفا للضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند  
في التحقيق الجملة لا يقال لاحاجة الى هذا التكلف لان قام مسند الى زيد كما انه مسند الى ضميره ولذا  
حكم علماء المعاني بتأكد الاسناد فيه لتكرره لان الخبر عند النحاة الجملة والحكم بتكرار الاسناد لان  
مال اسناد الجملة اسناد الفعل وقيل المسند الى الضمير مسند الى المرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور  
داخل فيما اسند اليه الفعل فيجب اخراجه لكنه لا يفي هذا القيد باخراج زيد في قائم زيد الا ان يراد  
وجوب التقديم وبعد يتجه أقائم زيد الا ان يراد وجوب تقديم نوعه وهذا واه جدا لان المراد ما اسند  
اليه الفعل بحسب دلالة اللفظ كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل  
بوجوب تقديم نوعه لانه لا يعرف ما لم يعرف الفاعل والظاهر ان هذا لقيد لانه الفارق بين الكوفي  
والبصري في تعيين الفاعل لان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفي مبتدأ عند البصري على  
ما في التسهيل وان قال الرضى في بحث ما ضمير عامله على شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله بانفاق  
من جميع النحاة (على جهة قيامه به) حال من فاعل قدم واسند على سبيل التنازع اى كاشبهه على طريقة  
القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف والشبه غير اسم المفعول او حال من قدم لانه يكفي تقييد  
احدهما به لاتمام التعريف وتقييد الاسناد به دون التقديم يمنع الفصل بينهما وبين قوله اسند بقوله  
وقدم فن قال اى اسنادا على طريقة قيامه فلم يتأمل جعلوه احترازا عن مفعول ما لم يسم فاعله فانه  
عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو اختيار المصنف والشيخ عبد القاهر وجار الله جعلهما فاعلين وهو

٧ وهو اطلاق  
المرفوع لكونه  
في محل يكون  
الاسم فيه مرفوعا  
منه



أوفق بالمصلحة لمشاركته مع افعال في جميع احكام ذكره المصنف وان اختص ببعض احكام وذا لا يقتضى اخراجه عن الفاعل اذ بعض اقسام الشئ كثيرا ما يختص باحكام من بين الاقسام ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه يفيد ان وقوع الضرب على المسند اليه \* فان قلت الفعل يكون مبنيًا للفاعل ويكون مبنيًا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبة بالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول مالم يسم فاعله قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول مالم يسم فاعله يخرج المفعول به نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريف من خلا عنه محتمل \* وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره الرضى من انه ليدخل في التعريف الفاعل في قرب زيد ومات زيد فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق القيام وتبعه كثيرون فواه اذ معنى القيام الاختصاص الناعت وصحة جعل الموت والقرب نعمتا زيدا واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا بقي ان الاسناد القائم وامثاله الى فاعله ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم غير قائم بفاعله بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبدأ كما في الفعل (مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) الاوضح قائم ابواه (والاصل) اى الاولى بحاله لا عارض بل بالنظر الى نفسه فباحث وجوب تقديمه خارج عن الاصل كباحث وجوب تأخير (ان بلى) الاولى هو القرب والتبادر منه كماله وباشتراط تقديم الفعل عليه تعين الاولى بالتأخر في الاحكام (فعلة) اى المسند اليه ومن عاداتهم الاكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشابه لظهور ان الفرع تابع الاصل في الاحكام ولو قال والاصل ان يلبه لكان اخصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء من الفعل \* واقام الباب تسع شواهد لكونه كاجزاء من الفعل فان اردت تفصيله فمليك به ونحن نزيد عليها انه يضمن بحذفه كما يضمن بحذف جزء الكلمة عنها ومنشأ هذا الاتصال ان الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقى معمولات (فلذلك) اى فلان الاصل ان بلى فعلة (جاز ضرب غلامه زيد) بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع الا في مجرور رب المفسر بمرجهه بجعله تمييزا وضمير الشأن والضمير الذى جعل المرجع خبرا عنه نحو ان هى الاحبوتنا وضمير هو فاعل نعم تمييزا بمرجهه نحو نعم رجلا وضمير ابدل عنه مرجعه ٧ نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ما حكاه الكشاف لان المفعول المقدم في حكم المتأخر لان اصل الفاعل ان بلى فعلة وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضى كون المفعول بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل بلى الفعل لا يتوقف على تقدير تأخير المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقديمه على الفعل والتفصى عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل في الفعل التقدم على معمولاته كلها \* ولو قال والاصل ان يتقدم على سائر معمولات الفعل لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه \* والفاء لتفريع العلية على الوجود لان علية الشئ بعد وجوده (وامتنع ضرب غلامه زيد) لتقدم الضمير كما اتصل به على مرجعه لفظا ورتبة وفيه انالانسلم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير دليلا عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن

٧ المفهوم من  
هذا الكلام ان  
كون الظاهر  
بدلا من المضمري  
المثال المذكور  
مذهب الكشاف  
لكنه مخالف لما  
صرح به في مفتي  
الليب حيث قال  
وقال الكافي  
هو نعمت و  
الجماعة يأتون  
نعمت الضمير

دفعه بأن التساوى في الرتبة يقتضى كون المفعول المتأخر مقدما رتبة لأن محله بعد الفعل كالفعل بلا فصل فأيهما انفصل عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الآخر رتبة لأن محله يجنب الفعل وحينئذ يتجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد فعدا إليه وتقطن قال الرضى والمفعول الأول من باب اعطيت بالنسبة الى الثانى كالفعل بالنسبة الى سائر معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص لباب اعطيت بهذا الحكم بل هو وباب علمت بيان الا انه لم يتعرض هنا لجعله من فروع اصالة تقديم المبتدأ على الخبر ومندرجا فيه وخالف الاخفش وابن جنى في امتناع ضرب غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كان اتصال الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التأمل وسوء التحمل بل التحقيق انهما جعلوا المفعول المتأخر مقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كأنه يجنبه ومتقدما على الفاعل \* ولما بين ما هو الاصل فى الفاعل اشار الى ما يضره ويخرجه عما هو الاصل فيه او يمنع عنه ان يخرج عنه ويجعل ما هو الاصل بحاله واختار كل منهما فى اربعة مواضع فالاربعة التى للثانى ما اشار اليه بقوله (واذا اتنى الارباب لفظا) فيده به لامتناع انتفاء الارباب فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفائه لفظا وتقديرا لتحقيقه فى ضرب موسى عيسى (فيهما) اى فى الفاعل ومساواة من معمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام كما فى الرضى او الذى ذكر فى ضمن الامثلة كما قال غيره \* فان قلت قول المصنف او وقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول وقوله او اتصل مفعوله يلايم ما ذكره دون ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهور قوله والاصل ان يلى فعله فى نفي الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتأخير بالمفعول دعت الى حل المفعول على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب على المفعولية \* وانما قال فيهما اذلو اتنى فى احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكتفى اعراب احدهما فى دفع الالتباس وقد لا يكتفى كما فى ضرب غلامى محاصمى مع كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان قلت لا يكتفى فى الحكم المذكور بل لابد من انتفاء الارباب فى تابعيهما اما بانتفاء التابع اربانتفاء الارباب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل فى القرينة فيغنى عنه قوله (والقرينة) ولم يقل والقرينة فيهما لان القرينة لا تنفى الا وهى تنفى فيها اذ قرينة المفعولية فى احدهما قرينة الفاعلية للآخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف والمراد هنا ما يدل على الارباب المحذوف وكثير من الفضلاء لم يفتنوا لهذا فتوهوا ان الارباب قرينة وزعوا انه لو قال واذا اتنى القرينة فيهما لكتفى فاجابوا بان القرينة ما يدل على الشئ لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكنية لا يدان بالوضع ولا يقال لهما قرينة وكأنها فى الاصل فعيل بمعنى المفعول اى المقرون والتاء اما لانها صفة لبيئة المحذوفة واما لانها لا يقال ان الالتباس الذى يهرب عنه النحوى ما يفوت به اصل المقصود كما فى ضرب موسى وعيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول واما فى موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن الالتباس المبتدأ بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبة موسى نعم لو التبس الحال فى عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول يجب تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى فى هذا التركيب مبتدأ ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيادهم حيث وجب عندهم تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به



اصل المقصود فتجوز كون موسى في موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجوز كون زيد في قام زيد  
 مبتدأ فرق بلا فارق (او كان) الفاعل يرشدك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا (مضمر متصل) اذ  
 الضمير لا يتصل الابعامله او ماهو كجزء لعامله وما هو كجزء للعامل ليس الا الفاعل الضمير المتصل بالفاعل  
 لا يتصل الابعامله لانه ليس الا واحد فلو توسط بينه وبين عامله مفعول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا  
 منفصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا فان قلت ماذا كرته لا يوجب تقديمه على غيره فليقدم غيره  
 على الفعل نحو زيدا ضربت قلت المراد بقوله فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد  
 الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان واضحا (او وقع مفعوله  
 بعد الا ومعناها) لم يقل وانما لان الواقع في انما ضرب زيد عمروا بعد انما هو الفعل لا المفعول انما هو  
 واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل  
 آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعده معنى الا لا بعد انما ولا يخفى ان المفعول ليس بعد معنى الا بل  
 معنى المفعول وليس البعدية بعده معنى الا كالبعدية بعد الا فانه في التعقل والثاني في التلفظ فالاولى ان يقال  
 بعد الالفاظ او تقديرها او يكتفى بقوله بعده معنى الا ولو قال او كان مفعولا مقصورا عليه لكان اخصر  
 واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر واما وجهه فيما اذا وقع بعد الافهوان معنى  
 ماضرب زيد الاعمر قصر ضارية زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته فلو قيل  
 ماضرب الاعمر زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل الا فيما بعده وهو غير المستثنى منه مع كونه  
 عاملا في المستثنى وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز  
 عند غير صاحب المفتاح وقبح عنده ولو قيل ماضرب عمرا الازيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير المعنى  
 بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو زيد من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته \* وانما  
 قلنا من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم حصر المضروبية بحسب خصوص المادة كافي ماضرب احد  
 الازيدا فانه اذا لم يضرب احد الازيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره  
 حتى يمكن مضروبيته بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ما قاله الرضى ان عدم قصر المضروبية انما يتم  
 اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبية على ان كونه  
 عاما في الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر  
 مخلوقية يوسف ايضا لله اذ لا غير يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له (وجب تقديمه) حقيقة او حكما  
 كافي اضرب عمرا (واذا اتصل به) اى بالفاعل (ضمير مفعول) من المفاعيل نحو ضرب زيدا غلامه وتأديبا  
 محبة وضربا شديدا من يعتاده واحسن يوم الجمعة من لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير الفاعل  
 معه به فلا نقول جاء غلامه وزيد لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على  
 المعطوف عليه فله در تشكيل مفعول (او وقع بعد الا او معناها) قد عرفت شرح نظير هذه الجملة  
 فلا تجهل معناها (او اتصل مفعوله) اى صار ضميرا متصلا فيشمل ضربته وضربه زيد فلا خراج  
 الاول قال (وهو) اى الفاعل (غير متصل) ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان اخصر  
 (وجب تأخير) الاولى وجب ان يليه فنبه (وقد يحذف الفعل) المسند الى الفاعل وقيل  
 الراجع له و الاول اقرب بالهدد والمراد حذف الفعل فقط بقريته قوله وقد يحذفان معا (لقيام  
 قريته) بعين اللفظ المحذوف قال الرضى لاحذف الا مع قريته اقول يكذبه حذف المفعول نسبيا

وهذا منه اشتباه الحذف بالتقدير فتقوله اقيام قرينة تقييد للحذف احتراماً من الحذف بلا قرينة كما يكون في المفعول اذ لا يكون في الفعل (جوازاً) اى حذفاً جائزاً (في مثل) متعاق بقوله بحذف لا يحذف جائز كما قبل اذ يأتى به الذوق بل تعاقبه بقوله قد يحذف ايضاً يوجب استدراك قوله جوازاً لان كلمة قد تفيد عدم الحذف في ماله وعدم صحة قوله وجوباً لان الواجب لا يخالف الا ان يجعل قد للتحقيق كما في قد يعلم الله والحق ان قوله في مثل خبر مبتدأ محذوف اى هو في مثل كما هو الشايع في التثنيات (زيد ان قل من قام) اى قام زيد بقرينة السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة السؤال في الاسمية تستدعيه ولا يعارضه نلة الحذف في تقدير الفعل وحده لان السلامة من الحذف لا تعارض رطابة التماس كما ستعرف في باب الاضمار على شريطة النفس بغير اضلا عن تذييل الحذف لان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى \* واثن سألهم من خالق السموات والارض لقوان خلقهم العزيز العليم \* نعم ينتقل الكلام الى انه كيف قات المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه ويحجب عنه بأن من قام اختصار أقام زيد او عرو الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورطابة جانب المعنى اهم من رطابة جانب اللفظ فالفعلية في الجواب ادخل في رطابة المطابقة \* فان قات لابد للتردد من التأكيد وزيد قام مشتمل على تأكيد الحكم كما بين في محله دون قام زيد قات اذا لم يتردد المخاطب في خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها بجملا بعد خالي الذهن ولا يؤكد فان قات السؤال عن المسند اليه يقتضى تقديمه الاهتمام بمحله وفين قله استكشاف المسند اليه لا علم بالقيام قات اذا كان المسند اليه بخصوصه في سؤال السائل يكون اهم اذ المقصود استكشافه اما اذا كان بجملا فالفعل اهم ويكون السؤال من فاعله لاستكشافه للاستكشاف الفاعل تأمل فتحمل ما قلنا لك هذه الارقام فان المقام من معاند الافهام ومزاق الاعلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من الكرم العلام (واييك) البيت موطوف دلى المثال السابق مثل اولاً بالكلام المستفيض في الاسنة وثانياً بشعر البلقاء ليقدر حسن الحذف الذى هو خلاف الاصل او مثل اولاً بلا مانع من ذكره وثانياً بما يمنع ذكره لانه يخلل الشعر تنبيهها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لا يحسب الحذف في خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح الذكر في نوده ايما وقع وقبل \* نيه على ان القرينة قد تكون سؤالاً محققاً وقد تكون سؤالاً مقدراً ولك ان تقول القرينة على تعيين المحذوف قوله اييك فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة فاعله معروف ذلك الفعل المجهول (زيد) مفعول لقوله اييك نائب فاعله المحذوف والاصل واييك دلى يزيد حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في اختار موسى قومه اى من قومه وهو في الاسم الصريح سماعي (ضارع) اى ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكى ضارع كأنه قبل من يبكى (لخصوصه) متعاق بضارع اى الذى يذل ويغاب وقت الخصومة وانما يبكى لان يزيد كان موبيا الاذلاء فيفوته صعب امره وتماه (ومحذوب) اى سائل بالليل من غير وسيلة (بما تطبع الطوايح) اى من اجل اطاحة المهلكات ماله فلا وسيلة له ليجزى بالفقر عن التوسل بوسيلة ويسأل بالليل لان السؤال عارله وانما يبكى لان يزيد كان مغنياً للمحتاجين عن السؤال ولا يخفى ما في البيت من وصفه بغاية الكمال في احب خصليتين



عند الناس سيما العرب الشجاعة والسخاء ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل أو حذفهما بحث عن حذف عامل توابعه ايضا بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف فعل الفاعل او حذفهما لقرينة (ووجوبا) عطفًا على جوازا اى حذفًا واجبا (في مثل وان احد من المشركين استجارك) اى فيما كان قرينة على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة الابهام المحذوف الناشئ من الحذف وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف ولاتدل الا على الحذف وحق الفعل الذى يكون مفسرا للشرط المحذوف ان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا نحو ان زيد ذهب وان زيدا اتيه والمضارع شاد نحو \* ثنى عليك وانت شاذ \* ولديك ان هو يستزدك مزيد \* وقوله \* انما الريح تملأها تمل \* ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لانجزم بالشرط مع الفصل الكثير كذا ذكره الرضى فى بحث كالمجازاة وفائدة العامة ان ابهام الشيء اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع فى النفس ويخص بعض المواضع بالابحاز كما فى واو انهم صبروا فانه يجب بعدوا حذف رافع الجملة المصدرة بأن وهو ثبت لدلالة او على حذف الفعل ودلالة الحرف المؤكد لثبوت على الفعل فالتقدير او ثبت انهم صبروا \* ويشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا وقول الرضى يشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصائص او ولا يخفى ان تعيين مثل الآية بما كان للمحذوف قرينة وتفسير متقوض بأن ثبت انهم صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما فى لو انهم صبروا الا ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلوانهم فلم يوجد فيه المفسر كما وجد فى اوانهم واعلمك تنظير من هذه الفائدة الجلية وهو انه يجوز ان استجارك احد من المشركين استجارك على ان يكون مؤكدا لمفسرا ولا يخص التفسير من ذكر المحذوف بعينه فى اوانهم صبروا بل منه ان زيدا ضرب علامة بتقدير ان اهدى زيد وان زيد مره بتقدير ان جوز زيد وان زيد حبس عليه بتقدير ان اؤم زيد فعلى هذا تعليل وجوب الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر حشا من ثلة التدبر وتصر النظر بل تعليله بأنه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضى لم يحكم بكون وان احد من المشركين استجارك جملة اسمية مغنية عن الحذف لعلمهم بالاستقراء ان حروف الشرط والتخصيص تختص بالجل الفعلية ولاخفاء انه محجب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان احد من المشركين استجارك وهو ظاهر فى الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال هشام عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتخصيص فيه خلاف الاخفش وقال فى بحث ما ضمير عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التخصيص متفق بخلاف حروف الشرط فان فيه خلافا وقال هنا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك خارج عما نحن فيه على منذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع هذا التجوز يجعل الفعل اولى ويقدره اهذه الاووية فليس المثال خارجا عما نحن فيه على مذهبه بل تحتل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل اليه دقة النظر وهو جواب أقام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب مطابقا لسؤال يدعو الى حله على الحذف والتفسير (وقد يخذل فان) اى الفعل والفاعل (معا) اى جيبا فى القاموس تقول كنا معا اى جيبا وهو اصل مع \* ومع اسم وقد يسكن وينون او حرف خفض او كلمة تضم الشيء الى الشيء وهى للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا \* وانما قال معا

احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند الاكثرين ولهذا  
 بأول كل فعل لا يتضح فاعله بأنه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ﴿ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات﴾  
 فانه اول بأن التقدير بداهم بداه اى ظهر لهم رأى ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين دار وتسلسل فانه  
 بمعنى دار الدور وتسلسل التسلسل اى وقعا فان قلت ينبغي ان يقول وقد بحذفان معا لقيام قرينة ليخرج  
 نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده ولكن نسبيا لقيام قرينة قلت لان سلم  
 انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لثائب فان الفعل المجهول ثائب الفعل المسند الى  
 الفاعل كما ان المفعول ثائب الفاعل وفيه نظر بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ما ضربني  
 واكرمني الازيد بالاتفاق وفي قلما وطالما فانها فعلان كفتا بما عن الفاعل فاستغنا عنه حتى صح دخولهما  
 على الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في مخرج خطبته بل حذف الفاعل كثير شايع بحيث لا يمكن  
 ان ينكره احد اطلع على معرفة تصريف اضربن واضربا القوم واضربوا القوم واضربني  
 القوم فيا عجب كيف خفي الشمس في نصف النهار على ذى الابصار وكيف بقوا عطا شافي البحار وكيف  
 حكموا بعدم الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك لاعلم لنا الاما علمنا هذا وقوله (في مثل نعم لمن قال  
 اقام زيد) مثال للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب متى سرت وقولهم زيدا في جواب  
 من ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت الطريق والحذف في جواب نعم لا يخص الفعل والفاعل  
 بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته في جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدأ والخبر  
 كذلك وقد يحذف فان وجوبا كما في المنادى والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال  
 المؤكدة واما لك ان تقول نبه على الحذف الجائز وترك الواجب لانه سيفصل في محله لانا نقول  
 سيفصل مقدمات للحذف الجائز ايضا ﴿قال الرضى كلمة قد الدالة على جزئية الحكم خصت الحذف بالجائز  
 وهذا انما يكون سائغا لولم يكن قد فيما سبق للتحقيق واولم يكن قوله في مثل نعم خبر مبتدأ محذوف  
 كما مر منه ﴿ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده لانه لا بد من حذفه وحده في صورة  
 التنازع واعمال الثاني اذ لا سيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه بحيث  
 التنازع تنبيهها على انه يعنى فيه الاضمار ويحتمل عن حذف الفاعل فقال (واذا تنازع الفعلان)  
 على طبق وقد يحذف الفعل والافالتنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيد  
 ومن هذا ظهر ان المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر اذ لا وجه  
 لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من وداعنا عندك سنطلبه منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله  
 تعالى ﴿وانما قال فعلان من غير تقييده بغير التعجب لان الاصح انه تجرى في فعل التعجب ايضا وان  
 منعه بعض لعدم كونه متصرفا فتقول ما احسن واجله زيدا او ما احسن واجل زيدا ومن غير  
 تقييده بأن لا يكون الفعل متقدما الى ثلاثة لان جهة المنع عدم السماع وقد سمع ﴿ولم يقل فصاعدا اكتفاء  
 ببيان اقل مراتب التنازع لالانه يمنع تنازع الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه يرده سماع ثلاثة  
 لكن لم يسمع التنازع في اكثر من ثلاثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق (ظاهرا) غير سببي فلا يصح  
 التنازع في زيد قائم وقعد ابوه بل الواجب زيد قام ابوه وقعد ابوه على مافي التسهيل وظاهرا غير  
 مقصور عليه اذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه ولا في الضمير كذلك ماسيد كره في قطع التنازع  
 اذ يتعين في ما ضرب واكرم الازيد والا انا حذف الفاعل سواء اعمل الاول او الثاني اذ لا يمكن الاضمار

٧ الاول من  
 القلة والثاني  
 من الطول  
 منه



مع الاذلا بضمير الاول ابدونه اذيفوت القصر وليس طريق القطع هنا التكرار بشاهد الاستعمال  
وفي ماضرت واكرمت الاياك ليس المختار الاضمار في الثاني اذا عمل الاول بل يتعين الحذف وفي  
ماضرب وما اكرم زيد الاياى يجب ذكر فاعل الاول بدون الاضمار بأن يقال ماضرب الا انا  
وما اكرم زيدا الاياى وبهذا ظهر فساد ما في الرضى وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع فيه على  
مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه فيه وكذا فساد ما قاله هو وغيره \* انما قال ظاهرا لانه لا يمكن  
التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا يطلب  
فعل ان يكون رافعا لما اتصل بفعل آخر ولا يجرى قطع التنازع على وجه يأتي في المنفصل نحو ماضرب  
واكرم الانا لما ذكر لانه لا يخص عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور عليه ولانه  
يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور وبما يفسد من كلام الرضى في هذا  
المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ماضرب واكرم الانا بأن يقال ماضرب الانا وما اكرم الانا  
لانه لا يتصور التنازع فيه اذ التنازع ان يكون احدهما حاملا في التنازع فيه والاخر في نائبه وهنا  
الضميران سريان لوجه للحكم بكون احدهما نائباً والاخر منوبا لان هذا الكلام يطل قطع  
التنازع بالاظهار وقوله (بعدهما) احتراز عما اذا وقع قبلهما او بينهما فان الاول يأخذه قبل  
وجود الثاني فلا مجال للثاني في النزاع وان توهم الرضى انه لا وجه للتقييد لانه يتحقق النزاع في  
المفعول المتحقق قبلهما \* فان قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يتناول التنازع في ظاهرين قلت لا يتحقق  
التنازع الا مع تعدد الطالاب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع في المتعدد ليس التنازعين  
او اكثر لكل مطلوب واحد فاعرفه واستغن عن ان تقول هو من من قبيل الاختصار على اقل مراتب  
التنازع (فقد يكون) جواب اذا تنازع فعلى ثلاثة اقسام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام  
حتى يتجه ان التنازع في الفاعلية والمفعولية متفقين قسم آخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولذا  
لم يذكره بصورة التقسيم الخاص بل المقصود تصوير الاقسام الثلاثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم  
لتنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية ولو جعل مدخول قد الاقسام الثلاثة لكان في العبارة اشعار  
بوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع واحد وذلك القسم تنازعا وقد يجاب بان اجتماع  
القسمين لا يعتبر قسما في التقسيم لتقييد المقسم بالوحدة (في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد) يريد به  
الفاعلية وما في حكمه فيندرج فيه كون الشيء مفعول مالم يسم فاعله وليس لك ان تدرجه  
في المفعولية لان مفعول مالم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الاتية لافي سلك المفعول (و)  
قد يكون (في المفعولية) حقيقة (نحو ضربت واكرمت زيدا) وحكما ليندرج فيه سرت الى كذا ورجعت  
راكبا لكن فيه انه لا يجرى فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول (و) قد يكون (في الفاعلية  
والمفعولية مختلفين) حال من الفاعلية والمفعولية اى مختلفين في الفاعل المقتضى وتذكيره لعدم  
الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر او بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فانه يجوز تذكيره  
ما يتعلق بهما وقبل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قديتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية  
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وما ذكرنا ابعد من التكلف واقر من التألف (ويختار  
البصريون اعمال الثاني) واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب  
والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه (والكوفيون الاول)

للأعمال في الأداء فمن أفعال الأول لسبق طلبه وخلوه عن الأضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول أو التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والتزجيج للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار (فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول) الأولى للأول لأن الأضمار في الشيء جعله مستترا فيه ولذا صح قولهم ولا يضر الفاعل في المصدر والمراد هنا إبراده ضميرا سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد أو بارزا كما في ضمير التثنية والجمع (على وفق الظاهر) بوجه أما على وفق لفظه أو على وفق معناه إن اختلفا فتقول ضربني أو ضربتني وأنت تريد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير والافراد كما في نظائره من الضمائر المذكورة بل السابق مرجع المفسر بما بعدها كما في ربه رجلا وربه رجلين وربه رجلا وإنما اغتفر الأضمار قبل الذكر مع أنه لم يقتصر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما في ربه رجلا ونعم رجلا وهذا زيد قائم وقوله تعالى فتضيهن سبع سموات لأن التركيب دار بين حذف الفاعل وأضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض التفسير بل ناظر عرض آخر في التركيب والثاني أكثر من الأول لأن الثاني واقع دون الأول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه (دون الحذف) دون ظرف مكان معناه مكان منقطع عن الشيء قليلا شاع في كل تجاوز حد وهو هنا حال أما من الضمير في قوله على وفق الظاهر وأما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر أي أضمرت الفاعل متجاوزا عن الحذف (خلافًا للكسائي) فإن الأضمار عنده دون الحذف فيختاره عند الاضطرار لرجحانه وخطئ حتى قيل إنه كالهارب من المطر إلى الغيث وهذه تخطئة له في القياس والتخطئة التي لا مدفع لها هي أن العرب تضر ولا تحذف فتقول أكرماني وضرباني الزيدان ولا تقول أكرمني (وجاز) أي جاز أعمال أيهما شئت (خلافًا للفراء) فإنه لا يميز أعمال الثاني عند طلب الأول الفاعل هربا من الحذف والأضمار ويوجب أعمال الأول هكذا فسر عبارة المتن ورد بأنه خلاف المشهور عن الفراء من أنه يضر الفاعل بعد الاسم التماسا فيقول ضربني وأكرمني الزيدان هما أو يعملانها معا إذا كانا متوافقين وبزيفه أيضا أنه لو كان مراده هذا كان ينبغي أن يقول ويختار البصريون أعمال الثاني والكوفيون الأول خلافا للفراء معهما فالوجه في التفسير أن المراد أنه يجوز أضمار الفاعل في الأول خلافا للفراء فإنه يعملهما أن كانا متوافقين أو يضر بعد الظاهر وبزيف أعمالهما امتناع تأثير مؤثرين لآخر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه (وحذفت المفعول) لئلا يلزم الأضمار قبل الذكر لفظا ورتبة أو التكرار فإن كلا منهما أصعب من المحذوف فإن قلت فلا ينبغي التكرار في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي أن يختار الأضمار كافي الفاعل أو الحذف كما في سائر المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول الإلحاح إلى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع الأضمار فيما هو جنس الفضلة هان فيه التكرار عند الضرورة فإن قلت مع الحذف أيضا التكرار أو الأضمار متحقق إذ لا يخرج المحذوف من الظاهر وضميره قلت إخفاء الغيب ما يمكن واجب على أن الأضمار مع الحذف كالأضمار بعد الذكر لأنه لا يطلع عليه المخاطب إلا بعد معرفة المرجع فكأنه مذكور بعده (أن استغنى) عنه بأن لا يكون ممنوع الحذف كالمفعول الثاني من بعد علمت بعد ذكر الأول على مذهب المصنف أو نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من أن حذف أحد المفعولين من هذا الباب نادر وإن وقع في القرآن والشعر ولا يكون في حذفه التباس المقصود نحو استعنت يزيد وأمان على



زيدانه يجب ذكر قوله بزيدا او حذف لتوهم ان المراد استعنت على زيد واعان على كذا في تسهيل  
ابن مالك \* فان قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء في ضربني واكرمني زيد اعني ضربني زيد  
واكرمني حتى لزمتهم الاضمار الذي يوجب او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لفظية من وزن  
او سجع ومعنوية من تقرير وبيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد لا يحل لك ان  
تطلبها قبل أو انها اذ دأب المحصل ان ينال كل شيء عن مكانها وليس حذف الفاعل او المفعول  
في هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشي اذ حذف الفاعل بنسيان تنزيل ضرب  
منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب وحينئذ لا يطلب الفعل فاعله او مفعوله  
فلا يتحقق التنازع بين الفعلين حينئذ اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المفعول (والآ) اي  
ان لم يستغن عنه (أظهرته) اي جملة اسما ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر او مرادفه نحو  
مامر ونحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد بالظاهر ان كان مقابل  
الاضمار لا يبنى الحذف وان كان مقابل التقدير لا يفيد جملة اسما ظاهرا \* فان قلت الاظهار من قبيل  
وضع الظاهر موضع المضمرة وقال الرضي في بحث خبر ما ولا المشبهتين بليس ان وضع الظاهر موضع  
المضمرة في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التفخيم نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير  
وان اتصلنا نحو قوله تعالى حتى نؤتي مثل ما اوتى رسول الله الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة  
التنازع نزلنا منزلة جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين ومعمولها بالجملة المشتملة على الفعل  
التنازع على انه كثير اما يكون التنازع في جملة واحدة نحو حسبني وقد حسبتهما الزيد ان منطلقين  
منطلقا (وان عملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني) اتفاقا وان عملت الثاني اضمرت الفاعل في الثالث  
وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبة  
لكونه مستحقا لان يذكر يحجب الفعل الاول وانما لم يقل على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم  
الافراد والتذكير (والمفعول على) الاستعمال (المختار) لاعلى المذهب المختارا والنول المختار كما ظنه  
بعض الشارحين اذ لا اختلاف في اختيار الاضمار بل هو امر متفق ولذا ساغ للبصريين الاستدلال  
على ترجيح اعمال الثاني بقوله تعالى \* هاؤم اقروا كتابه \* وقوله تعالى \* آتوني افروغ عليه  
قطرا \* اذ لو كان العامل في الآيتين الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار  
على الحذف مطلقا مع ان المقام بما يدعوى الى الإيجاز ويرجح لان اعمال الاول مع بعده انما يصفوا اذ اظهر  
تفريع الفعل الاقرب عن النزاع وظهور تفرعه بذكر مطلوبه (الا ان يمنع مانع) من الاضمار والحذف  
المفهوم من قوله على المختار ومن صورة حسبني وحسبتهما الزيد ان منطلقا لان حسبتهما لوجد انه  
المفعول الاول بمنع او يقل حذف مفعوله الثاني والهرب عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه وكون  
المرجع مفردا والمفعول الاول ثنية يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع او مخالفة المفعول  
الثاني الاول وكلاهما بمنعان في المشهور والاول قليل عند الرضي (فتظهر) اي فجملة مفعول الثاني  
ظاهرا مذكورا وتقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا وفي العبارة ما عرفت وهنا اشكال  
استصعب واستحل التمسك في دفعه وهو انه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقا لافراد وكون حسبتهما  
 طالبا للمثنى والتمسك ان النزاع ليس في منطلقا بل في اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع  
النزاع وله دفع اسهل وهو ان التنازع في منطلقا ليس بافراده مفعول الاول او بجملة مثنى مفعول

الثاني وانما يمنع افراد النزاع لو كان ملزوما للأفراد قال الرضى يلزم اعمال الاول قبح فصل الاجنبى بين العامل والمعمول اوبين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح العطف على الشئ قبل ذكره بتمامه وكأنه لم يستفح لتزويل الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كأنهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل واقعا على ذلك المفعول او وقع هذان الامران فاستغن بحسن التأمل عن مزيد البيان \* ولما فرغ من احكام النزاع اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر بأنه منه ويعرف حديد البصر الفرق بينهما لحدة النظر ونظيره ما سيجى في آخر باب الاضمار على شريطة التفسير من ايراد صور ملتبسة به لمزيد التثبيت والتقرير فأورد قوله (وقول امرئ القيس) ولوان ما سعى لادنى معيشة (كفانى ولم اطلب قليل من المال \* ليس منه لفساد المعنى) هذا ملغزت اليه وللسابقين الفائزين بالقدح المعلى توجيه آخر اجل منه واعلى وهو انه رد لاستدلال الكوفيين على كون اعمال الاول مختارا حيث عمل امرؤ القيس كفانى مع ان في اعماله حذف مفعول الثانى على غير المختار ولم يعمل الثانى مع خلوه عن وصية من غير الاضطرار والعاقلة لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلو لا اعمال الاول راجعا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد رجحانه بل يحمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان يقال لاحاجة الى بطلان التساوى لانه ابطله الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساد المعنى لو كان منه اى من باب النزاع او اعمال الاول انه يلزم التناقض لان لو انتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عظم السعى لادنى معيشة والسعى لادنى معيشة ليس الاطلب قليل من المال وعلى طلب قليل من المال لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الابطله وما أجاب عنه الكوفيون باننا لانسلم ان الواو للعطف فليكن واو الحال او واو الاعتراض ولو سلمنا انه للعطف فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لالما قيل ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال به لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى يترجح المرجوح بل لانه لافائدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب النزاع ان مفعول لم اطلب الملك والمجد بقرينه قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثر \* وقد يدرك المجد المؤثر امثالى \* ولا يخفى انه وان بعد بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبى بين معمول كفانى ونفسه الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق \* ومماثلة في الناس الامم لكما \* ابوامه حتى ابوه يقاربه \* ونحن نقول الحق مع الكوفي ولاتناقض لان المعنى انه لو كان سعى المشاهير لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلبه لان القليل من المال يحصل لمثل على تقدير القناعة بأدنى المعيشة من غير طلب لمصاحبة جمع الاشرف معى وانعامهم في حقى ولكنما اسعى لمجد مؤثر فصار الناس خصماتى واحتجت الى طلب قليل من المال فزدد استدلالهم بان اختيار غير الافصح على الافصح من شية البليغ اذا دعى اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبنى عن الشرف والثانى عن الدناءة (مفعول ما) اى فعل وشبهه (لم يسم فاعله) اى لم يذكر اسم فاعله لافى اللفظ ولا فى التقدير \* قيل انما لم يسل منه كما قال في المبتداء والخبر تنبيه على شدة اتصاله بالفاعل لكونه مشاركا للفاعل في احكامه ولهذا لم يفصل بين المبتدأ والخبر وما يعقبه



من المرفوعات ونقول دأبه عدم الفصل بين اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع بكلمة منه بل في شيء من ابواب الكتاب فلا حاجة في ترك منه هنا الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله منها في المبتدأ والخبر وهى التنبيه على بعدهما عن الفاعل في انهما معمولان معنوي بخلاف الفاعل (كل مفعول) قد عرفت حال كل (حذف فاعله) اى فاعل فعله و الاضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل في قولنا ضرب زيد عمروا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تأديبا مع انه ليس شيء منها سوى زيد من المحدود و لمفعول قولنا ماضرب عمروا الازيد وقولنا اضربوا القوم واضربى القوم فاخرجها بقوله (واقيم هو) اى ذلك المفعول (مقامه) وقوله هو تأكيد الفاعل المستتر ولذا انفصل وانما كدتنبيه على مكانه وقيل دفعا لتوهم جعل مقامه مقامه والوهم ضعيف اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ولا خفاء فيما في التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولا ينتقض التعريف بصام نهـاره حيث حذف فاعل صام واقيم النهار مقامه للما قبل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يشمل مفعول مالم يسم فاعله والالتوقف على معرفته فيدور فتأمل بل لان فاعل صام لم يحذف اذ المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية (وشروطه) اى شرط مفعول مالم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه (ان تغير صيغة الفعل) وشبهه اذ كثيرا ما يكتب في بذكر الفعل عن شبهه (الى فعل ويفعل) مثلا وانما جعلنا ذكرهما على سبيل التمثيل اذ شبه الفعل بغير الى صيغة المفعول والمفعول ونظائرهما وصيغة ما عدا الثلاثى الى افعال وافعل ونظائرهما والى صيغة بفعل ويفعل ونظائرهما منهم من قال فعل ويفعل علما الوزن والعلم بأول بصيغة المشتهر وصفاهما المشتهر ان وزن مجهول الماضى ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشتهر بوزن مجهول ماضى مجرد الثلاثى لا بمجهول الماضى مطلقا (ولا يقع المفعول الثانى) الظاهر انه عطف على الاسمية ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اى شرطه ان لا يقع المفعول الثانى (من باب علمت) مقام الفاعل واحترز به من باب اعطيت فان له حكما آخر سيجى ولم يرد بباب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند الى الاول \* قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشيء مسندا ومسندا اليه معا وتعمقه الرضى بمنع بطلان اللازم بوقوعه في اعجبني ضرب زيد عرا فان الضرب مسند اليه لا يعجبني ومسند الى زيد ودفع بأن المراد بالاسناد نسبة بحيث يصح السكوت عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس مسندا بل منسوباً ونحن نقول هذا لدفع يلوح عليه اثر الالهامال وان اجمع عليه جم غفير من فحول الرجال \* اما اولافلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه لاسنادين تامين فاذا جاز ذلك فيجوز مسندا ومسندا اليه لاسنادين تامين \* واما ثانيا فلان المفعول الثانى لاسم المفعول لهذا الباب ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان اسناد اسم المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه في عدم قيام المفعول الثانى مقام الفاعل انه مؤخر عن المفعول الاول رتبة فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة \* وانما وقع المفعول الثانى من باب اعطيت مع انه مؤخر رتبة لان تأخره ليس ظاهرا ظهور تأخره لان كون المفعول الثانى لباب علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهرا بخلاف كون المفعول الثانى من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا لانه امر خفى يحتاج الى تأويل وارجاع (ولا الثالث من باب اعلمت) لو اكتفى بقوله ولا الثالث لكننى اذلاتا

الالباب اعلمت ووجهه ان الثالث من باب علمت نفسه الثاني من باب علمت لان همزة الافعال  
 يزيد المفعول الاول (والمفعول له والمفعول معه كذلك) اى كالمفعول الثانى او كالمفعول كور من  
 المفعول الثانى والثالث ولا يخفى ان المفعول له والمفعول معه اوضح في هذا الحكم حتى يختلف  
 في المفعول الثانى والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلبس الاول بالثاني مثلا فالحق  
 ان يشبه المفعول الثانى والثالث بهما دون العكس ولت ان تجعل كذلك متعلقا بقوله لا يقع مرتبطا  
 بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الاربعة كذلك اى مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه  
 في حذف الفاعل والاقامة مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو الذى حققه  
 الرضى حيث قل انما لم يقع المفعول له لان نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل من ضروريات  
 الفاعل وكثيرا ما يكون الفاعل بلا غرض بخلاف المصدر والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها  
 خالبا فلا يقال جئ للمعين وقبل انما لم يقع المفعول له مقام الفاعل لان نصبه دلالة علىية فاذا  
 رفع لم يعلم علىية و اورد عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم  
 الظرفية ويمكن دفعه بأن النصب دلالة تصد الظرفية فلو فاعل لم يعلم تصد الظرفية ولا بأس  
 به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته فتعاقم من نفس الكلمة بخلاف  
 المفعول له فان عليه انما لم تعلم بالنصب كتصده فلو رفع لم يعلم عليه ولم يعلم ان الاسناد الى  
 العلة وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام \* وانما لم يقع المفعول معه لانه  
 او وقع مع الواو لزم دخول الواو بين المسند والمسند اليه واو وقع بدون لم يعلم انه مفعول  
 معه كذا قيل ونحن نقول الفاعل محذوف نسبيا والمفعول معه لافادة مصاحبة مع معمول الفعل  
 فحذف الفاعل يستعقب حذفه فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقام الفاعل  
 خلافا للفراء فيه مطلقا والكسائى في الخبر الجلة اذ هو يجوز كين بقام دون كين قائم لا تقول  
 استغنى المصنف عن التعرض له بقوله في التعريف كل مفعول حذف فاعله لانا نقول كما يسمى  
 مرفوع كان ومنصوبا اسما وخبرا يسميان فاعلا ومفعولا وعليه جرى المصنف حيث ادخل  
 اسم كان في الفاعل وقال في تعريف الفعل الناقص ما وضع لتقرر الفاعل على صفة على ان  
 اخذ المفعول في تعريف ما لم يعلم فاعله لا ينفى بزيادة غيره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائى نيابة  
 التميز (واذا وجد المفعول به) بلا واسطة حرف الجر (تعين له) اى للوقوع وقيل للقيام  
 مقام الفاعل وقيل الاسناد اليه والتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك التمين تمين وجوب عند  
 اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيين اقيام غير المفعول به مقام الفاعل  
 مع وجوده وقد ورد به بعض القراءات الشاذة وكثير من الاشعار (تقول ضرب زيد يوم الجمعة  
 امام الامير ضربا شديدا في داره) اى تقول مثلى هذا التركيب الذى قاله العرب فامثل الماضوى  
 وان كان وجدناك المفعول به وقولك استقبال فلذا قال (تعين زيد) ومن لم يعرف ذلك قال  
 الماضوى بمعنى المستقبل لينتظم الكلام بمعنى تعين زيد مع وجود الفاعل والمصدر والجار والمجرور  
 فن قال كرر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول بواسطة وهم كما ان جعل ترك المفعول له باللام  
 شاهدا على ان المنوع عن الوقوع مطابق المفعول له عنده وهم والمنصوب بتقدير الجار سوى  
 المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولى \* وانما رجح المفعول به لان وضع الفعل المجهول



على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه واسناده الى ما وقع فيه والى ما وقع له والى الواقع لتزيله  
 منزلة ما وقع عليه فمع وجود المفعول به وقصد افادة الوقوع عليه لامعنى لتزيله منزله اذ هو  
 كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وان خلا عنه بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد  
 اتصالا بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما بصار الى المجاز عند  
 تعذر الحقيقة ففيه ان معنى هذا الكلام انه اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز يرجح الحقيقة ويتمين لانه  
 انما يؤتى بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع ما لم  
 يزد على مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يخص به بل كذا المفعول به والظرفان والجار والمجرور  
 فلا يقال ضرب شئ اوفى مكان اوفى زمان لكن هذا بحث لا تعلق له بمفعول مالم يسم فاعله بل  
 لا يجعل جزء الكلام مالا يفيد فلذا لا يهتم المصنف ببيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف مما  
 يلزم نصبه على الظرفية او جره بمن ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام  
 الفاعل في الاعراب وذلك الظرف لا يتحمله (وان لم يكن) اى المفعول به (فالجميع سواء) في الوقوع  
 موقع الفاعل كان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به ورجح البعض الجار والمجرور وبعض  
 الظرفين وبعض المفعول المطلق (والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) والمراد بباب اعطيت  
 ماله مفعولان لاسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به  
 وفي بعض الشروح هذا عند امن اللبس نحو اعطى زيدا درهم واما عند عدمه فوجب اقامة المفعول  
 الاول نحو اعطى زيد عمرا هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطى زيدا عمرا لا يلزم الالتباس لان المقدم  
 مفعول اول والتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب او لا فالتشال الصحيح اعطى موسى عيسى  
 فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا بالقدم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما  
 مقام الفاعل (ومنها) اى المرفوعات (المبتدأ والخبر) نهوا بالسمية على ان المبتدأ حقه التقديم  
 ومناط الفائدة هو الخبر حتى كأنه الخبر الذى هو كلام يحتمل الصدق والكذب او كأنه نفس الاخبار  
 والاعلام والمصنف جعلهما تنبيهيا على شدة اتصالهما لكونهما معمولى عامل معنى بل عامل واحد  
 وكما اشتباك احكامهما حتى كان يحتملما بحث واحد وقد فات المصنف هذا المعنى في اول المرفوعات  
 والا اقال ومنه الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدأ والخبر  
 حتى عدا واحدا وجعل مفعول مالم يسم فاعله فاعلا واكثر احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد  
 في التنبيه على اتصال المبتدأ والخبر من جعلهما في حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد  
 ولما لم يتميز به المبتدأ عن الخبر ولا القسم الثانى من المبتدأ عن القسم الاول والخبر عدل المصنف عنه  
 وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال (فالمبتدأ هو الاسم) حقيقة او حكما نحو ان تصوموا  
 خير لكم وتسمع بالمعبدى خير من ان تراه والمراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوهمه  
 البيان والا خرج عن التعريف ضارب زيد قائم الان يقال لاصفة الاوهى جارية على موصوف  
 محقق او مقدر فالتال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر  
 والتباين بين قسمي المبتدأ حينئذ اظهر (المجرد) اى المسلوب (عن العوامل اللفظية) بأن لا يكون له  
 عامل لفظى اصلا فان قولنا زيد جرد عن ثيابه مفهومه العرفى انه لا ثوب له اصلا فلا يرد ان التجرد  
 عن العوامل لا يقتضى الانفى العوامل لانفى العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضى انتفاء الجنس

والنجريد وان اقتضى سبق الوجود لكنه أستعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلة وقيل  
لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فلان ثم البئر اذا حفر ضيق القم \* وقوله المجرد  
عن العوامل اللفظية اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنواسخ المبتدأ يخرج  
الحذ عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ومن خصه  
راع انعكاسه اثلا يخرج نحو بحسبك درهم وما في الدار من احد مع انها مبتدآن ومنهم من يصرف  
في المثالين بانهما مجردان حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل  
المجروران من حيث هما مجروران والتحقيق ان قيد الحبيثة معتبر وحسبك من حيث انه مرفوع  
مجروح ومن حيث انه مجروح غير مجرد وقوله (مسندا اليه) لاجراج الاسماء المعدودة وخبر المبتدأ  
لكنه يخرج القسم الثاني من المبتدأ ايضا فلا دخاله قال (او الصفة الواقعة) وقيل هذا القسم  
ايضا مقصود بالاجراج بقوله مسندا اليه لان المبتدأ لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن جمعها في حد  
واحد فالذكور في مقام التعريف حد ان لمعني المبتدأ ويجب اخراج فرد كل من المحدودين عن  
تعريف الآخر والظاهر ان المبتدأ اسم مفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد  
بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة (بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر) فالصواب  
او صفة واقعة بالعطف على مسندا اليه وهو مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل  
اللفظية فالمراد بالصفة اعم من المشتق وغيره نحو أقرشى انت \* والوقوع بعد حرف النفي اعم  
من الوقوع حقيقة او حكما نحو انما قائم الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان ونحو غير ضارب زيد  
فانه في تأويل مضارب زيد قال \* غير مأسوف على الزمن \* قد مضى بالهم والحزن \* والواضح  
المختصر بعد النفي \* والوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو هل قائم  
زيد فان هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهزمة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام لان هل تذكرها  
ثم شاعت في معنى الاستفهام ونحو متى قائم زيد فانه في معنى أقام زيد اليوم او غدا الى غير ذلك  
والواضح المختصر بعد الاستفهام قال الرضي يريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان مظهرا  
او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدان أقامهما فان قولك هما فادل مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب  
ان يقال اقامان لانه لا يسوغ المنفصل المتعذر المتصل وايس هذا من مواضع الانفصال الان يقال  
من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستتار الاتباس وفي اضارب انت واهالك ان يلزم الاتباس  
بالاستتار فجوز في اضارب هما الانفصال وان لم يلزم طردا للبسب كما جوز في هند زيد ضاربه  
هي مع الاتباس لوجود الاتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا وبشكل بعد التعريف  
بأقام وضارب زيد فانهما تنزعا في زيد وابهما اعمل فالآخر رافع للمستتر وهو مبتدأ لا وجه لرفعه  
سوى الابتداء وما قائم زيد وضارب فان ضاربا مبتدأ كقائم مع كونه رافعا لمستتر \* واورد اقام ابوه  
زيد فان زيدا مبتدأ واقام خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك لاجراجه  
وصف الظاهر بكونه مغنيا للصفة عن غيره في جعل الكلام تاما ولا يغني ابواه قائما عن المبتدأ وفيه  
بحث لان اقام ابواه بمنزلة اقام ابواه فالحق ان يلزم كونه مبتدأ كون الخبر جملة ولا شيء فيه سوى  
انه مبتدأ اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قائم في اقام الزيدان سوى الابتداء لم يحكم بأنه مبتدأ  
وفي قولنا اقام ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بأنه خبر المبتدأ فلا وجه لجمعه مبتدأ ويمكن دفعه



بان هذا القسم من المبتدأ اضطرارى فى بعض المواضع وبعد القول به بالاضطرار قيل به فى بعض  
 مواضع لا اضطرار فيه دفعا للتحكم كما فى قائم زيد \* بقى انه لو كان قائم ابواه زيد من هذا القبيل  
 وكان الخبر جملة لصح زيد قائم ابواه كما يصح زيد قائم ابواه الا ان يقال لما كان فى صورة الخبر  
 المفرد لم يجوز (مثل زيد قائم وقائم الزيدان وقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز) فيه (الامر ان)  
 خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضى فى بحث الخبر الظرف لم يقل  
 فان كانت مفردة لا تنقاضه بأقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن لا مطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة واحترز  
 بمطابقة المفرد عن مطابقة التثنية نحو قائم الزيدان فانها حينئذ خبر لا غير ولم يقل فان كان اى  
 الظاهر مفردا لا تنقاضه بقولنا اطالع الشمس فان الظاهر فيه مفرد ولم يحز الامر ان لتعنيه لكونه  
 فاعلا يمنع تذكر طالع عن كونه خبرا فن فسر مطابقة المفرد بكونها مفردة غفل \* قال الرضى  
 الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه  
 بعدها اما مفرد او لا والاولى محتمل وجهين والثانية مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست  
 بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها والظاهر انها خبر لما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة  
 يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه \* وينتقض بأمرور بهما الزيدان فان الصفة مفردة دون ما بعدها  
 ولم يتعين لكونها مبتدأ بل لكونها خبرا وبأطالع الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا  
 احتمال ولا يشكل بقوله تعالى اراغب انت عن آلهى لانه يتعين فيه الصفة للابتداء والا لزم الفصل  
 بينها وبين معمولها باجنبي هو المبتدأ جوز الكشف كون انت مبتدأ يجعل عن آلهى متعلقا بفعل  
 محذوف اى ترغب عن آلهى نعم كون الصفة مبتدأ ارجح لا غنائها من الحذف \* بقى انه بشكل بقولنا  
 قائم رجل فان رجلا يتعين لكونه فاعلا لا متناع كونه مبتدأ لتكرار الصرفة لا تقول لا منع من  
 تكرار المبتدأ فى الاستفهام يقال ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار صرح به الرضى لانا نقول  
 كلامنا مع المصنف حيث لم يجعل مجرد الاستفهام مصححا بل الهمة مع أم وقولنا أمرور بزيد فان  
 مروررا يتعين لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدأ ويصلح لكونه مفعول مالم يسم فاعله  
 ثم نقول لا ينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامر ان فى قولنا اجر ج هـ  
 لاستواء المذكر والمؤنث فى الفعل بمعنى مفعول \* وههنا ابحاث مهمة بعضها فائض وبعضها مستفيض  
 اهـ بها لك لانفرض ولا استفيض \* الاول ان الاصل فى المبتدأ ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم  
 بحسب اصله اذ الاسم المسند لا يستحق التقديم كذلك لان استحقاقه التقديم لكونه فاعلا وعمل  
 الاسم ليس بالاصالة فهو انما يستحق التقديم بعروض العاملة له فالقسم الثانى مبتدأ اضطرارى  
 لانه لا يوجد وجه لارباب قائم الزيدان سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل مبتدأ  
 الا يرى ان بعض النحاة قال قائم الزيدان مرفوع بكونه خبرا لمبتدأ محذوف واصله قائم الزيدان  
 حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضر دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازانى فى نحوه  
 ونحن نقول لا بعد من التكلف ان يقال الزيدان مبتدأ خبره قائم ترك المطابقة لكونه على  
 صورة المسند الى الفاعل \* الثانى ان غير فى غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء  
 ولا يصدق عليه شئ من التعريفين والجواب عنه ان ارباب غير مستعار عن المبتدأ لان الصفة  
 التى هى مبتدأ وبعده لما انجز باضافة اليه تحمل ارباب المبتدأ ونظيره غير فى المستثنى حيث ارب

بأحزاب المستثنى لما اضيف اليه وانجر المستثنى به وبهذا اندفع ان من المرفوعات والمنصوبات مالم  
 يدخل في اقسامهما المضبوطة \* الثالث ان اسم الفاعل مرفوع بالابتداء عند المصنف كما حققه في بعض  
 تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدأ الا ان يقال له لعله يرجح حين تأليف هذا الكتاب عنده المذهب  
 الاخر من كونها منصوبة المحل على المصدرية او رعاية عن الاحزاب كأفعال اقيمت مقامها \* الرابع  
 ان قولهم اقل رجل يقول ذلك خارج عن قسمي المبتدأ مع ان الاصح انه مبتدأ لا خبر له لانه تمام  
 بما اضيف اليه لانه في معنى قل رجل يقول ذلك والقرم فيه نكارة المضاف اليه ووصفه بحملة  
 فعلية لمشاكلة برب وكان المصنف ذهب الى القول الاخر لابي على ان الخبر محذوف اي اقل رجل  
 يقول ذلك موجودا والى قول الاخر ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منها ما اورده الرضى  
 على الاخر لابي على انه يقول العرب اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل  
 يقول ذلك الا زيد موجود لان اقل بمعنى النفي ولا رية في صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد موجود  
 او ما رجل يقول ذلك موجود الا زيد \* الخامس ان من الذى عد مبتدأ قولهم خطيئة يوم  
 لا اصيد فيه والخطيئة التذليل من كل شئ على ما في القاموس قالوا هذه الصفة في معنى الفعل  
 اي يخطئ ويندر يوم لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدأ وليت شعري لم لم يحملوا خطيئة  
 خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المصنف رحمه الله اطلع على هذا فلم يبال به وعند البعض كلمات  
 الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضى في بحث تنكير المبتدأ لكنه ضعيف لا يبال به وستعرف  
 ما هو التحقيق \* السادس انه ينبغي ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في اقام زيدا كما لم يجوز  
 في زيد قام لالتباس المبتدأ بالفاعل فيجوز كون زيد مبتدأ في اقام زيد دون قام زيد تحكم ويمكن  
 ان يحسب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة لا يعاب وانما الردود التباس  
 المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التأكيد بخلاف قام زيد واما اقام زيد سواء كان زيد  
 فاعلا او مبتدأ فمعنى واحد لا يقال زيد قائم ايضا يقرب من زيد قام في التقوى لانا نقول لامعنى  
 للتقوى في الاستفهام انما هو في الخبر لكنه لا يتم في ما قائم زيد ويوجب ان لا يجب التقديم  
 في ازيد قام فلا وجه ما قبل لا يجوز التباس الطريق المقصود بما هو ارجح منه لانه لا يلتفت الذهن  
 الى المتصود اصلا بخلاف ما اذا تساوى فان الخطاب يجعل الطريق المقصود محتملا والمبتدأ  
 في قام زيد التباس بالراجع الذي هو الفاعل خلوه عن خلاف الظاهر بخلاف المبتدأ فانه يكون  
 على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقام زيد فكون المسند مبتدأ خلاف الاصل  
 ككون المبتدأ مؤخر \* السابع ان العامل في المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف  
 بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض  
 الاسم مجردا عن العامل اللفظي للاسناد الى شئ كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض  
 بكون الخبر مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد الى شئ فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدأ  
 عن العامل اللفظي ومن لم يرض بكون ما بعد مؤثرا امرا حاديا بعدم صحة ككون  
 الفاعل الموجود حاديا فلا يحسن تشبيهه بالمدى بالمؤثر وتنزيله عن ذاته حرفة بكون الاسم في صدر  
 الكلام تحقيرا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه او لاسناده لغو في  
 تعريفه اذ هو في التعريف المشهور لاخراج تجرد الاسماء المعدودة وليس لها كون في صدر الكلام



تحقيقا وتقديرا (الخبر هو المجرد) المجهود اعنى المجرد عن العوامل اللفظية (المسند به) اى الذى يتصور الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظة ما به اسند معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا ما به الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل الى الباء فرقا بينه وبين المبتدأ وفيد ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتغال المسند على ضمير لام الموصول فى المسند وعدمه فى المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتغال والى علامة الخلود واذا جعل الضمير الى المبتدأ استغنى عن قوله (المغاير للصفة المذكورة) ولا فائدة له الا مجرد مزيد توضيح لكن لا ينجح النقض بضرب فى يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به لكنه ليس مسندا الى المبتدأ واذا جعل الضمير الى اللام يدخل فى المجرور المسند به يضرب فى المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغاير الخ مما لا بد منه لاجراج الصفة ويبقى يضرب ولا يندفع الابتقدير الاسم اى الاسم المجرد بقرينة ان الكلام فى اقسام الاسم ولا يتجه على المصنف خروج الخبر جملة لانه فى تأويل الاسم عنده وان ابي عند الرضى ولولا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم حصر الكلام فى المركب من اسمين والمركب من فعل واسم (واصل المبتدأ) المسند اليه وهو المحكوم عليه فى هذا الباب ونبه لكثرة اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشتهر للمبتدأ وينصرف اليه المطلق عند اطلاقه (التقديم) قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متأخر وجودا لاحالة فذكرنا على ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذى هو العامل يتحقق مع ذكره فتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل فى العامل التقديم والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد وفى الدار زيد فاعلا (ومن ثم جاز فى داره زيد) خلافا للكوفيين لان فى داره عامل عندهم ومرتبته التقديم على زيد ومن جوز فى داره زيد من جوز فى داره قيام زيد وفى دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدأ ليس فى مرتبته وينصر الجواز ماورد فى كلامهم فى اكفانه درج الميت (وامتنع صاحبها فى الدار) وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع الابهام والاعتراض والاحكام بحسب الحوالة ذاك اولى الافهام قال الرضى ينبغي ان يخالف ابن جنى والاخفش فى امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجويز الاختار قبل الذكر لكانا مخالفين ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كان يجنب الفعل انما وقع فلا اذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاء لا يقتضى تقديمه على المبتدأ بل اتصاله به وهذا لا يلزم كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكر لحسن الترتيب كان مقتضيا لتأخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام لا لتقديم قوله واذا كان المبتدأ الخ الى هذا المقام كما وهم الرضى لان من مباحثه قوله او كان الخبر مستحالة وقوله او كان الخبر فعلا له وقوله واذا تضمن الخبر المفرد والاول يقتضى النكرة الخصوصية والاخير ان تقديم الخبر الى المفرد والجملة والاصل فى المبتدأ التعريف قال المصنف لانه المحكوم عليه والحكم على الشيء بمد معرفته ونقضه الرضى بالفاعل ونحن ننقضه بالمحكوم به والاقرب ما ذكره الرضى ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل فى الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدأ لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل (وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجهما) اى بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضى بقولهم كوكب انتقض الساعة ومثله بقر تكلم وبقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة

وبأن لا تخصيص عند المخاطب في وجوه ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصيص فيه ايضا اذ ليس معنى سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك في وجه لك لانه لا يصح ان يراد به وبلى لك \* ونحن نقول الاصل في المبتدأ التعريف لان جمل الشيء مبتدأ يقتضى كونه مستحقا للتقديم في الكلام وجزأ اهم هو مناط الافادة ومتى كان التعيين والتخصيص في الجزء أكثر كان الفائدة او فرقا لمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم اذا كان معينا والافناط الفائدة المحكوم به الذي فيه تقييدات في الجملة الفعلية الا اهم هو الفعل ولهذا يقدم ولا يبالي بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفت فاصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالضابط في كونها اهم احد الامور الستة على ما ضبطه المصنف فان وجدت سابقا فعليك ان تزيد عليها ولا نزاع للمصنف معك فيه واما ما خرج عن الضابط فربما يقع مبتدأ لجعل المقام اياها اهم ولا يرد تقضا على الضوابط وقد افادك ما بيناه لك ان الفعل يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام ظاهري عاقل عن جليلة التحقيق \* واما الوجوه الستة لا يفيد منها التخصيص اعني تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بأن المراد بتخصيص النكرة بوجه يميزها عن النكرات باحد الامور الستة لتقليل الاشتراك ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بأن ينزل منزلة المخصوص في الفائدة ولذا استعمل التخصيص المنبئ عن التكلف ولما كان التخصيص اعني تقليل الاشتراك حقيقة مما لا يسيل اليه في بعض وسيله اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم تألفه امر ضاعنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم في هذه الصورة فاعلم ان (مثل واميد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما تخصص بصيد صفة كانت او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغاني او غيرها نحو افضل منك افضل مني لتقيد الخبر اذ الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يمتنع به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة حيوان فاطق كذا وعدم صحة انسان بل تركى كذا (وأرجل في الدار ام امرأة) يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه (وما احد خير منك) يوجب الاهتمام به لفائدته بعموم غناء المعرفة (وشراهر ذاتاب) يوجب الاهتمام به لان بتقديمه يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص والخصر (وفي الدار رجل) لانكاره الصرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة بخلاف قائم رجل فان الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن مهتما به بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدأ ويراد بقوله (سلام عليك) كل دعاء بالخير او الشر كويل لك فان مدار الفائدة هو هذه النكرة ويفيد كالمعرفة مع نكارته فان المخاطب يسلم بأى سلامة كانت ويهلك بأى هلاك كان والمشهور انه يخصص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدر في اصله بسلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستقرار والاختصار واورد عليه الرضى ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك وأخوذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى قولى سلام عليك عليك وليس كذلك يريد انه لا معنى لهذا التركيب وهو ظاهر وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بأن عليك الثاني لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد وجه آخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان تصحيح سلام بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولى السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس بشئ لانه اذا كان سلمت مأخوذا من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور قال الرضى الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك الله سلاما فهو مخصص



بالنسبة الى الله تعالى هذا \* ولا يبعد ان يقال المآل سلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار  
والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به في الاغلب ثبوت الوصف الذي مبتدأ الخبر نحو زيد  
قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثره في تعريف القيام وقد يكون  
معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيوييه او بشرط احد الامور الثلاثة عند سيوييه او بشرط كونه  
متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من عنده مبتدأ خلافا لغيره أو افعل تفضيل هو مبتدأ جملة هي  
صفة لنكرة نحو ممرت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولغة الفارسي يساعد  
غيره حيث يحكى فيها كيمت بدرتو وبهترست ازو پدر او (والخبر قد يكون جملة) غير الاسلوب  
حيث اتى بجملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تنبيهها على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج  
الاخبار عنه الى تأكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة مخصصة لان التخصيص يقربه الى التعريف  
او قصدا الى جعل عبارة الحكم مثالا وهى مأولة بالمفرد عند المصنف ولذا حكم بأن الكلام لا يتأتى  
الامن اسمين او فعل واسم والرضى يمنع تاويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية  
ردا على الانبارى وبعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا للتنافي بين الخبر  
والانشاء لانهم توهموا خبر المبتدأ قسم الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولا بغير القسمية رد على ثعلب  
حيث لم يجوز زيد والله لا ضربنه واكتفى الرضى في منعه بانه لا يمنع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن لنا  
حيث قال الله تعالى \* والذين جاءوا فينا لنهدينهم سبلنا \* وليس الجملة الانشائية الواقعة موقع  
الخبر في تقدير القول حتى يؤل الجملة الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتدأ كالخبر في وقوعه جملة  
مأولة بالمفرد نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فلم خصص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرغ  
عليه (نحو زيد ابوه قائم اوزيد قام ابوه) اشارة الى استيفاء هذا الخبر قسمي الجملة اعنى الاسمية  
والفعلية ولم يثمل بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزء والشرط قيد والجزء لا يخرج  
عن الاسمية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا كلام ظاهري بناء على وجود الفعل في اوله  
لكن التحقيق وهوان الحكم هل هو في الجزء فالمدار على الجزء الاول في الاسمية والفعلية او بين الشرط  
فالجزء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضى جعل بعضهم الخبر مجموع  
الشرط والجزء والاندلسي على ان الخبر الشرط وحده لانه لم يخلو الجزء عن الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد  
كون الخبر المجموع وانما يرد كون الخبر مجرد الجزء على ما نقله صاحب الباب عن البعض حيث قال الخبر  
عند البعض الجزء والشرط من تمه المبتدأ كالصلة بالقياس الى الموصول وله ان يرد خلوه عن الضمير  
بأنه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه بما هو من تمته كأنه قيل في قولك من يكرمني فانك تسر باكرامه ولا توجيه  
لدعواه الا ان يقول هذا المثال في قوة انك تسر ان زيد يكرمني فيحمل حرف الشرط المضمن من دواخل  
الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في ان زيد قام او يفرق بين الحرف المضمن والمصرح في تجوز تقديره  
من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم (فلا بد من عائد) الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه  
ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لا ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض برابط  
خبر ضمير الشأن به من غير رابط ويطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من غير  
تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما يتعلق به فالمتخلف في ذلك  
الاتحاد كالمشتقات وما في حكمه كبصري ورومي وجامد اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع عرّج



انه اى صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت بالسهل ومضمون الجمل الذى هو الخبر فى الحقيقة  
 لا بد له من مائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده المشتل  
 على ضميره بالاعنافة اليد او بلايسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قائم ابوه وغير المختلف  
 الذى ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لا يحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذى لا شائبة فيه من  
 الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائى حكم بوجود الضمير فى كل خبر حتى انه جملة مستترا  
 فى هذا اسد لو كان منشاء عدم تنبيهه لكون قولهم هذا عرفج كله مأوولا \* والاصل فى العائد الضمير اذ  
 هو الموضوع لهذا الغرض واما ما قاله الرضى انه الذى يقدره ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون  
 زيد قائم فى تقدير زيد هو قائم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعناه بالفارسية است ولو كان العائد هو هذا  
 الربط لم يكن خبر ضمير الشأن ايضا بدونه وقد يعدل عند الى الاسم الظاهر الذى مدلوله مدلول المبتدأ  
 بعينه للتفخيم فى السعة نحو الحاقة ما الحاقة وفى الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيويه  
 وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول او لاقال الله تعالى \* ان الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات انا لانضيق اجر من احسن عملا \* ومنع البعض من غير تفخيم مطلقا ولم يرتضه الرضى لوروده  
 وقد يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس  
 ونحو \* اما القتال فلا قتال لديكم \* فان اسم لا لاستفراقه احتوى على المبتدأ وبهذا عرف ان نعم الرجل زيد  
 ايضا من جملة وضع الظاهر موضع المضمير وان نائب الضمير ليس اللام كاتوهم بل شموله للمبتدأ ووجوب  
 العائد فى المبتدأ فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدأ نحو هو زيد قائم فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد  
 المتضمن للضمير تجب مطابقتها للمبتدأ الا فيما يستوى فيه التذكير والتأنيث كالفعل بمعنى المفعول والفعل  
 بمعنى الفاعل او التثنية والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لا يطابق المبتدأ وقد روينا لك  
 من الكشف انه جوز عدم المطابقة فى الصفة على زنة المصدر فذكر فى القاموس لا بد لافراق ولا محالة  
 هذا والظاهر لا بد الظهور تعلق الجارية وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرف مثله عن الظاهر  
 وتماق الظرف بمحذوف اى لا بد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور بالحاصل الذى وقع خبرا  
 عن مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فتقول لا تثرب حاصل لكم ولا تقول لا تثرب عليكم  
 بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اى لا تثرب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف  
 تنوينه تشبيها بالمضاف وحكى عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالمتنى المبني ولم يستحسنه  
 الرضى لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف (وقد يحذف) العائد من الخبر الجملة وحكم سيويه  
 بضعفه فى غير الشعر ويرده وقوعه فى القرآن قال الله تعالى \* ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم  
 الامور \* اى ان ذلك منه كما ذهب اليه الكل فى تقديره واك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة  
 الى صبره وغفرانه فكأنه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضى حذفه قياسا عند الكل  
 فى موضع وهو ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ  
 نحو السمن منوان بدرهم والبر الكربستين والظاهر جعل المحذوف صفة للمبتدأ لجعل المعرف فى حكم النكرة  
 كافى \* ولقد أمر على اللثيم يسبى \* ونك ان تجمله حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى السك ايضا قياسا  
 قال الله تعالى \* وكلا وعد الله الحسنى \* وقال الشاعر \* ثلاث كلهن قلت عمدا \* وقال قد أصبحت ام الخير تدعى \*  
 على ذنبا كله لم اصنع \* وجعل ابن مالك هذا اجاعا وجعل مشابهة الكل فى العموم والافتقار فى حكمه نحو ايم



ضربت وخص ضعف الحذف بالنصوب المأثري الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف \* وللمأثري في الصفة والحال والصلة احكام أخرستعرف كلا في محله ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكره سماعي والكوفيون لا يجوزونه في غير الشعر ويرده القرآن (وما) في اي خبر (وقع ظرفا) اي منصوبا بتقدير في اوجاروا ومجرورا تاما نحو انا من البصرة بخلاف انا به بتقدير مرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر مرور والظرف حقيقة في المنصوب بتقدير في مجاز في الجار والمجرور من قبيل عموم المجاز في الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابي علي لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وهكذا الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقف (فالاكثر) اي اكثر النحويين (الله مقدر بجملة) اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر بجملة اي مأول بجملة لان التقدير يستلزمه وفرق بينه وبين قولنا المقدر جملة ومن لم يتنبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابي علي وهو الاصح مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيراني فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح ان المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر دخله الناسخ والصفة والحال كالخبر ولو جعلت كلمة ما كناية عن الخبر حقيقة او حكما لدخل الجميع في البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول والاستقرار قيل ولذا سمي مستقرا والظاهر انه سمي مستقرا فيه لانه استقر فيه الضمير قال الرضي وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمذهب اي من يضمن لك وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جني ولا شاهد له \* حجة المقدر بجملة انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره والاصل في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه راحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فلا حظة كونه خبرا اولى والاصل في الخبر الافراد وان المسند اليه اقوى ركن في الكلام فاقضاءه اشد من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار وهو يقتضي خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا \* وحجة المقدر بمفرد ان المقدر خبر والاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظي وسد لحرم قاعدتهم فرعاية مادعا الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان قلت لاشبهة في انه قد يكون المقام للاستمرار المنافي لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانوا يختلفوا في ان الاصل كونه مقدر بجملة او بمفرد ومما ينتقل اليه الفهم المتقل والذكاء المشتل ان مثل هذا الخلاف ينبغي ان يكون متحققا في مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي العامل ان يكون فعلا \* وفي جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث مهمة فاعلم ان العين والحدث المستمر لا يخبر عنهما بالزمان بواسطة في لفظا او تقدير فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم الفائدة الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال الليلة القلانية والزمان الخريف ولا كوكب هذه الليلة ونحن في شهر كذا وفي أي شهر نحن \* وجعل ابن مالك والرضي اقسام الخبر عن العين ثلاثة عين يشبه الحدث وعين عام للظرف خاص اولما يسأل به عن خاص وقد سبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد فتبين ما هو الحق ولا تكن بالمتردد واذا اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا لزمان يذكر في مقام الاخبار او اكثره نحن صومى يوم السبت وسيرى شهر وكان الظرف نكرة فالأغلب رفع اسم الظاهر وجعله مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجاوز في الاخبار بادعاء ان الظرف



صارعين الحدث مبالغة في الاستغراق واما لتقدير الزمان في جانب المبتدأ واما لتقدير ذوق في جانب الخبر  
 ويجوز النصب يجعل الظرف نابعا عن الخبر والخبر يذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون تقدير في اذا  
 لم يجعل بنفسه خبرا الزعم ان ذكر في يوجب البعضية والا فان كان معرفة فالوجه الثلاثة خلافا  
 للكوفيين في الخبر لما وان لم يكن مستغرقا لذلك الزمان فالاعلم ماسوى الرفع باتفاق الفريقين واذا  
 اخبر عن شئ بالمكان الغير المنصرف فيلزم النصب او الجبر بمن فيما سمع فيه دخول من نحو زيد عندك  
 وبالمكان الغير المنصرف النكرة يترجح الرفع نحو انت منى مكان قريب بمعنى مكانك منى اوانت منى ذو مكان  
 قريب عند البصريين ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره في المعرفة ولا يخص  
 الرفع بالشعر وبما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو دارى خلفك الا عند الكوفيين ولو اريد بالاخبار  
 بالمكان قرب المنزل وبعدها وهو مقصور على السماع نحو انت منى بزجر الكلب اى مهان وانت منى  
 معقد الازار ومقعد الخائن ومقعد القابلة اى قريب وانت منى مناط الثريا اى بعيد فالرفع اولى في البعد  
 والنصب في القرب واذا جعل الخبر كل من الطرفين لارادة تعيين المسافة من قرب او بعد كان يقال  
 انت منى بريد ودارى منك فرسخ ومتلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة وسيبقى ليلة  
 فى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى يجب الرفع على ما فى الرضى ويترجح على ما فى التسهيل وبما  
 يشبهه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت منى فرسخين وليس به بل المعنى انت من اشياعى فى فرسخين  
 من مسيرتى يعنى ليس تعهدك على بعدما سرنا فرسخين ونحو دارى خلف دارك فرسخين فانه حال  
 من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تتميز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فهو من قيل  
 امتلاء الالفاء ما (واذا كان المبتدأ مشتملا على ما) اى معنى (له صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام  
 من الاستفهام والتثنية والترجى والعرض والشرط وانشاء التكثير قيل انما كان للمغير الصدارة لانه  
 لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لا يجرى  
 فيما لا يأتى بعده كلام والاوجه ان يقال اذا لم يكن المغير فى اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه  
 بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب عليه الرجوع عنها ولا يخفى انه يتجه على ثانى الوجهين  
 ان الخبر الجملة المشتمل على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه يصير الجملة انشائية  
 فيجب تقديمه ايضا الا ان يقال الانشاء لا يكون خبرا بل مقول قول هو الخبر والتقدير زيد مقول فى حقه  
 اقام ابوه \* ومن موجبات التقديم التى فانت المصنف كون المبتدأ ضمير الشأن او ما فى حكمه من مبتدأ  
 اخبر عنه بجملة هى عينه نحو كلامى زيد قائم على ما فى التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد  
 قائم وكون الخبر بعد الا فى السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه \* فيارب هل الالبك  
 النصر ينبغى \* عليهم وهل الاعليك المعول \* وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو  
 الذى يأتينى فله درهم ويمكن ادخاله فى الاشتغال على ماله صدر الكلام فان المبتدأ حينئذ يتضمن معنى الشرط  
 وكونه الذى يخبر به عن شئ كما استعرفه فى باب الموصول فى مسئلة الاخبار بالذى وكونه مضافا الى  
 المشتمل على ماله صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ماله صدر الكلام يسرى فيه بالاضافة او ينتقل  
 اليه ولهذا جاز تقديمه \* وبما يجب تقديمه على مذهبه سيويه مبتدأ نكرة هى اسم التفضيل لخبر معرفة  
 والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندى فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة بخبر معرفة فى هذه  
 الصورة وفيما تضمن الاستفهام وغيره يجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه حيث قال (نحو)



(من ابوك) ويمكن ان يقال لم يختار المصنف مذهب سيويه بل خالفه في كون المتضمن الاستفهام نكرة  
 بشاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اى رجل ابوك حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك  
 ام ذاك فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما سيقيد الخبر فان المبتدأ الذى هو جملة اذا اشتمل على  
 ماله صدر الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى \* ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم  
 لا يؤمنون \* قال جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه  
 على انه خبر ان والجملة في موضع الابتداء اوسواء خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلك عن الهمزة  
 وام بمعنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء في علم المستفهم اى سواء في عدم النفع الانذار وعدمه  
 المستويين في علمك كذا ذكره جار الله ولك تقوية ايجاب التقييد بان المتضمن لما له صدر الكلام واجب  
 التقديم وان خرج عن معناه الا يرى وجوب تقديم من في قوله تعالى \* من فرعون \* مع انه لا قصد  
 الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا كم في قول الشاعر \* كم دعوتك \* مع ان القصد الى الاستبطاء  
 (او كانا معرفتين) بخلاف اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف  
 الخبر مع نكارة المبتدأ الا في الصورتين عند سيويه (او متساويتين) اى نكرتين متساويتين في صحة  
 الوقوع مبتدأ ولم يكنف بقوله متساويتين مع شموله المعرفتين اتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لثلا  
 يوم التساوى في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوى في مرتبة التخصيص لانه بعدما عرف انه  
 يكفي في وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوى في رتبة التعريف لا يسبقه امر  
 النكرتين المخصصتين قال الرضى وكان ينبغي ان يقيدها بانتفاء القرينة على المبتدأ اذ لو كان قرينة ليعرف  
 بها المبتدأ في الصورتين لا يجب تقديم المبتدأ اذ وجوب التقديم ليعرف بتقديمه ولا يلتبس بالخبر ولذا  
 قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما في قوله \* بنونا بنوا بنائنا وبنائنا \* بنوهن ابنا الرجال الاباعد \*  
 وفي قوله \* لعاب الافاعي القاتلات لعابه \* اذ كون المقدم احق بكونه مشبهابه قرينة على كونه  
 خبرا قلت ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لاقريئة فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون  
 التشبيه فيه مقلوبا للبالغة \* ولو قال او متساويتين في الوقوع مبتدأ واكتفى به لكان تاما وقد جع الصورتين  
 ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو مختل لفظا ومعنى اما لفظا فلان  
 كون المبتدأ مصدرا يغنى عن الياء المصدرية وتائه واما معنى فلا نتقاضه بقولنا اقام زيد فانه قدم قائم  
 على زيد مع ايهام ابتدائية (مثل افضل منك افضل منى) لكونهما متساويتين في العموم اوفى التخصيص  
 فافهم (او كان الخبر فعلا) اى فعلا للمبتدأ يعمل فيه الرفع والنصب لواخر في بادى رأى فاحترز  
 بقوله فعلا عن الصفة نحو اقام زيد فان الخبر صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع في بادى رأى مع انه مبتدأ  
 وبقوله له عن زيد قام ابوه فانه لواخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل فيه الرفع في بادى رأى فدخل  
 في القاعدة انت قت فانه لواخر انت كان قام عاملا للرفع في انت لكونه تأكيذا في بادى رأى وقولنا  
 موسى ضرب عيسى فانه لواخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادى رأى وخرج الزيدان  
 قاما والزيدون قاموا فانه لواخر لم يكن الزيدون معمولا له في بادى رأى لانه يلزم الاضمار قبل  
 الذكر فيجوز تقديم الخبر ولهذا جعل السيرا في الذين ظلموا مبتدأ لقوله اسروا في قوله تعالى \* واسروا  
 النجوى الذين ظلموا \* ودخل ايضا نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم فان الحكم لو كان مبتدأ لا يصح  
 تقديم يؤتى لانه فعل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعول مالم يسم فاعله في بادى رأى فن قال وجب

التقديم لئلا يلبس المبتدأ بالفاعل فقد قصر رأيه ولوقلنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا  
وعليه اعتماد الرضى يراد بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعمل امتناع التقديم بالتباسه بالبدل  
وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مبتدأ واصل هذا المثل على ما زعمت العرب عن السن  
البهائم انه قالوا ان الارنب التقطت ثمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت  
الارنب يا ابا الحسل فقال سمعا دعوت قالت اتيناك لنتخضم اليك قال عادلا حكما قالت فاخرج الينا  
فقال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت ثمرة قال حلوة فكلتي قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه  
بني الخير قالت فلطمته قال لحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث المرأة  
حديثين فان ابنت فاربع فذهبت كلها امثالا قال جابر الله قوله حدث المرأة الخ يعني كرر الحديث  
للرأة لنقصان عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك في القاموس ربع كنع توقع وانظر وتجبس وقد  
يروي فاربعة يعني اذا كررت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولا تزد (نحو زيد قام) ولو كان مذهبه  
وجوب التقديم في قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل (وجب تقديمه) اي تقديم المبتدأ جواب  
للشروط الاربعة (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) اي كان مشتملا عليه فتغيير التعبير  
الذي كان في المبتدأ للتفنن لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام جزء  
المعنى ولا يلزم بل يجب الصدق في ما قائم الزيدان واقائم زيد لاشتمال الخبر على ماله صدر الكلام  
وبهذا ظهر ان ما في الرضى ان الخبر المفرد لا يحد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة الى  
ما تضمن الاستفهام ليس بالمرضى والمراد بالمفرد ما يقا بل الجملة فلذا قال الرضى يرد على قوله (نحو ابن زيد)  
ان ابن خبر جملة عند الأكثر وكونه خبرا مفردا اما على مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي  
ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع ان صحة ابن زيد متفق عليه واجاب نفسه ان كون ابن  
جملة عرض له لوضع موضوع الخبر واما موضعه فعلى ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى  
وضعه واجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ الضمير المستتر اعتباري لا يصير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر  
لانه يقتضى ان لا يصح زيد اقام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا  
وكون ابن جملة انما هو من حيث التأويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع الضمير مأولا  
بجملة بظاهره \* بقی انه يشكل بقولنا زيد ابن ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا  
او وضعا ماله صدر الكلام ولذا قيد صاحب الباب الضابطة فقال ويجب اي تقديم الخبر اذا كان ظرفا  
متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدأ ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه على  
ما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال ابن ابوه جملة سواء قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه حينئذ  
من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر وبهذا استغني عما ذكره العباب ان تجوز  
هذا التركيب على تقدير اسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز  
تقديم الخبر في ابن زيد والمبتدأ يلبس بالفاعل قلت الضرورات تدعي المحظورات ولا ضرورة في التقديم  
في زيد قام بخلاف ابن زيد على انه مثل اقام زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيل الخبر  
بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضى التقديم على المبتدأ لان الاستفهام يطلب صدر جملة  
لا صدر كل جملة (او كان) الخبر (متحالة) اي للمبتدأ اي جعل المبتدأ مبتدأ صحيحا ولا خفاء ان الخبر  
الظرف صحيح بشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اي كان لتقديمه صحيحا كما يشعر به



تقدير الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار الحيثية في المبتدأ اى متحدا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ  
كافى بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف صحيح لكونه مبتدأ صحيح للمبتدأ (نحو في الدار رجل  
اولم تعلقه) بالكسر كذا في الرضى اى او كان لمعلق الخبر (ضمير) كان (في المبتدأ) فهو عطف على  
قوله او كان صحيحا له بتقدير كان والشرط من مواقع حذف كان كما ستعرف ولا ينبغي ان يجعل قوله  
لمتعلق عطف على خبر كان وقوله ضمير عطف على اسم كان عطف معموين على معمولى حامل واحد بحرف  
عطف واحد يستغنى عن تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت قوله او كان ويكون العديل لقوله تضمن الامر  
المردد ولا وجه لجعل المردد عدلا دون كل واحد منهما وكذا قوله او خبرا عن ان جعل تديلا مستقلا والظاهر  
من متعلق الخبر ماله تعلق المعمول له وفيه امور احدها شموله لنحو على الله عبده متوكل وعلى الله  
عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان تقديم المفسر بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام  
فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائي في المثال الثانى دون الاول لشدة اقتضاء الفعل للمعمول  
دون الصفة فكأنه متأخر عند فيازم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون العطف وليس شئ منهما  
بشئ لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وثانيها عدم شموله لنحو قرين كل رجل ضيعته  
وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم ما يتعلق به قوله  
على التمرة في الخلاف المذكور دون تقديم على التمرة وهو المطلوب وما يعلم من المنوع وقد يحمل على تعلق  
اجزاء بالكل فيندفع عنه ما سوى الثانى (نحو على التمرة مثلها زيدا) كما يابى عن كثرة زبد خلط بالتمر  
لا يقال الظاهر على التمر بدون التاء لانه تعريف للتمر لا للتمر واحدة لانا نقول هو تعريف للتمر بانه على كل  
تمر منه مثلها زيدا فتأمل (او خبرا عن ان مثل عندى انك قائم) اى خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها  
فى عبارته مسامحة ولك ان تقول الخبر فى الحقيقة والمآل خبر عن ان اذ معنى المثال عندى تحقق قيامك  
والتحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فيذهل عن الفتح الحقيقية او يظن  
خطأ المتكلم او خطأ سماعه لكن هذا اذا لم يكن ما يزيل ذلك سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فتستحسن  
ولولا انك حقيق بالاحسان لاهنتك وما انك قائم حق على لغة تميم واما انك قائم حق وما انك قائم  
الاحق وخرجت فاذا انك قائم فاستثناء الرضى مجرد المواقع بعدما قاصر ليس الا وقول ابن مالك او مسندا  
دون اما الى ان وصلتها لا يفي بالاصلاح وزاد الرضى فى مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدأ فيه بعد الا  
او معناها وهو على الحق لكن خطأ فى زيادة ما قدم للاهتمام به للكتابة بما كفلها علم البلاغة فانه المتجاوز  
لا الموجب (وجب تقديمه) ولم يخف عليك وجه الوجوب (وقد يتعد الخبر) اى خبر المبتدأ (مثل زيد  
عالم عاقل) منه يعلم تعدد المعمول الثانى لكل ما ينسخ الابتداء ولك ان تجعل الخبر اعم مما هو خبر فى الحال  
او فى الاصل فيندرج حكم الكل فيه وههنا مباحث نفائس استخرجها المايض هو القائس لينفع به كل  
معتزى ناس الاول ان العامل المعنوى خلفائه غير قوى فتظن به ان لا يعمل فى معمولات كثيرة الا انه على  
خلاف ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الناف كانه لا يظن شبه المجرورات الغير الفاترة عن الافعال  
المشككة الثانى ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد لكونه خبرا عن متعدد معنى نحوها فاضل  
وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه  
فهو فى تقديرها شخص فاضل وشخص عالم والعطف ليس الا صورة العطف اذ ليس تشريك المعطوف  
والمعطوف عليه فى النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا

انه اعرب كل جزء دفعا للتحكم وما في الرضى ان هذا الخبر خارج عن مجتثا لان كلامنا في تعدد الخبر عن مبتدأ واحد وههنا تعدد المبتدأ ليس بشئ لان كلامنا في ان يرتفع بابتداء واحد اسمان بعد ان خبرين وهو من هذا القبيل بلا قيل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذي هو امر واحد وذلك قسمان \* احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ لتنافيهما فيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع قصد جعلها خبرا الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا اسود ابيض والمجموع استحق ضميرا واحدا الا انه اعتبر كل منهما دفعا للتحكم ولا تجوز في الاسناد كالاتجوز في قولنا هذا ابلق فا في الرضى ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناد حال المتعلق المنفصل عن الشئ اليه فجواز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشئ وكذا ما قال صاحب الباب ان هذا اسود ابيض مثل هما فاضل وعالم لانه يكذبه وجوب هذان اسودان وابيضان وهؤلاء اسود وبيض \* وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة باسم نحو هذا حلوا حامض اى من بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة والحوضة قال الرضى في كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الضمير الذي استحقته الخبر هنا واحدا كما في المزرع وانما اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم ويجوز في هذين القسمين العطف وتركه \* قال صاحب الباب ويشهد بأن الحلوا الحامض في المعنى غير متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان معتديا الى ثلاثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر في قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديته الى ثلاثة بل كون المفعول الثاني متعددا وفرق بين تعدد المفعول الثاني والتعددية الى الثلاثة لان التعددية الى ثلاثة توجب مفعولا ثالثا لا تعدد المفعول الثاني فافهم فانه من دقائق الفوائد الذي لا يفهم الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه لا يصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي ان يجعل من التوابع ولا يجعل من تعدد الخبر في شئ \* الثالث ان التعدد اللفظي دون المعنوي لا يخص الخبر بل يجري في المبتدأ نحو الحلوا الحامض خير من الحلوا وفي الفاعل نحو ترجح الحلوا الحامض على الحلوا وبما توهم فيه تعدد الخبر زيد جامع تابع وامثاله وهو عند التحقيق ثأ كيد وبما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الاخر مع خبر الاخر خبر السابقة وهكذا الى المبتدأ الاول \* ولذا كرر الروابط طريقان \* احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلواردت ارجاعه الى جملة واحدة تضيف المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهي ويحكم على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة \* وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للاخر الى الاول فيقال زيد عمرو هند قائمة في داره بامرهم فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره زيد كذا في التسهيل سهل على صاحبه شدايد اليوم الطويل (وقد يتضمن المبتدأ) اى يكون فيه (معنى الشرط) اى معنى حرف الشرط او الجملة الشرطية بانه وهو سببية المبتدأ بما هو متمم للخبر على ما سيجي في المتن في بحث كلام الجازات وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى اول بما بكم من نعمة فاخبر انه من عند الله وقيل وجود النعمة معهم مع جهلهم بانه من عند الله سبب الاخبار بانه من عند الله والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله اذ الانصاف



بالكون من عند الله فرع الكون وكذا خفي في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم  
اذ الفرار ليس سببا للملاقاة واجيب عنه بما سبق وبأن الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزأ  
لا بعد حال من وجود الجزء ليفيد وقوعه لاحتماله وهو لا يمتنع ولا يغني عن جوع وهو انه لاسببية  
للفرار وبهذا لا يحصل له سببية والجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقاة لان الفرار  
يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه  
الرضي اشكالات المقام بالتام (فيصح دخول الفاء) الجزائية (في الخبر) بشرط قصد معنى الشرط  
يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء كذا  
شرحه الرضي وذكر جاز الله الدخول مع القصد لازم وبدونه تمتنع فادراج الحكمة لعدم لزوم  
القصد لعدم لزوم الفاء مع القصد (وذلك) اي المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء  
في خبره (الاسم الموصول) الكائن (بفعل) اي مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته بجملة فعلية  
وليس المراد الاسم المتصل بفعل لينتقض برجل قام عالم ولا موصول صلته فعل حتى يكون مسامحة  
لان الصلة بجملة (او ظرف) ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لانه مقدر  
بفعل لاحتماله اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره يحتمل الفعل على الفعل الصريح  
ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا (او النكرة الموصوفة  
بهما) اي بأحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لان الراجع الى المعطوف والمعطوف  
عليه بكلمة أو استدعى الافراد كما وهمه الهندي لانه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول جاني  
زيد أو عمرو وهما في البلد ولا يخفى ان بيان المصنف للاسم المتضمن لمعنى الشرط الصحيح لدخول الفاء  
في الخبر قاصر بخروج المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالوصول والمضاف  
اليه عنه وخروج كل مضاف الى غير موصوف او غير موصوف بما ذكر لا بخروج مثل اما زيد  
فمطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المبتدأ اتصل بالخبر ونحوه في بيان دخول الفاء  
في الخبر لافي الجزاء وله مبحث آخر على انه يمكن ان يراد بالحكمة ما يقابل الوجوب ودخول الفاء  
في هذا المثال واجب في غير الضرورة وفي غير مقول قول محذوف تاب المقول منابه نحو قوله تعالى  
واما الذين آمنوا وودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ولا يخرج من بضربني فزيد قائم فانه  
داخل في جزاء من دون الدخول على الخبر في اكثر الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية  
وازاني فاجلدوا فيه يجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز  
في صورة الاسم حفظا للعقل عن ان يدخل عليه ماهو صورة لام التعريف (مثل الذي يأتيني  
او في الدار) الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم التردد في الصلة دون التثنية (فله درهم وكل رجل  
يأتيني او في الدار فله درهم) نوقش في المثال الثاني بأنه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ  
فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لان المقصود وكل لضبطه  
وحصره صرح به المصنف في ايضاح المفصل ووافقه الرضي ولذا حكم المصنف ان قوله \* وكل  
اخ مفارقة اخوه \* لعمر ابيك الا الفرقان \* شاذ حيث جعل الا الفرقان صفة لكل لالاخ وبما  
قررنا بطل ما اجيب به ان الصفة بعد كل لكل صرح به صاحب الضوء في شرح تعريف الكلمة  
كل لفظة دلت على معنى فهي كلمة وصرح به صاحب الكشف في النائق في بيان قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم \* الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاعلية فهي تحت قدمي هاتين حيث قال  
بتعيين كانت لان يكون صفة لكل اذلو كانت صفة لما اضيف اليه من الامور الثلاثة لما صح الفاء  
في الخبر فضمير كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة  
لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فاهو صفة لما اضيف اليه صفة له  
معنى ومثل بما هو الغالب في المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره مع كونه موصولا بهما  
ككلمات الشرط وكون فعله مستقبلا للمعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ والاسم  
المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب ايهاه واستقبالية فعله وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا يدخل  
الفاء على غير ما فصل خلافا للاخفش فانه يدخله في أى خبر يريد (وليت ولعل مانعان بالاتفاق)  
لا يخفى ان هذا بحث قبل أو انه لانه من مباحث خبران واخواته ووجه المنع على ما ذكره المصنف  
ان ما بعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملها ويطلبه  
قوله تعالى \* اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم \* وله غير نظير وايضا هذا الوجه لا يفي  
بالنواسخ كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوافي ان النواسخ تنافي ما يقتضى الصدارة فلا  
يدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الانشاء المتحقق في الحال لا يتحمل التعليق بشئ يتحقق  
في الاستقبال فلا يجامع الشرط ويتم قول المصنف بدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما لتعليق الطلب  
فلا يتحقق الطلب في الحال فالقيام للصلوة يحتمل الشارع طالبا لغسل الاعضاء واما لطلب التعليق  
فالمطلوب في الآية الغسل المطلق بالقيام وعلى أى تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن هذا ترى  
ائمة الاصول يختلفون في ان تعليق الطلاق هل هو تطلق الان وقاعدة التعليق تأخير الطلاق  
او تطلق حين تحقق الشرط \* قبل جميع النواسخ سوى ان وان و لكن مانعة بالاتفاق فلا وجه  
لتخصيص ليت ولعل واجيب بأنه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لا مطلقا قلت المقصود  
انه لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لا انه لم يجعل الحكم مخصوصا بليت ولعل حتى يجاب بأن  
التخصيص اضافي وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع  
سائر النواسخ بحث عن المنصوب فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لا يباقي النواسخ  
فخص الحكم بهما تصريح بما هو ملحق به لان كما يفيد قوله (والحق بعضهم ان بهما) والحق  
المالكي ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله  
تمالى الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم \* وقال \* واعلموا  
انما غفتم من شئ فان لله خمسة \* وقال الشاعر \* فوالله ما فارقتم قالبا لكم \* ولكن ما يقضى  
فسوف يكون \* وانما قال والحق بعضهم لانه لم يعين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سيويه  
خلافا للاخفش والعبدى وابوالقاء وابن بعيش الاخفش خلافا لسيويه واولقنا انه تعين عنده  
كما قال الرضى ان المصنف تبع عبد القاهر فالابهام للتخفيف والترفيف الاخلاق (وقد يحذف المبتدأ)  
لانسيا لانه ركن من الكلام بل (لقيام قرينة) لا يفيدان المحذوف ماهو فابشعر به كلام الرضى  
ان قوله لقيام قرينة لافادة ان لاحذف الامع القرينة ضعيف ومع القرينة لا يجب الحذف بل يحذف  
(جوازا) نعم كل من جازى الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة تطالع عليها في علم اخر ان ساعدك  
التوفيق ويحملك صدق الهمة من رجال التحقيق \* يقال قد اهل وجوب الحذف وهو محقق في



مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد تحكيما لرفع اهل الحمد وفي نعم  
الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو ز رفد جوزه المصنف في بحثه ومنع تحقق الوجوب  
بحواز تحكيح الرفع في المقطوع يجعله مبتدا اي اهل الحمد هو وان الخصوص بالمدح متعين لكونه  
مبتدا ما قبله خبره كما حققه الرضى في بحثه فلا يفيد باحتمال كونه خبر مبتدا محذوف وفيه انه ينبغي  
كون المقطوع مبتدا اجاع النخاة على انه خبر المبتدا على ان جملة خبرا اوفق بما هو اصله من  
كونه صفة وان نسوية المصنف بين كون المخصص مبتدا وبين كونه خبر مبتدا محذوف يتأني عدم  
اعتداده به الا ان يقال قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف بيان للاختلاف لالتسوية  
وقد اثبت صاحب الباب وجوب حذف المبتدا بقولهم زيد الخبر آكله بنصب الخبر فانه في تقدير  
زيد الخبر هو آكله والا لم يتجه رفع آكله اذ لا يصح كونه خبرا لزيد لان الخبر هو المفسر المقدر  
ولا تأكيد لان المؤكد لا يحذف هذا وفيه انه تفسير للخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير  
المبتدا وما وجب حذف المبتدا فيه من انت زيد اي من انت كلامك زيد والاشهر فيه النصب  
والتقدير من انت ذا كرا زيدا يقل فيمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله أن رجلا لم يكن له فضيلة  
يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهورا فقل ذلك انكارا لتسميته والوجه في اهمال وجوب الحذف  
انه في كتبهم من مبنيات المفعول به وبحث افعال المدح والذم وبحث الوصف المقطوع فاقتدى بهم  
الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف العامل في من انت زيدا بقي انه منه ما اخبر عنه  
بصدرا وانسب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اي امرى سمع وطاعة  
وجب حذف المبتدا لان المقام مقام اعتداد بحذف واجب ومنه ما اخبر عنه بصريح في القسم نحو  
في ذمتي لافعلن كذا اي ميثاق صرح بهما ابن مالك في تسهيله (كقول المستهل) هو الصبي الرافع  
صوته اول ولادته استعير لمن رفع صوته لتعريف الهلال وبعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال  
والتقدير كابتدا قول المستهل او كحذف مبتدا قول المستهل ويرجع الاول قلة الحذف والثاني مراعاة  
السوق (الهلال والله) ذكر القسم اتما لتقل قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال  
الهلال هذا وهي مزيفة بانه مثال لا شاهد وبان ما وجد حين الاظهار اظهار المبتدا في خصوصه  
او نوعه نحو قول الخميس نعم وهذا نعم ومنهم من تصدى لبيان ان تقدير الهلال لا يناسب المقام  
ودونه خبط القناد ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسأله فيريهم  
الهلال بالاشارة وهو ايس حين رفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتسار يقول رأيت الهلال او  
الهلال بالنصب (والخبر) اقيام قرينة اذ لا يحذف نسبيا (جوازا نحو خرجت فاذا السبع) يعني  
بعد اذا المفاجأة والتقدير فاذا السبع واقف في العباب حذف الخبر بعد اذا قليل حتى لم يوجد  
في النظم المعجز الامد كورا قال الله تعالى فاذا هي حية فاذا هم جميع لدينا يحضرون فاذا  
هم قيام ينظرون اقول الحذف بعد اذا المفاجأة للخبر الاسم لان اذا يدل على وجود الشيء  
بقية فيغنى عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار وشي مما ذكره ايس مما نحن فيه وينبغي ان  
يراد باذا المفاجأة ما لم يقع الفاء الجزائية لانه كافاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده  
والمثال مما نحن فيه لو لم يكن انا للمكان خبرا عن السبع اي في المكان السبع وهو المذهب المقول  
عن المبرد وزيف بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بأنه يدل ويحتمل الحال ويزيفه انه يلزم اشتراك

اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن الاضافة مع عدم شئ من لوازم  
 حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتوئين المضاف ووجود مضاف اليه في التقدير اى الجملة  
 السابقة فيلزم ما سمعت من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه اذا ظرف للمفاجأة والمفهومة اى فاجأت  
 في وقت وقوف وفاجأت منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به لفاجأت كما توهم من قول  
 المصنف ان التقدير فاجأت وقت وقوف السبع فاعترض عليه بأن اذا لازم النترية وقول سيويه  
 انه يستعمل اسما فيقال اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان اذا الاولى مبتدأ والثانية  
 خبر غير موثوق به ولا يساعده استعمال الاعراب ولك ان تجعل مفعول فاجأت محذوفا للتحويل  
 اى فاجأت من الخوف والهول ملاطافة للتكلم به او استماعه والفاء لاسيية اى تسبب عن خروجي مفاجأة  
 السبع وقيل زائدة وزيفه الرضى بأنه يكذب امتناع حذفه وفيه انه لا تزييف في منع الاستعمال عن حذفه  
 اذا مانع من التزام زيادة شئ ومنع امر معنوي عن حذفه اول المسئلة ورجح الرضى قول من جعله  
 عطفا على خرجت (ووجوبا فيما التزم) اى في تركيب التزم (في موضعه) اى في موضع الخبر (منه)  
 اى من هذا التركيب (غيره) اى غير الخبر فهذا التركيب من قبل البرالكربستين وتقدير منه اقيس من تقدير  
 فيه وقبل ما صدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اى في وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضى  
 ما عبارة عن الخبر المستغنى عن الحذف لكن فيه هجئة اذ لا يقال يحذف الخبر وجوبا في خبر كذا ولما كان  
 التزام الغير في موضع الخبر امر انوطا باعتبار العرب المعبرنا بيا احتاج الى بيان مواضع الالتزام وهى  
 اربعة اشار اليها بأربعة امثلة حيث قال (نحو ولا يزيد لكان كذا) وفسر الضابطة المشار اليها بمبتدأ  
 كان بعد اولا ونقض بقول الشافعي رحمه الله \* ولولا الشعر بالعلماء يرى \* لكنك اليوم اشهر  
 من لبيدي \* وقوله تعالى \* واو لا فضل الله عليكم ورحمته \* ففهم من اول مواد النقض يجعل مناطق  
 خبرا حالا عن الخبر المحذوف اى ولولا الشعر بالعلماء وجود حال كونه يرى ولولا فضل الله حال كونه  
 نازلا عليكم ولا يخفى انه تكلف في مواد كثيرة \* ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها بمبتدأ الخبر يدل عليه  
 لولا اذ لا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود يحذف لاحالة لدلالته عليه والتزام الجواب  
 موضعه ويساعده ان من اوجب الحذف مطلقا لان لا يدل على الخبر وهو الوجود والحصول فدليله  
 لا يساعده الحذف الا في الخبر العام وفيه بحث لان لو لا يدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على  
 حصوله مطلقا الاعلى حصول مبتدأ الجملة كما ان لو يدل على امتناع الشرط لاعلى امتناع المسند اليه  
 فيه فلو لا لا يدل على ان الخبر ما هو فيما ذكره \* ومن القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون اقيام قرينة  
 والتزام الغير موضعه سواء كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغي ان يفسر الضابطة بمبتدأ الخبر  
 يفهم من غير ذكره مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا شبهة قوية تقتضى تفسير  
 الضابطة مرة اخرى لانه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة بمنع  
 الحذف ومعها جائز الحذف وغاية ما يوجه به كلامه ان يقال لم يعتبر العرب الجواب ملتزما في موضع  
 الخبر الخاص وفي جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر ولمذهب الكسائي ان ما بعد لولا  
 فاعل فعل محذوف اى لولا وجد زيد ولمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتزيله منزلة الوجود يفهم  
 منها بلاهة ولا يريك فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجاما لان هذا السلب مختص بماسوى  
 حرف ناب المناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء



ويأيد على مذهب المبرد ومذهب الكسائي اقيس لان لولا كاولم ولولا ينفك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا من كالمجازات والشرط لاقل فيه من ان كونه فعلية اولى ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المصنف بأن حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون بدون المفسر ولا لا محالة يتكرر في الماضي غالبا الا في الدماء وجواب القسم فلا في اولا ليس حرف النفي ضم الى لوبل المجموع كلمة موضوع لا متناع الثانية لتحقيق الاولى ويمكن دفعه بأن المفسرة انما يجب لعدم فهم خصوص الفعل من القرينة وبفهم الخصوص من لولا وبأن للكسائي ان يقول يجب تكرير لا الا في الدماء وجواب القسم لولا على ان لا في لولا كالعدم لزوال النفي بدخول لولا لان نفي النفي اثبات (وضربي زيدا قائما) فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال الرضى ومن تبعه مبتدأ هو مصدر صريح او ما هو بمعناه لكونه افعّل تفضيل مضافا الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون بعد ذلك حال منهما او من أحدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون الامير قائما وتبجه عليه ضربي زيدا قائما شديد وزيد لدفعه كون ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد عليه ضربي قائما لان المصدر لم يمل في مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبينان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتبجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معالاي يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا يرى ان الاضافة للمصدر الى شئ منهما في اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تقييد الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص محمول على الاستغراق فكذلك المعرّف بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرّف باللام عند عدم قرينة الخصوص لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرّف بالاضافة على ان في هذا الكلام امر الاهمال على ما يضبطة المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه افتراضى هذه البكر شابة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه عليه رجل وهو اعلم البلد باحثا فالحصر المراد المتفق من النحاة في هذا المبتدأ ينبغي ان يوجد في تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب متعارفا في نفي المفهوم المخالف للتقييد وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدأ لا خبر له على طبق اقام الزيد ان فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله فعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما ووجه الرد على ما ذكره الرضى ان الحصر لا يستفاد الا يكون اسم الجنس الشامل للقليل والكثير مع افراده للاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كان بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره الباب ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل لم يفعله ويرده ان الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه وفي جعله مما التزم في موضع الخبر فيه رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا التقدير ضربي زيدا قائما حاصل من معمول ضربي لان الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذا

جعل قائما حالا من المصدر لان حصول المقيد لا ينفى حصول غيره فيدفعه ان لتقييد لو كان لنتفى مفهوم  
 المخالفة على ما حققناه كان الحصر باقيا فا اوردته تحت المذهب الا خفش وهو ان الخبر المحذوف هو  
 هذا المصدر بعينه فتقدير ضربى قائما ضربى قائما وتقدير ضربى زيدا قائما ضربى زيدا  
 ضربى اياه قائما وزيف بأن حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل  
 وحذف ان مع الفعل مع بقاء معمول لا يجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة والمذهب  
 البصريين وهو ان التقدير ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف  
 متعلقات الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه اذ فيه  
 معنى الظرفية فبقى ضربى زيدا قائما كذا في الرضى والظاهر ان اذا ظرفية لاشترطية فقوله مع  
 شرطه ليس على ما ينبغي قال الرضى فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاد هو اليها ولم يثبت  
 في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان ظاهر معنى  
 قولهم حاصل اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام المرفوع ولا نظيره هذا وانكاره حذف  
 اذا مع الجملة يرده تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا فكذا والمنافضة بأن كان ظاهرة في  
 الناقصة متدفعه بوضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فتقول ضربى زيدا قائما تقديره ضربى زيدا  
 حاصل اذا ثبت قائما لا نقول قد ذكروا في جعل كان تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن لالتزام تنكير  
 المنصوب بعدها جهة ولجز تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقراء فلم يكن حل كان على التامة مع هذا  
 الداعي تكلفا لا نقول كفى توجيهها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح لا نقول لما  
 كان المتفق ان المراد لحصر المصدر في تلك الحال فلا بد من جعله حالا لا نقول يحصل الحصر بجعله  
 خبرا لما ضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال الرضى اذا المحذوفة للاستمرار وهو كثير وفي القرآن غير يسير  
 وقال غيره المقدر في المصدر الاستتبابي اذا وفي الماضي اذهنا ولك ان تقدر في الكل اذا ضبطا  
 للانتشار بمعنى كل من اذا واذموضع الآخر كثيرا وقبيل جعل المقدر مجرد اذا بتقدير الزمان في المبتدأ  
 فيقال التقدير زمان ضربى زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرف ما فيه ( وكل رجل  
 وضعته ) في الرضى الضبيعة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة هذا وكأنه جعله كناية لان كل  
 رجل ليس له عقار وفي القاموس الضبيعة العقار والحرفة وفي العباب سميت الحرفة بها لانك ان تعمدها  
 ضمت وان تركتها ضاعت وفي الاساس يقال ماضيتك اى ماعلاك وصنعتك ومنه كل عمل وجزاؤه  
 وكل ثوب وقيمته وفي عدة من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكو في حيث جعل الخبر  
 وضعته لانه بمنزلة مع وضعته فكما يتم كل رجل مع وضعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضعته  
 ورفع وضعته المخبرية لالكونها تابعة لكن يستحقه الوار لانه الخبر في الحقيقة  
 الا انه لما امتنع اعراب ما كان حرفا اجرى على ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضى  
 ان يكون الواو اسما كالصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضى ان الواو ان كانت بمعنى مع يكون  
 للعطف اذا لم ينصب ما بعده بالفعل او معنى الفعل بنوسط الواو واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو  
 ضعيف لان الكو في ان يقول الواو يكون للعطف اذا لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا  
 بالخبرية وفسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال بكل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاها  
 يقتضى ان يكون التقدير كل رجل وضعته مقرونان كما قدروه فورد عليه ان مقرونان متأخر عن قوله



وضيعة فلا يصح ان يقوم وضيعة مقامه ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخير بجه انه لا يتم حينئذ اورد  
على الكوفي في جعلهم قائما في ضربى زيدا قائما مفعولا بضربى اذ حينئذ لا يصح جعله قائما مقام الخبر  
لتأخر الخبر الا ان يقال ما اورد عليه لترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء في كون المؤخر عن الخبر  
اولى بالنيابة لاستغناءه عن تقدير التأخر \* ومنهم من عدل عنه وقال التقدير كل رجل مقرون هو وضيعة  
على ان قوله وضيعة عطف على الضمير المستكن في الخبر فيكون من تمتته وفيه حذف الخبر والمعطوف  
عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الاحذف الخبر فلا ترجيح \* قال الرضى الحذف في هذا الباب غالب  
لا واجب لقول على رضى الله تعالى عنه انتم والساعة في قرن والقرن الجعبة وحبل يشده بعيران وفيه  
اننا لانسلم انه قصد بالواو المقارنة بل قيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعة مقرونا لعدم  
قصد المقارنة بالواو واننا لانسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالثال المذكور  
ليس كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع بل بواو هونص في المصاحبة كما قد ربه ابن مالك في التسهيل  
والضيعة نص في المقارنة دون الساعة \* وفي مثل كل رجل وضيعة اشكال في تعيين مرجع ضمير وضيعة  
اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يقرب كل رجل بضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل  
رجل مقرون بضيعة رجل ما وحده مما نصب على الفحول ولم يجدوا بدا من القبول والجواب عنه  
ان كل رجل اجمال لاماء ظاهرة متعددة وكذا ضمير وضيعة اجمال لضمائر متعددة كل ضمير في هذا  
المجمل يرجع الى ظاهر في ذلك المجمل كأنه قيل زيد وضيعة وعمرو وضيعة الى ما لا يحصى فتأمل  
وتعقل وبحسن الروية تحمل (ولعمرك لافعلن كذا) الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدا مقسم به  
صريح في كونه مقسم به بحذف الخبر وهو قسمي او قسمي لوضوحه بذكر المبتدا وسد الجواب مسده  
فاذا لم يكن صريحا فلك الخيار فنقول عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر  
الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشك عليك ما سمعت  
حله المشهور ان العمر بالضم كفلس وقيل بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا لفتح لانه  
موضع التخفيف لكن في القاموس هو بالفتح وبالضم وبالضمين الحيوية وبالفتح الدين ومنه لعمري  
وبحرك وفي الرضى وقد يقسم به للسؤال نحو لعمرك لافعلن اقول لجعل المثال منه الجمل فتأمل وصر  
متكلما بحسن المقال \* ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الاسير او نظائر لم يذكره  
للاعتياد بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبر اكله بنصب الخبر ولم يذكره لمثل  
ما عرفت \* وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم في جواب ازيد قائم  
ولا يبعد ان يتوقع منك السباق مهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدا وجوبا  
والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا لشيوع بيانه في بحث افعال المدح  
والذم (خبران واخواتها) اى خبر واحدة من ان وامثالها (هو المسند بعد دخول هذه الحروف)  
اى بعد دخول احديها وقد نبه عليه (نحو ان زيدا قائم) والظاهر بعد دخولها ولا يظهر داع بوضع  
المظهر موضع المضمرة وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء  
والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظائره ومن اقتصر على حذف المضاف في المعرف فانه حق  
بيان المرف والمراد بأمثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه لا لان لا تعمل  
لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان تقاوت في انه لتحقيق النفي وان لتحقيق

الاثبات ولم يعتبر الاخوات لانها سببين في قسم الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى انحرف لان المؤنث حرف المجاهد وكم من اشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ \* وفي عدة من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصري من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحابه ان النصب جاء في خبر كل قال ابن سلام في طبقات الشعراء انها لغة ردية قال \* اذا اسود خنخ الليل فلتات ولتكن \* خطاك خفا ان حراسنا اسدا \* والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا والكسائي تقدير الخبر كان في أى تركيب كان واللام في المسند للعهد التقديرى اى مسند الكلام الذى دخلت عليه وهو المنبأ \* وفي قوله بعد دخولها ابضاح هذا المقصود وهكذا في سائر تعريفات اخبار النواسخ واسماؤها فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتفاضها بمسندات وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اندفاعا هو على طرف التمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قائم ابواه فان الخبر مجر د قائم حيث اجرى عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يحجب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره اوسيه لانه يعود اصل الشبهة بل ارباب بل لو اريد التكلف للتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه في حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى (وامره) اى امر خبر باب ان (كأمر المبتدأ) قال الرضى اى شانه اوحاله في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومحذوفا ومذكورا وشرايطه من اشتراط العائد في الجملة واشتراط حذفه في العلم هذا وفي جعل وجوب العائد شرطا والحذف والذكر حكما تحكما فالاجال خير من التفصيل (الا في تقديمه) مستثنى عن محذوف اى شانه مثل شان خبر المبتدأ في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وبيان تقديمه الامتناع فن قال الاولى الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديمه فقدوهم بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا (الا اذا كان ظرفا) فان حكمه في تقديمه في ذلك الوقت ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضى في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال الرضى حكم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدأ في تقديمه فكما يجوز التقديم في في الدار زيد يجوز في ان في الدار زيدا وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ان من خصائص ان تصحح تكبير المسند اليه نحو ان شوا وتشوة وجنب البازل الامون من لذة العيش لافتي والفتى للدهر والدهر ذو فون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لانقول اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدأ لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلولم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدأ واذا كان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين \* ولقائل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب



تقديمه وخبر ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لني الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بأن لام الابتداء خرج عن اقتضاء الصدارة في باب ان \* فان قلت لولم يقدم الخبر في ان غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في غير الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولا بد من استثناء امور آخر وهو ان خبره لا يتضمن ماله صدر الكلام على ما في الرضى وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا لا انتهى عن قلعة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اى اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مال ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد قائم اى فيما كان الاسم ما يدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلاف في توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الاستفهامية مقامه كافي لولا زيد لكان وقال المصنف كافي ليك في الدار ورد الرضى الاول بأن التقدير ليت شعري جواب ازيد قائم حاصل فقوله ازيد قائم في المعنى مفعول شعري ومن تمة المبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر والثاني بأن ازيد قائم مفعول العلم ومعلقه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه للمعلوم لكنه ايضا لا يحمل ثم قال فالاولى انه حذف واجب من غير ما يسد المبتدأ المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت اهل المصنف جعل الشعر بمعنى المفعول فيصح حل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو المضاف حل على المعلوم مساححة قلت لو تأملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب ازيد قائم ولعل ابن يعيش والمصنف لم يجعلوا ازيد قائم مفعول الشعر بل جعلوا التقدير ليت شعري حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استفهاما بعد تمنى حصول العلم قدم عليه التمنى ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم متشوق الى معرفته جدا فتبادر الى جوابه فالاستفهام مفهم للخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش بجواب لولا في السد مسد الخبر ونبه المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف فشبه به في السد والافهام لاني صحة الحمل والله تعالى اعلم ( خبر لا لنفي الجنس ) سمي به لانه لانفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعنى نفي الوجود والصفة ومن قدر مضافا اى لنفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا يقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ماهو بعد الوجود وايضا المتبادر من نفي صفة نفي الجنس صفة له في الواقع فجعل التقدير النفي على الجنس اوفق \* وفي عده من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رد على الكوفي حيث يجعل مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضى في بحث خبر ان لكن ذكرها على وفق ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان اسمها مفعلا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء عند سيويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما اراد باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة ( هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ) الظاهر ان فيها متعلق الظرافة \* قيد الخبر بالظرف دفعا للكذب الحكم اذ لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تنقيد بالظرف ففيه ان الظرافة بمعنى الملكة لا تنقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فنقيد والظرافة كالكرم وغيره كما تطلق على الملكة تطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال قال

قوله فيها خبر بعد خبر اورد تنبيها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبيها على تعدد خبر لا خبر المبتدأ ولا يخفى ان الظاهر نفي الحصول في الدار عن غلام رجل ظريف لانفي الجمع بين صفة الظرافة وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما نل به الجمهور لكان افيداذ فيه الرد على سيويه حيث لا يحمل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفا اذ يحذف كثيرا بخلاف ما ذكر من المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرفع حلا على المحل وحق المثال ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجعا لكن عدم المحل على المحل مؤلف فيه وجعلته جماعة اسم لا كاسم ان في صفة حل التابع على المحل وأمره كأمر خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتنبيه في خبر اول النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا يحذف كثيرا اذا علم (ويحذف كثيرا) اذا علم لتشارك اللفظ المعنى في النفي في مقام المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى (وبنو تميم لا يثبتونه) اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة وقد قال كثيرون يجعل بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر يجعل قائم صفة رجل لا خبرا وهذا مما يقتضى منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم في لغة الجواز لكفة بنى تميم فهما يثبتون الخبر والحكم بأن بنى تميم يجعلونه خبرا واهل الجواز صفة تحكم صرف اذ ليس من دأب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات الخبر في اللفظ والمعنى لجعل لا بمنزلة انتفى فلا رجل في معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يمتدى اليه بل امتناع تركيب الكلام من الحرف والاسم يهدى الى خلافه قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره الاندلسي وحقق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة وما ينبغي ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الاسم بل احدهما فقط (اسم ما ولا المشبهتين بليس) في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كليس لنفي الحال بخلاف لاقانه لنفي المستقبل (هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما) الاولى ما زيد اورجل قائما (ولا رجل افضل منك) كما في الباب ليعلم عموم ما واختصاصه لا بالنكرة ولا بتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والاخر بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لاهذه ظاهرة في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه فيحمل الاولى على العموم مالم يصرف قرينة نحو لا رجل بل رجلان وحينئذ صحة وقوته نكرة لانها موصوفة بالوحدة ولا يمكن حل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلا عدت مناقضا لنفسك (وهو) اى اسم ما ولا (في لاشاذ) قال ابن مالك كثير وعمل ان النافية شاذ لقدماء تعرف لاشئ على الارض باقيا \* ولا وزر مما قضى الله واقيا \* وقال الرضى الظاهر انه لم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم في قوله \* انا بن قيس لا براح \* لان هذه لنفي الجنس اهل شاذ لا عدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه وبين الاسم او تعريف الاسم قال الامام المارزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعد لاردا الى الاصل اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصوالها واصل اسم لا هو الرفع وما يجنبني انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر للاخير حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو الظرف اى لا براح لى لا يعلم انه مرفوع او منصوب \* نسألك اللهم بكلماتك المرفوعات \* ان تجعل دعواتي المسموعات \* وثمرات اشجار افكارى المحبوبات \* اصلها ثابتة وفرعها



المنصوبات ( المنصوبات ) قدمها على المجرورات لكثرتها المقنضة لمزيد الاهتمام على ما قيل اولشدة  
 اتصاله بالرفوعات حيث ينوب كثير منها ماب الفاعل بل المتعلم منظر لمعرفة اقسامه لتوقف  
 ايضاح كثير مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية  
 التي هو العمدة في المجرورات بعد معرفة بعض اقسام المنصوب واحكامه ( هو ما شمل على علم  
 المفعولية ) من الفتحة والكسرة والياء والالف الاثني اقتضيها مقتضى والاصل في هذا الاشتغال  
 المفاعيل عند النحاة كانه عليه بقوله علم المفعولية اي علامة هو في الاصل للمفعولية استعيرت  
 لغيرها تطفلا وان اعترض عليه الرضى بأن اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه وللمفعول له  
 اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن مصاحبة المفعول والباعث بالتحقيق يقتضى جعل  
 الاعراب اصلا في الفضلة تطفلا في العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعتراضه انما يرد  
 لو ثبت ان اصاله الشئ في الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له في نفس الامر والظاهر انه دائر على  
 كثرة الاهتمام ببيانه في المناورات فلعلهم وجدوا دوران المفاعيل في الكلام اكثر من باقي الاقسام  
 فجعلوها في مقام قسمة الاعراب ادخل في نظر القسام وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم ثم  
 من المفاعيل ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال  
 بالعمدين والمفعول به يرجع في بيانه الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه  
 والمفعول معه يدور بين كونه تابعا واصلا وفي صورة التابع والمفعول له اصل ابدا معنى وصورة  
 فراعى المصنف هذا الترتيب المستحق للترتيب ولغيرنا بيان آخر فارجع اليه ان لم تقنع بالخط  
 الاوفر وتكن مولعا بجمع الاكثر (قته) قدمه للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم المكمل للتعريف لا للحصر  
 اذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفاء للتعقيب اذ التفصيل بعد الاجال (المفعول المطلق)  
 سمى به اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة اوانه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد  
 لا يد منه في اطلاقه عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة  
 الباقية لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر لمعنى  
 المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لا تستلزم صحة  
 اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق واما لما نقول انه سمى مفعول المطلق لان المفعول  
 عند اطلاقه ينصرف اليه وانه مفعول لكل فعل اذا من فعل الاول مفعول مطلق بخلاف باقي  
 المفاعيل (وهو اسم) صرح بالاسم في تعريفه دون به وله تنبيهها على حقيقة المساحة السابقة من  
 وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في اثناء تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر  
 المسند به دون غيره من اخواته والمصنف ذكر باعتبار آخر وهو انه يحتاج عن انتقاض تعريفه  
 بضرب ضرب زيد اذ ضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض في تعريفات باقي  
 المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه انه بقي الانتقاض بأعجنى ضرب زيد ضرب زيد وبقولنا  
 زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات لما توعدون وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان  
 تعريف الشئ بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت  
 في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني لا يدل الاعلى تقدير ضرب الاول وليس كونه مانعلا  
 فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرفه الشئ من كونه مؤكدا للاولى (مانعلا) بحسب دلالة اللفظ

وهو المعنى المتعارف في اصطلاحاتهم فلا يرد ما اورده الرضى من مصادر الفعل المنفى نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يقد دخول المنفى فيه ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا ضرب زيد وعمر و ضربا (فاعل) المراد به الفاعل المعنوى بقرينة اضافته الى (فعل) بمعنى الحدث ليشتمل مشابهاه الفعل فيصدق على قولنا عجبني ضرب زيد ضرب ضرب الامير من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يخرج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجرى على اصطلاح غيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد وموتا وجسم زيد جسامته وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها بمفعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعل بقوله (مذكور) لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينقض بها وبهذا استغنيت عن ان تقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه والمراد بالذكور ما يعم المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلطف بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة والمراد بذكره اعم من الذكر مطابقة او تضمتا او التزاما وكذا المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او تضمتا نحو ضربت ضربة او التزاما نحو قلت قولا بمعنى ضربا شديدا بقي في هذا القدر من التعريف كرهت قياحي فقال (بمعناه) ليجرجه وبعد بقي كرهت كراحتى يزيد واحببت محبتي له ففهم من ظن انه لا بد من زيادة قيد لاجراجه وهو ان يراد ذكر بيان له ومنهم من قال يخرج به قيد الحثية اى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست اسما ولا فعلا من حيث انه فاعل فعل مذكور ولا يخفى انه يخرج بها قياحي قبل ذكر قوله بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس انه يفيد مفهوما بل ان يقصد به الفرد الذى قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراحتى او لم يقصد بكرهت ما قصد بكرهت بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق واتمام يتضح فيه العبارة ولا يفهمه الا من له توفيق وذكاء رفيق ولا يرد جوامد تقام مقام المفعول المطلق ترابا وجندا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجرا وبعض النحاة زاد في التعريف اوجار مجرا فحينئذ يحتاج الى ان يزيد بالاسم المذكور ما يعم (ويكون لتأكيده) اى تأكيده مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا فى معنى احدثت ضربا ضربا عدل عن قولهم ويكون لتأكيده الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل ويكون لتأكيده مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة يقال الاصل فيه ان يكون لتأكيده فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون للنوع والعدد ولا يكون لتأكيده (والنوع) ولا لتأكيده (والعدد) اذا هو لتأكيده لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعيه مبهمة او معينة لم تفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تعالى فأخذه الله نكالا الآخرة مفعولا مطلقا لتأكيده اى كلمة تشكيل الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى مفعول الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تنمة العامل ولا يكون قيدا للمصدر فلا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل فنكالا الآخرة اصله نكاله للآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى متعلقه ومنه سبحانه الله اذ اصله اسبح الله سبحانه وابيك اذ اصله البالك الباسين فاعرفه فانه من دقائق اسرار الفن لا يعرفه الا ألمعى قاسى فى الطلب شدايد المحن والنوع والعدد يجتمعان فيما اذا من عدد النوع على



مافي الرضى ( نحو جلست جلوسا ) مثال لالتأ كيد ( وجلسة ) عطف على جلست جلوسا بتقدير  
 وجلست جلسة ليكون عطف مثال على مثال لاعلى جلوسا فافهم ( وجلسة ) الاول بكسر الجيم  
 والثاني بالفتح ليكون الامثلة على ترتيب المثلثات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس  
 موصوف بصفة ماعلى مافي الرضى اول النوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معناد المتكلم على مافي الجار بردى  
 \* ومن امثلة النوع والعدد معا ماوضع فيه الالة موضعا نحو ضربته سوطا فانه بمعنى ضربته ضربة  
 بسوط فافراد الالة للدلالة على وحدة المصدر الذى اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين اى ضربتين  
 بالسوط وضربه اسواط اى ضربات بالسوط فنثنى الالة وتجمع وان توحدت لتعبد المصدر كذا  
 فى الرضى \* ومالا النوع انواع نحو رجع القهقري ورجو ما سريعا وسريعا ورجوع البريد والرجوع  
 وانواعا من الرجوع وانواعا واسرع رجوع وأى رجوع وضربتك سوطا وكذا مالا لعدد نحو  
 ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضرب والغاوسوطا وسوطين ويسمى مالا التأ كيد مبهما  
 وخلافه موتا ( فالاول ) اى مالا تأ كيد ( لا يثنى ولا يجمع ) هذا حكم اولى يتوقف بعذ تصور طرفيه  
 على بيان ( بخلاف اخويه ) وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد  
 بخلاف اخويه ( وقد يكون ) اى الاول ( بغير لفظه ) ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب  
 كون المؤكد اللفظى بلفظ المؤكد وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظه عامله فلا يرد  
 انه لا فائدة فى هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لا يستفاد من التعريف  
 القلة المستفادة من قوله وقد يكون وفيه رد على سيويه حيث يجعل ( نحو قعدت جلوسا ) فى تقدير  
 وجلست جلوسا وانتبكم الله نباتا فى تقدير ونبت نباتا وبخالفه المازنى والمبرد والسييرا فى ويجعل  
 الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم فى جلست جلوسا دون انتبكم الله نباتا ولا بد لسيويه  
 من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله فى نحو ضربت انواعا وضربه فى معنى ضرب الضرب  
 وفى نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدر اعطى وفى نحو ضربته اشد الضرب واى ضرب الى غير  
 ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره فيتناول نحو قعد جلوسا وانتبكم الله نباتا  
 ولا يتجه ان المراد بالمغايرة بوجه ما يلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة  
 بحسب المادة لم يكن انتبكم الله نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بأن المراد المغايرة بابا او مادة والمثال  
 الذى ذكره المصنف انما يصح لو كان القعود والجلوس مترادفين وفى شروح المصاييح ان القعود  
 يكون من الاضطجاع والجلوس من القيام ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا ) حذف جازا  
 ( كقولك لمن قدم ) جاء من السفر ( خير مقدم ) فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت ( ووجوبا ) اى  
 حذف واجبا وقد يحذف نسبيا لقرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه  
 ويكون تاريا عن الاعراب كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى فى الاغلب على الفتح لسوابق اعرابه  
 ويذكر معمول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى كونه مصدرا  
 فيثوب بمعموله كما يثوب بمعمول المصدر ومنه هيهات هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر  
 باللام فيقال ضرب لزيد ( سماعا ) اى حذف سماع اى متوقفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها  
 موضع الحذف والسماعى ربما يصير قياسيا لاستخراج قاعدة تعرف بها ومنه هذه المصادر حيث  
 ضبطه الرضى بأن كل مصدر ذكر فاعل فعله او مفعوله بعده لالبيان النوع بل لرفع ابهام حادث

من حذف فعله وتفسير فعله يجب حذف عامله ومنه جرحه ويدخل في هذه الضابطة ايضاً  
وسمعيك واما اذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه  
انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضى بينه  
وبين المصدر بالمبتدأ هذا والانه لا يفسر الا قيس الى اضافة المصدر ان الجار والمجرور صفة للمصدر  
فالسماعى لفظة ايضا تقول جاء زيد وعمرو ايضا اى آخى ايضا ويحى زيد وعمرو ايضا اى يضيض  
وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام يفيد الحكم بغير ما تذكره وتقديره عاد الجبى عودا وقيل المعنى  
عاد عمرو الى الجبى بأن اعرض عما سواه من السكون وغيره وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف  
ذكره على كلام كذلك لاما ذكره المصنف من قوله (نحو سقيا ورعيا وخيبة) وهو عدم نيل المراد  
(وجدما) وهو قطع اليد او الشفة او الانف او الاذن (وجدما وشكرا وعجبا) ولا قولنا فضلا  
وفيه ابحاث دقيقة تفيدك فضلا استوفاهما المحققون في شروح المفتاح في حل عبارة من معاقده  
واللايق به هذا المقام فلنورد هالك ان كنت ذاهمة لانسام من كثرة الكلام وهى ان فضلا يورد  
بعد نفى صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او مؤول نحو فلان يعرض عن الفقير  
فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا ينظر الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنى  
مما قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعدا والثانى مستحيلا وان قالوا انه يتوسط بين ادنى  
واعلى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالة يرشدك الى صدقه ما ذكرنا من لفظة  
المتحملة بالثبوت واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض الفحول لوقوعه  
بعد النفى الضمنى بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يقربوا حل هذا التركيب فضلا عن ان  
يصلوا الى كنهه وذكروا في حله انه مصدر فضل على حد نصرو وعلم بمعنى بقى يقال انقضت الدراهم  
وفضل عنه درهم اى بقى فتقدير فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل  
لضمون الجملة المنفية اى بقى عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء واورد عليه ان بقية الشئ تكون  
من جنسه واقل مما ذهب وايس عدم النظر من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء  
فلا معنى لجملة بقية له وقبل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم اكثر  
وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فايد بالفضل القلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفى بعد فضلا  
والى التكلف في تصحيح تعلق عن فضلا باعتبار الاستعمال الاصلى او تضمين معنى البدل لان القليل بعيد  
عن الكثير هذا ما افاده ونحن نقول الفضل ضد النقص على ما فى كتب اللغة والضمير فى فضل الى  
المنى اى فضل النظر فى الوقوع على العطاء وبعده فضلنا وحيثما يلزم من نفى النظر تنفيه بطريق الاولى  
فعليك باعمال الروية فى اختيار ما هو الاخرى وظهر بما ذكرنا فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار  
والمجرور معمول لفعله ذكر بعده بعد حذف فعله (وقياسا) اى حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه  
على السماع بل يعرف بضابطة (فى مواضع) به بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكره من المواضع  
الستة وسننبهك على ما لم يذكره من ثلاثة مواضع اخرى ويصح لك صيغة الكثرة يجعل اول موضع  
ذكره متعددا لانه جمعه معالشدة تناسب (منهما) اى مفهول مطلق (وقع مثبتا) فى قصد المتكلم  
(بعد نفى) يشمل النفى المستفاد صريحا والنفى المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله (او معنى نفى) الا ان يقال  
المتبادر من ذكر الشئ ما هو صريحه (داخل) صفة للتردد فلذا افرد فكأنه قيل بعد واحد من النفى



ومعناه داخل (على اسم) ومن لم يتيه له قال الضمير راجع اليها مبتأ وبكل واحد وقيل صفة لني وصفه  
معنى نفي محذوف وقيل بالعكس وكون الشيء مقصودا لآيات بعد النفي انما يكون توسط الايدي وبين النفي  
لفظا او معنى على اسم بخلاف ما ضربت الاضربا (لا يكون خبرا عنه) اي لا يكون المفعول المطلق في قصد  
المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر  
هو السند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه منبئا الى شيء وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق  
لا يكون مرفوعا وكلا مقدميه فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد والخبراعم من الخبر في الحال او في  
الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيرى الاسير شديدا وكذا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوي وعامل  
المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى (او وقع مكررا) نقض هذه القاعدة بخروج أمثال ما وجدت زيدا  
الاسير وبدخون كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح ليرى عن النقصين ان يقال ما وقع مثبتا بالا  
ومنه ها او مكررا بعد مبتداه لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه تأبنا عن الخبر  
وقال ابن مالك ما وقع تأبنا عن خبر عين تكرير او حصر ويجه عليه خروج ما الدهر انقلابا والموت  
خبرا خبرا والظاهر ان قولنا ما يضرب زيد الاسير اعلى ان سيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع  
انه خارج عن جميع ما ذكره الرضى بين ان المقصود بهذا التركيب استمرار ولذا حذف استبشا عا لا تصرح  
بما وضعه على الحدث اعنى الفعل او بما هو منزل منزله لاعمله فعلى هذا يجب ان يكون المقدرا سما او فعل  
مضارع (نحو ما أنت الاسير وما أنت الاسير البريد) البريد معرب بريده دم سمي به بفعل يرتب في كل اثنى  
عشر ميلا لرسل السلطان ويقطع رأس ذنبه علامة وفي بعض الشروح هو القبح وكلاهما يصح  
في المثال وكرر المثال تنبيها على ان المفعول المطلق في هذا الباب يكون لتأكيده ولانواعه لانه يجب  
تقدير عامل ما هو لتأكيده بعد الاثلاث بلزم استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو لانوع يصح ان يقدر قبل  
الاول بعده (وانما أنت سيرا وزيد سيرا سيرا) وزيد سيرا فسيما والمراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد  
سير بعد سيرا اذ ليس سير الثاني تأكيده الاول قال صاحب الكشف في تفسير كلا اذا دكت الارض  
دكا دكا اي دكا بعد ذلك نظيره من الحال جاني القوم رجلا رجلا (ومنها ما وقع تفصيلا) التفصيل  
في اللغة التبيين فيندرج في الضابطة فشدوا الوثاق فاماننا مع انه لا يجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله  
(لاثر) لانا لم يندرج فينبغي ان يحمل التفصيل على تبين متعدد وهو يكون على نوعين تبينها  
على سبيل التردد كما في مثال ذكره وتبينها على سبيل الجمع كأن يقال اضرب غلامك تأديبا وتخويفا  
لكنهم فسروه في هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تأمل (مضمون جملة) الظاهر منه ما يشتمل  
الجملة ولا يستفاد منها كما قصده فيما بعد غير مرة لكنهم فسروه ههنا خاصة بمصدرها المضاف الى  
الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب اشتغال الجملة على ماله مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض  
وانما يتحقق الغرض بمضمون الجملة لو اشتملت على فعل اختياري قبل اطلاق الاثر على الغرض لان  
تحقيقه بعد مضمون الجملة كتحقق الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاستناد  
الفعل الى السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك نحو زيد  
يسافر القريب او البعيد قبل ولو كان تفصيل اثر مضمون مفرد لم يجب الحذف كما في زيد يسافر امام صحة  
او اعتنا ما فيه ان الغرض من سفر زيد صحته او فائدة سفره لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا تعقل فائدة لمضمون  
المفرد (متقدمة) اسقط هذا القيد ابن مالك فلزم الاختلاف بينه وبين المصنف في امانا ديا او هلاكا

اضرب زيدا في وجوب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما بأن تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجال الا ان المصنف نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة \* واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض الفصل لان الفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مساحية بمعنى ماله دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لا اثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض ثبوته للفاعل وكونه تفصيلا لا اثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال المذكور هنا فان المن والفداء فرض من شد الوثاق كأننا من كان الشاد وحينئذ لا يقتصر في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر المقيّد بالحال نحو جئتكم متكلمًا اما تكلمًا معي او سماعًا مني فان تكلمًا هو الغرض من المجيء في حال التكلم لامن مجرد جئته (نحو فشدوا الوثاق) بالفتح ويكسر ما يشبهه (فاما هنا بعد) اي بعد الشد (واما فداء) بالكسر ويقح وقد يقصر يقال فداء يقديه اي اعطى شيئًا وانفذه فان قلت لم يجعل فداء مفعول له للشد فيستغنى عن حذف العامل وينطوي هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت لاتزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا ينطوي به هذا القسم لانه لا يحتمل قولنا وهبتك الفا فاما عانة او اكراما اي فاما تعينى امانة او تكرمى اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلن وقد صرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله \* لاجهدن فامادره واقعة \* تخشى واما بلوغ السؤال والامل (ومنها ما وقع للتشبيه) قيل اي مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبهه شيء وهو المصريح في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشمرا يحدث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للمهل فيه لكن هذا التفسير مبنى على ان يراد بالمفعول المطابق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد المصنف ذلك لكان الظاهر ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو فاذاله صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا اللفظة مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة تشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبهها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسر به بفعل المتكلم وقال اي لتشبيهه شيء بشيء وهو ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والجرازي مشبهاه كان اوداة للتشبيه (علاج) فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا الى العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضى فاعترض بأنه لا بد من قيد آخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو يزيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث تكون نابعة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فتفسيره بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن الناطق اشوت لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده وفي القاموس عاجله علاجًا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجًا بكونه محتاجًا الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة (بعد جملة) يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة (مشتملة على اسم بمعناه) اي منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق واقع بعد



جولة مشتتة على فعل اوشبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل اوشبهه دون محذوف نحو مررت بزيد  
 فاذا هو بصوت او مصوت حار ولك ان تقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون المحدث لانه  
 المحدث فيغنى عن قيد العلاج فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضى  
 ( وصاحبه ) اى مشتتة تلك الجملة على صاحب معناه اى ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف ما اذا  
 لم يشتمل نحو في البلد صوت صوت حار لان تلك الجملة لا تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على  
 ما لا بد للفعل منه من الفاعل ففي هذه الصور يجب رفع صوت حار اما على كونه بدلا او صفة \* وجوز  
 الرضى كونه تأكيذا وفي الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفعل في هذا القسم رد على سيبويه  
 حيث جعل العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذى بمعنى المفعول المطلق  
 والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد  
 خروج ما ليس مفعولا مطلقا \* فان قلت فبحه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول  
 المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجه الرضى بأن عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل  
 وجعل المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل صحيح لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به وهذا  
 الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضى بتقدير ان مع الماضى والحال بتقدير ما مع الفعل  
 وانما اطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان يجعله الفعل في تأويل المصدر صرح به  
 في بحث المصدر للعمل للمصدر الماضى في المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال  
 لزيد صوت حار فان اصله لزيد صوت صوت حار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس  
 فتناسب ان يكون المفعول المطلق من تمة جملة اخرى ذكر جوابا لسؤال نشأ من الاول فكانه قيل  
 كيف صات فاجيب بأنه صات صوت حار ( نحو مررت بزيد ) لادخل هذه الجملة في حذف  
 الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير في الجملة التى بعدها ويستفاد من الرضى ان له دخلا لدلالته على  
 تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط في حذف الفعل الاتعيين حدوثه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف  
 عليه دخول الحذف لكنه يقوى الحذف ( فاذا له صوت صوت حار ) ظاهر كلام الصحاح  
 ان الصوت مصدر حيث قال صات الشئ بصوت صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام  
 المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا ( وصراخ صراخ  
 الشكلى ) فى القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والشكلى فقد الحبيب والولد هذا  
 وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لاعلى المسند اليه فى المثال السابق كأنه قيل او نحو فاذا له  
 الخ وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه فى هذا القسم كثير ( ومنها ما وقع  
 مضمون جملة لا محتمل لها غيره ) الاخصر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا او بدل من محتمل وغير الاستثناء  
 مثل لاله الا الله والافق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة محتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر  
 محتمل الجملة مع انه منصوب عليه والمنصوص يقابل المحتمل فتأمل \* وضمير غيره اما للمضمون او لما  
 والمراد الغير المتانى والا لما من جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فيكيف يكون له مضمون لا يحتمل  
 غيره والا وضع ما وقع مضمون الجملة يكون نصافيه ولا يبعد ان يقال لا محتمل لها غير معروف  
 فى الكون نصا فبندفع ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت  
 ضربا بما لا يحتمل غيره ونحو رجعت القهقري مما يحتمله وبقوله لا محتمل لها غيره عن قسميه ولا وجه

لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سبباً له فتأمل ولا يخفى انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافاً فان اعترافاً مضمون جملة لا يمكن لها غيره الا انها لم تذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت بان (له على الفدرهم اعترافاً) لانه بعد تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة بل صار الجملة مفرداً (ويسمى) هذا القسم (توكيداً لنفسه) مع ان الجملة تغاير المصدر تنزيلاً للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لاحقاً فيه ولقد استصعب التوكيد لغيره بناء على ان كل مؤكد يقرر نفس المؤكد لغيره وهذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ والانسب باقن جعلهما اللفظين كما نبهناك واجاب المصنف بأن لام لغيره ليس صلة التأكيذ بل لام الاجل فهو بمعنى تأكيذ لاجل دفع غيره او لاجل احتمال غيره وتعبيره الرضى بانه لا يلازم التأكيذ لنفسه فان لامة ليس للاجل ودفع بأن المعنى تأكيذ لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمنزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره تكشف عن التأكيذ لنفسه والتأكيذ لغيره بوجه لا يحوم حوله ووجه الرضى بأن المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالصدر بمؤكد ما هو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف القسم الاول (ومنها ما وقع مضمون جملة) بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد وغيره (لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقاً) وقد انكشف بما قدمناه في قسمه واستغنيت عن الشروح وبشكل بقولنا قلت قولاً حقاً مضمون جملة محتمل الغير ودفعه انكشف لك بتمتد \* فكن على معرفته بما يرميه \* ولا تسألني عن شرحه (ويسمى توكيداً لغيره) فاني جئت لك بخبره وشربه \* ومن امثله لا افعله البتة بمعنى اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا افعله يتضمن القطع ويحتمل التردد الخفي فيندفع بقوله البتة واوجب التعريف سيويه ونقل الباب تنكيره وجعله مكسوراً للتعريف وصار همزة حرف التعريف فيه قطعاً فلا يسقط في الوصل (ومنها ما وقع مثني) منقوض بما لا يخص من مثل ضربت ضربين وقيد المصنف في الايضاح بقوله للتكثير اي يكون مثني لا يكون المقصود منه عدد الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت فظنهم فمروا ابيك بالباب بعد الباب وافهم الرضى في هذا انعام وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل ارجعوني وفي قول الجاحز يا حرسى اضربا عنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية يقتضي التعدد في المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ فقط كما في التأكيذ كما انه قيل ارجع ارجع واضرب اضرب والتأكيذ في الاغلب بلفظين لكن قد يشبه بالتثنية والجمع في كون ضم لفظ الى لفظ مثلهما وان كان فيه متفق المعنى وفيهما مخالفة فاضربا عنقه (مثل ابيك وسعديك) وارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثني وليس به فتأمل وبعد تقييد المثني بقيد التكثير اورد قوله تعالى \* ارجع البصر كرتين \* ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فقول قوله مثل ابيك وسعديك منصوب صفة لمثني اي مارقع مثني مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير ويؤيد كون المراد التقييد دون التثنية ان معرفة المثني لا يحتاج الى توضيح ولا يخفى ان جعل هذا القسم سماعياً احق من جعله قياسياً اذ المثني الذي لا يكون الا للتكثير سماعياً صريحاً واهتمام المصنف بأن المقصود انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة الشيء للتكثير تقول كل مثني كذلك يجب حذف فعله ليس بشيء لانه لا ينفع هذا القياس اذ لا معنى عن الضبط بالسماع وبهذا



الاعتبار ينخرط السماعيات في سلك القيامى كالاعمال النافضة والحروف العاملة الى غير ذلك \* قال بعض  
 الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغنى تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيرا سيرا وانما لم  
 يشترط هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى اتمكرر المعنى ايضا حيث تعدد المفرد بخلاف سيرا  
 سيرا اذ لا تعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع في زيد سيرا فسيرا وزيد سيرا ثم سيرا  
 الا ان يتسك بطرد الباب \* وايك في الاصل لين سقط النون بالاضافة من اب بالمكان والاب اقام اى  
 اقيم في مكان بطاعتك ولا برج عنه وقالوا اصله البابين صار لين يحذف الزوائد كما في سمدك فانه  
 في الاصل اسماءك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد في ايك بعد مجئ اب والظاهر ان يقال  
 الحذف في سمدك للزدواج في ايك وسمدك ثم بقى هكذا في غير مقام الازدواج ايضا وقالوا  
 حذف الزوائد كحذف الفعل ليفرغ الجيب بسرعة لسماع الامر ونحن نقول ليفرغ المخاطب عن سماع  
 الجواب بسرعة الامر ويخف مؤنة سماعه \* ومن ذلك المثنى هذانك اى هذان بعد هذان وهذان  
 القطع بسرعة ومنه هجاجيك والهجاج الكف \* واذا فرغت من معرفة اقيسة المصنف فاستمع ثلاثة  
 ابيسة اخرى فتكون تلك عشرة كاملة كنت تتظر بمقتضى وعدنا معرفة تلك الثلاثة الاول كل مصدر  
 كان في الاصل صوتا نحو آها اى توجعا وواها اى طيبا وتقها اى كراهة فيقدر الجميعها افعال بعناها  
 \* والثاني كل ما كان توبخساع استفهام كقوله \* ارضى وذوبان الخطوب توشنى \* او بدونه كقوله  
 \* حولا واهمالا وغيرك موالع \* بنيت اسباب السيادة والمجد \* وانثا لثقال الرضى هو يشبه ان يكون  
 قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة تأكيد للمعطوف عليه وتبيننا له كقول المجيب نعم فعمه عين  
 اى انم واقر عينك انعاما وكقول اراد لا فعل ذلك ولا كيدا اى لا اكاد ان افعله كيداور بما يقال كودا  
 ومكادة (المفعول به) الاظهر انه حذف هنا ومنه اختصارا لانسباق الذهن اليه وكذا في اخواته  
 في هذا الباب وفيما سبق اذ لا بد منه في انقسام المشار اليه بقوله فنه في اول الباب ولا ضمير في المفعول به  
 وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه \* ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل  
 اى الذى فعل به اوفيه اولاجله او معد فقيه ان الواجب حينئذ المفعول به اوفيه اوله او معه لان مسنده  
 صفة جارية على غير من هـ له ويتجه على كون الضمائر الجبرورة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما  
 جاز حذف اللام وتكثير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا ضمة وتكثير  
 فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد  
 الحدوث بالصفة والمفعول به اسم لا تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض  
 النحاة يسمونه الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسمى بالظرف توسعا  
 ولا يصح تفسير المطلق بقوله (هو ما وقع عليه فعل الفاعل) اذ لا يقل في عرف اللغة وقع الجلوس  
 على الدار بل وقع فيها ولانه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد وتقتضى المقام تفسير مطلق  
 المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر ليس من المصوبات لفظا لكنه محلا اذ لا بد للنحوى  
 من البحث عن نصبه المحلى ولا يصح جعله تفسيرا بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضى وغيره  
 بناء على ان مطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد في ذهب  
 بزيد وعلى الجلوس في جلست على السرير الا ان يدفع الثاني بأن قولنا وقع الجلوس على زيد انما  
 يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق على في التعريف بالوقوع فان احدهما غير

الاخر ويلتزم ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الازدهار  
وزيد مفعول الازدهار بلا واسطة يقال ما يبادر من وقوع الفعل على الشيء لا يصح في افعال القلوب  
لانه لا وقوع لها على شيء قلت لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشيء  
على الشيء من مدركات البصر فلذا فسر المصنف يتعلق الفعل بشيء يتوقف عليه تعقل الفعل  
بمعنى يتعلق الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض التعلقات لا يقال فيه الوقوع على  
الشيء وكذا المراد تعلق بغير الفاعل لانه يغير عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل  
الى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفو اسناد الوقوع اليه من شوب النجوز وشمول  
التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل اذ قيد الشيء بما يعم جنسه يفيد  
العموم ولا فعل يخلو عن فاعل او وقع عليه الفعل اى فعل كان محذوف الفاعل كان ( نحو ضربت  
زيدا ) فان زيدا مفعول به ووقوع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطى زيد درهما ومنهم من قال  
اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه  
نحو اعطى زيد درهما فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بأن زيدا فاعل  
حكما فجعل الفاعل في عبارة المصنف شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله وطئ هذه المسافة البعيدة لم ينفعه  
اذ يخرج حينئذ اعجبنى ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد  
بوقوع الفعل عليه كونه ما وقع عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب  
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا دلالة لم يقد دخول حرف النفي نفي  
الوقوع ويخرج زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تقدمه بل افاد كونه  
محكما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضى عن النفي بانه يدل  
على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق بين الدلالة على نفي وقوع الضرب ووقوع  
نفي الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه في دفع اضربت زيدا  
ويدخل في التعريف نحو ما زيد وضارب زيد وزيد ضربت من مفاعيل دخل عليها لام التقوية اعني  
مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف او مؤخر فانه يدخلهما لام تقوية العمل لان اللام زيادتها  
في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر آخر ( وقد تقدم على الفعل ) مع مشاركته الفاعل في شدة  
اقتضاء فعل له وامتناع تقدم الفاعل فلدفع ايهام ذلك المشاركة وامتناع التقديم فيه خصه ببيان  
تقدمه مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر عاده والمراد  
معلوم لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه مفعوله وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على  
المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان لا يتقدمه ولم يفصل التندم الى الجواز  
والوجوب لان تقديمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك مفروغ  
عنها \* واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فن فروع مسئلة وجوب الفصل بين  
اما وجزائه وتعدر الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيرها اذا كان عامله بمشدة او تخففة نحو اضربن  
زيدا لمساواة العامل بان فلا يتقدم على ما في حيزه كالا يتقدم شيء على ان وكذا اذا كان عامله فعل التعجب  
او صلة للحرف لفظا او معنى ( وقد يحذف الفعل ) الناصب للمفعول به ( لقيام قرينة جوازا ) قد  
علم ذلك من بيان حذف الفعل في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف



وحده او مع المفعول والقرينة املفظية ( كقولك زيدا لمن قال من اضرب ) فانه في تقديره ضرب  
او ضربني زيدا بقرينة السؤال او معنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول به  
لانه علم واجبه وجائزه في بحث انتازع ( ووجوبا في اربعة ابواب ) قدمرله خامس وهو موضع  
يجب فيه حذف الفعل المتعدي للفعل \* وسيأتي سادس حذف الفعل المتعدي العامل في الحال المؤكد  
وليس الاغراء سابعاً لانه سماعي صرح به المصنف في شرح المفصل في بحث التحذير ولا المنصوب  
بالمدح ونظائره ثامناً لان كلها في الاصل منادى كما حققه الرضى ونحن نفصله لك في بحث حذف حرف  
النداء تكميله ولا المنصوب تاسعاً لكونه ملحقاً بالمنادى ( الاول سماعي نحو امرأ ) بفتح الراء لان عينه وعين  
انما تابعان للامهـما ( ونفسه ) اى دع امرأ ونفسه اى مع نفسه والمعنى اما الامر بالمجر عنه او بترك الانتقام  
عنه لان نفسه تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكاله وقوله ونفسه لا محالة عطف على امرأ  
وليس يحتمل كونه مفعولاً معه بالانفصاق فقول الرضى والواو بمعنى مع او لا عطف خفي ( وانهوا  
خيرالكم ) اى انتهوا عما انتم فيه من التثليث واتوا خيراً لكم من كل شئ لامن التثليث اذ لا حسن له  
حتى يصح تفضيل التوحيد عليه ومنه حسبك خيراً لك اى حسبك ما حصل لك مما انت فيه واثبت  
خيرالك ومنه وراك اوسع لك اى تأخر عن هذا المكان واثبت مكاناً اوسع لك فتقدير ائت لا طراده  
في نظائر الآية خير من تقدير يكن اى انتهوا يكن خيراً لكم لان حذف كان بدون حرف الشرط مقدر  
في الكلام ومن تقدير انتهاء خيراً لكم كما لا يخفى وعلى هذا التقدير ليس مما نحن فيه ( واهلاً ) ذات اهل  
اى اثبت مكاناً يتأهل فيه ولا تبق فرداً ( وسهلاً ) اى وطئت مكاناً سهلاً لا تنألم فيه قدماك ومما جعل منه  
هذا وزعمائك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا زعم زعمائك يقال فيما اذا ظهر هنا على خلاف اقوال ذاعم  
وانا قول يحتمل ان يكون لانفيا للجنس اى هذا حق ولا شئ من زعمائك حق فلا حذف الخبر لا وهو كثير  
ومما جعل منه من انت زيدا قال الرضى اصله فيمن صار سمى يزيد وهو دنى وزيد جار وتقدير من انت  
تذكر زيدا والجملة حال من معنى من انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر  
عظيماً بسوء ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اى من يكون لاسم زيدا  
ولزيد تشكلم به لاجل ان تشكلم به ويقال في الفارسي توجه كس اين نام يا چه كس مرا اين كس را كه سخن  
او كوي و بروى برفع زيد وجعله الرضى خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك  
زيد وجعله الرضى خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير  
من انت هو زيد اى هو رجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اى احضر عذيرك  
من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فالك معذور بما فعلت به لانه استحق لذلك وفعل بك ما هذا جزاؤه  
والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل في فعل يعذر عليه ومنه اهلك والليل اى ادرك اهلك مع الليل يعنى  
لا يسبقك الليل في الادراك قالوا ومعنى مع اى ادرك اهلك واسبق الليل قالوا ولا عطف والعامل المحذوف  
وجوبا متعدد ومنه كليهما وترا اى اريد كليهما وترا قال الرضى اصله ان شخصاً كان بين يديه سنام  
وزيد وترا فقال لاخر اى هذين تريد مشيراً الى السنام والزيد فقال لاخر ذلك اى كن قدر اعطى ولا يخفى  
ان المناسب ما قدرنا \* ومنه الكلام على البقراى ارسل ومنه احشفا وسوء كيله اى انجم حشفا  
وسوء كيله والحشف بالتحريك اردأ التمر او ما لا تؤى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس  
ومنه كل شئ ولا شئ حراى افعل كل شئ ولا تفعل شئ \* ومنه فان تأتى فاهل الليل والنهار اى

فتأتى من هواهاك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اى اذكروا منه قولهم كالיום رجلا اى ام ار  
 كرجل اليوم رجلا قال الرضى وجوب الحذف فى جميع ذلك وغيره لكونها مثالا لا ومثالا لا تغير  
 وجعل الباب المثال الاخير جائزا للحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم من بحث النزاع  
 ( الثانى ) من ابواب وجوب الحذف الاول من ابواب الوجوب قياحا ( المنادى ) النداء بالضم  
 والكسب الصوت وناديت به فتمية المنادى منادى ظاهرة ( وهو ) سواء كان لازم النداء  
 فى السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى اللثيم وملكمان بمعنى الملكع والغالب فيه السبب ويندر  
 مكرمان للكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء فى السعة على قلة ومن كلتي فل بمعنى  
 فلان وقلة بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك نومان ولام ايضا وبما جاء  
 على فعال فى سبب المؤنث وعلى فعل فى سبب المذكر نحو بالكاع وبالكع وبالا كمة وهما قياسيان  
 اولم يكن لازم النداء ( المطلوب اقباله ) اى توجهه اليك توجهه اما حدوثا او بقاء كما فى نداء المقبل  
 اليك توجهه قبل النداء اى ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال  
 ويا طير مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال استعمال فى غير موضوعه ويدخل  
 فيه المندوب بآلانه موضوع لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف فوا عبد الله فانه المتفجع عليه وكلمة  
 وانائب اناب التفجع فوا عبد الله فى معنى التفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تخفيفا ولم يعد  
 المندوب فى مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها خمسة لان بعضها منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى فى  
 مقام عدل ابواب المنادى مرتبة على تفاوت بينهما فيما بعد ( بحرف ) فيه رد على ابي على حيث جعل  
 حرف النداء اسماء افعال لانه جاء منه اسماء افعال على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف  
 الاسم المستقل فى التلفظ فانه لا يحى اقل من حرفين ( نائب مناب ادعو ) فى شغل محله لافى العمل واللام يكن المنادى  
 محذوف الفعل اقيام قرينة خلافا للبرد حيث رأى امالة يا بخلاف سائر الحروف فجعلها امارا سده  
 مسد الفعل من كل وجه \* والمتبادر منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل فى العامل لكن هذا  
 خلاف ما نقل عن سيويه انه قال اصل يا زيد يا يانك اعنى وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص  
 من بين المتعدد فى تناسب التقديم للاختصاص والمصنف خافه لما رأى انه كثيرا ما ينادى المتوحد  
 وتقدير ادعو انصب بمقام النداء كما لا يخفى وانصب منه تقدير انادى \* ولما كان النيابة توهم وجوب  
 ذكر الحرف فيلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله ( لفظا وتقديرا ) وبما يلزم فيه النيابة لفظا  
 لفظة الله والمنادى المحذوف وسيأتى سائر ما يلزم فيه \* ومن لطائف الشراح ان المنادى مع كونه  
 مفعولا به صار كالعمدة فى انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه فى معنى اقبل فكذلك المفعول  
 فاعل فى القصد وانابى على ما يرفع به والمنادى احوال تعرضه بالنداء هى اهم فى باب النداء من نصبه  
 الذى هو امر معلوم من كونه مفعولا به فقدها على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر  
 من غيره فضبط اولا الاقل وبين الاكثر بأنه سواء فتأمل ( ويبنى ) اى يجب بناء المنادى فى السعة  
 والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب ويندفع بالتونين خلافا ليويس وقوله اقبس لانه  
 لا مجال لتونين المتمكن فى المبني الا ان يقال المنادى مبنى بشبه العرب كما يعرف منه معرفة حال توابه  
 وفيه رد على الكسائى حيث جعله مرفوعا بلا عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اماطلوه  
 وهو منقوض بالمنادى النكرة واما لان المنصوبات اكثر واختلف فى عود المحذوف للتونين بعد



سقوط هذا التنوين بالنداء فيمـازاد حرفه الاصل على واحد فأوجب الخليل ياقاضى ويونس  
ياقاض بالكسر وايضا في وجوب يامرى كذا في التسهيل (على ما يرفع به) عدل انيه من قول النخاعة  
على الضم لظهور خلله والمراد على ما يرفع به لو لم يكن منادى قديمه ابن مالك وشو واضح في بيان  
حال المثني والمجموع بخلاف تفسيره بما يرفع به الاسم على ان يكون في رفع ضمير الاسم فانه مع بعده  
لا يعرف حال المثني والمجموع بخلاف توجيهه بأن يرفع حال عن الضمير على انه يرفع بناء المثني والمجموع على  
النون لان النون ما يرفع به الا ان يقال المتبادر مما يرفع به ما علم سابقا ولم يسرف بعد ان النون يرفع به  
(ان كان مفردا) اراد به ما ليس بمضاف ولا شبه مضاف نحو زنا متفرعا على كون المفرد بمعنى ما ليس  
بمضاف بقريته جعل طالع اجلا من المنصوبات وسنين للشبه المضاف (معرفة) اساقبل النداء او يقصده  
على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله (مثل يازيد ويأرجل) وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء  
العلم لامتناع تعريفين لا لما قيل انه لا بأس عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف  
الى المعرفة والعلم باللام بل لان لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للثنية والجمع (ويازيدان ويازيدون)  
دون يارجلان ويا مسلمون تنبيهها على ان ثنية العلم اوجبه لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء  
بغية عن اللام وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثني والمجموع وبما بهمك ان تعرفه  
ان اثني عشر في حكم المثني عند سيويه لان الجزء الثاني لمعاقبه النون بمنزلة فتقول في ندائه يا اثني  
عشر فلا تقدر الضمة كما تقدره في خمسة عشر وعند الكوفيين في حكم المضاف لمساواته به في حذف  
نونه فتقول في ندائه يا اثني عشر نقله الرضى عنهما هكذا في ندته وقال اجاز ابن كيسان الوجهين  
وبناء المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يازيد ويا فتى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة  
المستغاث بضميه حيث قال ويخفض بلام الاستغاثه الخ وابق فيه القسم الثالث منه فانه مبنى على مامر  
وما يستغنى لظهور كونه مستغاثا عن اللام والالف على ما في التسهيل وسيستثنى العلم الموصوف بابن  
مضاف الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ماسواهما ايضا منادى الذي يلحق آخره  
الف بعده والمنادى بالغير المصرح به بأنه يلحق بآخره الالف والهاء فيقال يا هذا مصرح به الرضى  
في بحث الندة والتسهيل ويضم الهاء تشبيها بها الضمير او يكسر لدفع التقاء الساكنين والمنادى المضمر  
فانه جاء فيه يا انت ويا اياك على الاصل (ويخفض) اى المنادى (بلام الاستغاثه) اى بلام هو شايع  
في الاستغاثه فانه يدخل على المنادى دلالة على انه ينادى للاغاثه فيلحقه لام زيدت لتقوية عمل الفعل  
المحذوف والظاهر انه لام زيدت علامة للاستغاثه اذ لوجه لتقوية العمل في هذا القسم دون غيره  
وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويأتى بعد هذا المنادى المستغاث بلام مكسورة  
لانه ليس كالضمير فتقول بالله للمسلمين واورد انه لا بد من التعرض للخفض بلام التعجب نحو يا الماء في مقام  
التعجب عن الماء ولام التهديد نحو يا لظالم لاقتلك ليصح قوله فيما بعد وينصب ماسواهما وقد اندفع  
بتفسيرنا لام الاستغاثه ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثه والتعجب الشبه بها ومنهم من قال لام التعجب  
والتهديد من فرع الاستغاثه كأنه ينادى ويستغاث التعجب منه ويقال تعال لا تعجب واتخلص من  
التعجب وينادى المهدي يقال تعال اعثنى بتمكينك اياه من قتل لاقتلك واتخلص منك ومن عداوتك  
وفيه ان التعجب والتهديد يكون في حضور المتعجب منه فلام معنى لطلب الاثبات فيه وانه لام معنى  
للاستغاثه بالهدد في تمكين التثنية لانه ليس شانه تلك الاغاثه والوجه ان يقال يستغيث المتعجب منه  
انفسه في دفع التعجب الذي لا يطيقه بان يغير حاله الذي يتعجب منه ويستغيث المهدي لبيته في دفع

القتل بأن يغير حاله ويترك موجب قتله أو يغيث نفسه وينجيها من القتل بذلك التغيير وقد يكسر لام التعجب والتعديد (نحو يا زيد) سواء كان في مقام الاستغاث أو التعجب أو التهديد ويقصد جعل التثنية محتملا لجميع ما قصد بيانه لم يذكر المستغاث له لانه مع المستغاث له لا يحتمل اخويه (ويفتح) المنادى (لاحق الفها) أي الف الاستغاث (وللام) فيه تقييد لاحق الالف للفتح حتى يجه انه يفيد انه لا يفتح لاحق الالف مع اللام ولا يفيد ان الاحق مشروط بعدم اللام لا يقال الفتح ضروري الالف فكيف يتوهم انه لا يفتح بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان يقلب ياء بمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع الالف واللام عند بعض ان الاصل الالف واللام نائب عنه فلا يجتمعان وعند بعض تنافي اثرهما لا يقال لاتنافي في الاجزاء بين مقتضى الالف واللام لانا نقول لم يدخله اللام طردا للباب لا يقال التنا في موجود لان مقتضى احدهما قحمة بناية ومقتضى الآخر اعرابية لانا نقول لا يقتضى الالف الاقحمة ما قبلها اعرابية كانت او بناية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا بالالف وقحمة ما قبلها وبعد هناك نظر لانه لا يلزم فتح المنادى لاحق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المثني على ما رفع به الالف نحو يا زيد اياه ويا زيد وناه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى في التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها واللام يمكن الاصراب في آخر الكلمة ولا يختلف آخر المثني به فتأمل جدا ولك ان تقول فاعل بفتح (نحو يا زيدا) فيخرج عن الحكم المثني والمجموع فان قلت اذا جعل منه علما ومنك بكسر الكاف يقال يا منهوه وبما نكيه اذ حكم الف الاستغاث حكم الف التذبة صرح به الرضى فلا يصح قوله فيما بعد وينصب ماسو بهما قلت هذا داخل في المنادى المفرد المعرفة لاحق علامة الاستغاث لا ينافي على الضم المحلى على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث للمستغاث المذكور \* فان قلت كيف يلحق الالف آخر ما فيه الف قلت بحذف الالف الاول عند النحاة والمصنف يكتفى بالالف الذي في الآخر ولا يلحق الف الاستغاث ولا يخفى ان القياس كان يقتضى قلبها واواو ياء كما هو حكم الاحق الف التثنية وله نداء آخر من الاحكام يفصله القوم في الف التذبة فاقتد بنا بهم خوفا من الاسماء بطول الكلام في هذا المقام (وينصب) اي يبقى على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا بوم لا ينفع مال ولا بنون مبذرا على الفتح وكذا يامثل مارأيت وغير مارأيت وان اريد نصبه اعم من اللفظي والمحلى فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاث والمفتوح بألفها كذا فلا معنى لتخصيصه بقوله (ماسواهما) قيل اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وبشكل بقولنا يا غلام زيدا فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث المخفوض والمستغاث المفتوح الا انه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحدا لجامع المستغاث وكان الاظهر ماسواهما وقد فصل ماسواهما بقوله (مثل يا عبد الله) اي مضاف خال عن علامة الاستغاث (ويا طالع جبالا) اي شبه المضاف كذلك وما يأتي بعده مالا يتم بدونه وهو معموله او معطوفه الذي لا يفيد بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علمائى او لم يكن خلافا للاندلسي وابن يعيش في غير العلم مثل ياتلثة وثلاثين فانه قصد بهما عدد مخصوص ولا يفيد ذكر الثلاث لو كانت عن ذكر ثلاثين بخلاف يا زيد وعمر ووا والمنادى الموصوف بالجملة لانه يعتبر فيه نداء الرضف لا وصف المنادى لثلا يلزم وصف المعرفة بالجملة \* وهذا القسم من شبه المضاف مخصوص بالمنادى حيث



ينصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف به بل يبنى على الفتح لان الظاهر ان الوصف يلحق بالشيء لا من تنمته وانما عدل عنه في المنادى لداع لم يوجد في غيره فكان ينبغي ان يكمل تفصيله المبهم بأن يضم مع قوله يا طالعا جبلا ياتلاثة وثلاثين ويارجلا يوصف بالمناقب ولو وصف هذا المنادى بمفرد ينكر المفرد لاعتباره قبل النداء اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده \* هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه في هذه المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضى في بحث نداء المعرفة باللام ان الموصول شبه المضاف وكلام المصنف في ابضاح المفصل يدل عليه وسينقل لك الكلام في بحث توابع المنادى فحافظ على هذا البحث فانه مما يخص الخواص وفي جمل المنادى الذي هو اسم يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف ثعلب فانه يحير ضمه كالنصب فقد رد عليه المصنف بايجاب النصب واكده بالتمثيل بقوله يا طالعا جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع \* قال الرضى في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اى الموصوف وذى الحال والبتداء وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فتألمهم غير مستند الى شاهد من كلام موثق به ولا يقال في السعة جاني الحسن وجهه بل قديحي في الشعر هذا كلامه وقد صرفت لتقدير الموصوف محذورا آخر \* وقال الفاضل الهندي في الارشاد اصله يا ايها الطالع مثلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان اصل يارجل ذلك وذكر المصنف ايضا في بيان وجهه عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس ان اصل يارجل يا ايها الرجل وبشرة التمثيل في كتبهم اجترأ البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل وظن الخلل في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل ( ويارجلا لغير معين )  
نبهه على ان النداء لا يستلزم التعيين واما سوى المنادى المعرفة مالم يقصده معين لا ماسوى مالم يكن معرفة قبل النداء حتى يتناقص التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل للنكرة بيارجل على قولنا يا ضاربا لتنصيب على ان نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي وجعلنا يا ضاربا في تقدير موصوف اى يارجلا ضاربا ( وتوابع المنادى المبني ) اراد به العهد والمتبادر ما ذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح ولم يرد ما قال الرضى وغيره وينبغي ان يقيد المنادى المبني بغير الذى في آخره الف الاستغاثه على ان ما ذكره ليس بصالح لانه ينتقص بيازيد ونا ويمكن ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور ويقال الكلام في المنادى المبني وقوله ترفع على لفظه برشدانه مبنى على تقدير ان يكون في لفظ المبني ما يرفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ المبني ما يرفع به وان كان فيه صح لا يقال الفتح كما يرفع به في العروض فلم يجعل النصب محمولا عليه لاننا نقول لانه يشبه حركة حروف الكلمة في غير الاخر بشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبني عن العرب نحو يالكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الاجر على خلاف اعجبني ضرب زيد عمرو بالرفع جلا على محل زيد الجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد بقاءم وكاتبنا وعلى خلاف ما من احد في الدار ولازيد ( المفردة ) يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل المضافة كما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخل فيه فلا حاجة

لا دخال شبه المضاف في المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وثوابع المنادى المبني المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية واوقيد المضافة بالحقيقة لسهولة ادخال ذلك المضاف في المفردة يجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال الرضي ذلك البيان من المضاف لظنه ان المضافة مطلقا تنصب حيث ذكر في شرح المفصل للرفع في قوله ياذا المخوفنا بمقل شيخه وقوله يا صاح ياذا الضامر العنس وجهين احدهما ان جعله صفة للمبهم تنزله منزلة المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكذلك ياذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذي فهو في حكم ياذا الذي ضمير عنه والموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارما للمضاف واوقيل الذي ضمير عنه حركة لم يكن الالرفع وكذا ما كان مثله ويزول علتاه في يازيد الحسن الوجه مع انه يجوز دفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا يرشد الى ما ظن بالمصنف لجواز ان يكون اشكال المصنف ان وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب النصب في المضاف اللفظي نعم يتجه دليلا ان وصف المبهم في المثالين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ودفعه بان لا تجعل ذافيهما وسيلة لنداء الوصف بل يجعل ذافيهما مقصودا (من التأكيدي) اي المعنوي اطلقه اعتمادا على اشتهار امر التأكيدي اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتأكيدي الا التأكيدي المعنوي لا التأكيدي اللفظي واما التأكيدي اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كأنه هو الا يرى انك تقول يازيد زيدا لعملات فتأتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا واوبين ذلك واستثنى مع البديل ونحو يازيد وعمرو لكان انفي للبس وايبين للحكم هذا كلامه فن قال اطلقه لان المختار عنده كونه كالنعت فان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه اثر فلة التفصح (والصفة) يعني النعت فيه رد على الاصمعي حيث منعه وصف المنادى لكونه مشابها الضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع ضمير الخطاب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته في البناء لكن الاستعمال يرد القياس فلنا كيد الرد خصه بالتمثيل جملة الصفة المرفوعة خبر مبتدأ محذوف والمنصوبة مفعول اعني وتفسير يازيد العاقل بأنت العاقل ويازيد العاقل بأعني العاقل رد (وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) اختاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه الله فانه لا يمتنع دخول يا عليه كما سيحكي وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجازا من الرجل الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا عليه على ما في التسهيل فن قال اطال بلاطاع فهو اجهل قائل وما يمتنع عليه دخول ما يمتنع دخول يا عليه على ما في التسهيل فن قال اطال فاختره على حرف النداء للاقتصار على انه ربما يدخل في الممتنع دخول حرف النداء على لفظة الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه (رفع) حلا (على لفظه) براديه ما يشمل المحل القريب والتقدير (وتنصب) لجملة (على محله) وفي درجتها في تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه اعرابه وكونه علما شئ من المعاني المقضية اشكال ليس له بغير عقدة التكلف انحلال تعرفها ان كان منك لفهمك احتمال واختلفوا في وجه تنزيل حاله البيانية منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض يا كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لا طرا دها كاطراد الاعراب وزيفه الرضي بالقض باطراد كسرة هو لا مع انها لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بأن معنى الاطراد والحكم الكلي كقولنا كل منادى مبنى على ما يرفع به ولا يتحقق في هؤلاء ويردانه تحقق في الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل



ضمها منزلة الاعراب وقد قد منالك ما يرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن  
 الطائل (مثل زيد العاقل والعاقل) فيه نشر على ترتيب الالف او على غير ترتيبه (والخليل) ابن  
 احمد الذي قيل فيه انه لم يسبق احد مثله في النحو ولم يخلف احدا مثله وقال السيد السند  
 في شرح الكشاف انه اعلى كهبا من سيويه (في المعطوف) متعلق بقوله (يختار الرفع) تقدم عليه  
 للمحصر لانه محل النزاع دون غيره من التواضع بل الاتفاق على اختيار النصب فيها ان جهة ترجيح  
 الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهه ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحلته  
 قائمة وواقفه سيويه والمازني وحكي سيويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ونجته على ذلك الاختيار  
 ان كون المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار النصب في شبهه المضاف والمضاف بالاضافة  
 اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى (قابو عمرو) بن العلاء امام القراء (النصب) لقراءة اكثر  
 القراء يا جبال اوبي معه والطير نصب الطير (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف (كالحسن  
 فكا خليل) اي فيختار الرفع كاخليل (والا) فيختار النصب (كا بي عمرو) وتقديرنا اوفق بالسياق من  
 تقدير فهو كاخليل والمراد بقوله كالحسن على ما نقل عنه مذهب المبرد العلم الذي مع اللام ويجوز  
 نزاع اللام عنه وهو العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعر المدح كاسدا وذم  
 ككلب ولم يصير علما بالغلبة فانه حينئذ يصير علما باللام ويدخل عليه اللام لاحل الوصفية بخلاف  
 ما صار علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه  
 لا يستعمل في المعين الاتعريف عهدى فاللام جزفيه فلا يمكن نزعه عنه وما لم يمكن كالحسن مما ليس  
 علما كذلك وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس بعلم نحو الرجل في نحو يا زيد والرجل فانه  
 لا يجوز نزاع اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه مفردا معرفة لخلوه عن افادة التعريف وبعده  
 عن حرف النداء الذي يفيد التعريف مع قصده فيتقوى المانع عن جعله منادى بلزوم المانع عنه فيرجح  
 جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بأن المختار في العلم  
 الرفع وفي غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف في العلم فهو كالعدم (والاضافة) عطف على  
 المفردة وقوله (نصب) عطف على يرفع الخبر عطف معمولين على معمولي عامل واحد اذ العامل  
 في الصفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فمقطن ولا يجعل التقدير وتوابع المنادى المضافة لانه يدخل فيه  
 تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب توابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري  
 في التسوية بين المضافة لتلك الاضافة والمفردة وكأني وقع فيه من مشاهدة الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية  
 فظن انه لا فرق بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما منادى  
 (والبدل والمعطوف غير ما ذكر) من عطف البيان والمعطوف بحرف المنع دخول يا عليه ولذا  
 لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومن لم يتنبه له ففسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل قوله  
 غير ما ذكر بمعنى غير المنع دخول يا عليه وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمرا  
 بالنصب على ما في التسهيل (حكمه حكم المستقل مطلقا) سواء كان تابعا للمبنى او العرب وسواء كان  
 مفردا او مضافا ومنه ابو على للبدل يا زيد زيدو تبعه جار الله في الفصل وقال المصنف في ابضاح الفصل  
 هو غير مستقيم وانما هو من باب التأكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيد او يقال يا زيد  
 عمرو على تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضى ونحن نقول البدل تابع مقصود

بما نسب الى متبوعه دونه فقولنا يازيد زيد ان قصد باللفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالتالي  
 القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول  
 في ذهن السامع فهو تأكيد \* وههنا اشكالان قويان اختفيا عن كل نظر احدهما انه كيف جعل البدل  
 والمعطوف هذا من توابيع المنادى وهما ليسا باصراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاصراب له فهمل للتابع  
 في باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل  
 مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعروف باللام ايضا مما يمنع دخول حرف  
 النداء عليه (والعلم) اى المنادى العلم بقرينة البحث (الموصوف) لامطلقا كما هو عند الكوفيين بل  
 الموصوف (بابن) وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثني والمجموع لا يكونان عليهما ادلا يثنى  
 ولا يجمع العلم الا بعد التشكيك كذا في الرضى وفيه انه قد يجعل المثني والمجموع علما الا ان يقال يختار  
 قتحه ايضا وحيث لا يصير معنى اختيار قتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم  
 في غير المثني والكسر في المثني ويتجه انه يجب الفتح في الجمع (مضافا) بخلاف يازيد بن الابن له مرو  
 (الى علم) لالى غيره وبعض البصريين يعملون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف  
 كذلك نحو يا ضل بن ضل لمن لا نسب له معروفا وياسيد بن سيد ويا فلان بن فلان ولا بد من قيد آخر  
 وهو اتصال الموصوف بابن ليخرج يازيد الفاضل ابن عمرو وليس جعل بابن اصلة للاتصال المضمن  
 للموصوف بأهـون من القول بفوت القيد وقوله (آخر) يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس  
 المضاف اليه علما آخر والالم يكن مشتركا الا ان يقال اكتفى فيه المغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت  
 الوضع ويرد بعد محمد بن محمد اذا اريد وصفه بأنه ابن نفسه غير مبال بالنسب الا ان يقال اكتفى  
 بالمغايرة التي حصل من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه اب مغاير لكونه ابنا ولو خولف المشهور  
 وجعل علما مضافا الى آخر لاندفع بعض الشبهة بلا تكلف ولقد احسن صاحب التسهيل حيث  
 اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبنى على ما رفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح  
 فتأمل (يختار قتحه) خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة ان التابع المضاف  
 ينصب اخره عن بحث التوابيع وارجاعه الى بحث التابع بأن يقال المقصود وان الابن المضاف الى  
 علم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه في الحركة بعيد ولافتقار بحث نداء المعرفة باللام ايضا الى  
 معرفة وصف المنادى اخر (واذا نودى) اى طلب اقبال المعرفة باللام وليس المراد انه اذا جعل  
 منادى لانه لا يصح جعله منادى ولا انه اذا اريد نداءه لانه لا يراد نداء ما لا يصح واقبال المعرفة  
 باللام على ذى اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودى قبل يا الله ونحو النجم والصمق فانه لا يصح  
 قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال  
 فيه يا الرجل منطلق صرح به التسهيل ولا بعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما في  
 التسهيل والحكم لا يخص المعرفة باللام بل الموصولات المصدرة بأل مثله على ما في التسهيل  
 وقوله \* ومن اجلك يا التي تبت قلبي \* وانت بخيلة بالوصل عنى \* شاذ (قيل) على مذهب البصريين  
 واما الكوفيون فيقولون يا الرجل (يا ايها الرجل) وياها الثقيلان وياها المؤمنون ويا ايها النفس  
 المطمئنة اى يفصل بين يا والمعرفة باللام بأى الموصوفة التي حذف ما ضيفت اليه مع تعويض  
 هاء التنبيه التي تناسب النداء ويجبر بها بعد المنادى في الحقيقة عن حرف النداء ويجعل



الاتصال بها كالإتصال بها (ويا هذا الرجل) أي يفصل بينهما بها وبذا الموصوف بذى  
 اللام وكون الموصوف مقصودا بالنداء من الفاصل يستدعي جعل الموصوف باللام بدلا لآلانه منعهم طلب أي  
 الموصوفة الصفة وكون البديل مبنيًا والترم الرفع في توابعه لأنه يوجب كونه معربا كما سيعرف لكن  
 ينتقض تعريف البديل فاحفظه وتذكر من تعريفه (ويا هذا الرجل) أي يفصل بينهما بأيهما وإذا جعل  
 ذا صفة لاى والمقصود بالنداء صفة لذا على ما قالوا ويحتمل أن يجعل وصفا ثانيا لاى وفي هذا  
 الجمع من بدت شويق إلى المقصود بمزيد تسويق ولم يجعل الرضى الجمع للتوسل بل جعل المقصود  
 بالنداء ذاوأي وسيلة للنداء اذ النوع تنافر بين النداء وذالان وضعه لغير المخاطب ولذا اتصل به حرف  
 الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل في ندائه لدفع التنافر ولادليل في التزام رفعه على أنه  
 المقصود بالنداء لأن تابع المنادى تابع لفظه مطلقا صرح به الرضى نفسه وليس لك أن تشكر علينا  
 كون حرف التنبيه ملحقا بأى دون ذافى أي هذا بان الرضى جعل هذا وصفا لاى لأن الحق معنا بلارية  
 قبل لا ينحصر نداء الموصوف باللام في الصور الثلاث بل من صورها حذف اللام كما في يازيدان ويازيدون  
 فان تثنية العلم مع اللام بكلمته وحرف النداء يغنى عنه فيحذف اللام ويدفعه ان يازيدان تثنية  
 المنادى لانداء تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا تستدعي اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية  
 المستدعية لتذكيره ينجر بتعريف النداء ولا يحتاج الى جبره باللام ولا يجاب بما قبل ان نداء الزيدان  
 ليس نداء الموصوف باللام لان اللام في تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف العلم لان  
 جبر نقصان تعريف العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف (والترمو) يعنى  
 جمهور النحاة (رفع الرجل) خلافا للمازنى والزجاج حيث جعلاه في سائر الصفات المفرد  
 المعرفة وبعضهم جوزوا نصب في صفة هذا دون أى لجواز كون هذا مقصودا بالنداء وفصل بعضهم  
 وقال ان كان الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العام نحويا هذا الأبيض يجوز فيه النصب  
 لانه ليس المقصود بالنداء لان هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحويا هذا الرجل اويا هذا العالم من  
 اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع ولان تطبيق عبارة المصنف عليه بأن يريد بالرجل ما لا يستغنى  
 عنه ولك ان تجعل ضمير الجمع الى العرب فيكون فيرد لمذهب غير الجمهور بأنه لا يساعده الاستعمال  
 وهو اقتضاء قياس الصرف (لانه) أي لانه الرجل (المقصود بالنداء) فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه  
 حيثية النداء فرفع وحيثية التبعية فلم يضم اذله شبه بالبديل فروعى حيثية الوصفية والبديلية فلم ينصب  
 ولم يضم والاخير تحفة الفقير والدليل على كون حركته رفعا لاضمار التزام رفع توابعه فقوله  
 (وتوابعه) مع كونه يانا لحكم توابعه دليل على التزام رفعه (لانها توابع معرب) لم يقل توابع المعرب قصدا  
 الى الوحدة بالتنكير أي توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالأعراب  
 ونصب للمفعولية الا ان التابع لا حدى الجهتين ليس الا اذا جهة واحدة فليس له محل كالتبوعة  
 فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحل وقيل التقدير لانها توابع منادى  
 معرب والمنادى المعرب لا تابع الالفاظه وكذلك لتابع مختوض الاستغاث الا انقص ولان تقول  
 المراد ان توابع المعرب في الاكثر تابع للفظه فالحق تابعه باللام من هذه الامور انما يعارض  
 الرضى بأن مبنى الكلام على احد الامرين اما ان لا يحل للمعرب ان لا تابع لمحله وكلاهما يهدم  
 بتجوز ان زيدا قائم وعمر بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض بقوله

يا ايها الذي اكرمني عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله الذي اكرمني فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه تابع معرب كثيرا فحمل على غير المعرب ما عدها \* واعلم ان قوله والتمزوا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المبني المفرد فينبغي جواز نصبه وقوله ورفع توابعه دفع ما انه لما صار بمنزلة المنادى المضموم فليجوز في تابعه ما في تابع المنادى المضموم من جواز الوجهين في مفردة والتزام النصب في مضافه ( وقالوا يا الله خاصة ) اي لا ينادى بغير الوسيلة الا الله كذا في الرضى وهو مخالف لما عرف من جواز يا لاسد ويا الرجل منطلق وفي الهندي هذا مستثنى معنوي من القاعدة المذكورة وقد حقق عدم اندراجها فيها ونحن نقول يعني ان نداء الله مختص بيا ولا ينادى الله تعالى من بين احرف النداء الا بـ كما في معنى اليبس وحينئذ يندبني ان يراد يا الله نداؤه تعالى سواء كان بلفظ الله او الرحمن او غيره او نقول وقالوا يا الله خاصة يعني قطع همزة الوصل اذ قطعها في النداء مختص بهذا الاسم او نقول وقالوا يا الله خاصة يعني لا يقال بحذف حرف النداء وليس كذلك ان نقول المراد انه يقال بقطع همزة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقليل يا الله حكاه ابو علي ( ولاك ) بالمخاطب ( في مثل ياتيم تيم عدى ) اي فيما وقع بعد حرف النداء مكررا و وقع بعد الثاني مضاف اليه ( الضم ) في الاول على انه منادى مفرد معرفة ( والنصب ) على انه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتأكيذ اللفظي وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا في الضرورة والبالظرف ومن خواص التأكيذ اللفظي هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحه وبين ان بغير الظرف واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدى مقدر لدلالة المذكور عليه كما في بين ذراعي وجبهة الاسد وجوز السير في فتح الاول للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول شعر جرير وتامه \* ياتيم تيم عدى لا ابالكتم \* لا يلقينكم في سوءة عمرو \* التيم العبد ويسمى تيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها بالتيم وهذا التيم تيم ابن عدى معناه اخو عدى خاطب القبيلة وقيل لا ابالكتم نهاية المدح يعني كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل نهاية الشتم اي ليس لكم اب يذكر ويقفخر به والمراد بالسواة هجاء لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجاشا تيم اراد هجاءه فأوعده قومهم بانهم ان لم يمنعه هجاءهم وواقعهم في شدة الهجاء ( والمضاف ) قيده في التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز في يا ضاربي الا ما يجوز في غير المنادى ( الى يا المتكلم ) الا خصر الى اليا اذ لا تعدد في يا مضاف اليه ( يجوز فيه يا غلامى ) يعني يجوز فيه كسر آخره مع اثبات اليا مفتوحة وساكنة وكانه اكتفى بانعجام اليا وفي بعض النسخ كرر يا غلامى فأحدهما ساكن والاخر مفتوح فالقدم هو الساكن عندهم قال الاصل فيه السكون لانه في آخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واحب الالف والواو الذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولنا ان تؤيده بأن الوقف بالهاء لا يكون لما حركته شبهة بالاصحاب بأن يكون الاصل فيه البناء على السكون والدول عنه الى الحركة لداع ( ويا غلام ) اي يجوز فيه الكسر مع حذف اليا ( ويا غلاما ) اي يجوز فيه الفتح ببدال اليا الفاتحة فما كما يجعل بقی بقى ودعى دعى في بعض اللغات او حذف اليا وتبويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامرين الا ان يقال حذف يا المتكلم محتقن دون لام النمل في الناقص ومن سمر كلاً به يندى يجوز فيه فتح اليا وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوجد الى التسامح يجعل ما في اليا فيه وقد اعتيناك عنه فكن



متطناً في خطأ بنابل متوطن الفطانة في كتابنا ولا ينبغي ان يبان جواز الكسر والفتح في آخر المنادى المضاف انما  
ينأى فيقال يمكن في آخره حرف لين يلزم السكون فلذا لم يقيده بما يخرج عنه فتاى ومسمى كما قيده التسهيل  
ولم يبين حال باقى هذه الامثلة وهو جوب الفتح تحرز عن انتقاء الساكنين لان القصد الاصلى الى بيان ما يختص  
بحال النداء واما المشترك بين الكل فيحال الى بحث اضافة الاسم الى يا المتكلم ﴿ قال الرضى الوجه الثالث يقدر في  
غير المنادى الا في القواصل والقوافى ولا يعم كل منادى مضاف الى يا المتكلم كالرابع بل يخصان منادى اشهر بتلك  
الاضافة فلا يقال يا عدو ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يبينه المصنف لظهور ان الحذف او التغير المتببس  
لا يجوز والقربة لا تختص الاشتهار ولم يتعرض لحذف الف ياغلاما لشذوذه في غير بنى وكذا العود ضم البناء  
بعد حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنه رب احكم على قراءة الضم في الشاذة ولا يكاد يوجد قلب  
الياء الفا في غير النداء وفي النداء كثير وعليه يحمل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انفق بلالا ﴿ على  
رواية الالف دون التنوين والضم والاصل يا بلال ومنهم من دقق النظر وقال هو تكرار النفي اى انفق  
من غير ان تقول لا ( وبالهاء وقفا ) الظاهر تعلقه بالاخير وما سيجى من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التصريف  
يقتضى الجواز في الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكأثر متعلق بالاربعة على ما في  
بعض اشروح ولما كان هذا من خصائص المنادى غير داخل فيما يذكر في محله تعرض له ( وقالوا يا بنى ويا امى )  
يريد كغلامى بلاتفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والاصح الاخصر الاقتصاد  
على قوله يا بنت ويا امت عطف على ياغلامى فيعلم الوجوه الاربعة في يا بنى ويا امى من عموم ياغلامى واختصاص  
باقى الوجوه بهما من تخصيصهما بالذكر ( ويا بنت وامت ) طوات التاء في الخط كته اخذت تنبيهها على انها ليست  
متحمضة للتأنيث بل مبدئية من ياء الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء ابت لفتح ما قبلها دون تاء اخذت  
ولكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخذت لكنه خلاف قاعدة الخط من ان مبناه على الوقف فلا ظهر  
ما قاله الرضى الارجح الوقف بالهاء فيكتب بالهاء وجاء لوقف بالتاء فيكتب بالتاء لكنه حينئذ يلزم كتابة  
المتن على خلاف الارجح ( فقها ) اى مفتوحة ( وكسرا ) وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيهها عليه  
قل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب التاء وفيه ان مناسب الياء الكسر قبلها  
لا عليها قالوجه ان الكسر هو الذى كان قبل الياء فلما عوض عنه التاء المقتضى لفتح ما قبلها انقلب الكسرة  
المترمة دليلا على الياء الى نفس الياء كما ينقل في الاستثناء اعراب المستثنى الى غير واما عوض التاء عن الياء  
تفخيما لاب وام لانهما مظنة للتعظيم سيما في مقام النداء فالتاء فيها كناية علامة هذا عند البصريين والكوفيون  
يجعلونها للتأنيث والياء مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف على ما هو الوسط لفظا وتقديرا  
وما تضمنه قوله ( ويا بنتا ويا امتا بالالف دون الياء ) اذ لو كانت مقدرة لجاز اظهاساها ولا كوفي ان يقول  
مقام التفخيم اى ان يصرح باضافتهما الى نفسه تبعيدا لساحة غيرها عن ذلك ﴿ وقوله بالالف عطف على  
ابت وامت لجملة في معنى يا بنتا ويا امتا وجعل ماسبق في معنى بلال الف او عطف على فقهاى وكأثر بالالف  
ومنهم من قدر بلال الف ( وقالوا يا بنى ام ويا بنى عم ) يهيد كرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لزيد  
نقل فيهما ( خاصة ) ينتقض بيسابنت ام ويا بنت عم ولو قيل المؤنث تحت حكم المذكر عرفا لاناد جواز يا بنى  
عمى ويا بنت عمى مع انه لم يقلوا به ( مثل باب ياغلامى ) في جميع مامر ( وقالوا يا بنى ام ويا بنى عم ) اى بالفتح  
او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم ولو قال مثل باب ياغلامى وبالفتح لكان اخصر واوضح قالوا  
جاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لانهما لثقلهما اشد طلبا



للتخفيف \* وانا قول يا بنام في معنى يا خي الشديد الاخوة ولهذا الخير الام على الاب اذ لا يتعدد الاب  
بخلاب الام ويا بن عم بمنزلة يا حيم الشديد القرابة وشاع استعمالهما في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي  
فعو ملامعة يا خي ويا حيمي ولما كان قصد الاضافة متعينة فيهما لم يخش من التخفيف بالفتح لعدم  
مظنة الاتباس والله الحمد على نعم لا تعد ولا تقاس (وترخيم المنادى) اي ترخيم في المنادى (جائر) ان شئت  
رخت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند قدورها فلنمادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخم  
ضروريا (وفي غيره ضرورة) قوله في غيره عطف على قوله بحسب المفهوم في المنادى وقوله ضرورة  
على جائر اي الترخم في غير اثر الضرورة وترخم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى اذ شرط ابن مالك  
في ترخم المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا ترخم للمعرف باللام وترخمه يكون على اللتين عند غير  
المبرد وخص عنده بلفظة يائى وصار الترخم حسنة في النداء لان المقصود بالنداء المنادى له فيستحب  
الفراغ منه بسرعة فانما يكون حسنة اذا كان مزيدا اهتمام بالمنادى له اذ يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن  
مع تقديم المنادى له نحو ب اضرب يا زيد فاذا زاد شئ منها يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف  
النداء (وهو) اي ترخم المنادى فتفطن ترخم غيره اذ لا تفاوت الا بمحل الترخم او الترخم مطلقا لانه  
السابق الطالب للبيان (حذف في آخره) اي آخر المنادى اخرج به الحذف في غير الآخرا و آخر واحد  
الامر من المنادى وغيره وهو اولى من جملة الاسم والوضع الاخصر وهو حذف آخره ولا يشكل  
بحذف الجزء الاخير من المركب ولا يحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعله بمنزلة الحرف الاخر  
وكذا الحرفان جعله بمنزلة واحد ولذا حذفوا كذا التانيث بخلاف حذف يا غلامى فان المضاف اليه  
لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير (تخفيفا) اي لجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة نصريفية اقتضاها ومن  
غير مسمع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى كالحذف اعتبارا الى ذبح الشاة بلاعلة على  
ما في كتب النحو لكن القاموس جعله معنى مجرد الاعتباط وفهمه بموت الرجل شابا وخرج به حذف في  
آخره ودم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذف جائر كما في الرضى او قيد بعد التركيب كما في  
الهندي وحذف يد قبل التركيب ويرد على التعريف على تقدير خروج ترخم المضاف على سبيل الشذوذ  
نحو قوله \* خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا \* فانه لا يصدق عليه حذف في آخره الا ان يقال لم يرخم  
المنادى بل ماضيف اليه فهو من ترخم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا  
تعريفهم وان كان قويا حريبا بان يؤثر ودخول نحو والليل اذا بسر والكبير المتعال فان الحذف فيه لجرد التخفيف  
(وشرطه) اي ترخم المنادى (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما وشبه المضاف في حكمه في النداء  
وان لم يكن في حكمه في التوابع وقبل الاولى ان يقال وشرطه ان يكون مفردا ليستغنى عن تعميم المضاف  
وهذا انما يتم لوجاء المفرد بمعنى ليس بمضاف ولا شبهه وهو ممتنع وينقض هذا الاشتراط بترخم يا ابت  
بحذف التاء على لغة يائى لا يتبس ببناء الاب بل ياء وهذا الشرط مشترك بين ترخم المنادى والترخم  
للضرورة ولذا حكم بشذوذ \* خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا \* فاذا رخم المضاف فالشايخ فيه الحذف  
من آخر المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف آخر المضاف (ولاستغناء) لان الاستغناء المطلوبة  
من المنادى المستغاث مطلوب فيكره الفراغ عنه بسرعة وهذا الوجه من الخصاص ولم وجه آخر  
(ولاجلة) خلافا لسيبويه فانه يقول في تأبط شرا يا تأبط ويحب اشتبا يسلمون من الجملة فانه صرح الرضى  
بانه يحذف منه في الترخم حرفان ومن الذين انه لا فرق بينه وبين مسلمان (ولامندوبا) ليس في اكثر



النسخ ويفهم عدم جواز ترخيمه في قوله وفي غير المنادى ضرورة غير منادى عنده ( ويكون ) بالنصب  
( اما علمنا اذا على ثلاثة احرف ) في بعض الزيادة على الثلاثة خلاف الفراء واتباعه والاختش فأنهم  
بشروطون الزيادة ( او تحرك الاوسط ) والكوفيون علما ثلاثيا ( واما بناء التأنيث ) ولا اكثر من ترخيم  
المؤنث بالتاء على الفتح غير مرخم فيقال ياطلمة لاعتداد اللسان بفتح آخر المنادى المؤنث بالتاء لكثرة الترخيم  
وللنحاة هنا كلمات غريبة لو حاولتها فاعليك بالباب وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف التاء يوقف  
بالهاء لا محالة الا اذا لحقه الف الاطلاق وشذوحيها صالح ولا يجعل الشاذ اسما برأسه صرح به اللباب في  
اطرق كرى شذوذات حذف حرف النداء وترخيم غير العلم وجهه اسما برأسه وانكر الرضى جعل كرى مرخم  
كروان على المبرد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبقه الجوهري في هذا الانكار وهذا الانكار انما يسمع اولم  
يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه رقية يصطاد بها الكروان فانه اذا قيل عندها تخفض رأسها وتغمض  
عينها حتى تصطاد ( فان كان في آخره زيادتان ) اى في جانب آخره فلا يلزم طرفية الاكثر للقل ولا ظرفية  
الشيء لنفسه فتأمل ( في حكم الواحدة ) قال المصنف في شرح المفصل معنى كونهما في حكم الواحدة  
انهما زيدا معا معنى واحترز بقوله زيد تامعا عن نحو مرجانة وسعدانة فان النون والتاء لم يكن زيادتهما معا بقوله  
لمعنى عصبب ليوم الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا معنى قال الرضى يريد بكونهما في حق الواحدة انهما  
زيدتا معا لانهما بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير  
كونهما في حكم الواحدة بأنهما زيدتا معا لانتقض بعصبب وليس بقدر في كون الالف والواو علامتي  
الفاعلية كونهما مع النون بمعنى واحد لان كلاهما مع النون علامة اثنية والجمع كما يفصح عنه تعريف التثنية  
والجمع والالف والنون المزيديتان لمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى كونهما المعنى الا ان يحدث معهما معنى  
لانهما موضوعا له حتى يشكل بالالف والنون فان قلت في جانب آخره زيادة زيادتان وكذلك  
وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فيهما في الوسط وانما يكونان في جانب الآخر لو لم يكن  
بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضى وهاتان الزيادتان سبعة زيدان ومسلمون ومسلان ومروان وكوفي  
وصحراء وجرابه معنى به المحقق بأني التأنيث هذا ولا يشكل بشمالة مع انه لا يحذف منه حرفا للاحاق لانه كمريانة  
فخذهان كان لك مرجانة وكان قوله في حكم الواحدة يخرج ما يخرج يكشف عن وجه حذفهما معا لان  
وبين في تعريف الترخيم المرام ( نحو اسماء ) عنده من يحمله فعلاء من الوسامة بمعنى اثر الحسن يقال وسم ككرم  
وسامة ووساما بفحهم فهو ووسيم وهى بهاء وجمع الوسم وسماء بضم اوله كذا في القاموس وفيه وبه سموا  
اسماء بمعنى الهمزة فيه منقلبة عن واو مضمومة كما في وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد  
النقل كما في شمس بضم اوله وبهذا ظهر ضعف ما في الرضى ان هذا القول مرجح على قول من جعله افعالا لجمع  
اسم بأن التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع واندفاع ما فيه من انه يرجح كونه جمع اسم بأنه لم يثبت في الصفات اسماء  
بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وبأنه لم يأت قلب الواو المفتوحة همزة الا في واحد  
هو واحد لول ما قال المصنف في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر الكى لا ينافي جعله من الوسامة ايضا  
يحتمل ان يكون مأخوذا من الوسم ( ومروان ) بفتح النون على ما هو المشهور اسم رجل ويحتمل الكسر  
بان يكون تثنية مروو بمعنى الحجارة التي يورى بها النار فهو مثال زيادة التثنية وقد يعرض لزيادتي الجمع ما  
يخرجهما عن كونهما زيادتي جمع فلا يزلان منزلة الواحدة وذلك في بنون على ما صرح به الرضى وقال  
ترخيمه كترخيم عمود لانه لما تغير بناء مفردة فكأنهما ابسا زيادتي جمع والظاهر ان



سئون وارضون وثمرات ونظائرهما يكون كذلك فينبغي ان يستثنى هؤلاء من تلك القاعدة (او حرف صحيح) الصحيح عند النحوي ما ليس في آخره حرف علة واما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الزمخشري في هذه العبارة ولا يبعد ان يراد الصحة من سقم الزيادة فيدخل في القاعدة مرمى ويخرج سعة ويؤيد هذه الارادة جملة ما قبل الازدواج له الرضى على ما يقابل حرف العلة فاعترض بدخول سعة واوجب تقييد الحرف الصحيح بأن يكون غير ما التأنيث واعترض شارح آخر بخروج مرمى واجيب بأن المتبادر حرف صحيح اصلي لان الغالب فيه الاصاله ولا يخفى ان المتبادر من بين الافراد الغالب لان العبارة اذ المتبادر من العبارة الحقيقية وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد فكن على بصيرة من نور التحقيق لتنجي عن مزالق التضيق ولأنس هذه الدقة فانهم الرفقة في سلوك طريقة الحقيقة (قبله) بلا فاصلة اذ هو المتبادر (مدة) اي حرف علة ساكنة بحجاسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة لان مد الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك الا عند ورش وحده فانه بمد الصوت في الحسنيين وحقا قال المصنف في الايضاح يريد مددة زائدة والا ورد مختار من قال المتبادر من المدة الزائدة لانها الغالبة في المدة فقد عرفت ما فيه واوصيت بحفظه ولا ينبغي ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل وان كان قبل الاخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة لا لتبني على تخالف علتي الحذف في القسمين من كونها كالواحدة في القسم الاول وكون ما قبل الاخر اولي بالحذف لزيادته من الاخر الاصلى كما ذكره الرضى بل لتخالفه في كون الثاني مقيدا بقوله (وهو اكثر من اربعة احرف) دون الاول لانه يحذف حرفان من يدا ودمان وبنون وقلون نعم لو تبع الجزولي ويحمله قيدا للقسمين لم يتم تلك النكتة والرضى نفسه رجح مذهب غير الجزولي وجعله قيدا للثاني ومع هذا غفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين ولنا مانع آخر من جمعهما لان نحو مصطفون ومصطفين داخلان في القسم الاول دون الثاني واحترز بهذا القيد من سعيه وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوز القراء حذف الحرفين فيهما فالفرق بين القراء وغيره قوله والاخر ف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد في سعيه وعماد كما لا يجب حذف حرفين (حذفنا) اي الحرفان انت الفعل لان حروف المجامع وثبات سماعية فجعل التأنيث لتغليب الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة الوهم على العقل الصريح (وان كان) المنادى (مركبا حذف الاسم الاخير) وما في حكمه فيشمل سيويه اذ الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم الاسم المبني وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في آخره واوا والف ونون لان مسلمان ومسلمون عليان داخلان فيما في آخره زيادتان وليس المحذوف فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثني عشر واثنى عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النحاة لان الاسم الثاني منزل منزلة النون من التثنية فلذا لا يجوز اضافتهما كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها لان المصنف خالفهم فيه والكلام مبني على مذهبه ولو شئت البناء على مذهب النحاة لا يمكنك بأن تجعله داخلا فيما في آخره زيادتان في حكم الواحدة لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلان منزلة الالف والنون للتثنية (والا) اي ان لم يكن المنادى شيئا مذكرا (ف) يحذف (حرف واحد) وانما قدر المضارع مع ان ماضى الكلام يستدعي الماضى لان الفاء بظاهاه تمتعه افادة استمرار حذف الحرف ولو اخذ في الباقي وعدم تفصيل تطلبه سيما وفيه خلاف القراء في جوازه اي حذف حرفين من سعيه وعماد



( وهو ) اى المحذوف ( فى حكم الثابت ) وقيل اى المنادى فى حكم الثابت بجميع اجزائه لئلا يمتنع قوله وقد يجعل اسماء برأسه ونحن سنجعل قوله وقد يجعل عدلا لقوله يقال يا حار فلا يقتضى جعل وهو ضميرا للمنادى قال الرضى كان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى المرخم منسيا كيد لا شرا كما هو فى كون الحذف لالة الا ان محذوف المنادى لا طراد الحذف فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار فى حكم الثابت على الاكثر والظاهر ان يفرق بين ما حذفه الواضع لالة وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم لالة فان الاول تعارف فى المعنى بدون المحذوف بخلاف الثانى فان الحذف فيه يجعل ما بقى دليلا على ما التى فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا على القياس دون السفلى كظنه ( على الاكثر ) اى على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يمتنع فى كثير اللغات السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم نحو باقائم فى ترخيم باقائمة فى مقام الالتباس وفى المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة الا على سبيل الشذوذا فى اطرق كرى فلا يقال فى ترخيم باصاحب يا صاح ( فيقال يا حار ) بالكسر فى ترخيم يا حارث ( ويا ثمو ) فى ترخيم ياثمود ولا يتحاشى من كون الواو فى الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب قلبه ياء فى اسم معرب فى الاصل ( ويا كرو ) فى يا كروان ولا يتحاشى من عدم قلب حرف الة المنحركة المفتوح ما قبلها من غير ان يكون بعدها الف \* والمراد انه يقال على الاكثر بقرينة معادلته لقوله وقد يجعل الدال على القلة فهو فى حيز التفرع والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير تغيير ويذبح ان يقيده بما اذا لم تؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كفى اسحار على وزن اسحار اسماء البنت مما ليس للمدغم حركة فى الاصل فانه يحرك الثانى فيه بحركة ما قبل الساكن الاول فيه عند سيويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح وكفى فى راد مما كان المدغم فى الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب ان يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاض لاتقاء موجب حذف الياء اذ المصنف خالفهم فيه وقال يا قاض بالضم ( وقد يجعل ) المنادى المحذوف الاخر وهذه الامثلة ( اسماء برأسه فيقال يا حار ) بالضم ( ويا ثمو ) بقلب الواو ياء ( ويا كرا ) بقلب الواو الفا والاولى ان لا يذكر فى الفرع كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم وكذا شاذ وكانه تبع السيرافى فى الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيده بأن لا يؤدى جملة اسماء برأسه الى ما لا نظيره كفى طيلسان على لغة كسر اللام فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند المبرد والمازنى خلافا للسيرافى فانه لا يبالى عروض وزن لانظيره ويؤيد المبرد امتناع ان يقال ياثمو على هذه اللغة لانه يؤدى الى ما لا نظيره فلو لم يقيده بالعارض لجازا ياثمو وكذا لا يجوز ترخيم جليان عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدى الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى غير التأنيث لان المتقلبة عن الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها والسيرافى يجعله حيثنذ فعلا ويقول لامثالا ويعدم النظيره لانه شئ عرض وان كان الباقي حرفا ثانيهما حرف علة يجعل ذات ثلاثة يرد المحذوف اذ لم يعد ثنائى فانه حرف علة فى العرب وما فى حكمه والمنادى فى حكمه فيقال فى ترخيم شاة ياشاه برد الهاء المحذوفة اذ اصل شاة شاة وفى ترخيم شية ياشى وان لم يكن ما يرد تضعيف حرف اللين فيقال فى ترخيم المسمى بلاه ياله ويشكل ان الترخيم لسرعة الفراغ عن المنادى وفى هذه الصور لا يحصل هذا الغرض فالقياس منع الترخيم وتفصيل الترخيم على اللغة السفلى من خواص من له الباعة الطولى فى المباحث التصريفية ( وقد استعملوا ) اى العرب لان استعمال الذى يبحث عنه التحوى ذلك دون استعمال النحاة ( صيغة النداء ) اختاره على باع انه اخصر واوضح تنبيهها على ان المنذوب يلحق المنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف حامل المفعول به خسا وعلى ان صيغة النداء تنصرف الى بالانه المشهور

في النداء ولذا لم يستعمل في نداء دخله غير النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب سواها ولا ان تريد بصيغة النداء ما هو على هيئة المنادى كإيلايم قوله ( في المندوب ) وعلى الاول يجب جعله بتقدير في ندبة المندوب ( وهو ) اي المندوب المصطلح كما يقتضيه قوله وحكمه الى غير ذلك ففيه استخدام اذا السابق ما يستعمل هو فيه بصيغة النداء لا المصطلح ( المتفجع عليه ) في الصحاح تفجع له توجع وفي القاموس تفجع توجع للصيغة فلا بد من تضمين التفجع معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عد محاسنه وبكى عليه وقد اخرج بقوله ( ياأؤوا ) نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة بيا من حروف النداء وقد اخل يجمع التعريف حيث لم يصنعه من خروج المتفجع به نحو واوبلاه وواحمرناه وواكيداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه اوبه ومنهم من جعل قوله عليه علة اي المتفجع بناء عليه فدخل الجميع لان الميت يتوهم لاجله لفقده والحسرة والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح حينئذ قوله ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا كان متفجعا به والظاهر ما ذكرناه ولا يعد ان يقال واحمرناه واثوراه منزل منزلة الميت لان الهلاك كأنه محبوب يبيى على فقده وكذا الحسرة لانه كأنه مات الحسرة حيث لا يمكنه قضاها كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل عن الجزولي انه منادى على وجه التفجع كأنه قيل يا محمدا بقال اني مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبع بفتح العين اي لا تهلك كأنهم لضنهم بموت الميت تصوروه حيا هذا وااقرب عندي جعله منادى مستغاثا كأنك تستغيث بالميت ان يغثك في فراقه وكذا بالهلاك والحسرة لانه لظهور كون المنكلم مضطرا مستغيثا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة ( واختص بوا ) الظاهر واختص به ولكنه قد يدخل الياء على المقصور بتضمين معنى التمييز فكأنه قيل واختص به وامتياز به ويميز المندوب بوا مختصا به كما في الشروح واختص المندوب بمتياز به بوا وآ اذا لبس هذا الاختصاص المندوب بل لاختصاص وابه ولك ان تجعل وامقصورا عليه ويكون المعنى واختص المندوب في مقام الالتباس بوا بمعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون بعينه ما في التسهيل ويجب ايلائه واعند خوف اللبس واقرب منه ان يعتبره بأنه اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا اذا الندبة بيا استعارة كما افاده قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اذا الندبة بيا تجوز لا تمنع اختصاص المندوب بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله واختص بوا وان اقليل ما تستعمل في النداء على ما في الرضى ( وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ) الاظهر الاخصر وهو كالمندى في الاعراب والبناء يعني يبنى المفرد المعرفة منه على ما يرفع اذالم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا ببن مضافا الى علم آخر ويفتح وجوبا اذا لحقه الالف واختيار اذا وصف هذا الوصف وفيه رد على الكوفي المجوز بيا زيدا بفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر هذا المقام فتحذف ما فسر به الاقوام يقال قد اهل حكم توابعه وهو ايضا كحكم تابع المنادى ولا يعد ان يجعل قوله وافيان كنت زكيا مدر كالمالم يكن جليا فقول من احكام اعراب المنادى متابعة التابع له في غير البدل واخيه ومن احكام بناءه على ما يرفع به متابعة التأكييد المذكور لما يرفع به ولما كان يتبادر الى الوهم انه يكون نكرة غير معينة مطلقا كالمندى تداركه بما سيحى انه لا يندب الا المعروف ووجه كونه في حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند المصنف جعله عليه لمشاركتهم في كونها مخصوصين بحرف النداء وما يشبهه ( ولك ) اي جاز لك ( زيادة الالف في آخره ) حقيقة او حكما لجعل آخر المضاف اليه في حكم آخره لا يرشدك اليه بقوله واغلا مكبه وكذلك آخر اصله كما في وامن حفر بئر زمراه فيه رد على



الاندلسى ايجابها في الندبة بـ **ثلاثا** يلتبس بالندى اذ دفع الالتباس لا يوجب الانصب قرينة وهى لا تنحصر فيها واذا زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين يتحرك بالفتح حفظا للالف الاثنتين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور وان كان ساكن يحذف فان كان متحرك الاصل كافى واقاضى بحرك بالفتح وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفاء يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يزداد الالف ويكتفى به اتفاقا فتقول في المسمى باضربوا واضربوه والمصنف سوى بين الالف وغيره فتقول في يا غلامى بالفتح يا غلامياه وفي يا غلامى بالسكون كذلك عندهم جعله متحرك الاصل ويا غلاميه بالسكون عندهم جعله ساكن الاصل والمصنف ذهب الى ان الواجب يا غلاميه سواء كان الاصل في الياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلى ومنعه الرضى بسندوا قاضياه وله ان يقول ان السكون العارض الذى لا يبين عروضه ويشبه الامر فيه كالاصلى وسكون يا قاضى ليس كذلك (فان خفت اللبس) بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة تناسمها والقلب الالف بتلك المدة وقوله (قلت يا غلاميه) يحتملها ويرد مدة كانت محذوفة وان كان ما قبله ساكن كافى واغلامكموه فان اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو يدل عليه ضربه لکن هذا عند الجمهور مخصوص بما فى آخره حركة بناءية وما فى آخره حركة امرائية لا يزداد فيه الا الالف فتقول فى واضرب الرجل بالرفع وواضرب الرجل بالنصب وواضرب الرجل فمحتمل ان يكون اختيار واغلاميه للتنبيه على وجوب الحركة البناءية **ب**بقى ان حذف الحركة البناءية بزيادة مدة تناسمها لا ينحصر مقام اللبس عند المصنف بل لا يصح زيادة الالف فيما فى آخره حركة بناءية لا تقبل الالف ويجب العدول الى مدة تناسمها (ولك الهاء فى الوقف) لما وهم الكلام السابق اندفع الكوفى فى الحاقها الهاء ووقفا وصلها فى الشعر وغيره صرح باختصاصه بالوقف فلا يردانه علم الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء مع يائه لثلاثا يلتبس بالندى المضاف الى ياء المتكلم وقوله معجب جدا حيث جعل الهاء المشتركة بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم ميم المندوب عنه وقد نبههذين المثاليين على ان المندوب بضاف الى ياء ضمير المخاطب على خلاف الندى (ولا يندب) اى لا يجعل مندوباً متفجعا عليه لا مندوبا متفجعا منه كما عرف ولك ان تريد ان لا يسبى بعد المحاسن والتسمية (الا) على (المعروف) فيلزم منه ان لا يقال واحمرته المعروف لانه لا يقال واحمرته ولا يحتاج الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعنى بالمعروف المشهور والظاهر ان المراد المعروف عندهم يشاهد جزع المتفجع لبعثه سواء كان مشهورا او لا (فلا يقال وارجله وامتنع مثل وا زيد الطويله) يعنى يمنع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة الحاق بالمضاف اليه الذى هو غير الندى ذاتا ومفهوما قال الخليل وسيؤيده بل الواجب وا زيد الظريف وفيه نظر لانه لا يوقف على الموصوف والقياس ان يصح الحاق بصفة تايها لانه المقصود بالندبة يقال يا ايها الوحيداء (خلافا لـ يونس) فانه يلحقها آخر الصفة وقيل يجوز بازيد بن مجدها ونحن نقول هذا الخلاف فى غير صفة هي جملة فالمتفق يارجله حفر بئر زمزماه لانه مضارع المضاف على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يريد يونس الحاق علامة الندبة فى وامن حفر بئر زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصولة قال الرضى يلحق علامة الندبة آخر المضاف اليه والمضارع للمضاف وآخر الصلة وهذا يشعر بأن الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر فى بحث نداء المعروف باللام موافقا للمصنف ما دل على انه المضارع للمضاف وقد نقلناه لك وتمسك يونس بأنه قد ضاع لرجل قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه فى القاموس الجمجمة بالضم القدح من الخشب والقحف ومن العجب ان فصره المصنف فى الايضاح

في هذا المثال بالرأس ( ويجوز حذف حرف النداء الامع الجنس ) قبل المراد ما يوصف به اي ويرد عليه يا غلام رجل فانه لا يوصف به اي مع عدم جواز الحذف وايها الرجل فانه حذف لان المقصود بالنداء الرجل مع انه يوصف به اي ولذا لا يحذف من يا ايها لان المقصود بالنداء ذا ولا يحذف من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضى ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به او لم تعرف والمراد الامع مقصود بالنداء هو واحد هذه الامور ليفيد الامتناع في يا ايها والجواز في يا ايها الرجل حين قصد نداء الرجل وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود بالنداء ذا ايضا على ما في الرضى ولا يعلم جواز الحذف في يا ايها الرجل كما يقتضيه ( والاشارة ) خلافا للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم يوجد في استعمال العرب اول الاية يجعل هؤلاء خبر انتم ( والمستغاث والمندوب ) لا يعرف منه انه لا يحذف وامن المندوب لانه لم يعد المصنف وفي حروف النداء ( نحو يوصف امرض وايها الرجل ) نية بالتمثيل الثاني على ان المدار هو المقصود بالنداء ولذا لم يبال بكون اي اسم جنس والاستثناء قاصر اذ لا يحذف من لفظة الله ايضا ولا يرفع انه يحذف منه مع تعويض الميم المشددة في آخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف حينئذ والتبادر في كلامه ما يقابل الوجوب وايضا التبادر الجواز مطلقا الامع شرطه ففي جملة داخل تحت الجواز هذا الشرط اصلاح بيانه اقل من افساده فالوجه ان يقال انها كتنفى بكونه معلوما من قوله وقاوا يا الله خاصة على ما بيناه لك ولما كان يجب حذف الحرف مشتركا بين النداء والمندوب اخبر عن المندوب وكان عليه ان يقدم بحث حذف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف والمنادى ( وشذا صج ليل ) قالته امرأة امرئ القيس وكان مبعضا للنساء مكروها عندهن سألت الليل اصباحه لتنجي مضاجعته فصار مثلا ( واقتد مخنوق ) قاله من اخذ سلكه السارق في طريق غافلا وخنقه يعني اعطى فدية وخلص نفسك عن يدي فصار مثلا ( واطرق كرا ) وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف في امثال هذه قبل الصيرورة امثالا وبعدها فهي امثلة للوجوب اذ لا تغير الامثال فلا يرون على قاعدة جواز الحذف لما قيل قوله وشذا الخ جواب سؤال انجبه على استثناء اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ وبما يحذف فيه وجوبا نداء لفظة الله وقدم ومنه الاختصاص وهو نقل اي وقع منادى عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة الندائية من غير تغيير بعد اخذ ضمير المتكلم وقد زاد فيه على قصد الاختصاص قصد التفخيز او التصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص اي بهذه المعاملة لان شأنه البروز في لباس هو لغيره لانه المنادى صورة وليس منادى فسهل جعله لغير ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية فقولاك ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم وليس مخاطبا وقديوب اي منادى مضاف وهو في الغالب لفظ معشروا والواهل وبني وبندر غيرها حتى قصره ابو عمرو عليها وقديوبه في ذلك معارف باللام او علم وفي الحديث نحن معاشر الانبياء فينا بدي اي قلة كلام كافي الرضى ويحتمل معنى الفقر وهو في الاصل قلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقرب للنزبل والنزبل الضيف وجاء نحن تيمنا يكشف بنا الضباب اي الظلمة وهو في الاصل جمع ضابة بمعنى محاسبة تعشى الارض كالمدخان يتكشفت بارتفاع الشمس والاختصاص المقصود بتلك الامور الثلاثة لا يخص ضمير المتكلم بل يجيئ بعد الخطاب ايضا نحو سبحانك الله العظيم



بالنصب وقد تجئ المعرفة باللام والمضاف بعد الغيبة ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت به الفاسق  
ونحو الحمد لله الحميد بالنصب وقد يأتي منكر البضاع على قلة لا بقصد الاختصاص بل بقصد الذم او الممدح  
او الترجيح قال المصنف ما سوى اى منصوب بتقدير فعل مناسب للمقام من اعنى واخص وامدح واذم  
واترحم ويحمل غير المعرفة باللام من ذلك النداء وقال الرضى الحق اجراء كل مجرى واحد فى النقل  
عن النداء والمعرفة باللام وقع منادى هنا لئلا يترام حذف حرف النداء المنانى اللام وعدم قصر النداء  
ولذا لم يبين على الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف ما يقتضيه من النداء فعاد الى اصله من النصب ( وقد  
يحذف المنادى لقيام قرينة ) جوازا ( نحو الا ) بالتخفيف ( يا سجدوا ) اى يا قوم اسجدوا واما على قراءة  
التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا مضارع منصوب بأن مدغما نونه فى لا وقد شبه بقوله وقد يحذف على انه  
لا يكثر كحذف حرف النداء وقلة الحذف لا تخص المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله  
سواء فى التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب به والمجانب به والباقي  
محذوف فاعمله ونبيه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف نسيما مع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيما وذلك  
لمعروض مزيد مقصوده المنادى فى الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عمدته او قد يحذف  
وجوبا كما فى بالله وبالله واهى فانه فى تقدير المنادى عند المصنف وان جعل القوم المنادى نفس الماء  
والدواهى اللهم اجعل خاتمة نداء المنادى الى الجنة وصفحات تصورها اقلاما تحفظنا من النار كالجنة  
( والثالث ) من الابواب الاربعة اوجب حذف عامل المفعول به ( ما ) مفعول به ( ضمير عامله على  
شريطة التفسير ) الشريطة فعلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث يجعلها  
منقولة من الجارى على موصوف محذوف هو العلة و اضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائى والفراء  
لم يضم العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره اوصح تسليطه عليه والفاعل فيه  
ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده فى زيد امررت به جاء جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره  
ومررت به يسد مسده والبصرى جعل زيدا ضربه نظيران امرؤ هلك فكما ان هلك ليس عاملا فى امره  
وضميره على ما هو المراد واشير اليه بقرينة حله على قول الثالث كذلك فى زيد اضربه ليس بعامل فيها  
وقد قدمنا ان الكوفى يحمل زيد قام فاعلا فنذكر ( وهو ) لم يرجع الى ما ضمير الخ بمعنى مفعول به  
اضمر لان الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة على ما فى الرضى فى هذا المقام لان التعريف بمفعول به  
وغيره ولا الى ضمير الخ بمعنى شئ ضمير عامله على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه بشئ هو الفاعل  
ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما ضمير لان المعنى منصوب ضمير الخ فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة  
سرت فيه ولذا صح منه فى المفعول فيه ينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير وخبر كان نحو زيد  
كنت اياه ولذا قال ( كل اسم ) ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكدا لم يعم بلفظة كل وهذه من القوائد  
الخاصة لادخال كل فى التعريف فزت به وان خفى على كل فن قال المراد بقوله انصبه النصب على المفعولية  
كما هو المتبادر فخرج زيدا كنت اياه لم يفتن ما ياباه وفاته من المستفيض تخصيص الجنس فاللاحق بهذا  
الغرض تخصيص الاسم بالمفعول ( بعده فعل او شبهه ) قال الرضى لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل  
لجواز زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه وبمعنى شبه الفعل اسما الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح  
ان يسلم على ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفعولا اذ لم يكن ما يوجب تقدير الفعل ولا بد لشبه  
الفعل مما يعتمد عليه هذا الكلام ولا يفتنى عليك انه يعنى شبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج لوسائط عليه

وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليطه على الاسم  
لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا اناضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير اناضرت  
زيد الان ضربت مناسب اناضاربه قبل هذا الزمان وينصبه اوسلط عليه ( مشتغل ) افردة لكون وصفا  
للمرددين متعددا لا متعددا ( عنه ) متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى الاعراض ( بضميره او متعلقه ) اى متعلق  
الضمير او الاسم ولا ينحصر في المضاف الى الضمير بل لا يكاد يضبط \* منه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا  
اكرمت رجلا يحبه \* ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذى يحبه \* ومنه المعطوف عليه المضاف الى  
الضمير نحو زيدا ضربت عمرا واخاه \* ومنه المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة تنظن وتمكن من  
استخراج ما يمل الفطن تفصيله فان المتوقع من الزكى ان يكون على تأمله تعوبله ولا يخفى ان المتبادر من قوله  
مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال بأحدهما لكان كاملا في ذلك الاسم ولذلك ترى الرضى  
بعد قوله ( اوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه ) لغوا الذبحر ج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه  
لكن يصرف عن هذا المتبادر التثليل بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به اذ لم يشتغل ضربت عن زيدا  
ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كفى المثاليين او بالاختيار  
كفى زيدا ضربته على انه لو لا ذلك ايضا لا ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان الاعتبار من ان يكون  
نفس المقدر او ما يناسبه المقدر \* فنقول الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال هو كل اسم بعده عامل  
في ضميره او متعلقه لوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه \* واورد على قوله لوسلط عليه الخ امران آخران  
احدهما انه لا يخرج به شئ اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه انه لوسلط عليه لنصبه وثانيهما  
ان لو يقتضى انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شئ من المعروف اذ في الكل تحقق التسليط اذ في زيدا  
ضربته لوسلط ضربت على زيد \* واجيب عن الاول بتقدير وصف اى بعد فعل او شبهه يصح تسليطه  
عليه لوسلط الخ \* وعن الثانى بتقدير تقييد التسليط اى لوسلط عليه لفظا والتسليط في افراد المعرفة  
هو التسليط تقديرا والنظر الصائب الذى لا يغيب عنه طريق الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب  
ونجيب عن الاول ان لو لا انتفاء الجزاء لا انتفاء الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لا انتفاء التسليط  
وفيما يمنع التسليط ليس الانتفاء لا انتفاء التسليط بل لا متناعه \* وعن الثانى بأن في قولنا زيدا ضربته لم يسقط  
على زيد فعل بعده بل فعل آخر مثله ولا في زيدا مررت به ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل مثل ذلك  
المناسب \* واورد عليه زيدا ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولوسلط عليه لنصبه واجيب  
بأن المراد التسليط بمجرد قطع عمله في الضمير او متعلقه وزيدا ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل  
في الضمير من رفع عمل الابتداء فيه \* وفيه انه لا بد في زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل  
المقدر في زيدا فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكن تف بتقدير المنصوب لثلاثه انتقض  
بقولنا ان زيدا ضربته \* واعلم ان تحقيق هذا القيد يستدعى معرفة موانع التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز  
تقديم ما في حيزه عليه بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا ومعنى  
وكذا حرف الشرط وحرف التحضيض والاعراض او التثنية والام الابتداء وكلمة ما من جملة حروف  
النفي وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها بخلاف الفاء في جزاء أمافان لم يقع موقعه لاستدعاء  
اما تقديم ما في حيزه عليه ليفصل بينه وبين اما وبخلاف الفاء في جواب اذافته حتى انها زائدة وسجى  
في بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التحجية والمضاف نحو زيد حين تضربه يموت وكذا الانحوما



رجل الاعطيه كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدر او فعل تعجب نحو زيد احسن به اوصفة  
لذلك الاسم نحو رجل ضربته اوصلة نحو أيهم ضربته او جواب قسم بعده نحو زيدا والله ضربته  
واما كون الفعل الذي بعد ذلك الاسم مستندا الى ضميره المتصل نحو زيد اظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع  
ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع ضمير المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل  
الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخرى نحو ﴿ الزانية والزاني ﴾ الآية على تفسير سيويده  
وسياي ومن الموانع ما اهتم وهو ان لا يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت نحو  
جاءني زيد وعمر يضر به فانه لا يجوز جعله في تقدير ويضرب عمرو والامتناع كون الحال بالواو اذا كانت  
جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم في هذه الصورة واجب واذا انقضت هذا انقضى حال  
خاتمة هذا البحث من قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه الى آخر الباب وانما قال او مناسبه لئلا يخرج  
عن التعريف زيد اضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيدا  
مررت به الا المرور من غير تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا في زيدا حبست عليه فالوجه ان يقدر نفس  
هذه الافعال عاملة في المنصوب فكنت قاصدا في زيدا ضربت غلامه الى ضربت زيدا اشارة الى  
ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به الى مررت زيدا فنصب زيدا بزرع الخافض وكذا  
في زيدا حبست عليه تقديره حبست زيدا بزرع الخافض لا نأقول نزع الخافض سماعى لانقل ﴿ فليكن  
هذا الباب من مواضع سماعه فاذا ما يشتهيك الى ذروة الكلام حان ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك  
ايها الطالب للقول السديد من الرفيق الرشيد لا تكن في رتبة التقليد فتبقى في الزمن المديد في البعد البعيد  
عن قبول الحق الذي ليس عليه مزيد فاما يلقي لمن له قلب والى السمع وهوشهيد ( مثل زيدا ضربته  
وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ) او امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر  
والا فان امكن تقدير مرادفه فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص المفسر فاللازم تقديره  
والا فيقدر الملائسة التي تم كل مقام فتزيب الامثلة على ترتيب وجوب التقدير فلا يرد انه قائم احسن  
الترتيب وهو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بمثال المشتغل بالمتعلق ( ينصب ) اي ما ضم  
حامله ( بفعل يفسره مابعد ) فأوضح في الامثلة المذكورة فقال ( اي ضربت وجاوزت وأهنت  
ولابست ) وقبل ضمير ينصب الى زيد وبه نيه على حال الكل وانما صرح به رداعلى من جوز خشب  
قطعه بتقدير انقطع خشب متمسكا بقوله ﴿ لا تجزعى ان نفس اهلكته ﴾ واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ﴿  
وعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على مامر وبما لا يمكن تسليطه ويجب  
تسليط مناسبه ان يقع ما يشغل به المفسر بعد الانحو ان زيدا لم تضرب الاياه فان الفعل المقدر يجب  
ان يكون مثبتا اي ان تضرب زيدا لم تضرب الاياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع  
الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الامثلة اذا كان مفعولا لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير  
الموجب هكذا ذكره الرضى وفيه بحث لا نتقاضه بقولنا ان ثوبى انقضت الاياه فان ما بعد الامتنى ليكون  
المقدر منفيا اي لم اتفق ثوبى نعم اذا وقع ما يشغل به المفسر بعد الايجب تقدير المناسب دون المفسر بعينه  
لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون منفيا ويجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا لا غير  
ليصح ترتيب الجزاء عليه وبهذا يدفع انه بما لا يفنى ذكر المقدر عن المفسر كافي هذه الصورة فلا يصح  
ان وجوب الحذف لئلا يلفظ التفسير وكذا يجب ان يقدر في زيدا حبست عليه لابست زيدا بالحبس

عليه وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا لضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظه فانه من شوارد  
اولى الافهام ( ويختار الرفع ) اي رفع المنصوب الذي كلامنا فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن البحث  
فم البحث من وجوب الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه ولا ان يجعل البحث عن اختيار الرفع راجعا  
الى البحث عن مرجوحية النصب فيكون اشد دخولا في البحث ( بالابتداء ) اما اشارة الى عامل الرفع  
او الى المعنى المقتضى فيكون بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه متفق بين الكل واحترزه  
عن الرفع بفعل مطاوع للفسر نحو ما مر فانه لا يجوز عند البصري والكوفي الجوز لا يرجمه وفيه اشارة  
الى جهة اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب في ذكر الجهة وقال  
الرضي بين عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل كما ان الناصب فعل ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكرناه بعدما ذكر  
لك ( عند عدم قرينة خلافه ) اي خلاف الرفع وهو هنا لا يعد والنصب قالوا وضع الاخصر عند عدم  
قرينة النصب موجود لاحالة ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لاذاته واللازم ذاته  
دون الحيثية وام يفتن له رضي فأجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويته  
وتبعه كنيرون وهو يوجب تأخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه الى  
اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله ( او عند وجود اقوى منها ) واختلاف ضمير  
منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لانه قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة  
الخلاف لترجمه بالسلامة عن الحذف على ما قيل وبكونه عمدة وبقاء ما ابتدئ به الكلام مبتدأ ويكون  
العامل محققا لا مقدرا على ما تقول ويعارض الاخير رجحان العامل اللفظي على المعنوي ونتجه في ان  
الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع  
مختار لوجود الاقوى لاحالة والاقوى ينحصر في اما هذه واذا هذه ولا ثالث لهما كما يوهمه قوله  
( كما ماع غير الطلب واذا المفاجأة ) واما هذه لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في العطف  
او في جواب السؤال الفعلي واذا لتجتماع الاول <sup>١</sup> ووجه رجحان قوة اما في اقتضاء الرفع على قوة  
رعاية التناسب في اقتضاء النصب اما ما قيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره رضي وسوى  
بين الاسمية والفعلية واما ما قيل ان اما لكونه نائبا عن مهمما وهو اسم التزم بعده الاسم لئلا يخلو مقام  
اصله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال رضي ليس اما مرجح الرفع  
في الحقيقة بل دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استئناف قاطع لما بعده عما قبله فلامعنى لرعاية  
التناسب فيها وقد انكر جواز النصب بعد اذا بحكمهم في بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدأ بعده فاك  
كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول <sup>٢</sup> وتوجيه اذا المفاجأة على ما قالوا  
ان الغالب بعده المبتدأ او ارد عليه انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما مارة بأن مرادهم بلزوم  
المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بأن المراد اللزوم في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وتردد رضي في  
وجود النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه <sup>٣</sup> اعلم ان المصنف لم يحصر القرائن فيما ذكره بل ضبط ما وجدته فان نجد  
زائدا فرددناه فان البحث اجتهادي وما ادنى التأمل اليه كون المفسر غير ناصب بل ما يناسبه لان فيه كلفة ما لا يوازيها  
ترك التناسب فتأمل ( ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية ) هذه اضعف قرائن النصب وما يليه اقوى  
منه صرح به رضي وكأني قدومه ليقارن ما يجتمع معهما من قرائن الرفع ويكون اقوى منها فيذكر المتعلم بقيد  
اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى منها من قرائن الرفع ونبه بقوله ( للتناسب ) على انه يجري في كل



ما راعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة للفعول لأنها بمنزلة العمل بخلاف الرفع الرفع للفاعل فقط صرح  
 به الرضى في بحث استواء الرفع والنصب فاختار ان نصب في قولك زيد ضارب عمرو او بكر يضربه كالوقوع  
 في جواب سؤال فعلى فالتخار في جواب أبهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيويه الجملة الفعلية بغير التجهية  
 ليخرج نحو احسن زيد وعمرو يضربه لأنها لمجود فعلها كالا ممية واعترض عليه الرضى بأن الظاهر ان  
 الجملة الثانية اعتراضية لامطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقضة  
 في المثال فجعل المثال احسن زيد والله احده ومن قرأ ان اختيار النصب ما استخرجته وهو ان تكون  
 الجملة في موقع الحال ولا اوامعه فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حال بدون الواو  
 نحو جاءني زيد عمرو اقدضربه (وبعد حرف النفي) هذا القدر من البحث واما ان حرف النفي الذي يقع  
 بعده الاسم ماسوى لم ولما وان لأنه لا يجوز حذف افعالها فن بحث آخر فلا يجزى انه يجب بعد حرف  
 النفي على ان منع حذف فعل لما تمنوع (وحرف الاستفهام) بشعر كلام الرضى بأن الاولى وهمزة للاستفهام  
 اذا لا يجوز مثل هل زيدا ضربته لان هل اذا دخل جلة فيها فعل لا يرضى الا بأن يدخل عليه لفظا وفيه  
 بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو ضاربه فانه في تقدير هل ضارب عمرو زيدا كما يختار في زيدا  
 عمرو ضاربه نعم لو تم ما ذكره التسهيل انه يجب النصب بعد استفهام لغير الهمزة يتم ما ذكره \* وعبرة  
 المسئلتين قاصرة على مذهب سيويه والجرى لانه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته لان زيدا  
 ضربته خبر المبتدأ خال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد ضربته النصب فلا يصح اطلاق  
 البعدية ولا تقييدها بكونها بلا فصل بل لا بد من تفصيل بأن يكون عندهما بلا فصل بالظرف نعم يتم على  
 مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا ويجعل انت زيدا ضربته في تقدير أضربت زيدا ويجعل  
 انت فاعل فعل محذوف \* وانما قال بعد حرف الاستفهام احتراما عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى  
 زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلمه الرضى بأن كل دخيل في شئ فحقه لزوم اصل المنطوق  
 عليه اذا امكن وأصل همزة الاستفهام الدخول على الفعل وهو منقوض باذا الشرطية وقد جاوز اصله  
 من لزوم الفعل ولم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيدا ضربته (واذا  
 الشرطية) بخلاف اذا المفاجأة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب النصب كما ذهب  
 اليه المبرد حطا لمرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها وبشرطون  
 ان يكون خبر الاسمية فعلية (وحيث) لاحتمال حيث لا يجوز حيث زيدا ضربته ويجب حيثما ضربت  
 زيدا كما في الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية اذا لا يختار النصب في اجلس حيث زيدا  
 ضربته وانما يختار في حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط  
 ليس كتضمن اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه (وفي الامر والنهي) اى في وقت الامر والنهي على انهما  
 مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهى او بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا تضربه بمعنى  
 اضربه وكأنه اراد به ما يندرج فيه الدعاء والاتماس ايضا فلذا اسقط الدعاء مع انه ذكره المختصرى  
 على انه لا يصير بذكر الدعاء وافي بالاضبط ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم من قدر في وقت وقوع  
 الامر والنهي بعده وهما كما ترى وكان الاظهر وقبل الامر والنهي (اذهى) اى ما بعد حرف  
 النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم الذى قبل الامر والنهي (مواقع الفعل)  
 اى مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله فيقع الفعل

في هذه المواضع ولورفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه في النصب في ازيدا انت ضاربه لا يقع الفعل بهذا الهمزة بل الاسم فانه في تقدير ازيدا انت ضارب الا ان يقال اسم الفاعل في حكم الفعل فتأمل \* وما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى الامور طالب الفعل والا لانتقض بالتثني بل لان العرب جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه دائما في عرف الشرط والتخصيص فلا يرد التثني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا وكول على السماع صرح به الرضى في بحث وجوب النصب (وعند خوف لبس المفسر بالصفة) يريد ان نصب ما ضمير تامله على شريطة التفسير اولى لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على ظاهره ولا حاجة الى تأويله بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بأن نصبه اولى لاحتجج الى تأويل المصنف رحمه الله على التخصيصة وقد ايد بادراج الخوف انه عند تعين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة ليس النصب اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلًا مع جعله صفة لا يمتزج عن احتماله ولا يخاف منه وبهذا ظهر موضع وجوب النصب وكما انه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب (مثل اناكل شئ خلقناه بقدر) اذ على تقدير الرفع يمتثل كون خلقناه صفة فيفيد ان كل شئ هو مخلوقنا كما يشهد بقدره وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما عترض به الرضى بأن الشئ اعم من الموجود فلا بد من وجوده من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا ووجه الدفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضى ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال يثبت مخلوقا لغيره تعالى لاننا نقول ليس على المصنف الا ايراد مثال مستقيم على مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الاية عند المعتزلي نعم تحقيق المقام يقتضي ورود اعتراضه فان تفسير الاية وظهور مقصودها دار على تحقيق الحال والاستدلال على أن جميع الموجودات مخلوق له تعالى او بعضها مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود برفع او نصب ويمكن ترجيح النصب بأنه يفيد كون الاشياء بقدر باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يمتثل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبر او حينئذ لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم منكرا حتى لو قيل الشئ خلقناه بقدر يحتمل اللام للاستغراق ان لم يلتبس (ويستوى الامر ان) اي الرفع والنصب غير فضل احدهما على الآخر ومنهم من قال اي يستوى الامر ان في الاختيار فأيهما قصده هو المختار فكلام لا يصدر مثله بالاختيار (في مثل زيد قام وعمر اكرمه) اورد مثال اوردته سيبويه من غير اصلاحه لانه صار من مطارح الانظار مثال السيرانى ونعم القول قوله انه في تقدير عنده او في داره واللام يصح عطفه على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير زيد فكذلك في امره فلا يترجح نصبه بترجيح عطفه على قام على عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لا محل لها من قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه على ماله محل منه بناء على انه لم يظهر اعراجه الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او في داره فيرجح الرفع المستغنى عن هذا التقدير قلت اذا قصدناه اكرم عمرو في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم وقد يقال يستوى الامر ان في مثل هذا المثال من غير تقدير



ضمير في الثاني وظاهر كلام سيويه محفوظ لانه ورد في القرآن نحو **والنجم والشجر يسجدان والسماء**  
**رفعها** فانه ينصب السماء ويرفع وهما اشكال قوي وهوان وجه استواء الامرين بأنه على تقدير الرفع  
يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان يرجع بالسلامة عن الحذف يرجح النصب  
بقرب المعطوف عليه فان عمرا اكرمه اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما لا فصل بينه  
وبين قام فلا معنى لقربيه ودفع بأن المراد انه اقرب الى اول قام من اول زيد قام والسدفع كما ترى عديم النفع  
اذ لم يعتبر مثل هذا القرب في شيء من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة في الحقيقة  
هو النسبة ونسبة عمرا اكرمه اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان مرجح النصب  
ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة هي خلاف الاصل على ما عرفت فينبغي ان يرجح  
قال الرضى يدرج في مثل زيد قام وعمروا **اكرمه** زيد ضارب عمرا وعمرا اكرمه دون زيد قام وعمرا  
**اكرمه** لان الصفة الناصبة للمفعول في حكم الفعل دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد  
ايضا الفاعل نحو زيد مصرى حاره (ويجب النصب بعد حرف الشرط) هي ان ولو واما عند المصنف  
وقد سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذما سمع عنده على خلاف مذهب سيويه فلا يحتاج الى استثناء بناء على  
انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المعمول له اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب  
على انه لا حاجة الى الاستثناء او كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعده ما ضمير عامله على شريطة التفسير لهذا  
التقدير (وحرف التحضيض) وهي الامشدة لا غير عند غير الخليل ومنهم المصنف ولا يرد انه فاعل  
المصنف الا للعرض لانه يجب النصب بعدها على ما ذكره الاندلسي فيقال لا زيدا بكرم بالنصب لا غير لان  
المصنف اختار مذهب السيرافي كما اختاره الجزولي من ان حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول  
الهمزة فمنه الا للعرض مما يختار بعده النصب كسائر حروف النفي (مثل ان زيدا ضربته) انما اتى بالماضى  
لما مر في بحث حذف فعل الفاعل ان حق المفسر للشرط ان يكون ماضيا وشذ المصارع وفيه خلاف الاخفش  
فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم (والا زيدا ضربته) هذا متفق عليه وعدو قوله **ونبت**  
**لبلى** ارسلت بشفاة **الى** فهلا نفس شقيها **شاذ** **ومما** استخراجته ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو  
رجلا ضربته فانه يجب النصب لعدم صحة وقوعها مبتدأة وان يكون الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه  
بضميره لفظة **كل** ولم يقصده عموم نحو كل رجل ماضيته لانه لو رفع يكون للعموم ولو نصب يكون  
بسلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب العموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما ضمير عامله  
وفي سلك ان زيد ذهب به واخواته (وايس مثل ان زيد ذهب به منه) لانه قصده انه اذهب زيد ولا هذا المقصود  
لا يصح تسليط ذهب على زيد لانه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه ولو سلجوا ز اعماله  
فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل على الرفع فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه انصبه وبما ذكر تائه علم ليس  
مثل زيد احبست عليه لانه قصده به ملازمة زيد افهنا مناسب او سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فانه  
مناسب الفعل المشتغل لازم او مرادف مقصود ولا يعد مناسب بدون القصد وهذا يدفع ما ذكره الكوفيون انه  
يجوز النصب بتقدير فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب الذهاب زيد او ما ذكره السيرافي وان  
السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب زيد فانه كما يجوز جمل المصدر نائب الفاعل يجوز جعله  
فاعلا مجازيا على انه رده الرضى بأن المصدر اذ لم يخص بوصف او اضافة او غير ذلك لا يستند اليه الفعل  
وذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب

زيد بقصد معنى يكون هناك مناسب بنصبه اتم لكن لا نزاع للبصري فيه اذ كلامهم في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضى من انه لا بد لدفع هذه الشبهة من تقدير قيد في تعريف ما ضم وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال بنصبهما لفظا او محلا ولا الى ما ذكره غيره ان المراد اوسلط عليه مع اتحاد المسند على انه ينتقض بقولنا زيدا خلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لتعينه فيكون في معنى خلق الله ( فارفع ) اى فارفع واجب ( وكذا كل شئ فعلوه في الزبر ) اى كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشغول عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ اوسلط لقات التقيد المقصود بالوصف وانقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا ولا \* فن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شئ في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز بيانه هذا المثال ومن قال لانه لم يقع فيها الا الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يقعوا فيها كل شئ بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال جعل في الزبر صفة لكل شئ لكن خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لان كل ما في الزبر مفعول لهم قال الله تعالى في موضع آخر \* وكل صغير وكبير مستطر \* يتجه عليه ان يكون خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الآية ما لم يقصد بقوله \* وكل صغير وكبير مستطر \* لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه ( ونحو الزانية والزاني فاجلدوا ) بظاهاه ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهاه فاء الشرط حيث دخل حيز موصول بما هو في معنى الفعل والزنى سبب الجلد مائة وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء او ما هو منزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعده فاء الجزاء الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط لكونه جزءا اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقدير نحو \* وربك فكبر \* لان حذف شرط ما اقتضى تقديم ما في حيز الفاء عليها لفصل بينهما وبين اما لان المعتاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاء زائدة كما في جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا اواخر جرة عن الصدر العارض خلاف الاصل او تقول الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأة فلو جعل مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء من كونها جزائية فلا تمحل في اخراجها من الحد في ادخال تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائية وبهذا ظهر ضعف ما قالوا ان الآية في بادئ النظر من الباب وداخله تحت قاعدة اختبار النصب واتفق القراءات الغير الشاذة على الرفع وان جاء في الشعر رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تمحلوا في اخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب او لا يلزم اتفاق القراء على غير المختار ومنع المصنف في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه منع غير مصرح وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار اليه بقوله ( الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ) وقدم توجيه المبرد على توجيه سيويه مع تقدم سيويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاء تارة بأن الباء لسببية اى الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط وتارة بأنه في التقدير القاصر ربط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط بؤ كد بها حرف الشرط ( وجلتان عند سيويه ) اى الآية جلتان مختلفتان في المعنى عنده لانهما في تقدير حكم الزانية والزاني ما تبلى عليكم فاجلدوا فقلوه فاجلدوا بيان للجملة الموصود بها بخلاف باب ما ضم فان تركيبه ايضا جلتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جلتان والاوجه ان مراده انه جلتان مع



الرفع وباب ما ضمر لا يكون جلتين على هذا التقدير ( والا ) اى ان لم يكن احد التوجيهين ( فالتحذير  
النصب ) والتالى بالعل لان القراء لا ينفقون على غير المختار فهو لا يثبت احد التوجيهين والمعنى وان كانت  
الاية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالتحذير النصب او المعنى وان لم يكن التراكيب الثلاثة ليست  
من الباب لكان المختار النصب فيها وما سوى الثانى ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت الفاء  
بمعنى الشرط ايضا عند سيويه على ما فى الرضى حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اى ان ثبت  
زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط البارد قلت ليس يخرج الاية عن الحدكون  
الفاء بمعنى الشرط عند سيويه بل كونها جلتين اذ الفاء انما يعد مانعا لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن  
الفاء صح عمله فيما قبله فافى الرضى انه على توجيه سيويه هذا المانع ايضا متحقق محل نظرونا وتوجيه  
ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف والتقدير الزانية والزانى ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجلد  
لا يترتب على مجرد الزنا بل على ثبوته ولا خفا في انه حينئذ توجه المنع على الشرطية اذ لانسلم انه لو لم يكن  
احد التوجيهين فالتحذير النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد لكنه بعيد ( الرابع ) اى رابع الاربعة  
لاربعة الثلاثة كما قاله البعض لا يهينى عن الغفلة عن الاول ( التحذير ) قال الرضى سمي اللفظ المحذره  
تحذير امع انه ليس بتحذير بل آله التحذير بمعنى لم يعامل به فى التسمية معاملة اخواته من التسمية بما هو اسم  
بعينه فى اللغة كما فى ما ضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه كالننادى اقول جعل مدلوله  
تحذيرا للمبالغة فى جعله محذرا حتى كأنه نفس التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة  
فى اخواته بمقتضى المقام كما فيه ( وهو معمول ) خالف النحاة فى جعل التحذير اسما لنفس المفعول به دون  
كلام هو فيه لانه الانسب باخويه والابق بالمبحث وليس هذا اول خلاف منه فلا يرد ما فى الرضى ان هذا  
مودن بأن لفظ التحذير هو اياك فقط واياك ان تعتقه ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه  
والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذرنه بعده المكرر المعمول ليعدم قدرا نحو الاسد الاسد  
اولفظ المحذرنه مع المحذرنه بعده المعمول ليعدم قدرا ( بتقدير اتق ) فى الرضى فى تقدير اتق ههنا بعض المسامحة  
اذ بصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تحيته ولو قال بتقدير نوح او بعد  
لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا سماجة فى تقدير اتق فى القسم الثانى ونعقبه بعض بأن فى تقدير بعد  
فى القسم الثانى سماجة الا فى نفسك نفسك فانه فى تقدير بعد نفسك مما يؤذيك الا يرى ان الطريق الطريق  
لا قصد فيه الى تبعيد نفسه عن الطريق بل الى تحذره من ضرر فالابق به تقدير اتق فالصواب ان يقال  
بتقدير بعد اتق فيقدر به فى القسم الاول وبعض افراد القسم الثانى واتق فى بعض الثانى ونحن نقول  
القصد فى الطريق الطريق الى تبعيد مخاطب نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذى يتأذى فيه وربما يكون  
المقصود اخلاء الطريق بتمامه اذا كان المؤذى مما يشغل جميعه فيطرد تقدير بعد وينجى على تقدير بعد  
نفسك عما يؤذيك انه لا يبقى من القسم الثانى لان النفس يصير محذرا والمحذرنه ما يؤذيه الا ان يقال  
التحذير من النفس بطلب تبعيده عما يؤذيه فأمل لو اوردت تصحيح تقدير اتق ضمنه بتضمين الاتقام معنى  
التبعيد كأنه قبل اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمن فى القسم الثانى لانه يتم فى جميع  
افراده بدون التضمن حتى نفسك نفسك ( تحذيرا ) مفعول له للتقدير اى التحذير اذ لو ذكر  
العامل لربما يدرك المحذرنه وفات التحذير وقوله ( او ذكر المحذرنه ) مصدر منصوب عطف عليه  
كأنه قبل او ذكر المحذرنه مكررا اذ تكرر المحذرنه منه للمبالغة فى التحذير لضيق الوقت عن ذكر

العامل فهذا من المسالك الوعرة التي سهل عليك بالهام الله تعالى عبده الضعيف وقد كان في عدل منه كل ناظر عظيم شريف حتى قال فيه الرضى ما قل وكذا من جاء بعده وان كان خيرا مما قاله ما نال وقد اعرضنا عن الكل لان ما قلنا يغنيك بحيث ما قيل لا يغنيك ولا يفيدك الا الحلال ( مما بعده ) اى بما ذكر بعده فلا يجب الحذف في قولك من الاسد اتق نفسك ( او ذكر المحذر منه مكررا ) قد عرفت شرحه بما تدفع عنه ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كالا بد فيما عطف هو عليه وهو حذر مقدرا حاملا التحذير اوصفة للمعول من غير حاجة الى ما قيل ان المحذر منه ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها على التفات بين المعول في القسم الاول وبينه في هذا القسم بأن الاول محذر وهو محذر منه على انه يرد عليه انه يرد وضع الظاهر موضع المضمير في صفة الجملة قول المصنف في بحث الوصف بالجملة ويلزم الضمير وانه كان الاوضح الاخصر في هذا المقصود هو معمول بتقدير اتق حذر ما بعده او حذر منه مكررا ولا ينبغي على الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالاناسب ان يجعل التحذير اسما للمحذر مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعده وذكر المحذر منه مكررا ولعل عدول المصنف اليه لذلك والله اعلم والعلم لديه ( مثل اياك والاسد ) التزم ضمير الخطاب في القسم الاول من الباب لانه لازم بل لانه الاغلب من بين الضمائر وقد يبيح متكلما والغالب هو الشاذ النادر ولا ضنة فيما اضيف الى ضمير الخطاب من الظاهر تقول رأسك والسيف وقال عمر رضى الله عنه اياى وان يحذف احذكم الارنب بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فايها واياك الشواب ولا يمنع عن كون المحذر منه ضميرا غائبا ( واياك وان تحذف ) لم يذكر خلفاء في صحة وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون مقدمة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو مثل بقول عمر رضى الله عنه لكان انفع وارفع قال المصنف تقدير اياك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد فلما حذف اتق تبه النفس في الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جمعهما متصلين وبحذف العامل يفصل ضمير المفعول قال الرضى هذا قريب لكنه تطويل ايس عليه مع امكان الاخصر تعويل فليقدر اياك اتق فيبقى بحذف اتق اياك واقول في كلام الرضى ايضا ملام لارتكابه ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يستدعى تقدير العامل مع التأخير لانه يكتفى له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع من ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضى كون قوله والاسد مفعولا معه فاستغنى عن حذف شئ بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون الاسد مأمورا وظاهر تعريف المصنف ان المقدر في اياك والشر اتق وهو قول غير سيئويه ورجح قول سيئويه ان التقدير لاتق بتقدير امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم نجوزا ( والطريق الطريق ) لا ضنة في هذا القسم بل يبيح في جميع الطرق فتقول اياك اياك واياها واياى اياى ورأسه رأسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التأكيذ لا يوجب حذف العامل الا يرى الى قوله تعالى ﴿ كلاً اذا ذكك الارض دكا دكا ﴾ وبه يشعر قوله سيئويه ولا يحسن اظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للطعن بالتركيب ( وتقول ) في القسم الاول بعبارة اخصر في التقدير وان كان اطنب في الظاهر ( اياك من الاسد واياك من ان تحذف ) والتقدير اتق نفسك او اياك اتق او اتق اياك فتذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرر التحذير ولاجل الاهتمام به ارتكب الحذف الكثير وتقول



لمزيد المبالغة في التحذير (ايالك ان تحذف بتقدير من) علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب فتم قوله (ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) من غير حاجة الى ضمنية وامتناع تقدير العاطف فن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه الفاتر لا تقول جاء حذف العاطف في التحذير قال \* اياك المرافاة \* الى الشر دعاء وللشر جالب \* لانه من ضرورات الشعر على ان سيويه جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء وغيره نزل المراء منزلة ان تمارى ومع ذلك جعل مقصورا على السماع وفي قوله اياك الاسد نصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار في مثل ان تحذف تقدير النصب كما هو مذهب سيويه لانه الغالب الكثير في حذف حرف الجر والخليل والكسائي يقدران الجر لان ما بهم حاله ينبغي ان يحمل على ما كان وان كان ابقاه على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان الابقاء على الجر لم يوجد الا في حذف حرف القسم فتدبر جدا وفي امتناع اياك الاسد خلاف الاخفش الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في غير ان وان \* وما يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو التحذير تارة بالعطف وتارة بالتكرير قال \* اخال اخلك فان من لا اخاله \* كساع الى الهيجاء بغير سلاح \* ويقال شاك والحج ونفسك وما بهما والمحذوف الذم وقد قدمنا ان المصنف جعل من الباب الاول (المفعول فيه ما) اي اسم (فعل فيه) اي في مدلوله سواء كان مطابقا نحو ضربت اليوم او غيره نحو ضربت قرب عمرو ورجعت مرجع الحاج فلو لا يفسر ما بالاسم لا تنقض بكل فعل فانه مافعل في مضمونه التضمني (فعل) اي مدلول فعل او حدث (مذكور) لفظا او تقديرا ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استعمال الفعل بقانون اللغة وحل المذكور على غير معناه المشهور والمراد مافعل فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذي اظنك متذكرا له فخرج بقوله مافعل فيه نحو يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وتحمبه الحد الخروج كل ما خرج عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو ليس بخرجا لشيء كما ظن بل لا تمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ابضاحه وبعد بقى على التعريف اليوم في ضرب اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضرب في اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل بما قدر فيه سماعا لاقياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل بالمقدر بفي (من زمان او مكان) على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس مفعول فيه عند المصنف يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية للمحدود (وشرط نصبه تقدير في) احتراز عما ذكر فيه في اواباء بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر لا عما قدر فيه اباء بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد بفي في وما هو بمنزلة وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التحليل اللام دون الباء ومن وفي فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام \* قال الرضى هذا الكلام كعده يدل على ان المجرور بفي مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خير بأن دلالة الحد غير محكم اظهر صحة تخصيص ما بالنصب والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير في شرطيا للمفعول فيه باعتبارانه شرط لنصبه اللازم لوجوده (وظروف الزمان) من اضافة الدال الى المدلول فهي لامية لا بانية كما توهم ونبهه على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا (كلها) بمعنى لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يعني منبهمها وموقعها بقربة تبعض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تحصره كحين وزمان وتوقيت ما يقابله كبوم ولبلة وشهر والاول اظهر

(تقبل ذلك) أي تقدير في أو النصب وفيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان من غير وضع له بشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لابد فيه من اظهار في فتقول يوم الجمعة سرت فيه دون سرتة واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع فالصحح ان يقال ومظهر ظروف الزمان تقبل ذلك واما مضمرا فلا (وظروف المكان ان كان) الظاهر ان كانت وكأنه جعله بتأويل القسم الثاني (مبهما) او محمولا عليه او اراد (قبل) اصالة لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا ينبغي عليك قوله (والافلا) وانما قال (وفسر) باسناد التفسير الى غيره والاضاح من ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين اشار الى ضعفه لان اللابقي ان يفسر المبهم بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حل بعض الظروف على بعض (بالجهاست) وائس التفسير بها الا للجزء عن ضبط الكل والمرضى عند المصنف تفسيره بماله اسمه بالاضافة الى خارج من مسماه والمعين على هذا ماله اسمه مع قطع النظر عن خارج وتعبه الرضى بأنه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها مع انها لا تقبل تقدير في وكل مفعول للمكان مع انه لا يقبل تقدير في الا ما فيه معنى الاستقرار حين انصابه بما فيه معنى الاستقرار فتقول ضربت في مضرب فلان لا غير وضربت في مقعد فلان لا غير نعم تقول قدمت بحاس فلان وكان المصنف ترك تفسيره المرضى لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدى ويدخل فيه على رأى المصنف نحو المبل والفرسخ لان اسمه له بالقياس الى المساحي فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما او محدودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لابد ان يجعل داخل في قوله (وحل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما) بأن يقال المبل والفرسخ لتغيرهما وتبدل اولهما وآخرهما غير معينين ولا ينبغي هذا الاطلاق من المصنف لان خارج الدار ايضا مبهم فلا بد من عدم المحمولات ومنه ارضا في قوله تعالى ﴿ او اطرحوها ارضا ﴾ قال الزمخشري اى ارضا بجوهلة بعيدة عن العمران منكورة وهو معنى تكبرها واخلاؤها عن الوصف ولا بهامها من هذا الوجه نصب الظروف ﴿ وضمير لابهامها ظاهرها عند ولدى ولم يدكر وجه حل شبهها لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه او لثلاثة لكونها في تأويل اثنين اى المشبه والمشبهة (ولفظ مكان لكثرة) لا لابهام لان مكان زيد مثلامين ولك ان لا تريد بكثرة كثرته استعماله بل كثرته امكنة كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فيؤل التعليل بها الى التعليل بالابهام قال الرضى لا ينبغي هذا الاطلاق من المصنف اذ هو مقيد بأن يكون الفعل المتعمد اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قدمت مكانه وبهذا الشرط لا يخص بلفظ المكان كما عرفت وقول المصنف في الابضاح ولم يستثن من الموقت الا ما بعد دخلت وذهبت الشام يدل على ان استثناء لفظ المكان من حكم الموقت هنا من خواصه وكأنه لم يتعرض بقوله ذهبت الشام مثلا الى ما قال ابن السراج انه في تقدير ذهبت الى الشام فتقول الرضى ان نحو ذهبت الشام منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر (وما بعد دخلت نحو دخلت الدار) يريد به مكانا هو مدخول الدخول وفروعه والاضح هذه العبارة وانما قيدنا بالمكان لانه لابد من اظهار في غيره نحو دخلت في الامر او في مذهب فلان وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه لاستعماله باظهار في المكان وان جعله سيويه شاذا نحو دخلت في الدار وجعلنا ما بعد دخلت على مدخول الدخول وفروعه ليشمل الدار دخلت وادخل الدار وما شبههما في الرضى ان تقدير في لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهة مدخوله المفعول به الى



ان ذهب الجرمي الى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله ( على الاصح ) فاحفظه فانه من بدايع كتابنا  
 وودائع خطابنا ومن مرجحات لزوم ان مصدره الدخول وهو من الاوزان الغالبة في اللزوم  
 وان نقيضه وهو الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه  
 انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به لا يعقل الفعل بدون بلا واسطة حرف الجر ويقدر  
 في هذا التقدير امكان جعل النزاع لفظيا وسكنت ونزات كدخلت بلا خلاف وقد اجل المصنف  
 بيان قبول نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجل وايراد فصول بقيت في زوايا دخول افضل منها  
 ان ما يقبل امانا يجب نصبه بان لا يتفك عن النصب ابداهي من الازمنة المبينة اذا واذا وصباح ومساء  
 ويوم يوم ومن الازمنة المقربة بعيدات بين اي ازمة قريبة الى الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان  
 الوصل وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الرمين وذات العويم وذاتي  
 هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا يتعداها وما عين من غدوة وبكرة وضحى وضهوة وبكر  
 وسحر ومهبر وعشية وعمرة وصباح ومساء ونهار وليل اعنى مرادها ساعة نهارك او ليلك او نهارك  
 فاعرف والتعيين فيها بمجرد ارادة المتكلم من غير عملية ولا اضافة ولا ارادة فجعل لزوم النصب دليلا  
 على هذا القصد وقد يمتحن غدوة وبكرة على جنس فيشمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة  
 فلا يكونان لازمتي الظرفية وحكي سيويه عن بعض العرب عملية عشية ايضا ورده المبرد وعاب السيرافي  
 جرأته على سيويه ومن الامكنة لدى وبين بلا اضافة شئ اليه وحوال وحوالي وحول وحولي  
 واحوال وسوى وسواء على الاصح والتنشئة للتكرير كافي قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾  
 وهنا واخوانه وبدل ومكان بمعناه ومما لا يفارق النصب الابدخول من عند ومع او بدخول الى  
 وحتى ومتى وتسمى هذه الظروف غير متصرفة وما يقابلها متصرفة ويسمى صاحبها الجوهرى متمكنة  
 وغير متمكنة وجعل سيويه صفات الاوقات المحذوفة الغائبة لازمة الظرفية الامليا وقريبا فانه يجوز  
 فيها خاصة التصرف واما غيره فجعل ظرفيتها مختارة ( وينصب ) المفعول فيه ( بعامل مضمر )  
 اى محذوف بلا شريطة التفسير والحذف حيثنذ جائزا ما بقرينة واضحة نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت  
 او خفية كقواهم حيثنذ واسمع الآن ( وعلى شريطة التفسير ) واظنك انك عرفت واقسامه مستغنيا  
 عن استيناف التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير ( المفعول له مافعل لاجله ) اى  
 بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحدوقوله ( فعل مذكور ) اتمام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز  
 عن مثل اعجبنى التأديب لم يعرف المفعول له هوله ومع ذلك فقد طال على نفسه الامد ولم يصل الى ماهو  
 المقصد كيف واشكل عليه ان التأديب فعل لاجله فعل مذكور وان ليس في هذا التركيب فاجاب  
 بأن المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه في ضربت تأديبا فأفاد ان المراد المذكور في هذا  
 التركيب فنعقبه بأنه كذلك في اعجبنى التأديب الذى لاجله الضرب فأجاب بأن المراد ان يكون مذكورا  
 فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل في المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل  
 فيه فرع معرفة اعرابه ( نحو ضربت تأديبا ) في الرضى انه يصح ان يقال الضرب هو التأديب وفيه  
 نظر لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك  
 ( وقعدت عن الحرب جينا ) اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا  
 من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه علمية ان المفعول له معلول له امله

ووجه علمته ان تصوره علة الاقدام على عامله الذي يترتب هو علمه ولثان تقول قدم منشأ الظن  
 وعقبه بما قبله ( خلافا للزجاج ) اى خالف الزجاج خلافا حذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق  
 يجعله متعلقا به ونظيره نقل المفعول في جدا له اى جدته جدا وقد اتقنته في محله فلا تحبظ في حله اقتداء  
 للشارح وقال اى القائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق مخالف خلافا للزجاج ولم يتحاش عن نسبة  
 الخلاف الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة في تعيين المفعول له لافى وجوده  
 قال فانه عنده مصدر اى مفعول مطلق بيانا لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف  
 ردا عليه ان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب لا ضربته ضرب تأديب اى هذا صريح مفهومه  
 لانه مأول اليه حتى يتجه ما قال الرضى انه منقوض بضربته را كبا فان ماله ضربته وقت الركوب  
 مع انه لم يجعل ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه صريح المعنى لكان متجهما ان لم يكن في غاية الوضوح  
 ( وشرط نصبه تقدير اللام ) قد صرفت هذا بما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كفى  
 الاضافة واللام يصح نصبه ( وانما يجوز حذفها ) اى كلمة اللام ولم يقل وانما يجوز ا كنفاء بالضمير  
 الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمحلت  
 خلاف المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام وقد وقت النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف  
 مع النية والشرط للحذف لالنية فقال حذفها اظهار لما فى النية وانما لم يقل وانما يقبل ذلك كما قال سابقا  
 لتفاوت المقامين فان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق كان مقام الاعم وهنا ليس الحذف  
 الاجوازا ( اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلوم ) احق قيدا المصدرية وقد كان في عبارة السلف لا غناء فعلا  
 عنه واعاده الباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا الخ واخرجه العباب عن كونه مستغنى عنه بانه  
 الاحتراز عن اللام الداخلة على ان المقدرة كفى قوله تعالى ﴿ واتزلنا اليك الذكراثنين للناس ﴾  
 فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلوم لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر  
 صريحا لخرج المفعول له مع ان المذكورة ولو اريد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا في المصدر فلا بد  
 من ترك مصدرا والتقييد بقيد آخر وهو ان يكون مع ان مقدرة ولا بد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان  
 فانه يجوز حذف اللام فيه مع فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس  
 لا يقال قد قيدت التقدير بأن يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائي ان تقدير حرف الجر مع ان وان  
 مرادوهما باقيان على جرهما فلعل المصنف تبعهما لاننا نقول بنينا الكلام على انه تبع مذهب سيبويه  
 لانه المختار ولما قلت ايضا مساع فالمصنف دائرين متابعة غير المختار والغفلة عن وصمة الاختصار  
 وبعضهم شرط كون ذلك الفعل غير الجوارح وقيل الرضى ذلك في المفعول له المعلوم للمعلل  
 ( ومقارناله ) بأن يتحد زمانهما او بعضه وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني فن اى على  
 ونصر الرضى المخالف في الاول ( المفعول معه ) الظرف مفعول مالم يسم فاعله ورفع تقديره  
 لازوم ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية ومع في موقع اعراب لا لظرفية تقديره الاعراب وكذا  
 نصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى ﴿ لقد تقطع بينكم ﴾ ( مذكور بعد الواو ) والمرد  
 بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا لفي عدم صحة حذف المفعول معه ( لمصاحبة مفعول  
 فعل ) فخرج بالمذكور بعد الواو والمعمولات كلها سوى الحال بالواو وقوله لمصاحبة اخرج تلك الحال  
 ومعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته واما خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به



التوابع عن تعريفات العربات الاصلية وقد نبه بقوله معمول فعل على انه زعم انه يجب ان يكون  
 مصاحب الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم يرد له لانه في معنى كذلك ثم لا يصح ان يكون بوافق  
 الاعراب للمفعول اتفاقا فكذا اتفقوا على ان عمرا معطوف بواو المصاحبة للمفعول معه والسرفى ذلك  
 ان الاصل فيما بعد الواو والعطف فعلى انه الى النصب تصريحاً بقصد المعية فاذا لم يكن في جملة مفعولا  
 معه عدولا الى النصب لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت في معروفة ان ما قبل المعمول  
 اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول قال الرضى معنى المصاحبة المشاركة  
 في الفعل في وقت واحد ويتجه عليه انه لا يقال سرت وزيدا وجئت وزيدا بمجرد موافقة تفسيرهما  
 في الزمان بل لابد من ان لا يتفارقا في الجئ نعم قد يكتفى بالمعية في الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد  
 وعمرو فلعنى المصاحبة فرض تفنيك فطانتك عن العرض وايضا تفسيره لو تم فانه يتم على مذهب  
 الاخفش من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار غير ذلك متمسكا بمرود  
 ما زال سيرا والتيل اذ لا يقال سار الماء بل جرى وبقولهم استوى الماء والخشب فان استوى بمعنى ارتفع  
 فن المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التماس بالفعل مصاحبا له مقارنا معه \* واول التمسك الاول  
 بأن المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان عبر عنه بالسير يجعل انتقال الماء سيرا مشاكلا لافتقائه بما يصح  
 منه السير \* والثاني جعل استوى مستعملا في مكان تساوى بمعنى تساوى الماء والخشب في المعلق وفي العباب  
 ان المراد بالمصاحبة المشاركة في الفعل في زمان واحد أو مكان واحد لو تركت الناقصة وفصلها  
 لرضعتها فان تركهما في زمان واحد لا يوجب ان ترضعها وفيه ان تركهما في مكان واحد في زمانين  
 لا يوجب ان ترضعها وعنه مندوحة فان معنى تركهما عدم منفعهما وترك تحفظهما ويكتفى لان ترضعهما  
 عدم تحفظهما في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم الترك في مكان واحد او بمنعهما عن ذلك مع  
 كونهما في مكان واحد (لفظا او معنى) سكت عن شبه الفعل لتضمن ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته  
 والمراد بقوله معنى الفعل اى ما يؤدى مؤداه من غير ان يكون من تركيبه كصرف التنبيه واسم الإشارة  
 كما ذكره الرضى في بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان يذكره هنا وياك وان تجعله مفعولا لقوله معنى فتقدم  
 اذابلت قوله وان كان معنى الخ \* واختلف في عامل المفعول معه هل هو الواو او الفعل أو شبهه أو معناه  
 بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل مقدر مطلقا فعنى جاء زيد وعمرا او لابس عمرا فهو حينئذ  
 مفعول به لا مفعول معه فالخلاف في وجوده لا عامله كخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استحققه  
 الواو لقيامه مقامه ولم تحمله حرفيته اجرى على ما بعده (فان كان) اى ذلك الفعل (لفظا وجاز)  
 اى لم يمنع (العطف) اى عطف المذكور بعد تلك الواو لكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر  
 (جاز الوجهان فيه) العطف والنصب آورد على ضربت زيدا وعمرا اى مع عمرو فانه لا يجوز فيه  
 النصب ودفع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس بشئ لانه ينتقل الواو الى القسم الثاني وحل  
 عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه في مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد عن الجواز ولا يمكن  
 دفعه يجعل الكلام في المذكور اصالة او الى المفعول معه لانه حينئذ لا مساغ لقوله وان كان معنى وجاز  
 العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان وحينئذ  
 زيد شق آخر في التردد اى وان كان المعمول منصوبا تعين العطف (مثل جئت انا وزيدا) وجئت اليوم  
 وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا (والا) اى وان لم يميز العطف (تعين)

امالمانع لفظى كما فى المثال المذكور او معنوى كما فى سرت والنيل ( لنصب مثل جئت وزيدا ) حيث امتنع فيه العطف لعدم الفصل بين المعطوف عليه الذى هو ضمير مرفوع متصل فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لاحتالة تعيين النصب كما لا يخفى على ذى عقل فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع بتعيين النصب ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل فى الواو العطف ويحتمل ان يدعى امتناع النصب بأن لا يصح المتفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل فيه ( وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف ) ينتقض برويد أنت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين العطف عند المصنف وغيره جعله مختارا والرضى جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة ومنعها بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين فى هذا الباب مبنى على ان يكون فى المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو سوى النصب ( مثل ما يزيد وعمر ) ولا يرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف انت وقصة من التثنية لانه بتقدير الفعل اى ما كنت والسير فكيف تكون وقصة من التثنية والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبل الفعل معنى وان مثل الرضى بهذا القسم بقولهم رأسك والحايط وشانك والحج وامرأ ونفسه ( وان لم يحز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمر لان المعنى ما تصنع ) تعليل لكون المثنيين للعامل المعنوى ويعلم منه تعليل ما يزيد وعمر اذ يعلم ان المعنى فيه ما يصنع ولما ان جعله تعليل للجميع بقصد لان المعنى ما يصنع وتصنع على الشرع على ترتيب الالف ونقول اكنفى عن تكرار كتابة يصنع بانجم حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية والتخانية معا ورده قول سيويه ان التقدير ما شانك وشان ملا بستك زيدا فيكون زيدا مفعول به للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول السيرا فى وابن خروف ان التقدير مالك لا بست زيدا والواو نائب الفاعل المحذوف يعنى ان المعنى ذلك وهو لا يساعد هذين القولين والمفعول المطلق بقسيمه قياسى عند الاخفش وابى على سماعى عند بعض ( الحال ) هى فى اللغة لفظ يغلب فيه التأنيث مأخوذ من حال بمعنى تغيرسمى هذا القسم بهاتين على انه لا يكون امر اخلقيا فلا يجوز جاهز زيدا اجرا وطويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه ( ما ) شئ اسم كان او جملة وان جعلت الجملة اسما حكما وتفسير ما بالاسم لم يعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة فى الاسماء ( بين ) على صيغة التذكير والتأنيث ( هيئة ) الهيئة الحالة والكيفية كذا فى القاموس وخرجه التميز لانه مبين الذات ومبين الهيئة فى الكلام فديكون مبين هيئة الفعل كالمصدر فى ضربت ضربا شديدا وفى رجعت قهقرى فباضافتها ( الى الفاعل او المفعول به ) خرج مبين هيئة الفعل ولا يرد نعت الفاعل والمفعول لخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار واحد فلا حاجة الى مؤنثة ان هيئة الفاعل تشعر به هيئة تكون له فى وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها هيئة له فى هذا الوقت والهيئة اعم من ان تكون هيئة له باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه فلا يشك بقولنا جاني قائما ابوه واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشك بقوله تعالى \* فادخلوها خالدين \* فان دخولهم الجنة ليس فى حال خلودهم بل فى حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة واعم من ان تكون دائمة او غير دائمة والاول الحال المؤكدة والثانى المنتقلة واعم من ان تستعمل هيئة الحال فى الدلالة عليه او تدل بمشاركة جوهر الكلمة الثانى مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل فى وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من القائم



وكونه في حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو جاني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله في حد الحال حتى قبل ان يدليان هيئة الزمان والمكان كافي جاني زيد وعرو بين يديه والمفعول في حد الحال اعم من المفعول به وستعرف حقيقة ما شاء الله تعالى ( لفظا ) كان ذلك الواحد من الفاعل او المفعول ( او معنى ) و الفاعل اللفظي ما كانت فاعليته بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوي ما كان بالنظر الى معناه ولا يخص الفاعل اللفظي مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المصنف ومنه ما هو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوي كما ستعرف بل عرفت ان لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب الشديد في تأويل احداثه شديدا وجننا وزيدا راكبا في معنى جانا زيدا راكبا او لم يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب الباب والى كل ذهب طائفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح قوله ما بين هيئة الفاعل او المفعول به بما بين به هيئة الفاعل او المفعول اما يجعل تبيين ماضى الفعل او مضارع التبيين المجهول ولك ان تجعله معروف مضارع الفعل محذوف التاء لتأنيده لاسناده الى ضمير ما هو في المعنى حال او مضارع التفعيل على صيغة الخطاب وبعد ورود خروج قوله تعالى ﴿ مله ابراهيم خنيفا ودابرهؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ فان كلامهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضى بتأويل الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما والحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزأ منه وفي الصورتين يكون المضاف كأنه المضاف اليه وعنه مندوحة لدخول المضاف اليه في الصورتين في الفاعل او المفعول معنى اذ الامر باتباع مله ابراهيم امرنا اتباع ابراهيم فهو في معنى اتبع ابراهيم وجعل دابر هؤلاء مقطوعا مبالغة في قطعهم فكانت في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية وعلى هذا يستغنى من لا يبرز اختلاف العامل في الحال وصاحبه عن التكلف بأن المضاف اليه لما كان كأنه المضاف جاز عمل عامل المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن انكار كونه حال لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان مله ابراهيم في معنى مله تثبت لابراهيم وهو خلاف المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابت على انه في دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال عن الفاعل والمفعول معا اما جانا نحو جاني زيد وهروراكبين او تفريقا نحو جاني زيد وعرو سابقا ومتأخرا والسابق عمرو اذ لا مندوحة عن ايقاع احدا الحالين بجنب صاحبه لان امانة الخلو ولا اتجاه نحو جاني زيد وعرو سابقا ومتأخرا بلا عطف احدا الحالين على الاخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار الحال مع اما لجوب تكررها فتقول ضربت اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو لم يحثي زيد لاراكبا ولا ماشيا ويندرجا زيد لاراكبا ( وعاملها الفعل او شبهه ) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول ( او معناه ) يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملا لفظا او تقديرا بل مامع وهو على ما عده الرضى الظرف الجار والمجرور وحرف التنييه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه والمنسوب واسم الفعل وما شئت وما لك ولا يخفى انه يجب تخصيص اسم الفعل بماسوى فعال لمعنى الامر فانه داخل في شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب الباب انه لا يعمل فيه الرفع الا الظرف ولا يعمل ماسواه الا في الحال او الظرف او المتعزل معد وعند البعض يعمل في المتعزل المطلق ايضا وعدوا حرفا التني والتزجي كما في ايتك قائما في الدار ولعلك جالسا! عندنا وانكره الرضى لان

الحالين في المثالين قيد الظرفين دون التثني والتزجي وما في بعض الشروح انه المستنبط من خوى الكلام من غير تصريح بخروج اسم الفعل فهو ليس بصحيح ( وشرطها ) اي الحال ( ان تكون نكرة ) ولو صورة نحو اخذ المال كلالا الرضى في بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال كلالا وذلك لكونه في صورة النكرة وان كان معرفة حقيقة لانه في تقدير كنه هذه عبارته والظاهر ان الاصل في الحال التذكير كما في خبر المبتدأ اذا وقعت احوال معرفة فاشترطهم التذكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الجماء الغير يكاد بوجب التذكير ( و ) الاظهر ان ( صاحبها معرفة غالبا ) لم يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه تتبع بيانهم الا ترى انه لم يقل احدان شرط المبتدأ التقديم غالبا فن ادخله تحت الشرط ما يأت بشئ يعتد به وان ينصره تقديمه على تأويل الاحوال المعرفة فتأمل لئلا تحرم عن المعرفة ( وارسلها العراك ) يحتمل ان يريد اى ارسل حمار الوحش الا ان يجتمع ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص اى عدم تمام الشرب بمدخلة بعض بين اثنين ودفعهما عن الشرب بالازدحام وبين وجه عدم الذود بقوله ولم يشفق اى لم يخف على نقص الدخال اما لان حفظ الصياداهم من الحفظ عن النقص واما لانه قادر على ضبطهن او حفظهن بحيث يمنعن عن الدخال خوفا من تأديبه اياهن فالبيت وصفه اما بضبطهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور فيما بين العرب في الصحاح يقال اوردا به العراك اى اوردها الما جميعا فالضمير المذكر لصاحب الابل والمؤنث للابل ( ومررت وحده ونحوه ) اى نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضمير ( متأول ) والالفاظ متأولة لرجوعه الى الثلاثة والتأويل طلب المال لشيء بصرفه عن الظاهر \* واختلف في تأويل نحو العراك وحده ونحوه من المصادر فقال سيويه هذه مصادر في مكان صفات منكرة اى معتركة ومنفردة وقال غيره هي مفاعيل مطلقة الاحوال المقدرة اما صفات او اجل ولعل الاختلاف فرع الاختلاف في ان الاحوال الواقعة مصادر في معنى الصفات او مفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التي هي غير المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة هي اما زيادة لامها كما في مررت بهم الجماء الغير وارباب المعاني على انها في حكم النكرات لان المراد الماهية في فردا واما يجعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل القوم الاول والاول اى مرتين واما المضافات فتأويلها يجعلها في معاني صفات منكرة نحو مررت بهم ثلاثهم اى مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما يجئ العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم فضهم بفضيضمهم اى كاسرهم مع منكرهم فقد وقع موقع مزدجين لان في الازدحام كسر او انكسارا واما اللم نحو جات الخيل بداد فهو مستعمل في نكرة اى متفرقة \* وفي وحده خلاف للكو في حيث جعله ظر فالانه في معنى لامع غيره كما جعل معاظرفا لاحالا بمعنى جميعا كما قاله البصري فهو لازم النصب والاضافة الى المضمر والافراد وقد يجزى بعل فيقال جاء على وحده ويجزى مضافا اليه في تراكب معدودة وهي تسج وحده وفريع وحده للقديم النظير ويجيش وحده وعتير وحده ورحيل وحده للحجج برأيه وقولهم على وحده يدعوني الى جعل نصبه بتقدير على ( فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ) والاولى فان كانت نكرة صرفية فقد ترك ما بعينه واشتغل بما لا بعينه واما ان لم تكن نكرة صرفية مضافة كانت نحو جاني غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاني غلام رجل ظريف ضاحكا او مستفرقة نحو جاني كل رجل سريعا وما جاني رجل كارها او واقعة بعد استقهام نحو هل اتاك رجل واعظا لا يجب تقديمها ونحو



قولنا جاني رجل الاراكبا من المستفرقة فعددها من الصور مع عدم المستفرقة كافي الاسباب من مفقودة  
ذوى الالباب ونحو قولنا جاني رجل وهند را كين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة  
فلا حاجة الى تقييد النكرة بالمشاركة معرفة في الحال كما هو الرضى وتبعه غيره ( ولا يتقدم ) الحال  
( على العامل المعنوي ) الا في نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وسعره في تحقيق هذا بمرا اطيع منه رطبا  
ان شاء الله تعالى فكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشدة ارتباطه بما سبق ( بخلاف الظرف )  
فانه يتقدم على عامله الظرف والجار والمجرور لا غير فالاولى بخلاف الظرف في الظرف وليس للثاني زيد  
الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه لظرف عن ابن رهان لان العبارة لانه اعدده اذ العبارة حينئذ  
الا لظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضى يحيزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما  
في الدار لئلا يلزم تقدم الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تأخر  
عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فكأنه تأخر عنه ولعل تجويزه لا يخص بصورة تقديم المبتدأ بل يعم  
تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشكل نحو مررت برجل قائما في الدار وبالجملة ينبغي ان لا يخص قوله في  
الاصح في قوله ( ولا على المجرور في الاصح ) بالعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل متعلقا بهذا الحكم  
ايضا شارابه الى خلاف الاخفش وخلاف ابن رهان ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذى الحال  
المجرور لئلا يوهى ان الكلام بعد في العامل مع ان ما ذكره في منع التقديم على ذى الحال يمنع التقديم على  
الفاعل وهو ان الحال تابع لذى الحال والتابع لا يقع الاحبث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار  
وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا بان الحال الذي هو معمول المضاف اليه لا يتقدم  
على المضاف الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير ضارب راكبائه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب  
لتأويله بلا ضارب ولان تفسر المجرور بما يعم فيندفع ما تقدم من فوات الترتيب ايضا \* والخلاف المشار  
اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال على صاحب المظهر اذا لم يكن  
مرفوعا مؤخرا عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا فيقال ضربت  
وقد جرد زيد وجوزوا كلهم تقديمها على صاحب المضمر وخلاف ابن كيسان وابي علي وابن رهان  
في صاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم قال الله تعالى \* وما ارسلناك الا كافة  
للناس \* وقال الشاعر \* اذا المرء اعيت المرؤ ناشيا \* فطلبها كهل عليه شبيب \* ورجح المصنف خلافه  
متابعة للقياس المذكور فاخترنا صرف النظم المعجز عن الظاهر ما يجعل كافة مفعولا له يجعلها مصدرا  
كالعاقبة بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف اي ارسالة كافة اي مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير  
المخاطب وجعل التاء للبالغة وصرف الشعر عما يشعر به بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضى  
يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد ( وكل ما ) اي نكرة ( دل )  
والاصح دلت ( على هيئة ) اي صفة ( صح ان تقع حالا ) واليه ذهب سيويه على خلاف جمهور النحاة  
حيث شرطوا الاشتقاق كما شرطوا الحال والصفة حتى سيويه والمصنف سيخالفهم لكنه فرق بين الحال  
والصفة حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بأن يكون وصفه لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى  
في الحال بالدلالة على المعية والتحقيق ان الحال يقتضي ملاحظة وقت كون صاحبه كذا والشعر  
بالكون كذا ماله مبدء اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه لم يأت  
انسان بالكائن انسانا لا يدل على كونه انسانا فظهر الحال مع الجمهور مثل ( هذا بمرا اطيع منه رطبا )

الاولى التمثيل بمثل هذا بسر الطيب منه. رطباً ليتضح تخصيص مثله عن قوله ولا يتقدم العامل المعنوي وضابط هذا الخصوص ان يكون العامل ذا حديثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر الامر فيذكر احد الحالين بحجب غير مستتر ولا يذكر الحال الاخرى بحجب المستتر خلفاً فيقدم على العامل الى جنب مرجع المستتر مبالغة في التحرز عن الالتباس ولا يكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل معنويًا كان او افعال تفضيل او غيره ونقل عن البعض ان العامل في الاول اسم الاشارة وفي الرضى ان العامل اطيّب بلا خلاف وبالجملة ذكر في امتناع عمل اسم الاشارة في بسرا انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد تكون الاشارة في حال كونه تمرا وانه لا يقع في زيد راجلا احسن منه را كبا مع جوازه اتفاقاً وانه لا بد من تقييد فاعل اطيّب بكونه بسرا حتى لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقييد المبتدأ لا يستلزم تقييد الخبر وهذا هو الذي ذكره المصنف وفهم الرضى منه انه اذا تقيّد المبتدأ بحال لا يحوز تقييد الخبر به فغنه وبعد تسليمه منع كون مانحن فيه من هذا القبيل بل المبتدأ مقيد بحال والخبر باخرى وهذا مما يقضى منه المحب ويتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثاني انه مصنوع وعلى الثالث ارجاع الضمير الى المبتدأ في حكم تقييده وضبط الرضى والتسهيل الاحوال الغير المشتقة منه بحال الموصوفة بالمشقة او ما في حكمه نحو جاء رجلا بهيا وقال الله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ ويسمى حالا موطئة ومنه ما يدل على تشبيه نحو ﴿ فباي الئامس اسد العرب ﴾ وما بالنا اليوم شاء النجف ﴿ ونحو ﴾ بدت قرا وفاحت عنبرا ﴿ اما بتقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى مشتق اى شجعتا وضعافا ومنيرة الى غير ذلك ومنه ما جعلته قسطا بجزء من مجزء نحو بعت الشاة ودرهما او بدرهم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم ووضعت عندكم الدنانير ديناراً عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل على بيع ناقص ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرطاله نحو اشتريت الحديد خاتما ومنه تكرار وقوع تفصيل مجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او فرجلا او ثم رجلا ومنه ما ذكره التسهيل وهو ما يدل مفاعلة نحو بوبته يدا يداى مناجزة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثل المذكور في المتن ( وتكون ) اى الحال ( جملة ) لانها ابضاملا على الهيئة كالمفرد ( خبرية ) اى محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال الحالية فقد اخرجت عنه قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب قال الرضى وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلعت فلانظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع هذا وفيه ان التقييد لا يستدعى اليقين بالقيّد بل يكفي مجرد الظن وكأنه اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب بل الالوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات اما الطلب شيء او ايقاعه والحالية تقتضى عدم الاستقلال بالمقصد واخراج النسبة عن التوجه اليه بالذات فيتناهين ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضى بطبعها قصد نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاها وجمالها في حكم المفرد فالخبرية والانشائية سيان في الوقوع حالا بالتأويل وعدمه بدون فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما فعله سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية الا ان يساعد ذلك الاستقراء والتبع اما بعدم الوقوع حالا واما بقلته جدا بخلاف وقوعه خبرا



( فالاسمية بالواو والضمير اوبالواو او بالضمير على ضعف ) الاخصر فالاسمية بالواو او بالضمير على ضعفه اوبهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتأخير الاقوى فتأمل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لاشك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال بالمتقلة بوجوب فوت بيان المؤكدة وانما زيد في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال فاحتاجت الى ضمير رابط احتياطا ولذا يشار كها في ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالواو والصفة المفصلة بها فيقال ما بينك والارانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو بخيل كذا قال الرضى وهو يقول الضمير لربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطه بالما قبل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب وقد اختلف في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو تدل على مقارنة ربط الحال بالما قبل باعتبارها فالترتم فيما هو اظهر في الاستقلال ومنع فيما عو شبد اسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المثابة فتأمل والذي عندي ان المصدرة بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكأنهم ارادوا انخرط الجمل في سلك واحد تسهيلات للضبط ففانهم هذه الدقيقة وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف لحذف الواو لالتزك بالكلية لكن الصحاح جعل قوله نصف النهار الماء غامرة برفع النهار اى اتصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الفواصى يعنى يصير تحت الماء تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يزيده فلو تم تقدير الواو لايوجد ما هى الضمير وحده ولا ما هى خال عن الرابطين ويكون قولهم وقد فتحوا الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملازمة نحو خرجت زيد على الباب خفيا جدا وقيل ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو نحو جاني زيد وهو قائم وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاء ترك الواو بلاضعف ومنه كلفه فوه الى في وخرجت مع البازي على سواد والمصنف ان يقول فوه الى في في تأويل مشافها فوه وحال مفرد في الماء وعلى سواد في تقدير مشتملا على سواد فهو مفرد لاجلة او في تقدير قد شتمل على سواد فهي فعلية ( والمضارع المثبت بالضمير وحده ) اى لا بالواو ولا غير المضارع المثبت فيكون في رد لقول النحاة ان المضارع المنفى لم وما ولا ايضا بالضمير وحده و لرضى اثبت قواهم في لم وما وجعل الترك مع لاكثر من الذكرو قيد التسهيل المضارع المثبت بالماضى من قد وواو نحو قت واصك وجهه بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة واشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف وان وما يفيض منه العجب ما ذكره الرضى وتبعد العلامة المحقق التفتازاني وحنى الى الآن على حاذق علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة الاستقبال والاحتجاب قد المقربة للمضى والحال واستغناء المضارع عن الواو الموضوع لعدم الاستقبال ان الحال الذى نحن فيه يشارك الحال المقابل للاستقبال في اسم الحال فهذا التناسب لم يحتاج المضارع في وقوعه حالا الى مزيد الرابط وكره علامة الاستقبال في الحال لتنافي الاستقبال وما يشاركه في اسم الحال واحتيج الى قدي الماضي المتنافي للحال ليقربه من الحال الذى يشارك الحال الذى نحن فيه فيخف كراهة التنافي الموهوم من اشترك اللفظ وكيف لا واشترك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة بعد الدهور على ما كان يتقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة تكبره على ذلك المحقق في هذا التوجيه فيقع بظهور سماحته ووفور ركاكته ولم يطلع عليه والله تعالى بهب ما يشاء لمن يشاء ( وما سواهما ) اى الاسمية والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال انه داخل في الاسمية لانه صار

جانب حرفيته غالباً على فعليته لانه لم يدل على الزمان ايضاً وصار بمجرد الزنى (بالواو والضمير  
أوباحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة ) قبل قد هذه مستعمارة لتقريب زمان الماضي  
من زمان العامل دفعا لتوهم مخالفتها لتوهم جعله ماضياً بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلاً  
بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى ما قبل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله  
كالمستقبل ولو كفى في الحال الماضوى مقارنة زمانه بزمان العامل ولا يجب اتحاد زمانيهما ولا يكون  
الحال الماضوى متحداً مع عامله في الزمان ابداً ولو دفعوا توهم استقبالية الحال المضارع بالنسبة الى  
ما قبلها وفي الكل خفاء فالاولى ان تقييد العامل بالحال بجعله بعيداً عن الوقوع اذ المقيداً بعد من المطلق  
فقدار كوا ذلك التقييد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقق ليأمن الحكم عن الانتفاء بانتفاء قيده  
( ويجوز حذف العامل ) بأقسامه ( كقولاك ) اى عند قيام قرينة ( للمسافر ) اى للنهض للسفر  
( راشداً ) اى سر راشداً فيما يمكن الرشد فيه بنفسك ( مهدياً ) فيما لا بد فيه من دليل فيحذف العامل  
لدلالة حال المخاطب عليه وكقولاك في جواب ازيد مسافراً ومقيم راشداً مهدياً اى مسافراً راشداً مهدياً  
وكقولاك الهلال واضحاً اى هذا الهلال واضحاً وكأنه صرح بعموم العامل لئلا توهم امتناع حذف  
العامل المعنوى لضعفه ( ويجب ) حذف العامل ( في المؤكدة ) اى في الحال المؤكدة وهى ما يلزم  
صاحبها او يندر انفكاكها عنه وما لا يكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد بالمؤكدة  
الا التوكيد وان امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكاً كحط اللنادر عن درجة الاعتبار واحترز بقوله  
في المؤكدة عن المنتقلة لانه لا وجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل في ضربى زيداً قائماً مع كونها  
منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما هو نائب عن عاملها والنيابة عن العامل قاعدة  
اخرى اوجب الحذف وقد حفظتها في بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس على المصنف بيانها  
في هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بأن يكون بعد جملة اسمية يكون جزاؤها جامدين معرفتين كما قبله  
الرضى حتى لا ينقض القاعدة بقوله تعالى \* ولا تعثوا في الارض مفسدين \* وقوله تعالى \*  
ثم واثم مدبرين \* وقولهم تعالى جاثياً وقم قائماً مما لا يحصى وبقول الله شاهد قائماً بالقسط لان  
المذهب عنده ان ليس الحال المؤكدة الا هذه امالاً انها لا يسمى غيرها مما يشار كما في عدم كثرة الانفكاك  
عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازانى في شرح التلخيص وقال وتسم دائمة وامالاً ذلك الغير  
عنده مفعولات مطلقة كفى اقاماً وقد قعد الناس حيث جعله سيئويه بمعنى يقوم قياماً وقد جعل الرضى  
ذلك الجمل اولى لكن الحال على ما ترى نعم يقرب جعل كثير منها حالاً منتقلة بأن يحمل مفسدين على المصرين  
على الافساد وكذا مدبرين وان يحمل تعال جاثياً على جاثياً الى بأن لا تنف قبل الوصول الى وقم قائماً على  
التقييد احترزاً عن قم ذاهباً وكذلك قائماً بالقسط احترزاً عن قائماً بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يقيح عنه شئ  
ولا يسأل عما يفعل وما قاله الزمخشري ان قائماً بالقسط في \* شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم  
قائماً بالقسط \* حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه ( نحو زيد ابوك  
عطوفاً يا احقه ) من حققت الامر صرت مند على يتقين او جعلته ثابتاً و امرضى الرضى بانه لا معنى  
لتيقن الاب واجيب بأن يكون التقدير احق ابوته ولا يخفى انه حينئذ منعاق بالابوة لا باحق وانما عين  
العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله راشداً مهدياً لا خلاف القوم في تقديره فهذا التقدير عن  
سيئويه وقال السكاكى احق التقديرات عندى يجئنى عطاوفاً وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل



خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيديا بوك عطوفا في معنى زيد مسمى بابيك وافيده ومن منكري التقدير اقوال منكورة لاخير في بيانها وترجح تقدير المصنف على تقدير السكاكي لاطراده دون تقرير السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله ( وشرطها ان تكون مقرررة لمضمون جملة اسمية ) فان قلت هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلا بد من تفيد الجملة الاسمية بما يكون جزاؤها جامدين معرفتين قلت او وجد حال غير مقيدة بعد جملة اسمية جزءها مشتق فكانه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل بمثل انا حاتم جودا وانا عمرو شجاعا فانه لا شبهة في تكثير الخبر او التقدير اما مثل حاتم واعلم انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان قال الرضي ويقع كافة في كلام المتأخرين من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطوا فيه هذا تعريض بخطأ صاحب المفصل في خطبته حيث قال يحيط بكافة الابواب وبما وقع لصاحب المقامات من اراد قاطبة مضافة غير حال وينصر صاحب المفصل كتابة اعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق بين الخطاء والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى سائر الاخساب جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب ختمه كني بالموت واعطايها عمرو وهذا الخط موجود في بني كاكلة ( التميز ) والتمييز والتفسير والمميز على صيغتين ( ما ) اي نكرة اطلقها اعتمادا على اشتراك وجوب نكرته ولهذا لم يبينها كما بين الحال فلم يدخل في الحد حسن الوجه ووجهه بالنصب وغير دأبه وسفه نفسه والمبطنه واجيب عن منصوبات الافعال بان دأبه مفعول فيه والتقدير المشاكيابطنه وكذا نفسه لانه يراد سفه نفسه من التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون هذه تحكيم وتعسف وكذا لم يدخل اعجبني شيء اي حسن زيد لكن بقي اي حسن رجل ولا يخلص الا باخراجه بما يخرج التوابع عن الحدود كاخراج البديل عن الضمير المبهم و اخراج صفات اسماء الاشارة ومن وما وأي و اخراج وصف العدد نحو و قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون يعملون المنصوبات المذكورة تميزات ويدخل في التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلاثة اثواب ولا بأس دون خاتم الفضة وثلاثة الاثواب مع ان الاثواب مميزة الثلاثة كما يفصح عنه مباحث العدد قال ثلاث الاثافي والديار البلاقع ( يرفع الابهام المستقر ) اي الثابت قيل هو منصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد الكامل هو الثابت وضعها واستعمالها لا يقال لو يكتفي بالانصراف الى الكامل يستغنى عن قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع لا نأقول الكامل من الابهام ما يكون في الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته اوفرو ههنا اشكال اقوى وهوان التميزات المذكورة للمقادير ترفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان مجازية للمقادير حاصلة لها بالاستعمال فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت في الوضع ودفعه متعسر الابهام من بلطفه كل عسير يسير والعامل خبير وهوان الابهام الوضعي ماتي من قبل الوضع لما يكون في الموضوع له والمقادير المستعملة في المقدرات ابها منها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل في مقدار هذا المقدار المبهم صار المراد بهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين القدر التابع له فاحفظه واشكرا لله الذي يزيذك

حفظا في المزالقي بقي انه يخرج عنه تمييز الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا  
فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع  
ولك ان تقول مما وضع له الضمير ماسبق مرجعه حكما كما نحن فيه فابهامه وضعي فتأمل (عن ذات  
مذكورة) اي معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة (او مقدرة) اي غير معتبرة في نظم الكلام  
لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد بنفسا ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام وانما يخرج  
في نفس المخاطب ان الطيب شيء من اشياءه ويكون طالبا لمعرفة ليعينه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز  
ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام  
عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات  
المقدرة فالتعويل على ماسياتي من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع التنا في بينهما من غير حاجة  
الى جعل قوله والثاني عن نسبة في تقدير الثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس تحريم من نفعه  
في محله وقد وفي بحق الاجاز فاندرج التقسيم في التعريف المقصود به كمال التوضيح وقول الرضى انه  
يشمل التعريف النوعين بظاهره في غاية الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكن يمكن تصحيحه  
بأنه اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما لاعلى وجه الاجال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (فالاول)  
اي القسم الاول تمييز (عن مفرد) اي لاجل مفرد ارفع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بانفرد  
ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم من الجملة بحسب الحال او المال فان مآل زيد طيب وطيب زيد الى  
الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد الاطيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعل طيبه يكشف  
عن هذا المراد تفصيل المقابلة بالجملة ومشابهها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة  
وشبهها والمضاف مع ان حل اللفظ على ما ليس معناه يرده خروج مثلها زيدا عنه نعم لو اريد تناوب  
الجملة وشبهها والمركب الاضا في اسلم عما يرد (مقدار غالبا) المقدار مبلغ الشيء كذا في القاموس  
(اما في عدد) اي مستعمل في عدد ومن قال المراد اما في ضمن عدد مع انه تكلف بما استغثت عند لم يفرق  
بين العدد واسم العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدر هو الصحيح لاجعله مقابلا له كما فعله ابن مالك  
في التسهيل (مثل عشرين درهما وسبأني) احكام تمييز العدد بعضها في بحث الكنايات وبعضها في بحث  
اسماء العدد وقصر الحوالة على باب اسماء العدد من قلة العدد ولم يكتف بقوله وسبأني ومثل بعشرين  
درهما توفية لاقسام الاسم التام الناصب ولهذا كرر مثالي الموزون والاسم التام بمعنى انه بحيث لا يصح  
اضافته في المشهور ذو الالام وذو الاضافة وذو النثنية وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو النون  
الملفوظ او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما في الرضى من حصره  
في الاخيرين غير موثوق به والناصب للتمييز منها ماسوى المعرف بالالام وذو نون الجمع وزاد الرضى  
التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا وريحه رجلا وبالحا قصة والاغلب فيه ان يكون  
في مقام المبالغة والتفخيم وفي اسم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا وماذا اراد الله بهذا مثلا فاما  
المصنف في مقام توفية الاتهام لم يقصد الاتوفية ما هو مشهور بقى ان لم يعرف بالاعداد حيث لم يبين تمييز  
كذا وكأى ونحن نبين لك فتقول كأي وكذا بمعنى كم الخبرية ويستفهمان ميمنا منصوبا مفردا ويكون ما بعد  
كأى في الاثر بمن وينفرد كأى من كذا بلزوم التصدير وبانها فتستكون استفهامية وقل ورود كذا مفردا  
او مكررا بلا او وكفى بعضهم بالمفرد المميز يجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائتين وبابه وبالمكرر



بدون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه ( واما في غيره ) عطف  
على قوله اما في عدد وذلك الغير اما كيل او وزن او يجمع به الشئ كالذراع وكعب راحة وقد شبر  
او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة لتقدير كلى الشئ ومثله المراد به المماثلة في القدر لافي الوصف  
وغيره المراد به المقابلة في القدر فلا حاجة الى ما في الرضى ان غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمولان على  
مثلك حمل الضد على الضد ( نحو رطل زيتا ) الرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاقية استار  
وثلاثة والاسرار اربعة مثاقيل ونصف المثقال درهم وثلاثة اشباع درهم والدرهم ستة دوايق والدائق  
قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبة ان كذا في القاموس وسهى الهندى في جعله مثالا بالكيل وللتثنية  
للمساحة بقير ان بر اوسه والكتاب ( ومنون سمنا ) تثنية منان مرادف من ( وعلى التمرة مثله ازبدا ) ولو ذكر  
بعد استيفاء اقسام التام مسألة جواز الاضافة لكان احسن ( في فرد ) التمييز ( ان كان جنسا ) اى لفظا يقع على القليل  
والكثير كالماء والتمر فمرة ورجل ليسا بجنسين وتعريف الرضى حيث قال وهو ما يقع الواحد المجرد عن تاء  
الوحدة منه على القليل والكثير فمختل لصدقه على تمره وكأنه فرق المصنف بين الجنس واسم الجنس فاسم الجنس  
ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله على سبيل الاجتماع ( الا ان يقصد الانواع )  
الاولى الا ان يقصد اكثر من نوع ولم يفصل حاله لانه معلوم مشتهر من وجوب المطابقة ولم يتعرض  
لقصده الافراد لان المقصود من التمييز بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يثبته لهذا قل في تأويل  
الانواع ما هو بعيد عن الاستماع ( ويجمع في غيره ) اى في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح به  
المصنف في الايضاح وخالفه الرضى وقال يجب المطابقة فتقول مثله رجلا ومثله رجلين ومثله رجالا فن  
اجاب عن الرضى بأن المراد من الجمع ورد على ما فوق الواحد وقال اذا جمع فالتثنية بطريق الاولى فقد تعب  
بما به المصنف لا يرضى على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعى صحة ايراد يجمع بمعنى  
ايراد التمييز بالا على ما فوق الواحد ( ثم ان كان ) اى الاسم المبهم تاما ( بتنوين او بنون التثنية جازت  
الاضافة ) ولما تشيخ ان الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره الرضى وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر  
فان ما فيه تنوين مقدروه في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته يندر اضافته  
الى التمييز كما يندر اضافة عشرين اليه فيستحق ان يجعل من دواخل قوله الا فلا على ان التثنية بالظاهر  
يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكييل براوبر ومثاقيل ذهب او ذهب بل تقول ضمير  
ان كان الى غير العدد وقد بده بكلمة ثم على تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز وهذا  
البحث عن المبهم ومن قصد جعل ضمير ان كان الى التمييز كضمير يفرد فلم يقصد القصصه اذ لا يخفى بعد جعل  
التمييز مع تنوين المبهم ونونه وانما يكرر التنوين ونون التثنية لتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم  
تعدد انواعه ( والا ) اى وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية ( فلا ) لم يخرج الاضافة اذ لا تمام بدونها الا  
بالاضافة والمضاف لا يضاف واما التام بنون الجمع في عشرين فن الاعداد وليس في اعداد ما نحن فيه  
وفي حسنون وجهها فن التمييز عن النسبة ولان نسبة له بهذا المقام فتقيد الشار حين قوله والا فلا بقولهم  
الابقرة لورود عشر ودرهم ايس شرحا يشرح به صدر المتعلم بل كمال الغفلة عن الكلام المتقدم ( وعن  
غير مقدار ) فمره الرضى بكل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق  
اسم ذلك الاصل عليه ( نحو خاتم حديدا ) وباب ساجا وثوب حزا فيخرج عندنا قطعة ذهب ونعم  
رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يفيد اضافة الغير الى

المقدار لاوهم صحة النصب في قطعة ذهبامع انه صرح الرضى بانه يجب الخفض فيمكن لا اعتداد  
بتوهم جواز الخفض في الضمير واسم الاشارة ولا يخفى انه يجب حل قوله ( والخفض اكثر ) على ان  
الخفض في هذا القسم اكثر بمعنى ان التميزات المنخفضة اكثر لان الخفض في كل تمييز اكثر والواضح  
والاضافة اكثر فان قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كاذب اليه الجمهور  
في توجيهكم رجل مررت حيث جعل خفض ميمكم الاستفهامية في وقت انجرارها بحرف الجر  
بتقدير من الجنسية الشاذية في التمييز نحو عز من قائل وقائله الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج  
حيث جعله باضافة كم الاستفهامية ( والثاني ) اي التمييز عن ذات مقدرة ( عن ) قد فرغنا عن عن  
( نسبة جلة ) نحو هيهات زيد ابا والضارب ابا واطيب زيد ابا ( او ماضاهاها ) اي او ما شابه الجملة بأن  
يكون مشتملا على نسبة غير تامة وما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل  
مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا ويازيد فارسا كما ذكره الرضى وتبعه غيره لان كثيرا ما يكون جلة  
كثالية ( نحو طاب زيد نفسا ) مثال لتمييز لا يحتمل غير المنتصب عنه عرفا ( و زيد طيب ابا ) مثال لما  
يحتمل المنتصب عنه عرفا ومتعلقه ( وابوة ) مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ولتعلقه ( ودارا )  
مثال لما لا يكون الامتناع المنتصب عنه ( وعلم ) مثال لما لا يكون الاصفة المنتصب عنه ( او في اضافة  
نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلم ) لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه في الاضافة اكتفاء بقوله ( ولله  
دره فارسا ) والاولى ولله در زيد فارسا فان قوله ولله دره فارسا يحتمل التمييز عن نفس الضمير اذا اخذ  
بلامرجع وكذا جعله ان مختصرا مثلا للتمييز عن ذات مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا الى  
زيد في الفموس لله دره اي فعله والفراس راكب الفرس اوصا حبه كلا بن والاسد  
والخادق بر كوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا وكل من الثلاثة محتمل وما يجب ان ينبه  
عنه ان العامل في هذا القسم من التمييز منسوب بنسبة برفع التمييز الا بهام عنهما والمنسوب اليه  
يسمى منتصبا عنه والعامل في القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل المنون وماله نون تنبيه  
او جمع الى التمييز فتقول حسن وجدو حسنا وجهين وحسنوا وجوه واسثنى ابن مالك متملى ماء وملان  
ماء لانهم اقدر الاضافة والمعنى متملى الاقطار ماء وملان الاقطار ماء واما اكثر ما لاى افعال تفضيل  
سببي \* ولما كان التمييز عن النسبة ربما يلبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمحاطب الى  
مزيد احتياط في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل بتحديد النظر الى جوانب البيان  
هل هناك قرينة وربما لا يلبس فيحقق التبادر الى ما نهى العبارة به على موضع اللبس وموضع  
العدا فقال ( ثم ان كان اسما بصرح جعله لما انتصب عنه ) مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي  
يكون مما يساعد اللفظ اطلاقه على المنتصب عنه ( جاز ) باعتبار هيئته التمييزية ( ان يكون له ) اي لما  
انتصب عنه ( و ) ان يكون ( لمتعلقه ) ولا بد لعرفه المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف  
كما في كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه هجر فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما هجر قصد المتعلق  
بطلب السماع ولا يناقض بيان القياس ( والافه ولتعلقه ) لالما انتصب عنه بأن يأول بما يكون صحيح الاطلاق  
على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوين وآباء ودارا والحال تخالف التمييز في الفصلين فانك لا تجوز  
في جاء زيد ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما بل تجعله مأولا بعالم فقيه من التنبيه



الذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يلحق اليك آفاقاً بما يقتضى الحال ولا تضعه بثبت  
المقال فبرعاية الاوقات يزيد حسن الاعمال ولو طالعت ما في هذا المقام من الشروح اشكرت ما وهب  
لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك الذي كان ينقض ظهرك وما التأم به ما في القلوب  
من الجراح لك الحمد يا فتاح ويدك المفتاح وتبديل ظلام الليل بنور الصباح ( فيطابق فيهما ) اى  
فى القسمين ( ما قصد ) لا يخفى انه اذا كان جنساً ايضاً يطابق ما قصد لان المقصود ان كان نفي نفس  
الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد فى الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضاً ليطابق المقصود  
فلا حاجة الى قوله ( الا ان يكون جنساً الا ان تقصد الانواع ) ويمكن ان يقال ليس المراد بما قصد  
ما قصد من العبارة بل ما قصد بالبيانات ففى طاب رطلان زيتا قصد بالجنس بيان زيتى الرطلين فتأمل  
( وان كان صفة كانت له وطبقة ) اى مطابقه فى القاموس هذا طبقه بالكسر بمعنى المطابقة والتحريك  
وطباقه ككتاب وامرأى مطابقه ومن توهمه مصدراً اخرج نفسه الى التكلف ( واحتملت ) اى  
الصفة فى كل تمييز ( الحال ) بخلاف الاسم فان ما هو للمعلق لا يحتمل الحال انما يحتمله ما يلتصّب عنه  
عنه فلا يردان تخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلايم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب  
اليه المصنف من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالاً وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغي النزاع  
فى كونها حالاً او تمييزاً كما وقع بين النحاة لانه لا يمكن انكار شئ منهما ورجح التمييز فى بعض تصانيفه  
ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضاً وقال الرضى تصريحهم بمن فى الله درك من فارس دليل على انه  
تمييز قلت بل دليل على انه محتمل حتى احتجج الى ذكر ما تعين المقصود به ( ولا يتقدم التمييز ) اى على  
عامله وهو اما المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على الفعل فى قوله ( والاصح  
ان لا يتقدم على الفعل ) تطويل بل العبارة المنقحة والاصح ان لا يتقدم التمييز ( خلافاً للزنى والمبرد )  
فى الفعل وفى الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت العادة  
بتضمين ذكر الفعل ذكر ما يشابهه ادخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف  
فى عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال احبل عدم جواز تقديم التمييز على هؤلاء لاعلى بيان ان شيئاً  
من معمولات هؤلاء لا يتقدمها \* والذى ذكر فى الامتناع عن تقديمه مطلقاً وجهان احسنهما ان التقديم  
على العامل يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو بنا فى فرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل  
ثانياً لتمكين الخطاب فى النفس فضل تمكن وثانيهما ان عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم فى غاية الضعف  
فلا يتقوى لعمل ما تقدمه ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز فى السعة واذا كان منسوب النسبة فلان  
التمييز فاعله فى الاصل لا يتقدم الفاعل عامله وزيف بفجرنا الارض عبونا وامتلاء الاناء ماء واجيب  
بأنه فاعل لو عبر عن مضمون فجرنا الارض عبونا بفجرنا الارض عبونا وعن مضمون امتلاء الاناء  
ماء بملأ الاناء الماء واتمام الوجه بقصد اطراد الباب اهون واعذب مما تكلفوه على انه لا حاجة الى  
التكلف فى النقص الثانى لان الماء فاعل مجازى فى قصد المنكلم بحسب اصله  
ولا يجوز تقديم الفاعل مجزياً كان اوحقيقياً والاولى ان يقال التمييز فى الاصل  
فاعل للعامل او مضاف اليه وشئ منهما لا يتقدم ليشمل نحو لله دره فارساً بلاخفاء ( المستثنى )  
المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بأن يحذف بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى  
المستثنى مختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقيم

المستثنى الثاني له فلذا قسمه المصنف اولاً بالاشتراك بالتعريف لانه لا يمكن تعريف المستثنى المطابق  
وكيف لا وقد قسم المستثنى قسمين وحد كل منهما بمقدور بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن  
حد محتاني الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن  
جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان محتاني الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور  
بعد الاواخواتها يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار افظ المستثنى اذا فظ المستثنى متحد في القسمين وبهذا  
ان دفع ما ذكره الرضى من اننا لانسلم ان المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم واحد هو المذكور بعد الاواخواتها  
مختلف لما قبلها نفياً واثباتاً فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المصنف منع جمعهما في تعريف واحد  
بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظي بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق لاشتراك هذا التعريف واستفادته  
في التقسيم وما قبل انه لا بد في تعريف المستثنى المطابق من تقييد الابير المصنفه كافي بعض نسخ الباب  
يمكن دفعه بأن عطف اخواته على الاغنى عن تقييده لانه لا اخوات الا لا العطف وما زاد الرضى من  
قوله مختلف لما قبلها نفياً واثباتاً غير محتاج اليه (متصل ومنقطع) الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانها  
اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع (فالمتصل هو المخرج) يتناول المخرج من صيغة اخرى كثلث والمخرج من  
اصلي كالتميز المزال عن أصله فن قال لا يخرج الا عن متعدد فلا جهة اقوله عن متعدد الا قصد تفصيله فقد غفل  
(عن متعدد) وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون بحصة الدخول تحت المستثنى منه  
فيجوزون جاني رجل الازيدا (بالاواخواتها) اي بواحد منها ولم يفسر الاخوات اعتماداً على انه يفصل  
في اثناء المباحث بيد انه فانه بيد ولما معنى الاول لا يقع الا في المفرغ بعد النفي صريحاً او مقدراً قبل خرج به جاني  
القوم لازيد وما جاني القوم لكن زيد وجاني القوم لكن زيد وجاء في القوم ولم يبحى زيد الى غير ذلك وفيه ان  
لفظ المستثنى دال على الخروج دون شيء من هذه الاور وانما الخروج يعرف فيها بكونه لازماً لما يدل عليه  
لفظه فلا يصدق المخرج بمعنى عرف من الاصل المعاموم على شيء منها قوله بالا واخواتها لازيد توضيح  
من غير توقف التعريف عليه وحيث لا بأس باجمال الاخوات او نفسه فتأمل (لفظاً) اي ملفوظاً كان  
المتعدد او المخرج (او تقدير) نحو جاني القوم الازيدا وما جاني الازيدا وتقول مثل ما جاني القوم  
الازيدا وجاني زيد ابس الا (والمنقطع هو المذكور) ليس وصفاً للمنقطع كايوتهم اعدم صحة كون  
المذكور (بعدها) منقطعاً عنه وما يوتهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالتصل ليس بمفعول  
لانه لا يقع الا بعد الاو غير بيد وبيد يخص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة غير مخرج اعدم دخوله  
في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو ما جاني القوم الازيدا اذ بين خروج زيد  
عن القوم قبل الاستثناء او لم يكن نحو ما جاني القوم الاحار وهو مقدور الوقوع بعد لكن  
عند البصريين فيجعلون معنى الكلام جاني القوم لكن حاراً لم يبحى والكوفيون يفسرونه  
بجاء في القوم سوى الحار فيجعلونه مقدور الوقوع بعد سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد  
سوى لا يميز المنقطع عن المتصل سوى يكون للمتصل الا ان يقال التميز يجعل بعض المتعدد مكان  
المستثنى وفي المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الامتياز في تقدير البصريين اوضح وهو ارجح وما يجب  
عليك ان تجعله اهم المهام واحق ما يقصد اليه في هذا المقام تحقيق ما كل دون الوصول اليه اجلة  
الافهام واستولى على عقول الفحول في تحقيقه الاوهام من تنحى معنى اخراج المستثنى عن المتعدد  
ولا يوحى به الا بوثوق الرجاء من العالم الملام ان يفيض علينا به المعرفة من منبع الالهام ويوقننا



لتشديد اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم اولاً انه صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى عن المستثنى  
منه لانه لاخراج الالداخل واوكان المستثنى داخل في المستثنى مندرج من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه  
بما ثبت للباقي بعد الاستثناء وعلوماً محكوماً عليه بنفي الاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى  
اما في جاني القوم الازيدا بأن يكون زيدا جانياً وغير جاء واما في اضرب القوم الازيدا بأن يكون زيدا  
مطلوباً ضربه وغير مطلوب ولا يتصور ذلك في شأن من له ادنى مسكة فضلاً عن البلغاء الكرام  
وافصح افصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك العلام في معجز الكلام وافضى بهم تلك  
الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنى منه مجاز عايد المستثنى وليس الاستثناء الاقربنة عليه  
ولم يدرك انه حينئذ لا يكون فرق المستثنى المتصل والمنقطع يتشارك في عدم الاخراج ودفع ما يقع فيه  
المخاطب من ابهام سابق المستثنى وقال ابو بكر الباقاني ذلك العالم الرباني وعبد الجبار ان مجموع المستثنى  
والمستثنى منه وآلة الاستثناء اسم لما بقي ورد عليهما بأن لا اسم في لغة العرب مركباً من اكثر من لفظين  
وايس بشئ لانه يسمى بالجملة وان طالعت فمرد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى  
والاباء عن قولنا جاني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الازيد واستحسن الرضى قول آخرين  
ان المستثنى داخل في المستثنى منه وانما يلزم التناقض او كان النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس كذلك  
لان النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما جرى الاصرار على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه  
الجميع لان العادة اجراء الاعراب الى اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخير بكونه  
مضافاً اليه او تابعاً من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل النسبة الى المستثنى  
منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا على النسبة لانه لانسبة  
فكيف يتصور الاخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج في النسبة المستثنى ثم حكم  
او طلب فلا تناقض قبل الحكم والطلب فتأمل لما كان عقد البحث ابيان ماهو ملحق بالمفعول من المستثنى  
لكونه مستثنى اذ المنسوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر لا يكون قديماً في ابواب أخرى وانما ذكر  
ههنا لتتيمم بحث المستثنى قدم ماهو واجب النصب بعد الاوفصل بينه وبين جائز النصب مما ليس من ذلك  
الملحق لجامع وجوب النصب فقال ( وهو ) اي المستثنى الشامل قسميه وقد عرفت انه يعم القسمين  
فلا يحتاج الى التحمل في الضمير على ان التحمل او كان لكان في المرجع ( منصوب ) اي وجوباً بدليل  
جعله قسماً للمنسوب جوازاً وقد نبهناك في شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات لكن ينبغي  
ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب المستثنى بواسطة الاو قال المبرد والزجاج هو الاو لا كسائي فيه  
مذهب آخر ولا فراء آخز لكنهما بعيدان عن ان يعتبراً فلا قاعدة في بيانها ( اذا كان بعد الا غير الصفة )  
لا يحتاج الى الصفة اذ المستثنى لا يكون الا بعد الصفة واحترز بقوله بعد الا عما بعد سوى وغيره ويد  
فانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وايس ولا يكون فان نصبه بعدها غير مقيد بقوله ( في كلام موجب  
او مقدماً على المستثنى منه ) والمراد بالوجوب ما لم يكن استفهاماً وانها او نفياً صريحاً او مأولاً والتأويل  
بالنفي في غير قلنا نحو فلما رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل وقل رجل ولفظ ابي ومتصرفاته قليل كما جاء  
في الشواذ فشرّبوا منه الاقليل بمعنى لم يطيعوه فلا يقال مات الناس الازيد بمعنى لم يعش والتقدم على  
المستثنى منه لا يجوز على المتقدم على المنسوب اليه بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب اليه الاشارة  
على ما في التسهيل نحو **خلا الله الارجوس والوانما** اعد عيالاً شعبة من عيالكا **والاشاد الضرورة** على

ما في الرضى نحو \* وبلدة ليس به اطوري ولا خلا الجنب بها نسي \* هذا عند البصريين خلافا للكوفيين  
 فيجوز عندهم اختيارا الازيدا قام القوم وكان عليه ان يقيد قوله او مقدما بقوله على الاكثر كما يقيد به  
 المنقطع لما قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعريته مالى لا بولك احدا فيجعلون احدا بدلا  
 من المستثنى قال سيديويه هذا مثل ما مررت بمثلك احدا قال حسان رضى الله تعالى عنه في خبر البشر عليه  
 افضل الصلوة والسلام \* لانهم يرجون منه شفاعة \* اذالم يكن الا النبيون شافع \* يقال لا بد من تقيد الكلام  
 بالتمام والكلام التام ما ذكر فيه المستثنى منه ويقابله الكلام الناقص لثلاثة اقسام بخو قرى اليوم الجمعة  
 هذا لكن لو قيد خرج نحو قرى اليوم الجمعة اليوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه تقريع  
 في اكثر من واحد ويجب النصب فيما زاد وبالجمله يخرج عن قاعدة وجوب النصب نحو ما قام  
 الا زيدا الاعرا لوجوب النصب في الاعرا الماذكروا نحو ما جاءني القوم الازيد الاعرا  
 فانه لا يجوز ابدال احدهما ويتعين نصب الآخر لانه لا يبدل من الشيء الامرة ( او منقطعا )  
 مطلقا ( في ) لغة ( الاكثر ) اى اكثر العرب وهم الحجازيون واشير بقوله في الاكثر الى نحو الفة  
 الاكثر منهم وهم بنو نعيم فانهم يوافقونه في وجوب النصب في مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه  
 نحو لا عاصم اليوم من امر الله الامن رحم ويخالفونهم في جواز الابدال في غيره نحو ما جاءني احدا لا جارا  
 فبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذلك قلنا او منقطعا مطلقا وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا لكونه  
 عطفا على قوله في كلام موجب فكأنه قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة منقطعا ما في الرضى  
 وغيره او منقطعا اى منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة المتن الى التقييد كما هو الظاهر ففسد وان كان  
 اشارة الى انه في حيز قوله بعد الافحسن ( او كان ) به باعادة كان على ان الثلاثة السابقة مشاركة  
 في كونها بعد الا ( بعد خلا وعدا في الاكثر ) اشار الى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على  
 خلاف سيديويه حيث انكره الجرمي بعدا وادخل فيه ما خلا وما عدا زيادة مالا على كونها مصدرية  
 على ما جوزه الجرمي لان الزائد كالمعدم ولم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت على ما في الرضى ( وما  
 خلا وما عدا وليس ولا يكون ) ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال  
 اما في عدا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما فلهضمه معنى جاوز \* وهما بحث نفيس وهو ان جعل  
 المنصوبات بهذه الافعال مستثنيات دون منصوب جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه  
 الكلمات صارت بمعنى الاكفر وحيث لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح فواعلها  
 ولا الى توجيه تركها والتزام اضممار فواعلها ويكون النصب بعدها على الاستثناء لانهم مع كونها  
 بمعنى الاتقييد وتصحيح هذه الامور لما راوا من اعراب غير معنى الارعابة لاصله والحق ان تكلف  
 الاعراب فيما لم يشاهد عليه بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا وليس  
 ولا يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض المطلق من المستثنى منه ومحل الجمل النصب على الحالية  
 وما خلا وما عدا مصدران بتأويل اسم الفاعل حالان وجوز فيهما حذف المضاف اى زمان خلو  
 بعضهم ولا يبعد ان يقدر في كل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذسافر فيستغنى  
 عن توجيه التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الالم يحسن اظهار قد لانه لا يدخل على الاول لذا اخفى  
 بالتزام اضممار فواعلها ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى وليس ما من ادوات الاستثناء  
 بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل شيء مهمه اى يسير يحتمله الرجل بالنساء وذكرهن فانه  
 لا يحتمل ما يتعلق بحرمه وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه في تقدير ما عدا النساء وذكرهن



فحذف عدا ( ويجوز فيه ) اى فى المستثنى ( النصب ) على الاستثناء ( ويختار البدل ) من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لامر يختار فيه والاوضح الابدال ( فيما بعد ) متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محيط به متعلق ظرف محيط فهو على نحو لبثت فى البلد فى محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف الاول ولا الى جعله فى معنى فى مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعدالا فى مكان واقع بعدالا ولترك الظرف الاول كافى بعض النسخ فكان قوله فيما بعد الا متنازعا فيه للفصلين لكن أعذب وقدر اعى فى بيان الحكم محاسن من تقديم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم فى التمثيل البدل تقدما للقراءة الراجحة ( فى كلام غير موجب ) شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقى بحث غامض اليه فارغب وهوان ليس الواقع فى كل كلام فيه نفى او نفى او استفهام واقعا فى كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتغال عليه النفي مثلا وجعله منفيا ولذلك ترى سيويه يقول ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الابدال لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفى العلم بان احدا يقول نفى القول عن الاحد فى العلم فيسمى النفي فى فاعل يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الا انه اتى بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول ونفى الرؤية فلم يسر النفي فى القول وهذا منه مبنى على الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفى الابصار مبنى على انتفاء القول لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضى بأنه يجوز البدل فى نحو ما كتبت احدا ينصفنى الا زيدا لان المعنى ما انصفنى احدا لكنه الا زيدا ومنه قول عدى بن زيد فى ليلة لا ترى بها احد يحكى علينا الاكوا كبها فليتأمل فى مواقع سرية عدم الايجاب فانه من مختبرات اولى الالباب ( وذكر المستثنى منه ) اى والحمل انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما يقودك اليه الحل من غير ان يمن عليك دليل المقال قيل احترزه عمالم يذكر مستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كفى جاني الا زيد الا بكرا ولا تظن ان المصنف فانه تقييد ما بعد الا بكونه متصلا مؤخرا عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا يحتاج فى وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهناك لا يحتمله كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع فيما سبق بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا معطوفا على الالفاظ التقييد بتقدم المستثنى منه ولو استفيد التقييد ان من قوله ( نحو ما فعلوه الا قليلا والاقبلا ) لم يبعد ويقال لو قصد التقييد لم يأت بالمثال كما لم يأت فى الاحكام السابقة ولك ان تجعل وجه التمثيل مع انه لم يمثل لحكم سابق لارد على بعض القدماء حيث شرط فى صحة الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب فى ما جاني القوم الا زيدا وقدر دبعوم ما بعد الاعلى الفراء حيث منع النصب فيما اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب الرفع فيما جاني امرأة الاهد ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى آخر اذا لو ابدل بنعين نصبه كما عرفت \* وقد فأت المصنف قيدان آخران احدهما ان لا يقصد بغير الموجب رده موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للردود على ما فى الرضى فى ما جاني القوم الا زيدا فى رد جاك القوم الا زيدا يختار النصب وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه حينئذ يترجم النصب على ما فى التسهيل نحو ما جاني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فأت المصنف قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل ويختار النصب وليس منه المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاني

رجل الامر وخبرته على ماذهب اليه المازني لان يوبه رجع فيه البديل لايقال ينقض هذا الحكم بقوله تعالى ﴿ فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الامرأتك ﴾ فان القراءة المشهورة فيه النصب ولاوجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لاناقول الخطاب مع المؤمنين فالأحد مخصوص بهم فلايدخل فيه الامرأة فهو مستثنى منقطع وقدصعب مايسره الله لي بفضلله على الفحول حتى اجاب جارالله بأنه مستثنى من اهلك ولايخفى انه خلاف الظاهر تعلقه بماينصل به فباستبعاد اكثر القراء عليه بحاله اعترض المصنف عليه بان القراءتين متناقضتان لان الاستثناء عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمرأة والاستثناء عن عدم الالتفات تفيد الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولاتناقض في القرآن ودفعه الرضى بان الاسراء مقيد بعدم الالتفات بمقتضى الفحوى ولك الخيار في الاستثناء عن الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد ولك ان تقول المراد الاسراء منه الى ارض لميفض الله تعالى عليه ولما خفي عن المصنف دفع اشكاله منع فساد اتفاق اكثر القراء على المرجوح بل قال التزام البعض اتفاق الكل عليه وهذا ممايستمع لولم يكن خصوص القراءات مسموعة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اوكانت المجموع مسموعة لبيان الجواز فيجوز ان يسمع احد القراءة المرجوحة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الاياه ومع ذلك بعيدوما استصعب التفصيص عنه انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفي وايضا ليعقل من اقسام البديل الابدال البعض وهو لايتخلو عن ضمير البديل منه وايضا لامعنى لابدال جزء كلام من جزء كلام آخروالمستثنى في كلام والمستثنى منه كلام آخرولهذا وقع نحية الكوفة في انه اتباع بالعطف والاحرف عطف في هذا المقام يفيد الاستثناء واجيب بأن الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير بظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام آخرانما هو بحسب المآل والافنى اللفظ ليس الكلام الواحد والبديل امرلفظي والبديل بمجموع الازيد الا انه اجرى اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه في الجواب الاخير ان يقال البديل مقصود بالنسبة فالمفصوب المستثنى والمستثنى منه واحد والاختلف بالايجاب والسلب اخلاق في الحكم واين النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميزين ارباب النطق واصحاب الحكم ولما لم يكن في كلام جارالله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات المصنف للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله ( ويعرب على حسب العوامل ) تنبيه على فائدة القيد ولم يبال بالفصل به بين السابق وما هو من تنبه من بعد بحث تعذر البديل على اللفظ على ان بين المعرب بحسب العوامل والبديل كالاشتباك اذ هما يشتركان في ان المستثنى فيهما جمل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهوان بحث تعذر البديل حاجة ما الى معرفة المعرب بحسب العوامل تنكشف عند قوله ومن ثم جاز ليس زيدا قائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا ولا من حيث انه عامل المتبوع ولك ان تريد الاعراب بالاصالة ولايرد ما مررت باحدا لا يزيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر ذكر العامل تنبيها على انه في حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم مفرا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف والابصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه ( اذا كان المستثنى منه غير مذكور ) الاخصر محذوفا الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان بك قائلا انه ينقض بمثل ما ضرب الابدال الامرا الا



خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول اذ لا يجوز التفريغ الا في واحد والمستثنى المفرغ  
يجرى في اكثر المعولات ( وهو ) اي المستثنى منه ( في غير الموجب ) فالعطف على الاسم والخبر بحرف  
عطف واحد وقيل الواو والمحال اي والحال ان المستثنى واقع في غير الموجب ولا نذهب عليك  
ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب اظهر ( ليفيد ) قبل ليفيد الكلام ان عموم النفي مع استثناء البعض اقرب  
من الصدق من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني وقوله ليفيد متعلق بمفهوم  
الكلام اي اشترط ذلك ليفيد ( مثل ما ضربني الازيد ) وعلى هذا قوله ( الان يستقيم المعنى ) مستثنى  
من نفوى الكلام اي لا يعرب المستثنى على حسب العوامل في الموجب الان يستقيم المعنى ونحن نقول  
ضمير هو الى عدم ذكر المستثنى منه اي عدم الذكري في غير الموجب الان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى  
المستثنى اي ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى منه  
لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة عموم الحكم في اعداد المستثنى او قيام القرينة على  
خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم  
الايجاب الا يرى عدم صحة مامات الازيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتفيد الموجب ويعتد بأن  
الاستقامة في النفي غالبية فأريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس بحث النحوى الاعن استقامة  
الاعراب واما صدق المعنى وعدمه فمما يتعلق بفعل المتكلم قلت كأنه نبيه المصنف على هذا بقوله ليفيد  
ان هذا لفائدة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يقول التنبيه على ان هذا  
القسم كثير الاستعمال في النفي قليل في الايجاب ويقال كثرة الاستعمال وقلته من وظائف الفن ( مثل  
قرأت اليوم كذا ) في مقام بيان ايام اسبوعك او شهرك او سنك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر  
الكذب في الموجب مما ليفيد الاستفهام عنه ايضا فالاطلاق في غير الموجب من غير اخراج الاستفهام  
لا يصح ( ومن ثمة لم يحز ما زال زيدا الا مالا ) من اجل ان التفريغ من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يحز  
ما زال زيدا الا مالا مع كونه نفي الان مآله الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب في التحقيق ولا ينفع  
النفي الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب المأول بالنفي والمراد عدم الجواز من غير جملة مستقيم المعنى  
بنصب قرينه على الخصوص او قصد المبالغة كما في ما جاءني احد الاظريف ومازيت الا قائم وما جاءني  
زيد الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما يصاد المستثنى  
بقريته ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى مثبت فلا يلزمه ما ذكره الرضى انه يصح تصحيح  
هذا المثال بما ذكرته في الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم ولا يندفع اعتراضه  
بما ذكره بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التأويل اذ لا يوجب الا يصح فيه التفريغ واعلم انه لا يكون  
المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا في القسم نحو نشدتك الله الافعلت اي طلب لك  
الله للقسم به اما سألت الافعلت وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وبغير  
قد اذا تقدمها ماض منفي قصد لزوم المستثنى له نحو ما انعمت عليه الا شكرا وفعلا مضارعا خبرا نحو  
ما زيد الا يقوم ( واذا تعذر البديل ) اي البديل المختار حلا ( على اللفظ ابدل على الموضوع ) واذا تعذر  
الحل على الموضوع القريب ابدل على الموضوع البعيد كما يرشد اليه المثال الثاني وعلاوه بالعمل بالمختار  
على قدر الامكان ويستفاد منه انه لا يبدل من المحل في البديل بغير المختار فلذا جعلنا البديل على البديل المختار  
يجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب

هذا مخالف  
لصنيع المعنى  
اجابى فما  
سألتنى  
فعله على  
على شدة زيدا



افظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل في محله كما في ما زيد الاقائم \* وضبط الرضى مواضع التعذر وقال  
 انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالبناء الزائدة لتأكيد النفي نحو ما زيد وليس  
 زيد او هل زيد بشئ \* واسم لا التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكأنه لم يلتفت الى  
 لا الحجازية لشذوذ عملها \* بقي خبر لا في الجنس نحو لا امرأة شئ \* الاشئ \* وخبر كان الداخل عليه لام  
 الجحود نحو ما كان الله يعذبهم الا العذاب بالنار ( مثل ما جاني من احد الازيد ولا احد فيها الازيد )  
 رجحان البديل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان فيما جاني من احد لان الاستثناء فيه التباس الاستثناء  
 بالبديل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله  
 ونحو \* لا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار ( وما زيد شيئا الاشئ ) ولما كان تعليل التعذر في المثالين  
 الاولين فيما بينهما بأن من الاستغراقية لا تترادف المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها ولا يطرد في نحو ما جاني  
 من احد الرجل صالح ونحو لا رجل في الدار الا رجل صالح علل التعذر مع انه لم يكن من عاده  
 تعليل الحكم تبديلا لتعليمهم الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة  
 عين اختصاص القلة فقال ( لان من لا تتراد بعد الاثبات ) لان زيادته لتأكيد النفي ولم يبق بعد الاثبات  
 وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل الاصرار للتوابع بتقدير عامل المتبوع  
 له دون ما هو الراجح من ان صاحب عامل المتبوع اليه اذ حينئذ لا يتراد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائدة  
 في النفي اليه وهكذا قوله ( وما ولا لا تقدران عاملتين بعده ) فكان عبارته أولت بأن من لا تتراد حقيقة  
 او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادته وكذا ما ولا لا يقدران بعد الاثبات واعمالها في حكم  
 تقديرهما \* وانما قال عاملتين لان النكامة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذ لم يكن عملها لمعناها الزائل  
 فتوهم ان قوله عاملتين اقولان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة النفي والاثبات ليس بشئ  
 بقي ان عمل من ليس لانها تأكد النفي فليقدر عملها بعد الاثبات ( لانها عملتنا للنفي وقد انتقض النفي بالا  
 بخلاف ليس زيد شيئا الاشئ ) متعلق بالتثنية لا بقوله انها عملتنا للنفي والا لاكتفى بقوله بخلاف ليس  
 تظن فانه من محاسن الانتقال التي بهتربها ارباب الكمال ( لانها عملت للفعلية ) اي لكونها  
 على صورة الفعل ومتصرفا ببعض تصاريفه لان فيها معنى الفعل لانها المعنى ما كان فبعد الاثبات تبقى على ما كان  
 حتى يرد ان ليس كالنفي مضمون الخبر ونفي مضمون الشئ ليس الانفي كونه فجعل ليس متضمنا لمعنى الكون  
 دون ما تحكم ( فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي ) اي كلمة ليس ( لاجله ومن ثمة ) اي  
 من اجل ان عمل ما للنفي وعمل ليس للفعلية ( جاز ) عمل ليس فيما بعده لا ( في ليس زيد الاقائم وامتنع )  
 عمل ما فيه ( في ما زيد الاقائم ) ولم يقل وامتنع لارجل الا عالم مع انه كان الكلام في الفرق بين ما ولا  
 وليس لان الاشتباه بين ليس وما التي تشبهها اشدولانه لا يظهر امتناع لارجل الا عالم بعمل لا لانهما  
 يستعمل بخلاف ما زيد الاقائم \* ثم نقول ومن ثمة لم يحز ليس زيد الاقائم وجاز ما زيد الاقائم فان قلت  
 قد جاء ليس الطيب الا المسك بارفع قلت هذه لغة تميمية لتزويل ليس منزلة ما وما ماقال ابو علي بان  
 اسم ليس ضمير الشأن فما يقضى منه المحجب كيف ولا معنى لقولنا ليس الشأن الطيب الا المسك  
 والمحجب منه انه تعلق الرضى في تزييفه بأنه لا يتم لوروده في كلامهم الطيب ليس الا المسك ولو اريد  
 تمحل في انكار الغاء ليس بعد الاقائم لانه لست اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكون اي ليس  
 الطيب حاصل ان لا يكون المسك ( ومخفوض ) اي وهو مخفوض ليكون جملة معطوفة على ما قبلها



ولا يصح ان يكون معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوع فواصل (بعد غير وسوى) بكسر السين في الاشهر وجازضهما (وسوا) بفتح السين في الاشهر وجاز الكسر (وبعد حاشا) اعاد كلمة بعد ليخص قوله (في الاكثر) بحاشا اي في مذهب اكثر النخبة وهم سيويوه ومن تبعه حيث انكر فعليه حاشا الاعلى سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلاة والسلام \* امامة احب الناس الى ما حاشا فاطمة \* اوفي اكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انه تارة فعل وتارة حرف وبحي اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها كما يؤيده بحى حاشا الله بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزه الله قال الرضى فالاولى جعل حاشا مصدرا في جميع المواضع وحيث يكون الجر بعدها للاضافة ويكون ترك التنوين في حاشا الله لانكار هم تنوين ماغلب عليه الاضافة وكذا لم ينون سبحان في \* سبحان من علقمة الفاجر \* عند البعض وقال جاني القوم حاشا زيد المعنى حاشا الجاني والجمي زيدا هذا فن جعل التقدير برأ الله زيدا عن الجمي فقد بعد وكثر حاشا وقل حشا (واعراب غير كعراب المستثنى بالا) لفظا او محلا فيما يكون مبنيا لاضافته الى ما وان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه على الفتح على لغة بعض بني اسد وقضاة لكونه في معنى الاومن العجب انه لم يذ كر حجة عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور (على التفصيل) المذكور في اقسام المستثنى بالا وهذا من معربات لم تستحق كما بعد الا لصفة لم يجعل بابا للندرة وانما يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا ما بينه بقوله (وغير صفة) دالة على ذات مبهمة موضوعة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب الوصف نحو دخلت بوجهه غير وجهه خرجت به نحوزا (جملت على الا) اي جملت على معنى الا بالنقل لمناسبة بين معناه ومعنى الا في كونهما متضمنين لمغايرة شئ لشيء والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا على معناه المجازي لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف وان كان المعنى الحقيقي اطول باعافى ان يجود بلفظه اشباها (فيه) اي في الاستثناء متعلق بالجمل اوقيد لالا احتراز عن الا في الصفة فانه المحمول لا للمحمول عليه وكون جمل غير على الاشهر من العكس يستدعي جملة مشابهة على خلاف قوله (كما جملت الاعليه في الصفة) صفة قوله في الصفة على طبق قوله اذا كانت تابعة (تالية الجمع) اي دال على متعدد (منكور) غير معروف معروفا كان تعريفا لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستحب العموم او منكرا فلا تنقل ان وجهه ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف المستثنى منه ولا يجوز حذف موصوف غير لان الدخيل ليس عديل الاصيل (غير محصور) لا بمصاحبة ما يفيد العموم ولا بمصاحبة اسم العدد (لتميز الاستثناء) المتصل لعدم الجزم بدخول المستثنى في ذلك الجمع فيلزم احدا المجازين اما الاستثناء المنقطع او جعل الا صفة فيختار ايهما يساعد المقام هذا ما يستفاد من الرضى وفي كلام متأخرى الشارحين انه يعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله في التعدد المذكور قبله حتى اعترض بأنه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جاني رجال الاحار فينبغي ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا للجمع منكور غير محصور ونحن نقول خالف هنا عاداته التي هي عدم تعليل الحكم في هذا المختصر وعلمه لان المدار هي هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدارغا اذ ربما يعذر مع كونه تابعا للجمع محصور نحو جاني عشرة رجال الازيد وجاني الرجال الازيد ان جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا اخر وجه فيحمل على الصفة ولان ان تجعل اللام الوقت اي تعذر الاستثناء ونجعله

بدل عن الظرف المتقدم فيكون صريحا في ان المدار هو التعذر وفيه رد على سيويه حيث يجوز جعل  
 الاصفة مع صحة الاستثناء واعراب استحقاقه لا يجري على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب والاسم  
 من خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله ( نحو او كان فيها آلهة الا الله افسدنا وضعف ) جل الاعلى الصفة  
 ( في غيره ) في غير صورة التعذر خلافا لسيويه اذ في غير وقت كونها تابعة لذلك فالباذ لا يجوز بلاضعف  
 في تابع المفرد حفظا لصورة الاستثناء على أصله الذي لا ينفك عن متعدد في المعرف والمحمور وان  
 يصح الجمل على الصفة بلاضعف لكنه يندر كعرفت وعدن هذا قوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمر  
 ابيك الا الفرقدان \* حيث عدل فيه عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعذره وقال المصنف فيه شذوذان آخران  
 وصف كل ولا يوصف الا ماضيف اليه والنصل بين وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو قليل وكأنه نبه على  
 ان ظهور اثر الالهة في هذا البيت أكثر من ان يتسكب به الخوى ويعتبه ونحن نقول كل ما ينهم الشاعر  
 فربة بلا مربية لان الالهة شرط والتقدير ان لا يكن الفرقدان ولا يمكن رد تمسك سيويه بالضعف  
 لوتمسك بقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العالمون والعالمون  
 كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم  
 هالكون ان لا يكن العالمون فنجاتهم بالعالمين وهكذا اولاه ان كان في الحديث الفصل بين المبتدأ وصفته  
 بالخبر وتقديم التأكيده على الصفة مع انه تقدم الصفة عند اجتماعهما ( واعراب سوى وسواء النصب على  
 الظرف ) قبل يريد الظرف من حيث انه ظرف ابؤل الى الظرفية فبصير المعنى النصب على الظرفية وذلك  
 ان نجعله في تقدير النصب الوارد على الظرف وليس هذا لانه ظرف في حال الاستثناء كيف وحل  
 على الا كغير \* قال الرضى سوى في الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام  
 الموصوف هجر عن معنى الاستواء فاستوى هو والمكان ثم ستعمل فيما ستعمل فيه المكان من معنى البدل  
 فانه يقال انتلى مكان عمر و اى بدله ثم استعير ل معنى الاستثناء لان جاء في القوم بدل زيد يفيد ان زيد لم يبق  
 فصار كغير بمعنى الا الا انه التزم اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير والترم اضافته الى المعرفة  
 فلا يقال جاني القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكرت سوى صفة جئت على الا فلم يجعلوا الاحمولة  
 عليه في الصفة وجعلوها محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لا غير فحمل الا التى لا تخص المكان على غير  
 العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه ( في الاصح ) اى اصح المذهبين وهو مذهب البصري اذ  
 الكوفيون لا يجعلون سوى وسواء لازمى الظرفية حتى انهم يجعلونها في الاستثناء ايضا كونه معربا على  
 حسب العوامل حيث ورد في اشعار البلغاء ويقول البصري انه كلما وقع للضرورة \* واعلم ايها الطالب  
 لاستيفاء البحث من غير حاجة لك الى الحث او فور رغبتك الصادقة الى حرز الفضائل \* وصدق همتك  
 العالية في طاب الانحراط في زمرة الفاضل \* الفارقين بين كل حق وباطل \* ان هناك مباحث  
 نفيسة لاتجد من بيانها مندوحة تلقبها عليك ونرجوان تكون عمدة \* البحث الاول في تحقيق لاسما  
 تقول جاني القوم لاسما زيد بالجرو هو المستفيض على ان زيدا مضاف اليه لى بمعنى مثل اى لامل  
 زيد موجود في حسن الجنى وما زائدة كفى غير ما جرم ويجوز كون مائة و زيدا بلا والجملة اعتراضية  
 لترجيح زيد في الجنى وبهذا القدر يسمى استثناء لانه يخرج زيد عن القوم بالترجيح والاهو في التحقيق  
 لبس \* مستثنى فلذا لم تعرض له المصنف وقد رفع زيد بحمل ما و صولة او هو صوفة بحملة بخدوفة الصدر  
 اى هو زيد وحذف صدر الصلة والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقف على السماع ومنع الاندلسي



نصب المعرفة وكأنه جعله تمييز الما التامة ومنهم من جعله مفعول اعنى فلا يوجب النكر ويدخله الواو  
 الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يخفف مع لا وبدونه وقد ينصرف على لاسيما فيقال احب زيدا لاسيما  
 لامثله موجود في محبتي فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه وقد يقال لاسوى زيد والسوى ايضا  
 بمعنى المثل \* البحث الثاني يحوز العطف على المستثنى بغير النصب لتزليل غير منزلة الا وبالجر على  
 المستثنى بالا لتزليلها منزلة غير فتقول جاني القوم غير زيد وعمر واوجاني القوم الا زيدا وعمر وذكره  
 ابن مالك \* البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى  
 \* البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيان بلا عطف فلا يقال ماضرب احد احدا الا زيد عمرا  
 الا بتقدير ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب زيد \* البحث الخامس انه لا يمنع استثناء النصف خلافا  
 لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له على عشرة الانسعة لكن لابد من داع الى  
 تعيين العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيها لان له عشرة عليك واللاستعجن هذا الاستثناء  
 \* البحث السادس انه اذا وقع مستثنى محتملا لمتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنهما نحو  
 مابرا ابوابن الازيد بخلاف ما فضل ابن ابا الازيد فان زيدا لا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا وبخلاف  
 ماضرب احد احدا الازيد فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهو في صورتين مستثنى عن الاقرب  
 اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو المستثنى منه لان كونه فاعلا مقدم على  
 المستثنى رتبة ومقتضى بالفعل والافهوه مستثنى عن الاقرب منه وان توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه  
 لانه لتقدمه على المستثنى احق لان اصل المستثنى المتأخر عن المستثنى منه نحو ما فضل ابا الازيد ابن  
 هذا كله اذا كان متعددا انما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين واختلف عاملهما نحو ماضرب احد  
 وماقتل الا خالدا فالمستثنى عنهما معا \* البحث السابع يحوز تكرار الالئنا كيد في عطف النسق ويجب  
 تقديم العاطف على الانحو ما جاء الازيد والاعمر وكذا في البدل بأقسامه نحو ما جاء الازيد الاخوك  
 وماقطع الازيد الابد وماسلب الازيد الاثوبه وماجاني الازيد الاحار وكذا في عطف البيان \* البحث الثامن  
 اذا تكرر المستثنى لالئنا كيد فان امكن اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه من المستثنى منه الاول نحو  
 جاني قريش الا هاشميا الا قبيليا في الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا كل وتولاه عن  
 موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير موجب  
 الامر بالعكس كذا في الرضى وهذا مناف ما حققه سابقا ان النفي الحاصل بالتأويل في غير الفاظ معدودة  
 نادر فلا يجوز مات الناس الا الانبياء وتأويله بإيعش الناس الا الانبياء وما حققه بعد ذلك ان المستثنى منه  
 لا يبدل منه الامرة فيتعين في ماسوى المستثنى الاول من المستثنيات المتعددة النصب وان لم يكن اخراج  
 كل من سابقه فالتكامل يخرج من المستثنى منه الاول فيجاني عشرة رجال الا ثلاثة الاربعة اخراج  
 اخراج السبعة من العشرة بدفتين وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخراج الثلاثة فالجاني احد  
 عشر وكلامه خال عن التحصيل \* البحث التاسع ان القياس في جاني عشرة رجال الاربعة ان يكون  
 الجاني ستة الا ان افقهاء قالوا او قال مالك على عشرة الانسعة بالرفع لزم التسعة وان نصب لم يكن  
 مقرا بشئ لان المعنى ماله على عشرة مستثنى عنه تسعة فهو كما يقال ماله على واحد قال الرضى  
 في الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادري ما صححه كلامهم اقول كلامهم في غاية المتانة واثري نهاية  
 الفطانة وهو ان المختار في جواب من قل لي عليك عشرة الانسعة مالك على عشرة الانسعة بالنصب  
 والرفع مرجوح وانما يرجح الرفع لولم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه ردلا لكلامه فيكون رفعا

لما دعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لثني الواحد لا لاثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه  
 ليس ردا لكلام المخاطب بل استئناف كلام فيكون لاثبات التسعة \* البحث العشر ان المستثنى الواقع  
 بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع معمول بالجملة الاخيرة اولافها على اختلاف القولين  
 ومثله مقدر في الجمل الاخر واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة فهو يخصها تلك عشرة كاملة  
 اتممنا بها بحث المستثنى لكل نفس فاضلة رجاء لرجحة عاجلة وآجلة متالية (خبر كان) الكون وباقي  
 ما يشتق منه اما داخلة تحت ما يريد بكان او داخلة في (واخواتها) وكان على ما كان هو (المسند بعد  
 دخولها) اغنى شرح امثال هذا التعريف عن بيانه (مثل كان زيد قائما وامره) اى حكمه (كأمر خبر  
 المبتدأ) فيما مضى من الحكاية اذ المقصود منه الاغناء عن بيان الاحكام السابقة فيه فنقض هذا الحكم  
 بمخالفة خبر المبتدأ فيما لم يذكر غير منجبه كاستناع ان يكون خبره ماضيا على ما قال بعض وامتناع ان يكون  
 خبر يكون مستقبلا على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من زال  
 ولا زال ومراد قاتها ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك واختاره الرضى كحكمة نكارة اسمه مع تعريفه  
 نعم ينقض بحكمة دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط دون خبره مع تضمن اسمه له  
 (ويتقدم معرفة) وكذا نكرة مخصصة لعدم الالتباس بالاسم لكون الاعراب مميزة وفيه ان المعرفة  
 التي لا يظهر اعرابها ولا اعراب ما اسند اليه لا يتقدم نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق الحكم  
 ويمكن ان يدفع بأن المراد تعريفه لا يمنع تقديمه وامتناع انتفاء الاعراب في الاسم والخبر والقرينة عن  
 التقديم فليس من احكام خبر المبتدأ فان قلت لا يخص هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لاسمه يتقدم  
 عليه ايضا نحو كان قام زيد فانه لا يلتبس حينئذ بالفاعل لان كان لا بدله من اسم قلت بل يلتبس لجواز  
 كون اسم كان ضمير الشأن وضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر (وقد يحذف عامله) الضمير بظاهره كخبر  
 كان واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلذا قال الرضى ما كان ينبغي له هذا  
 الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ولتصحج مراده خص الضمير بخبر كان ليرأى عن وصمة  
 الجهل بالحكم (في مثل الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير) وفسر مثله بما كان بعد ان ولو معلوم  
 الفاعل اما بظهور مرجع فاعله واما بذكره كان يقال ان عملهم خيرا \* واقول لا بد من قيد آخر وهو  
 ان لا يكون مفعرا نحو ان خيرا يكن فانه حينئذ يجب الحذف وكأنه لم يتعرض لهذا الوجه لانه  
 سبق بعينه في بحث الفاعل اذا سم كان عنده الفاعل فنقول قد استوفى حذف كان في بحث الفاعل  
 في ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى التعرض الالبان الوجوب في امانت منطلقا انطلقت وكان  
 حق هذا البيان ايضا ان يورد في بحث حذف فعل الفاعل فلا يكون ماهو بصدد بيانه هنالك قاصرا  
 وفي تعيين حذف كان في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى ان  
 حذف كان في الشرطية لا يخص الشرط بل يجوز في الجزاء ايضا بقوله (ويجوز في مثلها اربعة اوجه)  
 رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين ولم يقل وله ثلاثة اوجه اخرى اشارا للاختصار على  
 ما يقتضيه السوق فتأمل ولم يقل ويجوز فيه جعل الضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا المثل  
 غيره وفسر بما يكون بعد ان اسم بعده فاه بعده اسم ونقض بقولك اسير كما تسييران راكبا فراكب فانه  
 يتعين فيه نصب الاول اى ان كنت راكبا فأنا راكب ولا بد لدفع هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك  
 غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو يصح في الاسم الاول تقدير طرف مثل فيه او معه وقد تزيد  
 الوجوه على الاربعة اذ ارجع ضمير كان المقدر الى المصدر المنعدي بحرف الجر نحو المرومة تقول بما قبل



به ان سيف فسيف بجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لاصالح فطالح اى لا يكن المرور  
بصالح فالرور بطالح فالافتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على مايمثلها فاستخرج عدد الوجوه  
بضرب من التأمل فاقى أراك مستقنيا بفظانك عن التعلم والتوسل وترجع بعض هذه الوجوه على  
بعض بقلة الحذف وكثرته وعذوبة المعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على اللفظ فى كل مقام فتفطن  
(ويجب الحذف) وضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتبادر اول النظر ان يجب عدل يجوز (فى مثل  
امانت منطلقا انطلقت) اى فيما عوض عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله  
(اى لان كنت) دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا  
ان المفتوحة فى هذا المثال كلمة شرط كالسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما  
اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة وفى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به  
ابن مالك وقد جعلناها تحت قوله فى مثل امانت الخ فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد فى الوجوب  
ولا يساعده السماع (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها) قد احسن فى الترتيب فجمع بين  
المنصوبات بالحروف وأخرها لضعف حاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما هو المشبه بالفعل  
التام ثم معمول ما يعمل بمشابهة هذا المشبه لانه فرعه فينبهنا مائة اتصال ثم ذكر ما هو المشبه بليس من الافعال  
الناقصة على ان لا هذه لها رجحان على لا بمعنى ايسر ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات دون لاهذه وينبغى  
ان يقول وأمره كأمر المبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة مخصصة وقوعه نكرة مع تعريف الخبر (المنصوب)  
اختاره على اسم لانه ما هو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات فان المنصوب  
منها لم يخص باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلمة لا فى مثل لارجل ظريف بل هناك مبتدأ  
وخبر واما على ما هو الاصح من كون المبنى على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر مرفوعا بهما واليه ذهب  
الاخفش والمبرد والمازنى وجاعة فلا يصح تحديد المنصوب بلاب هذا الحد لان الكلام فى المنصوبات بعم المنصوب  
محلا والمفهوم من كلام الرضى ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا واتجه ان يكون المسمى به ما يكون له عمل  
فيه ويكون مع نفي الجنس واما ما هو مبتدأ وخبر صرف فلا وجه لتسميته اسم لاننى الجنس او خبره  
(بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها بليها) حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جملة  
حالا من مجرور الى (نكرة) حال من فاعل بليها وكذا (مضافا او مشبها به) وقيل بليها مع جميع ما يليها  
احوال مترادفة من مجرور الى ولك ان تجعل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى  
ويكون التذكير لان تأنيث ما لا معنى له بدون التأنيث يجوز ان لا يعتبر وفى تقيد الحد بالمضاف وما يتبعه  
لاخراج لارجل رد على السيرافى والزجاج حيث ذهب الى انه منصوب حذف تنوينه لتساقله بالتركيب مع  
لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج ولا مسلمين لا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نونى التننية والجمع يمنع البناء  
كالتنوين وكيف لا يردوه ولا ينكر يازيدان ويازيدون وفى تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين  
بوجه قوى لاختيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله بليها نكرة اذ لا ينفار رجل  
ولا امرأة ولا زيد فى الدار ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيها ليس لنفى الجنس اما فى الثانى  
فظاهر اذ لا جنس واما فى الاول فلانه لنفى الواحد من الجنس فهو كقولك لارجل بالرفع وايسر نصافى  
الاستغراق بل ينبغى ان يجوز بل رجلا و امرأتان كما جاز لارجل بل رجلا بخلاف لارجل ولا غلام  
رجل ولهذا قيل لاننى الجنس نص فى العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التى ابيت لنفى الجنس ظاهر  
فى العموم يحمل عليه لولا صارف عندلكن يقبل الجنس توجيها للتكرير فقا لواركر لا يكون عوضا

عن تعدد يلزم نفى الجنس على ان الرضى قال تكرير هاتى في النكرة لانفيه على انه لنفى الجنس \* وبما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب به بل يجوز الغاء لالضعف عملها وحينئذ يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول صرح به الرضى وقال خالف ابن كيسان والمبرد في وجوب تكرير لافى الثلاثة (مثل لا غلام) حذف خبره اذ يحذف كثيرا فأراد التمثيل بما كثر وما قل فقال (ولا عشرين درهما لك) ومن قال لك خبر للمثاليين يرد عليه انه لا يتعارف في نفى الغلام عن مخاطب ان يقال لا غلام لك بل لا غلام رجل لك فهذا القول تدقيق لم يقارنه توفيق (فان كان) المستداليه بعد دخولها (مفردا) حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو في حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول كذلك ولا المفرد الذى شبه بالمضاف نحو لا باله على ما سيجى لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا ان اتى عنه القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لا يلائمه قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لافانه ليس بمعنى انتفاء النكرة فقط وانتفاء الاتصال فقط (فهو مبنى على ما ينصب به) ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا وحينئذ يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ما ينصب به مذهب الجمهور والافلازماني يبنى نحو لا مسلمات على الفتح بلاتون متمسكا بأشهر الروايتين في قوله \* ان الشباب الذى يجد عواقبه \* فيه تلذذوا لذات للشيب \* حذرا عن مخالفتها لساثر المعنى بعد لامن العرب بالحركة قال الرضى هذا أولى من مذهب الجمهور لا طراد في العرب بالحركة وبردان في مذهب الجمهور اطراد البناء على ما ينصب به وبعضهم لا مسلمات منونا مع البناء على الكسر زعما منه ان تنوين المقابلة لا ينافى البناء ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وأمثاله لانه مفعول به لفعل مقدر اى لا رحت مرحبا ولا تيت اهلا ولا وطئت سهلا (وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا) المعطوف هو لا وبين اعادة الجاز الضمير والاخصر او مفصولا عن لا (وجب الرفع) ولا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبنى ان البناء ليس واجبا وتأييد هذه الارادة ببناء رفع المكرر في لاحول ولا قوة الا بالله عليها فليأمل والمراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول فالتبادر من قوله (والتكرير) اى تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا والمتبادر من التكرير تكرير نفس اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لازيد زيدا فالواضح وجوب الرفع وعطف لامع منى آخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة واما مع الغاء لافيهما او بدون الالغاء فى شئ منهما او فى احدهما \* واعلم ان لا الداخلة على الماضى توجب التكرير فى غير الدما (ومثل قضية ولا ابا احسن لها) ابراد اما على التعريف بأنه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير ومن جملة امثاله فى نقض القاعدة لا نولك ان تفعل حيث لم يكرر فأجاب بأنه (متأول) بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اى لا مثل ابي الحسن والمثل مع الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغله فى الابهام وحينئذ ابا حسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى عنه يعنى هذه قضية عظيمة يحتاج الى حكم عدل مثل على ولا مثله لها واما يجعل ابا حسن نكرة بتأويل الصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل وعلى التقديرين الزموا نزع اللام من هذا العلم ايناذا بقصد التكثير فيقال لانجم ولاصعق ولا امرأ قيس ولا ابن زبير فيزع اللام \* يلزمه ايضا ولا يشكر عبدالرحمن وعبدالله لانه لا يجرى التعميم فى الرحمن والله حتى يجعل فى صورة النكرة واما تأويل لا نولك ان تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا تدخل فى المآل على الفعل المضارع والنول تناول



وهنا بمعنى المتناول اى لاتناول ان تفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي ان تفعل كذا وفي مثل ( لاحول ولا قوة الا بالله خسة اوجه ) حق هذا البحث ان يذ كر به ديان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبنى عليه وغاية ما يوجه به انه مزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضى المماثلة بقوله اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثاني هنا ايضا بأن يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا ( فتحهما ونصب الثاني ورفعهما ) فتحهما في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله نصب الثاني عطف على فتح الثاني المفهوم من فتحهما الا على فتحهما حتى يكون حال الاول غير مبين في قوله ونصب الثاني ورفعهما \* واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا بأس بتوارد عاملين هما ممتثلان في معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما مفردا لانه في قوة لاشئ من الامرين فلا كاسمه واحد في المال فالاول مما صرح به الرضى والثاني مما افاده الالهام الرضى ( ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثاني ) فزيف المصنف رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بأن لالني الجنس الانها الغيت لوجود شرطه وهو التكرير ونحن زده بأن الضعيف عمل للاستعماله وليس هنا ما يفيد انه عمل لا \* وفي قوله خسة اوجه رد على الزمخشري حيث قال سنة اوجه اذ ينحصر كيفيات اللفظ في خسة ويزيد التوجيه على ستة ولا حاجة لك الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنا تعرفه بأدنى توجه واذا لم تذكر لالثانية ايس الوجوه الخمسة لانفاء ما يصح منه فتح الثاني وحكى الاخفش ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا ( واذا دخلت الهزمة لم يغير العمل ) اى تأثير لا سواء كان بالبناء او الاعراب ( و ) الحال ان ( معناها الاستفهام ) فلم يبطل معنى النفي ( والعرض والتمنى ) فليس للنفي تحقيق في المعنى وكان القياس ان يبطل عمل لا حينئذ لانها عملت للنفي كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض بأنه لا يبطل بدخول الاستفهام عمل لامع انه لم يبعد ابطال الاستفهام عمل عامل ولك ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسى عمل لامع العرض وجعلها حينئذ من حروف الافعال والمذكور بعد لامعولا لفعل مقدر وجعل سيديه في التمنى مستفيا عن الخبر لانه مع الهزمة في معنى تمنيت ومنع جل التابع على محل اسمه حينئذ ولا ينبغي ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلالني الجنس بل يعم ما بمعنى ليس وقد نجر مدخول لا باضافة شئ اليه نحو هو ابن لاشئ او بدخول حرف الجر على لاشئ اى حرف كان نحو كنت بلاشئ وغضبت من لاشئ ومأنت الاكلاشئ وينصب بعامل غير لا نحو انك ولاشئنا سواء هذا من خصائص النفي مع لا وينجر بالباء خاصة اذ لم يكن المدخول لفظ شئ نحو كنت بلامال وهنابحث وهوانه من اين عرف ان لاهذه لنفي الجنس دون باقى معنى لا ويمكن ان يقال يقصده المبالغة في نفي مدخولها كافي لالني الجنس ( ونعت المبنى ) اى المبنى من اسم لا الذى بنى بعد دخول لالانه الذى سبق فالعرف بلام العهد ينصرف اليه لانعت المبنى مطلقا حتى ينتقض بلاماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد لاسم لان التأكيد اللفظى يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد المبنى بالمبنى اصالة لابلتسمية ولا اسم لالمبنى مطلقا والادخل فيه نحو لا فجار المناهى في فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبنى هذه النعوت ونعت اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا ( الاول ) صفة النعت واحترزه عن النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا بأن حذف

الاول لا بقرينة نحو البر لا كرتقيا عندى فانه في تقدير لا كرمته تقيا او لم يكن متصلا  
 لذكر النعت الاول نحو لارجل فاضلا اصيلا فاحفظه فانه زل فيه زكى بعد زكى حيث  
 اجموا على ان قوله بليته عن الاول بغيره (مفرد) قيل هو وقوله (بليته) حالان قدما على قوله  
 (مبنى) والاولى انه ما حالان من ضمير في الاول وبالجملة لا يظهر وجده جعل القيد الاول نعتا والقيد  
 الاخيرين حالين ولا بد من تقييد النعت بأن لا يكون جملة نحو لارجل قام لا تقول اريد بالمفرد ما يقابل  
 الجملة لانه يدخل فيه حينئذ المضاف وشبهه مع انه لا بناء فيهما ووجه الفرق بين نعت المنادى وبين  
 نعت اسم لاخفى حيث جعل المضارع المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية في المنادى داخلا في المفرد  
 ودنا مقابلا له (ومعرب رفعا) حالا على محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء (ونصبيا) حالا على لفظه  
 تشبيها للفتح العارض الدائر على لا وجودا وعدما بالاعراب الدائر على العامل كذلك ر قدم الرفع  
 لترجحه واو قدم المعرب امكن مراعاة لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفي الرضى قوله  
 معرب رفعا ونصبيا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وهو هو بين والصواب  
 قوله والا فالاعراب سواء كانت الصفة الخ (مثل لارجل ظريف وظريف وظريفا) وانت خبير  
 بأنه دخل في قوله (والا) مثل لانفجار المناهى الى آخره ونحو لا غلام رجل فاضلا ونحو لارجل  
 فاضلا اصيلا فلا يصح تفسير قوله (فالاعراب) بالاعراب رفعا ونصبيا كما هو مقتضى السوق وفسر  
 به بعض الشارحين لانه لا يجوز في المثال الاول الرفع وفي الثاني الانصب عند المصنف وان جاز  
 في الثالث الرفع عند بعض والنصب هكذا حقق المقام تكن من اولى الافهام الاعلام (والعطف)  
 صوابه وعطف النكرة (على اللفظ وعلى المحل جائز) ادعطف المعرفة لا يجوز الاعلى المحل وجوب  
 رفعها والمراد باللفظ افظ المبني لا لفظ اسم لا وبالمحل عليه جعل اعرابه مثل حركته البناءية لا بناءؤه  
 اذ البناء لا يكون تابعا لبناء آخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى  
 فانه لم يجز بناء الوصف في المنادى وقد بينى المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف في اسم لا وبينى وصفه  
 ويكشف قوله (مثل لا بوابنا) عن ان المراد بالمثل على اللفظ ليس البناء (وابن) بالرفع تمثيل المحمل  
 على المحل فقيه نشر على ترتيب الف والمراد بالعطف اعم من العطف بتكرار لا او بعده لانه مثل  
 بما لم يكرر فيه لان مثال المكرر قد سبق قال الاندلسى والذي بقى من التوابع لانص لهم فيه لكن  
 ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله بعد وضوح المخالفة  
 بين اسم لا والمنادى في حكم التابع وقال ابن مالك ولابد الصالح للعمل لا النصب والرفع  
 والاتباع رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني او نصب او رفع وقال الرضى لا يجزى  
 التأكد المنعوى في اسم لا المبني لاختصاصه بالمعارف وامامنا كيد اللفظى فالاولى كونه على لفظ  
 المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبيا هذا اذا لم يوصف التأكد لكن اذا وصف فانت مخير بين البناء  
 والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا كالحال الموطئة فلشايته وصفية يتقوى جانب  
 اعرابه (ومثل لا اباله) انى بالضمير دون ان يقول لا بالرجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة  
 وهو مختص بالاب والاخ من الامماء الستة وبالتثنية وبالجمع المذكور السالم فالاولى ان يذكر لاختاله  
 ايضا ويقول ولا غلام له (ولا غلامى له) اشارة الى حصره في الاربعة والمتروك في كتابه جمع المذكور  
 السالم على ما هو الرواية او المثنى على ما يحتمله المكتوب ولان سألنا تكثير الدقائق فانه الامر



المطلوب ( جاز ) مع ان الـب مفرد اعراب بالالف ولم ين على ما ينسب به ففيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور ولك ان تجعل البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب به وفي لاغلاحيه خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا فخفي ( تشبيهه باله بالضاف ) لا بمعنى جعله مضارعا للضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تبوين الـب ولم يحز حذف النون بل بمعنى تزيله منزلة المضاف الحقيقي ولدفع الوهم المذكور بين وجدان تشبيهه فقال ( لمشاركته له في اصل معناه ) اى في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص انقلب بعد الاضافة الى التخصيص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعيين ( ومن ثم لم يحز لا بافها ) اذ لا يشارك لا باما في اصل المعنى اذ لا يضاف الـب بمعنى في وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب لانه مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة بمرور اللام والافينغى ان يحوز لاضربى في اليوم تشبيها بالمضاف ولا خاتمي من حديد ( وليس بمضاف ) على ان يكون اللام لنا كيد اللام المقدرة ( افساد المعنى ) وهو صيرورته معنى غير تام مع ان كل احديهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنع الرضى الفهم بغير تقدير في ابالك كما يفهم في ابالك بل التقدير فيه لا ابالك وجود ولم يترك في رده بفساد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير والرفع الواجب لانه يعارضه اعراب ابابالالف مع كونه مفردا او حذف نون التثنية والجمع بلاضافة ( خلافا لسيويه ) بل لجمهور الناهة منهم الخليل على ما في الرضى ولا يتم ما قلنا سيويه هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد السند في شرح الكشاف وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سيويه يخالفه ( ويحذف ) اسم لا ( في مثل لاعليك ) لم يقل مثل لاعليك لانه لم يقصد التثيل بل التقيد اى يحذف فيما اذا ذكر الخبر اثلا يلزم الاجحاف بالتركيب وكذا لا يحذف الخبر ايضا لامع ذكر الاسم وقوله ( اى لا بأس عليك ) بيان لتقدير لاعليك لا لتقدير مثله لا يشكك فاعرفه وما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد ولا كزيد وجود ( خبر ما ولا المشبهتين بليس ) في النفي لا بلا التي لنفي الجنس ليكون الجميع من الثلاث ظاهرا في عموم النفي غير صريح فيه بخلاف لانفي الجنس وفي الكون لنفي الحال عند المصنف وان خالفه الرضى في ترجيح القول بكونها لانفي مطلقا ومن قال من وجوه المشابهة دخول الباء في خبر ما كما تدخل في خبر ليس رده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما و اعتبر مشابتهما بليس ( هو المسند بعد دخولهما ) واكتفى في التثيل بما مر في بحث اسمهما ( وهو ) اى التشبيه ( لغة اهل الحجاز ) يفصح عنه عبارة الفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز فالتأنيث لتأنيث الخبر وفي بعض النسخ وهى حجازية وقيل اى انتصاب خبر ما ولا وقيل اى خبرية خبر ما ولا وفهم ان الحجازية لا تخص بالخبر وبجواب بأن اثبات الاسم لهما فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم يظهر علمهما في الخبر لم يحكم بكونهما تاسخين للاباء ولو قسم الضمير بما مر لا يتوجه هذا الاعتراض لكن يتوجه تأخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما أجابوا به عن الاعتراض والكوفون ينكرون علمهما في لغة من اللغات ويعملون نصب الخبر لتقدير الباء الذى يزداد في الخبر ورده الرضى بأن حذف الجار الزائد لا يوجب النصب لان انتصاب في حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف الزوائد وبأن النصب بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهى الرد يندفع الكون يجعله قياسا بخبر ما ( واذا

زيدت) فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها نافية لازائدة او تنبيه على مرادهم كما قال الرضى لعلمهم  
يقولون هي نافية زيدت لتأ كيد النفي والافاننى على النفي اثبات (ان مع ما) قيد الزيادة بقوله مع  
مالانه لايزاد الامعه اولان النحاة لا يذكرون المبطلات المذكورة الالهمل ماو فى الرضى وقال الاندلسى  
ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى وانها اضعف من  
مالكن النحة لا يذكرون فى كتبهم للاشرطا الاواحذا وهو كون معمولها نكرة اسماء كان او خبرا  
ويسمى ان هذه عازلة وقد جاء عمل مامع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله قياسا (او انتقض  
النفي بالا) قيد انتقاض النفي بالالانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل عمله فتقول ما زيد غير قائم بمعنى  
الاقائم وقد عمل فى غير اغتمه فانه من فوائد ما دنتنا لكن التقييد بالانتقاض بالانتقاض بلا معنى الا  
والانتقاض بالابطال العمل بالخبر ووجهه ما علمته والعمل فى الاسم ايضا للتايقى خبر المبتدأ بلامبتدأ  
والاولى او انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض نفي البديل نحو ما زيد شيئا الاثنى لا يبطل عمل ما ولا يذهب  
عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يخص بما ولا هاتين بل كذلك لا لنى الجنس فلا عمل له  
فى قولنا لا احد الا فى الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وكأنه اوقعه فيه عمل  
ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما فى ذلك (او تقدم الخبر) على اسم ما خلافا  
لبعضهم فى جواز العمل مطلقا اولى بعض فى صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان (بطل  
العمل) و لما كان قوله بطلت على طبق وهى لغة اهل الحجاز كما هى السوق قاصرا عما هو  
مقتضى المقام اذ لا يتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل تأمل وكذلك يبطل العمل بتقديم ما ليس  
ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيد عمرو ضاربا بخلاف قوله تعالى \* فامنكم من احد  
عنه حاجزين \* وما يهيم البحث عنه فى هذا الباب انه يزداد الباء فى خبر ما واختلف فى جوازه فى ما التسمية  
واجازه الاخفش ورجح قوله الرضى متمسكا بأنه يدخل على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول  
هذا الباء على خبر ليس الانتقاض النفي بالالان الباء لتأ كيد النفي فلا محل له بعد الانتقاض وقد يدخل  
على خبر المبتدأ بعد هل وفى الخبر المتنى فى باب ظن وقد يزداد فى خبر لا لنى الجنس نحو لا خبر بخبر  
بعده النار وقيل هو بمعنى فى ورد بما زيدت فى الحال المتقية وفى خبر ان المدخولة لا ولم يروا وقد يزداد  
بعد ليت وانه يزداد التاء فى لافى قال لات اما لالبالغة فى النفي اول تأنيث الكلمة فيختص بلفظة حين  
مضافا الى نكرة نحو \* ولات حين مناص \* وقد يدخل على لفظة او ان وهنا وعند القراء يدخل  
على الاوقات كلها واختاره التسهيل واذا وابها حين فنصبه على انه خبر لا محذوفة الاسم اكثر  
من رفعه على انه اسمها محذوفة الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكأن التاء عوض  
من احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش عملها وجعلها  
داخلة على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده فى تقدير لا ارى  
حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف وهو ضعيف اذ لا وجه لعزل لاعن العمل  
بالحاق هذا التاء وقد قوى مشابهته بليس حيث صار على وزنه وجوز الرضى كون لاهذه لنى  
الجنس وجاملات او ان بكسر الاوان وتنوينه واحتصعب توجيهه ففهم من قال لانه حرف جر مختص  
بالاوان ومنهم من قال هو مبنى على الكسر لكونها فى الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض عن  
الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه بتقدير من اى لات من او ان (واذا عطف عليه) اى على



خبر لا ( بموجب فالرفع ) واجب ليكون العطف على محل خبر ما ولا وقيل بتوهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ما ينزل لامن العمل فيرفع خبره وانكر عبد القاهر العطف على خبر ما ولا بالعطف الموجب وزعم ان المبتدأ محذوف بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبر لا وما وبزيف قوله ما زيد شيئا الا شيئا اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر \* يامن بلطفه الا لوبة المنصوبات للاعلام \* والابواب المفتوحات بفيض اولي الافهام \* نسألك شرح بئذ من المجرورات من خزائن غيبك للمخلصين من الانام \* والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك بأتم صلوة وسلام \* لافضل من اوتى اصدق كلام \* واحسن نظام \* واتم من كل تمام ( المجرورات هو ما شتمل على علم المضاف اليه ) المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما شتمل فاندفع امران \* احدهما ان المجرور مشتمل على علم كون الشيء مضافا اليه لاعلى علم المضاف اليه على ان علامة كون الشيء مضافا اليه وضعا علامة المضاف اليه عقلا فلك ان تبقى المضاف اليه على ماهو المتبادر فيستغنى عن الاستخدام في قوله وهو كل اسم \* وثانيهما انه بصدق على حرف حركة الاعراب كاقبل وعلى كل جزء من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه سكره مشتمل على الاعراب وينبغي ان يراد بالاشتمال الاشتمال اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر التعريفات ولك ان تقول تعريف المجرور شامل للتوابع ولا محذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب لا يتم لا تقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ المصنف صدر الضبط بقوله منه دون امانتيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف المجرور بمثل حجر ضرب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف كما انتقض تعريف المنصوب بصفة المبنى المحمولة على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبنى على ما يرفع المحمولة على لفظه ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الحية لانتقض بمثل غلامى غير مجرور ( والمضاف اليه ) لم يأت بالضمير اما لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اول او اما لان مقام التعريف طالب لمزيد تبين المعرف سيما وهو مخالف للجمهور في تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر افظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسيويه وكانه اختار قول سيويه لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة ولكن ما جرى عليه الجمهور نظمه في سلك قواهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ( كلى اسم ) به بذكر الاسم مع ان من افراد المعرف ماهو جملة او الحرف المصدرى مع صلته تنبيهها على ان غير الاسم مأول به بقوله مأول فلا تركز اظا هره ( نسب اليه شئ ) فعلا كان او اسما ( بواسطة حرف الجر ) وسعره وتضبطه ( لفظا او تقديرا ) حالان نصبا بواسطة حرف الجر فانهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوى لافادة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى لوجهين \* احدهما ان ليس المعنى في الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجالى يذكر في تفصيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لا تقلب الاضافة الى لوصف \* وثانيهما انه لا محالة لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه في الاضافة اللفظية عقبه بقوله ( مرادا ) لكشف المراد واراد به المنوى للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحتزبه عن المفعول فيه والمفعول له المنصوبين وما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل ما لا يعرف الا بمعرفه المجرور لانه ليس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور وايضا جر المضاف اليه من احكامه التي لا تعرف الا بعد معرفته كاختلاف آخر المعرف الذي لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور كما ادماه المصنف فهل هو الامن قبيل \* من حفر بئرا لاخيه وقع فيه \* دفعه

بقوله ( فالتقدير ) أى التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ما ليس كذلك كما عرفت  
 آتفا ولو قال فالارادة لا تصح العبارة ( شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها ) أى لاجل  
 النسبة بواسطة حرف الجر ونبه بالاختصار على التنوين على ان نونى التنوين والجمع نائب عن التنوين ولو  
 رضيت بما لا يخفى عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذاتون سواء كان نون تنوين  
 او نونا نائباً عنه ولا تعذر بشكل بالوجه الحسن والضارب الرجل والضاربك ومحصل تعريف الارادة  
 انه الذى يكون فى مقام جر والتنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السعى عنه  
 فى دفع ما خاف وقع فيه الاشراف \* ومما استصعب هناك لمدخل حرف الجر فى الاضافة اللفظية فاحتل  
 تعريف المضاف له وتقسيمه الى اللفظى والمعنوى ويمكن دفعه بأن ارادة حرف الجر للعمل لا يقتضى  
 صحة معناه وفى تفصيل المعنى فيبين المضاف والمضاف اليه اللفظى حرف جر معنوى للعمل لا لافادة المعنى  
 فلك الخيرة فى تقدير اللام ومن فافهما بما مراد ان دون فى شايهان فى مقام الاضافة دونه ووجه التكلف  
 لتقدير حرف الجر جملة عاملادون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لا يستغنى  
 عنه وقد اختار المصنف كون العامل حرف جر اذ قد نبه عليه مراداً فهو ايضا من جملة المراد فلا تغفل عن  
 شئ مما افاد وبهذا اندفع ان جعل الفاعل فى المضاف اليه اللفظى حرف الجر مشكلا اذ لا حرف جر وكذا  
 على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ الاضافة تبصر ولا تغفل عن المضاف حين الاضافة ولا  
 يخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذى حذف المضاف واقيم هو مقامه نحو \* واسئل  
 القرية \* وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر هنا المقدر مراداً فى العمل الا ان يتكلف ويقدر  
 جرماً لا شغلا آخره باعراب توارثه مما ناب منابه فتأمل واطلب بيانه \* واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تاء  
 التأنيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء وساماً عند غيره قال الله تعالى \* واقام الصلاة \* وقالوا  
 ابو عذرها أى عذرتها لمن اقتضى البكر والعذرة البكرة وانفقوا على جواز الحذف من أى وانه افصح  
 قال الله تعالى \* باى ارض تموت \* كذا ذكره الرضى فى بحث الاضافة اللفظية ( وهى ) أى الاضافة  
 بتقدير حرف الجر ( معنوية ) أى منسوبة الى معنى اللفظ لعوداتها اليه من التعريف والتخصيص او  
 لافادته معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى المضاف لم يكن له قبل الاضافة ( ولفظية )  
 منسوبة الى اللفظ لعود قائمتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه اولافادتها صفة التخفيف للفظ من  
 غير جملة معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديرها ولو اقتصر  
 بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافادته شيئا لا يستغناء كل منهما بظهوره بعدمعرفة الآخر عن  
 الاظهار ( فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها ) عدم صحة حل هذا التعريف على  
 الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعى الى تقدير ذو فى المحمول او  
 الى تقدير مبتدأه أى الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثانى اعذب \* والمراد بالصفة ما دل على  
 ذات مبهمة فى القاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع اولافكذا جعل اضافة المصدر بمعنى  
 الصفة لفظية ومنه قوامهم هذه ناقة عبر الهواجرى اجار الهواجر فلا تنصروها على اسم الفاعل والمفعول  
 والصفة المشبهة فتكون قاصرا الى قاصر والمراد بالمعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لان المضاف  
 اللفظى ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدهما الا ان اعراه تقديرى بل لان  
 كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عنده من جعل العامل فى المضاف اليه فصحة التعريف على كل مذهب



اقضى ارادة الممول قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف اليه في كل  
 اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتفصي عنه تخرج الى تأويل الغير بالسلب فالاولى ان يكون  
 المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصل ما يدرج في التعريف ان المضاف اما ان يكون غير صفة نحو  
 علام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا معمول له اصلا واما  
 صفة لها معمول لكنه لم يضاف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مصارع مصرفان مصر ليس معمول  
 المصارع بل معموله من صرعه (وهي اما بمعنى اللام) الاختصاصية دون التعليمية وان كان المضاف  
 معمول للمضاف اليه كما في دخان النار (فيما عدا جنس المضاف) يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما في الرضى  
 فيشمل الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص الى الاعم حصره فيما يكون بينهما وبين المضاف عموم من  
 وجه فلذا فسره بعض الشارحين بما هو اعم من وجه من المضاف لان الجنس تعارف في هذا المعنى  
 في هذا المقام (وظرفه) فقيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس تكون الاضافة بمعنى اللام  
 نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد ولا يصح ان يقال جميع القوم وعين زيد اذا المأول بشيء  
 ربما يتعارف في المأول به بحيث ينفخ المأول به ويحمله معجورا غير سايف استعماله منكرا استماعه او من  
 بمعنى من التبيينية دون التبعية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة والخاتم بعضه  
 فضة وكذا يجعل بزيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة  
 الاختصاص اليد بزيدوا ما ان الاختصاص هو الجزئية او الكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة  
 (في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه) في بعض الشروح ان الاضافة في فضة خاتمي خير من فضة  
 خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان يقيد جنس المضاف بأن يكون اصلا للمضاف اليه وفيه بحث لان  
 تقدير من فيما حسن تقديره ويكون المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل  
 فلي هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضتي  
 فن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه جنس المضاف \* ويتجه ان بيان المضاف بالمضاف اليه  
 لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا مدخل له في البيان بل يكون  
 البيان اتم لو لم يصدق فالتجه ان يحمل اضافة الاعم المطلق بمعنى من \* ويتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة  
 لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان ويفترقان كما لا يخفى فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى  
 اللام بأنها اذا اطلق المضاف على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعاً ولا يتحد معه قطعاً ولا يكون  
 ظرفاً له كاضافة العام المستعمل بمومه الى الخاص واضافة ما يريد به شخص غير ما يريد بالمضاف اليه  
 من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من اذا اريد بكل من المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع  
 الآخر (وهو قليل) أي الكون بمعنى في قليل اذ لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف وفيه بحث لان هذا  
 إنما يتم لو اريد بالظرف الحقيقى اما لو اريد مدخول في فلاذ اضافة الاوان الى محالها اكثر  
 من ان تحصى فبياض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب  
 فينبغي ان يكون بمعنى نظر في الكتاب والفرق بينهما وبين ضرب اليوم تحكم (نحو غلام زيد وخاتم فضة  
 وضرب اليوم) ومنه مالاك يوم الدين ان جعل المصنف الاضافة فيه معنوية فلا بد ان يحملها بمعنى  
 في والالكان اضافة الى الظرف بغير معنى في فلا يصح قوله او في ظرفه واعترض عليه الرضى فقال وهذا  
 منه عجباله حينئذ يكون المضاف اليه مفعولاً فيه فيكون معمول اسم الفاعل فلا تكون الاضافة معنوية



وهذا فوجب مبنى على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير الحرف في نظم الكلام بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية استفادة من المضاف اليه لانتساب امر اجالى اذا فصل يعود الى معنى اللام او في او من وبذلك لا بصير معناه على ما كان مع ذكر في وفي الاضافة اللفظية يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة \* بقاء ان جعل ضرب اليوم بمعنى في وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان ما له الركوب على الفرس وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان ما له القرب من زيد فالحق ان الاضافة في امثال هذا المقام لا فائدة الاختصاص والظرفية من وجوهه وكذا حصر غير المصنف الاضافة في القسمين الاولين لا لما قيل انه لما كان معنى في قليلا تكلف في جعله بمعنى اللام لادنى ملازمة قليلا للانتشار بارتكاب التكلف فيما قل ولم يجعل القسم الثاني ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف فيه ( وتفيد ) اى الاضافة ( تعريف مع المعرفة ) المضاف اليها بقرينة اشتراط تجريد المضاف من التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدى وهو الاصل او الجنسى واحترز بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة وهو ظاهر وافادته للسمع المحيط انها تفيد للمضاف تعريفا حاصل مع المضاف اليه فتأمل \* واسمى عنه غير مثل وشبه لتوغلها في الابهام اذ لم يكن لغير المضاف اليه او مثله خصوصية الاشتهار وانحصار ولفظ شبه خلافا لمن قال لان اشتمله على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك ونهيك وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضك وناهيك وقطك وقدك وبحقك لكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزلة كفك على تقدير الرضى الا ان ما تقدم على قطك لم يصرا سم فعل فلم يبين والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفا لهذه الاسماء وقوعها صفات للنكرات ولعل المصنف لم يلتفت الى الاستثناء لانه يجوز ان يقال في الجميع بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكرة كما في امر على الائم بسبني وكفى ذلك في وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب استثناء هذه الامور عندهم عن هذه القاعدة يجب زيا. ثانيا في قوله ( و ) تفيد تخصيصا مع النكرة ( والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك ) وشرطها ( اى شرط الاضافة المعنوية ) تجريد المضاف عن التعريف ( الاخصر الاوضح وشرطها كون المضاف نكرة فن المعارف ما يقبل التكبير ينكر ثم يضاف وما لا يقبل من المبهات والمضمرات فلا يضاف اصلا واما الشواهد \* لا يقال معنى اشتراط حذف التنوين في الاضافة بتقدير حرف الجر هذا عن الاشتراط يمنع اضافة المعارف باللام والمعرف بالاضافة فهو لا فائدة انه لا يضاف العلم فالاولى وشرطها تكبير العلم لانا نقول افادته انه لا يضاف المضمرات والمبهات ايضا وزعم الرضى انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل وضمار الجر وثمار الشاة فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والاخر صاحب الابل والاخر صاحب الجر والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لا فائدة انهم مالك أى شئ وفيه ان المستفيض في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فقدر هذه الاضافة بتكبير المضاف ضبطا لامر الاضافة ( وما اجازه الكوفون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ) من الاربعة الاثواب وغيره ( ضعيف ) لا يجوز البغاء المقتصر اعتبار البصر بين على امورهم فلا يرد نفضا على قاعدتهم السابقة بل على ما هي اسبق من هذه القاعدة ايضا من اشتراط تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحاء ثلاث الاثواب فن قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه عند البصريين قلت هذا مشكل على رأيهم وكان



اللازم عليهم ان لا يسموه تمييزا الا يرى انهم سموا المنصوب في حسن الوجه بالنصب شبه مفعول والاشبه ان اطلاق التمييز منهم عليه تجوز ( والافظية ان يكون ) المضاف (صفة مضافة الى معمولها) ومعرفة ذلك بعد معرفة ماهو العامل من الصفة ومعرفة معموله ليصح الاضافة اليه \* اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمد على صاحبها والهمزة او ما فانها تعمل في الفاعل الرفع مطلقا وفي المفعول النصب لكن لا مطلقا بل اذا اريد به الحال او المستقبل او الاطلاق \* واما الثاني فيجوز اضافتها الى الفاعل السببي باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع خلوها عن الفاعل بقوة شبهها بالفعل وحينئذ يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل بأنه شبه المفعول نحو زيد نائم عمرو في داره لامتناع اسناد نوم عمرو الى زيد ويجوز اضافتها الى المفعول ( نحو ضارب زيد وحسن الوجه ) الاولى نحو ضارب زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب الغير المعتمد ليس مضافا الى معمول ( ولا تنقيد الانخفا ) لاختصاصها ولا تعريفا في اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما في المثال الاول او في لفظ المضاف والمضاف اليه كما في المثال الثاني فان حسن الوجه في الاصل حسن الوجه منه حذف الضمير واستتر في الحسن فليكن هذا وجهها لا يراد مثالين او افظ المضاف اليه فقط كما في حسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقتصر على قوله الانخفا مع ان التخفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه لتوهم التخفيف في المضاف وقيل يريد انه لا تخفيف في المعنى اذ التكثير ومعنى الضمير لم يسقط عن التعلل وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يجعل الحصر بالاضافة الى المعنى فلا يفيد نفي التخصيص والتعريف \* فان قلت الهيئة الاضافية الموضوعية لتعين المضاف او تقييده المفيد للتخصيص كيف عريت عن معناها واستعملت بدون معراها قلت يحيك عنه تذكر الالفاظ الزائدة ( ومن ثمة ) اى من اجل انها لا تنقيد الانخفا اختلقت الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهو استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله ( جاز مررت برجل حسن الوجه ) اى وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلو لاعراء الهيئة الاضافية عن معناها لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة ( وامتنع مررت بزيد حسن الوجه ) اذ لو لاعراؤها عن معناها لم يمتنع لحصول المطابقة في التعريف ( وجاز الضارب زيد ) فلو لا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز ( وامتنع الضارب زيدا ) فان قلت لا يثبت بهذا حصر الفائدة في التخفيف اذ لم ينف افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تغيير معنى التركيب في المضاف الى المعرفة مع تغيير الهيئة وتبدلها بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا اذ الاصل كون الباب على وتيرة واحدة مع ظهور ان المعنى في المضاف الى المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه مماثل فيه اقدام افهام الشارحين الاعلام ( خلافا للفرأ ) اما في تجويز اضافة ذى اللام الى المعرفة او مطلقا ويرجح الثاني واختلف في وجه تجويزه فقليل حكم بتقديم الاضافة على اللام وينكر عليه بأنه يخالف الحسن من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل بدون الاضافة وقبل جعله كالضارب الرجل والضاربك ويريد ان وجهه جواز شئ منهما كما ستعرف لم يوجد فيه ولا يبعد ان يجعل فيه محمولا على ضارب كما حل الضاربك ويرده ان داعي حل الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه ( وضعف الواهب المائة الهجان ) اى البيض من النوق يستوى فيه

الواحدة وغيره والمائة الهجان بظاهره كالثلاثة الاثواب وقد يؤذن بجعل الهجان صفة او بدلا (وعبدها)  
 اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية المائة حتى كأنه يملوكها والادنى ملابسة  
 وتمت البيت \* عوذ ايزجى خلفها اطفالها العوذ جمع ما يد بمعنى حديث الناج والتزجئة السوق وقوله  
 يزجى غير معلوم اهو مجهول او معلوم مالم يعلم حركة الحرف الروى من القصيدة فقوله وضعف قيل هو  
 وما عطف عليه رد استدلال الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك ما سبق من تمت  
 الشاهد على ان فائدته التخفيف اى لان فائدته التخفيف ضعف هذا ولم يجز الضارب الرجل وضاربك  
 الا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبدها وهو مثل  
 الضارب زيد فيدل على جوازه ووجه الرواية ضعيف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو  
 ممنوع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب مصادرة على المطلوب واوجع ضعف  
 مجهول من التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سيويه بناء على انه  
 قد يحتمل المعطوف ما لا يحتمل المتبوع وقولهم يازيد والحارث ينادى بقوة وخص المبرد كل الجواز  
 بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المرف باللام لانه في حكم المضاف الى المرف به فكما يجوز الواهب  
 عبد المائة يجوز الواهب عبدها (واتماجاز الضارب الرجل) لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المرف  
 باللام مطلقا اذ فيها الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المرف المضاف الى المرف باللام مطلقا اذ منه  
 القائم الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول  
 واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدراهم والمراد بالمضاف الى المرف باللام اعم من الاضافة  
 بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل فلو قال واتماجاز الضارب الرجل والضارب غلام  
 الرجل (حلا على المختار في الحسن الوجه) والحسن وجه الغلام لكان اوضح والاولى حل الضارب  
 الرجل على القائم الغلام لان المناسبة فيه اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب  
 المائة الخ الا انه لم يرض بالفصل بين مسئلتى الجواز ويعد مسئلة جواز الضارب الرجل على ذكر ضعف  
 الواهب المائة والمختار في الحسن الوجه جرا المعمول لان نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب  
 وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شئ هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تقاصا  
 في نصب المعمول وجره (والضاربك وشبهه) من الضاربى والضاربة الى غير ذلك (فمين) اى عند  
 من وفي معنى عند (قال انه مضاف) لاحالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة او مشاة  
 او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرمانى وجار الله والمبرد في احد قوليه واما سيويه  
 فيجعل الضمير كالظاهر العين المرف باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا  
 فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المشاة والجمع المذكور مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه  
 يكون الضمير بعدها محتملا (حلا على ضاربك) فحين قال انه مضاف فان الاخفش وهشام يقولان حذف  
 النون مع الضمير للاتصال والضمير مفعول به ووجه حل الضاربك على ضاربك دون حل الضارب  
 على ضارب زيد ان الاضافة في ضاربك كأنه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف اولا الاضافة ايضا  
 فحمل عليه الضاربك في الاضافة بدون التخفيف والاضافة في ضاربك لازمة الا في ضرورة الشعر عند  
 سيويه والمبرد ينكر ترك الاضافة في الشعر ايضا (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها)  
 قيل لان هيئة الاضافة لمعنى مغاير لاله الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون الاضافة لفظية كاضافة



الصفة الى معمولها فيكون المعنى المستفاد من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تعييرها للتخفيف وقيل لان اعراب  
 الصفة بغير اعراب مضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول الصفة ايضا بغير اعراب ما اضيفت  
 اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة هنا الخش لانه يجب التسمية والاصالة ايضا ونحن نقول ولان المضاف اليه  
 ربما يخالف المضاف في التعريف ولا يجوز المخالفة في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون  
 احرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيين  
 يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتب هذا المضاف التعريف لان المضاف اليه عين  
 المضاف فعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم  
 جواز المسجد الجامع لانه يحصل التخفيف واطافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما بقي ما ثبته  
 الكوفيون اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى (ومثل مسجد الجامع وجانب  
 الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحقاء متأول) وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب الغربي  
 والصلوة الاولى والبقرة الحقاء وتوجيهه ان تأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما  
 ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت يجمعهم والغربي المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب الغربي  
 كذلك المكان والاولى المضاف اليه الساعة التي يصلي فيها تلك الصلوة والحق المضاف اليها الحبة فانه  
 كما ان البقل موصوف بالحقبة كذلك الحبة التي تثبت لبقلة منها وعلى ما قال الرضى انها من اضافة العام  
 الى الخاص كـ يوم الاحد اذ الجامع ايضا من الصفات القالبة للمعجزة فان قلت يكفي للتمسك ظاهر  
 الامر فكيف يرد بالتأويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام في بعده الموجب  
 للعدول عنه وقال لدفع تمسكهم على القاعدة الثانية (ومثل جرد قطيفة) مع ان المقصود جعل القطيفة  
 جردا كما هو شان المركب الوضعي (واخلاق ثياب) مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا (متأول)  
 يجعله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة الحمل والاخلق  
 جمع خلق كضرب بمعنى البالي (ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه) اي لا يصير مضافا اليه على تقدير  
 الاضافة والاضمح ولا يضاف اسم الى مماثل له (في العموم) اي الشمول (والخصوص) الشخصي  
 فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخصي تعريفه فلا حاجة الى نفي صحة اضافته الى  
 المماثل (كاسدوليت) من اسماء الاعيان (وحبس ومنع) من اسماء المعاني واجاز القراء اضافة احد  
 المرادفين الى الآخر للتخفيف ويمنع قوله (لعدم الفائدة) لانه يكفي التخفيف فائدة ويمكن ان يقال  
 المراد بعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لاعدمها في الاضافة وقال الرضى لا يضاف لانه كثر في كلامهم  
 ولوقلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا حجتنا الى تعسفات كثيرة وبما يجب التنبيه عليه ان المراد  
 بالمماثلين ليس المماثلين بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف و غلام غلام واب اب وابن ابن الى  
 ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع وانما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالعدد  
 في الف الف غير ماهو المراد بالعدد فاسلكه في نظائره فانه الحدود (بخلاف كل الدراهم) بمعنى  
 جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد  
 ولذا اشتهر ان كل رمان مأ كول كاذب وكل الرمان مأ كول صادق (وعين الشيء) اي العين  
 المضاف الى لفظ الشيء مراد به معهودا والعين المضاف الى شيء ما اي شيء كان والمراد بمخالفة اضافة  
 الاسم المماثل الاضافة في هذين الترتيبين الامتناع والجواز مخالفتها لاطافة العام الى الخاص لانه



شايع ذابغ نحو شجر الاراك ويوم الاحد و اشار الى وجهه بقوله ( فانه يختص ) اى كل واحد من  
 الكل والعين يختص اوفان المضاف يختص فلا يمرى عن الفائدة وقد اشار ببيان الفائدة الى انها  
 معنوية ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف كما هو المتبادر في المقام ولا يخفى مثله على ذوى الافهام  
 وبما اخذته من افواه بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه  
 تحت ذلك العام فيستهجن انسان زيد قال الرضى ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة فيها  
 الاتحصيل الابهام ولا تقبل ما يعين الابهام باضافته الى المبهم ونحن نقول تحصيلا لابهام بالاضافة خلاف  
 وضعها ومن محققات اضافة العام الى الخاص اضافة حى زيد بمعنى شخصه وعينه ويستعمل في  
 الميت ايضا و اضافة الاسم في مثل اسم السلام عليكم والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام  
 عليكم وخلفاءهما حكم بعض النحاة بأنهما لفظان زائدان لا يقصد بهما معنى ( و قولهم سعيد كرز  
 ونحوه متأول ) دفع ايراد على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ بتأويله الى اضافة المسمى الى الاسم  
 وحقه ان يذ كر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد بسعيد المسمى بسعيد والمراد بكرز نفس  
 اللفظ اى جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب فان كان الاول مفردا سواء  
 كان الثانى مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثانى او قطع الثانى عن الاول رفعها او نصبها بالمدح  
 ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان الاول مضافا فى الثانى الاتباع او القطع لا غير ونحن  
 نقول كما يرد سعيد كرز على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله وشرطه تجريد المضاف من  
 التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم لافنى عن الاسم لانه يفيد  
 ما يفيد الاسم مع زيادة مدح مدخول بأنه لو اشترك اللقب وخص الاسم لا يفنى ذكر اللقب عن  
 الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير الاسم وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون  
 من اضافة العام الى الخاص ولا حاجة الى حل اللقب على نفس اللفظ وحينئذ يكون تأخير عن قوله  
 بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف اذ لا ضرورة فيه فيجوز  
 اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال وحينئذ يطل اشتراط اضافة البيانية بالعموم من وجه بين  
 المضاف والمضاف اليه ولا ضرورة تدعو اليه ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو جئت ذا صباح  
 وذات يوم وتخصيص الصباح بذات اليوم بذات مو كول الى السماع اى جئت وقتا صاحب هذا الاسم  
 ومدة صاحبة ذلك الاسم فذا صفة ظرف محذوف كذا فى الرضى ولا يخفى ان فيما قاله وصف  
 النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة ولعل اختيار ذا صباح على صباحا التنبيه على كمال الصبح  
 وطيبه حتى كان اسم الصباح بخصه وليس غيره صباحا وقد ذكر الرضى هنا مسائل مهمة اقتدينا به  
 في ذكرها الاولى ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه  
 وبغيره فى النثر اقبج منه فى الشعر فقرة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست بذلك ولا نسلم تواتر  
 القراءات السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين هكذا فى الرضى وجعل التسهيل بظرف متعلق  
 بالمضاف غير ضعيف وكذا بمفعوله سواء كان المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف  
 مع اقامة المضاف اليه مقامه جائز اذا لم يلبس وجاء فى الشعر مع اللبس ايضا وقد يترك المضاف اليه  
 على اعرابه نحو ما مثل اخيك وايبك يقولان ذلك ونحو \* رحم الله اعظمها دفنوها \* بحسبستان  
 طلحة الطلحات \* على رواية جبر طلحة ونحو قوله تعالى \* يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة \*



على قراءة جراً آخره وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو \* قبضت قبضة من اثر الرسول \* اى من اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث فيقال جدعت هند اى انفه وجدع هند وفقى زيد وفقيت زيد اى عينه \* الثالثة حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع البناء على الضم وذلك في الظروف النسبية الزمانية كقبل وبعد او المكانية كخلف وقدام او شبهها في الابهام كحسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا عليه لما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك اذا عطف على هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعى وجبهة الاسد ومنه ياتيهم بيم عدى والحذف يتنوين المضاف فيما سواهما وذلك في كل وبعض مقطوعى الاضافة ولو كنت ذا نشاط في اصطباد شوارد القواعد لزدتك بيانا لما بهمك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف معمول المضاف اليه الاعلى غير مراد به نفي خلافا للكسائى نحو رأيت اخانا اول ضارب ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه او بعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر فيما يؤل له الامر معين على اجتناب التوالى وبضاف الشئ بأدنى ملازمة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقينه يوم يوم ولبه ليلة ومن المهمات ضبط الاسماء اللازمة الاضافة منعنا عنه خوف السهامة فان كنت متشوقا غير متشوف فعليك بالتسهيل فان فيه التكميل مع التعويل ( واذا اضيف الاسم الصحيح ) الصحيح في كلام النحاة لا الاسم الصحيح على ما يوهمك بيان الرضى قيل ما ليس في آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآخر في الحال يلزم ان يكون قاض اسما صحيحا وان اريد الآخر في الاصل يلزم ان يكون بدو م غير صحيحة ويلزم اختلاف في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضى ما حرف امرابه صحيح وحيث يلزم ان يكون قط وقولدن الى غير ذلك صحيحا الان يقال آخر قاض الياء لان المنوى كالتأنيث او يقال المراد بحرف الاحراب ما يكون محل احراب على تقدير الاحراب وبعد لا بد من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضاربة وغازية وبعد رد ان قوله ( والمحقق به ) مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح حكما ولا بد ان يراد بالمحقق به اعم من الحقيقي والحكمى ليدخل فيه نحو بصرى وفسر المحقق بالصحيح بما في آخره حرف علة مسبوق بسا كن فانه الحق بالصحيح في آخر الحركات على آخره لعدم النقل ( الى ياء المتكلم ) المتكلم لاغ فتذكر ( كسر آخره ) يتبادر منه وجوب الكسر وذلك لا يصح في قط وقولدن فانك بالخيار بين كسر الآخر والحقاق نون الوقاية ( والياء مفتوحة او ساكنة ) في تقديم الرفع شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه فتذكر مستغنيا عن التداية وحصر الباقي الفتحه والسكون فياعدا المنادى والاطلاق للاعتماد على السياق اذا حرف حكم الصحيح والمحقق به ( فان كان آخره ) اى اسم ( الفاتحة ) ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم تعرفه ان است عن ضبط القواعد بمجزوم وينبغي ان يخص بغير لبدى فانه لا محالة مع الادغام ( و ) قبله ( هذيل قلبها ) الاولى يجوز قلبها ( لغير التثنية ياء ) لان كون ما قبل الياء من جنسه او مشتملا على ما هو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب ياء مدغم لاندراجه في قوله ( وان كان ياء ادغمت ) لكن الاولى حينئذ ان يقال ( وان كان واو اقبلت ياء ) وان كان ياء ادغمت فيستغنى عن قوله ( وادغمت وفتحت الياء ) في الصور الثلاث



(للساكتين) لعدم امكان دفع الساكتين بتحريك ما قبل الياء كما في لدن وقطوق قد\* فان قلت قوله للساكتين  
 بغنى عن تقييد الفتح بالصور الثلاث لانه يفيد التعميم المطلوب قلت لولم يقيد لدخل فيه لدن وقط  
 وقد تدبر\* ولما بين احوال الاسم الصحيح والغير الصحيح والاسماء الستة مخالفة تعرض لها لاجراخ  
 ما يخالف الحكم السابق عنه اذ قلنا انها غير صحيحة على ما يقتضيه تعريف غيره فتدبر خير تدبر  
 لكن على هذين التقديرين التعرض بذى عنها استطرادا اذ الكلام في المضاف الى ياء المتكلم ولما علم  
 حال الاسماء الستة المضافة في الجملة وبقي بعض احوالها ضم بحث الاضافة ببيانها وعلى تقدير بيان  
 المقطوع عن الاضافة استطرادا الا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث ان آخره يخالف آخره في حال  
 الافراد (واما الاسماء الستة) الاظهر انها اسم للوحدات المكبرات فلا حاجة الى التقييد (فاخي وابي)  
 على الوجهين وقدم اخي لانه من تشديد الياء اذ ما ورد ليس الا في الاب والاخ الحق به قياسا لكن  
 الاولى حيث نذ في قوله (واجاز المبرداخي وابي) تقديم ابى وكأنه راعى الايراد على طبق الاول (وتقول)  
 الاظهر وتقولين (حى وهنى) لوجه لذكره لانه داخل في حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى  
 استثنائه الا ان يقال صرح به لرد على ابن بعيش وابن مالك حيث نقل عنه التشديد في الاربعة وهو  
 الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب (ويقال) لم يقل وتقول تقنا لكن الظاهر ذكر  
 يقال في السابق وذكر تقول هنا (في الاكثر) اى في اكثر الاستعمال (وفى) بقلب الواو التى هى  
 عين الكلمة مما اذا صل فم فوه كئى\* لا كفرس اذ الاصل السكون ولادليل على الحركة بخلاف اخ  
 واب فان الجمع على افعال في غير معتل العين دليل حركتها (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب  
 لقوله (قبل) والمراد قطع الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير للذكور ضمنا والتغليب  
 محتمل والمراد القطع عن الاضافة لاعتنا الاضافة الى ياء المتكلم كما يتبادر (اخ) هذه الافة اعنى الاحراب  
 بالحروف تارة وبالحركة تارة اشهر وجاء كيد مطلقا وفي حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخن واخون  
 وكعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو لو مطلقا (واب) مثله في غير الخامسة (وحم) وهذه هى الافة  
 الفصيحة (وهن) والفصح فيه ما ذكره بعد ولعدم شهرة هذه الافة لم يذكرها الزجاج وزعم صدر  
 الافاضل انها ليست من الاسماء الستة واخفى لغاته تشديد النون واما سكون نونه فجاء في الشعر  
 للضرورة (وفى) مثلثا كما نبه عليه بقوله (وقح الفاء افصح منهما) اى من الضم والكسر فالضمير  
 راجع الى ما ينحصر بالبال من ذكر الفتح والفاء يصح بمعنيين فمن البدائع كون الفم كدلوله دأرا بين  
 الفتح والضم والكسر فافهم وقيل منشاؤه كونه ذات احوال ثلاث في حال الاضافة وان اتقى  
 الداعى في حال الافراد وكأنه يجعل الميم الذى عوض عن حرف العلة في حكمه كانه واوتارة والف  
 اخرى وفيه عشرة لغات ثلاثة اخرى منها تلك الثلاث مقصورات مطلقا وثلاثة اخرى الترام الميم  
 مطلقا مع حذف اللام وثنتين اخريين بتشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة اتباع  
 الفاء الميم في احرايه كاتباع فاء امرى واتباع عين امرى وابنه (وجاء حم مثل بدوخب ودلو وعصام مطلقا)  
 اى في حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب فصاحتها فتقول وجاء حم  
 مثل دلو وعصاويد وخب\* وفيه لغة سادسة دون الجميع وهو ان يكون كرساء مطلقا (وجاء هن مثل يد  
 مطلقا وذو) وفيه ثلاث لغات لانه كعصاويد وما هو المشهور المذكور في المتن (لا يضاف الى مضمير)  
 وقولهم اللهم صل على محمد وذوينة شاذيل لا يضاف الى اسم غير الجنس وقولهم ذو زيد بتأويل



ذو هذا الاسم كذا في الرضى ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه الى المصمر ( ولا يقطع )  
 عن الاضافة وفي الرضى الذوينا شاذ ( التوابع ) جمع تابع ولا يجمع فاعل الصفة على فواعل بل فاعل  
 الاسم يجمع هذا الجمع لاعتبار الغلبة الاسمية فخالف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث  
 لوحظ في جميعها كونها صفات في الاصل تقننا وسلك في الاصول ما هو الاصل من كونها صفات  
 وفي التوابع ما هو تابع في الصيرورة اسما ( كل ثان ) لو اريد به الثاني في الذكر يشمل غير التوابع ما لا يخفى  
 مما لا يخصى ولو اريد ثان في الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة لعامله والفضلات كلها لكونها ثان  
 للفاعل والعامل والاخبار بالنسبة الى المسند اليه فاخرج بقوله ( باعراب سابقة ) ما خالف السابق  
 في الاعراب لكن ههنا دقيقة اختلفت عن الاعين الحديدة وهو ان المراد باعراب سابقة اعم من  
 اعراب سابقة محققا او موهوما لثلاث يخرج عنه نحو \* بدالى انى لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا  
 اذا كان جاثيا \* فان سابق مع كونه مجرورا هو التسابع لمدر ك مع كونه منصوبا لتوهم الجربة لانه في  
 موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء \* وما ينبغي ان ينبذ عليه انه لا يخرج به الصفة في قولهم جحر ضرب  
 خرب يجر خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لان له رفعا قدر لا تعذر اسبب طريان الجر للجوار  
 كما صار رفع بحسبك زيد تقديريا لعروض الجر بزيادة الباء واخراج ما بقى من المعربات باعراب سابقة  
 من غير التابع بقوله ( من جهة واحدة ) واشكل على الرضى ذلك الاخراج لان جهة الاعراب اما  
 كون الشيء عمدة او فضلا او متوسطا بينهما وكثير من الثواني يشارك سابقهما في الاعراب وجهة  
 من هذه الجهات كفعول ثان لعلت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة لانوعها  
 فاعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه الى غير ذلك  
 واجيب تارة بأن المراد من جهة المقتضى ومقتضى اعراب التابع ما فى غيره فان العاقل في زيد العاقل  
 مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف نصب المفعول الثانى فانه ليس بمفعولية المفعول الاول  
 بل لمفعولية نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة دال على معنى في متبوعه لاعلى معنى فيه  
 ويكون لمعنى في متبوعه دالان ولا يخفى بعده واجيب تارة بأن المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل  
 العامل في التابع والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انتصابا واحدة بخلاف ذيرهما  
 وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المذاهب لان عامله مقدر عند البعض وحرف عطف عند  
 البعض او الاول بواسطة حرف العطف \* وما يشكل اشكالا مفصلا ورود نحو جاني رجلا رجلا فان  
 امرائهما لكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقة بل باعراب المجموع لانهما اجري عليهما  
 اعراب المجموع لثلاث يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل نحو جاني القوم رجلا رجلا باعتبار سابقه  
 ويشكل ايضا نحو حسن بسن فانه ليس بشئ من التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط قسم  
 منه لقلة احكامه وشهرة امره ( النعت ) ويسمى صفة ايضا عرفه في توابع المنادى والنعت والوصف  
 في اللغة بمعنى على ما فى الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية جعل النعت اخص حيث خصه  
 بوصف الشيء في الحسن ذكر المصنف في شرح المفضل ان للصفة معنيان تام مبادل على ذات باعتبار  
 معنى هو المقصود تابعا كان او لا فيتناول خبر المبتدأ وامثاله وخاص هو التسابع ويخالفه ما ذكره  
 صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصص المراد بالصفة في هذا الباب المغنوية لان النعت النحوى  
 فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ ليس لمعنى نحوى ( تابع ) جنس للنعت ( يدل على معنى



في متبوعه ) اخرج به المصنف التوابع كلها واورد عليه الرضى انه لم يخرج عنه اعجبني زيد علمه  
 وجاني القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذ المعطوف يدل على كون المتبوع بما يشاركه الغير  
 في كونه مقصودا بالنسبة والتأكيده على ان المتبوع ليس منجوزا فيه ولا بما ذكر سهوا والبدل يدل  
 على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشئ من تلك الدلالات غير مقصود  
 قيل يخرج عن تعريف النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه  
 بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكدة نحو ففحة واحدة فان المقصود فيه تأكيده معنى  
 في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن  
 غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي ان يراد في التعريف  
 او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم من  
 معنى فيه تحقيقا او تنزيلا كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضى وقد  
 يجعل حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصرى حماره  
 لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع  
 ضمنية المتعلق ولا خفاء في دلالاته مع المتعلق على حال في المتبوع وانما يسمى وصفا بحال المتعلق لجريان  
 الاصرار على ما يدل على حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على  
 معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما ( مطلقا ) قيد للظرف اى كائن في متبوعه كونا مطلقا غير  
 بزمان نسبة حصل لموصوفه في الكلام وقصده اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذى  
 الحال في زمان نسبة حصل لذى الحال اذ تقدم التابع والمتبوع بمعنى اخراج الحال به نعم يصح ان يقال  
 ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله  
 مطلقا وان كان مستغنى عنه في تمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذى  
 قصده في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقى التوابع عن التعريف اذ دلالتها  
 على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح ان قوله  
 مطلقا قيدها للدلالة اى دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاني القوم كلهم واعجبني زيد  
 علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد وغلامه وجاء  
 زيد واعجبني زيد غلامه اتنى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه  
 يخالف ما حمله المصنف عليه وانه لا يساعد اللفظ مطاقا اذ يقتضى هذا توجيه تأنيها مطلقا ولما كان  
 مظنة ان يقول احداه لافائدة في وصف الشئ لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة  
 فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان فوائد وان كان من وظائف فن  
 آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر  
 فقال ( وفائده تخصيص ) وهو تقليل الاشتراك في التكرات ( او توضيح ) وهو دفع الاحتمال في المعارف  
 هذا هو المصطلح النحوى ولا خفاء في امتناع اجتماع الفائدتين كانه عليه بكلمة او الفاصلة والاشبه  
 ان تكون فائدة وصف المرف بلام العهد الذهني تخصيص نحو امر على اللثيم يسبنى دون التوضيح  
 فنيه ونبه على امتناع اجتماع هاتين الفائدتين مع ما يثبته بقوله ( وقد يكون مجرد التثنية ) وهو بيان صفة  
 الكمال والاشهر مقابلة المدح مع الذم ( او الذم ) وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه



عن الوصف (او التوكيد) وهو فيما اذا شمل الموصوف على الصفة تضمننا او التزاما (نحو تفخمة واحدة) أكد الوحدة لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد الى الجنس وربما يقصده الوحدة وقد يكون الوصف التوكيدي للاشارة الى ان القصد الى الجنس نحو \* وما من دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاجه (ولا فصل) تفسيره ما في بعض النسخ ولا فرق (بين ان يكون مشتقا او غيره) غير مغلوب وصفته الاسمية نحو ارقم واسود وادهم وصعق فانه لا يوصف به بعد غلبة الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين يطلب متعددا وفيه رد على سيديويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاءني زيدا صا ولم يجوز جاءني زيدا لاسد وعلى سائر النحاة حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال والصفة لا كما يقتضيه مذهب سيديويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال بغير المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله (اذا كان وضعا) الاظهر ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجازي اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل (لغرض المعنى) اى لغرض افادة المعنى اى : مير (عموما) اى وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله (مثل نمي وذى مال) بمعنى صنع النسبة سواء كانت بيا النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كحال ويقال على ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكون على معنى النسبة بخلاف قرى ونحوه وذى مال يريد به ذا وفروعه من ذات وذوات وذوا وذوا وما في معنى فرع من فروعه من اولى واولات ومثل ذلك لو دعى بمعنى فطن وجريشع بمعنى غليظ وضومخ بمعنى شديد وشمرذل بمعنى سريع وذى بمعنى الذى والى ونحوه من الموصولات الممدودة بهمزة وصل (او خصوصا) اى وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قيمان سماعي وقيامي اشار الى بعضه بقوله (مثل مررت برجل أى رجل) يريد به اى المضاف الى لفظ موصوفه وما في معناه ويختص بالنكرة فانها في هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل بمعنى مررت برجل اى رجل مررت برجل كامل فعنى مررت بامرئ أى امرئ ايضا كذلك (و) بقوله مررت (بهذا الرجل) يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة فانه يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية (وبزيد هذا) يريد به اسم اشارة غير مكاني فانه بوصف به العلم والمضاف اليه الى الضمير اولى اسم الاشارة في هذا الموضع مستعمل استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن القياسى كل وجد وحق فانه بوصف به المعرفة والنكرة اذا اضيفت الى لفظ موصوف بعينه ولا بوصف به اسم الجنس فنقول جاءني الرجل ووجد الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل الخ فانها مستعيرة للكمال في الشرف او الدناءة ونقول جاءني اللثيم اولثيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هزل في كونه رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن القياسى وصف اسم الجنس بنفسه المضاف الى الصديق بمعنى الجودة اولى السوء فيقال جاءني رجل رجل رجل سواء ورجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة سئ اوجيد \* ومن القياسى على ما صرح به الرضى المقادير نحو الرجال ثلاثة وبرفقير ان وثوب ذراطان والتسهيل جعل الوصف بالعدمة مصورا على السماع واما السماعي فنه المصدر بمعنى اسم الفاعل في الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضى فاياك ان تصف بالمصدر كل ما شئت كما تقرر في الاوهام وكان منشأ الوهم شيوعه وكثرته ومنه ضروب غير شائعة \* احدها الوصف بجنس مشتهر

بمعنى مشتق نحو رجل اسد اى شجاع ورجل حمار اى بليد \* وثانيه وصف اسم الجنس بنفسه يقال  
مررت برجل رجل اى كامل ورأيت اسدا اسدا اى كاملا \* وثالثها وصف الشئ بما صنع هو منه نحو  
خاتم فضة واستقبحه سيويه نثرا وشعرا وجوزه السيرافى \* ورابعها مررت برجل ابنى عشرة ورجل  
واخ لك واب لك وكأنه يتأويل المربى والمشتق فيكون من الضرب الاول لاقسيماله كما يفيد بيا  
الرضى والاصل فى النعت ان يكون مفردا اما لانه فى الاصل خبر مبتدأ واما لان لاصل ان يكون مشتقا  
ويكون جملة لانه ربما يكون الغرض من الجملة المعنى واليه اشار بقوله (رتوصف النكرة) حقيقة او حكما  
كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف النكرة الحكيمة الابجمل فعلية فعلها مضارع كما لا توصف  
من المفردات الانكرة بمنع دخول اللام عليها نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك (بالجملة الخبرية)  
اطلق الجملة فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه بـ لا تأويل بخلاف جاءنى رجل اضربه لانه لا يجوز  
الابتأويل مقول فى حقه اضربه وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انسابه به  
والجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الافادة نسبة غير معلومة  
للمخاطب وهو كما يحمل النسبة الخبرية بحمل النسبة الانشائية (ويلزم الضمير) لفظا وتقديرا والتقدير فيه  
اكثر فى خبر المبتدأ وان كان اقل منه فى الصلة والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للعهد  
(ويوصف) مرفوعه قوله (بحال الموصوف وحال متعلقه) المتبادر ما هو حاله فى نفس الامر  
وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءنى رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءنى  
رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فنبغى  
ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جملة المتكلم حاله ولونجوزا (فالاول) من الوصفين  
(يتبعه فى الاعراب) قد عرفت معنى التبعية فى الاعراب وهو اتحاد نوعى اعرابهما مع اتحاد الجهة  
وهل تصح التبعية بهذا المعنى فى البواقى حتى يصح قوله (والتعريف والتذكير والافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتأنيث) فيه نظر فتأمل فلا بد فى كل صفة من الموافقة فى امور اربعة من تلك  
العشرة اذ لم يسبق فيه التذكير والتأنيث ولا الجمع كان يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم  
ورجلان صوم وهكذا (والثانى) من الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على توضيح الواضح وذكر  
ما تركه الراجح اذ المتابعة فى الاعراب لا تحتاج الى البيان الاول فالاول يتبع فى التصريح التعريف  
والتذكير الخ والثانى يتبعه فى الاولين (يتبعه) اى الموصوف (فى الخمسة الاول) جمع اول فى كل  
صفة نجح الموافقة فى امرين (وفى البواقى) لا يتبع الموصوف بل (كالفعل) فى انه يدور تأنيثه وتذكيره  
ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المؤنث والمذكر وبحثناه التأنيث الساكنة  
قال الرضى جعل الثانى فى البواقى كالفعل دون الاول فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية الصفة  
وجمع وافراده وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذى هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقضى  
العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال وكيف لم ينظر الى هذه المرأة  
الى غير ذلك حتى لا يقع فى قطع مثل هذه المسالك لا يقال بشكل ما ذكره برجل ضاربة فانه لم ينبغ  
الصفة فيه موصوفها فى الجمع وبالعكس هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها  
فى الاول مأول بمفرد مؤنث اعنى جماعة من الرجال والصفة فى الثانى برمة مجمعة من اعشار وثوب  
بمجمع من اسمال فان قلت جاءنى رجل قائم ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح ان يقال هو كالفعل



وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام أبوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام أبوه وبخلاف رجل قام أبوه فان الصفة فيه قائم بحريان اعراب الصفة عليه فلا تنقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف وهو حال متعلقه فان قلت تبعية الجملة الاعراب وان امكن تحكيما بها يجعل الاعراب بحيث يتم الاعراب محلا كيف يستقيم تبعيتها في التذكير والتأنيث ونظائرهما قلت الاظهر ان الجملة بمنزل عن هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية (ومن ثم) اى من اجل انه كالفعل في الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمعين دون موصوفه (حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه) يعنى تفاوت هذه الامثلة الثلاثة بالحسن والضعف والجواز اذ لو كان هذا انقسم من الصفة تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه لكونها كالفعل بل لكونها كالوصوف في التذكير والافراد نعم لو قال حسن قام رجل قاعد غلمانه لكان متضمنا ولم يخرج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه معطوفا خارجا من حيز الظرف ( والمضمر لا يوصف ولا يوصف به ) الاسماء باعتبار الوصف والوصف به اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها صرح به الرضى في بحث الخبر الظرف بأى المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل أى رجل فتأمل واعلم انه لم يكن في نسخة الرضى قوله ولا يوصف به فاعتذر بأنه تركه المصنف للتضمن ( والموصوف اخص او مساو ) اياه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا الحكم منقوض بما لا يخفى من قواهم شئ عجيب وامثاله قليل المراد بالاحص والمساوى ليس قسما لا عم بل الاعرف والمساوى في التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحل المساوى عليه هين ويوجه حل الاخص عليه بأن يراد به ماله من مزيد الاختصاص يكشف عن هذه الارادة قوله ( ولهذا لم يوصف ذو اللام ) ولا بد من معرفة مراتب التعريف حتى تظهر هذه المسئلة ومذهب سيويه الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذى لا يشبه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص على مذهبه ليس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله ( الامثلة ) يتجه عليه انه ان اريد المماثلة في المرتبة يلغو قوله ( او بالمضاف الى مثله ) وان اريد المماثلة في كونه ذالام تعريف لا يصح الحصر لصفة وصف ذى اللام بالموصول ولما علم مما سبق ان كل مسار لشيء او ادنى منه في التعريف يقع صفته وكان المضاف الى المعرف لذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفته احتاج الى استثناءه فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته لآخواته فقال ( وانما التزم وصف باب هذا ) بعد ارادة وصفه ( بذى اللام ) لانه التزم وصفه بذى اللام لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزم وصفه بذى اللام ولا يبنى ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله ( للابهام ) فكأنه قال ما التزم الابهام والالتزام بذى اللام منقوض بجواز وصفه بالموصول الذى مع اللام وبلام الموصول واقتضاء ابهام باب هذا ذلك الالتزام فى غابة الابهام وتكلفوا فيه بأن التوسل

في ازالة الابهام بالمضاف الذي توسل في زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الفقير والاستعارة من المستعير \* وهل يتوسل بمطلق ذي اللام سواء كان موضوعا لفرض المعنى ام لا يختلف فيه ذهب المصنف الى الاول كما انضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لفرض المعنى وحكم بأن الرجل في المثال المذكور بدل ( ومن ثم ) اي من اجل ان وصف باب هذا الرفع ( ضعف مررت بهذا الابيض ) لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف ايست هذا الابيض لان الالبس خصه الثوب ( وحسن مررت بهذا العالم ) بقي مباحث مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا من بيانها \* منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتكثير يجوز وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتأنيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل والتذكير نحو جاني زيد وهند العاقلان ورأيت رجلا وإيراسا ماشين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال اعطيت زيدا الفلام العاقلين ولا ضربت زيدا عمرا العاقلين ولا ضربت زيدا عمرا العاقلين بل يقال ضربت زيدا العاقل عمرا العاقل او ضربت زيدا عمرا العاقل العاقل ينصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو الاول من العكس لاتصال صفة بموصوفه وخالف هشام وثمانيا البصريين في امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيد وعمرو كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا ان الهشام يرجح رفع الصفة تقديمها للفاعل وتغلب بسوى بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكثير نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكثير وكان متحد في النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان متحدان في الاسم ولم يختلفا تعريفا وتكثيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة الموصوف نحو جاء زيد وذهب عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت بكر الظريفين وجاني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين في المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين والكسائي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو العاقلان لانهما مهانان معا \* وفيما امتنع وحدة النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع وستعرف معنى القطع \* ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير المجتمعة في محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاني ثلاثة رجال كاتب وشاعر بل رفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف مجعلا \* ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اعرابا بأن ينصب او يرفع وشرطه ان يكون للدح اول لثم اول لترح وقد يكون للتشنيع نحو زيد الغاصب حتى ينصب الغاصب والمرفوع بتقدير اعني او ما يناسب اياها من امسح واذم واترحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفا وتكثيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو الاعتراضية نحو هذا رجل فاسقا وقاتلا للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعددت تلك المنعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع \* ومنها انه قد يقع الوصف مصدر بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى \* وظل ومن يحموم



لابارد ولا كريم \* وقولك اسير سيرا اما تبيدا واما غير شديد \* ومنها ان حذف الصفة لشير اذا علم  
 \* ومنها ان حذف الموصوف في غير موصوف الجملة والظرف في غير غاية الكثرة وكثر في موصوف  
 بأحدهما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او في نحو قوله تعالى \* واما الاله مقام معلوم \*  
 وفيما سوى ذلك لا يكون الا في الشعر نحو انا ابن جلا \* ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف  
 وجملة قدم المفرد واخر الباقين في الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب خلافا لبعض غفل عن  
 قوله تعالى \* هذا كتاب انزلناه مبارك \* ونظائره \* ومنها انه يجوز اجراء صفة المضاف على  
 المضاف اليه اذا لم يكن المقصود ملتبسا ويقال له الجر بالجار نحو هذا حجر ضب خرب بحجر خرب  
 والخرب هو الحجر لا الضب لكمال اتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه يضاف المضاف اليه  
 الى ماحق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب رمانك وليس لك الالحب واشترط الخليل توافق  
 صفة المضاف للمضاف اليه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلا يجيز ذلك في هذان  
 حجرا ضب خربان خلافا لسيبويه ( العطف ) اما مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوي  
 ثني طرف النسبة او مصدر عطف عليه بمعنى كرر لان به يكرر المتكلم الى طرف النسبة وتعديته بعلى  
 يؤيد الثاني فتأمل ( تابع مقصود بالنسبة ) ايس الجار والمجرور صلة المقصد والالكان المعطوف  
 مقصودا بالنسبة اما قصد المدلول بالدال واما قصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشئ منهما لا يصح  
 فالباة للنسبة تابع مقصود بسبب النسبة لكونها ظرفا لهما لان المعطوف في الكلام كالمدحوف  
 عليه ظرف نسبة تامة توصيفية او تعليلية او اضافية ومن جملة صلة المقصد فقد انقطع عن توجيه  
 الكلام فلم يزل من سيمه الا الملام \* وبمدير على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع  
 متبوعه لكونها طرف النسبة التوصيفية لخرج عن التعريف زيد وعمر الفاضلان على انه خروج  
 عن صناعة التعريف بل عن صناعة البيان وبهذا تين ان ما ذكره المصنف وتبعه الشارحون ان هذا  
 القيد يخرج من الاحيان ما سوى البدل بلوح عليه اواج الخلل ( مع متبوعه ) يخرج عنه البدل  
 اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف بأو واما رام ولا ويل ولكن لانه  
 مقصود بالنسبة ليدل عن النسبة المرددة او احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عايه  
 والمعطوف مجتمعان في النسبة مختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقوا فيما وقعوا  
 وحرموا عن نيل المقصود والوصول ( يتوسط بينه ) اي بين العطف ( وبين متبوعه احد الحروف  
 العشرة وسبأني ) الحروف العشرة في قسم الحروف \* لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام  
 فابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا اذا تكملا للمحد للبيان ما يوجب  
 مزيد توضيح المعطوف ووضح به كمال ايضاح ان ما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفا كما ذهب  
 اليه بعض النحاة بل عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور ( نحو قام زيد وعمر ) مثال للمقصود  
 بالنسبة مع متبوعه فلذلك زيد ايضا دخل في التمثيل وانما فصل بينه وبين التمثيل ببيان  
 الحكم لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتمة للتعريف ولك ان تجعله مثالا للحكم  
 قال المصنف لما كتف بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات  
 يعطف بعضها على بعض كقوله \* الى الملك القرم وابن الهمام \* وبث الكتيبة في المزدحم \* وقوله \*  
 بالهف زبابة للحارث \* الصايح فالغائم فالايب \* فالصفة المعطوفة يلزم ان تكون معطوفا على متبوعه

لانه توسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء  
 لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا يعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضى  
 فانتقض بالصفة المعطوفة حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بأنه من هذه  
 الجلية معطوف فلا بأس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ونحن نقول  
 المصنف جهات أخر لعدم الاكتفاء \* احدها انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشيء بحكمه \* وثانيها انه  
 يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة الآن \* وثالثها انه يعرف  
 من التعريف الذى ذكره معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك في تعريف التوابع وهذه قاعدة جلية  
 للتعريف لا يرضى بفواتها ( واذ اعطف على المرفوع المتصل ) بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل  
 فانه لا شرط للعطف عليهما ( اكذب منفصل ) يعنى شرط العطف على المرفوع المتصل التأكد بمنفصل  
 وهذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطا لشرطه قال الله تعالى \* اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم \*  
 الآية فلا حاجة الى تقييد قوله اكذب بقوله اولافان قلت ما هو المقرر ان الشرط سبب للجزاء فكيف  
 يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب  
 تعلقه ولهذا يفسر الشرط في مثله بالارادة فيقال في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير  
 اذا اعطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ ( مثل ضربت  
 انا وزيدا ) وههنا نكتة جلية لا بد من التنبيه عليها وهوانه انما يصح العطف بهذا التأكد اذا صح  
 التأكد وهو ما وجد فيه مقام التأكد من تقرير امر المعطوف في النسبة او الشمول حتى لا يصح التأكد  
 بمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف التأكد بما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج  
 عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل ( الا ان يقع فصل ) بين المعطوف والمرفوع المتصل  
 سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما شر كنا ولا باؤنا ( فيجوز زكركم نحو ضربت اليوم  
 وزيدا ) ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيدا لما عرفت ان الداعى الى التأكد ليس العطف بل  
 امر آخر فصححة العطف لا يفتى منه اعلم ان المراد بقوله فيجوز زكركم الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتأكد  
 لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين فلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم الفصل  
 فليس الجواز من فروع الفصل لكن بردائه لو قال واذ اعطف على المرفوع المتصل نحو ضربت انا وزيدا  
 وضربت اليوم وزيدا لكفى ( واذ اعطف على الضمير المجرور اعيد الخافض ) اسما كان او حرفا لان  
 عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والالزم انفصال الضمير المجرور فجعل مطردا  
 فاحفظ فانه من ضيافتنا وكذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد بك فاغتنمه  
 فانه من مستخرجاتنا من القوة الى الفل \* وهل هذا الحكم من قبل واذ انودى المرفوع باللام قيل يا ايها  
 الرجل حتى يكون في معنى واذ اقصد العطف على الضمير المجرور يعدل عنه الى عطف الجميع الجار  
 والمجرور كما يعدل عن نداء المرفوع باللام الى نداء اى فيكون المعطوف بمجموع الجار والمجرور او المجرور  
 واعادة الجار شرط عطف المجرور والجار لاحكم له في التركيب رجح الرضى الثانى بشهادة بنى وبينك  
 فان بين الثانى لغوا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب ولا وجه له سوى العطف الصورى  
 فالمعطوف هو الجار واللام يستحق النصب فتعيين ان يكون جر الضمير فيكون بالاضافة لا بالعطف  
 ( مثل مررت بك وزيدا ) وامام مررت بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور ( والمعطوف



في حكم المعطوف عليه ) اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيدوا المطابقة في الصفة بعشرة اشياء او خمسة واطلقوها هنا فانضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه شئ المطابقة في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يازيد والحارث ويازيد وعبدالله ورب شاة وسختها ولا رجل وامرأة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع منه النقض برب شاة وسختها على انه في تقدير التكبير وجعله بتقدير سخته لها او جعل الضمير نكرة كافي ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ ولا حاصل لانه انما ينفع لو جاز رب سخته بهذا التكلف فالاول دفع النقض بأنه شاذ ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضى بأن المراد المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضى الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه العارض له بالنظر الى حرف النداء هذا وفيه آثار الاهمال من الاختلال في احدها انه لا يشمل زيد وعمرو قائما فان عمرا في حكم زيد لا بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر الى غيره بدل قوله بالنظر الى ما قبله \* وثانيها ان التقييد بقوله بالنظر الى ما قبله لا فائدة فيه بل كفى ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كان ما يقتضى الحكم موجودا فيه وبعد التبا والتى لا فائدة لهذا الحكم (ومن ثم لم يحز فيما زيد بقائم واقائما ولا ذاهب عمرا لا الرفع) لانه لا بد للسند المشتق من ضمير السند اليه ولا ضمير في ذاهب زيد لانه حال عمر وفلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لا ضمير فيه زيد بل فاعله عمر وفلا يصح فيه الرفع بأن يكون خبر العمرو مقدما عليه وتكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال لعطف المفرد على المفرد وكذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة بأن يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمر وعطفا على محل زيد فيكون من عطف معمول على واحد على معموليه ويكون نظيره ضرب زيد عمرا او بكر خالدا وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين فاحسن التسامل واجعل \* واعلم ان الاشتغال على الضمير اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعد بن فانه في معنى لاقاعد ابواه وجاز مررت برجل حسنة جاريته لاقبيحة فانه في معنى لاقبيحة جاريته صرح به الرضى وبهذا عرف ان المعطوف لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقتها لموصوفه في الافراد بل يكفي ان يكون في حكمه بحسب المعنى (وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب) دفع لما يتوجه على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه حيث خالف فيه المعطوف المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتغال المعطوف عليه على ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لا يتوجه عليه لان المعطوف على ما عرفته لا يشتمل يغضب زيد لانه جملة لا محل لها من الاعراب تابعة الا ان يأول قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف الاعم مما عرف ولا يخفى خرزاته وبعده عن الفهم (لانها فاء السببية) منع لنقض القاعدة مبنى على منع كونه معطوفا والرضى سلم النقض به وجعل فاء السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا بارتباطه كافي المعطوف بالفاء و ثم والواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضى مستغن بما قدمه من ان الاشتغال على الضمير اعم من الاشتغال صريحا او مفهوما الكلام عن هذا التقييد لان المعطوف المتعلق لذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لا محالة فالمعطوف بالفاء الذي ضرب مقام عمرو في معنى ضرب وقام عمرو عقيب ضربه وهكذا (واذا عطف على عاملين) اى على عاملين معمولين وذكر اذا الماضي الدالين على تحقق الوقوع لا ينافي الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطى كتابي

الفراء ولانه يكفي لاستعمالها لتحقيق الوقوع في المستثنى ومن لم ينبه يثبت انه تنبيه على ان العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غلبة وقوعه فحق عليه القول بأن الفريق يتعلق بكل حشيش وقيد العاملين بقوله (مختلفين) بينهما على استغراق الحكم كافي وما من دابة في الارض ولا طائر بطير يجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولا بعد ان يقال احتراز به عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمول عاملين مختلفين على مذهب الفراء لانه ضرب واكرم معاني المتنازع فيه والمراد المختلفين في المعمول بأن يكون لكل معمولان لاختلافين في العمل كما يتبادر اليه من العبارة واللام يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكرا وبكرا خالدا ومنهم من قال قيد بمختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا لا يجوز لانه عطف على معمول عاملين متحدين هما ضرب زيد ضرب وهذا وهم لامن وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثاني ولا اتحاد له بضرب الاول اذ لا يتصور الانتزيع مع الاتحاد (لم يحز خلافا للفراء) هذه جملة معترضة اى خالف الفراء خلافا فائده التنبيه على ان الحكم خلافا ولا ضنة في موقع الجملة المعترضة \* في حصر الجواز في المثال المذكور خلافا فان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبى والاخر لسببويه وهو متعلق بالجزء الشبوى وحق الخلافين ان يذكر بعد تمام الحكم والحكم لا يتم بدون المستثنى الا ان المصنف قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيها على انه في الجزء السلبى واحتراز عن ان يفهم ان الفراء مع سببويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضى صوب المشهور قال صوابه خلافا للاخفش لكن الاخفش لا يجوز مطلقا ونجوز احد مطلقا زعم من المصنف اذ اجمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور عن حرف العطف بغير لا المؤكد لاننى الزائدة بعد العاطف ولا مانع سواء عند الاخفش فاذا ارتفع جاز العطف وعند الاعلم بشرط في جوازه ان يكون المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة عمرو ويجوز الاخفش فقوله (الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) ويراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جاريا واتصل المجرور بالعاطف او الفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقديم في المعطوف عليه (خلافا لسببويه) في جواز المثال المذكور ايضا فسببويه يمنع مطلقا والفراء يزعم المصنف يجوز مطلقا والمصنف تابع لمن حصر التجوز في مثل في الدار زيد والحجرة عمرو باحد المعنيين هذا تحقيق كلام المتن ولما اشكل على بعض الشارحين ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيد الحكم وفسره بأنه لم يحز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون قيد الحكم مؤثرا في الاستثناء وانه حينئذ لا يعلم جواز في الدار زيد والحجرة عمرو واذ لا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز ان يكون المحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سببويه ويحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف الفراء لافي الجواز \* وههنا مسائل مهمة لا مندوحة عن ارادها فنقول وقد تحذف الواو مع معطوفها كقوله تعالى \* سراويل تقيكم الحر \* اى والبرد الالة وحكم الرضى بشذوذه في بحث التحذير ويشاركه في الاول الفاء كقوله تعالى \* فارسلون يوسف \* اى فارسلوه فانه فقال يوسف وام كقوله \* دعاني اليها القلب اتى لامرئ سمع فاادري اشد طلبها \* اى ام غى وفي الثاني اى نحو ما حكى الاخفش اعطه درهما درهما ثلاثة ربحذف المعطوف



عليه بالواو كثير نحو قول العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك واهلا اى مرحبا واهلا وبك فالتحق وقوله تعالى \* ان  
اضرب بعصاك الحجر فانفلق \* اى فضررب فانفلق ونذر مع أو نحو فهل لك أو من والديك قبلنا يوشع اولاد  
العشار ويفصل اى هل لك من اخ او من والد واثبت الرضى فى ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد  
حروف الایحاب ومنع حذفه اذا كان العطف بأى واما بعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام  
قال الله تعالى \* ام من هو قانت آنا ليل \* والتقدير الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف  
بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر على ما قاله ابن مالك فى التسهيل وبعدها الفاء وثم وأو ولا ايضا  
على ما فى الرضى لكن ذكر لذلك التقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفة فعلك به ويصح الاخبار  
من المعطوف عليه والمعطوف بالواو بنجر واحد فيطابقهما الخبر او ضمير فيه وتقول زيد وعمرو وجاء  
أواسدان وهذا ظاهر وكذا يصح الاخبار بنجر واحد فى العطف بأى ونحو زيد وعمرو جاني أواسد  
ويجب الافراد ولا يصح فى العطف بل ولا الاعن احدهما نحو لا زيد لاعمرو وجاء أواسد وزيد بل عمرو  
جاني أواسد فيجب مطابقتها لاحدهما \* واختلف فى العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جاني قيل يصح  
الاخبار عنهما بنجر واحد فيقال جاني وقبل لا يصح لان الترتيب بأى واختار الرضى الاول وقال  
جاني الرجلان يحتمل الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكتفى احتمال الترتيب بل لايد من احتمال افادة  
الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو يستدعى الفراغ عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب  
وحتى وان شارك الفاء وثم فى افادة الترتيب لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بهما ما صرح  
به الرضى وذلك لتفاوت بين ترتيب يفيد انه وسيرد عليك فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى ويجوز  
عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالآخر وعطف الماضى على المضارع  
وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالآخر خلافا لبعضهم \* ويجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس  
اذا تجانسا بالتأويل لكن الثانى اولى \* ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال ابن  
جنى لا يجوز بغير الواو ولا يربك صحة مررت بزيد وعمرو وبالرفع فى وجوب مطابقة اعراب المعطوف  
للمعطوف عليه لان نظيره من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك \* ولا يجوز الفصل بين العاطف  
والمعطوف المجرور فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو ويجوز فى المرفوع والمنصوب بالنظر فى الضرورة  
دون غيرهما عند الكسائى والقراء وابى على ومطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون  
العاطف على حرف واحد ولا يكون ام نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يقوم زيد ثم ان اكرمتنى  
عمرو وبالظن ايضا نحو خرج زيدا وظن عمرو (وان تأ كيد) مهموزة ومثال ومعناها فى اللغة واحد وهو  
التريق وفى الاصطلاح (تابع لا يقرر امر المتبوع) فى القاموس الامر الحادثة (فى النسبة) اى كاشفا  
لاجل النسبة فكلمة فى معنى اللام كفى قوله عليه السلام \* عذبت امرأة فى هرة \* اى يقرر امر المتبوع  
الحاصل بالنظر الى النسبة من كونه منسوب او منسوب اليه والمراد بالنسبة ما يشتمل النسبة التامة والوصفية  
والاضافية والايقاع الى غير ذلك فقوله فى النسبة بيان وتقييد الامر احتراز من الصفة فانه يبين  
امر المتبوع فى حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وهذا تعريف لا يبين الصفة فى نقضة واحدة لا  
باعتبار ان التأ كيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له والصفة تقرره باعتبار المعنى النضمي كما  
زعم المصنف لان جاني اسد اسد تأ كيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار  
المعنى المجازى وتقرير امر المتبوع بالنسبة جعله مقرر فى ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ

او باز له زرده في شان المجموع بل هو بمنه الحقيقى او المجازى وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة  
 او المجازى فانزىل للاول تكرير اللفظ عرفا ونسبه وعينه عتقنا وعرفنا ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع  
 في الشمول ايضا داخل في تقرير المتبوع في النسبة فان قولنا جاءنى القوم كلهم مزىل تردد السامع  
 في ان المسند اليه هو المجموع فيكون الكلام حقيقة اول بعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكر  
 ( او الشمول ) في مقابلة قولهم في النسبة ومقرر الشمول كلاهما وكله واجمع واتباعه فان قلت قد تحقق  
 مما تقرر ان التأكيدي يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرر النسبة وبؤ كدها  
 وهذا يتأني ماحقق في محله من ان انت ضربت بؤك ووقع الضرب عن مخاطب في الواقع وضربت  
 انت لا يؤكد الا كون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد بالنسبة اليه دون غيره لانه  
 المنسوب اليه في الواقع وكما بينهما وهو ان التأكيدي المذكور تأكيدي لفظي او التأكيدي مطلقا وهو  
 بعيد اذ لم يعرف للتأكيدي معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كعنايه بخلاف المعنوي  
 فانه لا يقرر الامعنايه ( فاللفظي تكرير اللفظ الاول ) قيل ان التأكيدي اللفظي تكرير اللفظ الاول اذ  
 اللفظي الذي هو قسم التابع لا يكون تكريرا كذا قيل والظاهر انه عرف التأكيدي اللفظي بالمعنى  
 المصدرى على خلاف السوق واحال معرفة التأكيدي اللفظي بمعنى التابع على فطانة المتعلم بالقياس  
 اليه بدليل قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة محفوظة اذ لو كان المنسوي بمعنى التابع لوجب ان يقال  
 والمعنوي الفاظ مخصوصة يخرج عنه نحو ضربت وانت واجيب بأن تكرير اللفظ الاول حكما  
 لان انت نائب عن التاء لضرورة انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فان نفسه لم يذكر  
 لضرورة امتناع تكرير زيد ولا حاجة الى هذا الجواب للاجتماع على ان الضمير في انت هو التاء  
 وان عماد في ضربت انت التأكيدي هو التاء فهو تكرير الاول نفسه وكذا ضربت اياك عند من يجعل  
 الضمير الكاف ولفظة ايا عماد نعم يحتاج اليه عند من يجعل الضمير لفظا ايا والمجموع واذا احتاج اليه  
 في دفع النقض بقولك مررت بك انت وبضربتك انت ولك ان تقول لا اشتغال لضربتك اياك لان  
 نحتاج البصرة على ما في التسهيل والنحاة من تقييد على ما في الرضى على انه بدل وان قال الرضى ان هذا  
 عجيب فانه كضربتك انت في انه تكرير الاول بمعناه فجعل الثاني تأكيذا اتفاقا والاول بدلا لا يحصل  
 له بل هما تأكيديان من غير خفاء وذلك لان تعريفهم صحيح على ما زعموا وان خطأ هم الرضى وقول  
 الزمخشري ان الثاني في قولهم مررت بك بك بدل اعجب من قولهم وهذا مثل قوله في باب المنادى  
 ان يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيدي لفظي على ان هناك ما يزيل تعجب الرضى او يصرف التعجب  
 اليه وهو ان النحاة قصدوا ازالة البعد من استعمال العرب وانهم كيف وقعوا في ذل الاستعارة مع  
 العبارة في ضربتك انت فوجوه بانهم لما قالوا في البدل ضربتك اياك احتاجوا في التأكيدي الى ضربتك  
 انت فرقا بينهما ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظا يقتضيه عامله لانه احق  
 من متبوعه بمعامله والزمخشري وجد هذا المعنى بعينه في مررت بك بك في مررت بك انت فتبهم وقال  
 ما قال وفي يا زيد زيد لم يجد التأكيدي مستحقا للبناء فحكم بكونه بدلا ( ويجري ) اي التكرير فيصيح قوله  
 ( في الالفاظ كلها ) على عمومها او التأكيدي اللفظي ولا خفاء في عدم جريانه في الفاظ لا تستحق الاعراب لانه لا يصلح  
 ان يكون تابعا لغيره من كونه تأكيديا فيجب اما تخصيص الالفاظ بالاستحقاق لاعراب واما حمل جريانه في الالفاظ



كلها على ما يلزمه من عدم حصره في معدودة قسمه ولا يذهب عليك معرفة جريان التكرير في اللفظ كله فانه من المهمات فتقول ملخصا للكلام الرضى اللفظ امام مستقل يصح ان يتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضمائر المتصلة والافعال وحروف الايجاب واما غير مستقل وغير مالا يصح فيه الامران من الضمائر المتصلة المعقدة للحركة الابتدائية بها والحروف العائدة عليها فهي ماعدا حروف الايجاب فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت زيدا وضربت وضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول كلمة تجب مثلهما في حروف العطف وحرف الجر اوباخر كلمة كالضمائر المتصلة لا يكرر بدون عماده الا في الضرورة فتقول في تأكيد من من زيد من زيد وفي تأكيد ما ضربت وضربت وجاء في الضرورة ككلمتي وثن ولما بهم واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالخيار في التأكيد افراد ضميره فتقول مررت بزیده وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم وليت بكرة البتة قائم وللضمير المتصل طريق آخر للتأكيد قد مره في تذكر فان قلت قد اقيمت في اثبات تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التأكيد التلي لصديق تكرير اللفظ الاول على العماد في انا غلامك غلامك اذا اردت تأكيد الضمير لان الغلام ليس تأكيدا مع انه تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكرته او لا وفي ضربت وضربت لم تذكر ضربت لما ذكرته او لا وهو الاخبار بالضرب بل يعتمد عليه الضمير المتصل وفي مررت بك لم يعمل الضمير لتضييف اليه فعلة بل يعتمد عليه التاء ولولا ذلك لكان الغلام في قولك غلامك غلامي تأكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى عليك اني لم آل جهدا في تحقيق المقام وما لجهدي لولا الهام الملك الغلام فاحفظ ما حرم منه اعلام بعد اعلام تكن عبدا تكرر الحق الالهام والانعام ومما عدا من التأكيد اللفظي الاتباع وهو يوازن الشيء بذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الآخر وهو قيمان ما يكون له معنى لدون ذكر المتبوع ظاهر او غير ظاهر بل يضرب بضرب من التكلف وما لا يكون له معنى وانضم الى الاول كترين الكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن فسن بسن وكأنهم غير والاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكل فتأمل وقد تدخل ثم والفاء من الحروف العاطفة على التأكيد اللفظي قال صاحب التسهيل دخولهما عندا من اللبس على الجملة اجود نحو كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون واما اذا خيف من اللبس فلا يدخل نحو ضربت زيدا ( والمعنى بالفاظ مخصوصة ) اي غير داخله تحت الضابطة او بالفاظ قليلة اذا لحظت لازم القلة عرف السهولة حفظ القليل ( وهي نفسه وعينه ) ويزاد فيهما الباء فيقال جاء زيد بنفسه وبعينه ولا يتأني نفسه وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاءني نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته ولا جاءني عين زيد بهذا المعنى صرح به في التسهيل ( وكلاهما ) اكني بذكر المذكر لانه الاصل يفصح عنه ما سيجي ومعناه شأن لكن استغنى بالتأكيده عن التأكيدين فلا يؤكد باثنين الا العوام فيقولون بالاردين ثديهما ( وكله ) بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان استفيد منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين الى الضمير لا يقطعان غير التأكيدين بكثرة المتدئين وبقلة نقصان غير المتدئين وفي حكمه جميعه الا انه يقع غير تأكيد بلا ضمة نحو القوم مررت بجمعهم ورأيت جميعهم وجاءني جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جاء القوم كل القوم وجاء كل القوم ( واجمع ) ولا يضاف الا مع الباء الزائدة نحو جاءني القوم



بأجمعهم ( واكتنع واتباع وابعص ) قيل هذه الثلاثة اتباع اجمع ولا معنى له بدونه وربما يتكلف لهما معان  
في ابعص اللغة القديمة بالصاد المهملة ( فالاولان يعمان ) تأكيد المفرد والتثنية والجمع ( باختلاف صيغتهما )  
بأن يفردا للمذكر الواحد والمؤنث ويجمعهما جمع قلة للتثنية والجمعين وقد يقال نفساهما وعيناهما  
( وضميرهما ) فيفردو يؤكده ضمير المؤكدة المذكور المفرد ويثنى للتثنية ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر  
العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل ولجمع المؤنث والتثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع  
القلة قال ( تقول نفسه نفسهما نفسهم انفسهن والثاني لثنى كلاهما كلناهما ) وقد يؤكدهما متعددا  
غير مثني اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما بخلاف توقف زيد وذهب عمرو  
كلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفى في المذكر والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمي الثاني اولا بالتغليب  
استحق ان يثالث اسم الثاني ( والباقي ) اختاره على البواقي للملاحظة جهة الوحدة وهي كونه ( لغير  
الثنى ) وكون الباقي لغير الثنى على ما هو الغالب والافتقار يستغنى بكليهما عن كليهما على مذهب البصريين  
والا فالكوفيون ومن وافقهم من البغداديين وابن خروف والاخفش جوزوا تثنية اجمع وجمعاء واتباعهما  
يعرف كلاهما من التسهيل ( باختلاف الضمير في كلاهما ) للمفرد المذكر ( وكلها ) للمؤنث ( وكلهما )  
للمؤنثين ( وكلهم ) لجمع المذكر العاقل ( وكلهن ) لجمع غير المذكر العاقل وقد يجرى كلها لجمع غير المذكر السالم  
( والصيغ في البواقي ) جمعه لعدم جهة الوحدة هنا فتأمل ( اجمع جمعاء اجمعون جمع ) وقد وافق  
الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد يجرى جمعا لجمع غير سالم نحو جاءني رجال جمعاء ولا يصح  
جاءني رجال كلهن جمع لتأويل الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه  
ذلك خلافا للاندلسي وايس ما زعم بشيء لما عرفت \* ومن الفاظ التأكيد العدد المضاف الى ضمير  
المؤكدة فتقول جاءني الرجال ثلاثهم اواربعهم الى غير ذلك وفائدة الشمول لكن يخاطب به  
من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال ويقال جاءني الرجال  
الثلاثة فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة  
الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب لامن قبل التكلم ليفيد الوصف ويمكن دفعه بأن مرادهم  
بالمعلومية في التأكيد دون الوصف معلوميته في التأكيد حين الغاء المؤكدة قبل سماع التأكيد بخلاف  
الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن  
بذكر الصفة فان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فتأمل \* قد عرفت من بيان المصنف  
ومن استندرا كنا ما فاته جمع الفاظ التأكيد المعنوي ولا اهمال في بيانه من فوت ذكر السهل  
والجبل والرزع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهلا وجبلنا ومطرنا زرعا  
وضرعا ومطرنا ليلا ونهارنا ويقصد بها مطر اما كننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتنا  
كلها لان المصنف لم يجعل رفع السهل ونظائره على التأكيد بل على البدل فانه في الاصل بدل  
اشتمال تعورف في افادة اشمول \* ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن  
من بدل البعض نعم لجعلها تواكيد ايضا وجهة باعتبار المعنى المتعارف او تقويته انه يترك فيها  
الضمائر كما لا ضمير في اجمع بخلاف بدل الاشتمال والبعض فانه لا يذكر حال الضمير فيقال مطرنا الليل  
والنهار وهكذا ( ولا يؤكده بكل و اجمع ) لم يذكر اكنع واخويه لانهما اتباع اجمع ففي التأكيد  
به يستلزم نفي التأكيد بها ( الاذواجزاء ) لم يقل ذوا افراد لما عرفت ان كلا في التأكيد بمعنى الجميع



فالأفراد مالم يوجد جميعاً لم يؤكّد المفرد بالكل وهو حينئذ تحت الاجزاء ( بصح افتراقهما )  
 في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسي ناسب التعميم فقال ( حساً او حكماً ) والافتراق  
 الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد الحس ثبوت الحكم لبعض كمجئ الرجال \* والحكمى ما يكون الافتراق  
 لحكم العقل نحو اشتراء نصف العبد ولهذا ظهر ما يتبادر الى الفهم ان حكماً يفنى عن قوله حساً \*  
 والمفتراق الحسي اذا نسب اليه مالا يفتقر اليه لا يفيد التأكيّد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم  
 ليس بشئ اذ لم يقصد بالافتراق حكماً الافتراق في الحكم بل اراد بكلى الافتراق في النسبة  
 الا انه جعله شاملاً للمعنى الحسي والحكمى لئلا يكتفى بالمخاطب بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة  
 التأكيّد بكلا فيما لا يحتل حكم الثبوت لبعض نحو اخنصم الرجلان كلاهما لانه تبع في ذلك الاخفش  
 حيث جوزه وقال الرضى انه بعيد عن القياس ولا يساعد السماع لم يلتفت اليه المصنف لانه  
 لا يبعد عن القياس لانه يدفع توهمه ان المتكلم تلفظ بالثنائية مكان الجمع وبقي سماع الاخفش عن ثقة  
 دونه حوطه الفساد ( مثل اكرمت القوم كلهم ) فان القوم ربما افتراق في تعلق الاكرام بهم حساً  
 ( واشتريت العبد كله ) فان العبد يفتراق اجزائه في الشراء بحكم العقل دون الحس \* وههنا نكتة  
 شريفة وهو اشترت العبيد كلهم لا يفيد الانثى افتراق العبيد في الاشتراء حساً بأن يكون الاشتراء متعلقاً  
 ببعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق اجزاء العبيد حكماً لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت  
 معه الى نفي الافتراق الحكمى ذكره الرضى ( بخلاف جاءني زيد كله ) فان اجزاء زيد لا تفتراق  
 في حكم المجئ لاحساً ولا حكماً \* ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم من بيان  
 ما يتعلق بكل اجمع فتقديم المصنف هذا الحكم على قوله واذا اكّد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو  
 اللاحق على ان فيما فعله الفصل بين حكمى اجمع بل لا وجه لتأخير حكم النفس والعين الى هنا وينبغي  
 ان يذكر مع ذكرهما ( واذا اكّد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكّد بمنفصل نحو ضربت  
 انت نفسك ) قيل انما اكّد ليخرج المؤكّد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقبال فلا يكون تأكيده  
 بمنزلة تأكيده جزء الكلمة وقرينة جواز تأكيده بكل واجمع بل المنفصل وقيل لان التأكيّد يلتبس  
 بالفعل مع المؤكّد المستتر نحو ضرب هو نفسه فحمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لا يلبان  
 العوامل اللفظية الا قليلاً بخلاف النفس والعين ويطلبه ما قد مناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى  
 لا يكونان الا تأكيدين ( واكتع واخواه اتباع ) جمع تبع وتبع كفسر وافراس  
 لا اتباع تابع فان تابع جمع فاعل على افعال مختلف فيه في القاموس تبع محرّكة بمعنى تابع ويجمع  
 على اتباع ( لاجمع ) وقد عرفت ان اللفظ المذكور تبعاً لثلاثة اقسام وهذا من قسم له معنى بضرب  
 من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتبع بمعنى تام وابضع من بضع العرق اى سال وابضع من بضع  
 بمعنى روى وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لانه معنى لها فهى من قبيل حسن بسن  
 وكونها اتباعاً لاجمع لاشئ من الاعتبارين يقتضى ان يكون توكيد لاجمع لتبوعه وهو قول ابن برهان  
 ولو اريد جعل قول المصنف على مذهب الجمهور لصرف الاتباع عن معناه المشهور وتحمل على انها  
 تذكرة بعده لان التبع بمعنى الماشى خلفك لغة او بمعنى من مررت به فشى معك ( فلا يتقدم عليه ) ولو اجتمع  
 ما يجتمع من الفاظ التأكيّد المعنوى المذكورة فالترتيب فيها على طبق ذكر المصنف اياه لكن تقديم اتباع  
 على ابضع مذهب للزمخشري والبغداديون والجزولي تدبر ابضع وعلى ما حكى الاندلسى عن البصريين



لم يذكروا اتباع ذلك بدل على كمال قلته واستحقاقه التأخير وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايها اشئت  
 (وذكرها دونه ضعيف) وقيل يجوز ذكرها بدونه هو وتقديم ايها اشئت ولا خلاف في جواز  
 ذكر اجمع بدون كل وذ كر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون  
 الاخر قال البصريون لا يجوز تأكيد النكرة فاستثنى من حكمهم النكرة المحكوم بها فانه وقع تأكيد  
 في الحديث حيث جاء فتسكاها باطل باطل واجاز الكوفيون تأكيد منكر معلوم المتدار كدرهم ودينار  
 ويوم ويلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والظاهر جواز صمت شهرا كله للمحاجة الى تأكيد هذا  
 انكر كالمعروف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى الموصول وبعد  
 ذلك الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدأ ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التأكيد  
 المنوط على التكرار والتطويل ومنهم من منع تأكيد المعطوف عليه بقيد الابتداء بشانه والقصد اليه  
 يستغنى به عن التأكيد وفيه ان الطعف وان دل على الابتداء بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور  
 هو ما قصدت الى ذكره وانه لا يجوز ولا تخصيص فيه (البديل) في اللفظة اسم بمعنى الحلف عن الشيء  
 والمناسبة ظاهرة (تابع مقصود بمانسب) مامصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلامرجع لانه لا ضمير  
 فيه ومرفوعه (الى متبوعه) فالخاصل تابع مقصود بسبب النسبة الى متبوعه وانه نظرف النسبة الى  
 متبوعه (دونه) اي دون متبوعه فلم يذكر متبوعه لانه نظرف النسبة اليه بل لانه توطئة نظرف النسبة اليه  
 فن جعل ماموصولة احتاج الى تقدير مضاف اي مقصود بنسبة مانسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج  
 عنه البديل عن المنسوب نحو ضيفي اخوك وقيل لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا  
 بنسبة متبوعه الى شيء فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في تعريف البديل  
 صفة اي وهذا وابنه في يابها الرجل ويا هذا الرجل ويا ابنا الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع  
 ومقصود بمانسب الى متبوعه دونه قال المصنف خرج بقوله دونه العطف بالحرف واورد الرضى عليه  
 المعطوف بل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه بل  
 مقصود بالنسبة اولاً ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانياً فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان  
 على سبيل التعاقب بخلاف البديل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلاً وفيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام قسم  
 تقصد الى المبدل منه عمد ثم ترى انه مما سبق به لسانك ويسمى بدل بداء وكثيرا ما يستعمله البلغاء وانما يتكشون  
 عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لئلا يشاركك في تداركك بالبدل وقسم تداركك به سبق لسانك فالقسمان  
 الاولان يشاركان العطف بل في كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب وبهذا التوجيه  
 يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اصح (وهو بدل الكل) قبل بدل هو كل  
 المبدل منه (و) كذا بدل (بالعضو) بدل (الاشتمال) اي بدل مسبب عن الاشتمال ان صح البدل بسبب  
 اشتمال المبدل منه على البدل (و) بدل (الغلط) وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مختص بماتى الحساب  
 والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخيرين بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى  
 من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة في المعطوف والمعطوف عليه نظرا قول ما ذكر معنى  
 اللفظ في حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافي هنا اسم اقسام من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار  
 انما الاشكال باعتباره عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام هو وبدل الكل وبدل البعض  
 وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم لان سبق الذعن اليه بقي انه بدل يجوز حذف جزء الاسم



او امر مستحدث فيما بين المصنفين لاصل له في الكلام العرفي والظاهر هو الثاني ولا ينبغي ان اضافته  
البدل الى غير المبدل منه لادنى ملازمة فالاولى ان يجعل الاضافة في الاسامي الاربعة الى  
المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل البعض لكن توجهه ان المبدل منه  
بدل من كل بعض اجمالا فابدل من بعض بجم في مفضلة فهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بدل  
الاشتمال بأن الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا وبهذه الملازمة ابدل منه  
( فالاول مدلوله مدلول الاول ) الظاهر مامدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف مثلا الحكم وليس  
ان يقدر موصوفاً شي مدلوله مدلول الاول لان الحذف موصوف الجملة شرط اقدم وفقدناه وانما لم يقل  
فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل الكل وبالاول الثاني المبدل منه وقد تعارف الاظهار  
في مقام تغاير المرادين ( والثاني ) مدلوله ( جزؤه ) الاظهر مامدلوله جزؤه ( والثالث ) ما ( بينه وبين  
الاول ملازمة ) ملازمة ( بغيرهما ) اى بغير كونه كلا او جزءا للاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملازمة  
بغير القسمين وهو كون كلا او جزءا والمراد الملازمة الداعية الى الابدال فلا يرد جاني زيد حاره فان  
الداعي الى الابدال ليس ملازمته بل كون المبدل منه غلطاً والملازمة الداعية الى الابدال كون الاول  
مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال مسوقا الى تفصيله ( والرابع ان تقصد ) سوق نظيره يقتضى ترك  
ان بأن يقال والرابع يقصد اليه ( بعد ان غلطت بغيره ) ولا يبعد ان يقدر يلزم ان يقصد الى آخره وقبل  
التقدير يكون بأن يقصد والحذف في تأويلنا اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكأنه تعين وفي كون  
القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظرا لانه في سبق اللسان يكون التصدد قبل الغلط الى البدل الا ان يتكلف  
ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يد كرطوبة  
لذكر البدل وتقريرا له في نفس السامع انما يتم في غير بدل الغلط وان الظاهر ان يحرى بدل الغلط في الفاظ  
كلها كالتأكيذ الافظى فيقال قام زيد وزيد من في الدار اذا تدارك سبق اللسان لا يختص بتسمي دون قسم  
وقد عرفت ان لبدل الغلط اقساماً تذكر ( ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين ) وتمتاز النكرتان عن  
عطف البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه  
لكن يجوز تشكيهما ( واذا كان نكرة ) بالرفع فكان تامة وقوله ( من معرفة ) صفة نكرة او بالنصب  
فكان ناقصة وفيه ضمير الى البدل وقيد الرضى ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حاروا اما الابدال  
الاخر فهي مع ضمير المبدل منه مختص به لا محالة ( فالنعت ) واجب وقيل حسن عندنا على هذا اذا لم يشتمل  
البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض اتسافه نحو زيد الرجوع القهقري او رجوع  
الى الخلف قال الرضى والحق مع ابى على ( مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضميرين  
ومختلفين ) وفي التسهيل لا يبدل مضمير من مضمير ولا مظهر من مضمير وما يوهم ذلك فيجب جعله تركبدا  
ونقل الرضى عن ابن مالك انه يجوز ابدال المظهر عن مستتر فكأنه ذكره في كتاب آخر ( ولا يبدل ظاهر  
من مضمير بدل الكل ) من الكل ( الا ) بدل ( الغائب ) لان المضمير المنكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال  
الظاهر عنهما يوجب ابدال النقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا  
بالنسبة لا يجوز ان يكون انتقص ولا يخفى ان علة المضمير مطلقا اعرف المعارف بوجوب ان لا يبدل من ضمير  
الغائب ايضا ( نحو ضربت زيدا ) وخالف الاخفش فيه وتعم مررت بن المسكين وعلبك الكريم  
( عطف البيان تابع غير صفة ) اى غير دال على معنى في متبوعه ( طلقا ) اى اقدم وضعه لغرض المعنى

عموما ولا خصوصا فلا يحمل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان تحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف حينئذ على النعت في هذا الرجل (بوضع متبوعه) اى يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البديل لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه في معرض الطرح وفي كلام الزمخشري ما يفيد ان البديل ربما يكون لا يوضح متبوعه ويمكن ان يدفع المخالفة بأن تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البديل فانه يفيد قصد النسبة اليه واقادة البديل الايضاح فيما ذكره الزمخشري ناشئة من خصوص المادة (مثل اقسام بالله ابو حفص عمر) يريد امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتمة مذكورة ما من كتاب الا فيه مسطورة (وفصله من البديل لفظا) اشعار بأن البديل منفصل عنه معنى كما يفيد تعريفهما الا ان اللفظ في التركيب يحتملها في الاكثر ولا اشارة في اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز على الاطلاع على قصد المتكلم الا في (مثل انا ابن التارك البكرى بشر) اى في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لما منع لفظى اذ عطف البيان لا يستدعى كونه في حكم المتبوع وواقعا موقعه بخلاف البديل ولو وضع بشر مكان البكرى لصار التارك بشروا وهو يمتنع فلا قل من ان يكون البديل الذى في حكمه ضعيفا ومنه يا خانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع دخول ياعلى الى العرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذ ابني على الضم فهو بدل واذا عرب فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع العرب مكان المنادى كذا قال المصنف وفيه بحث لانه اذا جاز يازيد والحارث لم يحجز يازيد الحارث فانيته ان لا يجب بناؤه ويجب اعرابه باعرابين وهكذا المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب مطابقة متبوعه في الافراد وضديه وفي التذكير والتأنيث وفي التعريف والتكبير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما \* هذا آخر ما وفقني رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب \* وننصرع الى رب السماء ان يهديني في شرح اقسام المبنى من الاسماء الى اوضح البيان واحكم البناء ويلهمني لشكر نعمائه بأحسن الحمد واجل الثناء (المبنى) الذى وقع في تقسيم الاسم الى العرب والمبنى والمبنى المطلق اللفظ الذى لا يستحق الاعراب واما لعدم صلاحيته واما لعدم مقتضى له وقد عرف المبنى الخاص بخاص آخر هو مبنى بالاصل المفسر بفعل الماضى والامر والحرف لا بمطلق المبنى كما وهم الرضى ونوسم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبنى المطلق لكان تعريفا للمبنى بالمبنى فهو تعريف بالنسبة الى من يعرف هيئة المبنى ولا يعرف الاسم المبنى لانه لو كان تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبنى ايضا لكان تعريفا للاسم المبنى بالمطلق الجوهل المحتاج الى التعليم لا تعريف المبنى بالمبنى ولا فساد فيه نعم ايس هذا تعريفا لمطلق المبنى والالكان تعريفا بالاحسن اذ فعل الماضى والامر والحرف مبنى سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير مركب انه وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف فيه مبنى مع تركيبه مع الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق معه العامل فصح ان يكون هذا التعريف بمطلق المبنى لان الفعل الماضى والامر والحروف داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ولو لاجعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبنى به تعريفا بالاعم (ما ناسب) اى اسم ناسب والالاختل التعريف كما عرفت ضبط اقسام المبنى فتأمل ويخرج عن العرف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها في قسم اسم المبنى لمشاكتها بالاسم المبنى فيشكل عددها فيما بين تعداد اقسام هذا المبنى فهو بين ان يتكلف بأن يراد بالاسم اعم من الاسم وما نظم في عداده وبين ان يتكلف في ذكر



الاصوات في تعدد اقسام المبنى ويقال ذكره استطرادا قبل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا و آخر  
 عدم التركيب لكونه عدميا وعكس في تعريف العرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه  
 مقتضى الاعراب في العرب و آخر عدم المناسبة لكونه ارفع المانع والمقتضى اشرف من رفع المانع او نقول عقد  
 بحث العرب الاحوال المعارضة بحسب التركيب فلاهتمام به اتم وعقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب  
 المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهي هنا هم (مبنى الاصل) هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد المناسبة  
 المعتبرة وضبط انواعها صاحب الفصل بأنها ما تضمن الاسم معناه مثل ابن او شبهه له كالمبنيات فانها تشبه الحروف  
 في الاحتياج الى الصلة او اللفظ او غيرهما ووقوعه موقعه كمنزال فانه واقع مرقع انزل او مشا كلته لا واقع  
 موقعه كفجرا ووقوعه موقع ما شبهه كالنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف  
 في نحو ادعوك و اضافته اليه كالظرف المضاف الى اذنه ولا يخفى ان تضمن معنى مبنى الاصل ليس في القوة  
 مثل كون معناه معنى مبنى الاصل بعينه فلا سبب يرجع كون المناسبة في نزال ووقوعه موقعه انزل دون  
 كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه مقيدا معنى مبنى الاصل فيقل الاقسام الاستغناء به  
 عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكتفى للبناء وجود نوع المناسبة بل لابد من اعتبار العرب هذه  
 المناسبة في خصوص الاسم ولهذا لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبنى بهذا التعريف  
 على معرفة الاسماء التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالمد فليس لهذا التعريف  
 الفائدة المطلوبة بالتعريفات (او وقع غير مركب) وقد عرفت معناه (وألقابه) اللقب كقرس النهر  
 بهذا الوزن وهو العبرية عن انشئ وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم العلم والمراد القاب المبنى  
 بمحذف مضافين اى القاب كيفيات او اخر المبنى حركات او اخر المبنى وسكونها والقاب احوال المبنى  
 اضم وقسم وكسر ووقف) وحيث المراد بها المعاني المصدرية وهى مبادئ يشتق منها المضموم والمفتوح  
 والمكسور والموقوف وليس القاب الحركات القابها بخصوصها بل القابا لما يندرج هذه الامور  
 تحته من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية في الاخر كانت او في غيره ولا تطلق على الحروف  
 فلا يقل ليزيد ان انه مبنى على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فتم اطلاق على الحروف  
 ولا تطلق على غير ما في الاخر كدفعه الرضى عن المصنف الا انه خافه وقال اطلاق الاقواب على  
 الحروف الاعرابية مجاز لتزليلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب يقع على الحرف البنائي ومنه  
 قول المتقدمين ان يازيدان مبنى على الضم ولا رجلين مبنى على الفتح فلا وجه رد المصنف اطلاقهم  
 هذا يتجه على المصنف ان القاب لا تنحصر في الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو على طريقة  
 البصريين واما الكوفون فيسويون بين الاقواب ولا يخصصون شيئا منها بشئ من الفصمين (وحكمه)  
 اى حكم المبنى (ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل) متعلق بالنفي لا بالنفي فلا يردان نفي المقيد يكون  
 بنى القيد مع بقاء الاصل ثم يتجه ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بأن اللام  
 لوقت وكان ينبغي ان يقيد الاختلاف باللفظي والتقديرى اذ المبنى يختلف آخره باختلاف العوامل  
 محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبنى فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف آخره وقت  
 اختلاف العوامل وان هذا الحكم لمطلق المبنى انما يكون دند من جعل ما لم يناسب مبنى الاصل مطلقا  
 معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى يستحق على بيان الحكم لانه من ثمة التعريف الا انه لما عرف السلف  
 المبنى بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشئ بما هو من احكامه اراد ان يثبه على

وجه المدول عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عارته في وافي المدول عن تعريفهم (وهي  
المضمرات) لا يخفى ان الاسم المبنى لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى والمبنى من اسم لاني الجنس  
وما وقع غير مركب فكان الحصر باعتبارها في التعداد والغناء عن الذكر بالاعتماد على الظهور (واسماء  
الاشارة والوصولات) وما لحق بهما من اقسام ما ومن وأي وأية وكون اي واية في بعض الاحيان  
معربا لا يوجب ان يقال وبعض الوصولات (واسماء الافعال) وما لحق بها من بعض اقسام فعال او كها  
(والاصوات) بالرفع اذ ليس الاسم اسماء الاصوات (والمركبات) الاولى وبعض المركبات لان بعلبك  
مركب (والكنائيات وبعض الظروف) وانما قال وبعض الظروف لكون كثير منها معربا مستقنيا  
عن الاصرار على ما قيل ولدخول بعض المبنى منها في المركبات على ما نقول نحو يوم ويوم وصباح مساء  
والمراد ببعض الظروف هو ما لحق به من لا غير وليس غير ومثل وغير مع ما وان وان اولم يذكر المحققات  
في مقام الحصر تنزيلاها منزلة العدم لقلتها (المضمر) قيل بنى لمشايمته الحرف في الحاجة الى قرينة  
التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت بنى لكونه على لفظ حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات  
كما في اخواتها حيث يصدر البحث بلفظ عده في التقسيم تنبيها على انه شرع في هذا البحث ثم يأتي  
بتعريف مفردة محذوف المعرف اختصارا فليكن هذا على ذكر من ان يفك في جميع المباحث ويغنيها  
عن الاعداد وكن متبها بقطاكتك بأن لا يصلح بحاله ان يعد الاقسام بالفردات فينبه بتعريف المفرد في صدر  
البحث على الشروع فيه (ما وضع لتكلم) مذهب النحاة انه موضوع لفهوم التكلم ليستعمل في فرد  
منه بعينه ايا كان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه المحفوظ لا واضع حين الوضع بوضعية مفهوم  
التكلم فاللام في قوله وضع لتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفي شرب التحقيق  
صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم في النكرات في الاثبات وهو قليل في غير المبدأ وعلى  
أى تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله (او مخاطب) مخاطب بعينه اغناء  
عن ذكره اشتها كون المضمر معرفة فحصل التعريف ما يصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر  
ما وضع لتعيين معناه شعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وبهذا اندفع اندفاعا بينا انتقاض التعريف بلفظ  
التكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا يذكره شيء وليس بما ألوف مثل متكلم يحكي  
نفسه ومخاطب يتوجه اليه خطاب او متكلم بنفس الموضوع او مخاطب به الى غير ذلك مما هو من ثمرات  
الاضطراب يلقيه اليك شروح هذا الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض  
بحروف الخطأ (او غائب) بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقى الاسماء  
الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله (تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما) لاجراء  
الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاجراء جميع الاسماء الظاهرة نتيجة البصائر المقتضرة على  
الظواهر والمتقدم اللفظي ان يكون اللفظ المصرح لارجع الضمير مذكورا مقاما حقيقة او رتبة  
والمعنوي ان يكون الدال السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمنا او التزاما  
والحكمي ان لا يسبق بأحد السبقين مرجع لكن يأتي بعد الضمير لكنة فكون تأخره عارضا للنكته  
بجمله في حكم المتقدم وقالوا تلك النكته جعل مدلول الضمير معظما مفتخما بذكره مبهما وتفسيره  
بعد شوق السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شان العظماء في البلوغ اليهم  
وهذه هي النكته المتفق عليها ويختلف في الاضمار قبل الذكرك في صورة التنازع فانه لجرد الاختصار



والاحترار عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراءى الكسائي فلذا لا تقرا بذكرها وجعل التقديم  
 افذا شاملا لمقدم رتبة مبالغة للصنف وان زيفه الرضى بأن المعهود مقابلة افذا بتقدير لا شمولي له  
 ورأى الرضى دخوله في التقديم المعنوي ( وهو متصل ومنفصل فانه فصل المستقل والتسهيل غير  
 المستقل ) للفظ تقسيمان الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها وثانيهما  
 المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فبانفاه احدهما بتقدير غير مستقل والمراد في تقسيم  
 الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى في بحث التأكيذ فلا تطلب التكرار ولا تركز الى المغالطة بأن غير  
 المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى ان جعل الضمير المستقل مستقلا عنده من يحمل الضمير  
 في اياك الجزء الاخير ويجعل ايا دعامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب مسامحة ( وهو  
 مرفوع ومنصوب ومجرور ) لا يعان عرفها بالتعريفات السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب  
 مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخوا ولم  
 يعرفها لان النافع في معرفتها سماعها دون التعريف لكن التعريف اولى ليعرف القدر المشترك في مقام  
 الحكم على افرادها المعبر عنها بها ( فالاول لان متصل ومنفصل ) افرد الخبر مع كون المبتدأ مثني  
 تنبيهها على انه حكم على كل واحد قلمبتدأ مأول بالفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدأ هو كل منهما  
 كما عرفه العربي وان اشبهه على الهندي ( والثالث ) لم يقل والثاني كما قاله في بحث التأكيد تنبيهها على  
 طريق ثان للبيان او ترجيحاً للافنان ( متصل ) ولم يقسم المتصل الى مرفوع والمنصوب والمجرور  
 والمنفصل الى المرفوع والمنصوب المستغنى عن تقسيمه الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيهها  
 على ان كلام هذه الثلاثة من الاقسام الاولية كالتصل والمنفصل ( فذلك ) اتي باسم الاشارة للبعد  
 تنبيهها على ان الحكم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور ( خمسة انواع )  
 لم يفصلها اثلا تسام فظنتك ( فالاول ) وهو المرفوع المتصل ( ضربت وضربت ) المتبهان في التصريف  
 ( الى ضربين وضربين ) نثر على ترتيب الالف او غير ترتيبه فتأمل لم يقل نحو ضربت لان الضمائر  
 المرفوعة المتصلة كلها هذه المذكورة لا تتفاوت في مادة من المواد فان السترات كلها امر معقول لا  
 لفظه وماسواه لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة والمضمومة  
 وتما وتم وتن الا انه فانه ضمير واحد هو واحدة المخاطبة في المضارع والامر وهي الياء الساكنة  
 المكسورة ما قبلها واوضح ضميرين الى صيغة الماضي تم بيانه ( والثاني ) وهو المرفوع المنفصل ( انا )  
 وجاء هنا وآنا بعد الهمة وانا باللفظ بالالف المكتوبة في السعة والضرورة في لغة بني تميم وفي الضرورة  
 في لغة غيرهم في الوصل ايضا كما يحى ابدأ في الوقف ولذا كتب وان ساكن الى هن يعني ان نحن  
 للتكلم مع الغير من تنبيه المؤنث والمذكر والمختلط وجه عنهما والمختلط منها وانت بفتح التاء للمخاطب  
 المذكر والضمير عند البصريين ان والمحقات به علامات الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظاها  
 الحروف الخطابية على هيئة الضمائر المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البوق  
 من فروعه وقال بعضهم الضمائر ما لحق ان وان عماد يستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة يتصل بها وانت  
 بكسر التاء للمخاطبة وانما للتثنية وانتم الجمع المذكر وانت الجمع المؤنث وهو لمذكر الغائب بفتح الواو  
 ويسكنها قيس واسد ويشدها همدان \* وهي كهو مطلقا وجاز اسكان هاتهما مع واو العطف  
 وقائه ولا م الابتداء وذكر في التسهيل ثم ايضا وشذ مع كاف الجر وفي التسهيل ومع همزة الاستفهام

ويجوز حذف الواو والياء للضرورة (واثلاث) وهو الصوب المتصل (ضربني وانني) بفتح اياه  
وسكونها (الى ضربين وانين) يريد ضربنا بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا  
الضمير فان ما قبله ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور لاحتالة ضربك ضربكم اضربكم  
وربما تكسر كافها بعد الياء نحو يرميكم ويرميكم وبعد الكسرة لم يضركم لم يضركم وكذا في كن ضربك  
بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربهم ضربه ضربهم ضربه ضربهم المذكر مضموم مع الاشباع اذا كان  
قبله متحرك بغير كسرة ويسمى ذلك وصلالاً لك فصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك  
اختلاساً ويسمى في لغة بني عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضاً فانه سمع عنهم \* ان الانسان لربه  
لكنود \* بالاختلاس والسكون ايضاً وان كان قبله ساكن غير الياء ففيه اختلاس الضمة وان كان  
مكسوراً وياه فهو مكسور مع الوصل بعد الكسرة ومع الاختلاس بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم  
على الضم كغيره فيقولون لربه بامتناع الضمة وعليه باختلاسه وان كان قبله ساكن حذف جزماً نحو  
فصله او وقفاً نحو فاقه جاز الاشباع نظراً الى حركة ما قبله في الحال والاختلاس نظراً الى اصله والاسكان  
اجراء للوصل مجرى الوقف وورد القراءة على الثلاثة \* وحركة الهاء في التثنية والجمعين كهي في الواحد  
على اختلافاتها وامامهم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقيس فيه الكسر والاشهر الضم وقبل  
المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل والاقيس الكسر والوصل هذا كله  
واما في الوقف ففي جميع الضمائر الاسكان وبعد الضم وقبل الساكن فالاقيس والاشهر فيه الضم وجاء  
على قلة الكسر لانتفاء الساكنين ومنعه ابو علي وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم  
والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضاً اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو علي وما صرفت  
من التفصيل في المتصل المنصوب بشاركه فيه الضمير المجرور فلا نعیده لك اذا وصل اليه التوبة فعليك  
بهذا المذكور (والرابع اياي الى اياهن) يريد ايانا اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها  
اياها اياهن \* واختلف فيه فذهب سيدي به ان الضمير ايا والمحقق به حروف على هيئة الضمائر المنصوبة  
الحقت قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة  
بعيد والظاهر وضع لفظ على حدة اكل معنى فالظاهر ما قبل ان هذه الالفاظ بكماها ضمائر لانه زبده  
في نظرهم عدم التمييز بين الالفاظ من اسماء يختلف آخرها كفاوها وياه وظاهر ان مزيف الاشتراك  
اقوى ومذهب الخليل والافخش ان ما يتصل به اسماء اضيف اليه اياقواهم اياه وايا الشواب وهو  
في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافي الضمير هو الواحق وايا اسم ظاهر مضاف  
كايالك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور ولا يكون  
الامتصلاً وقال بعض الكوفيين ابا عماد الضمير كان في انت وارتضى الرضى هذا الاعتبار وقد بديل  
همزة اياهاء وقد يفتح الهمزة والهاء وفي التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسراً وقحاً وهياك بالفتح تخفيفاً  
(والخامس غلامى ولى الى غلامهن واهن) لان حرف الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل  
لا يتعين ما اتصل به فان تعين كونه جاراً فالضمير مجرور وان تعين كونه ناصباً فنصوب وان اشتبه فاشبهه  
ولذا اختلف في ضمير الضاربة هل هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا المعنى المقتضية  
لوضع الضمائر ستون وتقتضى تسعين ضميراً ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فهذه  
ثمانية عشر تضر بها في الاقسام الخمسة للضمير تصير تسعين لانه اسقط اشتراك كل مثني بين المذكور



وال مؤنث واشترك الواحد المتكلم بين المذكر والمؤنث واشترك المتكلم مع الغير بين المثني المسد ذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث ثلاثين ضميرا وبقي ستون هذا ونحن نقول المعاني مائة وعشرون لان المعنى الذى يقتضى اثنتى ثلاثة الانسان فى المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذى يقتضى الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها فى الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك الثنية بين اثنين والا كنفاء بالمجاز فى المختلط واشترك واحد المتكلم بين اثنين واشترك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقي ستون هذا هو التحقيق الذى افاضه التوفيق جعلته تحفة لكل رفيق هذا آخر ما ذكرنا فى الضمائر ونسأل الله متضرعا معرفة ما فى الضمائر والتوفيق لكشف السرائر ( فالرفوع المنصل خاصة ) حال من ضمير يستتر فى القاموس الخاصة بقبض العامة هذا وكانت التاء لتقل من الوصفية الى الاسمية وما فى الهندى ان التاء اما للبالغة او هو مصدر كالعافية محتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر ( يستتر ) ما فى الرضى ان المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرخم المنادى لان فيما ابقى دليلا على ما لاقى وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغي لانه مبنى على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر وقد عرفت ( فى الماضى الغائب ) حال من الماضى لانه المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل يستتر وهو اوضح ومن جعله صفة الماضى فلم يعرف انه منكر ( والغائبة ) ولا حاجة الى قيدا مذكوره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل يستتر فى اى مقام لانه فى اى مقام يكون الفاعل ضميرا وبين المقامين بون بعيد ولم يتنبه ذلك الشارح فقيد كل ما يجوز ان يكون فاعله اسما ظاهرا بهذا القيد ولا يستتر فى غيرهما من الماضى لاختيارا ولا اضطرارا وليس قوله \* فلوان ان الاطباء كن حولى \* وكان مع الاطباء الاساة \* من استنار الضمير بل من حذف الواو اكتفاء بالضممة وخصه الرضى بالضرورة واطلقه صاحب التسهيل وحذف الواو اكتفاء بالضممة لالاتقاء الساكنين كثير ( وفى المضارع للتكليم مطلقا ) سواء كان واحدا او مع الغير ( والمخاطب ) دون المخاطبة ( والغائب والغائبة وفى الصفة مطلقا ) وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من هذه الامور لا يكون الامسترا وفاعل البواقى لا يكون الاظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف فى التنبيه والواو فى الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامله ومن اوضح عدم تغير الضمير بأن قال ابرى ان وار يضربون ويا تضربين لا يتغيران لم يران الف يضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون لا يتغيران مع كونهما حرفين فى هذه اللغة ولا يخفى انه فاعل المصنف من مواضع الاستنار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستنار نحو زيد بهيات وبمعنى الماضى يجوز فيه الاستنار نحو زيد بهيات والظرف نحو زيد فى الدار ولم يفته صيغة النسبة نحو زيد تيمى فان الفاعل مستتر فيها لانها داخله فى الصفة ( ولايسـوغ المنفصل ) لاجل شئ ( الالتهذر المنصل ) ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون اعتبار فيعمل بالاعتبارين ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يستثنى ايضا كضمير هو خبر كان فانه متصل لكونه معمول كان نحو كنه وينفصل لانه معمول حامل المعنوى فى الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر لانقول لو كان وضع الضمير للاختصار لماجاز ما ضربت الا اياه مقام ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل

لان ضمير المنفصل اخصر من المرجح كثيرا فالت قول اياهم مكان الوف ذكرته فلما وضع الضمير  
 للاختصار وصار طريقا مأوفا لا يترك فيما اذا كان الظاهر اخصر وذلك التمهيد ( بالتقدم على  
 عامله ) لان الضمير المنفصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم كان كتقديم الجزء الاخير من  
 الكلمة على ما عداه من الاجزاء ( او بفصل لغرض ) سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضى  
 فقال منها ان يكون الضمير تابعا نحو امكن انت فانه فصل بين انت والفعل بتبوعه حكمه الغرض  
 التأكيد اذ التأكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما \* ومنه انما  
 ادفع انا فان انا منفصل عن ادفع لانه في معنى ما ادفع الا انا وفي التسهيل يتعين انفصال الضمير ان  
 حصر بانما لكن في شرح المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الاتباس  
 ونحو جاء اخوك ولقيت زيدا اياه يجعل اياه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جاني ولانت \* ومنها ان يقع  
 بعد الانحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله \* وما نبال اذا ما كنت جارتنا \* لا يجاورنا  
 الاك ديار \* فشاذا ليقاس عليه \* ومنها ان يلى اما في نحو جاني اما انت او زيد واث اما اياك  
 او عمرا والغرض افاد الشك من اول الامر \* ومنها ان يكون الثاني من مفعولى علمت واعطيت يورث  
 الاتباس بالمفعول الاول نحو الذى علمت زيدا اياه ابوك ولذى اعطيت زيدا اياه عمرا واما اذا  
 لم يلقس فالانفصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا ليس  
 للتميز قلت مع رعاية تقديم ما هو الاول من تقديم المفعول الاول يتمذر الانفصال وينبغي ان لا يخصص  
 الفصل لغرض فيما ضبطه لان تقديم ما هو اهم على الضمير لدفع باكان لداعي يحقق الفصل لغرض وذكر  
 في التسهيل ان من الفصل لغرض دخول اللام الفارقة بين المنكسورة المخففة وان النافية على الضمير  
 نحو قوله \* ان وجدت الصديق حقا لاياك فخرى فلن ازال مطيعا \* ومنه الفصل بالواو بمعنى  
 المصاحبة ولا ينبغي انه كالأبد للفصل من غرض لا بد المحذف منه وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص  
 ويمكن دفع وصمة التخصيص باعتبار التقديم والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة مقاسة تكلف  
 في الرضى اما قال او الفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود  
 الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه قلت لو كان الغرض تقديم ما لا يصل فيه التقديم لكان الفصل  
 لغرض ( او بالحذف ) قالوا اى يحذف عامله لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به الضمير لانقول  
 وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شئ بمحذوف لا يمكن اتصال  
 المحذوف بشئ قلت عدم اتصال المحذوف بالفعل لا يوجب كونه ضميرا منفصلا لان التلطف بالضمير  
 يوجب ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله في التلطف فاذا لم يجد ما يتصل به بصير منفصلا واما تقدير  
 المنصل لا يوجب اتصاله فحذف الضمير المنصل كحذف آخر الكلمة ( او يكون العامل معنويا ) الظاهر  
 ان يكون جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون مضاربا منصوبا فتأمل وهذا انما يصح على مذهب  
 البصريين الجاعلين العامل في المبتدأ والخبر معنويا واما من جعل العامل في المبتدأ والخبر والعامل  
 في الخبر المبتدأ فالواجب ان يقول او يكون العامل مبدأ وخبرا ( او حرفا والضمير مرفوع ) جملة حالية  
 صاحبها العامل لا يقال ينبغي ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لثلاثين تنقض بضمير اندفائه مرفوع  
 محلا كما انه منصوب محلا لانقول هو ضمير منصوب اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه  
 مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او بكل من المعنوى والحرف



والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة والنسبة الى الثانية مقيدة بحترزه عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع  
كون العامل حرفاً نحو اياته فان قلت اذ كان الضمير مجروراً والعامل حرفاً يكون متصلاً ايضاً فلا يصح  
التقييد بكون الضمير مرفوعاً قلت الكلام في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم  
ان الضمير المجرور لا يكون منفصلاً واول قال او يكون مرفوعاً لمعنوى او حرف او مسند اليه الخ لكان  
اخصر ( او يكونه ) اى الضمير ( مسند اليه صفة جرت على غير من ) الظاهر ما ( هى ) اى تلك الصفة  
( له ) بأن يكون صفة نحو بئله اوصلة او حالاً عنه او خبراً والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو تيمية هو فانتصار الرضى على الثلاثة الاول غير معول عليه  
واخرج بقوله صفة ما سندا اليه فعل جرى على غير من هو له فانه لا يفصل فيه الضمير وان كان قم  
الاتباس على ما فى الرضى لكن فى الهندى انه يتعين الانفصال فى مقام اللبس فينتقض به قصر مواضع  
التعذر فيما ذكره ونقض ايضاً بنحو قائم انت وجاى زيد هو وايجبى ضرب هو وايجبى الضرب  
هو واعندك هو واول قال او يكون مسنداً اليه صفة لميجر على من هى له لكان اشمل ( واذا اجتمع ضميران  
وليس احدهما ) الارضح واحدهما ( مرفوعاً ) ذالو كان واحدهما مرفوعاً لميجر لك الخيار  
نحو اكرمك ( فان كان احدهما اعرف وقدمته ) الاخصر فان كان الاول اعرف ( فلك الخيار فى الثانية  
نحو اعطيتك وضربك ) ولا يجب الاتصال خلافاً لسيويه وفى الرضى ان الانفصال فى باب خلت  
والانصال فى باب اعطيت اولى وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب ( والا )  
بأن لا يكون احدهما اعرف واخر الاعرف ( فهو منفصل ) خلافاً لحكى عنهم سيويه جواز الاتصال  
مع تأخير الاعرف وان قال هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب وخلافاً لسيويه فانه يجوز الاتصال  
فى صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو عربى لكنه مكشور وقاس لمبرد غير الغائبين عليهما  
ومنه سيويه ( نحو اعطيتك اياك اياه والمختار فى خبر باب كان الانفصال ) اختار باب كان على الافعال  
النافضة ليتناول صريحاً كونه نظائره قبل انما اخبر فيه الانفصال لانه فى الاصل خبر المبتدأ وفى الحال  
شبهه بالمفعول فيجوز الوجهان عملاً بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدأ لانه كان خبر المبتدأ حقيقة  
وليس بمفعول حقيقة ولم يجز انفصال مفعول علمت عنه مع انه مبتدأ فى الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة  
فى الحال فرجح جهة الاتصال بكونها حقيقة فى الحال ( والاكثر لولانت ) لم يقل لولانا لكون قوله  
( الى آخره ) شاملاً للجميع ماقصده شمولاً واضحا يشارا لذكر ماشاع من بين الالفاظ المقصودة وكذا  
فى قوله ( وعسى الى آخره ) بالخطاب او ليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال خلفاء شمول الحكم ضميرى  
المتكلم الذين كانوا مبدء التصريف الى الآن حيث لا نوضوح عدم المخالفة وبعدها وظهور عدم  
وجوب الابتداء بشئ من الضمائر المشاركة فى الحكم ازال الخلفاء وليس لك ان تجعل عيسى متكلماً لانه  
بعده لولانت وعساك كل البعد ( وجاء لولاك وعساك الى آخرهما ) اختلف توجيههم لهما فيهم من وجه  
الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل وقال هما ضميران مستعاران الاول مجرور استعير المرفوع  
على عكسك انت والثانى منصوب على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكس ضربتك  
انت ومنهم من اول لولا بجملة حرف جر كافى بحسبك زيد وعسى منزلاً منزلة ليت لئلا يلزم التأويل  
فى الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا حيث لا بد من متعلق وهو فقود وزيف الثانى بان لا بد من خبر  
ليت فلولاً كان عسى منزلاً منزلة لما قيل عساك ان يخرج كالا يقال ليت زيد ان يخرج ويمكن دفع الاول

بان جعل اول احرف جر معناه انه منزل منزله لان في المالك واقع موقع لام التعليل فان اول انت لهلكت  
 في معنى لم اهلك لك فخذ فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بأن في عساك ان يخرج امر بيق معه من اصله ولما كان  
 قد ينجي خبر لعل مع ان تشبها بعسى لم يعد ان ينجي مع لفظ عسى وان نزل منزله لعل (ونون الوقاية) اي نون هي  
 سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية قالوا الخي لو قاينه عن كسرة هي اخت الجر فور د عليهم تضر بين حيث  
 لم يحفظ عن الكسرة واجيب بأن كسرته ليس اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان الفاعل الذي هو ضمير  
 متصل كالجره واورد قل ادعوا ونظائره واجيب بانه عني اعروضه لكونه يعرض للكلمة مستقلة بخلاف  
 تضر بين قاليه لادم استقلالها كاللازم وفيه ان العروض يؤكده وجوب الاجتناب لانه بقوى اخوتها  
 للجر الذي يخص الفعل واورد دعائي ورماني حيث لا كسرة حتى يصار عنها بالنون فقبل النون فيهما  
 للمحافظة على الطرد واولوا النون الوقاية كسرة هي مأوفا الياء ومقتضاها خلفت مؤنثهم (مع الياء)  
 الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها الضمير فيشمل ياء المخاطبة (لازمة) لك بقرينة وانت مع النون  
 الخ فافهم (في الماضي) وقد يقال عساى تشبها بلعلى وليس جلا على غيرى وقبل على ليتى (والمضارع  
 عربيا) المشهور فيه العربى على فعيل من العربى كفعال ولم نجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجد بالعارى  
 والعريان ولك ان تجعله مصدرا في موضع الصفة (عن نون الاعراب) اي نونى التثنية وجمع المذكر  
 ولا يرد لا يضر بنى بالنون المشددة وانما مثله مؤكدة بالحقيقة وجاء التشديد من قبل الحاق نون الوقاية  
 (وانت مع النون) الظرف حال من ضمير (مخير) اي مع نون الاعراب مخيرين الاتيان بنون الوقاية وحذفها  
 فتقول بضر بانى بالتخفيف ويضر بانى بالتشديد ويضر بانى وقرى انحاجونى بالثلاثة واختار مذهب  
 الجزولى من ان المتروك في يضر بانى نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر  
 في العقول ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيويه فثبت نون الوقاية لان المعرض المحذف هو نون  
 الاعراب وورده ان المتروك في ليتى ولعلى ولدنى ونظائرها نون الوقاية فهو مع الياء احق بالترك لكثرة  
 الشواهد (ولدن وان اخواتها) سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان تجعلهما في حكم المستثنى  
 وله غير نظير في هذا الكتاب (مخير) بين الاتيان بها حفظا لاهيات اللازمة لا و اخر هذه الكلمات وتركمها تحزرا  
 عن الثقل اللازم الاتيان بها قال الرضى اثبات النون في لدن لازم في غير الضرورة عند سيويه والزجاج  
 راجع عند غيرهما سوى الجزولى فانه قال انت مخير فالاولى بحاله ان يجمع مع الماضى اوليت وفي التسهيل  
 ان المحذف مع لدن واخوات ليت جازع لعل اعرف (ويختار مع ليت) قال الرضى المشهور اختصاص الحذف  
 بالضرورة قاله سيويه وغيره (من وعن وقطوقد) كذا قال الجزولى وخص سيويه الحذف بالضرورة كذا  
 في الرضى والتسهيل وافق المصنف (وعكسها لعل) لمزيد الثقل باثباتها فيها فلم يحافظ على هيئة آخرها  
 ورجح ترك المحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملنى الابن جال ونحو \* ليس المواقيني ليرفد  
 خائب \* فان له اضعاف ما كان املا \* ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير  
 الدجال اخوفنى عليكم اي اخوف مخوفاتى وقد يحذف مع نون جمع المؤنث نحو يسوء الغاليات اذا قلبنى  
 (وبتوسط) يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله (بين المبتدأ والخبر) لكن الاعذب ويدخل وقد نبه  
 بقوله (قبل العوامل وبعدها) على ان المراد بالمبتدأ والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخل النواسخ  
 بسميان مبتدأ وخبرا باعتبار ما كان والمصنف ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقى والمجازى معا بجهتين مختلفتين  
 ومن لم يجوز ايضا لا يرد هذا التركيب لارادته بالمبتدأ مثلا معنى مجازيا يشتمل افراد الحقيقى وغيرها ويسميه



عموم الجوز (صفة مرفوع منفصل) ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير  
اذ لا يقال للضمير ويحتمل انه ارادته لاتبين كونه ضميرا اذ حرفا والتميق انه على هيئة الضمير او اراد  
عبارة يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتأمل (مطابق للمبتدأ) دون الخبر فيقال الزيد انهما  
الحسن علامهما ونسعى ان يفسر المطابقة ولا يظلمها لان المتبادر منه المطابقة في التعريف والافراد  
والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة في التكلم والخطاب والقيمة ايضا ولا يتقضى بقوله \*  
وكان بالاباطح من صديق \* رأني او اصبحت هو المصباح \* لانه مأول برأى مصابى (ويسمى فصلا) لم يذكر  
تسميته عمادا لانه كناية على مذهب البصريين فلو قال وعمادا لاوهم انه كذلك عند البصريين (ليفصل  
بين كونه نعتا وخبرا) خص هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس من دأبه ليقيد ان المختار عنده في وجه  
التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون دون الذي ذكره سيويه والخليل انه يسمى فصلا لفصله  
المبتدأ عن الخبر واخراج الخبر عن ان يكون تنفله وقال الرضى مآل الوجهين واحد الا ان تقريرهما  
احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل بوجه فيما اذا كانا مخافى الاعراب وفيما اذا كان المبتدأ ضميرا  
لان تمة الشيء لا يلزم ان يكون نعتا بل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبديل بخلاف هذا الوجه  
وكأنه رجع المصنف هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او فعل من كذا لتزويل افعول  
من منزلة المعرفة ووجهها بم كل اسم ونحن لم نردانه بيان وجه التسمية بل انه مشعر به اذ قوله ليفصل  
علة للتوسط لا لقوله يسمى لان اللام لام الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه  
لا يدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لا يفارق اتأ كيد ومن مجزه النسبة الخبرية دون الوصفية  
على ما نقول (وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعول من كذا) هذا ما قضى به يتبع سيويه وبعضهم  
زاد عليه الفعل المضارع نحو \* مكر اولئك هو بيور \* وجعله فصلا دون ما في قوله \* انه هو امات  
واحى \* تحكم وقيل يدخل بين المبتدأ المعرفة وما يمنع دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل يحى  
قبل المضاف المعرفة نحو \* انا اخوك \* وقيل يحى قبل العلم ايضا نحو انا انا زيد وقيل يحى  
بين نكرتين لا يصح دخول اللام عليهما نحو ما رأيت احدا هو خير منك واجاز الجزولى وقوعه بين  
نكرتين هما اسماء تفصيل نحو خير منك وخير منى وقال الرضى كل هذه دعاو والمعول ما ذكره  
سيويه (نحو كان زيد هو افضل من عمرو) قيل لم يمثل بما هو بين المبتدأ والخبر المعرفة لانه لا صلته  
وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح الفرق بين هذا  
المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا  
(ولاموضع له عند الخليل) لانه حرف في قالب الضمير على نحو حروف الخطاب (وبعض العرب  
يجعله مبتدأ وما بعده خبره) بنصب خبره فيكون عطف على ثاني مفعولى يجعل وما بعده على اولهما وفرق  
بين قولنا جعله العرب مبتدأ وبين قولنا جعله النحوى مبتدأ فمضى الاول انه يستعمله بحيث يكون  
من افراد المبتدأ ومعنى الثانى انه بصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله  
بحيث يحكم النحوى بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك  
لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون ما بعده خبرا لما قبله وكونه نعتا له  
بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد هو قائم قلت المقصود بالخبرية في زيد هو قائم هو الجملة وفي  
زيد هو القائم هو القائم الا انه صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يازيد الرجل فانه فرق بينه

وبين يازيد العاقل وتظن وكن على بصيرة فان ائمه في كتابنا هذا ليس الذي فطن بسيرة وقد وقع بعض  
 القراء آت بهذه اللغة فقرأ **ان ترن انا قل** **برفع اقل** **ولكن كانوا هم الظالمون** وجاء في  
 الحديث **كل مواد يولد على الفطرة حتى يكون ابواهما اللذان بهودانه وينصرانه** **واول ثلاث**  
**تاويلات يستغنى الفطن باشارة عن تفصيلات** ويتقدم المرجع كاش (قبل الجملة) الخبرية (ضمير غائب)  
 باضافة الضمير الى الغائب (يسمى ضمير الشأن) عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين  
 ولو اكتفى بالضمير لفسره فوله يفسر بالجملة لان المفسر من بين الضمائر هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد  
 ان يقال اشار بذكر غائب الى وجوب افراده الا انه بوجه وجوب تذكره وليس كذلك لاختيار  
 تأنيته اذا ولى مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قرجارتك او فعل فيه علامة تأنيث نحو انها  
 تخرج هند او خرجت على ماقى التسهيل واذا كان في الجملة مؤنث هي عمدة ان ينصب نحو هي هند  
 قائمة بخلاف هي كان القرآن معجزة وانهاى اى المعجزة القرآن على ماقى الرضى (يفسر بالجملة) تكون  
 (بعده) بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكورة نجرتها خلافا لكوفيين في جواب حذف احد جزئها  
 وفي جواز تفسيرها بمفرد مآول بجملة فيجوزون ظننه قائما زيد على ان يكون ضمير ظننه للشان  
 وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر موضع المضمير ليتأتى وصفه بقوله بعده تأكيذا  
 اوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل ولا يؤكد ولا يبدل فيه والجملة تكون اسمية ان كان  
 المضمير مبتدأ واذا ادخله الناسخ تكون اسمية وفعلية نحو **انها لا تعمى الابصار** (ويكون منفصلا  
 ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هذا زيد قائم وكان زيد قائما وانه زيد قائم وحذفه منصوبا  
 ضعيف) توهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا فالواضح وينتفع حذفه  
 الامنصوبا فانه يجوز على ضعف (الامع ان اذا خففت فانه لازم) اى يلزم حذفه مع ان الخفة المفتوحة  
 ولا يستلزم منه ان اسم الخفة المفتوحة لا يكون الا ضمير الشأن لزوم حذفه مع الخفة لا يستلزم ان لا يكون  
 اسمها غير ضمير الشأن المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف الضعيف **ان من يدخل الكنيسة**  
**يوما يلق فيها جازرا وظبا** فانه في تقديره من يدخل لان النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا  
 ولا يخفى ان القول بحذف ضمير الشأن على ضعف ليس بأهون من القول بدخول الناسخ على الاسم  
 الشرطى على ضعف (اسماء الاشارة) هو بحسب مفهومه اسماء موضوعة للاشارة وليس  
 كذلك اصطلاحا فاحتج الى تعريفه بما بين انه في الاصطلاح براديه ما هو اسم المشار اليه فقال  
 (ما وضع لمشار اليه) والمتبادر من الاشارة الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة للمشار اليه  
 الا ان ماعداها موضوع للمشار اليه بالاشارة العقلية فخرج عن التعريف بما يتبادر من المشار اليه  
 والاعتماد في معرفتها على تعدادها دون التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف  
 (وهى ذالذكر) المقصود تعدادها وقوله للذكر معترضة اى هو المذكور والمراد اختصاصه  
 بالذكر والتقدير كائن المذكور وليس المعنى موضوع للذكر لانه ليس بمجرد المذكور موضوعا له بل  
 المذكور القريب وهكذا نظائره وربما يقال اراد موضوع للذكر واعتبار القرب مذهب غيره ولذا  
 اسند الى الغير فقال ويقال ذالاقرب الخ (ولمشاء) عطف على قوله للذكر ولذا قدم ليكون اقرب  
 الى المعطوف عليه (ذان) عطف على ذاعطف معمولى عاملين غير مختلفين على معمولين لهما فان العامل  
 في المعطوف عليه الابتداء في مبتدئه وفي المعطوف الابتداء في مبتدئه والمراد ضبط اسم الاشارة العامة



بقربة وامائه الخ فلا برداند خرج من عـدة ثم وهنا وهنا واصل ذى صـح دى كـفرس بـاين  
فـحذف لامه واعل عينه وقيل كفلس فـحذف عينه كما حذف عينـه ورـمع الاول بكثرة حذف  
اللام وقيل الالف زائدة واللام يحذف فى المثنى بل يرد الى اصله وقيل لم يرد فرقا بينه وبين المتمكن  
من نحو فتيان وذات مختص بمحل الرفع ( وذن ) مختص بمحل النصب والجر ولهذا قبل التثنية  
معربة واعتذر عن اعراجه مع قيام علة البناء بأن المثنى لم يفرق فيه بين العاقل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرقوا  
بين تنبيه المبنى والمعرّب فى الاصراب واجرى الكل مجرى واحد كما هو شأنه قبل لوجه الاصراب  
مع قيام علة البناء فلما نى صيغتان موضوعتان والالف والياء من مقتضيات الوضع دون التركيب  
كاختلاف صبغ الضمر فى المرفوع والمنصوب والمجرور وعليه الاكثر والاختاروه وان كان تكلفا لان  
فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ ( ولؤث ) عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهى ( تا )  
قلب ذال ذاتاء فرقا بين المذكر والمؤنث اذ العادة هى الفرق بينهما بالتاء فلذا جعل فيما بين العشرة  
اصلا لانه لا خروج فيه عن العادة ( وذى ) بقلب التذايه فرق بين المذكر والمؤنث بالياء التى هى  
علامة تأنيث فى تضريرين ( وقى ) مبالغة فى الفرق ( وته وذه ) بسكون الهاء فى الوقف وفى الوصل  
ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرهما من غير وصل الياء وكأما اراد بكتابتها كلمتا اللغتين واكتفى  
بالانجام ( ونهى وذهى ) باشباع كسرة الهاء والياء الحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو الحاصل به فيكتب  
ضربه وبه وكأنه خص اسم الاشارة بكتابتها تقبلا لاشتراك كتابته وذه والعاشر ذات وكأنه  
لم يذكرها لقلتها ( ولشاه تان وتين ) لم يبين من بين الفاظه الا ( و ) لجمعها اولاء مدا وقصرا ) فيكتب  
بالياء لان الفه مجهول الاصل فيلتبس بالى حرف جر فيكتب واوبعد الهمزة للفرق وحلوا اولاء عليه  
وقديون الهمزة امادة للبعد بايراد علامة التذكير الموجب الالبهام المناسب للبعد وقد يشعب ضمة همزة  
اولاء وقد قلب همزته بالهاء وقد يبنى على الضم واما هـ ولاء على وزن فعلاء فليس بلغة اخرى بل هو  
مخفف ها اولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا واسكان الواو لنقل الضمة عليها ( ويلحقها  
حرف التنبيه ) يريد بها لاشتهار اختصاص اما والا بالحل واستعمل الالحاق لعروض الهاء للكلمة  
لالانصال بالآخر ولم يحتز عن الاتباس لاشتهار هذا فلا يتوهم ذاهـا فان قلت نحن نجعل للحق على  
صيغة المؤنث ونعتبر فيها ضمير الاسماء الاشارة ويجعلها اسما لحرف التنبيه لاضمير الاسماء الاشارة  
وحرف التنبيه منصوبا بيانا لها فيستغنى عن الاعتذارين قلت فلينمك عنه اتصال كلمتها يلحق فى  
الكتابة لاخلوها عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق فى حواشى الكشف ان امثالها اذا اريد بها  
انفسها قد يزداد فى آخرها الهمزة كما زاد اذا جعلت اسما وقد لا يزداد واكثر ما يلحق فى المشار اليه القريب  
وقد يلحق للتوسط ولا يلحق للبعد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل بين ها واسم الاشارة واخوانه  
كثيرا نحوها انتم هؤلاء جادتم فها دخل على اولاء وهاء الثانية امادة الاولى فانها ربما تعاد بعد  
الفصل تأكيذا ( ويتصل بها حرف الخطاب ) وهو كـ كما كـ كما كـ والدليل على حرفيته عدم  
وقوع الظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم باسمية المستتر فى افعال مع عدم وقوع الظاهر  
موقعه ويتصل من اسماء الافعال بحبيل والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرهما بلى وابصر امرا  
من الابصار وانظر امرا من النظر وكلا وليس ونم فعل مدح وبئس وحسب وأرايت بمعنى اخبرنى  
( وهى ) اى حرف الخطاب ( خمسة ) مضروبة ( فى خمسة ) هى كلمات اسم الاشارة انت الضمير الراجع

الى حرف الحساب و اسم العدد المحمول عليها لانها كلمات وما قيل انه لتأنيث الحرف ففيه ان المؤنث حرف  
 الهجاء صرح به الصحاح و يؤيد ما ذكرنا قوله في خمسة مع انها عبارة عن اسماء الاشارة و كون حرف  
 الخطاب خمسة بين انما الكلام في كون اسم الاشارة خمسة فقل هي خمسة انواع لا خمسة كلمات لظهور  
 انها اكثر من ذلك وفيه ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى وهي ستة زاما للفظ فهو اكثر فالصواب ان  
 الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمس خمس لا محالة اذ لا يستعمل من المؤنث مثالا الا واحدا مع تلك الخمسة  
 ولا يستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرون لفظا الا ان بعض الالفاظ يتبدل ولا يتقرر ( فيكون خمسة  
 وعشرين وهي ذاك الى ذاك و ذاك الى ذاك و كذلك البواقي ) وفي الصحاح ولا نقل ذك فانه  
 خطأ وانما يقال تيك ولم يوثق قوله فقال الزمخشري بعده و ذك وكذا الماكي ولما كان في اسماء  
 الاشارة المعدودة تفصيلا فانه وعرفه بمساعدة التتبع اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المساعدة قال  
 ( ويقال ) اي يقول العرب ( ذا ) حال كونه ( للقريب ) وقال الرضي اشار الى تردده في هذا الفرق وانه  
 لا يتخذ مذهبا فأسنده الى الغير ولا يخفى ان الشايع في الاسناد قيل ويقال شايع في ما قبلنا ( وذلك للبعد )  
 قدمه على قوله ( وذاك المتوسط ) لان المتوسط حالة تتحقق بالاضافة الى القرب والبعده هذه نكتة عامة  
 لتقديم البعيد على المتوسط وله هنا نكتة مختصة وهي ان كون هذا المتوسط مختلف فيه والمتفق هو  
 القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهما في ذلك وتقديم المتفق عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرضي  
 لا اري بينهم اختلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم في الواسطة وبعضهم  
 اثبت المتوسط وكذا الحال في حروف النداء هذا فنقول ولك ان تقول قوله ويقال اشارة الى التردد  
 في هذا المذهب ليرجح في الواسطة عنده يؤيده انه لم يتعرض في حروف النداء الى القريب والبعيد  
 ( وتلك ) الحق اللام بكلمة في حذف الياء الساكنين وانما خص بالذكر تلك لما افته ذلك في ابقاء  
 اللام على السكون وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرين واما ذلك فدفع اليه التقاء الساكنين  
 بتحريك اللام بالكسر على ما هو الاصل لانتفاء الثقل ولم يتعرض لتلك بفتح التاء مخفف تالك لان  
 دفع التقاء الساكنين بحذف الالف قليل ولك ان تجعل تلك لهما بالانجام ( وذاك وتالك مشددتين  
 واولا لك ) ممدودا اذ لو كان مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدودة لانه ربما يقصر على  
 ما في التسهيل ( مثل ذلك ) واما مخففتين فمعلومتان من ذاك وتلك في تشديدهما قبل الاصل ذالك  
 جعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين \* احدهما انه لا يدغم مع سكون الثاني وقد عرفت  
 ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء الساكنين \* وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول كالثاني وهناك  
 الامر بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين \* احدهما دخول اللام  
 في الاخر \* وثانيهما الفصل بين نون التثنية والفاء باللام وقبل التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان  
 عوضا عن اللام لم يصح هذان وقد جاء وفيه انه حينئذ ينبغي ان يكون ذالك للمتوسط كذلك وقد يقال من  
 لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب  
 والبعيد والمتوسط وقد جاء تاليك وذانيك بابدال النون ياء قال الرضي لا يتصل اللام في صيغة الجمع الا بالمقصور  
 مع ان الممدود اشهر وهو يدل على ان اولالك مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك لكتب بالياء  
 فالوجه لا يتصل الامع ترك الهمزة سواء اتصل المقصور والممدود المحذوف الهمزة ( واما تم ) فلمكان  
 البعيد فلذا لا يتصل به الكاف ( وهنا ) وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن اوالى لا غير ويقال  
 هناك للمتوسط وهناك للبعيد ( وهنا ) مشددة بالفتح وهو الافصح والكسر كنهالك ( فلمكان خاصة )



واستعمال هنا وهناك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنا بالتشديد (الموصول) الموصول الاسمي  
بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزء الامع غيره والموصول الحرفي بمعنى الموصول بغيره فان غيره لا يصير  
جزء الابيه فان الجملة في العجني انك ضربت لا نصير مفعولا بدون ان وفي العجني ان ضربت لا يصير  
ضربت جزء بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدرى لا يصير جزء بدون ما دخل عليه حتى يكون  
تسميته موصولاً كتسمية الموصول الاسمي لانه وان كان حقاً لا يوجب تخصيص الحرف المصدرى  
بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزء بدون ما يتصل به فاحفظه فانه دقيقة بدبعة من تمرات  
التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحي للموصول بالمعنى اللغوي للصلة كما صرح به المصنف فلا دور كما  
لو اريد بهما اللغويان اذ لا جهل في الموصول اللغوي الا باعتبار مبدأ الاشتقاق فاذا عرف بالبداء كان تعريفهما  
للجهول بنفسه وكما لو اريد بهما الاصطلاحان فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتقة على عائد الى الموصول  
ولا طريق الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكرها يغني عن ذكر العائد انما قلنا لا دور لان محصل التعريف  
ان الموصول اصطلاحاً ما لا يتم جزءه الا بما يتصل به وعائده اليه قال المصنف بعد تصريحه بأن المراد بالصلة  
اللغوي انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جرياً على اصطلاحهم ففهم منه الرضى ومن تبعه انه اراد به ان ذكر  
الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بأنه وقع فيما فر منه من تعريف الشيء بما يتوقف عليه وتناقض  
حيث نفي كون التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزعم وهو يرى عفاً عنه والانه اراد ان يعرف الموصول  
بما لا يتم جزءه الا بصلة ولم يعرفه بما لا يتم جزءه الا بجملة جرياً على اصطلاحهم على وضع الموصول اهذا  
المفهوم فجاء بمصطلحهم بعينه لا بما ساويه وان صح ثم قال وفمرت الصلة بمديقولى وصلته جملة خبرية  
ليرتفع الاشكال قال الرضى فقد اعترف بأن نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد ان المراد بالاشكال  
الاشكال في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة الموصول مراده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول  
ليرتفع الاشكال في تعريفه كما يفسح عنه قوله بعد (ما لا يتم جزءه) بانه بقوله جزءه على امتياز من الحرف فانه  
ما لا يتم دلالة وليس الموصول ما لا يتم دلالة بل ما لا يتم جزءه لان جزء الكلام انما يتم باقائه المراد منه لا بمجرد  
الدلالة والموصول وان تم دلالاته لكون المراد منه في غاية الابهام لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كلفظ  
المشترك فقد دخل في التعريف المشترك وخرج بقوله (الاصلة) لكن يدخل فيه بعد ضمير الشأن فخرج  
بقوله (وعائد) وهذا تقرير يدفع بفوائد قيود التعريف وما ذكر الى الآن ان قوله وعائد احتراز  
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولا وجه لاعتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة  
الى الجملة بل يحتزبه من كل لازم الاضافة اذ المراد بالصلة اللغوية و اذا اريد بالصلة اللغوية  
اندفع ما يترجم ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لا بحالة مع انه لا رية في دخوله في الذي  
قام بل التحقيق يحكم بدخوله في كل صلة اذ الصلة بمجموع الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب  
ما لا يتم جزءاً الاصلة مشقة على عائد لان العائد داخل في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية (وصلته  
جملة خبرية) الاولى والصلة جملة خبرية لثلاثتهم ان الصلة وعم وانما يخص للاضافة الا ان يقال  
الصلة في الاصطلاح قدر مشترك بين صلة الحروف المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف  
المصدرى لا يلزم ان تكون خبرية عند اكثر وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى تقدير امرتك بأن قلت  
لثقت كما هو عند البعض هذا وعندى ان في هذا المثال تفسير لما في معنى القول فالبال بمعزل عما فيه  
الطائفتان (والعائد ضمير له) وفي التسهيل او خلفه وذكر في حواشيه مثاله هو قول ابو سعيد الذي

رويت عن الخدرى فان الخدرى اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه والضمير غائب لان الاسماء  
الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان الموصول او موصوفه خبرا  
عن المتكلم نحو انا الذى قلت ذهابا الى جانب المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت  
الذى قلت ومنه قول على رضى الله تعالى عنه **اما الذى سمنى امى حيدرة** \* لكن هذا اذا لم يكن الموصول  
او موصوفه مشبهه به يتعين الغيبة نحو انا حاتم الذى وهب المثين والبالغة وفي كونه مخالفا لقياس قال  
المازنى لو لم اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهاه موده لردته واذا كان ضمير ان جاز  
المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا انا اذا كان الموصوف بالموصول  
او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا ذى فى الذى قلت اغناه  
عن الاخبار انا (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) يعنى اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول  
وغيره وكذا اسم المفعول فهذا ليس يستثنى من قوله وصلة جملة خبرية بل بيان بجملة خص بها صلة الالف  
واللام خلافا للمازنى والاخفش فانها انكرا الالف واللام الموصولة وجملا الالف واللام فى اسم الفاعل  
والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخلة فى الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وجمعا اجراء  
الاعراب المقضى لما دخل على المحلى باللام على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه  
ولا يجرى على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلم يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازنى بأنه  
معتمد على موصوف محذوف ورد بأنه لا يعتمد الا على الموصوف المحذوف قوى الدلالة عليه والا لما امكن الرد  
على الاخفش بصحة ضارب زيد عمر لانه ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضى الخلاف فى اللام  
التي لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما جاء فى جاني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفتها وفيه  
نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة لتعريف تجري  
فى الموصول \* ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت بالرجل القائم ابواه لالقاعدين  
ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه لالذين قعدا وفرق الرضى بينهما بفرق ظاهرى وهو ان الضمير  
مستتر فى القاعدين بارز فى قعدا والموصول مخف فى الاول ظاهر فى الثانى وتوضيحه ان اختلاف  
الضمير والموصول والموصوف والموصول الذى هو صفة غير ظاهر فى الثانى فلم يستعج الاول واستعج  
الثانى ولا يخفى ان مرجعه الى اعتبار نحوى والتحقيق ان الصفة لارجل فى القاعدين هو اللام وضميره  
راجع الى ابواه فهو فى معنى لارجل القاعد ابواه بخلاف الذين قعدا فان الصفة هو للذين ولا يصح  
ان يجرى على الرجل بوجه نعم اوقبل لا الذى قعدا بارجاع ابواه لم يعد فيكون مآل المعنى لا الذى تعد  
ابواه \* واعلم انه قال الجمهور انه لاحظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب  
باعرابه وليس بشئ لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة داخل من الاعراب مع انه لا يصح  
وضع المفرد موضعه وكأنه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول وعلمهما  
بالاعتماد عليه (وهى الذى) اجمع البصريون وانكوفيون ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت  
حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالانكرة لانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوعها  
اوصافا بلاضنة وشئ من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة  
وكذا الباء عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال الساكنة



اذ الموصول هو الذال الساكنة في الاعل ثم كسرت ثم اشبهت ولا يخفى ما ذكره الكوفيون مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاعده فحق بأن هجر وقد يشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولاختلافها بالكسرة والضم حكم الجزولي بأنه معرب كأى وذلك وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء بالكسرة وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسي لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعر اذ للشاعر التشديد وحذفت الياء اكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فقام لتسمع تلك الوجوه في السبعة لا يحكم بأنها لغات في الذي وقد جعل الكوفيون الذي حرفا مصدريا فيقال اعجبني الذي ضربت بمعنى ضربك وموصوفة اوشبهه بما يمنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذي مثلك (والتي) المؤنث كالذي للمذكر في جميع ما سمعت وكان القياس كتابة المشدد فيهما لامين الا انه خرج الموصول عن القياس لتبديل لاميه منزلة جزئي كلمة ادغام الزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع ونحل للذان وتثنية التي عليه وكتب اللاؤن واللاقي واللاوي واللائي واللاء واللا بلامين اذ لو كتب اللا بلام واحد لالتبس بالافعل عليه البواقي (والذان والذان) بالالف والياء وقد يشدد نونا هما وهو خارج عن القياس وقد يحذفان استطالة بالصلة وقد جاء في غير الافصح التزام الالف فيهما (والاولى) كاعلى واللائي واللاء واللائين مطلقا او نصباً وجرا واللاؤن رفعاً واللائي قليلاً (والذين) مطلقاً او نصباً وجراً والاذون رفعاً لجمع المذكر وقيدته التسهيل بالعقل وجاء الذين لكنه افة من قال لذي ولتي ولذان ولتان ولاقي وقديقال جاء الذي يحذف النون تخفيفاً وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد لتأويله بالجمع والقوم لا لانه الذين محذوف النون ولا يوجه الذي كانوا لعمدة ان يقال الجمع الذي كانوا كما يصح ان يقال الجمع الذي كانوا الافراد اللفظ وتعدد المعنى (واللائي) بالهمزة لجمع المؤنث كثيرا فحمله في كلام المصنف على انه لجمع المؤنث اصلح (واللائي) بالياء وكذا (واللاوي) وجاء الاكتفاء بالكسرة في الثلاث وحذف الياء والتاء معا في الاخير والواو والآت مكسورا ومعربا اعراب مسلمات وقل الاولى في جمع المؤنث (ومن) لما يعقل الا ان يتجوز (وما) في الغالب لما لا يعقل وصفات من يعقل ولهم امره يستوى فيهما الستة (واي) للمذكر والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا (وأية) للمؤنث مطلقا قال الاندلسي التأنيث في أى شاذ موصولاً كان او استنفها ما كما شذ في كلتن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنىها ويجمعها وذلك من التأنيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل ولما نازع فيه الكسائي منازع في ذلك امر الكسائي الى ان قال خصمه استحيت منك يا شيخ وانه يجب تقديمه على حامله (وذو الطائفة) احتراز عن ذو بمعنى صاحب فانها تم القبائل وفيه اربع لغات الاولى استواء الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر مطلقا وذو للمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة وذات للوحدة وتثنيها والمذكر مطلقا ذو والرابعة نصربها نصريف ذو بمعنى صاحب واهرابه اعراب ذو (وذا بعدما للاستفهام) لم يردبه ان ذابعد ما للاستفهام موصولة لا غير حتى يفهمه بشكل بقولك ماذا استفهاما عن المشار اليه بل انه قد يكون بعدما موصولة كانه عد من وماوى من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيد به بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى يعنى غير زائد ولا مشاربه بعد استفهام بما او من نعم ينبغي ان لا يقتصر على ذكر ما ومذهب الكوفيين ان اسماء

الإشارة كلها تكون موصولة من اشتراط الاستفهام ( والالف واللام ) لم يقل اختلاف في ان الموصول  
 هل هو الالف او اللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص  
 الاحتمالات بحرف التعريف تحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكرة فان عني بهما متعددا ومؤنث  
 يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب المؤنث والاثنين والثلاثة كما يقال الضاربة  
 والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا اعتضد جانب المعنى بموصوف او مخبر او غيره  
 تعين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب جاءت خلفا سمية اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لاختفاء  
 في ان جواز الحذف مع القرينة اذا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الجملة  
 عائدا ان يحصل الربط بأحد الضميرين يخفى حذف الآخر في قولك الذي ضربته في داره زيدان هما  
 يحذف لا يعلم انه ضمير الموصول لغناء الموصول عنه بالآخر فلذا لم يخرج المصنف الى تقييد الحذف بما اذا لم  
 يتعدد الضمير كما قيده غيره ولهذا ايضا لا يجوز حذف عائدا الالف واللام خلفا بموصوليه ضمير فلا يتنبه السامع  
 لموصوليه لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان يتنبه بحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد  
 المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفي بعض الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان العائد  
 معرف بتعريف عهدي اى العائد الذي لا يتم الموصول بدونه وفيما تعدد ليس لنا طائفة بدونه ولا يخفى  
 انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشئ لانه اولم يكن فيما تعدد الضمير طائفة لا يتم الموصول بدونه  
 لم يكن ذلك الموصول داخلا في التعريف ويقصد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول المحض  
 وما كان مضافا اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذي زيد ضاربه انا صرح به التسهيل ولم يقل والعائد  
 المنصوب يجوز حذفه لانه ينتقض بالذي انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد آخر ذكره التسهيل  
 وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه نحو جاني الذي اياه ضربت لكن انكر  
 الرضى امتناع حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعدا وبالجمله قد فاته قيد ولا وجه لترك  
 التعرض بحذف العائد المجزوم مع انهما يشاركان المنصوب في جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يعلم  
 وجد العربية في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف المجزوم فان وجود القرينة فيه  
 خفي لانه لا بد من معرفة خصوص حرف الجر والموصول لا يهدي نفسه وبما جاءت منضبطة هو ان يكون  
 الموصول او الموصول به مجزورا بحرف متعلق بفعل مثله يجر الضمير ويتعلق بمثل ما يتعلق به الجار  
 السابق نحو مررت بالذي مررت او بالعالم الذي مررت فان قلت قد ذكر الرضى انه ربما يحذف المجزوم  
 بحرف جر لا يتعين نحو الذي مررت زيد فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند  
 الحذف وكأني اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول وما يتعلق به ومذهب الكسائي في هذا الحذف  
 التدرج بمعنى يحذف الجار ويوصل الضمير بالفعل فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيويه  
 حذفهما معا اذ يجوز الحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدرج \* ومن المسائل المهمة في باب  
 الموصول معرفة اراد الموصولات بصلة واحدة اما يجعل الصلة لاخير وحذف صلات الباقية للعلم بها  
 نحو جاني الذي والتي ضربت واما ب اراد صلة مشتركة نحو جاني الذي والتي ضربا واختاره على  
 جاني اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو الذي يعلم الفقه وقد  
 يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو \* امن بهجور رسول الله منكم \* ويمدحه  
 وينصره سواء \* وانه لا يتقدم الصلة ولا شئ منه على الموصول ولا يفصل بين الموصول والصلة



شئ ولو كان من توابع الموصول ثم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع اى موقع كان ( واذا  
 اخبرت بالذى ) لا يخفى ان الاخبار بسبب الذى يشمل جاني الذى ضربته واكرمت الذى ضربته  
 لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه ويقارن فيما بينهم فيما يعبر عن شئ بالذى وتجعل شيئا  
 خبرا عنه لتعين الذى به فلا ينقض ما ذكره من القاعدة بأشكال ما ذكره وفائدة وضع هذه القاعدة  
 التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافى تعيينه بشئ لان تعريفه ليس تعريفا شخصيا حتى  
 يستغنى عن تعيين ثانيا وقالوا ارادوا بهاجعل المتعلم متدربا فى القواعد الكثيرة متذكرا لها فى هذا  
 العمل ولا يخفى ان هذا الاخبار لا يخص الذى والالف واللام بل هو جار فى من وما الا انهم  
 تعرضوا للذى لانه الاصل فى الباب والالف واللام لتفصيل فيه يخصه ( صدرتها ) اى يجب  
 جملة صدر الكلام لابعنى ان لا يقدم عليه شئ فانه لارسية فى صحة هل الذى ابوه قائم  
 وان الذى ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه غير الخبر به ولا يخفى ان وجوب التصدير ليس  
 مواضعه نحوية بل هو عرف عربى لانه شرب المعنى فليس المعنى انك اذا اخبرت بالذى عن جزء الكلام  
 آخر فان العرب فى التكلم لا تقصد جزء كلام آخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم تجعله صلة الذى  
 سواء ركب قبل جملة صلة او لا ( وجعلت موضع الخبر عنه ) اى موضع لفظ الذى اخبر عنه فى الصلة  
 اى لفظ ما قصدته بالذى وانما سماه مخبرا عنه حين التعبير بالذى لاعتبار اضافة الموضع اليه ( ضميرها )  
 غائبا لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما ميلا الى المعنى بأن تقول الذى ضربتك انا بل يجب الذى  
 ضربتك انا لانه يلغوا الاخبار والمراد بالجمل اعم من الجمل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول  
 يجوز حذفه ( واخرته خبرا ) اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ  
 او تأخير الخبر قد فاته فى محله ( فاذا اخبرت عن زيد فى ضربت ) على صيغة الخطاب او التكلم ( زيدا  
 قلت الذى ضربته زيد ) والذى ضربت زيد وقلت ان تخبر عن زيد فى ضرب احد زيدا بقولك الذى  
 ضرب زيد اذ لا يفوت بحذف الفاعل شئ فتنبه ( وكذلك ) اى كالذى ( الالف واللام ) فى الاخبار  
 عن شئ ( فى الجملة الفعلية خاصة ) ولما كان الاستفادة من التشبيه مبهما اذ لا ينكشف ان التشبيه بالذى  
 فى الاخبار عن شئ والجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شئ فى غيرها  
 او لعدم صحة الاخبار به كالاخبار بالذى بل يتفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله ( ليصح  
 بناء اسمى الفاعل والمفعول ) ولذا عمل الحكم على خلاف دأبه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية  
 بما يكون فعلها متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بأن لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام  
 والبنى وقد والسبب وسوف لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط ايراد الالف واللام فى الكلام  
 ومع ذلك مما لا يخفى على ذوى الافهام فان قلت لارسية فى صحة بناء اسمى الفاعل والمفعول عن جملة اسمية  
 خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسمى فاعل ومفعول ليصح ان تجعل صلة لالف ولا م يخبر  
 بهما عن شئ بل بناء اسمى فاعل ومفعول هما خبران لمبتدأ الجملة وبناء اسم الفاعل فى مثل قائم زيد وضربت  
 زيدا وبناء اسم المفعول فى مثل ضرب زيد ولا يبعد ان يبنى اسم المفعول فى الاخبار عن زيد فى ضربت  
 زيدا فيقال المضروب لى زيد \* واعلم ان باب الاخبار بالذى باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا  
 فى تفصيل صور تعذر الاخبار وفى صور الاخبار مزيدة ومظنة هفوة وقد اكثر الرضى البحث عنه  
 سيما فى الاخبار عن المنازع فيه للعاملين وفيه امل لا يتبعه مزيد تنفع ولقد احسن المصنف فى اختصاره

ونحن لا نتابعه عن آثاره ( فان تعدد امر منها ) اى من الشرائط المذكورة والامر بمعنى الشئ او بمعنى  
 المأمور لانا امرنا فى الاخبار بالذى بمأورات وهى عند التفصيل امور ستة فان تصدير الذى يتضمن  
 جعل الجملة التى من اجزائها ما اخرته خبرا صلة الذى وجعل موضعه ضمير الذى امران وضع الضمير  
 وعوده الى الذى والتأخير خبرا امران التأخير والجعل خبرا ( تعذر الاخبار ومن ثم امتنع ) اى  
 الاخبار بالذى ( فى ضمير الشأن ) متعلق بالمستتر فى قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد  
 الى المصدر اذ الظرف يكفيه راحة الفعل ولذا يتعلق بالافاظ المعقولة عن المعنى الذى يتعلق به الظرف  
 باعتبار معناه الاصلى كذا حققه المحققون وان صرح الرضى فى هذا المقام بأنه لا يجوز مروى يزيد  
 حسن وهو بهمرو قبج لان لفظ المصدر فى الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار عن ضمير الشأن  
 انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذى موضعه لانه لا يلقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تأخير خبره لانه  
 حينئذ يكون متعينا بالذى والخبر يجب ان يكون معينا بالذى وايضا يجب كون ضمير الشأن مسندا اليه  
 وحينئذ يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة حينئذ بعده وايسر امتناعه لاجل  
 امتناع تصدير الذى لان ضمير الشأن يمنع تصدير الذى لوجوب صدارته كما بوجهه سياق كلام  
 المصنف ووجه بعض الشارحين لان ضمير الشأن يطلب صدارته فى جملته ولا يمنع تقديم شئ عليه  
 لانه يقال انه زيد قائم والعجنى انه زيد قائم ومثل ضمير الشأن كل ضمير مبهما مفسر بما بعده فحوربه  
 رجلا وانهم رجلا مانع آخر وهوانه لا يصح تصدير الذى لانه لا يصلح الانشائي لكونه صلة  
 ( والموصوف والصفة ) لامتناع وضع الضمير موضع شئ منهما والالوصف الضمير او وصفه  
 وقد عرفت امتناعهما ( والمصدر العامل ) لامتناع عمل الضمير ولا يهمل ان التحقيق يخصه  
 بما سوى العامل فى الظرف اذ الضمير العائد الى الذى ليس بمعنى المصدر والحال وفى حكمه التمييز  
 لوجوب تكرارهما وكون الضمير من المعارف ( والضمير المستحق لغيرها ) لامتناع جعل  
 الضمير العائد الى الذى موضعه فلا نقول الذى زيد ابو قائم هو لان ضمير ابو حينئذ يرجع  
 الى الذى لالى زيد فينبغى ربط الجملة بزيد ( والاسم المشتمل عليه ) اى على ذلك الضمير فلا يخبر  
 عن غلامه فى زيد ضربت غلامه اذ لو يخبر لتقول الذى زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته  
 الى الذى بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع  
 الى زيد بقى الذى بلا عائد ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه \* وههنا بحث شريف صار  
 معركة انظار الابطال وهو انه اذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضارب اخوه او تعدد  
 الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه لديه فينبغى ان لا يجوز الاخبار لانه يكفى لغير الذى  
 احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا ينبغى ان يلتفت اليه واظن بالمصنف انه لم يصرتا بعاهلهم  
 حيث اطلق الضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليها ولم يقيدهما بما اذا لم يكن لغيره سواء  
 اذ المصنف اركى من ان يحق عليه ما هو واه بل اقول كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ  
 الاستحقاق اذ فى تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من التعدد بخصوصه بل واحدا لا بعينه ومن  
 موجبات شرط جعل الخبر عنه بالذى خبرا تعذر الاخبار فيما لم يعد الاخبار به عن الذى ولذا شرط  
 فى الاخبار عن ضمير المتكلم فى ضربت زيدا ان تقول الذى ضرب زيدا انا ولم يجوز الذى ضربت  
 زيدا انا ميلا الى المعنى كما فى \* انا الذى سمتنى امى حيدرة \* اذ لا فائدة فى الاخبار لاشتمال المبتدأ على بيان



ان التكلم ضارب زيد ( وما الاسمية ) اى المنسوبة الى الاسم نسبة الفرد الى النوع قيده به وان كان  
 كأول الكلام فى نوع الاسم بغنى عنه للتنبيه على انه يخالف نظائرها فى كونها حرفية ولهذا لم تقيد  
 للتنبيه على ان الكلام فى الاعم من الموصولة لثلا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة وحينئذ ترك  
 تقييد نظائرها للاكتفاء بايقاظ المخاطب فيها ( موصولة واستفهامية ) متضمنة لحرف الاستفهام  
 فى الاصل وان لم يقصده الاستفهام فانها قد تستعمل للتخثير نحو مانت والفخر وللمعظيم نحو \*  
 الحاقة ما الحاقة \* والانكار نحو \* فيما نت من ذكر بها \* فى وجهه ومن احكامه حذف الفهاجين  
 جز بشئ اسما كان او حرفا الا اذا كان قبل ذا فلا يحذف فياذا ( وشرطية ) نحو ماتصنع اصنع  
 ( وموصوفة ) اما بفرد نحو مررت بما محجب واما بجملة نحو مررت بما يجب ( وتامة بمعنى شئ )  
 منكر مطلقا عند غير سيويه وبمعنى شئ نارة عنده نحو ما احسن زيد او بمعنى الشئ المعروف اخرى  
 نحو فنعما اى نعم الشئ وعند غيره المعنى فنع شئنا على ان ماتمير لضمير مبهم فى نعم وهو مختار  
 المصنف كما سيجئ فى افعال المدح فخص التامة بالتفسير مع انه يشاركها الموصوفة والصفة فى هذا  
 المعنى تبينها على ما اختاره من طرفى الاختلاف وما ذكره الشارحون ان ما لتامة معرفة عند سيويه  
 منكر عند ابى على سهو والحق ما ذكرناه اقتداء بالرضى ( وصفة ) اختلف فى وجودها ففهم من جعل  
 كل ما وقع فى موقع الصفة حرفا زائدا للتنعيم والابهام نحو ضربت ضربا ماوشى ماوما لما لا يعلم  
 مطلقا ولا يحى لما يعلم الاتزيلة منزلة ما لا يعلم اول التغليب ولاوصاف ما يعقل فتقول ما زيد سؤ الا عن  
 وصفه ولما جهل حقيقته فيقال ما زيد سؤالا ( ومن كذلك ) اى كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعد  
 للتنبيه على ان المشبه هو المقسم دون شئ من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كذلك لانه  
 به على ان ماله جهتا التذكير والتأنيث لك ان تعامل فيه بالجهتين مع ( الا فى التام ) خلافا لابي على  
 ( والصفة ) وهو لما يعقل ولا يستعمل فى ما لا يعقل الاتزيلة منزلة ما يعقل لداع اول التغليب اول البناء  
 على تغليب نحو منهم من يمشى فانه لما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل  
 على غيره بنى على هذا التغليب وقال من يمشى ومن وما فرد ان مذكران يعامل معهما معاملة المفرد  
 المذكر فى الاكثر الا انه يرجح جانب رعاية المعنى ما يريد بهما من المؤنث والتثنية والجمع فبراعى جانبه  
 ومن جهات الترجيح ان يلبس المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبك او من احباك فانه يجب حينئذ  
 رعاية جانب المعنى وان يقدم على ما براعى فيه جانب معنى ما يلايم المعنى كقولك منهن من احبها فانه  
 اولى من قولك من احبه لان جعل مداول من من النسوة قبل ذكر من رجح رعاية جانب معناه ويجب  
 رعاية جانب المعنى فيما هو خبر عن ما حل على المعنى نحو من هى محسنة ولا يجوز من هى محسن  
 خلافا لابن المراج فانه جوز فيما تأنيته بالناء بخلاف من هى حراء فانه لم يجوز فيه من هى احر  
 وقال الفرق انه كثير ما يندكر غير ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو مرضع وطائق وحايض بخلاف مثل  
 حراء قول قياس قوله ان يجوز من هى الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المؤنث ورعاية جانب المعنى  
 بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل ويشترط ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول  
 الامر فانه ضعيف وقبل متمنع عند بعض الكوفيين وادى للمذكر والمؤنث واية للمؤنث وحكم الكسائى  
 بشذوذه ( وادى واية كن ) هكذا فى اكثر النسخ وزيد فى بعضها الا فى الصفة وفى بعضها كما فى التام  
 فلم يثبت الصفة فى نمختين واثبتا فى نسخة واحدة وجهه اذ الصفة فى الاصل استفهامية فجبهة الاصل

دعت الى الادراج في الاستفهامية وجهة الشيوخ في الصفة على وجه لا يخطر معه الاستفهام بالبال  
دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن ينبغي ان يزداد الحال كما في التسهيل حيث قال ويقع اى شرطية  
واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة وتلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى  
لتماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لالفاظا نحو مررت برجل أى رجل او اى فتى وقد يستغنى في الشرط  
والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا مائة عوا فله الاسماء الحسنى واى فيها بمنزلة كل  
مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اى رجل واى رجلين واى رجال فيكون اى بعضا من الرجال  
ولا يكون رجلا ولا تنضاف الاستفهامية الى معرفة الا اذا كانت تنبيه او جمعا او قصدا الى اجزائها نحو اى  
زيد اى اى بعض منه او كررت مع اى بالعطف بالواو نحو ابنتى وايتك هذا كلامه مع ايضاح واى  
الموصوفة حصرتها الرضى في اياها الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت بأى  
محببالت ( وهى ) اى اية افرد الكناية لعدم الاعتداد بالتعدد لان اية هى اى بزيادة التاء ( معربة )  
واجبة الاعراب من بين الموصولات ( وحدها ) فقد نص به على مذهبه فى اللذان واللذان وذو الطائفة  
فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التمسك فى دفعها بأن المراد وهى معربة بالاتفاق وحدها والثلاثة  
المذكورة خلافة اوهى معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها ( الا اذا حذف صدر  
صلتها ) استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فاللفاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها  
يستفاد من الرضى انه لا بد من قيد آخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يجمع اكرم ايا افضل الامنصوبا  
وبعض من اجاز البناء لم يحوزه الا قياسا وقد منع سيويه هذا القياس لان البناء فى ايهم مخالف للقياس  
فقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بأن ايهم فى امثال هذه المواضع مرفوع مبتدأ استفهامى فتقدير  
قوله تعالى \* لنزغن من كل شعبة ايهم اشد على الرحمن \* لنزغن شيئا من كل شعبة يقال فيهم ايهم  
اشد على الرحمن ولا يحذف الا صدر صلة هى جملة اسمية وصدره ضمير اى ( وفى ماذا صنعت وجهان  
احدهما ما الذى ) على ان يكون ذا معنى الذى ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ماذا صنعت بل يتحققان  
فى ماذا صنعتته وما قبل ولو جعل قوله ماذا صنعت فولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله  
وجوابه نصب ( وجوابه رفع ) اى اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ماض  
بجهول وان اشهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدأ عند سيويه وخبر لذا صنعت عند غيره  
والاحسن الاكثر فى الجواب المطابقة ( والاخر اى شئ ) يعنى ذا زائدة وما مفعول صنعت ( وجوابه  
نصب ) كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم يكون ذا موصولة ليس بناء لاندوحة عنه بل مبناه  
انه كثر فى جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب قليل ولو قال وجوابه والبعد عند رفع لكان  
اولى اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصولة فان رفع البديل من ماذا صنعت قد كثر ولو حل على انه مبنى  
على جعل الاستفهامية مبتدأ محذوف العائد لنا فى الكثرة اذا حذف عائد الموصول وهكذا الحال لو حل  
رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التأويل ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال ما زيادة ذا بعده  
كثر الاختصار بحذف الضمير \* وقد اهل المصنف مسائل مهمة لا يحل تركها فى مقام البسط فتقول لا يتقدم  
الصلة على الموصول ولا يعمل فى ما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذى ضرب ولا يتعلق بما قبله بعطف  
او يكونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينها وبين الموصول ولا بين اجزائها بتابعه ويجوز حذفها  
اذا علمت مع غير الالف واللام والتزم حذفها مع التيا والتى مراد ايهما الداهية واجاز الكوفيون



حذف غير الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور عاقل لحذفت بعد ووقفت عليه جارلات  
 حكاية اعرابه على لفظ من الخاق مدات مناسبة الاعراب المذكور وحكاية ما فيه من علامات تنبيه  
 وجمع وتأنيت من غير حكاية الاعراب في جمع المؤنث والمفرد المؤنث فتقول في جاءني رجل منوفي  
 رأيت رجلا منا وفي مررت برجل منى وفي جاءني امرأة منه بفتح النون وبالحاء اومنة بسكون النون  
 والهاء وفي جاء رجلا منان وفي رأيت رجلين منين وفي جاءني رجال منون وفي رأيت رجلا منين  
 وفي جاءني امرأتان منان بسكون نون التنبيه وجاءسكون نون من ايضا وفي جاءني مسلمات منات بسكون  
 التاء ويشترط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سميت رجلا وامرأة قلت من ومنة ولا تقول منا ومنه ويحكي  
 الاعراب في أى باجاء الاعراب عليه والتنوين دون الخاق حروف المد ويحكي علامة التنبيه والجمع والتأنيت  
 وقفا ووصلا في العاقل وغيره الا انه في الوقف يسكن ياؤه في الرفع والجرو يقرب تنوينه الفا في النصب  
 وفي من لفة شلخة هي اعرابها بالحرركات الثلاث وتنبيهها وجمعها معرفة باصرا بهما واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل  
 جمع في الحكاية بين من وأى فاذا قيل رأيت رجلا وجارين قلت من واثنين واما المعارف الواقعة بعد  
 من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها لافي من ولا فيها في الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية  
 في من واجاز البعض الحكاية في من بعد حذفها والاعلام يحكيها الحجازيون دون تميم بشرط ان لا يكون  
 متبوعا لما سوى العطف من التوابع وفي المعطوف عليه خلاف وفي مثبتات الاعلام وجوعها من قبل  
 الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اى فلا يحكى قول واحد واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم  
 لعاقل او غيره كما يقال لقيت زيدا واعوج يقال ألتى اى البكرى او القرشى ولا يقال ذلك أ المكي او المدني  
 فيجمع بين الهمزة وانف الاستفهام وبعضهم يكتبني بالمنى ويحكي في لفظ المنى اعراب المسئول عن نسبة  
 فتقول المنى والمنيان والمنين والمنيون وهكذا ( اسماء الافعال ما كان بمعنى الامرا والماضى ) اى بمعنى  
 هى الامر ومعنى هى الماضى او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضى على اختلاف القولين فان  
 البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وهذا اخرجها عن الدلالة على معنى مقترن بأحد الازمنة حتى لا يدخل  
 في تعريف الفعل وباختياره بشرع كلام المصنف في الايضاح في بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه  
 في بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضى اذ وضعها لالفاظها تتكلف يكذبها الوجدان الصادق  
 اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهده جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه  
 يتحدان في المعنى وليس معنى انزل لفظ انزل وعلى هذا نقول لم يقل ماء وضع لمعنى الامر والماضى  
 كما قال في تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وبذا  
 خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ماصار لكان انصب بمقام التعريف والانصب جعل كان بمعنى صار  
 واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضى ولا تحكم في جعل صه بمعنى اسكت  
 دون لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى اثباتا وكذا البناء يدعوا الى كون المعنى مبنيا او معنى  
 مبنى ولا في جعل اوه بمعنى تضجرت دون انضجرت لان صيغ الماضى في الانشاء شايع دون المضارع  
 ولداعى البناء ( نحو رويد زيدا اى امهله ) ولا يخص بالمفرد المذكور كما يوهمه تفسيره بل المستتر في اسم  
 الفعل يكون الضمائر الستة ولا يكون فاعله بارزا حتى يحكم المحققون بأن بعض ما عدا اسم فعل وله  
 نصريف الفعل وستعرفه ان شاء الله هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل عن التأكيد والمبالغة  
 في معنى فعل استعمال فيه فرويدا بمنزلة امهله فالاولى التفسيرية ( وهيهات ذلك اى بعد ) بمعنى ما بعده

اذما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التجنب ومنه جاء التأكيذ فالاولى تفسيره بما ابعده وبتأوها على الحركات الثلاث ويقلب هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة فصارت اثني عشر وقد يحذف التاء فيقال هياها وايبها فصارت اثني عشر وقد يسكن التاء في الوصل لاجرائها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة ثم كل مما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضي كشيء البند في تحصيل النحوم ضبطه وكان المصنف احوال معرفته لضبط الالف او المبسوطات ونحن نضبطه لك \* فنقول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعدد فاللازم منه بمعنى اسكت ومنه بمعنى اكفف وكذا فمروه واعترض عليه بأن اكفف متعد ولا يرد ان اكفف متعد ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايبها بكسر الهمزة كنه وقال الرضى ويستعمل ايضا لطلق الزجروايه ايزد في الحديث على ما في الرضى وحدث على ما في التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك التنوين خطأ وهبت مفتوح الهاء مثلث التاء او مكسور الهاء مفتوح التاء في الرضى اى اقبل وتعال وفي التسهيل اى اسرع وجعل من اغاته هيت كلم وهيا مثله مهموزا وهيا باسكسر مشددا مقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك بفتحات مشددا لياه ودع ودعا كصاوعلا كذلك لمن عثر اى قم وقطك وقطك ويجعل فانها بمعنى اكفف ولو جعل الضمائر ليتكلم فيقال قطني كان المعنى لاكتف \* فان قلت كيف يكون هذه الاسماء لازمة وقد جاء بعدها الضمائر المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قدك وقطك مشددين منصوبتين ويجعل منصوبا والا ولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفاء فهي مفعولات مطلقة لافعال محذوفة فخفف الاولان لحذف المدغم فيه ثم جعل المركب الاضافي اسم فعل قال الرضى يلزم الاولان الضمير دون الثاني فيقال يحل ولا يقال قط وقد وهذا يتنافى كثرة استعمال فقط في عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه الاسماء بمعنى اكفف وحى بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى انت وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهل الى التريد او بالباء فيقال حيهلا بعمر وى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى انت نحو حيهل التريد وفي المركب لغات حيهل يحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان الهاء في الحالين وقلب التنوين الف في الوقف واثبات الالف في الوصل ضعيف وهلا وقد عرفت وبس بمعنى ارفق وقرقر بمعنى قرقر وآمين وامين بمعنى استجب دعائى فلدخول المفعول في مفهومه استعمال لازما فليل هو متعدى المعنى لازم اللفظ وفداء منونا مكسورا نحو مهلا فداء لك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضيمير الخطاب في الظروف وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير وضيمير الغائب قليل والاول بمعنى امر الحاضر والثاني بمعنى امر الغائب هذا آخر ما ذكرنا من الاسماء التى بمعنى الامر وهي لازمة فاما المتعدية فهي ها مقصورا ويلحق بها الحروف الستة المخطاب ويمد فيصرف الهمزة تصريف الكاف وقد يمدع الكاف وهمزته مفتوحة غير مصرفة ويحى ها كخف وقد يصرف تصريف خف ودع وها ككفاء مصرفا نصريفه فهذه لغات ثمانية بمعنى خذ واثبت الجوهري ها بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل المصرفة هي الافعال اذ لا تصريف لاسم الفعل وهات بمعنى اعط ويصرف بحسب المأمور ولهذا قيل انه فعل وقال الخليل انه امر من آتى يؤتى قلب همزته ها وبله بمعنى دع ويستعمل مصدرا فيقال بله



زيد مضافا منصوبا وتيد بمعنى رويد وحكى تيدك زيدا ورويد وقد عرفتاه وهم بمعنى احضر قال تعالى هم شهداءكم ويحكي لازما بمعنى اقبل فانظمه في سلك مامر من اللازمة وتصريفها بأن تقول هلم الى آخره ايس بفصح وعذرك وايك ودرنك زيد بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ما كان بمعنى الامر نذكر لك تفصيل ما هو بمعنى الماضي وهو هيات وقد عرفتاه وشتان بمعنى ما شد افتراقا نحو شتان زيد وعرو وقيدل شتان مازيد وعمر و زيادة ما هو فصح من شتان ما بين زيد وعرو وحينئذ شتان بمعنى بعد وما هو صوفة اي بعد مسافة ما بين زيد وعرو وسرعان وشكان مشين بمعنى اسرع وقرب مع تعجب اي ما قرب وما اسرع وبطان بضم الباء وفصحها وسكون الطاء وقبح الهزة والتون بمعنى بطوء مع تعجب اي ما بطأه وف بمعنى تضجرت وفيها احد عشر اهزة ضم الهزة والبناء على الحركات الثلاث منونا وغيره فهذه ستة سابعها اف بكسرتين بلا توين وافي كبشرى بالامالة وكخذ وبالهاء منونة وذوالهاء معرب مصدر وليس بامم فعل وقيدل مع افه تفه وقد ترفع واوه كضوء بالكسر وآه واوه كسبح امرا وجاء فيه قبح الواو مشددا ومخففا وجاء فيه كسر الهاء بلا اشباع وبلا هاء والمد مع سكون الهاء واوه بكسر الهاء وتشديد الواو وقبح الهزة والواو وقد يمد الهزة في هذه وقد تزداد في تلك الممدودة الالف والهاء كما في النذبة فيقال ارتاه وتكون الهاء ساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل وجاء اريد بفتح الهزة تصغير اوه على نحو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجهت وواها ووى تعجبت واخر كح بمعنى تكهرت وها لاجبت ولا يتقدم على اسماء الافعال مهموها خلافا للكسائي ومانون منها تكرة ومالم ينون معرفة (وفعال بمعنى الامر) اي ما يوزن بفعال ولا يخرج عنه فعال بمعنى الامر من فعل اذ لابد من المقابلة بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكفي المقابلة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال للامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله (من الثلاثي قياس) اي ذو قياس غير وقوف على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وثالث اي مأخوذ من الثاني قياس وهذا ظاهر مذهب سيويه وقال المبرد هو سماع ولا يسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولا قعد بمعنى اقعدا وليس لاحد ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضي قال الاندلسي ومنع المبرد قوى فالاولى ان يقال مراد سيويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد بذلك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان يشق من علم اعلم مالم نسمع وغاية الامر في اقيستهم انهم لما شاهدوا في اكثر افراد نوع امرا يقيسونه ولله در ابن الحاجب لا يفوت حدة نظره سرية امر الا يرى انه لم يلتفت الى منع المبرد وسجل بحجة قول سيويه (كـنزال بمعنى انزل) وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان قال وفعال بمعنى الامر لانه احتراز عن لينزل لان الامر في اصطلاح النحوي ليس الا انزل واخواته ولذا صح اطلاقه في تعريف اسماء الافعال وفي تعيين معنى فعال بل لان فيه ردا على ما ذكره النحاة من ان في نزال مبالغة كما في سائر اسماء الافعال فنزال اكد من انزل فهو معدول من انزلى على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما يحكى علامة التأنيث للجمع لتأويله بالجماعة وعلامة الجمع في انزلى كناية عن تكرار النزول كما في \* القبا في جهنم \* فان المراد باللقاء المكرر وكما في قفايبك فان المراد قف وقوفا مكررا فانزلى بمنزلة انزل انزل انزل ثلاثا فافوقها وايدوا تأنيث زال بقول الشاعر \* ولانت اشجع من اسامة اذا دعيت نزال ولج في الدعر \* حيث اسند الى نزال لكونه بمعنى انزل لانها مقدمات واهية وتمسك بمحتمل لجواز تأنيث دعيت

لجعل نزال مؤنثا وتأويل الكلمة كاشاع في ارادة نفس اللفظ ولا حاجة في تحصيل المسالفة اليها اذ جاء ان يكون بالوضع كافي سائر اسماء الافعال فنبه المصنف بقوله بمعنى نزل على ان كونه بمعنى انزلى غير ملتفت اليه بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلى او انزلا الى غير ذلك كافي سائر اسماء الافعال بقي انهم لم يجمعوا نزال فعلا قبل لانه على ضيق الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر المحترز عنه في الفعل قال الرضى وهذا القول قريب وقال اقول لو كان فعلا لاتصل به الضمائر اقول يرد على ذلك الوجهين انه معدول عن صيغته الاصلية وربما يحتمل في المعدول ما لا يحتمل في المعدول عنه قال الرضى والذي أرى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من القعاية الى الاسمية هذا وثلت خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد ( وفعال مصدرا معرفة ) لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام الافعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبئها على ضعف دعوى تأنيثه اذ لم يبق دليل عليه واما استدلوابه عليه في غاية الضعف لان اقواء ان القسمين من فعال مؤنثان بلاخفاء فكذا القسمان الآخران طردا وان شئت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فتجعل المعرفة بتأنيثها معرفة لتأنيث فعال مصدرا معرفة ويؤيد هذا انه لم ينكر على النحاة دعوى كونه معرفة مع ان دليله اضعف من دليل التأنيث حيث قالوا فجار معرفة لانه استعمله الفصحى قرينة لبرة التي هي علم المبرة في قوله ﴿ انا قسمنا حططنا بيننا ﴾ فحملت برة واحتملت فجار وهو كما ترى على ان تعريف فجار كيف يرشد الى تعريف ما لا يخص ( كفجار ) المعدول عندهم من الفجور ولاربيب في تأنيثه اذ ترى ان لا تأنيث في المعدول عنه لان تأنيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه لفظ انت سماعا وربما يؤنث لفظ ولا يؤنث مرادفه ( وصفة ) ينبغى ان يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة وهى اقسام مختصة بالنداء وقد نبه عليه بقوله ( نحو يا فاسق ) اى يا فاسقة وهو لا يكون الا صفة صرفة وغير مختصة وهى ثلاثة اقسام باقية على الوصفية كقطاط بمعنى قاطة اى كافية ولزام اى لازمة وبدادى متبعدة متفرقة وبلال اى باله وغالبة صائرة علما جنسا وهذا القسم اكثر كناد وبراخ للشمس فالاول بمعنى الحائذه بمعنى الشاوية والثانى بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة فى المعنى الجنسى بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة فى الشخص جعلها داخلية فى قوله وصفة ولم تعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة فى الشخص بقوله وعلما الخ ( مبنى لمشابهة عدلاوزنة وعلما ) فيه بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا سماعا وليس تأنيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما ( للاعيان مؤنثا ) دون المؤنثة والمراد ليس من الاعيان وهو ظاهر ( كقطام ) علم امرأة ( وغلاب ) كذلك ( مبنى فى الحجاز ) اى فى لغة اهل الحجاز قال فى الصحاح فى باب السين والاشعار جاءت بلغتهم ( ومغرب فى تميم ) كلهم ( الاما فى آخره راء ) فان اكثرهم على بناءه واختلف فى سبب بناء الاقسام الثلاثة من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب ثلاثة العلمية والتأنيث والعدل ونقض باذر بيجان وقيل لتضمن تاء التأنيث ونقض بهند فلذا لم يلتفت اليهما المصنف وجعل علة البناء المشابهة عدلاوزنة واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الخ فيه عطف على معمول عاملين مختلفين لعطف علما على مصدرا وعطف مبنى على مبنى فتبع فى هذا التركيب القراء على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبدأ والتقدير علما الخ ( الاصوات كل لفظ ) افراد



اللفظ يشعر بأن الاصوات ليست مع قابل بتقدير هذا باب الاصوات وهكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضى ان يجعل المذكورات في اوائل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل ما ( حكي به صوت ) كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم اشبوع ارادته منه في بحث الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما \* وذلك ثلاثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادرا بلا اختيار فدلالتها على معانيه طبيعية وحكاية صوت آخر وهى باحداث ما يشبه الصوت ولا معنى لاوضع فيدوم ما يصوت به للبهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع اما الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لانها رأت مع سماع هذا اللفظ ضربا او اظفا وتكرر ذلك حتى تمكن في خيالها فانما سمعت اللفظ تنهت لضرب معه او لطف معه فتقاد خوفا من الضرب او طمعا للعطف فيقع الانسان في تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكي به صوت ولم يقل حكي به لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات من الاصوات ليست بالالفاظ لانها لم تتركب من الحروف لانه ليس لها تخرج الحرف وانما يوضع الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولا يأتى بمجرد الصوت لما اعتاد باللفظ في مقام الافادة وقد عرفت بهذا ان قوله ( او صوت به للبهائم ) غير حاصر ويخرج من تفسيره القسم الاول من الصوت برمته وكأنه لم يذكره بظن كونه اسم فعل لاحتمال كون وى اسما لا تعجبا وهكذا نظائره ( فالاول كعاق ) مبنيا على الكسر ( والثاني كنخ ) مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها وقد يخفف ساكنة لاناخه البعير وكذا هيج واجح بكسر اولهما وسكون الياء ويجوز في الخاء الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم معه لاستغنى عن هذا التطويل \* وانما عدت من الاسماء لانه صرف تصريف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقبل باسم الماء والحوث واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين نحو غاق واف وتارة تستعمل في معاني المصادر فربما يعرف اعرابها نحو واهالك اى تعجبا ولهذا قيل هذه الاصوات من الكلمات كالانسان من الناس فالتنوين فيها تنوين الالحاق بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جازان تعرب والاعراب مع اللام اكثر من البناء \* وهى على ما ضبطوها طبع لحكاية صوت الضاحك وعيط لحكاية صوت الفتيان عند التصافح في اللعب وشيب لحكاية صوت مسافر الابل عند الشرب وماء بيم بمالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بيم مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها وطاق لحكاية صوت الضرب كل هؤلاء مبنية على الكسر وطاق لوقع الحجارة كذا في التسهيل وفي الرضى كلاهما بمعنى طاق وطاق لوقع الحجارة بعضا على بعض وقب لحكاية وقع السيف على الضريبة وهلا لاجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد يزجره الناقة ايضا وعدس لاجر البغل وفي القاموس اسم رجل كان غنيفا بالبقال ايام سليمان صلوات الله عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ لزجره ناشئا من كونه اسم هذا الرجل وهيد بكسر الهاء وفتحها مع كسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وحاي وحاي بكسورة منونة وغير منونة لزجر الابل كذا في الرضى والتسهيل وعدا ايضا في التسهيل وموعه بالفتح والسكون ومواه وجوب بالفتح وعيه مكسورتين وهاب بالكسرة وفي الرضى طاموحا بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد يقصر ان كهاى وحى مهموزا على وزن عدو وجوب بفتح الاول والاخر وسكون الواو دعاء البهائم الى الشرب وحل بالفتح في الاول والسكون وهيج بفتح الهاء وسكون الياء وكسر الجيم وسكونها وطاج بالمهمل وكسر الجيم منونا وغير منون وحب بالفتح وسكون الياء وكسرها منونة لزجر الجمال وفي التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر والتنوين

وحاب بالكسر ايضا كذلك وهبوع بكسر الهاء وفتح المهملة وسكون الآخر لتسكين صفار الابل اذا  
نقرت ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء وقديسكن لدعاء الفصيل المواد في الربيع وهس  
بكسر الهاء وسكون السين وقبل بضمها وفتح السين المشددة واس بكسر الهاء وسكون المهملة وكذا  
هيج بفتح الهاء وسكون الجيم وقديكسر الجيم منونة وهجاء منونة وقع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة  
وقاع بالكسر زجر الغنم وبس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وفي  
بالثلاثة والهمزة على وزن عدل دعاء النيس عند النزول وفي التسهيل هاء على وزن خف بالمشاة والثلاثة  
في التسهيل وسع بمهملتين وحج بمهملتين وكلاهما على وزن دع زجر الضأن وحر بمهملتين كدع  
وعن بمهملتين ومجعة كعب وعين بمهملتين مكسورة ومثاة تخنائية ساكنة ومجعة مكسورة وحين بمهملتين  
مفتوحة ومثاة تخنائية ساكنة ومجعة مفتوحة زجر البعير وفي الرضى وحج وعه كدع وعين وروى  
فتح العين زجر للضأن وشاء بمجعة وهمزة كدع ونشوء بضم المشاة فوقانية وضم المجعة وسكون  
الهمزة لدعاء الجار الى الشرب وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء الجحش وبى بيا بن  
مثنيتين تحت نيتين دعاء للفرس ودج بمهملتين مفتوحة وجيم ساكنة صياح للدجاج وقوس بضاف  
مضمومة وساكن ومهملتين ساكنة زجر للكلب وقس دعائه وده بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة مخففة  
او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقديأتى بمعنى المصدر مبني على الكسر رواية  
لاصله وينون نحو الاده فلاده بمعنى ان لم يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعده ووى كخف  
للتعجب او التندم وحسن بفتح ثم الكسر في المهملة يقال عند اصابة المكروه بفتحة ونج كخف  
بوحدة تخنائية واخرى فوقانية يقال عند الاعجاب والرضا بشئ ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرت  
ونونته وربما شدد مكسورا منونا واخ بكسر الهاء وفتحها وجاء مشددة مكسورة ومص مكسور  
الميم والصاد المهملة المشددة على المشهور ونقل الفتح في صاده وهو اسم ما يخرج عند التطق  
باشفتين اى التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثابة رد الياس  
بالكافية بل فيه اطماع مامن حيث العادة ومن ثمة قيل ان في مص لمطعما ولما لم يكن هذا الصوت  
الخارج عند التطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه صبغت كلمة وهى مص وسمى الصوت بها  
فصارت مص كالحكاية عن ذلك الصوت فالحق في البناء بما حكى به الصوت ( المركبات كل اسم )  
اورد عليه الرضى بأن الكل لاحاجة في الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه البيان  
لما هي قلت لا وجه لتأخير هذا البحث الى تعريف المركب وعدم التعرض به في تعريف الصوت  
وليس الاشكال في ذكر كل مجرد ذكر ما لاحاجة اليه بل لا يصح حل كل اسم على المركب من  
المركبات وانما صرح في تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف في بيان كونه اسما بوقوعه في بحث  
الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فر بما يوهم انه كقريته اعنى الاصوات ذكر في بحث  
الاسم على ضرب من التشبيه والتنزيل ( مركب من كلمتين ) اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين  
فلهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل كلمتين  
ليشمل التعريف مثل سيويده فان الجزء الثانى منه صوت وهو ليس بكلمة كما عرفت ويظن بما قوبلنا به  
ان تشنل بتأويل الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب من الحروف والهيئة كضارب ومضروب  
واخواتهما واخرج بقوله ( ليس بينهما نسبة ) مثل عبدالله وتأبط شرا قال الرضى اى ليس قبل



العلمية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من اثر الازهال لانه لا يصح في خمسة عشر فالجمع قبل الاسمية وقال شارح آخر اى ليس بينهما نسبة لافى الحال ولا قبل التركيب ومن الذين انفى النسبة فى الحال مما يكفله التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من كائنين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضى خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن دفعه بأن القول يتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدى واحد والمقصود توجيه البناء وتحصيل المناسبة لمبنى الاصل والافخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى كمال تقارب البيتين فتحقيق التعريف انه اسم مركب من كائنين ليس بينهما نسبة اى ارتباط بل جمعها بجمع حروف الكلمة فكما لانسبة بين الحروف بل ليس الاتوالى حروف فكذا ليس هنا الاتوالى كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوى وهوانه لاوجه لايراد بعلبك فى المركبات المبنية لانه معرب والجزء الاول مبنى لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا ليراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لوجعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله بنيا يأتى ذلك ولما عرف المركب فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلاثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثانى ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف فى البناء والثانى لشدة مناسبه بالاول فقال ( فان تضمن الثانى حرفا ) قيل اى حرف عطف او غيره وهذا مبنى على ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجر كفى بيت بيت اى ملاصقا ببيتى ببيتى واما اذا جعل بناء ما لم يقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر وللتشبيه به بالحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما لا غير ( بنيا على الفتح ) ان لم يكن آخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة فى الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا مما لم يتضمن حرفا نحو معدى كرب ( كخمسة عشر ) كان الانسب كأحد عشر (واحدى عشر) كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادى عشر امرين\* احدهما ان بناء الجزء الاول المعنى على السكون والثانى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد المركب مع خفاء التضمن لمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادى وعشر واختلف فى وجه بناءه فقل حادى عشر مغير احد عشر فهو متضمن لمعنى الحرف فى اصله وقبل تركيب عشر مع احد معتبر فى المعنى اذ معنى احد عشرواحد من احد عشر ونحن نقول حادى عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادى عشر احق بذلك ففيه تنبيه ايضا على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله ( واخواتها ) اخوات حادى عشر وخص التعرض بأخواتها لما مر من الخفاء فيها دون اخوات خمسة عشر ( الا اثنى عشر ) مستثنى من القاعدة لامن المثال فالثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث تمسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لاعلى مذهب ابن درستويه حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف الاذان والاذنين وهذان وهذين وجعل تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابتعد عن التحكم فى الفرق بين الاذان واثنى عشر ووجه الجمهور اصرابه بأن الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان ولا يبنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنى عشر على خلاف اخواته فيقال ثلاثة

عشرك ولا يقال اثني عشرك قال الرضى في بحث اسماء العدد اذا اضفت العدد المركب نحو احد  
عشرك وخسة عشرك فعند سيدييه الاسمان باقيان على بناءهما لبقاء موجهه والاضافة كاللام لا ينافي  
البناء والاحد عشر مبنى اتفاقا والفراء والافخش يجعلان الاضافة محلة ببناء المركب فالافخش  
يعرب ثاني الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعليك والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه لشبهه  
فيكون خمسة عشر زيد كان عرس وزيد ( والا ) اى ان لم يتضمن الثانى حرفا ( اعرب الثانى )  
لا يخفى ان المعرب هو المركب لان المعنى المقتضى للاعراب فيه دون شئ من جزئيه فلعلهم  
تسامحوا في اسناد الاعراب الى الثانى وتجاوزوا به عن اجراء الاعراب على آخر الثانى بكونه آخر  
المركب ( كبعليك ) مثال لبناء الجزء الاول واعراب الثانى فالاحسن تأخير عن قوله ( وبني الاول  
في الافصح ) فمره الشارحون بأن جاء اعراب الاول باضافته الى الثانى صورة تشبيها بالمركب  
الاضافى حيث يسقط تنوين الاول بالتركيب وحينئذ جاء فى الثانى الصرف وعدمه فان قلت فى الرضى  
انه ربما لا يعرب الثانى تشبيها بخمسة عشر فلم لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء معا  
قلت لانه صرح الرضى بان بناء الثانى ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لم يزم كونه فصيحاً  
ولا يخفى انه لا بد من تقييد اعراب الثانى بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب اثلا ينتقض بمثل سيدييه  
فان الاولى والاشهر فيه الابقاء على ما فى الرضى ويعد ان يبنى بيان المصنف على غير الاولى  
والاشهر وانه لا بد ان يحمل قوله وبني الاول على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء  
ليشمل ما اذا كان الجزء الاول مبني على غير الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بناءه كما يجوز بناؤه على الفتح  
وما يكون جزؤه الاول مبني على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بناءه لاحتالة على ما فى الرضى  
ومن المركبات المبنية المتضمنة لمعنى الحرف ظروف مسموعة ويخص بناؤها حال الظرفية حتى اذا  
خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثانى وهى يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه  
تعاقب يوم ليوم لالى حد ونظيره المبنى لجرد التكرير وصباح ومساء وحين وحين وكلها يوم يوم  
وبين بين اى بين هذا وبين ذلك ومنها احوال لا يستعملان مبنيين الاحوال وهى شجر بجر بمعنى  
متفرقين وشذر مذراى متفرقين وخدع مدع اى منقطعين واحوال احوال اى متفرقين وحب بيت  
اى متفرقين وحبص حبص اى متفرقين وبادى بدى اوبدى وايدي سبا وايدي سبا وبيت بيت وكفه  
كفه وصخرة بحرة وقد فصل الرضى معانى هذه التراكيب ( الكنايات ) قال الرضى الكناية فى اللغة  
والاصطلاح ان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بغير صريح وكأنه اراد انه لاصطلاح فيه لان  
النهاية اصطالحوا على تعيينه لما عينه اللغة لانه يلغوا لتعيين منهم ولذلك لا يوجد لفظ يتحد معناه اللغوى  
والاصطلاحى وقال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع مفسر فى كلام متكلم  
اما لابهامه على المخاطب او لتسايته فخرج عنه كم وذ كر جلا على كذا فى كونهما للعدد هذا وانما  
اقتصر على كم مع ان قولك عندي كذا درهما مثل قولك كم درهم عندي لان كذا يعبر به عن  
المبهم المفسر فى كلام الغير كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمت وقد اورد مفسر اقوال  
الرضى كما خرج كم خرج كذا فى قولك عندي كذا درهما ليس بذلك فان قلت فلم يخرج كم ايضا  
لانك اذا قلت قال فلان كم درهم عندي مبهما لما فمره يصدق عليه الحد قلت ليس كم لجرد العدد  
المبهم بل له معه انشاء التكثير فلا يصح ابهام مفسر الغير به لانه لا معنى لنسبة انشاء التكثير اليه



وقد فاته كائن وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره لانه لم يرض بكونه مبنيًا لانه كاف التشبيه مع اى  
اولم يرض بكونه اسما مبنيًا لانه كاف الجر دخل على اى اى مثل العدد المبهم من اى جنس كان لان كذا  
ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد في ذهن المتكلم قال المصنف ليس  
الكنائيات كلها مبنيات فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وكأنه اشار الى ان اطلاق الكنائيات  
وتقييد الظروف ببعض تحكم الا انه تبع في ذلك النحاة ( كم ) هى كلمة مفردة عند البصريين وعند  
الكوفيين كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفهماء حرف الجر قياس وسكن ميمه  
للتركيب وكأنهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام ( وكذا للعدد ) وفرق  
بينهما ان كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء التقليل ولا يعمل الانشاء في جزء الجملة الجملة انشائية حتى  
يكذب كونها لانشاء التكثير احتمال جلة فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضى قد يكون لغير  
العدد ايضا نحو قال فلان كذا ( وكيت وزيت ) بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر وحكى  
ابو عبيدة كيه بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكان  
من الامر زيت وزيت قبل بنيا لانهما ناباناب القصة ولهذا اثبتا بالتاء وانما طولت التاء ولم تصرها  
في الوقف لانه كتابت عوض من الياء المحذوفة والاصل كيه بالتشديد وير عليه ان الجملة ليست مبنية  
ولامعربة فكيف بنى المناسب لها واجيب بان الجملة لا تستحق الاعراب خلوها عن المعنى المقتضى بالفرد  
الواقع موقعها جعل كمالا مقتضى للاعراب فيه فبقى على البناء لعدم الاعراب وفيه انه حينئذ ينبغي  
ان يكون في عداد مبنى لم يتركب مع غيره لافى عداد ماناسب مبنى الاصل ( الحديث ) الاولى للقصة  
( فكلم الاستفهامية ميمها منصوب مفرد ) لا يناسب البحث عن ميم كم في باب المبنى انما هو من وظائف باب  
التمييز او العدد الا انه اراد الفراغ من مباحث كم في محل واحد لانه اضبط له وجوب نصبه اذا لم يكن  
مجرورا بحرف فاذا انجر به يجوز جر ميمه اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور  
وكانه جعل المصنف داخلا في قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب وهل يجوز عطف  
الجمع على ميم كم الاستفهامية منه البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء لان المعطوف قد  
يتحمل ما لم يتحمل المعطوف عليه ( والخبرية ) ميمها ( مجرور ) باضافة كم اليه عند الجمهور وبتقدير  
من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها فان الجمهور يوجبون نصبه حلا على ميم  
الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لساغ تقدير من ( مفرد ومجموع ويدخل من فيهما )  
اى في ميم كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها بفعل متوحد لدفع التباسه بمفعول هذا الفعل  
وانكر الرضى الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها متمسكاً بأنه لم يعثر عليه في استعمال ولا في كتاب  
من كتب النحو وقد جوز الزمخشري في قوله تعالى ﴿ سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾  
ان يكون كم خبرية واستفهامية ( ولهما ) اى قسمى كم لغيرهما من الكنائيات فتقديم الخبر نفي  
الصدارة عن غيرهما ( صدر الكلام ) ولا يتقدمهما الا حرف الجر او المضاف اليهما كانه عليه فيما بعد  
( وكلاهما ) كان الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كتاها الا انه نبه على ان تأنيث كم تأويل  
لتأويله باللفظة ( يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ) ولا يخفى انه لا يخص كم بل غيرها من الكنائيات  
يقع ذلك فتقول قال زيد كيت وكيت وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم  
لها توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور استغنى عن البحث

عن جزئياتها الان كم بمعنييه لما كان مبنيًا وكان في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غوض اشتغل مرفوعه  
ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء للاقسام وتبنيها على انه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر  
الكلام فقال ( وكل ما ) اي كل لفظ من افعلى كم فأنكره موصوفة لاموصولة لان المقصود هنا  
هو الكل الافرادى والداخل على المعرفة مجموعى واولا قوله وكذلك اسماء لاستفهام والشرط للحل  
ما على عمومه فلا يخص الضابطة بكم ( بعده ) والاولى كل مامعه فعل ليشمل كم رجل ضربته بتقدير  
ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب حينئذ لامرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده  
داخل في قاعدة الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول  
قال الرضى ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود  
ولا يبعد ان يقال لعل المصنف يخالفه في ذلك لان المقدر كالمفوض وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه  
كاهو دأبه فيدخل فيه كم يومانيت سائر كم رجلا انت ضارب ( غير مشتغل عنه بضميره ) او متعلقه  
لم يفصله استغناء بتفصيله في باب ما ضمير عامله على شريطة التفسير والمراد بنفى الاشتغال نفي مطلق  
الاشتغال لفظا كان او تقديرا فخرج عنه كم رجلا ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعف لانه  
وان لم يشغل لفظا فهو مشتغل تقديرا واورد عليه الرضى كم رجلا جاني بأن جاني غير مشتغل عنه لان  
المشتغل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مدفع له الابتعاد الفعل بما يصلح ان ينصبه ( كان  
منصوبا معمولا على حسبه ) اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لاعلى حسب اقتضاء الفعل المنصوب  
فان فعلا ربما يقتضى عدة منصوبات وكم لا يصلح الا الواحد والمرجع في معرفة اقتضائه له معرفة جنس كم  
هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة ميمره قال الرضى لو قال على حسبه وحسب تميزه لكان  
اولى قال الرضى وليس بمعروف انتصابها الامفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا للباب  
ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيا الخ لانه داخل في المفعول به ولو اريد به ما يقابل الثانى لانتقض  
بالمفعول الثانى لباب اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل تقدير  
اللام لعدم كونه حدثا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بأن المفعول معه لا يتقدم على  
صاحبه ومن جملة ما هو منصوب بمنع غير مشتغل عنه نحو كم يوما سرك فان كم هذه منصوب بفعل  
اوشبهه وهو حصل او حاصل ولا ينافيه جعل مرفوعا خبرا داخلا في قوله والا فروع لانه مبنى على  
ضرب من المساحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستتر فيه لا مجرد كم قال الرضى ان هذه له حيثيتان  
فن حيثية كونه معمول المقدر منصوب داخل في القاعدة الاولى ومن حيثية كونه قائما مقام  
الخبر مرفوع داخل في القاعدة الثانية ينبئ عن الغفلة ومن جلته بكم رجل مرت فان كم مجرور  
المحل بالجار منصوب بالفعل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيد بعدم تقدم الجار عليه ولا بشكل  
بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بمدكم فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف  
الى كم ( وكل ما قبله حرف جر ) نحو بكم رجل مرت ( او مضاف ) نحو غلام كم رجل ضربت  
ولا ينافيه ما سبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته ان تقدمه سواهما ( فمجرور ) باعتبار  
محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله البعيد ( والا ) اي وان لم يكن كذلك بان لا يكون  
قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مشتغلا عنه ولا غير مشتغل او يكون  
مشتغلا عنه ( ففروع مبتدأ ان لم يكن ظرفا ) يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله في بحث



خبر المبتدأ وما وقع ظرفا فلاكثر انه مقدر <sup>بالحمل</sup> لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله  
 وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا قبل هذا يتم على  
 مذهب سيويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحوكم رجلا غياثك فالتضمن الاستفهام لا يصلح ان يكون  
 مبتدأ للمعرفة عندهم وانما يصح عند سيويه قلت ينتقض بنحوكم رجلا غياثك عند الكل لانه  
 لا يصلح مبتدأ للمعرفة وعند سيويه ايضا لشكركه وعدم تضمن الاستفهام (وخبر ان كان ظرفا)  
 بنحوكم يوما سفرك لاكم يوما زمان سفرك ولاوجه تخصيص ما ذكره في بيان اعرابكم به لان  
 كذا مثله في جميع ما ذكر وبما يتعجب ان المصنف ذكر انكم ذكر في هذا الباب لمشابهته بكذا  
 وجعله في الذكر متطفلا وذكر الاحكام له دون كذا وكاين ايضا كذلك (وكذلك اسماء الاستفهام  
 والشرط) افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما لافراد لفظة ما فيما  
 بعده ولا يصح ان يكون المراد جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان باقيةا ويجب ان يراد جميع  
 اسماء الشرط ففي اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط حزاوة ولايبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك  
 اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء الشرط من المبنيات في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات ودفعها  
 لان يقال فانه بيان اذا ما ومهما وحيثا وكيفما من المبنيات والانتفع ان لا يحمل وجه الشبه مجرد  
 الاعراب بتفاصيلها كما في الشروح بل يجعل شاملا لطلب صدر الكلام ثم المشبه بمجموع اسماء  
 الاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا ومنصوبا ويجرورا اذ هما لا يقعان منصوبا  
 على الظرفية نحو متى واسماء الشرط بدو رفيعا الحكم على فعل في الشرط لانلى ما هو في الجزاء  
 على الاصح فن قولك من تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره وفي كلمات  
 الشرط خلاف سيويه لان ان مقدرة قبلها وهي لا تزال معموللة لفعل محذوف قبلها واذا كانت  
 اسماء الشرط مبتدآت اختلف في تأخيرها فقبل لاخيرها اصلا فهي مبتدآت بلاخير وقبل خبرها  
 بمجموع الشرط والجزاء وقبل الشرط وحدها وقبل الجزاء وحدها ولا منصوب في اسماء الاستفهام  
 والشرط الا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستمراء (وفي مثل تمييزكم كم عملةك يا جبرو وخالةكم ثلاثة  
 اوجه) جعل ما بعده تمييزا مع جرا التمييز ونصبه وجعل تمييزه محذوفا مع رفعه على الابتداء  
 وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل الذي بعده اما منصوب واما مجرور ولايبعد ان يراد  
 بالتمييز عمه وبالوجوه الثلاثة الاعراب الثلاث الا ان تسميته تمييزا في حال الرفع على سبيل التقلب  
 ولا يخفى ان حسن يدعو الى تأخيره عن قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت) وان  
 يجمعها مع باقي مباحث تمييزكم ولا يفصل بينها بمباحث اعرابكم واعلم ان البيت للفرزدق يهجو  
 جريرا برداءة النسب وانه من الاراذل الذي يتكفل خدمات رذيلة وتنه فداء اي معوجة  
 اليد منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي وقد حلبت على عشارى جمع عشاء وهي نافقة  
 اتت على حلها عشرة اشهر وهي تكون عسيرة الحلب آية عنه تؤذى الحالب ولا يرتكبه  
 الا من هو في كمال الدناءة والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان  
 الاول سؤال عن قيمة المال فبتعين تقدير درهما او دينارا والثاني عدد الضربات فالتقدير كم ضربة  
 ضربت لا محالة (الظروف) اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية والمراد  
 اسماء الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ وبشكل وكيف لانه اسم للحال

والصفة فلما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة وحكما واما ان يجعل ذكره كذ كر فعال غير امر في بحث  
اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه لا بحالة (منها  
ما قطع عن الاضافة) الاخصر الانفع ومنها الغايات سميت غايات لانقالها بحذف المضاف اليه  
من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل وبعض غاية مع انتقالهما ايضا بحذف المضاف اليه كذلك  
اتنزيل تنوينهما منزلة المضاف اليه (كقبل وبعد) به بالتمثيل على ان البناء على الضم قبل علة  
بنائها مناسبة بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونها امورا نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة  
مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الى الاعراب تقاومها ولا يبعد ان يقال بتضمينها معنى  
لام الاضافة قبل قد يعرب الظروف المقطوعة عن الاضافة وفرق بينهما وبين ما بنى بأن الاضافة  
منوية فيها مبنية لامعربة فقبل معناها قبل الشيء الفلاني وقبل معناه قبلية مبهمة وقال الرضى  
الحق انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر هذا واكتفاء المصنف بقوله ما قطع عن الاضافة دون  
ان يقول منوية يرجح قوله وليس القطع عن الاضافة قياسا بل موكول الى السماع قال الرضى  
هى قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل ومن علو  
والترزم فتح فائها في البناء ولم يحى كمرها كما في الاعراب وجاء بناؤها على الفتح والكسر ايضا  
(واول واجرى مجراه) اى مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة (وذلك) القطع  
(في لا غير وليس غير) لا غير وغير التى فى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى  
كأنه قيل ليس الاكذا فى الرضى والظاهر ان غير فى لا غير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس  
ضمير والتقدير ليس غيره جأيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء (وحسب) لقطعه عن الاضافة لكثرة  
استعماله ومشابهته بغير فى عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر فى بحث الاضافة (ومنها)  
اى من الظروف المبنية (حيث) وقد تبدل باؤه واوا وناؤها على الضم فى الاكثر وقد يفتح  
او يكسر ويعرب فى لغة فقهائى كل ذلك من التسهيل (ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر) حق  
العبارة ويضاف الى الجملة فى الاكثر الا انه اراد التنبيه على تدور غير الاضافة الى الجملة فقال  
ولا يضاف الا الى جملة ادعاء المحصر بقوله فى الاكثر وفى التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم  
اضافتها لفظا ندر هذا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء لعدم الاعتداد بحال  
الاضافة الى المفرد لتدورها وعلية بنائها الحاجة الى الاضافة فكانه حذف المضاف اليه لان  
المضاف اليه فى الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فاشبهت الغايات فلذا بنيت على  
الضم واذا وان شاركه فى علة البناء بنى على السكون لشدة مشابهة بالحروف حيث وافقه فى الهيئة  
والتركيب وهى للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكائبة  
سواها ويندرج يريدها عن الظرفية ومنه \* الله اعلم حيث يجعل رسالته \* لان حيث مفعول به  
لكن ليعلم مقدر لامتناع عمل اسم التفضيل النصب فى المفعول به وانكر ابو على اضافتها الى الجملة  
مع ذلك التجريد واول الجملة التى بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة لحيث (ومنها اذا)  
وبناؤه وبناء كل ما فى آخره الناب بالاستدلال والمقايضة الى غيرها مما يشار كها فى علة البناء والافلا  
تميز بين معرب المقصور ومبنيه بالحس (وهى للمستقبل) وضعا كثيرا ما يستعمل الماضى فكما  
انه يجعل الماضى لعنى المستقبل قد يجعله الماضى لمعناه ويستبعد فينهما مهادة وقد يكون مع جملتها



للاستمرار نحو قوله تعالى \* واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا \* اى هذه حادثهم المستمرة ( وفيها معنى الشرط ) لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل للملاقع بوقوعه لابعدم وقوعه وبخلاف سائر ما يتضمن معنى ان فانه على طريقة ان لا يجاوزها لم يكن له رسوخ في الشرط بخلاف نظائرها في انها كثيرا ما تجرد عن معنى الشرط ويجئ للمجرد الظرفية مع استحسانها بها الجملة على ترتيب الجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتكم وناصبه الفعل الذي بعده عند المصنف كما في سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضى لعامل في اذا الظرفية ما عوفي موقع الجزاء وفي الشرطية ما هو الشرط وخالفها ايضا في انها لا تجزم وان زيد بعدها ما لا في ضرورة الشعر وفي انها قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى \* اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض \* على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقت مبتدأ واذا رجت خبره قال الرضى انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل كثيرا نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليلا نحو \* اذا الخضم ابرى ما يلى الرأس انكسب \* وفي جواز كون جزائها مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى \* واذا ما غضبوهم يغفرون \* وقوله تعالى \* والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ( فلذلك ) اى ليكون معنى الشرط فيها ( اختيار ) اى جعل مختارا ( بعدها الفعل ) وفيه ان ذلك الكون لا يوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما في نظائر اذا فلا بد من ضمنية عدم الرسوخ كما سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد اوجب الفعل ويقول ولذلك لم يحز خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل ومما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى \* والليل اذا يغشى \* فانه ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم ولو اعمل فيه بصير القسم معلقا مع انه منجز بلاربية ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن القسم به يلزم ايضا وقوع القسم في حال غشائه لافي حال التكلم وايضا يلزم في قوله تعالى \* والقمر اذا اتسق \* كون الزمان ظرفا للجملة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة هان الامرا ما فيما نحن فيه فظاهر واما في قوله والقمر اذا اتسق فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الانساق لا بحصوله فيه فلم يجعل الزمان ظرفا له تأمل ( وقد يكون المفاجأة ) اى للملاقات الشئ بقعة تقول فجئته بالضم والمد اذا اقيته وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم اقتضاه في استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فقمر خرجت فاذا السبع بأنى خرجت ففي هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان المخصوص بدون اضافته تقديرا الى الجملة السابقة لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير خرجت فقجأت السبع وقت وقوف السبع فاذا ظرف مفهوم المفاجأة مضاف الى الجملة بعده اوفى تقدير خرجت فوقت خروج السبع واقف فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما قبله او مضاف الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا ( ويلزم بعدها المبتدأ ) ينافى ما سبق منه في بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بأن المراد بالزوم المبالغة في الاختيار بعيد عن الاعتبار والاولى ان المراد هو الزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وفي دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على

لـلـو فـيـن حـيـث جـوزـوا ان يـكـون المـرفـوع بـعـدهـا فـاعـل الظـرف فـيـكـون خـرجـت فـاذا السـبع فـي تـقـديـر  
 فـي المـكان السـبع فـيـكـون كـفى الدار زـيـد فـكـيـما يـجـوز عـندـهـم كـون زـيـد فـاعـل فـي الدار يـجـوز كـون  
 السـبع فـاعـل اذ لا يـشـرطـون فـي عـمـل الظـرف الـاعـتـمـاد و يـجـوزون نـصـب مـفعـولـه بـعـد اذ المـفـاجـأة  
 لـفـهـم الـوـجـدان مـنـه فـيـجـوزون خـرجـت فـاذا السـبع الـواقـف نـصـب الـواقـف و المـعـنى فـي هـذا المـكان  
 السـبع و جـدـته الـواقـف فـاذا فـي نـصـب الـواقـف واقـف مـوقـف و جـدـته و لـهـذا و قـعـت المـناظـرة فـي مـجـلـس  
 هـرون بـيـن الكـسـائـي و سـيـو بـه قـال الكـسـائـي فـي قـولـهـم كـنت اظن ان العـقـرب اشـد لـسـعة مـن الزـبـور  
 فـاذا هـو اياها لا يـجـوز الـانـصـب اياها لـانـه تـم فـاذا هـو كـاتـم فـي الدار زـيـد فـذ كـر اياها تـنـزـيـل اذ مـنـزلة  
 و جـدـته و قال سـيـو بـه فـاذا هـو هـي و لا يـجـوز الـا رـفـع لـان الـواقـع بـعـده جـلـة اـسـمـية فـلا بـد لـلـمـرفـوع بـعـده  
 مـن خـبر و لما طـلـب هـرون العـرب لـلـشـهـادة ظـهـران العـربى مـا قـال سـيـو بـه و ان قـصـدوا الشـهـادة  
 لـلـكـسـائـي لـما رآوا مـن حـايـة هـرون لـلـكـسـائـي و تـرك سـيـو بـه مـجـلـس هـرون بـعـد ذلـك و نـدـم هـرون  
 عـما فـعلـه مـن الحـمايـة ( و مـنـها اذ ) لـما مـضى مـن الزـمان ( و يـقـع بـعـدهـا الجـمـلـتان ) الـاسـمـية و الفـعـليـة  
 لـامـعـا كـا لـلـاسـماء المـنـضـمـة لـلـشـرط بـل عـلى سـبـيـل التـالـوب و و قـوع احـداهـما و اجـب اذ لا يـخلـو عـن  
 الـاضـافـة الى الجـمـلة لـفـظـا او تـقـديـرا بـتـعـويـض التـنـويـن عـلى الجـمـلة المـحـذوفـة و يلـزم ظـرفـيـها الا اذ و قـع  
 مـفعـولـا بـه او مـضـا فـا لـيـه لـلـزـمان نـحو بـعـد اذ و يـؤـمـد و يـقـبـح اـسـمـية خـبرها فـعل مـاض لـان اذ لـلـماـضـي  
 فـلا يـرضـى بـالفـصل بـهـما و بـيـن مـاض فـي الجـمـلة \* و تـقـض باذا زـيـد يـقـوم و التـزم الرضى قـبـحـه و اجـاب  
 المـصـنـف بـأنـه لـحـكاية الحـال و دـفعـه الرضى بـانه لا يـجـوز فـي اذ زـيـد يـقـوم قـل لـه اذ لم يـجـى تصوير  
 المـستـقـبل بـصـورة الحـال كـا جـاء تـصـوـير المـاضـي بـصـورته و يـردـه مـاشـاع فـي عـلم المـعـانى مـن ان قـوله  
 تـعالـى \* و اوتـرى اذ المـجـرمـون \* لـحـكاية حـال رـؤية المـجـرمـين و قد يـجـى لـتـمـلـيـل فـهـو بـمعـنى اللـام دـون  
 الـوقـت فـكـيـما يـسـتـعـار اللـام لـالـوقـت يـسـتـعـار اذ لـتـمـلـيـل قـال الرضى الـاولـى جـمـلـها حـيـنـئـذ حـرفـا و كـانـه لـلـتـردـد  
 فـي اـسـمـيـته لم يـذ كـر مـهـنا و قد يـجـى المـفـاجـأة و الـاغـلب فـي جـواب بـيـنا اذ و فـي جـواب بـيـنا اذ و لا يـجـى  
 بـعـد اذ الا الفـعل المـاضـي و بـعـد اذ الا الجـمـلة الـاسـمـية و الاكـثـر خـلو جـوابـهـما عـنـها و لـذا لا يـسـتـفـهـمـا  
 الـاعـجـمـى فـي جـوابـه لـكن خـطـى فـي انـكار الفـصـاحـة \* و لما انـجـر الكـلام الى ذ كـر بـيـنا و بـيـنا رأينا البـحث  
 عـنـها و عـن كـلـما مـنـاسـبا لـلا يـخلـو عـنـها كـتـابـنا و هـي الفـاظ كـثـيرة الـاسـتـعـمال \* فـقـول تـردـد الرضى فـي بـنـائـها  
 عـلى الفـنـخ و اعـراجـها و و جـه الف بـيـنا و الحـاق ما بـكـلمـة بـيـن لـازـم لـلـاضـافـة الى المـفـرد فـلـما ضـيـف الى الجـمـلة  
 الحـق مـا سـكـاة لـيـكـفـها عـن مـقتـضـاها و الـالف الـذى يـلـحق الـآخـر فـي الـوقـف و بـيـن يـكـون ظـرف زـمان  
 اذ اـضـيـف الى الـوقـت او الـحـدث و ظـرف مـكان اذ اـضـيـف الى الجـنـة او المـكان فـتـقـول بـيـن زـيـد و عـمـرو  
 و بـيـن لـدار و بـيـنا و بـيـنا لـلـزـمان لـانـهـما مـضـا فـان الى الجـمـلة فـي الحـقـيـقة اـضـافـتها الى حـدث هـو مـضمـون  
 الجـمـلة و كـلـما لـحق آخـره مـا لـكـافـة لـيـكـف كـلا عـن اقـتـضـاء المـفـرد و يـضـاف الى الجـمـلة و لـما فـيـه مـن العـمـوم اشـتـد  
 مـشـابـهـته لـكـلـمـات الشـرط فـلـزم عـمـلها فـي الجـمـلـتين ١ و مـنـها اى و ائـى لـلـمـكان اسـتـفـهـما و شـرطـا ) اى فـي  
 اسـتـفـهـم و شـرط بـدليل قـوله ( و متى لـلـزـمان فـيـها ) و مـن قـال اى و قـت اسـتـفـهـم او مـن حـيـث الـاسـتـفـهـم  
 او دا اسـتـفـهـم فـقد بـعـد و ائـى اما بـمعنى اى كـا يـشـعر بـه العبـارة و يلـزم مـن لـفـظـا او تـقـديـرا كـقـوله \* مـن اى  
 عـثـرون لـنـامـن ائـى \* و قـوله ائـى لـك هـذا اى مـن ائـى و لا يـقال ائـى زـيـد بـمعنى اى زـيـد و اما بـمعنى كـيـف  
 نـحو \* ائـى تـؤ فـكـون \* و اما بـمعنى مـتى فـنـحو ائـى القـتـال و اول قـوله تـعالـى \* فـأتـوا حـرثـكم ائـى شـتمـم \*



بالثلاثة ويختص متى شرطا بالمستقبل وبهم الماضي والمستقبل استقفا ما ينبغي متى معنى من روي في فجر  
 وهو حرف جر ويجيء بمعنى وسط كما حكى ابو زيد ووضعته متى كى اى وسطه ولا يخفى ان ما حكاه لا يحتمل  
 معنى فى ( وأيان ) اما فمال مأخوذ من ايان واستبعد ذلك باختلاف معنيين. واما فمال مأخوذ من  
 اى قبل اصله اى او ان خفت اى او ان بحذف الآخر والاول فبقى اوان مادغم صارا يان وقبل يان قصر  
 المسافة يجعل اصله اى آن ورد بان آن لم يوجد بدو اللام واى لا يضاف الى المعرفة ( للزمان ) الذى  
 يقع فيه عظام الامور والاولى للمستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسرتونه لغة وما فى الشرح ان المشهور  
 فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا لم يوجد ( وكيف الحال استقفا ما ) وهو بمعنى على اى حال  
 وفى الرضى انما عد من الظروف لان الحال والزمان متقاربان وفيدان الحال الخوى والظرف متقاربان  
 لا الحال بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف متقاربان واوجعل فى تقدير فى اى حال  
 فكان ظرفا تنزليا لكان قرب الى الظرف وكأنه بعينهم على تقدير على ما جاء فى الشذوذ على كيف تبع  
 الاخرين وكون على كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال يوبه هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت صحيح  
 ام سقيم فجعله يوبه بمعنى الحال المحمول بكيف انت محل الصحيح انت او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم  
 فجعله بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقم فان جاء بعد كيف فعلته نحو كيف يقدم زيد فهو فى موقع الحال وان  
 جاء اسم نحو كيف زيد فهو فى محل الخبر ومنهم من قدمه على مندمع ان النحاة زعموا ان الاصل من دخف فصار  
 مذدليل تصغيره بعد التسمية به على منيد وجمعه على انما ذاما لانه لغة عامة العرب بخلاف من ذالا اختصاصه  
 بالحجزيين واما لان قول النحاة غير موثق به لما قال صاحب المغنى ان قواهم غير مقول عن العرب ونحن نقول  
 تفسير قول النحاة انه اوسمى بمذولم يكن اصله من ذل شد آخره لانه القاعدة فى التسمية بشئ آخر غير المادة  
 واذا صغر من ذل شد اقبل من ذل فسا قبل من ذل علم انه رد الى الاصل فى التسمية ولا يخفى  
 ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به من ذل ثبت اصله من ذلا بلا حاد الى التمسك بتصغيره وجمعه  
 ثم مذمبنى على السكون واذا لى الساكن بضم آخره فيقال مذالوم وفى بعض اللغات مضموم ابداء كسر ميم  
 وميم من ذل لغة سليمة ولذا نقول قدم مذ على من ذل فقال ( مذوم مذ ) لما قيل ان بناء مذ لكونه على وضع  
 الحرف ومن ذل محمول عليه واو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل مذ من ذ والاكيف يكون اصلا فى البناء سابقا  
 على من ذ ( بمعنى اول المدة ) اى اول مدة معينة باضائتها الى الجملة السابقة فعنى ما رأته مذ يوم الجمعة اول  
 مدة عدم الرؤية فذ مضاف الى الجملة السابقة تقدير التزم حذف المضاف اليه لانه لا يخفى ان النكرة  
 لا تعرف بالاضافة الى الجملة والجملة ليست معرفة بل فى حكم النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلها الم  
 يرض الزجاج بكونه مبتدأ والازم كون النكرة مبتدأ للمعرفة فى صور كثيرة ( فيلهما المفرد ) المراد به ما  
 يقابل المثنى والمجموع وحينئذ يرد عليه بأنه ربما يقال ما رأته مذ اليوم ان صاحبنا فيه ما يدفع بأن ما ذكره  
 بيان الاغلب او بان التنية فى هذا المثال فى حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المثنى  
 لتعيين هذا الوقت لا لبيان عدده ( المعرفة ) اورد عليه انه ربما يقال ما رأته مذ يوم ليقين فيه وتكلف  
 بأن المراد من المعرفة المعين ( وبمعنى الجميع ) اى جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت ( فيلهما  
 المقصود بالعدد ) اى ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد فيقال ما رأته  
 مذ يومين ايام او ثلاثة ايام او بلفظ المفرد والمأول بالجمع فيقال ما رأته مذ امس اى جميع مدة عدم رؤيتى  
 اجزاء امس ( وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان او ان ) كذا فى بعض النسخ فخفض المثقلة داخل

في ان التخفيف او في ان التشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله او ان ولعله كان مقيدا في الكتابة باجرام التشديد والتخفيف معا وامان قال صورة كتابة ان مستعمل فيما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المتن او ما كتب بهذه الصورة لان كل ما يراد بصورة الكتابة بتلفظ به في وقت القراءة فان قلت لا منافاة بين المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور فهي داخلة فيها فكيف ذكرت بعدهم ما قلت كأنه اريد بالمعرفة المعرفة والمقصود بالعدد الزمان او ذكرت مع دخولها فيها توطئة (فيقدر زمان مضاف) مفرد فيما اريد اول المدة نحو ما رأته منذ سفرك اي زمان سفرك وما رأته منذ سفرك وعودك اي زمان سفرك وعودك لان مذقصد به الزمان ولا يصح جعل الحدث خبرا عن الزمان فقوله (وهو) اي كل واحد من مذو منذ (مبتدأ ما بعده خبره) بمنزلة الدليل على تقدير الزمان (خلافا لاجاج) اي صانع الزجاج او بامعه فالصيغة للنسبة ولهذا يقال الزجاجي فان الامر عنده بالعكس لما ذكرت وقوله اوفى بالقواعد الحوية لكن لا يساعده القصد وخلافا لكوفي فانه جعلوا ما بعده فاعل فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فاعني فيما رأته منذ يوم الجمعة ما رأته من اذ مضى يوم الجمعة وفيما رأته منذ يومان ما رأته من اذ مضى يومان اي من ابتداء مضى يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المص لكثرة التكلف وبالجملة هذه الجملة لا محل لها من الاغراب وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا لم يجعل الجملة مأولا بالمفرد كافي كنهه فوه الى في فانه يتأويل مشافها وقد فسر السيرافي مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح عطفها على سابقة حتى يجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة ويعتذر بأن عدم صحة العطف لصيرورتها بجملة واحدة حتى لا تستعمل وحدها كما لا تستعمل تامة الشيء وحدها والوجهان عدم العطف لانهما ابد اجواب متى او كم (ونبه الدي) قال الرضي لا دليل على بناءه والفاء تثبت مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمرة كالف على والى وحكى سيويه عن قوم لذلك والاك وعلاك ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل لالفه سوى الثلاثة (ولدن) كعضدوه واصل اللغات وبصرف باسكان الدال فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا للانتقاء فلماذا قال (وقد جاء لدن) وحرك الدال فتحا وكسرا واليهما اشار بقوله (ولدن) وكأنه اكتفى بكتابة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسور وبما ينقل ضم الدال الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر (و) يقال (لدن) فهذه خمسة لغات سالمة عن حذف حرف وور بما يدفع التقاء الساكنين بحذف النون فيحصل لغتان (ولد) بفتح اللام (ولد) بضم اللام وور بما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين (و) يقال (لدن) بفتح اللام وضم الدال ففي لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة فالتعبر في البناء حال الآخر دون الوسط ولوقبل الآخر منسى والمعتبر هو الدال برده ان المحذوف لعله لا ينسى نعم يصح ذلك في لدن بضم الدال ودفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن جرأهم على ذلك حذف النون بلا علة لانه لما حذف بلا علة رأوا حذف لدفع التقاء الساكنين اولى (ولدى) بمعنى عند لانه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد هو في حرزك ولدن لا يكون الامع من لفظا و تقديرا نادرا ولا يستعمل بدون معنى الابتداء ويكون لازمان نحو ولدن صباحا وللمكان نحو من لدن حكيم واذا اضيفت الى الجملة تحضت للزمان اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها الاضافة الالدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة لا غير تشبيه النونه بالنون في السقوط واختلاف حركات ما قبلها واما ما جاء من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة والتقدير لان كان غدوة فنقول



لا يبعد ان يقال لدن غدوة في تقدير لدن لقيت غدوة او رأيت غدوة فيكون لدن معنى مضافا الى الجملة ويكون  
 جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى الضمير قبل علة بنائها وضع بعضها وضع  
 الحروف وحل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده  
 بعد بنائه كما هو الظاهر وقيل استلزامه لا ابتداء الذي هو معنى من هذا والا قرب ان يقال بتضمينه معنى من ويجعل  
 دخول تأ كيدا ولا يقدر من اذالم يذكر (و) منها (قط للماضى المنفى) وقوع امر فيه اذ نفى الزمان لا معنى له  
 الانفى شئ فيه وحله على انه لا عامل الماضى المنفى بمعنى انه لا يكون الا معمولا له بعيد جدا وهو التأيد النفي  
 فى الماضى وقد يستعمل التأيد الايجاب نحو كنت ارام قط اى دائما وفيه لغات تخفيف الطاء بمحذوف الطاء الاولى  
 او الثانية واتباع القاف الطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع  
 الحرف وقبل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ايسر معنى اللام بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى  
 على من له دربة فى معنى اللام (وعوض) والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قبل هو معرب  
 اذا اضيف فيقال لا فعله عوض العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة وحيفئذ يتجه على  
 المصنف انه من الغايات فلا وجه لافرازه منها ويمكن ان يقال بتضمينه معنى لام الاستغراق ويؤيده انه  
 اذا ريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال افعل ذلك من ذى عوض اى فى المستقبل واكثر ما  
 يستعمل عوض مع القسم (للمستقبل المنفى) قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة مناسبة  
 ومن الظروف المبينة اس اذا ريد به المتقدم على يومك فى التسهيل مبنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين  
 ممنوع الصرف رفعا ومكسورا نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا  
 فان نكر او عرف باللام اراضيف اعرب باتفاق هذا كلامه \* ومنها الان لوقت حضر جميعه او بعضه  
 ويلزم اللام فظرفيته غالبية لازمة ولم يدكر لاملة بنائها وجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم  
 فيها فلم يتكلم فيها مخافة استنكار وقبل هو معرب لانه ورد من الان بالكسر وورد بأنه لو ثبت احتمال البناء  
 على الكسر ايضا \* ومنها لما هو ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط بلبه فعل ماضى لفظا ومعنى  
 او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا والفاء وربما يقرن الماضى بالفاء وقد يكون  
 مضارعا (والظروف المضافة الى الجملة) الظاهر الظرف المضاف لان المسئلة انما تكون حكما كلبا يشتمل  
 على الكللى الافرادى اطلاق الظروف المضافة الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين  
 مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية فعلها ماضى لفظا او كان المصنف اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة  
 الى الجملة لانها محتاجة الى المضافة هى اليه والمضافة هى اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المستور فيها  
 على ما سبق واذا دخل فى ذلك بناء الجزء واعرابه بقى ان التبع لايهم ما يشهد وما فى بعض الشروح  
 ان بناءها لاكتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشئ لان الجملة ليست مبينة ولا معربة (واذا)  
 اى المضاف الى كلمة اذ لان المضاف الى المضاف الى ما اضيف اليه اذ ليس بناؤها لكسبها البناء عن الجملة  
 بالواسطة كانوا هم (يجوز بناؤها على الفتح) ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم يبق قوة الايجاب  
 ولا بشكل القاعدة بحيث واذا اذ لانها ظروف مبينة والمراد الظروف المعربة المضافة الى الجملة  
 والارادة واضحة ولا بد من استثناء يومقام زيد لتعذر هذا الحكم فيه والاظهر ان يومى قام زيد ايضا  
 مستثنى (وكذلك مثل وغير) مضافين الى جملتين كاثنتين (مع ما) المصدرية (وان وان) والاظهر  
 العطف بكلمة او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيفا اليه من مضمون الجملة وشبهها بالظروف فى التوغل

في الابهام ولا يخفى ان هذا التعديل يقتضى جريان هذا الحكم في تثنية مثل وغير وجمعهما مع انه يتعذر في التثنية بالالف ويعد في التثنية بالياء وشمول عبارته لجمع دون التثنية بعيد جدا ( المعرفة والنكرة )  
يعنى باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاصراب والبناء قدمهما ولما فرغ عنهما وقديق  
مباحث شتى أوردتها في آخر مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة واسم التفضيل بمبحث الفعل لانها شبه الفعل فهي اولى بمجاورتها الا انه يخرج ان معرفة  
المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة في مباحث الاصراب فلو قدم مباحثها على  
الاصراب لكان اوجه ( المعرفة ماضع لشيء بعينه ) فانه والنحاة كلهم على ان ما سوى العلم موضوع  
لمفهوم كلهم كسائر النكرات الا ان هذه المعارف امتازت بأن الواضع لم يضعها لافادة الموضوع هي له  
بل لافادة واحد من افرادها بعينه وانما وضع للمفهوم الكلى دون ما قصد افادته لعدم علم الواضع  
حين الوضع بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له اكثرها بحيث يتعذر استحضارها  
في زمان الوضع ولتعذر معرفة خصوص الاستحضار قبل الوجود فوضع للمفهوم الكلى  
والشرط ان لا يستعمل الا في فرد منه بخصوصه وينجسه عليه انه فليضع لكل واحد واحد  
بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم الكلى الذى زعم انه الموضوع له  
واستحسن المتأخرون هذا الاحتمال واتخذوه مذهباً وجزموا بأن ما ذهب اليه علماء العربية للذبول  
عن هذا الاحتمال ولا يتم ما ذكرنا من ان المجاز العارى عن الحقيقة عزيز الوجود جدا الا بالاعتراف به  
والافجاء هذه المعارف امثلتها ونحن نقول ولولاه لما تم ان المجاز لابد من ان يكون استعماله  
في غير الموضوع له لعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ مستعملها العلاقة ولا ينصب  
القرينة بل يتمك في استعمالها بما قرره الواضع وعمره المخاطب ثم نحن لانكر قوة كلام المتأخرين  
لكن نذب عن القدماء ظن الغفلة واتجاه ما ذكرناه وما ذكرناه فيقول يحتمل ان يكون اصرارهم  
عن الوضع للجزيئات بملاحظة المفهوم الكلى لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ فاخترنا والمعتاد  
والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل في غير ما وضع له اى لافادته فهذه المعارف حقايق والظرف  
في تعريف المجاز اعنى له ايس صلة الوضع بل بيان الغرض كما في تعريف المعرفة فاذا عرفت هذا  
فن الاتفاقات الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريفات المعارف بحيث يمكن جعلها على مختار  
المتأخرين بل هي اوفق له فلك الخبار ويبلغى ان يعرف ان غيرنا قدرنا تعريف بما وضع ليستعمل  
في شيء بعينه وهو بعيد جدا وتلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث انه متعين  
وهذه الحقيقة مدار الفرق فرجل موضوع لفهوه المعين من غير اعتبار الحقيقة فالذهن لا يلتفت  
في سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحقيقة  
فلا يفهم منه الامتيازات التعيين وبهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن  
لم يوفق بهذا التحقق ظن ان عد اسامة والمعرف باللام الجنسى ونظائرهما تعريفات لفظية  
اضطرارية حكم بتعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والنظر الى المعنى يرى منه  
وبما يعد حل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شيء بعينه انه تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع  
لشيء لا بعينه ليس بهذا المعنى ( وهى الضمير والاعلام والمبهمة ) يعنى بها اسم الاشارة والموصول  
لانها حين يذكران في غاية الابهام يزول ابهامهما لما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمرة لانه



لا يندكر الامتضاها وان كان يرجع متقدماً والمفسر المتأخر قليل (وما عرف باللام) او الميم واحترز بقوله عرف عن تمييز زيد فيه اللام نحو الاحد عشر الدرهم وعن حال كذلك نحو مررت بهم الجماء الفقير (او بالنداء) لم يقل والمنادى احترازاً عن نحو يا رجلاً ولم يفتقر المتقدمين في تركه لزعم انه داخل فيما عرف باللام اذ اصل يارجل يا ايها الرجل لانه تكلف (والمضاف الى احدها) اى احد الخمسة (معنى) اى اضافة معنوية اذ المضاف اللفظي لا يتعرف ولا بد من استثناء ما توغل في الابهام كمثل وغير ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لا يوجب صحة الاضافة الى كل واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرفة بالاضافة اذ المضاف الى المضاف الى شئ لا يسمى مضافاً الى الشئ وما في بعض النسخ ان في ذكر المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيوييه فاسد لان المهمات لا تقدم المعرفة باللام عنده بل الموصول وذو اللام بيان والمضاف في مرتبة المضاف اليه ولا مضاف ادنى من المعرفة باللام (العلم ما وضع لشيء بعينه) اما تخصيصاً كزيد واما حقيقة متعلقة متعينة في الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل بعينه حين دخول لام الجنس واما معنى كبرة علماً لحقيقة المبرة وذو بر علماً للكلية وسبحان علماً لحقيقة التسليج على رأى والقول بأن الحكم بتعريف الحقائق لاحقيقة له انما هو مجرد جريان احكام المعارف ليس بالمرضى وان كان من الرضى لان الموصول مع كونه موضوعاً لشيء بعينه بعد من جملة معنياته الماهية النوعية والجنسية (غير متناول غيره) المتبادر من تناول احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اى غير مطابق على غيره فلذا نيه عليه بقوله (بوضع واحد) وقيل احتراز به عن خروج العلم المشترك \* والاعلام اما مقولات وهو الاثر فاما من الاسماء فهو مع اللام او الاضافة لان النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين وطريقة ايراده مع اللام العهدى او الاضافة العهدية ليصير علماً مع احدهما ولا يجرى من الاضافة اصلاً وقد تجرد عن اللام فيقال في النابغة نابغة وهذا في لصفات والمصادر لا غير فلا يقال في النجم نجم ولا في البيت علم للكتابة بيت \* او مرتجلات وهو ما ليس له معنى قبل العلمية او كان لكن غير هيئته مع العلمية كمحبب وحبوة ومكوزة فانه قبل العلمية محب ومحبوبة ومكوزة والمرتبج لمأخوذ من الرجل فكأنه فعل من غير قعود العامل بل على رأس القدم فجاءت وايضاً بقسم العلم الى اسم ولقب وكنية فالكنية الاب والابن والبنات والام المضافات واللقب ما شعر بمدح او ذم والاسم خلافهما هكذا في كتب النحوا لكن ذكر في القاموس غير مرة ابو فلان اسم لا كنية ولعل وجهه ان ابو فلان مثلاً انما يصير كنية اذا قصد في مقام الكنى التلميح الى ابوته وقد يسمى به ليوافق اسمه كنية غيره تبركا من غير قصد الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان يحمل قولهم الاب والابن والبنات والام المضاف على ذلك واذسمى بمبنى يعرف فان كان اقل من ثلاثة احرف يعتبر الثنائى الصحيح الاخر بعد العلمية محذوف العجز متلاً فاذا سمى رجل بلفظ كم يعتبر اصله كى ويصغر على كى ويزاد من جنس حرف العلة في المعتل الاخر فيقال لو وفي مشددين ولاتقاب الالف الزائدة همزة في التسمية بلو وفي ولا هذا اذا لم يكن في الثنائى محذوف فان كان فيرد ولا يزداد شيئاً واذا كان على حرف واحد كاللام الجارة والباء كذلك يزداد حرف مشدد من جنس حركته ان كان كمرة اوضة فيقال بى وعلى والف ممدودة ان كان فتحة فيقال فى القسم بلام الابتداء وان كان الحرف ساكناً فيحرك بالكسر ويجعل ثلاثياً بالحرف المجانس للكسر وهذا النموذج من هذا البحث لا يسمع كتابنا ازيد منه فان اردت اليد الطولى فعليك بالرضى \* ومما بهم ان يعلم ان العلم اذاثنى

اوجع بلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع بدون التشكيك فيجبر نقصانه بالتعريف الا قليلا نحو ابانين وما شئ  
 جيلين ونحو حلايين ونحو عرفات كانه سمي كل موضع منها معرفة فجمعت \* واما اذرحات اسم بلد  
 بالشام فهو من تسمية البلد بالجمع لاجمع العلم ويشكر العلم في غير مقام التثنية والجمع قليلا وانما كثر  
 في التثنية والجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال زيد وزيد لانه كرجل ورجل في رجلين بحسب الظاهر  
 واذا سمي بالثنى اعرابه كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب كالفرد فيلتزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم  
 فيه البناء وشذ الجرين حيث اعرّب كالفرد مع التزام البناء (واعرفها المضمرة المتكلمة ثم الغائب ثم العلم  
 ثم اسم الإشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء) والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيديويه  
 وفيه اختلافات كثيرة (والنكرة ما وضع اشئ لابعينه) اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد  
 مامن الجفس كاذب اليه الرضى اولشئ لا يلتبس بتعيينه اى من غير اعتبار تعيينه اذا كانت موضوعة  
 للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالنورين وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه  
 (اسماء العدد) العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك الادغام في الاسم دفعا للاتباس وهذا  
 من جهات ترك الادغام وكان الانسب ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى  
 معرفة التذكير والتأنيث والجمع فيستدعى تقديمها لانه راعى شدة مناسبتها بالنكرة في الابهام بل  
 بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا  
 يقال ستة ضعف ثلاثة فيمتنع صرفها للعلمية والتأنيث واسماء العدد في تقدير هذا اسماء العدد او اسماء  
 العدد هذا وقوله (ما وضع اخبر مبتدأ محذوف اى هو ما وضع والمقصود تعريف اسم العدد (لكمية)  
 بتشديد الميم والبناء المنسوبة الى لفظكم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شددكم لان الاسم  
 الشائى المراد به لفظه اذا كان آخره الفاعل وان كان غيره يشدد قيل المنسوب الى لفظكم قد يكون الذراع  
 والمن والكيل ولا يتوهم ان الذراع اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة وهكذا المن والكيل  
 وقد يكون العدد فقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع فلما قال (آحاد الاشياء) خرج ما سوى العدد  
 وفيه انكم سؤال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في الجواب من  
 حيث العدد واطلاق الكمية على المساحة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب  
 عن الوحدات لانه مراتب الاعداد ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما آحاد لانهما ايضا  
 موضوعان لكمية آحاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية آحاد الاشياء المتفرقة  
 دون المجتمعة فان الواحد يعرف كمية هذا وذلك الى غير النهاية قال الرضى كمية آحاد الاشياء العدد  
 المعين لان ما يجاب به عن السؤال بكم العدد المعين فيخرج منه الالوف والمئات وينبغي ان يقول  
 ما وضع لكمية الاشئ فحسب ليخرج عنه التثنية والفرد وفيه نظر لانا لانسلم انه لا يجاب عنكم بالالوف  
 والمئات ولو خرجا عن التعريف لا يكون البحث عن ميم الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع  
 لكمية الاشئ فحسب لخرج عنه مائتان والافان \* بقی ان ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد  
 لانكم انما يسأل به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلولا يمكن المراد بكم المعدود  
 لما صح جعل الرجل تمييزا والجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصول ان يقال اسماء العدد ما وضع للمعدود  
 ولما يفيد التعريف معرفة اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت له عقب التعريف  
 بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا اتقيا فقال (اصولها اثنتا عشرة كلمة) وأشار بترك



نعين عدد الفروع الى انه لا يضبطها عددونه بقوله ( واحد الى عشرة ) على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها ذو الناء لانه اول ما وضع والمجرد عن الناء فرع حصل باسقاط الناء ( ومائة والالف ) وفروعها انما يحصل بالتصرف في تلك الاصول اما بالثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مآت والوف واما بالحق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما بالتركيب الاضافي نحو ثلاثية واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتراسي فقد خرج عن الاصطلاح فشرع في تعيين الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر والمؤنث ( تقول واحد واثان ) واعتمد في فادة كونهما المذكران الاحق بالتقديم المذكور ( واحدة واثنان واثنان ) ولو كان تقول على صيغة الخطاب للنعم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث ارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو موليها بجمالك فطنك متوليها ووجه عطف اثنان واثنان وترك عطف واحدة خفي ( وفي ثلاثة الى عشرة ثلاث الى عشر ) بذكر الناء للمذكر وتركه للمؤنث وكذلك بضع بكسر الباء في الاشهر ويفتح لاثانة الى تسعة فيقال بضعه رجال وبضع نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالناء وعدمها في غير الصفات المشتقة قليل نحو رجل ورجلة و غلام و غلامه مطرد فيها وانما اكثر في اسماء العدد في الاكثر يستعمل بمعنى الصفات حيث يراد به المعدود لانفس العدد على ما هو وضعه ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلاثة لكن الاكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بآراء موصوفها مضافة هي اليه او تمييزا ولما كان الصفة التابعة للمعدود اذا افردت تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة انت العدد التابع لجمع المذكر فلم يؤنث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع الذي يستحق ان يبنى له وجوه ذكرها والمعتبر لتأنيث العدد تأنيث واحد التمييز واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسما للمعدود اذا اريد بها الاعداد استعمال المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلاثة فان قلت ما ذكرته لا يتم في ثلاثة مسلمين وثلاثة يزيدين قلت الصفة فلما تقع مبرسا سيما جمع السلامة والعلم كذلك لان جمعه لا يعرى عن اللام وذلك يخالف مقام التمييز فلعله التمييز الذي هو جمع المذكر السالم يعتبر مقضاه واما جمع المؤنث السالم فلا يقع تمييزا اذا وجد مكسرا في الاغلب وجاء سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد تمييز بالسالم نحو ثلاث عورات فاحفظه فان اعينده في بحث المميز فان قلت جاء عشر امثالها في النظم المعجز والمثل مذكر قلت ههنا مؤنث معنى لانه في معنى الحسنة وستعرف اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان وقبل المميز محذوف اقيم صفته اي امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغي ان يعلم ان الاعتبار بتأنيث واحد المميز في تأنيث اسم العدد لا لفظ التمييز فيقال ثلاثة بنات عرس وثلاثة بنات آوى لان مفردهما ابن عرس ابن آوى وانه اذا كان المميز جائرا للتأنيث والتذكير كساق فالعدد مثله وان كان التمييز صفة نائية عن موصوف يعتبر بالموصوف وان كان اسم جمع او اسم جنس فان يختص بالمذكرين بذكر وان اختص بالمؤنثات يؤنث وان اشترك فان نصصنا بأحد المحتملين فالحكم له الا انه يفصل التمييز بين النص والعدد فحينئذ لا اعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر ( احد عشر ) الاحد كالمواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله واحد على انه صفة مشبهة قلبت واو همزة على خلاف القياس وقد يحكى على القياس واحد عشر ولا يقع في تبيين العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون ويستعمل احد واحد في غير التنييف ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلاضافة يستعمل احد دون احدي في النفي والاستفهام والشرط

لعموم العقلاء وفي غيرها فليلا نحو ﴿ قل هو الله احد ﴾ وقال ابو علي همزته في النفي واخويه اصلية وانكره الرضى (اثنا عشر) بتذكير الجزمين (احدى عشرة اثنا عشرة) بتأنيدهما (ثلاثة عشر الى تسعة عشر ثلاث عشرة الى تسع عشرة) وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة بسكون الشين لانهما كتنفى بالانجام او اعتمد على التعليم في القراءة قال الرضى لما كره هو توالي اربع فتحات فيما هو ككلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى آخره فتحة هذا الكلام ويتبادر منه اختصاص هذا الحكم بثلاث عشرة الى تسع عشرة من غير تعلقها باحدى عشرة واثنا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنا عشرة عيناً بسكون الشين او كسرهما على قراءة غير الاعمش وهو يفهمها على لغة من لم يغير الشين فى حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المصنف ويحترز عن توالي اربع فتحات بل ست فتحات فى احد عشر لانه ليس فيما هو ككلمة واحدة بخلاف عشرة للفرق بين امتزاج التاء مع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جعل الوجه اجتماع خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات فى احدى عشرة واثنا عشرة مع ثقل التركيب برده عليه احد عشر وانه غفل عن ست فتحات فى اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر فى التركيب مع تحرك الآخر فقرأ ﴿ احد عشر كوكبا ﴾ بسكون العين (عشرون واخوانها) عطف على مقول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية والانصب بالسابق واللاحق رفع اخوانها لانه لا وجه لرفع اخوانها فلذا قبل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبعديه انه لامعنى لقولنا تقول اخوانها والوجه انه مجمل وضع موضع مفصل هو ثلاثون واربعون وخسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكى (فيهما) اى المذكور والمؤنث (احد وعشرون احدى وعشرون) بالعطف لا بالتركيب (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم) من اثنين واثنتين وثلاثة وثلاث وقيل وعشرون ايضا مراد بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه بمعرفة لكان اوجه ولم يكتب بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس فى الكل لكنه اقل (الى تسعة وتسعين) بل تسعة وتسعين (ومائة) اصله مائة كبدعة حذف لامه والتمزوا التاء عوضا وكتب الالف تحززا عن الالتباس بكلمة منه وحكى الاخفش رأيت مئيا وقد بشم كسر ميم مائة شيئا من الضم ولا بين الضم وذلك هو الاخفاء (والف) ولا تنقل عشر مائة الى المائة لا يقع ميم الا الثلاثة الى تسعة صرح به فى التسهيل وقال واختص الالف بالتمييز مطلقا (ومئتان) ولا يكتب الالف كما لا يكتب فى مئات كذا فى الرضى فا اشتهر من كتابة الالف فى التنبيه خطأ (والفان فيهما) اى فى المذكر والمؤنث ثم بالعطف (على ما تقدم) شرحه على ما تقدم تذكرة ان كنت تعلم (وفى ثمانى عشرة فتح الباء) على خلاف سائر المركبات التى فى آخرها ياء فانها تسكن (وجاء اسكانها) على القياس (وشذ حذفها بفتح النون) وابقاء الكسر اشد كما فى الرضى فلم يذكر الكسر لعدم اعتناؤه وليس المراد انه لا شذوذ فى الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ فى شئ من الاربعة وقد يحذف الباء من الثمانى مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب وفى الحديث ﴿ صلى ثمان ركعات ﴾ وقد يفعل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان بيان ثمانى عشرة مع احد عشر بل فى بحث المركبات المبينة (وميم الثلاثة الى العشرة مخفوض) لكونه مضافا اليه او مجرورا بمن (بمجموع لفظا او معنى) بأن يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين وذلك (بأن)



بأن يكون اسم جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرطب والقوم والاكثر فيهما دخول من وذلك لكرهه  
 اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال الله تعالى ﴿ تسعة ﴾  
 رطب ﴿ وقالوا ثلاثة نفر ﴾ والغالب اضافته الى جمع القلة فلذا اخبر القلة عند تحققي الجمعين ويتعين  
 كل منهما عند فقد الآخر ( الا في ثلثمائة الى تسعمائة ) فان التمييز فيهما مائة وهي ليست بجمع لالفاظها  
 ولا معنى لدلالتهما على عدد معين ( وكان قياسها ) اي قياس ثلثمائة الى تسعمائة انث الضمير يعود الى  
 متعدد وجعله للمائة المضاف اليها ثلاث الى تسع خلاف السوق ومردود في الذوق ( مئآت ) بكسر  
 الميم وجوز الاخفش ضمها ( او مئين ) وبعضهم بضم ميم مئين وفي كون مئين جمعا خلاف الاخفش  
 حيث جعله فعلمين كفسلين حذف اللام ويرده عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان يجعله اسم جمع وبعضهم  
 قال هو فعيل كعصى ابدل الباء الاخيرة نونا ويستفاد من الرضى ان قوله او مئين غير متين لان الجمع بالواو  
 والنون لا يقع بميم فلا يقال ثلاثة مسلمين فيتعين على الفياس ثلثمآت فلذا ترك الى انه لا يبيح تمييز مئآت بعد  
 الجمع بالالف والتاء بعدما تعود المجئ بعدما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواتها  
 وفيه نظرا ما لا فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول الاخفش او قول من جعله كالعصى واما ثانيا  
 فلان ما ذكره من وجه ترك مئآت يوجب ان لا يجوزوا ثلاثة آلاف رجل لكرهه المجئ بعد جمع  
 التكسير وقد تعود المجئ بعدما هو في صورة الجمع الصحيح فان قلت قد فصل بينه وبين عادته بتمييزه بعدما  
 ولا بعد ان يقال هو فرق بين الفصل الممتد والفصل القليل ( وميز احد عشر الى تسعة وتسعين ) بل  
 تسعة وتسعين ( منصوب مفرد ) لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون ولذا  
 لا يجامعه نون اثنين فلا يضاف مع بقاء ما هو بمنزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه الا بحذف  
 ما هو بمنزلة الجمع للاضافة ولما لم يضاف احد عشر واخواتها لم يضاف عشرون لانه يشبه هذه  
 المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع واما الافراد فلانه اوجع لكان  
 انقص في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا هذا وجه بديع ( وميز مائة والف وثلثتهما وجهه )  
 اي جمع الف وهذا البيان يوهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول مئآت  
 رجل صرح به الرضى فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتأويل كل واحد ( تحفوض مفرد )  
 وجاء مائة رجال ومئين عاما ﴿ واعلم ان المميز يستقبح ان يكون صفة عند سيويه وجاعة من النحاة  
 لكونها قاصرة في المقصود من التمييز وهو التخصيص اذ هو معدوم في الصفات الا اذا كانت مختصة  
 ببعض الاجناس فيقال ثلاثة علماء ومائة فاضل وان عشرون درهم واربعون اثوب وخمسة  
 اثوابا وثلثمائة سنين بالاضافة على قراءة حرة والكسائي قليلة ( واذا كان المعدود مؤنسا واللفظ  
 مذكرا او بالعكس ) ففي اسم العدد ( وجهان ) ورجح رماية اللفظ وليس ثلثمائة رجل من هذا القبيل  
 لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلاثة اشخص اذا اريد به النساء ومثال الثاني  
 ثلاثة انفس اذا اريد به الذكور واذا مبر اسم العدد المركب بمذكر ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم  
 للمذكر والافلسا بجهما بشرط الاتصال نحو اشتريت ستة عشر رجلا وناقعة وست عشر ناقعة وجلا  
 ومؤنثهما ان فصل العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم العقل نحو اشتريت ست عشرة بين ناقعة وجل  
 وست عشرة بين جل وناقعة واذا اضيف العدد مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مطلقا فنقول عندي  
 عشرة اعبد واما وعشر اماء واعد ومعنى عشرة بين ناقعة وجل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمل



بخلاف ان يقال عشر بين يوم وليلة فانه يراد به عشرا الى وعشرة ايام كذا في التسهيل (ولا يميز واحد واثنان) وفروعهما (استغناء بلفظ) فان قلت الاولى تركه لانه فائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت يتبادر من التمييز ماله وصف كونه ميمرا وبادراج اللفظ يتبادر ذات التمييز مع قطع النظر عن كونه ميمرا كما هو المراد فاعرفه فانه دقيق (التمييز عنهما) لانه يفيد تمييز الواحد الوحدة وتمييز الاثنين الاثنية لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيما بمنزلة التمييز والعدد وكما ان التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز \* فان قلت في الاستغناء بحث لان الابهام ثم التفسير يفوت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا اختير نم رجلا على نم الرجل قلت وضع تمييز الاعداد ليس للابهام ثم التفسير بل لفائدة العدد والجنس قال الرضى هذا الاستدلال لا يتم في واحد رجال وثنان رجال وثنان رجل ولذا جاء في ضرورة الشعر ثنا حفظ هذا وعدم التمام في واحد رجال ممنوع لان رجلا لا يفيد جماعة واحدة من الرجال على ان تنقيح الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في تمييزه بوجه يفنى عن ذكر العدد واذا قصد تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشرين رجلا او اكثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد المضاف اليه فعلى الاخير كثلاثة الدراهم وثلاثة الف درهم وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر (وتقول) اى انت او العرب وعلى الاول فهو امر جاء في صورة الخبر لانه أكد فتأمل (في المفرد) اى في افادة الواحد او الذى افرد وميز (من المتعدد) اى المعدود لا مطلق المتعدد اذ لا يقال ثالث الرجال على الابهام بل ثالث ثلاثة او اثنين (باعتبار تصديره) العدد الاقل من اصله بواحد اصله والاولى التعرض بالمفعول فيكون فيه التصريح برذوق ثعلب انه يكون لتصدير اصله ذلك الاصل حيث جوز ثمان اثنين بمعنى جاعل الاثنين اثنين بصيرورته واحدا منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله في ثمان اثنين لا غير (الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة) بالتذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث (لا غير) بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث في بعض وبالعكس في بعض على ما عرفت ويعرف انه لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم مفعوليته والابتداء بثان من الاثنين وانه لا يقال فيما فوق العشرة من جعل العاشر والعاشرة ثنتين ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لا غير لتكرره وتكرره وقالوا معنى لا غير انه لا يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا لم يقل في اعتبار الحال لا غير ولك ان يجعل لا غير اوسع فانفع ولا تنفع وقد اثبت سيبويه التصدير فيما فوق العشرة بقوله ثالث عشراثنى عشر او ثالث اثنى عشر فيعرب الاول كما ستعرفه (وباعتبار حاله) فان قلت التصدير ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصدير قلت في التصدير اعتبار حال الغير وجعله عددا فوقه لا الى كونه في درجة من العدم فالمقابلة بحسب الاعتبار فأحسن التأمل اى باعتبار حاله ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد (الاولى) غير لفظ الواحد الى الاول ليفيد ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة قيل الواحد الاثنين او الثلاثة ولم يكتفوا بالحادى الذى يذكر في النيف لما اعتادوا من ايراد النيف مغايرا للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول افعل تفضيل من الوأل ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فنقول فعلته حاما اول واذا لم يجعله صفة نوته فقلت فعلته اولا كذا في الصحاح (والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة) واما فيما فوق العشرة فينزل الاول والاولى الى



الحادى والحادية كما اشار اليه بقوله (والحادى عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشر) وهذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد فتقول لمن هو بعد تسعة عشر عشرون وفي النيف على ما عرفت في التركيب لكن يعطف ولا يركب كما كان في العدد فتقول الحادى والعشرون والحادية والعشرون (ومن ثمة) اى من اجل ان المقول المذكور لتصيير العدد الاقل بواحد مثل العدد الذى هو اصل هذا المقول اوليان حاله باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه (قيل) فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل تقول سابقا بمعنى تقول العرب (فى الاول ثالث اثنين) بالاضافة الى اقل منه بواحد (اى مصيرهما) ثلاثة (من ثلثهما) من حد ضرب فيما لاحرف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه حرف حلق (وفى الثانى ثالث ثلاثة اى احدها) الواقع فى الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد الفرق بين الاضافتين بأن الاول اضافة الى المفعول والثانى اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثانى لمصيرهما ولم يعين احدها ولت ان تقول معنى قوله ومن ثمة انه من اجل ان الفاعل فى الاول بمعنى المصير وفى الثانى ليس بمعنى اسم الفاعل قيل فى الاول ثالث اثنين بالتنوين والاعمال وفى الثانى ثالث ثلاثة بالاضافة ولم يبين الاضافة فى الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين فى الاضافة لكن قال الرضى الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلاثة فكيف صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلاثة قلت قال الرضى اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال اثنين فى المقام بالثلاثة فكأنه صير الاثنين ثلاثة ونحن نقول فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلاثة وقال الرضى الفاعل باعتبار الحال فى صورة اسم الفاعل خال عن المعنى لانه لم يشق عن فعل حتى يدل على قيام مصدره بشئ قلت لا يبعد ان يكون مأخوذاً من لفظ العدد للنسبة فيكون الثانى بمعنى المنسوب الى اثنين بمعنى كونه جزءاً خاصه فيكون كالناظر لبايع النمر والباقل لبايع البقل (وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة) باضافة احد المركبين الى الآخر (وان شئت قلت حادى احد عشر) بحذف الجزء الثانى من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادى الى العدد الاكثر لالى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة (فتعرب الاول) اى الاسم الاول لان بناءه لكون الثانى بمنزلة تاء التأنيث وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما فى قدم وانما بنى على الفتح عند ذكرها وان شئت حذف الجزء الاول من الثانى ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلاثة عشر قال سيويه فتبينهما لقيام الجزء الثانى من المركب الثانى مقام الجزء الثانى من المركب الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائى الوجهين من العرب وانما لم يذكره المصنف لانه انكر فى ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف فى تقديره (المذكر والمؤنث) اى هذا باب المذكر والمؤنث وهذا يدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف وايس مبتدأ ما بعده (المؤنث ما فيه علامة التأنيث) هذا تعريف للمؤنث الغير التأويلى فان التأويلى كرجال ليس فيه علامة تأنيث لالفاظا ولا تقديرا (لفظا او تقديرا) والمقدر لا يكون الا بالتاء ولو قال ما فيه الالف او التاء المملوطة او المقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات الصغية كهند وانت وهى وهما وهذه وانت الى غير ذلك لفظا او تقديرا (وعلامة التأنيث التاء) المنقلبة هاء فى الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق مسمى علامة التأنيث لانه قد يكون للدلالة على التأنيث اولانه يعامل مع ذى التاء



معاملة المؤنث سواء كان تأوفاً للدلالة على التأنيث وهي في الصفة غير افعال التفضيل و افعال الصفة ومفعال ومفعيل ومفعول ليس من الافعال كذا كر بمعنى امرأة شبيهة بالرجل وفعل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل وفي المنسوب بالتاء قياس وفي الاسم الجامد سماع قليل كرجلة وانسانة و غلامة او للفرق بين الواحد والجنس في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربت وتعمرو وعمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد فتحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة وواحد هاقليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد يجيئ للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء والواحد بالتجرد نحو كاة للجنس ركم للواحد وهو قليل وللبالغة في فعال وفاعل وفعل ومفعول كعلامة ورواية وفروقة ومطربة وجعلها للتأنيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع لجمع الواحد كالجماعة للبالغة تتكلف لا يخجل بالبال عند سماع هذه الالفاظ اولاً تنبيه على ان مفرد الجمع اعجمي معرب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جوارب وموزجة في جمع موزج معرب موزة وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب وموازي او لتنبيه على ان مفردة مع ياء النسبة وهو ايضا من خواص الجمع الاقصى فيقال اشاعة في اشعث ومشاهدة في مشهدى اولتعويض الياء المحذوفة على نحو مصابيح فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذا التاء لازمة مع حذف الياء ولا يجامعها اولئاً كيد تأنيث الجمع وهي لازمة في مثال عربة وهلمة وجائرة في فعالة كجمالة وقد يلزم كما في ججارة وفي فعولة كصقورة وقد يلزم كهمومة وخؤولة وفي الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة اولئاً كيد التأنيث كما في ناقة ونعجة وهي لازمة وقد يجيئ في الصفة نحو عجوز وعجوزة اولتعويض عن فاء الفعل كما في عدة او عن لامه كما في ثبة او عن ياء الاضافة نحو ياباب اولانقل من الوصفية الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها اولايكون بمعنى من المعاني كما في ظلمة وعمامة وهي لازمة هذه اثني عشر قمماً لتاء جمع الكل في علامة تأنيث يغلب في فاعل ومفعول لم يقصد بهما معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث المتجرد عن التاء كبايض وطالق ومرضع ومطفل وقد يلحق التاء فيقال حايسة ومرضعة وان قصد بهما الحدوث فالتاء لازمة كبايسة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بهما الحدوث وفي قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هي الهاء صارت في الوقف هاء والبصرية قالوا الاصل الوصل فهي التاء تصير في الوقف هاء وبرجح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد التاء الى الاصل (والالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والالف الممدودة ما بعده همزة فيستفاد ان علامة التأنيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها سبب مدالف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيويه اولان الالف اسم للمتحرک والساكن وههنا يجب وهو ان معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التأنيث وقد بينها بالالف المقصورة والممدودة فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مؤنثاً مع ان نحو فتى مذكر ولو قيد الالفان بكونهما للتأنيث لدار وكان تعريفاً بالجهول وغاية ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير منها من السماع فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسمع فليس مقصودة من التعريف الاتعين مفهوم المؤنث عند النحوى وبيان علامة التأنيث



ليعرف بوجه ما يمكن في هذا المقام وامام معرفتها بوجه تميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسميها كتابه فأحالتها الى المبسوطات والالاف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالفي التأنيث واوزان مشتركة بينها وبين الالف الاخلاق والفاء زبد لمجرد تكثير الكلمة هي ما تكون سادسة كقبحي وكثري وقد ضبطها التمهيل فأجلناها اليه مخافة الطويل (وهو) اي المؤنث (حقيقي ولفظي) ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المؤنث (فالْحَقِيقِي مَا بَازَاة ذَكَر) ي مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر للمثمر ونخلة انثى للثمرة فلما قال (من الحيوان) اخرجها ومن جعل تأنيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظي في الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث الغير العاقل داخلا في المؤنث اللفظي وتقييد ما بآزائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضي الاولى تعريف الحقيقي بذات الفرج لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا الفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي وانه متقوض بما قبل في الغراب ان تمتعه عن انشاء بالطعم فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج (كامرأة وثاقفة واللفظي بخلافه) سواء كان علامة تأنيثه في اللفظ او في التقدير (كظلمة وعين واذا استند اليه الفعل) المتصرف بخلاف نحو نعم هند او شبهه الفعل فلتبس ذلك الفعل (او شبهه بالناء) لكن بشرط ان لا يكون المؤنث علما لمذكر فانه في حكم المذكر مطلقا لا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذئ الناء (وانت في ظاهر غير الحقيقي) وظاهر الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المستند نحو حضر القاضي امرأة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب الناء الا اذا كان حقيقي التذكير فانك في ضميره ايضا بالخيار تقول حمامة حسن وحسنة (بالخيار) نبيه على ان المراد بالتلبس بالناء هو وجوب التلبس والاعذب ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق وقد يجعل قرينة على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله بأن النخلة في كلام الله حيث جاء قالت نخلة كانت انثى بديل قالت قلت تبع في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد به مذكر لا يؤنث الفعل المستند اليه بالناء لئلا يتلبس المراد به بقى ان المختار في ظاهر غير الحقيقي المتصل بالفعل التأنيث وفي المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع الان الشمس على ما في الرضي

(وحكم ظاهر الجمع مطلقا) سواء كان جمع مذكر او مؤنث حقيقي او غير حقيقي (غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي) فيه ان الاولى طلعت الشمس كاسبق والاولى طلع الشمس وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما كان حقه السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو بنين وارضين وسنين فان الاول في حكم الابناء والاخيرين في حكم الجمع بالالف والناء قال الله تعالى ﴿ آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَصَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فَعَلَتْ ﴾ هذا من المبحث (وفعلوا) ليس من المبحث ذكر استيفاء او مجموع فعلت وفعلوا في قوة جاز تأنيثه فالحكم من المبحث تأمل (والنساء) اما المراد به جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا في (والايات) مؤنثا كان او مذكرا (فعلت وفعلن) قالوا النون لغير العاقلين استعملت في المؤنث لتقصان عقلها تنزيلا لها منزلة غير العاقل قلت كان الاولى ان يقول والنساء كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصاله غير العاقل في ذلك لانه خاف فهم الاصاله في فعلت ايضا والفرقة بين الجمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فتقول لجمع المذكر السالم هم لا غير ولئلا الرجال هي او هم ولئلا النساء والايام هي او هن وهكذا (المثنى



ماخلق آخره) اي آخر مفردة اذ المثنى مجموع مسلمان ولم يخلق آخره شيء بل آخر مسلم وبهذا اندفع  
ان تعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفردة لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق عليه انه لخلق  
آخر مفردة ذلك واو قال ماخلق آخر مفردة فيه لم ينقض لكن يتجه ان المراد بالفرد ما يقابل المثنى  
والمجموع فيدور ويخرج عن التعريف رجالان وانما ادرج الآخر ولم يكتف بما خلقه لان الحق  
في السنتهم شاع في الطارى على الشيء سواء كان في اوله او آخره ومنه قوله سابقا <sup>المراد</sup> ويلحقها اي اسماء  
الاشارة حرف التنبيه (الف او ياء) يشمل حبلى ومسلمين جمعا وخرج الثاني بقوله (مفتوح ما قبلها)  
والاول بقوله (وتون) وبعديشمل عطشان واخرجه بقوله (مكسورة) وفيه نظر لانه يخرج عنه  
المثنى على لغة من يفتح نونه على مارواه الكسائي عن لغة بني زياد بن قعس وقال الفراهي لغة لبعض  
بني اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة رضى الله تعالى عنها \* يا حسن  
ويا حسينان \* بضم النون (ليدل) الالف او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان يكون دلالة  
الالف او الياء فرضا من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالنوين ونائب عنه ومن قال  
المراد ليدل الالف او الياء والنون وفي دلالة المجموع لا يجب ان يدل كل جزء يرد عليه انه ليس الغرض  
من الحاق دلالة المجموع فالظاهر ان المصنف جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع  
ان العلامة لا تحذف لانه لا يسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا بد ان يجعل الدلالة محمولة على  
التضمنية لان الالف والياء يدلان على المعاني المتورة على الاسم ايضا (على ان معه) في الارادة (مثله)  
في العدد واللفظ من جنسه الذي يفيد اللفظ من المفهوم الكلى الشامل لهما حقيقة او ادعاء كافي التغليب  
نحو عمرين لابي بكر وعمر وقرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخل تحت المسمى بعمر او تحت  
مفهوم القمر ويسمى تغليا ويعتبر في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المرنث فلذا لا يقال  
شمسين قبل التغليب محفوظ لا يقاس وبهذا اندفع ان جاني رجلان لا يقتضى كون الرجلين معا وانما  
قيده بقوله جنسه تنبيها على عدم كفاية المماثلة في اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين المعنيين  
للاشتراك في اللفظ عند المصنف وان صرح الاندلسى بجوازه ولا يرد تثنية اللفظ المشترك لانه  
ماول بما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان مجازيا او حقيقيا فيراد  
زيد حين التثنية المسمى به على ماهو المشهور وعند المصنف يراد التميز بهذا الاسم لان غرض  
الواضع في وضع العلم مجرد التميز بالاسم بخلاف وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز  
الافراد بمفهوم يحضر بالاسم ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشترك بهذا التأويل ثم  
التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاني زيدا للضرورة او على سبيل الشذوذ او للفصل  
بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة نحو جاني رجل فاضل ورجل تاجر او حكما نحو جاني رجل  
فاكرمت الرجل ورجلا معه فانه في معنى الرجل الجاني ورجلا معه او لقصد التكثير نحو جاني رجل  
ورجل اذ لم يقصد اثان فقط وقد يحى التفريق للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى \* صفا صفا  
ودكا دكا \* ومنه كل فرد فرد فان قلت لا يشمل التعريف المثنى للتكثير نحو ليك وسعدك قلت التكثير  
معنى مجازي للتثنية فيشملة التعريف باعتبار معناه الحقيقى (والفصوح) لفظ مشترك بين الالف وما  
فيه الالف اللازم لفظا او تقديرا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم عن نحو زيدا في حال الوقف  
فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضربا في وقف اضرب من سمي مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس

فقد ظهر ان المقصور هو اصل اللفظ  
بجمله على الالف وعلى الاخر في الالف لا يرفع  
والمراد في التثنية على الاخر في الالف لا يرفع  
اي الاخر المقصور كذا فيهم



الحركة والقصر الحبس (ان كان الفه عن واو) اى منقلبة عن واو المتبادر منه معلومة الانقلاب عن  
الواو لان الاحكام انما تعلق على ما يعلم (وهو ثلاثي) اى على ثلاثة احرف (قلبت) ذلك الالف  
(واوا) والاولى ردت الى الواو لان رد الشيء الى اصله لا يسمى قلبا (والا) اى وان لم يكن كذلك  
اما بان يكون معلومة الانقلاب عن الياء او غير منقلبة عن شيء بل يكون الفا اصلها كالف الى علما ومتى  
واذا كذلك فان الالف في الاسماء لعريقة البناء اصل او مجهولة الاصل في ذلك بأن يقع في متمكن الاصل  
ولم يعرف اصلها او كان غير ثلاثي (قباليات) هذا مذهب البعض والاشهر في الالف الاصلية ومجهولة  
الاصل التي لم تمل اراميلت ولم ينحصر جهة الامالة في كون اصلها الياء او الواو كذا في الرضى ومن  
جعل الى مجهول الاصل وجعل المالملة مطلقا مردودة الى الياء فقد خالف الرضى ولا بد من سند قوى  
حتى يكون الرضى ومن تصدى لمل كلام المتن على ما هو الاشهر فقد وقع في التعسف الى غير المر هذا  
ولو اکتفى المصنف بقوله فان كان الفه عن واو لكفاه لان الالف في غير الثلاثي مطلقا منقلبة عن الياء  
لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء لا محالة (والممدود) كالمقصود (وان كانت همزة اصلية)  
اى غير منقلبة عن اعلى اوزايد ولا زائدة فقابلته بما للتأنيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة (بنت)  
مستقبل او ماض وبؤيد الثانى قوله فيما بعد قلبت وحكى ابو على جواز قلبه واوا مثاله قراء صيغة  
مبالغة لجيد القراءات والنسك من قرأ بمعنى تنسك اوجع قارئ فالكلى شيء مع ثبوت الهمزة في الاشهر  
(وان كانت للتأنيث قلبت واوا) اما القلب فلانها في الاصل مقصورة بقلب واما القلب بالواو فللحيز  
عن اجتماع ياءين في حال النصب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء وحذفها مع الالف اذا كانت بعد اربعة  
احرف نحو قاصعان وخنفسان دفعا للتطويل وليس بقياس خلافا لكوفيين (والا) اى ان لم تكن اصلية  
ولا للتأنيث (قالوجهان) القلب واوا او الاثبات سواء كانت زائدة الاخاق كقلبها فانه ملحوق بقرطاس  
او منقلبة عن واو او ياء والمتبادر نسوية الامرين لكن في الرضى ان ابدال همزة الاخاق اولى من الاثبات  
وابدال همزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان الهمزة المبدلة قد تبدلت ياء ولا يقاس  
عليه خلافا لكسائي وفي الترجمة الشريفة ان المشهور رد ايان واو صح فبني على ما في الرضى ولا يصح  
ان يقاس عليه فافيه ان الصحيح ان يقول المصنف فوجهان يحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله  
قالوجهان يفيد ان الامر منحصر في الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب عن الياء لا يكون الا ياء لاشتهار  
ردا يان فليس بشيء لان رد ايان لا يجب ان يكون المنقلب عن الياء مردودا الى الياء لجواز ان يكون شاذا  
لا يقاس عليه وما لا مندوحة عن معرفته كيفية تنبئة ما حذف لانه نسبيا فلا يعود في التنبئة الا في خمسة  
الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو وربما يقال اخان وابان ويقال فان وفوان للضرورة وابعد  
منه فبان واما ايدان فتنبئة يدى كعصى وهولعة في يد وكذا دموان ودميان تنبئة دما ودعى على اختلاف  
في ان صله واو او ياء وهولعة في دم ودميان شاذ عند من جعله واويا وبالعكس عند من يحالفه (ويحذفونه  
بالاضافة) اى وجوبا وقد يحذف جواز في الصفة العاملة اذا كانت مع اللام (وحذفت تاء التأنيث  
في خصيان والبيان) تنبيه على حال اللفظين ورد على من قال هما تنبئة لخصى والى وهما الفتان في خصية والية  
والخصيان والالبيان موضوعان لهما من غير ان يثنى الخصية والالية وليس المقصود بيان قاعدة تنبئة خصية  
والية حتى يتجه انه يفيد الوجوب مع انه جاء خصيان والبيان بل لم يثنى بدون التاء الا للضرورة وانه لا وجه  
لتفسير الاسلوب والعدول عن حذف الى حذف ويجوز تنبئة اسم الجمع والجمع المكسر الغير الاقصى تأويله

بالجماعة فيقال ابلان وجلان وقديثنى الق في امر الواحد لا رادة تكرير الفعل فيقال القيام ادا به الق الق وبه  
فسر القيا في جهنم ورب ارجعون اى ارجعنى وارجعنى وقد يقدر تسمية كل جزء من الشئ باسمه فيقع المثنى مقامه  
او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تقارق اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عيني  
لايتام وقوله تعالى \* ويكونون عليهم ضدا \* وقوله \* وهم لكم عدو \* واذا اضيف التثنية لفظا  
او معنى الى تثنية والاولى جزء الثانية تجميع او تفرد الاولى كراهة توالى التثنتين مع كمال الاتصال بينهما  
لفظا ومعنى والجمع اولى نحو قلوبكما وقلوب لكما واذا فرق المتعدد فالافراد لا غير نحو نفس زيد وعمرو  
واما اذا لم يكن الاولى جزء من الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلامي زيد وجب التثنية وان امن جاز  
الجمع قياسا عند الفراء وبونس وغيرهما يدعى السماع نحو وضع رحالهما لانه لا يكون في الاغلب للبعيرين  
الارحلان (للمجموع) اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ما خفي من اسمه (مادل على آحاد) خرج به  
ما ليس بجمع ولا اسم جمع والمراد الدلالة وضعا مثلا يخرج الماهدون في نعم الماهدون لانه وان كان  
المراد به واحدا لاثاني له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغي ان يراد بالاحاد اعم من الوحدات  
وما يتصف بها ليشمل الاحاد والمئات والالوف الا ان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين  
جمع فالمراد بالاحاد المتصف بالوحدات فقول الرضى ان قوله مادل على آحاد ليشمل اسم الجمع  
كرهط واسم العدد كثلاثة وعشرة محل نظرا ذ الثلاثة والعشرة لا يدلان على آحاد بمعنى المتصفة  
بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله (مقصودة بحروف مفردة) اخرج اسم الجمع  
لانه لم يقصد آحاده بحروف مفردة واوحذف المقصودة لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم الجمع  
بتقيد الدلالة وقوله بحروف مفردة متعلق بمقصودة لا يدل لثلا يكون مقصودة تطويلا فن قال  
بحروف مفردة جاز ان يتعلق بدل فقد زل \* ومن قال جاز ان يتعلق بهما على سبيل التنازع فقد  
تكلف لا اعتبار قيد للدلالة يستغنى عنه تقيد القصد ولا معنى لتفردنا الا ما يقابل المثنى والمجموع  
فيدور التعريف ويخرج ا كالب فانه جمع اكلب فهو بحروف اكلب والاكلب ليس بمفرد فضلا  
عن ان يكون مفرد ا كالب الا ان يقال اكلب مفرد الا كالب ايضا تأمل والمراد بمفردة ما يعم  
المفرد المحقق والمقدر فان نسوة جمع اظهر خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبة  
وامتناع التصغير وتأنيث الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه لا مفرد لها فيقدر له  
نساء كغلام فيحمل النسوة جماله كغلة لغلام والمراد بحروف مفردة حروفه الاصول لثلاثين  
بطلبة لطالب والمراد اكثر حروفه لثلاثين بسفار جمع سفر جل ولا يخفى ان مفردة لا يكون  
الا بتغيير ماله لتحصيل الجمع فقوله (بتغيير ما) توضيح لمدخله في الاحتراز ولا بد من قيد الحبيبة  
ليدخل فيه حضاجر علما ويخرج عنه قال الرضى لا يخرج بقوله بتغيير ما جملة السلامة فانه كفى  
تغييرا فيهما من كون الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم يعنى كفى لتغيير انتقبال المفرد من  
الاستقلال الى الجزئية لكن بشكل حينئذ شمول تعريف جمع الصحيح عليهما لانه عرف بما لم يتغير  
فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد يتغير بالاتصال من  
الاستقلال الى الجزئية ولا يتغير بناؤه وصيغته (فتحو تمرور كلب ليس) الضمير للنحو فافراده على  
مقتضى النحو (بجمع) اما نحو تمر فلو جهن احداهما انه لا يدل على آحاد بل على جنس ربما



ينطبق على واحد ورمبما ينطبق على اثنين وعلى اكثر وانما هما انه ليس بحروف مفردة بتغيير ما ليس  
 تمر مفردا ولا مغير تمر بل تمر مغير تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن سائر  
 آحاد الجنس ولذا لا يزداد في تراب وخل فلا يقال ترابة وخله لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو  
 ركب فلانه ليس راكب مفردة ولا ركب مغير راكب اذ ليس الركب من اوزان جمع القلة وبصغر  
 ويجعل منسوبها وبفرد الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب بتغيير ما لما جاز فيه هذه الامور  
 (على الاصح) جملة معرصة في تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتفرع مما سبق وفيه  
 اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل نحو التمر والركب جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل  
 اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس له مفرد يوافق لفظه في الحروف فليس يجمع اتفاقا  
 فالمراد بقوله فمحو تمر وركب ماله واحد يوافق في حروفه (نحو فلك) اى ما يطلق على الآحاد  
 المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا او واحد يقابره في اللفظ (جمع) اما ماله واحد  
 لا يفسره فلا اعتبار بتغيير فيه كافي فانه يحكم فيه بأن فلك لمفرد انتقل عن موازنة فقل بالجمعية  
 الى موازنة اسد فصار ضمة همزته طارضة حكما وهجان للابل البيض انتقل بالجمعية الى موازنة رجال  
 عن موازنة حار كانت له بمعنى البعير الابيض واما ما ليس له واحد اصلا كافي نسوة فتقدير مفرد له محجور  
 كما صرفت ولا يخفى في ان ما قبل في فلك وهجان تكلفا في الغاية والا قرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر  
 للفلك كاسد وللهمجان هجان كرجل ومن البين ان المصادر المستعملة في الاعيان ليست بمجموع فر بما لتغير  
 اعتبارا لاصلها فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار حالها لكن لا تؤنث اصلا كذا في الرضى  
 والمستفاد من القاموس انه اختلف في فلك هل هو مشترك بين الواحد والجمع واما للجمع جمع كالا واحد  
 فينبغي ان يقيد نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه (وهو صحيح ومكسر) ويستفاد من قوله  
 جمع التكسير فيما بعد ان يسمى الصحيح ايضا جمع الصحة فالصحيح مالم يتغير بناء واحده والمكسر سيرفه  
 (فالصحيح المذكور) اى لا آحاد مذكر وينبغي ان يراد به كونه لذكر غالبا لثلاثا بشكل بسنين وارضين  
 واخواتهما وكذا قوله (ولؤث) لثلاثا بشكل بسجلات وهذا سمي الاول جمع المذكر والثاني جمع  
 المؤنث ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر ولؤث لا يختص الصحيح لكن يختص به غرض التقسيم فلذا خصص  
 (فالذكر) اى فجمع المذكر بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قرره الشارحون  
 (مالحق) اى جمع صحيح لحق (آخره او مضموم ما قبلها او باء مكسور ما قبلها) ولا يخرج نحو  
 مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل اليا مضمم ما قبل الواو في الاصل والفتح طار لكن قوله وان كان  
 مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو لحق المقصور لاصله فلم يلحقه واو ما قبلها ضمة بل واو ما قبلها  
 الف فتأمل وبمعنى ما يتعلق بشرح التعريف محال الى فطنتك المستعدة لمعرفة مما سمعت في تعريف المثنى  
 ويخرج عن التعريف نحو بسنين وارضين الا ان يتكلف بدعوى ان يعتبر بسنة وارض بعد جمعهما على  
 الصحة ولا يغير في وقت الجمع وقولهم في تعريف جمع الصحيح ما سلم بناء واحده محمول على انه لا ينكسر  
 للجمع اما لو طرأ انكسار بعد الجمع فلا يضر في الصحة (ونون مفتوحة) ذكر لمزيد توضيح وقوله  
 (ليدل على ان معه اكثر منه) لمزيد توضيح ولم يذكر قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى  
 يجب استيفاؤه وقيل اعتمد على انسباق الذهن اليه مما ذكر في تعريف المثنى والاولى تبديل الاكثر بما يزيد  
 عليه اذ لا كثرة في مفردة وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى لاثنين



لالان مع الواحد كثر منه ارمثله فالالف علامة الانثنية والواو علامة الجمعية للدلالة على معية شئ  
 بشئ فاحفظه لا يقال قوله ليدل الى آخره لاجرا عثرون واخواتها اصدق باقى الحد عليه لانا  
 نقول لم يدخل فى الجنس وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت بيان توضيح مما يتعلق به ( فان كان آخره ياء قبلها  
 كسرة ) احترز به عن ياء قبلها سكون نحو طى فانه كالحرف الصحيح والواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق  
 الحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون فى آخره واو كذلك فلذا لم يتعرض له واو كان الياء منقلبة عن الهزة  
 وجوبا لا تحذف كما يجب فى علم التصريف ( حذفت ) اى حذفت الاخران ضمير الآخر لكونه ياء  
 وجعله للتاء خلاف السوق يدركه صاحب الذوق وينبغى ان يقول حذفت بعد نقل ضميتها الى ما قبلها  
 ليتبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه لبيان حال ما قبل الف دون الياء ( وان كان ) اى الاسم او آخر الاسم  
 ( مقصورا حذفت الف ) من وضع الظاهر موضع المضمرة على الثانى فالراجع الاول ( وبقي ما قبلها  
 مفتوحا ) لاحالة خلافا للكوفيين فى الف الزائدة نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ما قبلها ( مثل  
 مصطفىون ) لوجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء ( وشرطه ) اى شرط صحة الجمع بالواو والنون  
 ( ان كان ) ما يجمع ( اما فذكر علم ) او مصغر نحو رجيلون صرح به فى التسهيل ( بعقل ) فان كان  
 مذكرا علما بعقل كما يرشدك اليه قوله وان لا يكون افعال فعلاء فى العبارة ماترى من اثر الاهمال لكن  
 ما ذكره الرضى ان فيه الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع امكان جعل ما جعل خبرا جزاء وجعل مجموع  
 حروف الشرط ان الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع امكان جعل ما جعل خبرا جزاء وجعل مجموع  
 الشرط والجزاء خبرا لا يجوز نحو انا ان جئت اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك خبرا جزاء وجعل مجموع  
 الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى وبرد  
 ايضا انه ان اريد بالماذكر معنى سواه فيه علامة التأنيث او لا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع  
 عند البصريين وان جوز الكوفيون طلحون بسكون اللام وان كيسان بفتحها كما فى جمع المؤنث والسماع  
 مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة جمع حلى وورقا علين لمذكر بالواو والنون  
 مع انه لا خلاف فى جوازه وقد قيد فى التسهيل العلم بقبود وهو ان لا يكون معا بحرفين كزيد بن زيد بن  
 وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسناديا ولا منجيا فلا يجمع سيويه وبرىق نحره علين بالواو والنون  
 ( وان كان ) الاسم الذى يجمع ( صفة فذكر بعقل ) اى فان كان مذكرا يعقل حقيقة او حكما بان تزل منزلة  
 العقلاء نحو رأيتهم لى ساجدين \* وينبغى ان يراد به مذكر المعنى بقرينة قوله ولا بناء التأنيث قيل ينبغى  
 تبديل بعقل بعلم ليشتمل قوله تعالى \* فتم الماهدون \* لتزحه تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسا  
 بل مقصور على السماع \* كنعن الوارثون \* ولا يقال نحن الرحيمون صرح به التسهيل وانه جمع  
 مجازى يجعل الواحد بمنزلة متعدد ( وان لا يكون افعال فعلاء ) والاخصر الاوضح لا يكون افعال  
 فعلاء بدون العاطف وان فىكون صفة لمذكر بعد صفتين ( مثل اجر ولا فعلا فاعلى مثل سكران  
 ولا مستويا فيه ) المذكر ( مع المؤنث ) هكذا كان حق العبارة وكائه سقط المذكر عن قلم الناسخ  
 ( مثل جريح ) يعنى به فعلا يعنى مفعول ( وصبور ) يعنى به فعولا يعنى فاعل والمراد باستواء المذكر  
 والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقبيلة بنى فلان واستثنى  
 منه الرضى الجماسى لان تكسيره مستكره فلم يبق الا التصحيح فيقال صهصلقون وصهصلقات فى جمع  
 صهصلق مثل جمرش وهى العجوز السحابة والصوت الشديد على ما فى القاموس وكائه وجده



الرضى لرجل ابضا والا فكيف يصح صهلوقون (ولبناء التأنيث) قبل يغنى عنه قوله مذكر ونحن نقول يغنى عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث (ويحذف نونه) وجوبا (بالإضافة) وجزازا بغير الإضافة في اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتى وفي الضرورة وفي الاختيار قبل اللام الساكنة ومنه ما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب (وقد شذ نحو سنين) جمع سنة كسر سينه في الجمع وقد يضم للتنبيه على انه ليس يجمع سلامة في الحقيقة (وارضين) بفتح الراء وقد يسكن فان قلت ينبغي تقديم بيان شذوذهما على حذف النون لانهما متعلقان بقاعدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف النون بالإضافة كما في قوله \* دعاني من نجد فان سينه \* لعين بنا شيبا وشيبتنا مردا \* والجمع الشاذ بالواو والنون على ما ضبطها الرضى عدة \* منها بنون في جمع ابن جعل شذوذه لان قياسه ابنون وانما هي من اصل ابن وهو بنو كفرس وحذف اللام في الجمع نسبيا كما حذف في الواحد والاقبل بنون بفتح ما قبل واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس انه صفة حيث قال وبنت ايس على بن وانما هي صيغة على حدة الحقوها التاء للحاق ثم ابدلوا التاء منها \* ومنها البون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير علم ولا صفة \* ومنها البون واختلف في وجه شذوذه في جمع المصفر العاقل فقال البصريون هو تصغير ابني على افعال كاضحى بمعنى ابن وشذوذه لانه لم يوجد ابني وانما قدر لتصحيح هذا المصفر وقال الكوفيون هو تصغير ابن كادل جمع ابن على الاصل ويجمع فعل على افعال على سبيل الشذوذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وشذوذه لشذوذ جمع فعل على افعال وقال الجوهري هو تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار مفردة واما جمعه فعلى القياس وليس مما نحن فيه \* ومنها دهيد هون جمع دهيدة تصغير دهده كصلصال وهو صغار الابل \* ومنها ايكرون تصغيرا بكر كارب بمعنى بكر اولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر تصحيحا لا بكر مفردة كجمعه شاذ \* ومنها اهلون في جمع اهل وهو اسم غير علم \* ومنها علميون لوجعل جمع عليه بمعنى المكان المرتفع ولو جعل علما لليون الخير منقولا من الجمع بمعنى المنسوب الى العلية فلا شذوذ فيه \* ومنها البلغين والدرخين والبرخين والفكرين لدواهي \* ومنها العالمون ان لم يكن صفة واما سمنة ونظائرهما مما لم يأت لها تفسير من الاسم الذي عوض من لامة تاء التأنيث المتنوح ما قبلها فشاع جمعها بالواو والنون على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة لا تغنى عن السماع اذ معرفة ما لم يكسر وما عوض من لامة التاء سماعى وربما يجعل نون بعض هذه المجموع الغير القياسية متعقب الاعراب منونا فلا يحذف بالإضافة ومنه سنين واربعين وبنين فيلزم الياء \* ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لا بد من المذكر في المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل \* ومنه العالمون للجميع \* ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذى هو معرب غير اضافي يثنى ويجمع فيقال بعلبكان وبعلبكون والذى مبنى او جملة لا يثنى ولا يجمع بل يقال ذو خمسة عشر وذو وخسة عشر وذو تأبط ثمرا وذو وتأبط شمرا وذات شاب قرناها وذوات شاب قرناها والاضافى يثنى ويجمع منه المضاف لا غير



فيقال عبدا متاف وعبد ومتاف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الجزء ان والاولى للاقتصار على المضاف وان كان المضاف اليه ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولى فيقال للعقل بنو كذا وذو كذا وابتاء كذا واذا واء كذا ويقال لغير العاقل وان كان مفردة ذو وابن نحو ذوالقعدة وابن عرس وبنات عرس وذوات القعدة (والمؤنث مالحق آخره الف وتاء) لم يرد ابتاء ماشاع ارادته بما يقلب في الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مفرد لحق آخره الف وتاء كسلكاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالواو والياء في جمع المذكر للدلالة على ان معه اكثر منه من جنسه ولا اختصاص لهذا الغرض بجمع المذكر كما يوهمه بيانه (وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكرا) الاخصر ان كان صفة لها مذكر فان يكون (جمع بالواو والنون) واورد عليه ربعة وعلامة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات وعلامات ولهما مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء وهي ربعة وعلامة للمذكر (وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا) عن علامة التأنيث يرد عليه صفة مذكر غير العاقل وتصغيره فان شيئا منهما ليس له مذكر مع انهما يجمعان بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسى الاصلى الحروف نحو جمرش وصه صلق فانه يجمع بالالف والتاء لاستكراه جمع تكسيه (كحايض) اذا اريد به الثبوت (وطائق) كذلك واما اذا اريد بهما الحدوث فيقال حايضه وطارقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع التكسير فارقاين المجرد وغيره كذا في الرضى ويستفاد منه ان غير المجرد لا يجمع جمع التكسير فلا يقال لحايضه حيض كما يقال لحايض (والا) اى ان لم يكن وفيه حزازة لانه عطف على ان كان صفة فهو في حيز شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة (جمع مطلقا) ولا ينجح سماجته لفظا ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضى والتسهيل لا يجمع الاسم المؤنث الغير الحقيقى المجرد عن العلامة الاسما فلا يقال قدرات وعقربات ونارات ويقال سموات وكساعات وشمالات في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضى لما يجمع من الاسماء هذا الجمع قياسا انه لا يجمع هذا الجمع قياسا مؤنث غير حقيقى مجرد عن العلامة ايضا فالقاعدة في هذا الجمع ان يكون علما مؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف تأنيث ولا يكون اسما لمذكر حقيقى او علم غير العاقل المصدر باضافة ابن او ذو ونحو ابن عرس وذى القعدة وفيما سوى ذلك سماعى الا انها غالبية في جنس مذكر لا يعقل ولم يأت فيه التكسير كسمامات وسراقات وفي الخماسى الاصلى الحروف كسفر جلات وجعله الفراء قياسا والجموع التى لا تكسر كرجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكليات لمجئى كالب ومن المباحث المهمة في هذا الباب معرفة جمع قلة مثلثة ملفوظة التاء ومقدرها كما في دعد وهندوام فانها في التقدير دعدة وهندة وامة وقد استوفاه المصنف في قسم التصريف وسنعرفها ان شاء الله تعالى (جمع التكسير) من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير (ماتغير بناء واحده كرجال) للعقلاء او للكثرة (وافراس) ان غير العقلاء او لقلته فانه بالثالثين على انه لا يخص بالعقلاء كجمع الصحيح او لا يخص بالكثرة والقلته (جمع القلة) اى الموضوع لثلاثة فافوقها الى العشرة دون ما فوقها (افعل وافعال وافعله وفعله) كالب وافراس وارغفة وغلة وزاد بعضهم فعلة كطلبة بدليل هم اكلة رأس في مقام التقليل والدليل انما يكون قويا لو افاد القلة مع اطلاق الاكلة من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء (وجما الصحيح) وتردد فيهما الرضى وصوب كونهما لمطلق المتعدد والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان الاربعة للقلة اذا وجد للكثرة جمع فاذالم

الربيع يكون بالياء وعلامة لانه حقيقى وهو مذكور في الجمع المتأنيث فانه لا يجمع بالواو والنون  
وحتى اوردته في كتابه اوردته في كتابه يقال رجل ربعة اى ربعة الخلق  
لا يجمع بالواو والنون واما ربعة ايضا فجمعها ربعة وعلامة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات  
الاسماء في جمعها



يوجد فهي مشتركة وكذا ماعداها للكثرة فيما جاء فيه جمع قلة والافهى مشتركة واذا وجد نقد يستعار  
احدهما الآخر \* ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التماسك فلذا آخرها وقدم المصدر لانه  
اصلها عند البصرية والبواقي فرعه فقال ( المصدر اسم الحدث ) اى مقام بالغير فدخل فيه اسماء  
المصادر وجميع اسماء المعاني كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل  
والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث ما يكون تسماء معناه الحدث والايخرج عنه الصبوح  
والعروق بل ما يدل عليه وضعا لكونه موضوعا له او جزه فاخرج ماعدا المصدر بقوله ( الجارى  
على الفعل ) مراد به مذكورا بعد الفعل المشتق منه معموله منصوبا على انه مفعول مطلق على  
ما هو احد معانيه الاصطلاحية وبهذا يتبين انه يكفى في التعريف الجارى على الفعل ( وهو )  
معدودا ( من الثلاثى سماع ) اى مسموع لا يحصل الا بالسماع ( ومن غيره ) في تقدير وهو من  
غيره لثلاث يكون من عطف معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فانه لا يصح عنده ومن غيره  
( قياس ) فله في كل باب قياس فتقول كل ما هو مصدر افعال ( تقول اخرج اخرجا ) من غير  
توقف قولك على سماع العرب ( واستخرج استخرجا ) كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق  
او معللة وليس القياس ان كان فعل من غير الثلاثى مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل  
الآخر متحرك كان كسرت الاول فقط وان كان ثلاث متحركات كسرت حرفين من اوله لانه  
على هذا القياس لا يكون مصدر تفعّل وتفاعّل وتفعّل ونظائرهما قياسا ( ويعمل عمل فعله ) المتعدى  
او اللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه عمله عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيًا للمفعول  
بأن يقال اعجبني اخرج زيد ان يكون زيد مفعول مالم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا  
على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله ( ماضيا وغيره ) بيانا  
للتفاوت في العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول المشروطين بأن لا يكون بمعنى الماضى ولثلاث تقول  
صرح به للرد على من قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل مع  
ان لا يكون بمعنى الحال لا ان يختص المضارع بالاستقبال وان لا يغير الماضى و عبارته اوفق بالقصد  
الاول حيث لم يقل حالا او غيره ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالاته على  
الزمان ان يكون الحدث الدال عليه فى الماضى او الحال او المستقبل وكذا فى غيره من الاسماء فاحفظه  
( اذالم يكن مفعولا مطلقا ) لانه لا يعمل فى حضرة من هو اصل فى العمل لثلاث يلزم ترجيح المرجوح  
ولا بأس بايهام العبارة ان انتقيد لعموم العمل لاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافى عمله بل عمله  
ماضيا او غيره لانه تداركه بقوله وان كان مطلقا الخ ولا بد ان يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء  
المتصلة بالفعل ركائنه لم يذكره اعتمادا على ما سبق فى قسم التصريف ان الاسم العامل لا يصغر  
ولا يخفى انه فاق المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول  
وتأخر قوله ( ولا يتقدم معموله عليه ) لكونه فى تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدمها  
وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسير المقدر  
وذلك تكلف لا يساعده الوجدان ارتكبه لاتمام هذه الدعوى الناشئة من جعلهم اياه فى تقدير ان مع  
الفعل تصحيفا لعمله فلذا خالفهم الرضى فى الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف فى ذلك  
الكثير على ان الظرف يكفيه راحة الفعل ولا يجب ان يكون المأول فى حكم المأول به من كل وجه

(ولا يضم فيه) الاولى ولا يستتر فيه ومن قال فرق بين الاضمار وبين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعله مستترا في الشيء فقد غفل عن عبارة المصنف في بحث تنازع الفعلين حيث قال فان اعلمت الثاني اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولا يخفى ان الاستتار لا يكون الالفاظ فلهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تأخير عن قوله (ولا يلزم ذكر افعال) والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يفيد عدم تقديره ايضا (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضم فيه فاعلى ويصير الفاعل فضلة في التقدير منصوب المحل (وقد يضاف) اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد لتحقق هذا المعنى (الى المفعول) اى مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسى ظاهر كلام سيويه المنع (واعماله باللام قليل) وقالوا اكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضى وجعل اكثره مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد في القرآن اعمال المعرف باللام الا بالتقوية بحرف الجر قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء والسر في كون عمل المعرف باللام ضعيفا في المصدر قويا في اسم الفاعل والمفعول ان اللام الداخلة عليهما موصولة يجعلهما بمنزلة الفعلين واللام في المصدر يمنع تأويله بأن مع الفعل وهو مدار عمله (فان كان مطلقا) يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق (فالعمل للفعل) اى حق الفعل فهذا للتنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق او المعنى لانه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق فالعمل ليس له بل للفعل (وان كان) المفعول المطلق (بدلانه) اى من فعله والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا (فوجهان) ان شئت فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل (اسم الفاعل ما شئت من فعل) هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين الفعل بمعنى المصدر قال سيويه يسمى المصدر فعلا وحدثانا وحدثا وعند الكوفيين بمعناه المشهور وكأثره لجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر (لمن قام به) يريد لما قام به على سبيل التغليب فلا يراد به لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه لا تكون في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهى والعاوى لا يقال يشكل بهـاره صائمه اذ لو كان موضوعا لمن قام به لم يصح هذا التركيب لانا نقول وضعه لمن قام به لا يمنع اسناده مجازا الى من لم يقيم به والتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل والماضى مع انه مجاز في الاول اتفاقا وفي الثاني عند بعض (بمعنى الحدوث) بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند المصنف واعلم من الثبوت والحدوث كما حققه الرضى وبخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا بالثبوت ولا اعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة المشبهة الى الفاعل اذا قصد الحال فيقال حاسن وقابح وضائق وهذا مطرد على ما قال الرضى ويحكم بأن المستعمل في الثابت مما هو على وزن الفاعل كالرازق والعالم في اسماء الله مجاز (وصيغته من مجرد الثلاثي) اى غالبا فلا ينعقد بصيغ المبالغة ويجب من حكما في التسهيل وبيان الصيغة من تمة التعريف لانه يتضح بمعرفة اسم الفاعل مزيد اتضاح فلا يرد انه خروج من وظيفة النحو الى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثي ما يكون ماضيه على ثلاثة حروف فقله من مجرد الثلاثي لحصر صيغة الفاعل في الثلاثي او ما يكون الحروف الاصول من ماضيه ثلاثة فقله من مجرد الثلاثي



للاحتراز من الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي المجرد (على فاعل كضارب) قال المصنف وليكثر الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمى اسم فاعل ولم يقولوا اسم المفعول والمستفعل وفيه ان اسم الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم مافعل الشيء والمفعول والمستفعل لم يأت لهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمتدحرج والجاهل لان الاغلب فيما بيني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمستخرج لكان شيئا كذا في الرضى ويمكن دفعه بأن المصنف لم يرد اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه اختير بهذا الاسم باعتبار كونه فاعلا للفعل باعتبار انه طالب الفعل جاعل شخص فاعلا كالمفروح فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل باعتباره كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اختيار اظهر منه وهو ان معنى الفاعل أكثر وجودا في افراده من معاني امور اخر وبناء التسمية على الاغلب بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة اى ماله نسبة الى الفعل يشمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل انصب بالتسمية باسم المفعول (ومن غيره) اى غير الثلاثي او غير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرابع المجرد والمزيد فيه والمحقق (على صيغة المضارع بيمين مضمومة) متعلق بالظرف اى حاصلة بوضع ميم موضوعة موضع حرف المضارعة (وكسر ما قبل الآخر كدخول ومستغفر) وفي بعض النسخ كمخرج ومستخرج فان قيل كثير اما يكون كسر ما قبل الآخر بعينه ما كان في المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل الآخر قلت هذا اذا كان اشتقاق اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فلما كسر ما قبل المضارع كسر ما قبل اسم الفاعل من غير ان يكون كسر ما قبل آخر اسم الفاعل كسرا كان في المضارع وللتنبية على ان الكسر يتحقق في كل اسم فاعل كرر مثال اسم الفاعل كان ما قبل آخره في المضارع مكسورا ولم يأت بما كان ما قبل الآخر في المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر فيه مضموما وغير مضموم ومن قال لو كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا وغير مكسور مذكورا لكان اولى فقد غفل ولاخفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بيمين مضمومة وكسر ما قبل الآخر تنافرا اذ الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو انه قريب من صيغة المضارع ولانفاوت الالهذا وما ذكره هو القياس ومحض على صيغة المفعول من احسن وكذا مذهب من اسهب ووراق من اوراق على ما في التسهيل ومفتح اى مفلس من ابقح وطايح من اطاح ولافتح من افقح ومنن بكسر الميم اوضح التاء من انن شواذ (ويعمل) جميع (عمل فعله) من رفع الفاعل ونصب ما ينصب فعله (بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما) واما اذا فقد شرط معنى الحال والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد لا يعمل في الفاعل والمفعول به والعمل في الظرف والجار والمجرور يكفيه ادنى رائحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضى فعبارة المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد الاعتماد في العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه ماسوى اللام لانه لا حاجة معه الى كونه بمعنى الحال او الاستقبال وماسواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت صراحب لقيامه بها في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لثلاثي بزيد ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب لازيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنبي كافي عبارة الجزولى قال الرضى اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنبي ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كاللام وقال الرضى والهمزة

اعلم من ان يكون مذكور نحو أقام الزيدان أم قاعدان والنفي اعم من الصريح وغيره نحو انما أقام الزيدان والاختصار لا يشترط في عمله وعمل نظائره شيئا (فان كان للماضي وجبت الاضافة) معنى في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق بمعمولا (خلافا للكسائي) وهذا الخلاف مبنى على خلافه في اشتراط معنى الحال والاستقبال وكذا قوله (وان كان له معمول آخر فبفعل مقدر) فيه خلاف الكسائي فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) فانه نصب درهما ولا يصح عمل المعطى فيقدر له فعل كانه سئل ما عطاه فأجيب بدرهما اى اعطى درهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده الوهم فلذا قال الكسائي بعمله مطلقا والسيرا في عمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة والظاهر انه لا يخص وجوب الاضافة معنى بانتفاء شرط معنى الحال والاستقبال بل يشترك بينهما وبين انتفاء الاعتماد فالتخصيص بلا تخصص (فان دخلت اللام) اى اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل لشبوعها وقلة غيرها والاولى الالف واللام والمعدود في الموصول الالف واللام وفيه خلاف المازني لانه ينكر اللام الموصولة ولا يثبت الاحرف التعريف (استوى الجميع) اى جميع الازمنة كاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على الموصول وفيه خلاف ابن على والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا دخله اللام الا اذا كان بمعنى الماضى ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضى ذلك النقل وهما لكون مأخذه محتملا ومما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل باطلعا جبلا في امثلة النحاة حتى قال الرضى هذا مثال مصنوع لا اعتداده (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل (المبالغة) وهذا الكلام صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضى صرح في بحث الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك التقصان ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضى والحال والاستقبال (كضرب ومضرب) قال الرضى هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين (وعليم وحذر) يختلف فيه فذهب سيبويه يعمل ومنعه غيره (مثله) اى مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المماثلة لا تصح عند غير ابن بابشاذ (والثنى والمجموع) لاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة (مثله) اى مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما فرع الواحد ومن قال بعدم تغيير بناءه بالحاق علامتى التثنية والجمع لم يأت بوجه تام (ويجوز حذف النون مع العمل) في المذكور فلا يقال الضارب بتقدير المفعول (والتعريف تخفيفا) وفي قوله والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو الموصول ولاشائية للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام (اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه) لما لم يحتاج الى اخراج شئ يذكر معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة به لم يذكر بمعنى الحدوث لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال ينبغي ان يذكر لاخراج نحو عذروا اليوم واشغلوا شهر ولثلاثتهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول (وصيغته



(من الثلاثي) أي ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف (على مفعول كضروب ومن غيره على صيغة الفاعل  
بفتح ما قبل الآخر) هذا هو القياس وما عداه شاذ كالمحبوب من أحب والمضعفون من اضعف  
بمعنى ضاعف والمحزون من احزن (وامره في العمل والاشتراط) كأمر الفاعل (شرحه وجرحه  
وما هو الحق فيه لا يخفى عليك ان كان مما فصلناه لك حاضرا لديك) مثل زيد معطى غلامه درهمين  
الصفة المشبهة) أي المعتبر مشابها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلذا عملت  
ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود  
معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة (ما اشتق  
من فعل لازم) يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المنعدي واجب بأن  
رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلا منزلة الطبيعي ثم اشتق منه فهو  
مشتق من فعل لازم وهذا كأخذ اسم المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان  
مشتقا بعد التعدي فهو مشتق من فعل متعمد فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكر  
الرضي ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولا يخفى ان جعل  
رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا هون من اعتبار نقل رحم الى رحم كازعوا وخرج  
بقوله (ان قام به) اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم وبقوله  
(على معنى الثبوت) خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث وقال الرضي  
الصفة المشبهة موضوع لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا استمرار  
وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفتاح الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى  
كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة المشبهة فيصح ان يقال زيد ضارب غدا  
او الان او أمس (وصيغتها بخالفة لصيغة الفاعل) أي لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا يغير حسن  
عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل الاطراد على ما في الرضي وكان الاوضح الانصر وصيغتها  
لا تكون على فاعل (على حسب السماع) أي مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس (كحسن  
وصعب وشديد) وقد نبه بإيراد الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك  
هي من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس ومنطلق اللسان وقال الرضي هي  
من الالوان والعبوب على افعال كأسود وأبيض وأعور وأعرج (ويعمل عمل فعلها مطلقا) قال  
الرضي لا يصح الاطلاق الا عن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد فلا بد لها ايضا منه بل هي  
اولى بالاشتراط به لضعفها ونحن نقول المراد به بيان اطلاق العمل لا كقيمه والا فليغو لانه سيأتي تفصيل  
كيفية عملها فينبغي ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما يأتي اذا لاي نصب فعله على التشبيه  
بالمفعول (وتقسيم مسائلها) المسئلة هو الحكم الكلي والصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف  
في الامتناع والحسن وزيادة الحسن والفتح مسائل كلية ترتقي الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معروفة  
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه بمنوع وكل صفة مشبهة غير معروفة تكون كذلك  
مختلف في امتناعها وهكذا ولله دره وقد بين تلك المسائل ببيان مختصر مشتمل على التنبيه على وجه  
الفتح ومقابلته ومن لم يعرف هنامسئلة قال نسي كل قسم مسألة لانه يستل عن حكمه ويبحث عنه فجعلها  
مسئلة لانه (ان يكون) أي يحصل ببيان ان يكون (الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا وباللام

او مجردا عنهما ) اى اللام والاضافة ( فهذه ) الاقسام ( ستة ) انما اتى بهذه الجملة ليعلم بانقسام  
 الثلاثى للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر ( والمعمول فى كل منهما مرفوع ومنصوب ومجرور )  
 الجملة حالية عاملها معنى الاشارة فينتظم حل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة  
 كان حق الانتظام والمعمول فى كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون فى حيز ان يكون قال الرضى  
 انما لم يقسمها باعتبار اعرابها فى نفسها لان الكلام فيه قدم فى باب النعت بل يكون بالاضافة ايضا  
 بأن يكون خبرا او حالا ولى لان الكلام فيه قدم فى العربات ولا يخفى انه فرق بين حسن وجه وحسن  
 وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فائدة فى تقسيم المفعول الى المضاف وغيره بل  
 المفيد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه معمولى يدور  
 على كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد او المتعدد يدور على  
 كون المعمول مضافا الى الضمير او مضافا اليه ( صارت ) الاقسام ( ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية  
 والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة ) لانكار البصرى تعريف التمييز والاولى عندى انه على  
 التشبيه بالتمييز اذ المعنى على التمييز ( وعلى التمييز فى النكرة ) ولما لم يشترط نكرة التمييز عند الكوفيين  
 جعل الكل منصوبا على التمييز ( والجر على الاضافة ) وانما قال فالرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال  
 البدلية باعتبار ضمير فى الصفة وهذا يطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس خاليا عن الضمير  
 ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لاحسن لاشتماله على الضميرين لاضمير واحد كما هو على تقدير  
 الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية هذا الحسن وجهها حيث لم يؤنث الصفة  
 فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتمييز لان المفعول هو الاصل  
 فى العمل فان قلت قد استعار الضارب الرجل الجر على الحسن الوجه فارادوا استعارة الحسن الوجه  
 النصب عن الضارب الرجل بالنصب ليصيرا كالتساويين قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك  
 ( وتفصيلها ) اى الاقسام ومن قال اى المسائل فقد سمى ( حسن وجهه ثلاثة ) منصوب حال من حسن  
 وجهه لانه فى المعنى فاعل التفصيل كانه قيل يفصلها حسن وجهه ذات ثلاثة اوجه ( وكذلك حسن  
 الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجهه ) معطوفات بتقدير العاطف وقوله  
 كذلك بمعنى ثلاثة حال من الخمسة وقدمت ليعلم انها حال من الجميع ( اثنان منها بمنعان ) هما ( الحسن  
 وجهه الحسن وجهه ) خبر بعد خبر والتركيب من قبيل هذا حلوا حامض اما امتناع الاول فالعدم  
 حصول التخفيف لعدم حذف التنوين ولا ضمير بارز والاثبات بمسند كفى الحسن الوجه فانه كان  
 فى الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقي الصفة بلا فاعل اعتبر ضمير فى الحسن ليكون فاعلا  
 ولا يخفى ان هذا يقتضى ان لا يمنع الحسن وجهه الحسن وجهه الحسن وجهه استغنى عن البارز فى وجهه  
 فحصل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع الثانى فلانه اما فى الاصل الحسن وجهه فلا  
 تخفيف واما الحسن وجهه فهو فى صورة مالا تخفيف فيه وقيل لانه فى صورة اضافة  
 المعرفة الى النكرة وهو عكس المقصود ( واختلف فى حسن وجهه ) يتبادر ان الاختلاف فى جوازه  
 وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جلوه بمنعنا فى السمة قبحا فى الشعر والكوفيون جوزوه  
 مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة تكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لترك  
 الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح \* ووجه الجواز حصول التخفيف فى حسنا



وجهيهما لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان متحركان لان يقال النون لكونه قائما مقام التنوين في حكمه (والبواقي) من الاقسام وهي خمسة عشر (ما كان فيه) اى تركيب كان فيه لاصفة كان فيها (ضمير واحد) لم يكتف بافراد الضمير وصفه بقوله واحد وصف تأكيديا لحسن مقابله ضميران (احسن) مما فيه ضميران لامن غيره حتى يقتضى ثبوت الحسن في القبح لاشتماله على المحتاج اليه من الضمير وبراهنه عن المستغنى عنه من الضمير (وما كان فيه ضميران) الاولى اكثر ولعل الثانية لمجرد التعدد (حسن) يتفاوت حسنه بقلة الضمير وكثرتها فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على المستثنى عنه (وما لا ضمير فيه قبح) لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال (ومتى رفعت) على صيغة الخطاب (ها) اى الصفة (فلا ضمير فيها) وهى كالفعل (فيحسن مررت برجل حسن غلمانه ويضعف حسنون ويجوز حسان غلمانه) (والافقيها ضميرا لوصوف) مبتدأ كان او حالا او مفعولا (فتؤنث) على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رفعت وعلى صيغة الغائبة وهى ارجح لان معرفة المفعول هنا هم من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف المفعول وهما حذف الفاعل وذكر المفعول اهم (ويثنى ويجمع) لم يذكر التذكير لانه لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشمول عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث كذاول ولم يقل بدل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع (فقطابقه) اى الصفة الموصوف مع انه اخصر ثلثا يتبادر المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا (واسما الفاعل والمفعول غير المتدين) الاخصر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والجاز لان وصف اسم المفعول باللازم تشبيهه باللازم في اكتفائه بالمرفوع وعدم التجاوز الى المنصوب (مثل الصفة فيما ذكر) المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه قيده به لانها ليسا مثل الصفة مطلقا ذاللام فيهما الاسم الموصول دون الصفة (اسم التفضيل ما اشتق من فعل لوصوف بزيادة على غيره) اى وضع لوصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء لانه جعله كون ذلك القام الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول لان عدم وصف العرف بالنصف بالطول لامن له الزيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او باعتبار كما في قولك زيد شاب اذكر منه هرما والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع الفعل عليه (وهو) اى المفرد المذكر (افعل) فلا يراد فاعلان وافعلون وفعل وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله (وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليتمكن) الاعليه وخير وشر في الاصل اخير وشر اذا لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير القياس اذا لا يسع افعلا اكثر من ثلاثة احرف من مصدره فلو حذف الزائد على الثلاثة لم يثبت ان اشتق منه وفيه ان الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحقق بشرط اولم بشرط فالصحح لانه لا يمكن من غيره وان العلة في اشتراط انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء منهما بل التباس فتخصيص التعليل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير محض وقد خالف المصنف فيه سيديوه حيث جعل سيديوه مجبیه من باب الافعال قياسا وغيره جملة سمعا مع البكثرة واما ما نقل من الاخفش والمبرد انه يحى من جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به (ليس بلون ولا عيب) صفة ثانية لثلاثي فصل بينهما بالتعليل ولا فساد فيه لانه جملة معترضة اى هذا الاشتراط ليتمكن والجملة المعترضة لا تمنع في موضع ولا بد من قيد آخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية وتخص بأفعل الصفة وزاد الرضى ان يكون تام المعنى احترازا عن



مصادر الافعال الناقصة فانه لم يجمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا اشتق منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نفع وبئس وعمى وان يكون قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب <sup>منه</sup> والتعريف يفني عن الشرط الاخير واورد نحو اجهل وابلد وارعن مما لا يحصى فليل لا بد من تقييد العيب بالظاهر ومع ذلك يشكل ما اشتهر ان فلان احق من هبة شاذ وكلام الرضى يدل على عدم الوثوق بالحكم بشذوذه (لان منهما افعول لغيره) اى لغير التفضيل نحو اجر واسود واعرج فلو بنى اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضى انه جاء ارعن للتفضيل فيقال ارعن رعنا، وله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد منهما افعول لغيره قياسا مطردا فيفحش الاتباس فلا ينقض بما جاء منه افعول من غير اطراد ولا ينقض القاعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود في عيني من الظلم \* وهما اوقعا الكوفيين بتجوير اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان (مثل زيد افضل والناس فان قصد غيره) اى غير الفعل الثلاثى المجرد الخارج من اللون والعيب بأن يقصد المزيد فيه او الرباعى المجرد او المزيد فيه او اللون او العيب او الجامد لان يفضل فيه لالان يفضل فيه كما توهم شارح (توصل اليه بأشد ونحوه) بما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل مبهما او ضحكة بالتمثيل فقال (مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى) ايعنى يجعل ذلك المفضل فيه تميزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى \* انا اكثر منك مالا وولدا \* الظاهر انه لا يخص الوصلة بصيغة افعول بل يصحح هو زائد عليه استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جملة زائد في الاستخراج لازاما في الزيادة في الاستخراج ولا يبعد ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير بخص بالتوصل لكن لا يخص التوصل بقصد الغير فكما يصح زيد افضل واعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما (وقياسه) اى مقيس افعول (للفاعل) اى لتفضيل الفاعل (وقد جاء لتفضيل المفعول) سماعا (نحو اعذر) اى اكثر معذورية (والوم) اى اكثر ملومية (واشهر) اى اكثر مشهورية (واشغل) اى اكثر مشغولية (واحب) اى اكثر محبوبة واذا قصد في هذه الامور التفضيل للفاعل توصل بأشد ونحوه قال الله تعالى \* والذين امنوا اشد حباله \* قال المحقق التفاضل لم يقل احب الله لان احب شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجزئ له افعول توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فيقول كان الاولى ان يؤخذ قوله فان قصد غيره توصل اليه بأشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا يتعلق به ايضا (ويستعمل على احد ثلاثة اوجه) قوله على احد ثلاثة اوجه حال من مرفوع يستعمل ابدل منه قوله (مضافا) لفظا (او بمن) لفظا (او مفعلا باللام) المهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم التفضيل يطلب ذلك لانه لا يعقل الا بمفضل ومفضل عليه والتصریح بالمفضل عليه انما هو مع من لکنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه (فلا يجوز الافضل من عمرو) لان الشايخ فيه اللام المهدية المبنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه عند الخطاب بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع لام الجنس ايضا مع من لانه يشبه جمع لام المهدية مع من الانادرا نحو \* ولست بالاكثر منهم حصى \* وانما العزة لاكثر \* وربما يأول بأن من ليس للتفضيل والمعنى الاكثر من بينهم من الغير حصى ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة افعول بل متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اى هذا اظهر من كل ما عدها بعيد من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك تعلم الجميع (ولا زيد افضل الا ان يعلم) المفضل عليه



فيستعمل بدون من لفظا بل تقدر المفضل عليه بمن (بحواله اكبر) اى من كل شىء ولا يصح  
 ان يكون التقدير اكبر كل شىء كما قال الرضى لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون التعويض بالتعويض  
 نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو ذراعى وجهة الاسد اى  
 بين ذراعى الاسد وجهة الاسد نعم يصح ذلك فى مثل زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم الناس  
 واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لامن قوله فلا يجوز زيد افضل ولا بد من تقدير ولا زيد  
 افضل اذا لم يعلم فتأمل ولك ان تجعله استثناء من قوله ولا زيد افضل ويقدر فى القاعدة الا ان يعلم واذا  
 لم يبق افعال التفضيل على معنى التفضيل كالدينا والحبلى يستعمل بدون احد الوجوه لفظا او تقديرا  
 لانه لا يستدعى مفضلا عليه والمراد بالدينا العاجلة وبالحبلى الحطية العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل  
 قياس عند المبرد سماع غيره وهو الصحيح (فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان  
 يقصده الزيادة على من) الاولى ما (اضيف اليه) من مشاركته فى مفهوم المضاف اليه (فيشترط  
 ان يكون) المفضل (منهم) اى من المضاف اليه والظاهر منه ثلاثا بوجه ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب  
 ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل الرجلين (مثل افضل الناس) فالقصد تفضيل زيد على  
 جميع الناس سوى نفسه ولو صرحنا بالمفضل عليه وقلنا افضل ماعدا من الناس لم يحز الاضافة وتعين  
 ان يذكر من تقول زيد افضل ماعدا (والثاني ان يقصد زيادة مطلقة) غير مقيدة ببعض ماعدا  
 فيريد الزيادة على كل ماعدا اما حقيقة او عرفا كما تقول زيدا علم بغداد اى اعلم من كل ساعدا من اهل  
 زمانه (وبضاف للتوضيح) اما الى ما دخل هو فيه نحو نبينا افضل قرىش واما الى ما لم يدخل فيه نحو  
 يوسف احسن اخوته و فلان اعلم مصر لكن بشرط الاضافة الى ما هو داخل فيه لئلا يلتبس  
 بالمعنى الاول (فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه) اى يوسف (عنهم باضافتهم) اى الاخوة  
 اليه (ويجوز فى الاول) اى فى المضاف الاول (الافراد) ذكر الافراد هذا بدون التذكير  
 مع تقييده فى من بالتذكير بوجه ان لا تذكر هنا لكن فى بعض الشروح اعتبر التذكير هنا ايضا  
 فتقول زيدا فضل الناس وزيد ان افضل الناس وهند افضل الناس وهكذا فى الباقى (والمطابقة  
 لمن هو له) منعوتا كان او مبتدأ او ذا حال (واما) المضاف (الثانى والمعرف باللام فلا بد فيهما  
 من المطابقة) ولك ان لا تقدر فيهما وتربط الجملة بالمبتدأ بتعريف المطابقة لانه فى قوة فلا بد  
 من مطابقة فيهما (والذى بمن مفرد مذكر لا غير) وبما خفى فيه معنى التفضيل اول وقد استوفى المصنف  
 اشتقاقه والاقوال فيه فى قسم التصريف فان استعمل مع موصوف او بمن صار غير متصرف  
 وان جرد عنهما يكون متصرفا خلفاء الوصفية فيه فتقول عاما اول وهذا اول وفعلت اول  
 (ولا يعمل) اسم التفضيل (بنفسه) عملاقو يا بخلاف نصب التمييز والظرف وما يشبهه من الحال  
 فانه ينصب هؤلاء كما صرح حوايه والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى فى حكم هؤلاء وقد  
 عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير  
 متعديين وانما قيدنا العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية فى المفعول به  
 نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما زاد فى مفعوله الباء فى افعاله نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا  
 اجهل بزيد ويتعلق به حروف جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم

واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين فتقول  
 انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثاني منصوب به  
 للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول  
 جلست في الدار في الارض الاعلى سبيل البذل واما جلست في الدار في يوم الجمعة فليس حرف الجر فيه  
 بمعنى بل احدهما ظرفية الزمان والاخر للمكان ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله بالي نحو انت  
 احب الي والعمل القوي هو العمل في الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني اقوى وليس له  
 عمل الثاني اتفاقا واذا وجد مفعول به افعله بقدره الفعل كما في قوله تعالى ﴿ هو اعلم من بضل  
 عن سبيله ﴾ اى يعلم من بضل وهكذا قوله ﴿ واضرب منا بالسيف القوانيسا ﴾ اى الرؤسا واما عمل  
 الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه ولم يشهد ذلك والمشهور  
 ما ذكره المصنف وهو انه لا يعمل (ق) فاعل (مظهر) بخلاف الضمير فانه لاستتاره غالبيا في حكم العمل  
 فيسهل العمل فيه ولا يحوج الى شرط والقربة على ان المراد بالمظهر الفاعل هو المستثنى كذا قيل ولك  
 ان تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظاهر فتستفيد من الاستثناء عدم عمله في المفعول به لانه ليس الاعلا  
 في الفاعل (الاذا كان) افعله (لشيء) بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة بما يقتضى كونه صفة له  
 في الواقع ان لم نعرفه المسبب ولهذا لم يقل صفة لشيء لئلا يوهى التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد  
 احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثل الحال ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين  
 زيد (وهو في المعنى لمسبب) على صيغة المفعول اى ما جعل سببا لكون افعله لشيء في الذكر فانه لولا  
 الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب مع انه المشهور في عباراتهم  
 تنبيهها على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل التكلم اياه سببا ومن لم ينبه لذلك قال عبر  
 عنه بالمسبب لان عين زيد وعين الرجل مسبيان للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال وهو في المعنى لمسبب  
 نفي الكونه في المعنى لشيء واشارة الى كونه لشيء في اللفظ لان في اللفظ للمسبب لانه في اللفظ ايضا للمسبب  
 لانه المستند اليه ورافعه (مفضل) ذلك السبب (باعتبار الاول) اى اول ما له اسم التفضيل وهو لشيء ولو قال  
 باعتبار لشيء لكان اوضح (على نفسه باعتبار غيره) اى غير الاول ولا يخفى انه يتبادر منه الثاني وهو  
 المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتصرف غيره الى غيره ولو قال باعتبار لشيء مقام  
 باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتأمل (منفيا) خبرنا ان كان احوال من فاعله او فاعل  
 لظرف فتأمل او من مفعول مطلق المفضل وهو انسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز  
 باشتراط كون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاخبار عن مثل ما رأيت رجلا احسن في داره زيد  
 من عمرو لاعن قول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كل عين زيد كما توهمه بعض الشارحين  
 لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيه كالتغاير في المثال المذكور بل اتفاوت على انه صرح الرضى  
 بالمثالة حيث جعل قوله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بتقدير من كل عين زيد (نحو  
 ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن) هلة المفهوم الاستثناء بمعنى  
 عمل في المظهر في هذه السورة لانه بمعنى حسن في المثال المذكور اى يحسن كما في قولك لا يوجد  
 رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة فبقى اصل الحسن  
 فصار المعنى حسن كل الرجل دون حسن كل زيد لان احتمال المساواة يفنيه مقام المدح اولان



النفي جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد اودونه وبهذا القدر استحق العمل وان خصه العرف بكون حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان يتوجه عليه ان ينبغي ان يعمل في ما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيويه على العمل وقال (مع انهم لورفعوا) احسن بالخبرة للكحل (لفصلوا بين احسن ومعموله بأجنبي وهو الكحل) الذي لم يعمل فيه احسن حينئذ والفصل بأجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور شاع منعه في تفسير البيضاوي وبين المعمول افعول وافعل لا يجوز لكمال ضعفه في العمل كما في الرضى حتى صرح بجواز زيد ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض بذلك لسيويه بشئ وجهه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا ويرد عليه بعدائه يمكن رفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بأن يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضى بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان المرجع وان اخرا فظا يقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا وامام يقال من انه لو قدم لم يبق العبارة المشهورة والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخرج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار عمل اسم التفضيل وجعل العرب مركبة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغي ان يقال لورفعوا لم يبق العبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعله صفة رجلا والحق ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رأيت رجلا الكحل في عين احسن منه في عين زيد وقد سنح اشكال قوى وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل في ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جاء في قول ما رأيت رجلا افضل منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة اذ لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض له فان قلت اليس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي كالتحرز عن المحاب بالميراث قلت لا لان عمله واقع في الضمير وبعض المعمولات الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالأجنبي (ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد) اى جاز لك اختصار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل عين زيد ومما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه في عين زيد لثلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من التقدير متنوعة (فان قدمت ذكر العين) اى ذكر العين المفضل عليه (قلت) اى وجوبا (ما رأيت كعين زيدا حسن فيها الكحل) يعنى هذا الاختصار وجب في الاستعمال لما بات فيه وذلك باستفاد من ذكر الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذ كر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اى ما رأيت مثل عين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يتعرف فلاحاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اى عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن البيت المستشهد يؤيد تقدير الموصوف لاحسن وحينئذ قوله كعين زيد حال متقدم على المفعول اى على قول لا مثل قول الشاعر

(ولا يرى) اوله \* مررت على وادى السباع ولارى (كوادى السباع حين يظلم واديا) \* اقل به ركب اتوه تأية \* (واخوف الاما في الله ساريا) والمثلة ظاهرة واطافة الوادى الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الانسان بالوادى تكثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه تأية استيناف بيان لسبب قلة الركب به وهو ان اتيانهم اياها على سبيل التأية اى التوقف والتلبس في الشروع في الاتيان اياها واخوف بمعنى المفعول اى اخوف الاوقت وقاية الله السارى من الخوف بأن يعينه ما يأمنه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء ونعم خارجه عن حد الاحصاء \* نسألك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء \* (الفعل مادل على معنى في نفسه. فمترن بأحد الازمنة الثلاثة) قد خرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف في العقل الهولانى وصرت من اصحاب ملكة العلم الانسانى (ومن خواصه دخول قد) لان وضعها لتقريب الماضى الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا او لتقليل المضارع (والسين وسوف) الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل (والجوازم) الموضوعات للعمل في الفعل وانما دخل الماضى مع عدم العمل لانها كدخول الجار على المبنى مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجوازم اشمل من الجزم اوجوده في ان يضربن وان ضرب دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر في الاسم من الخواص وهذا الجوازم (ولحوق تاء التأنيث ساكنة) لانها وضعت لتكون فاعل الفعل مؤنثا (ونحو) الظاهر انه عطف على تاء التأنيث (تاء فعلت) الاولى ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يخص بالتحرك وان يتبادر منه يشمل الف التثنية وواو والجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر بم الاسم والفعل وينحصر الفعل في الماضى والمضارع والامر عند النخاة فينبغى ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده بل الفعل احوج الى التقسيم لثلاثتهم ان انقسماه الى الماضى والمضارع والجمد والامر الغائب والحاضر ونهيهما كما عند الصرفيين (الماضى مادل على زمان قبل زمانك) اى قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضى ولا كان زمانا انت فيه مسمى بالحال زمان يترقب مستقبل سمي النخاة الافعال الدالة عليها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتادوا ونصب قبل بالظرفية بوجه ان الماضى زمانا هو فيه ولا يدفعه ان المراد التقديم الذاتى لا الزمانى ولا جزاء الزمان تقدم بعضها على بعض لا بالزمان لان منشاء الاشكال ليس التقديم بل النصب على الظرفية ولان ظرفية الزمان السابق لزمان الماضى ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس لتلك ولان الظرفية ظرفية الكل لا بعض لان قبل ليس لهما على انه لا يصح في جميع ازمنة الماضى بحيث لا يشذ عنه شئ والجميع فرد الماضى ولو قال الماضى مادل على زمان كنت فيه لم يرد شئ ويكون وفق تعريف الحار بزمان انت فيه والمراد بما فعل فخرج امر والمراد بالدلالة الدالة بحسب الوضع الافرادى لانه اعتبر في التعريفات فخرج مادل على الماضى بالوضع التركيبى فهو لما يضرب ولم يضرب ولم يخرج ما انقلب الى المستقبل فادخل عليه ان وما يتضمن معناه وما يستعمل في الدعاء وما نفي بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وح لا يجب تكرير لافى الماضى كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا يقال لا فعلت كما لا يقال ولاقت (بنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع بالتحرك والواو) لم يقل مبنى على السكون مع الضمير المرفوع بالتحرك مع انه اخصر ونفعه ارفر لان البناء على الفتح اصل وما عدا عارض فرجح بيان الاصل ولا يخفى انه يلتزم برمى ودعى ولا يدفعه انه فى الاصل مبنى على الفتح والسكون لعارض لانه لا يصح قوله



مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكل الفتح والسكون وانضم عارض ( المتسارع ) اسم  
فاعل من المضارعة وهي المشابهة مأخوذة من الضرع كأن المشابهين ارتضعا من ضرع واحد ( ماشبه  
الاسم بأحد حروف تأيت ) اى بسبب احد حروف تأيت لانه اذا دخل على الماضى انتقل من الانفراد الى  
الاشتراك وفيه بحث لان زيادة الحروف لتخصيص اللفظ فزيادة حروف تين بسبب وجود اللفظ دون اشتراكه  
واشراكه بسبب وضعه لمعنيين فمشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احد حروف تأيت وكان  
الاولى بأحد حروف تأيت كرميت اورضيت بمعنى تأخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان  
يتروك من تعريفه الماضى من قوله ( ما دل على زمان يترقب الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع  
وجه اعرابه من بين الافعال وقوله ( لوقوعه مشتركا ) في بيان وجه المشابهة اختيار لاحد المذاهب  
الثلاثة ثانيا كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال ورجحه الرضى بدعوى انه يتعين عند عدم القرينة  
وثالثها عكس ذلك وتخصيصه بالسين اوسوف كما ان الاسم قد يخصص بما يترج مع دو بصير معه كالكلمة  
الواحدة كالرجل فانه يخصص بالتاء بالواحد ويدونه مشترك بين الواحد والمتعدد ويخصص بالكلمة المنقطعة  
عنه كما في غلام زيد فان الغلام يخصص بزيد وكافى تمر واحد ولا ينبغي ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان  
كنت ذا شان رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصيص مشترك بين الماضى والمضارع لان عسس مشترك  
بين اقبل وادبروله غير نظير قلت ليس التخصيص على ما قررنا مشتركا بل لا مشترك في الافعال الا المضارع  
واشترك امثال عسس عائد الى اشتراك الاسم لانه اشتراك في المصدر فتأمل وبما يليق ان يضبط في هذا  
المقام ما يخصص المضارع بأحد الزمانين فتخصيصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين وبليس عند  
بعض وهو المرجح عند المصنف كما سيأتى وبما للثانية وكذا بان خلافا لابي على وتخصيصه بالاستقبال  
يجعله للطلب بلام الامر او للانهى او يجعله دعاء او تنميا ومدخول حرف التخصيص وجعله للترجي  
وجعله للوعد او مؤكدا بالنون او لام القسم ويدخل كل اداة شرط سوى لو وبصير ورته منصوبا  
وبلو المصدرية وبلا النافية عند سيويه ومن تبعه خلافا لابن مالك ( قالهمزة التشكك مفردا ) المراد  
بالمفرد الواحد وهذا واحد من معانى المفرد وقد سبق في بحث اسماء العدد ( والنون له ) اى التشكك  
( مع غيره والتاء للمخاطب ) مطلقا ( والمؤنث والمؤنثين غيبة ) اى وقت غيبة فقيه مصدر حبنى  
وقبل حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام ( والياء للغائب غيرهما ) بالجر صفة الغائب لان غير  
المثنى والمجموع متعين فالغير يعرف بالاضافة ( وحروف المضارعة مضمومة في الرباعى ) اى فيما مضيه  
على اربعة احرف ( مفتوحة فيما سواه ) سواء كان على ثلاثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معانى  
الحروف وحركاتها كالتممة من التعريف لانه يتضح به المضارع كمال انصاح ومن لم ينتبه قال هذه وظيفة  
تصرفية ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه  
المذكورة وما ذكره لا يتم في المضارع المجهول ( ولا يعرب من الفعل ) حال قدم على صاحبه وهو ( غيره )  
والظاهر ان قوله ( اذا لم يتصل به نون تأكيد ) الخ تقييده يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم  
اتصال نون التأكد ونون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفساد بل المقيده اعراب الفعل المضارع فلذا  
اول بأنه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب الفعل المضارع والاعذب ان يقدر له عامل اى يعرب اذا  
لم يتصل به نون تأكيد ( ولانون جمع المؤنث ) ومن قال تعلق بنفس هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب  
المضارع لم يأت بشئ لانه يلزم ان يكون تقييد المحصر فلم يزد الانتقيح الاشكال ولم يكن يفيد بقوله اذا

لم يتصل به نون لثايرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا ورد  
لوهم جعل فلتفرحوا امرا لانه مضارع مجزوم عند النحاة وليس بامر و اعرابه المشابهة المذكورة عند  
البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم  
لتوارد معان مقتضية لها غير واضحة غالبالاولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح ايضا طردا كما في الاسماء  
فان لا تضرب عند قصد النفي مشتبه بالنهي وبالعكس فواضح باعرابهما ولان تأكل السمك وتشرب اللبن  
بالعطف على المنهى ملتبس بالعطف على مصدر النهى وكون الواو للجمع بتقدير ان اى لا يكن منك  
اكل السمك مع شرب اللبن ولا يتضح الا باعرابهما وليضرب معناه بالجزم ملتبس بقوله ليضرب  
بالنصب فواضح باعرابهما فاطرد الاعراب في يضررب ولن يضررب وان لم يلتبس (واعرابه رفع)  
لا بمعنى علم الفاعلية (ونصب) لا بمعنى علم المفعولية (وجزم) مكان الجر في الاسم فلفظ الرفع  
والنصب مشترك بين اعرابي الاسم والفعل ولم نجد قدرا بين افراد الرفع والنصب جعلوه  
معنى لفظ الرفع والنصب في كلامهم ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية  
ومعنى النصب ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص (فالصحح) اى  
ما ليس آخره حرف علة (المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن المستتر (مرفوع) احتراز عن المنصوب  
نحو يضرربك (للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث) احتراز عن نحو زيد عمرو يضرربه هو ولا يرد انه  
لواخذ الجمع مطلقا انتقض قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث في المتصل به  
ذلك وان قيد بالذكر يدخل جمع المؤنث في الصحح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضممة  
والفتحة والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب ولولاه لا تنقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين المجرد  
والمتصل به ذلك ايضا (بالضممة والفتحة والسكون نحو يضررب) مثال للصحح المجرد لالكون بالضممة والفتحة  
والسكون حتى يردانه فاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله بالضممة الخ (والمتصل به ذلك) ظاهر  
العطف على المجرد والاولى جعله عطف على الصحح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعنى قوله (بالنون  
وحذفها) بالصحح والقول بأن حال المعتل متروك بالمقابلة بعيد (مثل يضرربان وتضرربان ويضرربون  
وتضررين) الاوضح مثل برمبان وترميان وبرمون وترمون وترمين فانهم (والمعتل بالواو والياء) المجرد  
عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحح المذكور (بالضممة  
تقدير او الفتحة لفظا والحذف) اى حذف حرف العلة (والمعتل بالالف) كذلك (بالضممة والفتحة تقدير  
والحذف) والاخصر الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون  
وحذفها والمجرد منه الصحح بالضممة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء الخ (ويرتفع اذا  
تجرد عن الناصب والجازم) كان الاثب تأخير بيان الارتفاع عن الانتصاب والانجزام لتوقفه  
على معرفة الناصب والجازم الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن  
الناصب والجازم ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصرى ان عامل الرفع وقوعه  
موقع الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف  
الوقوف موقع الاسم فهو احق لضبط مواضع الرفع للاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده  
انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بأن وينجزم بل واما لترجيح مذهب  
الكوفي لما يرد على البصرى من نقوض يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها (نحو يقوم زيد)  
فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوف يقوم مقام الاسم ومنها نحو يقوم فانه لا يصح



سقام ومنها الذى يضرب فانه لا يصح الذى ضارب ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد في التمثيل على زيد يقوم اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفي بقى ان التجرد عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد عن العامل اللفظي حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما قيد تعريف العامل المعنوي الاسم بالتجرد عن العامل اللفظي بقولهم للاسناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطة الارتفاع لتعريف عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يقيدوا لان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل (وبنصب بان) ملفوظة اذا لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم تكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية وسيأتى تمييز مواقع ان المخففة عن المصدرية ومواقع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية والثلاثة (وان) ومذهب سيويه انه مفرد تالا وليس فرع لا وعند الفراء ان اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا وفي الآخر ميا وقال الخليل اصله لا إن والظاهر مذهب سيويه اذ لا وجه لرده الى اصل ولورد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة لئلا كيد فصار لن (واذن) وجعل الرضى اصله اذ والتون عوض عن المضاف اليه وبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وانما بني في يومئذ على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسيأتى مزيد تحقيقه (وى) اختار فيه مذهب الكوفيين من انما ناصبة مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهى حرف جرو كذا مذهب الخليل اذ ناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهى الناصبة واذا وقع بعدها ان فهى الجارة وفي غير الصورتين يحتمل الامرين (وبان مقدرة بعد حتى ولا مكي ولا المجد والفاء والواو واو فان) وقد لا ينصب جلا على ما المصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة \* وقوله ان تقرأن على اسماء ويحكمها \* منى السلام وان لا تشعرا احدا \* كما قد ينصب ما جلا على ان ومنه قوله عليه السلام \* كما تكونوا يول عليكم \* في رواية (مثل اريد ان تحسن الى) ونحو \* مالنا ان لا نقاتل في سبيل الله \* فالتقدير عند الجمهور مالنا في ان لا نقاتل فلا تكون ان زائدة لكنها تعمل عنده (والتي تقع بعد العلم) اى بعد اليقين وصار متعلق اليقين سواء كان الواقع قبله لفظ العلم او الرؤية او الاعلام او الوجدان او التبيين او الظهور او الانكشاف او غير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت (فهى المخففة من المثقلة) لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافي اليقين لان الماضى ايضا ينافي الرجاء ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجاء فان قلت التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لافرق بين الماضى مع ان وبين ان مع العلم بل العلم بان المخففة التى للتحقيق انسب فالترزم رعاية تلك المناسبة والترزم الفصل بين المخففة وفعله الغير المتصرف بالسين اوسوف اوقد او حرف النفي وبمتم ذلك الفصل بين المصدرية وفعله الا الفصل بلا وقد اكد الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله (وليست هذه) اى المصدرية بالغة للردي على الفراء والابن اري حيث جوزا كونها مصدرية او اشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة اذا كان ما يفيد العلم متضمنا معنى القول ايضا كما موزل ونادى واوحى فان فيها معنى الاعلام والقول معا فيحتمل قوله تعالى \* فتودى ان بورك من في النار \* كونها مخففة اى انه بورك من في النار وان يكون مفسرة اى بورك (مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم)

ان الواقعة بعد العلم  
وما يحتمل

وقد نزل الخوف منزلة العلم لبس المخوف خرقا للمبرد كما في قوله \* اذا مت فادفني الى جنب كرمه \*  
 ترى عظامي بعد موتى عروقها \* ولا تدفني بالفلاة فاني \* اخاف اذا ماتت ان لا ادوقها \*  
 (والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان) ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير  
 متصرف نحو ظننت ان عسى ان تخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها  
 مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير فافيه وجهان نحو ظننت  
 ان لا يقوم وفي الهندي ان التي تقع بعد غيرهما فهي مصدرية لا غير فلا يقال اعجبني ان سيضرب زيد  
 وفي الرضي انه لا تكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبني من ان يخرج هذا والاولى فلا يقال علمت  
 بأن يخرج لان الامتناع في مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون  
 مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا لافراء متمسكا بقوله \* كان جزائي بالعصا ان اجلدا \* واجاز  
 بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه سيويه والجمهور ولا يجزم بها  
 خلافا لبعض الكوفيين وحكي اللحياني ان الجزم بهما معروف في لغة بني صباح وهو حينئذ بمعنى ان الشرطية  
 وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية (ولن مثل لن ابرح) في قوله تعالى \* لن ابرح الارض حتى  
 يأذن لي ابي (ومعناها في المستقبل) مطلقا من غير تأييد لكن مع تأكيد بدليل هذه الآية فاختر هذا  
 المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تنمة الجملة لكان اظهر ولا يكون الفعل معها دواء  
 اذ لم يستعمل في الدواء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (واذن) هكذا  
 كتب بالنون في جميع النسخ ويذهب ان يكتب بالالف لما روى عن الفراء انه قال اذا علمتها فاكتبها  
 بالالف واذا علمتها فاكتبها بالنون اثلا يلبس اذا الزمانية واما اذا علمتها فالعمل بيمينها عنهما وهذا انما يتم  
 لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف عليها  
 بالالف لكونها حرفا كان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم  
 والدعاء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها (اذا لم يعتمد  
 ما بعدها على ما قبلها) قال الرضي الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلاثة اقسام كون ما بعده خبرا  
 عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه  
 جواب قسم نحو والله اذن لا اخرج (وكان الفعل مستقبلا) احتراز عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن  
 يحذرك بحديث اذن لا اخرج واذن اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن بتأخير  
 اذن فانه يرفع المضارع فيه لاهالة مع اجتماع الشرطين فيه ونحو اذن زيدا تضرب فانه حينئذ لا يعمل  
 للفصل بغير الاشياء الثلاثة المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها  
 بغير الثلاثة وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان  
 (مثل اذن تدخل الجنة) واذن حينئذ جواب وجزاء فانه جواب لمن قال اسلمت كما انه سأل عنك جواب  
 ما قال فعله هذا جزاء لاسلامه لانه كما قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يحمل بعد اذن جزاء له  
 في كلام الجيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان جزاء اسلامه  
 وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيد الرضي بما اذ لم يكن فعله حال لانه لا يكون الجزاء الا للمستقبل  
 او الماضي قال الكشاف في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى \* ما كان منه من اله اذن لذهب كل اله  
 بما خلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون \* فان قلت اذن لا يدخل الاعلى كلام هو جواب



وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال شامل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف للدلالة وما كان معه من آله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة قال الرضى اذا كان فعله ماضيا جازا جزاؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان وقد يستعمل بعدا وان تأكيذا لهما نحو لو زرتني اذن لا كرمك وان جئتني اذن ازرك فكأنك كررت كلنى الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلاثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تأتني آتاك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اى واذن انا اكرمك كما قاله الرضى على ما لا يخفى (واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان يعنى الرفع والنصب اذ جعله معتمدا لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتمة له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاختصار على ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف (وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها وحيث ان المراد السببية الخارجية بأن يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبله او المعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها الآخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن وقد يجمع كى واللام فان تقدم كى فاللام بدل وان تأخر فكى بدل وقيل تأكيدي ولا يتقدم معمول منصوب كى عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كى ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال بدل من كى ويبدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما يقال كىما يضر بالرفع فيقال ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرت (وحتى) يقدر بعدها ان (اذا كان) المضارع (مستقبلا بالنظر الى ما قبله) وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان التكلم (بمعنى كى) انما اطلق كى مع انه قد جاء لغير السببية بمعنى اذا كان بعد فعل الارادة نحو قوله <sup>١</sup>ترديد كىما تضميدنى وخالدا <sup>٢</sup>وهل يجمع السيفان وبحك فى غمد <sup>٣</sup>لانه لا يتبادر منه الا كى للسببية لانه الشايع والسابق فى هذا المقام (او الى ان) فى التسهيل او الا ان وانما اختاره على حتى ان تنبها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لان ان داخل فى معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كى او الى ان تستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقى واظهار كفاية مطلق الاستقبال وفى كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التأمل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال حتى بمعنى كى مع المستقبل الحقيقى (وكنتم سرت حتى ادخل البلد) لم يكتب بقوله سرت حتى ادخل البلد لثلاثتهم كون سرت بمعنى اسير لانتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذى هو نص فى الماضى حتى ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال حتى بمعنى كى او الى مع المستقبل الغير الحقيقى (واسير حتى تغيب الشمس) مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقى فذكر مثالين للمستقبل الحقيقى ومثالا للمستقبل الغير الحقيقى محتملا لكون حتى بمعنى الى وكى وحتى بمعنى كى لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل كى

فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس (فان اردت الحال) فرع على اشتراط الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال و اشار به الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فيرفع لثم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد حينئذ لا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا (تحقيقا) اى حال كون الحال محققا بأن يكون زمان التكلم (أو حكاية) اى حال كون الحال محكما بأن تحكيه مع وصف الحالية وتجعله منزلا منزلة الحال بأن يجعله نصب العين بحيث كأنك فيه (كانت حرف ابتداء) اى حرفا هي علامة ابتداء كلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو مردود بأنه تنكف في تركيب البلغاء لا يدعوا اليه داع ورده الرضى بأنه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ وفيه ان له ان يقول التقدير حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من ارضى انه يكفي الحال المحكى ان يجعل الفعل الاستقبالي للجزم بتحقيقه بمنزلة الحاصل المتحقق او الذى مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر ﴿ ولا صلح حتى تضربون وتضربا ﴾ حيث رفع تضربون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم انجزم عليه كأنه حصل ومضى او كأنه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيد (فيرفع) على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف (وتنجب السببية) بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع اولا ولا يكتفى السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ما قبلها يدرج حتى انتهى الى ما بعدها (نحو مرض حتى لا يرجونه) اما المحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير تخصيص (ومن ثم) اى من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية (امتنع الرفع) تارة لامتناع كونه حرف ابتداء ولامتناع السبب و اشار الى الاول بقوله (في كان سبرى حتى ادخلها) وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان ابتداء كلام لبقى كان بلا خبر فنشاء الامتناع كان الناقصة فلذا قال (في الناقصة) اى لاجل كان الناقصة ففي التعليل كما في قوله عليه السلام ﴿ عذبت امرأة في هرة ﴾ والى الثانى بقوله (و) في (اسرت حتى تدخلها) لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستأنفا كان مقطوعا به مع الشك في السير الذى هو سببه ويمتنع القطع بالسبب مع الشك في السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول السبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالسبب عن الشك وكونه مسببا عنه مع الشك فيه (وجازي) كان (التامة) كان سبرى حتى ادخلها) لتحقيق الشرطين (وابهم صار حتى يدخلها) لتحقيق الشرطين لان الشك في السائر لا يوجب الشك في السير الذى هو سبب الدخول وهو عطف على كان سبرى حتى ادخلها ولا يعبأ بايهام ان جوازه مقيد بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفيا على جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الابهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التى يقدر بعدها ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى وأو وبين الفعل المنصوب بالشرط الحرفى او الظرفى وقال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفى قبجج ويا للثرفى اقبح (ولامكى مثل اسلمت لادخل الجنة) وقد زاد لامكى للدلالة على كون الشئ مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اى الامر بالعدل للعدل ليكون العدل كمالا في نفسه مطلوبا لاجعله وسيلة امر آخر مما يترتب



عليه من المنافع ونحو ﴿ يريد الله ليذهب عنكم الرجس ﴾ أي يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يرتب عليه ونحو ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ أي يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص الخطاب وتخصيصه على الاعتناء بما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله ولا مكي شامل لثلاث اللام فلم يفته شيء من واضح تقديره ان ولو حذف اللام لجواز حذف الجار عن ان وان يعودان المنذرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط بأن لا تكون مع لا وسيظهر (ولام الجود لأم تأ كيد بعد النفي لكان) أي لدلول ونفي مدلول كان ما بدخل حرف نفي عليه او بدخول لم ار لما على المضارع فلام الجود مختص بما كان ولم يكن واللام في قوله لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي لضعف عمل المصدر سيما المعرف باللام (مثل وما كان الله ليعذبهم) ووجه الرضى افادة زيادة هذا اللام لتأكيد انه لام المناسبة والايافة كما يقال انت لهذه الخطة أي تليق بها وتناسبه فزيادته يجعل نفي الشيء نفي الايافة والمناسبة وفي نفي الايافة في مقام نفي الشيء كمال المسالفة في نفيه وفي جعل ان يعذبهم خبر كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتأويله من وجوه لا تخفى وادعى العباب انه لاحاجة الى التأويل في الفعل مع ان كما في المصدر وان كان مأولا بالمصدر وقال السيد السند في حواشي الرضى في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجود يعودان وجعل منه قوله تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن ان يفترى ﴾ أي ليفترى (والفاء بشرطين احدهما السببية) بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا ولم تكن فيكون كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد (والثاني ان يكون قبلها امر) والاولى اولام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر عند النجاة فادراجه في الامر ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه من الخبر نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب بعده المضارع الاعند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو تزال لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا ينصب المضارع في نحو الاسد الاسد فتجوز خلافا للكسائي وقد ينصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضى منه قراءة ابن عمر ﴿ واذا نسي امر اقام يقوله كن فيكون ﴾ بالنصب وعندى ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بانما نحو انما يحبني فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضى انه قد جاء النصب بعد الحصر بانما لما فيه معنى التعقيب القريب من النفي (او نهى) نحو لا تشمتني فتندم (او استنهم) نحو هل عندكم ماء فاشربه (أو نفي) صريح نحو تأنيثا فتحدثنا او في حكم الصريح بأن يستعمل في معنى النفي ويجري مجراه نحو فلما تكرمني فتسمرني واقل رجل بكرمني فيسمرني وكذا قل ونحو غير غير مضروب الزيدان فاخبرك بخلاف انت غير امين فتضربني ونحو قد يحبني فيكرمني يجعل تقبيل قد في المضارع في حكم النفي كذا في الرضى وأثبت النصب بعد قد في التسهيل قليلا وأثبت الرضى النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط والجزاء لكونهما مفعولين في قوة المنقيين (أو تمن) سواء كان بلفظ الترجي أو الواو بلفظ التمني نحو ﴿ اعلم يركي اوبدكر فتفعد الذكرى ﴾ على قراءة النصب ونحو لو تأنيثا فتحدثنا بالنصب (أو عرض) ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بالاستفهام ما هو على حقيقة وما سوى العرض من معانيه الجارية ليس بمعتبر في النصب وفيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا بأحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التخصيص ايضا نحو لو

انزل عليه ملك فيكون معه نذير او لا ارسلت اليارسولا فتبع آياتك وانما يصفوا دخوله في النبي لو كان  
 النبي المأول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكره الرضى انه قياس لاسماع وقد يحنى التشبيه  
 المقصود به النبي منصوب الجواب نحو \* كأنك والعلينا فتشتمنا \* لكن ما ليس بمطر دليس نقض على القاعدة  
 وما جاء منصوبا بدون سبق شئ من هذه الامور يوجه بعد ضرورة الشر نحو \* سأترك منزلي لبي  
 تميم \* والحق بالحجاز فاسترجحا \* وله احتملان آخران اقربهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اى لترك  
 ولاحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيهما ان فاسترجحا مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا ويكون  
 الضرورة الشعرية في تأكيد المضارع الذى ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو واوهو  
 الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى \* ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى \* تقاتلونهم  
 اويسلمون \* اذا امن الابس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد  
 الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزنى فاكرمك في معنى ان ترزنى اكرمك فعديل عن الرفع ليكون نصا في انه  
 لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الانشاءات السابقة وفي النبي السابق  
 عن اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب له توجيهان  
 المشهوران معطوف على السابق عطف مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام منى وهكذا وعند  
 الرضى الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرنى فاكرامى ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل  
 للعطف فيه عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق في العطف بالفاء السببية مع قلته لا غير وهو المناسب  
 لجمعهم ما بعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تنمة الجملة السابقة  
 وكأنهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام منى في معنى ان ترزنى  
 اكرمك وكأنه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقل المصنف وان يكون جوابا للامر وقال وان يكون قبلها امر هذا  
 قال الرضى لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشدا اتصالا بما قبلها من الجملة  
 الجزائية بالجملة الشرطية فجواز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين  
 الفعل الذى قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيد ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التى هى  
 هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل تأتيك تخرج ومتى فاكرمك ترزنى ويجوز  
 ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح فتقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك  
 في صريح الشرط والجزاء لان كلامهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب لشي  
 واحد يجوابين انتهى \* واعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النبي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرنى  
 اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو \* فاصدق واكن ( والواو بشرطين  
 الجمعية ) اى قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان والاولى المعية لان الجمعية في المشهور اعم  
 من المعية ولا يخلو عنها الواو وكأنه اعتمد في فهم المعية على ان الواو لا يخلو عن المعنى المشهور فلما معنى  
 للاشراط به ( وان يكون قبلها مثل ذلك ) لفظ مثل مفهم لامتى له وكان الاخصر والواو بالشرط  
 الثانى والمعية مثال النهى ونعم المثال قوله \* لانه عن حياقي وتأتى مثله \* عار عليك اذا قلت عظيم \*  
 ( واو بشرط معنى الى ان ) اى بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يرد  
 ان الظاهر بشرط معنى الى لان ان ليس من جملة معناها واختار كون او بمعنى الى لا بمعنى الا وهو مذهب  
 سيويه لانه مذهب الجمهور ولا حذف فيه بخلاف مذهب سيويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعد



او تقدير المستثنى منه قبله بقوله لا لزمنك او تعطينى حق عند الجمهور بمعنى لا لزمنك الى ان تعطينى  
حق وعند سيويه بمعنى لا لزمنك كل وقت الا وقت ان تعطينى حق ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور  
ان او بمعنى الى وقال سيويه انه بمعنى الابل المراد ان او لاحد الامر من وما بعده حين التكلم به غير متحقق  
وما قبله متحقق فالحكم بأن الامر من متحقق لاحتماله يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده وان ما قبله  
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند  
سيويه وان ما بعد او في محل النصب عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التأمل وكفى شاهدا على  
صدقه ما قلنا انه لم يرد أو من ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعندى ان او بمعنى اللام لان المال  
لا لزمنك لتعطينى حق والله تعالى اعلم (والعاطفة) اى بأن مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقة (اذا كان  
المعطوف عليه اسما) فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبأن مقدرة بعد حتى وقوله  
فان الى ههنا جملة معترضة مصدرة بالفاء الاعتراضية لتصل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر  
مرة لانه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما لم يذكر في الاجال في مقام  
تفصيل المجمل وانما يقدر ان يصير المعطوف اسما والقياس تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال  
نضرب زيدا وشتمه خير من اكرامه وكانهم لم يحدوا السماع مساعدا له فلم تعرضوا له (ويجوز اظهار  
ان مع لام كي والعاطفة) اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط  
فيقادر من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار (ويجب مع لافى اللام) اى لام كي على ان اللام للعهد  
ويمنع فيما سوى ذلك (ويجزم) لم يقصد المصنف ان المتعارف في الفعل المرتفع والمتنصب والمنجزم  
وفي الاسم المفروع والمنصوب والمجرور على ان تغيير التعبير مجرد التفتن وفي التسهيل يرفع وينصب  
ويجزم (يلم ولما ولام الامر ولا في النهى) لافى النفي (وكلم المجازة وهى ان ومهما) وهو بمعنى  
الامتنى وقد انكر الزمخشري كل الانكار على من جعلها ظرفا في تفسير قوله تعالى \* مهماتنا تنبه من آية  
\* وحكم التسهيل بأنه قد يكون ظرفا متمسكا بأبيات لكن ليست نصافي ظرفيتها او كأنه زعم الميراثيون انه مثل  
كلاومتى حيث جعلوها سور القضية التكنية مثلها (واذا) قال السيرافى ما علمت احدا من النحاة  
اثبتة الاسيويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى كما ان مهما فعلى وقال  
المبردهى اذ الظرفية كفها الحاق ما عن طلب الاضافة وهى للشرط كما بهاء حيث وجعلها بمعنى  
المستقبل والجازمة (وحتمنا) ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمه فيناسب ان الشرطية المحتملة  
للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها اياها واما ما في خبراذ وحيث فليست كافة بل زائدة ولذا  
ليست لازمة (واين ومتى) مع ما وبدونها وذكرهما بدون ما لان الجزم مع ما ثبت بطريق الاولى  
(وما) في التسهيل انه قد يجرى ظرف زمان ومنه قوله \* ومالك يا ابن عبد الله فينا \* فلا ظلما تخاف  
ولا افتقارا \* (ومن واي) مع ما وبدونها (واما) انجزام المضارع (مع كقما) وكذا المجازاة  
(و) الانجزام مع (اذافشاذ) وكذا مع ايان ولم يذكره سيويه وحفظه اصحابه كقوله \* ايان تؤمنك  
تأمن غيرنا \* ومتى لم تدرك الامن من المألزل حذرا \* والجزم باذا للحمل على متى كان اهمال متى للحمل على  
اذا اما الجزم باذا كقوله \* استغن ما غناك ربك بالغنى \* وان نصيبك خصاصة فيجمل \* واما اهمال  
متى فاورد في الحديث \* ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس \* وقد نهمل  
ان حلا على او كقراءة طلحة \* فاما ترين من البشر \* بسكون الياء وفتح النون والاصح امتناع حل

او على ان خلافا لجماعة منهم ابن التجرى بقوله \* لو نشاء طاربه ذو معية \* لاحق لا طال نهدم ذو حصل \*  
 ( وان مقدرة ) عطف على قوله \* لم او لم يدكره \* واكتفى بما يأتى بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب  
 ( فلم قلب المضارع ماضيا ونصبه ) وقيل لقلب لفظ الماضى مضارعا ولا يلغى ولا يفصل بينه وبين فعله  
 الالضرورة ( ولما مثلها ) فيما ذكر ( ويختص بالاستغراق ) والامتداد من حين الانتفاء الى ان التكلم  
 ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفي التوقع وفيه رد على الاندلسى  
 حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغراق ( وجواز حذف الفعل ) عند القرينة بخلاف  
 لم فانه لا يجوز حذف فعله الا في الضرورة ولم يختص بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال ان لم يضرب  
 ومن لم يضرب ومتى لم يضرب بخلاف لما قال الرضى واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهى  
 للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى \* الم زبك \* الم نمرح لك \* هذا وفيه نظر اذ المعنى على  
 المضى وبه فسر في التفاسير ( ولام الامر المطلوب بها الفعل ) مما استداليه الفعل غائبا كان او متكلما  
 فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل المخاطب باللام  
 ان يشار كـه غائب فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب الحاضر وربما يحذف اللام في امر غير  
 الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله \* نحمد فقد نفك كل نفس \* اذا ما خفت من امرت لا \* واجاز  
 الفراء حذفها في النثر بعد القول وجعل منه \* قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة \* لانه  
 في تقدير لقيموا وله عند الجمهور توجيهان آخران وهى مكسورة وقمها لغة وتسكن  
 مع الواو والفاء ونم نحو \* ثم ليقضوا \* ونحو فليصلوا \* ونحو فلنأت طائفة اخرى \*  
 لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو ككتف وامام  
 فحمل عليهما ( ولاء النهى ضدها ) اى يطلب بها ترك الفعل او عدمه على اختلاف فيه وفي بعض  
 النسخ المطلوب بها الترك اى ترك الفعل الذى دخل عليه لا وان كان تركا وهى اعم من لام  
 الامر بدخل على جميع صيغ المضارع بلاشذوذ لكن دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام  
 عليه وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله فيقال لازيد انضرب ( وكلم المجازاة ) المجازاة هى  
 الجزاء على ما في القاموس اى كلم يقتضى المجازاة كاضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط ( تدخل  
 على الفعلين ) اى يجوز دخولها على الفعلين كما سيظهر من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية  
 ( لسببية الاول وسببية الثانى ) اى معلولية الثانى لعليته على قياس استعمال المسبب في السبب  
 في مسألة الكحل وكان المسبب الذى الحق به الياء المصدرية كان بمعنى مسبب له على سبيل الحذف  
 والابصال ولم يقل لسببية الاول للثانى مع انه اخصر تنبيهها على ان كلمة الشرط لها نسبة الى  
 الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء يعمل بها فيه وبهاتين النسبتين اقتضت كما ان كان عمل  
 في الاسم والخبر وما ولا تعملان فيهما لاقتضائه مسندا اليه ومسندا فن قال حرف الشرط ضعيف  
 فلا يستطع عملين لم يأت بشئ وان بنى عليه الحكم بأن كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط  
 في الجزاء وان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال هما مبنيان  
 فان قلت لا خفاء في ان السبب هى النسبة التى في الشرط والمسبب هى النسبة التى في الجزاء فكيف  
 صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان جزاء مفهومي الفعلين وليس كون تلك الكلم لسببية  
 الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى لان وضعها لتلك بل لانها وضعت لسببية الفعل لامر سواء



كان فعلا او جملة اسمية (ويسميان) اى الفعلان (شرطا وجزاء) وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجمعه اسماء مجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثاني اعم من السببية الحقيقية او الادمانية كافي قولك ان تشمتني اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشتهر بين النحاة حتى اذا اتى السببية بأول بأن المحكوم بهاهى السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزءا وحقق الرضى ان مدلول كلم الشرط لا يزيد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا للشرط كقولاك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة وفيه ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم العرف والمجاورات من اللزوم الا الاتصال وللفرق علم آخر ولم يذكر المصنف هنا الابعاض من الاحكام المشتركة فتحن نستوفيها في اثنا عشر ماذكره ان شاء الله تعالى ونقدم لك هنا ماهو من خصائص ان التي هي ام الباب فاعلم ان ان تفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوما سرت سرت بخلاف من يوما سار سار ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيدا ضرب وان زيدا ضربت ولا نقول من زيد ضربه الا في الضرورة ولا يجوز دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو انما الريح تملها تمل واذا كان المفسر مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر الجزاء نحو ان تقم زيد بقم فقوله بقم مفسر فعل محذوف والاصل بقم زيد وكذا ان يضرب بنى زيدا اضرب او اضربه والاكثر جمل الجملة المذكورة جزءا بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل ولا يجوز المضارع حينئذ لان الفاء يمنع عن الجزم ويتفرد ايضا بجواز حذف الشرط والجزاء معا في الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله \* قالت بنات المم يا سلمى وان \* كان فقيرا معدا قالت وان \* ويجوز حذف شرطها فقط في السبعة اذا كان منفي بلا مع ابقاء لانحو قولك ايتنى والا اضربك (فان كانا) اى الفعلان (مضارعين) غير مقرونين بـ (او الاول) مضارعا كذلك (فالجزم) اى فجزم كلمة الشرط واجب او انجزام المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستلزم لتأثير اداة الشرط في الابداء باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يحى الا في ضرورة الشعر والقياس يقتضى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الثاني) مضارعا كذلك (فالوجهان) جائزان اعمال الاداة والفاؤها او انجزام المضارع ورفعها والثاني اكثر والماضى في الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة بقوله \* يا قارع بن حابس يا قارع \* انك ان تصرع اخوك تصرع \* حيث رفع الثاني اجيب بأن الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتأخير بتقدير انك تصرع ان تصرع اخوك وكلاهما جائز ان في ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان الفاء الشرطية بين المتبدا والخبر لا يجوز ولو جاز للضرورة بقاء ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه ماذ كرو لا ينتقض القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس الارتفاع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزءا

عند البصريين انما هو جزاء عند الكوفي والاختلاف مبنى على الاختلاف في جواز تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربني زيد فالتمتع على الشرط والمنوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصري ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند الكوفي وقيد دخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط اولى بجزائه من الشرط كقولك اكرمه وان شئتني فالتمتع بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصبين ففهم من قال الجملة اعتراضية والواو للاعتراض وفيه انه لا يفيد ادخال الواو كون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه ان لم يشمتني وان شمتني وقبل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشمتني فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط الاماضيا لفظا او معنى ولا يحى مضارعا الا في الشعر ومما يلتبس بادواة الشرط ويقع فيه الخطاء ما ومن أى الموصولات فلتعلم النحو ان يحتج في ضبط مواضع الابس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه اثلاث جملتان فهي موصولة بلاابس وان كانتا فان تقدم احدى الجملتين نحو آتى من اتاني او يايتني فابن السراج على وجوب جعلها موصولة لاغنائها عن اعتبار حذف الجزاء وسيويه لم يقطع لان حذف الجزاء شايع في هذه الصورة ولا يحتز عنه نعم لو كان الفعل بعدها المضارع لا يحمل في السعة على الشرطية لما صرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو اذكر اذ من اتانا اكرمنا لا تجعل شرطية في السعة مع انه جاء في الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها \* واورد عليه اشكالان \* احدهما لما جاء غلام من تضربه اضرب ولم يبطل بهذا التقديم صدارة الشرط فلم لم يجوز اذكر اذ من اتانا اكرمنا شرطية \* وثانيهما انه لما جاز زيد من بكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ ولم يبطل بتقديم المبتدأ صدارته في جملتها فلم يجوز هذا التركيب وكلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف صدارتها واجيب عن الاول بأن المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صار معه كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن الثاني بأن الجملة المضاف اليها تأويل المصدر فان قولك اذا من اتانا اكرمنا في تأويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يبقى كلمة الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس في تأويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يسند الجملة بلا حاجة الى تأويل كما يسند المفرد \* وبما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شئ من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا نقول ما ان ضربتني ضربتك ولا ما من ضربني ضربته وانه يجوز حذف الجزاء لقربة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يقع عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ من اقسام الكلمة الا لا ولم في المضارع فلا نقول ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولنا ان يضرب يضرب اضرب تأكيد وفي ان تعلم تدرارض عنك بدل وفي ان يضرب يذهب اضرب حال لا يصح جزمه وان لا يبقى الماضي الداخل عليه ان واما تضمن معناها على المضى بل يتقلب الى المستقبل لا بحالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضى وان كان قد يتقلب الى المستقبل وقال الرضى وقد بقي غير كان على المضى لكنه قليل وقال ابن مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تأويله بامر استقبالي



وان كان كان فقولا ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بأنه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كوني  
شاكرالك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام  
المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى)  
تفصيل للماضى ونصرح بعمومه المضارع المنفى بلم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود  
سلب قدم مطلقا فيخرج به ماهو بتقدير قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف  
اذ لا يعبر عن المقدر بالعنوى (لم يحز الفاء) ولا يخفى ان القاعدتين منقضتان بالماضى المنفى لانه  
يجب فيه الفاء ولو قبل المتبادر من ماض بغير قد الماضى المثبت لانه الدائر بين كونه  
يقدر وبدونه بانه ينقض بخروج المضارع المنفى لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا ينقض القاعدتان  
بالماضى الانشائي دما كان او مدحا او ذما او نجبيا او رجاء كعمى او قسما فانه يجب فيه الفاء  
وبالماضى الذى مع قد وهزمة الاستفهام لانه مع هزمة الاستفهام لم يحز الفاء صرح به الرضى  
(وان كان مضارعا مثبتا) يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب مع انه يجب فيهما الفاء وانضرب  
مع انه تمتنع فننقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه (او منفي بلا) احتز به عن المنفى بلم فانه يجب  
قاعدة امتناع الفاء عن المنفى بلم وما وان فانه يجب قاعدة وجوب الفاء (فالوجهان) الفاء وعدمه  
(والافالفاء) او ما ينوب منابه من اذا للمفاجأة بدليل قوله (ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء)  
وقد دخل فيه الجملة الاسمية برمتها مع ان المصدرية بهل وبما تضمن الاستفهام يجوز فيه الوجهان فالتنقض بها  
قاعدتان الوجوب والجواز واعلم ان القواعد الثلاث مذكورة بعبارة هي امثلتها اما الاولى فظاهر  
واما الثانية فلان قوله فالوجهان بتقدير فيجوز الوجهان واما الثالثة فلان قوله والافالفاء بتقدير فالفاء واجبة  
ومتى صرفت ان قواعدها مختلفة تبين ما حفظ عن الاختلال بعون الملك المتعال فتقول الجزاء الذى يصح وقوعه  
شرطا وقبلها حرف الشرط الى الاستقبال ويحدث فيه الاستقبال يتمتع فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال  
على الاحتمال وبصير حرف الشرط دليل ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان ولا يحدث فيه معنى  
الاستقبال ولا يصير قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء (وان مقدرة بعد الامر) سواء كان مذكورا  
او مقدر او سواء كان بصيغة الامر واسم الفعل او الخبر على خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء  
ففي بانه اغلاق (والنهي والاستفهام والتثنية والعرض اذا قصد السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها  
وفيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة (مثل اسم تدخل الجنة)  
ظاهر المثال بالسببية مجرد المدخلية اذ الاسلام لا يوجب الدخول ولك ان تريد باسم الاسلام المستمر  
(ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار) لان الواجب تقدير ما يلايم ذلك الشئ المذكور  
قبله ان نفي اقننى وان اثباتا ثابتات (خلافا لكسائى لان التقدير ان لا تكفر) دليل الامتناع وفي بعض  
النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائى والاظهر انه خلاف معنوى بل لفظى اذا الجمهور  
نفوا صحة تقدير المثبت لجرد وقوعه بعد النهى والكسائى اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع  
للجمهور في هذه الصحة وكيف ينزع في حذف الشرط بقرينة كالاتزاع في ان سبق النهى لا يستدعى  
تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قائم في اسم تدخل النار ايضا (مثال الامر) هكذا في كثير من النسخ  
وفي بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيده بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب والمتكلم والمخاطب  
الشاذ لان الامر في اصطلاح النحاة والاصوليين مخصوص بالامر بغير اللام وكأنه قصد تعريف هيئة

الامر وصيغته دون الامر يجوز هو وصورته فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان طلب مدلول الهيئة من غير مدخلية للمادة بقوله (صيغة) لا يشمل لام الامر ولا نحو صه وانما يشمل الصيغ والهيئات فلما قيل (يطلب بها الفعل) خرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله (من الفاعل المخاطب) مزيد توضيح بهذا البيان ضاع ما في الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحو صه و صه ولم يبال بخروج نحو كلا واثر بوالاباحة ونحو اعلموا وما شئت من التهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني طارئة على الوضع فقول الرضى انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل وضعا ليكون شموله الاباحة والتهديد في غاية الظهور وان اعتبر لايشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه بها الفعل شمولاً في غاية الظهور وان اعتبر لايشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال (بحذف حرف المضارعة) اي هو حاصل بحذف حرف المضارعة ونبه بقوله (وحكم آخره حكم المجزوم) على كيفية آخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الاخر والاخصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله (فان كان بعده ساكن) لانه من تمام تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله بحذف حرف المضارعة انهما يشتركان في الحذف لان حذف حرف المضارعة حذف في الاول وكون الآخر في حكم المجزوم بان حذف في الاخر وانهما مشتركان بين جميع الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن فانه مختص ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن بقوله (وليس رباعي) احتراز عن الرباعي اي ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لايزاد فيه همزة وصل وذلك ليس الامضارع باب الافعال فالوضح ان يقال وليس من الافعال ولا يذهب عليك ان بيانه يوهم ان الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل آخره في حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لابد من الاعادة في قوله تقيم ايضا فان قلت المراد بالساكن اعم من الساكن في الحال او في الاصل اذ في تعميم ما بعد حرف المضارعة ساكن في الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في تعد وتقول فالاولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الخ فتأمل (زدت همزة وصل) تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج ليتمكن الابتداء به (مضمومة ان كان بعده) اي بعد الساكن (ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقل اضرب اعلم وان كان رباعيا) سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كافي تكرم او متحركا كافي تقيم (فتفتوحة) اي ذات همزة مفتوحة (مقطوعة) والتبادران مراده فزدت همزة مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة الهمزة لازيادته (فعل مالم يسم فاعله) الاضافه بيانية لان مالم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل كان الفعل اعم بمالم يسم فاعله وقبل مالم يسم فاعله هو المفعول وازدته اليه لادنى ملاسبه وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الاضافة لامية ومن جعله على الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العام الى الخاص انما هو اذالم يشتهر الخاص بكونه فردا للعام فلا يقال انسان زيد (ما) اي فعل (حذف فاعله) نسباً فلا رد اضربن جمعا وواحدة ونظائره وسمع بهم وابصر مما حذف فاعله بقرينة ولا ينقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى آخر الباب وقبل



لم يذكرتم التعريف وهو اقيم المفعول مقامه اعتمادا على انساب الذهن اليه - اذ كره في تعريف  
 مفعول ما لم يسم فاعله ولا يبعد ان يقال التعريف مبنى على ما شتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل  
 بدون القائم مقامه الا انه لا يتم ( فان كان ما ضم اوله ) وكسر ما قبل آخره ليس قوله ومعتل العين  
 للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل  
 الا انه يعرضه بعد ذلك ما يغيره فأراد تبين تغيره لكنه ينتقض بما فيه همزة الوصل اذا كان في الدرج  
 فانه لا يضم له بل يبقى ساكنا ولا يضم ثلثه مع همزة الوصل لانه همزة وصل حتى يضم معها  
 ولا يوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها في ابتداء الكلام ولا يؤتى بها لانها يؤتى بها  
 او تحذف اللفظ منوية ( ويضم الثالث مع همزة ) اى حال كونها مع همزة ( الوصل ) واما ضم همزة  
 الوصل فعرف من قوله ضم اوله ( والثاني مع التاء خوف اللبس ) في الاولى حال الدرج والوقف  
 بالامر من باب وفي الثاني بمضارع التفعيل حال الوقف ولا يظهر وجه لتخصيص هذه المسئلة ببيان  
 البينة ( ومعتل العين ) مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للفتى المقرون المعتل العين واللام  
 فلا حاجة تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون لاخراج طوى فانه كالصحح العين ( الا فصح فيه ) اى  
 في ثلثيه المجرد بقرينة ذكر ما يقابله في مقابله وقيد الرضى معتل العين بالثلاثى واطلاقه  
 وتقييد قوله فيه ليكون جميع ما ذكر في معتل العين تحت قوله ومعتل العين انساب كما لا يخفى وأورد  
 عليه ما لم يعل عينه كعور وصيد ولانقضى للقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين على ما اعل عينه لم  
 يتجه شئ مما ذكر ( قيل وبع ) اى اخلاص الكسر في الواوى والياى ( وجاء الاشتمام ) اى جعل  
 الكسر بين الضمة والكسرة واملالة الياء نحو الواو لا مجرد ضم الشفتين كما في الاشتمام في الوقف على ما قاله  
 البعض او ان يأتى بضمة خالصة قبل ياء ساكنة على ما قال البعض الآخر فانهما خلاف المشهور  
 والغرض من الاشتمام تدكير ضم الفاء المذكورة لكون الكسرة قبل اللام احضارا لصيغة المبنى للمفعول  
 ولذا قيل الاصح انه لا بد في مقام الاتباس بالمبنى للفعل اعل من اخلاص الكسر في الواوى او الاشتمام  
 ومن اخلاص الضم والاشتمام في الياى كما اذا قلت بعثت وعدت وانما يجوز الوجوه فيما يلبس كقولك  
 عدت بامرئى وبعثت يا عبد ( والواو ) في الواوى والياى باسكان العين وانقلاب الياء واوا لضمة  
 ما قبلها ونبه بترتيب ذكر العين على مرتبتهما فان الاولى الاكثر هو الاولى والاقل الادون هو  
 الاخرة ( ومثله ) اى مثل الثلاثى في جى اللغتين الاخرين ماضيا باب افعل وانفعل فيقال اختيار وانتقيد  
 بالوجوه الثلاثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة بالمثل صار غنيا عن الاطراب يذ كر الباب  
 في قوله ( باب اختيار وانتقيد ) كان الانسب ومثله اختيار وانما جعل كالثلاثى لكسر حرف  
 حرف العلة وضم ما قبلها فيهما ( دون استخيار واقم ) اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ اوينه  
 عليه بالاشتمام ( وان كان ) فعل ما لم يسم فاعله ( مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ) مطلقا اذ المعنى للمفعول كالمبنى  
 للفاعل مأخوذ من المصدر وليس المبنى للمفعول مأخوذا من المبنى للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اول ما كان  
 اوله مضموما ولا لفتح ما كان ما قبل آخره مفتوحا فيحتاج الى تأويل عبارته كما احتاج اليه القاصرون  
 ولما كان يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل آخره يباع ويقال دفعه بقوله ( ومعتل العين يتقلب ) اى  
 ما قبل آخره ( فيه الفا ) وقبل الضمير للعين وما ذكرنا مقتضى السوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح  
 ما قبل آخره لانه انقلب الفا والمراد بمعتل الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ما صح عنه نحو شوم



ويقاوم وارجعل، معتل العين بمعنى ما عتل عنه استغثت عن التقيد ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث المتعدي وغير المتعدي على بيان فعل ما ليس فاعله لانه يختص المتعدي في معرفته الى معرفة المتعدي لانه لا يتوقف على المتعدي بمعنى ينفه بل يبحث من اللازم المتعدي بحرف الجر (المتعدي وغير المتعدي) يعني هذا باب المتعدي وغير المتعدي ولم يقل المتعدي واللازم ليظهر الحصر فيهما ولا يخفى ان المتعدي وغير المتعدي ليسا قسمين للفعل بل قيدان لقسميهما لانهما اهم من الفعل لشمولهما المصادر وما يشق منها من الاسماء والتعريفان المذكوران لقيدى القسمين والمتعدي تعارف في المتعدي بنفسه بحسب الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر \* ولفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك الشئ كما ان ذلك الشئ متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح لانه صرح الرضى بأن العبارة المتعلقة بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالفعل وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل يشمل المسند اليه فقوله (المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب) لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا بالفعل بل مصدره ولا على كان واخوانه لتوقف فهمهما على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل حدث لتوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهمه كضروب لا يتوقف على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعال التفضيل المشتق من المتعدي اصلا لان اضرب واعطى لم يعتبر في مفهومه النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب المفعول به اصلا ولا على القرب لانه لم يعتبر في مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب الداخر في مفهومه يقتضى متعلقا اجالا وقد اشكل ذلك على الرضى لعدم التدبر الوفي (وغير المتعدي بخلافه) اى بخلاف المتعدي او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق والاول اقرب (كقوله) وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي على وجه لم يلبس عليك عرفت ان ما لا يتوقف فهمه على متعلق بدون مقارنة حرف جروياتى بعده متعلق منصوب لادبيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك في غير المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعى اولاد من تضمين ذلك الناصب معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضى وان ما يأتى المتعلق بعده تارة منصوبا وتارة بحرف جرفا احد الامرين فيه عدول عن الظاهر اذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه على ذلك المتعلق او حرف الحر زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى بنفسه وبحرف الجر مساححة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما يتعلق به شئ بحرف الجر مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا ولذا ينصب اذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة يجعل الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما واللازم بصير متعديا بالباء والهمزة وتضعيف العين وقل الاخير فيما عنيده حرف الخلق لاسيما الهمزة ولا يتعدى به الشئ الى ثلاثة والاخير ان موكل على السماع صرح به الرضى ولم يعرف حذف الباء المعدية للفعل الا في قوله تعالى \* اتوني زبرا جديدا \* على قراءة يتوني بهزة الوصل ولفرق البرد بين التعدي بالباء وغيره بانه يقتضى معية المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع وقال سيبويه لافرق بين ذهبته واذهبته



في جواز المصاحبة وعدمها (والتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين) وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو بخلافه اشار الى الثاني بقوله (كأعطى) ولا حصر لهذا النوع والى الاول بقوله (وعلم) وضبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في الفريدة (والى ثلاثة كأعلم وأرى) نقل علم ورأى بالهمزة الى ثلاثة مفاعيل ولم يوجد هذا لنقل بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلاثة الا اعلم وارى وقول الاخفش بمجيئه في جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد بالقياس في مثله وقد يصير التعدي الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدأ والخبر متعديا الى واحد لوجمل مضمون الجملة مفعولا فتقول في علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير التعدي الى ثلاثة متعديا الى اثنين فتقول علمت زيدا قيام عمرو (وانباء ونبا وخبر وخبر وحدث) ولم يوجد احدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخبرك قال الله \* انبؤني باسماء هؤلاء \* وقال انبئهم وقال \* فلما انبأهم باسمائهم \* فقلل تعديتها الى ثلاثة مفاعل لتضمنها معنى الاعلام انها ليست متعديات الى ثلاثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمن فهي ملحقات بالتعدي الى ثلاثة ولم يلحق سيويه الانبا والحق البواقى غيره وجعل البعض ارى الحلية سادسها لسماع نحو \* اراى الله في النوم عمرا سالما \* ولقوله تعالى \* اذ يريكهم الله في منامك قليلا \* في وجهه وانما خصت باللاحق لكثرة استعمالها ناصبة للثلاث كأنها وضعت للمعنى المتضمن ويدل تخصيص سيويه ببناء على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل الاخوات من المضمنات وجعلها ملحقة بالتعدي الى الثلاثة قال الرضى لم يوجد ثلاثى لواحد من الخمسة الا خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كنباء من النبأ والالم يفارق اعلم في التعدي الى مضمون الثاني والثالث بالباء وتعدي اليه بنفسه كأعلم وتردد المصنف في كون الخمسة متعديات الى ثلاثة وقال بل هي متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران موضوعان موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما في معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيدا قائما انه يجري ذلك في علمت زيدا قائما اي هذا العلم المخصوص فالحق ما ركن اليه في هذا الكتاب حيث جعلها متعديات الى ثلاثة حتى عد ما ذكره مغالطة منه (فهذه) الخمسة (مفعولها الاول) بالنسبة الى الثاني والثالث (كفعل) اي كأول مفعولى (اعطيت) بالنسبة الى الثاني فمرها الشارحون بأنه يجوز الاقتصار على الاول وبخذه بدون الثاني والثالث وكذا فمروا قوله (والثاني والثالث كفعل) بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى علمت كما يجئ وفي هذا متابعة ابن المراج ومخالفة ظاهر مذهب سيويه انه لا يخفى ان يقتصر على واحد من الثلاثة \* ونحن نقول لهذه العبارة مضامين سوى ما ذكره \* احدها انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا اعرو قائم وقال الله تعالى \* ينشئكم اذا منقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد \* وثانيها انه يجوز العاؤها اذا توسط ونقل في ذلك ممن يوثق به البركة اعلمناه الله مع الاكابر \* وثالثها ان مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث والثاني متعذران \* ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني والثالث بمنزلة المفعول لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضميرى الثاني او الثالث اليه مع تأخره (افعال القلوب) كل ما يتعلق

بالقلب من المتعدى الى مفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر اثنان غير متصرف هما تعلم بمعنى اعلم نحو \* تعلم شفاه النفس فهو عدوها \* فبالغ بلطف في التحيل والمكر \* وهب بمعنى ظن امرأ نحو \* فقلت اجرني ابامالك والا فهنى امرأ هالك \* والبواقي متصرفة فلان فقط جها يحجو وعد وجعل بمعنى الاعتقاد نحو \* وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا \* وللم الفى ودرى نحو \* دريت الوفى العهد يا عمرو فاعب \* فان اغتباطا بالوفا جيد \* ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف فى خصائص ذكرها المصنف ومن هذا ظهر ان ما فى بعض الشروح ان حصر افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى او استقرائى لا يوثق به وما يوهى ان ترك المصنف غير السبعة لان للسبعة خصائص ليس بشئ \* وخالفه الرضى فجعل تعلم ودرى مختصين بحملة اسمية مصدرية بان المفتوحة واختار افعال القلوب على افعال الشك واليقين تحريزا عن ايهامه ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل لليقين (ظننت) جعله الرضى لظن مع مجيئه فى بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن واليقين (وحسبت وختلت) جعلهما الرضى للظن فقط كهب والتسهيل للظن (وزعت) جعله التسهيل للظن فقط والرضى للقول بأن الشئ على صفة قولاً غير مستند الى علم نحو زعت كبر بما وقال وقد يستعمل فى التحقيق قال امية \* الله موف للناس ما زعموا (وعلمت) وهو لليقين اتفاقاً (ورأيت) جعله التسهيل للظن واليقين كليهما والرضى للاعتقاد الجزم سواء كان مطابقاً او لا (ووجدت) جعلها التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة وقال يلزمها العلم فاربده تجوز (تدخل على الجملة الاسمية) ولا يقع بعدها الفعلية الا نادرا فيقدر ضمير شان لتصير اسمية بلى اذا علقت جاز دخولها على الفعلية نقول علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وابهم رأيت (بيان ما هى عنه) اى لافادة ما هى عبارة عنه يعنى المقصود بالافادة معانى هذه الافعال لا الجملة الداخلة هى عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعانى تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة لها وقيل المعنى لبيان ما هى اى تلك الجملة ناشئة عنه اى الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد (فتنصب الجزين) لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزين فهما كالكلمة الواحدة فى افادة المفعول الحقيقى فاجرى اعرابه عليهما نفياً للحكم (ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) اى لا يحذف ولو قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لما هو المفعول الحقيقى فحذف احدهما بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى \* لاتبسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم \* واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر \* لاتخلنا على فرائك انا \* طالما قدوشى بنا الاعداء \* اى لاتخلنا جازعين (بخلاف اعطيت) انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثانى غير الاول لامطلة فانه يجرى فى كل ما كان مفعوله الثانى عين الاول سواء كان امراً من المذكورات او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح به فى التسهيل واما حذف مفعولها لقرينة فلا بأس به لانه بمنزلة حذف كلمة بتامها ومنه يسمع يخل اى يظن تحفته قال \* بأى كتاب ام بأية سنة \* ترى حبههم عارا على وتحسب \* قال الرضى وكثيرون ولا يجوز حذف مفعولها نسباً لانه لافائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا تقول ظننت او علمت اذ كل احد يعلم انه لا يخلو انسان فى الاغلب من ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانه تقول فلان يعطى



يراد كثرة الاعطاء والافلا انسان كالا يخلو في الاغلب عن علم او ظن لا يخلو عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى مفيد اي كثير العلم على انه لا يخصص الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح ان تحصل فائدة معتد بها بقيد آخر فيقال علمت الان او ظننت الان فيعلم حدوث علم او ظن او تقول علمت علما ناعما او ظننت ظنا السوء الى غير ذلك (ومنها) اي من خصائصها (جواز الالغاء) الظاهر ان المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع فلا بد من قيود ليتم القاعدة وهو ان يكون التأخر مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط فيه او تأخر عنه قابلا للعمل فيه لئلا ينقض بنحو زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني اذ المعنى ظني زيدا قائما غالب لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائم وسوف اظن بضرب زيد وجاءني زيدا حسب وعرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب البصري ان الالغاء في ضرب احسب زيد غير واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل فافى بعض الشروح ان المراد المتوسط بين مفعوليهما ليخرج عنه ضرب احسب زيدا لان الالغاء فيه واجب من قلة اتصفح على انه ينقض بمعنى يظن زيد قائم اي فيما يتوسط بين معمول الثاني والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز على ضعف ولك ان تريد بجواز الالغاء ما يعم الوجوب ويقابل الامتناع فيستغنى عن التقيد (اذ توسطت) اي بين اجزاء الجملة (او تأخرت) عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفه بالتأخر وقيل جائز لان الفعل القلبي خلفه اثره لا يخلو عن ضعف ولكنه قبيح جاء في الشعر ومن لم يحوزه يأول ما ورد بتقدير ضمير الشأن بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثاني او بتقدير اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشأن واللام جاء في الضرورة ورجح التسهيل التأويل والرضي الالغاء (لاستقلال الجزئين) اي جزئي ما توسطت فيه (كلاما) اي حال كونه كلاما (بخلاف باب اعطيت) وبخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثاني عين الاول وبخلاف غير المنصرف من افعال القلوب على ما في التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين كلاما لا يفي بتصحيح الالغاء فيها لانهما مشتركة بينهما وبين غيرها مما يكون مفعوله الثاني عين الاول فلا بد من ضمنية ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونهما من افعال القلوب بخلاف الغير المنصرف فانها لكونها ظاهرة في غير معنى الفعل القلبي يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصد الفعل القلبي منها واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما الضمعة وما قال الرضى ان معناه زيد في ظني قائم والفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب (ومنها) اي من خصائصها (انها تعلق) اي تجمل عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما (قبل الاستفهام) الداخل على الجملة او الجزء الثاني ويلغى بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول وبالنظر الى الثاني في الثاني فتقول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا من هو ولا يجوز تعليقه بالنسبة اليهما في الثاني كما قال البعض متمسكا بأن الاستفهام سرى في الجملة كلها لان النفي ايضا يسرى مع انه لا يلغى الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما وقوله قبل الاستفهام كما في بعض النسخ اولي مما في بعض النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت انهم عندك وعلمت غلام من ضربت بلاخفاء (والنفي) بما وان او لا فيلغى فيما بعد النفي لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط (واللام) اي لام الابتداء نحو علمت زيد قائم ولم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا قائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة وتأخرت الى الخبر لمجيئ ان حتى لو لم يكن اللام لقبل علمت ان زيدا قائم بفتح



ان فلا يكون علمت معلقا فلا يبعد دخول هذه الصورة في قوله واللام والظاهر تقييد اللام لان اللام المطلقة في كلامه كانت مضروفة الى لام التعريف فاطلاقها موهوم وقد اشار بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ابهم في الدار (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) وتخصيص الاستفهام بالتمثيل باختيار هذا المثال مشعر بأنه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم بل لابد من وقوع ما يكون جوابه بالعين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل خص الدخول الهمزة ولا يقع هل بعده فكأنه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمسكهم في ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يحز علمت ازيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منه ما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى اذ كل واحد يعلم ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد نعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضى واختار دخول فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التمثيل ويقال اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه واكتفى به لان مقصوده تمثيل التعليق لامتثال كل قسم منه \* وههنا بحث شريف وهوانه لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فأى شئ يدعوا العاقل الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضى الى التكلف والابهام والجواب ان الداعى اليه ما هو من دواعى الابهام مع امر مختص به وهو افادة ان مفهومه امر يستفهم عنه ويسأل تفهيم وفيه من تشويق المخاطب الى معرفته ما لا يخفى (ومنها) اى من خصائصها (انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين) لابد من قيد متصلين لانه مدار الاختصاص والافهم كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد مع انفصال احدهما صرح به الرضى وقيد في التسهيل لكن لم يخصه التسهيل بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل جعله من خصائص افعال القلوب الغير المتصرفه ورأى الحلية والبصرية وقد وعدم وخالفه الرضى وجمعه من خصائص المذكورة في هذا الكتاب ولقطة هب من غير المتصرفه ورأى الحلية والبصرية وقد وعدم وكذا من خصائصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين بكون احدهما بعضا من الاخر صرح به الرضى نحو ما ورد في الحديث رأيتنا مع رسول الله ولا يبعد ان يتسامح في قوله (شيء واحد) بحيث يدخل فيه امثاله فتأمل (مثل علمتني منطلقا) وهذا البحث اشمل مما ذكره وهوانه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحدى اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضى والقياس جوازه في فعل القلب فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شئ من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيد اظن قائما ويجوز في افعال القلوب كون مفعوله ضميرا متصلا مفعلا بفاعله دون غيرهما فيقال ظنه زيد قائما ولا يقال ضربه زيد \* وما يهملك ان تعرفه هو ان افعال القلوب تدخل على الجملة المصدرة بأن المفتوحة كثيرا فتقول علمت ان زيدا قائم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسرفه ان قولك ان زيدا قائم وان كان مثاله قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجالها والاول اوفق بالتصديق والثانى بالتصور وحيث تذك تلك الافعال مكثفة بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا



لا ينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاختفاء لما خفي عليه هذا التحقيق قدر حين تعلقه بمضمون الجملة مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا في تقدير علمت ان زيدا قائم حاصلها وكذا علمت قيام زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيديوه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق حينئذ بالظن في نصب المفعولين مطلقا في لغة سليم وبشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا مخاطبا وقال الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر لابد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو قدامك تقول زيدا قائما واني التوسط تقول زيدا ضاربا او بأحد المفعولين نحو جهلا تقول بنى لؤى (ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت) اي وهمت في حقه شيئا (وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصببت) لا اصبته على صفة ولما كان هذه المعاني قريبة من المعنى المتعدى به الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه في التعدى الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وهنا بمعنى اصابة نفس الشيء وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودين به شبه على ان التعدية الى المفعولين بمعنى الى مفعول واحد بمعنى آخر لا يتخير في التعدى الى المفعولين تارة والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضى حيث قال بل كلها معنى آخر لا يتعدى به الى مفعولين بل تكون لازمة او متعدية الى واحد (الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) اي ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل على صفة والقربة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن ان يكون ما لم يدخل فيه الزمان موضوعا للفعل فكلمنا عرفت الفعل بشئ باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بأن تكون غير مصدرة كما في الرضى لاجراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها لتقرير بل للحدث والتقرير كالزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق يتم ما ذكر السيد السند في بعض نصابه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشئ لاجراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها لتقرير بل للتقرير والصفة لكن في قوله بل للتقرير ليس مدلول المادة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع بتمامها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعده نظر لان الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة ليس التقرير على صفة فان اصبح وامسى واضهى وظل وبات مشتمل على اوقات مخصوصة الا ان يجعل اللام للغرض ويراد ما وضع بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل على صفة فتح يشمل وقد نبه المصنف على ان مرفوعها يسمى فاعلا كما نبه فيما بعد حيث قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على ان يسمى اسما وقال الرضى تسميته اسما اولي ولذا كثر استعماله وقل استعمال الفاعل وما الخبر فلا يسمى مفعولا لايتم قولهم ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل ويسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة لتقصان دلالتها لانها لا تدل على معنى بانفسها لان معناها النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وشئ منهما لا يفهم بدون الاسم والخبر لكن ما ذكر النحاة في توجيه وصفها بالتقصان يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق فان بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون الحدث بخلاف سائر الافعال على انه ينجم عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان الافعال العاربة عن الزمان جدبرة

بأن تجعل أفعالا ناقصة وبعضهم قال وصفها بالان لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفها بالنقصان وصفا بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها هل هو عارض او بحسب اصل الوضع حتى تكون حروفا عدت أفعالا لكونها في هيئتها ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا الا في ليس باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيويوه والاكثر ان فعله وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف والحاق الضمير به المشبهه بالفعل في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصباً وهي ثلاثة اقسام ما هي ناقصة مطلقا وما هي ناقصة بشرط مقارنة النفي وما هي ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم يقتضى جمع ليس مع راح الا انه رتب ترتيبا يبنى عليه قوله فيما بعد في تقسيم تقديم الاخبار عليها الا انه يبنى جمع آض وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظائرهما وكأنه قصد الى تقديم الاصول على المحقق والواضح على الخفي وكون غدا وراح من الافعال الناقصة غير واضح لالتزام كون منصوبهما منكرة فيشبه ان يكون حالاً حتى نفي ابن مالك كونهما ناقصين لذلك كما في كون اسحرو وفجرو وظهر من الافعال الناقصة لانه دعوى من الفراء من غير ذكر حجة (وهي كان وصاروا اصبح وامسى واضمى وظل وبات وآض وعاد) كلاهما بمعنى صار وزاده ابن مالك آل ورجع وحار واستحال ونحول واربد وصار مع هذه الواحق تكون تامة متعددة بالي تقول صار زيد الى الفقراى رجع اليه (وغدا) بمعنى كان في الغداة (وراح) بمعنى كان الروح وهما يكونان تامين كقوله تعالى ﴿ اغدوا على حرثكم ﴾ اى امشوا في الغداة عليه ونحو راح الى بيته اى رجع في الروح الى بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل المصنف غدا وراح (وما زال) لا يستعمل الا ناقصا (وما برح) قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه (وما فتى) مازال ناقصا وهو مهموز وقيل بالياء ولم يساعده كتب اللغة (وما انفك) وجاء ما انفك من هذا الامر وجعل ما زيل كما زال وهو في الاصل زول كخوف الا انه اعل اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعل مافتا او انشاء كما فتى (وما دام) بمعنى ما برح وما دنى كما برح الا ان ما دنى اذا كان ما يتعدى بنى تقول ما دنى في امره (وايس وقد جاء ما جاءت حاجتك) برفع حاجتك على ان الخبر ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وينصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما انثت لكون ما عبارة عن الحاجة بمعنى قد يحى جاء ناقصة لامطر داهل يتجاوز هذا التركيب قال الاندلسي لا وقال المصنف جاء البر فقيرين من هذا القبيل (وقعدت كأنها حربة) ولا يجوز قعد كاتبا بالاتفاق وتردد المصنف في تجوز قعد كأنه سلطان وتمام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة سمع من امرابي والشفرة السكين العظيم والا رهاف التحديد (تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية) التي لم تكن مبتدأ واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد يقال كان الحميد ونحو فم الرجل زيد فلا يقال كان زيد اولم يكن لازم المصدر كاسماء الاستفهام والشرط فلا يقال كان من اياك ولا عام التصرف كما التمجية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لام الابتدائية لكونه في المثل نحو الطعن بظار اولكونه بمنزلة الفعل ونحو قولك ان تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال كان ينبغي اولكونه بعد اما زيد فقام او اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا كان السبع واقفا او تضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم تكن تلك الافعال طلبية لزم التناقض للدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية عدم



الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وان كان طلب الافعال مخالفا لطلب الاختيار يلزم اجتماع طلبين  
 مخالفين على امر واحد وان كان مساويا له لم يزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضى قوله هو كوني  
 بالمكرم ذكرى كبرى ضرورة الشمر والتسهيل نادرا (لا عطاء لخبر حكم معناها) لالبيان ماهى عبارة  
 عنه يعنى ليس المقصود بالافادة مداولاتها بل الاخبار وانما عني توابع الاخبار تذكر لتخصيل حكم  
 في الاخبار ولتفصيل الاحكام المفادة لاخبارها فصل تلك الافعال (فترفع الاول) اى الجزء الذى  
 حقه ان يكون اول (وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما) فيه امثلة لادخول والاعطاء والرفع والتنصب  
 (فكان) تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما (كان الاستمرار به) او منقطعا (اى قابلا للانقطاع  
 لان كان لا يدل على الانقطاع بل على الماضى مطلقا وقد تكون للاستمرار فى جميع الازمنة الماضية \* قال  
 ابن مالك وتختص كان بمردفة لم يزل وقال الرضى المراد انه لثبوت خبرها ماضيا دائما كان ذلك  
 الثبوت فى الواقع او منقطعا وفيه رد على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتب بقوله لثبوت  
 خبرها لانه بصدد بيان احكام تعطى هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا  
 ولذا لم يفيد مساواها بالماضى وكأنه خالف هنا ما التزمه فيما بعد لان كان تكون للاستمرار ولرده  
 (وبمعنى صار) ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعى تقديم بيان صار على كان (ويكون فيها ضمير  
 الشأن) اى يكون فى كان بكلامه ضمير ضمير الشأن وتقديم الظرف المحصر اى لا يكون فى كان التسمية  
 ضمير الشأن لانه لا يوجد ضمير شأن الامتداد فى الحال او فى الاصل وفيه رد على من جعل  
 مافيه ضمير الشأن تامة (وتكون تامة بمعنى ثبت) والمتبادر من ثبت ثبت فى نفسه والافكان الناقصة  
 ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا تدخل الجملة بل المفرد (وزائدة) اى كان فقط دون باقى نصري فانه  
 تكون زائدة لافى اول الكلام بل فى الوسط وقيل قد يكون فى الآخر وهو قيمان لم يفد شيئا سوى  
 التأكيد لتجريد من الزمان وجعلها زائدة ظاهرة وما يفيد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه  
 بالزائدة فى كونها غير عاملة وهل تراد مع الفاعل قال ابو على لا وقال المبرد وسبويه نعم متمسكين  
 بقول الفرزدق \* اذا مررت بدار قوم \* وجبر ان لنا كانوا كرام \* ويحاج بأن قوله  
 لنا خبر قدم والاصل جبران كانوا لنا كرام \* وفيه ان عامل الظرف اذا كان من الافعال  
 العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان فى الدار و كائن فى الدار (وصار للانتقال) اى حكمه  
 الذى يعطى الخبر كونه منتقلا اليه وليس المراد ان مدلول صار الانتقال حين يراد ما ذكره الرضى  
 ان هذا مدلول صار التامة و مدلول الناقصة كان بعد ما لم يكن (واصبح وامسى واضحى لاقرآن  
 مضمون الجملة بأوقاتها) الاظهر لاقرآن الخبر بأوقاتها ليكون الحكم الذى اعطته الخبر ظاهرا والمراد  
 بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون الماضى لان الكلام فى الحكم المشترك بين الماضى  
 وغيره (وبمعنى صار) مجردا عن الدلالة على الاوقات بقريضة المقابلة بافادة اقرآن مضمون الجملة بأوقاتها  
 (وتكون تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات وظل وبات لاقرآن مضمون الجملة بوقتيهما وهما تمام  
 اليوم واليلة فعنى ظل زيدا دائما كان فى تمام اليوم دائما (وبمعنى صار) مجردا عن زمانيهما لما مر قال الله  
 تعالى \* ظل وجهه مسودا \* قال الرضى محى بات بمعنى صار محل نظر وقال ابن مالك يحى كان  
 واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار قال الاندلسى جاء بات فى الحديث بمعنى صار وهو \* اين  
 بات يده \* وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال تامة قال الرضى المهدة عليه وقال وبات بمعنى نزل  
 ليلانة وقال الرضى بمعنى اقام ليل او نزل سواء نام او لم يتم وفى كلامهم سر وبت (وما زال وما برح)

كفرح (وما فتى) وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذقوله (القبول بالفتح الاخذ كذا في القاموس المراد هنا  
 صلاحية الاخذ صرح به الرضى (وبلزمها النفي) المراد بالنفي ما يعم النهى صرح به التسهيل فتقول  
 لاتزل قائما وذلك النفي في الماضي ولا في الدماء ولم في المضارع لزوما ولا الاولى ان لا يخلص بينها وبين  
 النفي بلا وما بظرف وشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتني ولا أمس ويحوز حذف النفي  
 عن المضارع وتقديره وكثر في جواب القسم نحو \* تالله تقتؤ تذكر يوسف (ومادام) ما مصدرية فادام  
 بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو الوقت محذوف فقولاك اجلس مادام زيد جالسا  
 معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقدير اجلس به  
 (للتوقيت امر) اى لتعيين وقت شئ (لمدة) اى زمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها فادام تقتضى امتداد  
 زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل وما فى مادام حرف مصدرى وما فى الصحاح  
 واما قولهم مادام فعناه الدوام لان ما اسم موصول بدام ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل المصادر ظروفها  
 يجب تأويلها تأمل تعرف وفيه انه لم يبين بما ذكره حكم اكتسبه الخبر من مادام بل ما اكتسبه الشئ  
 من التوقيت فينبغي ان يقول ومادام اثبتت خبرها لفاعلها مدة (ومن ثم) اى من اجل انه للتوقيت  
 (احتاج الى كلام لانه ظرف) وليس ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها (وليس لنى مضمون الجملة حالا)  
 الاولى لنى خبرها عن فاعلها ليظهر الحكم للخبر (وقيل مطلقا) وهو مذهب سيويه وابن السراج  
 قال الاندلسى لاتناقض بين القولين فان كونه المحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا قيد بالغير وفيه  
 نظر لان المراد بكونه المحال اولغيره معناه انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق  
 فهو الحال (ويحوز تقديم اخبارها كلها) اى كل الافعال او كل الاخبار ويرجح الثانى ان الكلام  
 فى الاخبار بالذات والاول ان التصريح بالشمول لانقسام تقديم الاخبار على انفسها فالظاهر ان يكون  
 لتعميم الافعال المقابل لنفسها (على اسمائها) ولا يخفى ان هذا الحكم اعاده لانه سبق فى خبر كان  
 ان حكمه خبر المبتدأ وتقديمه اكثر من تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معطى فى خبر  
 مادام لغاية سقوطه وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها بمعنى  
 لا يمنع هذه الافعال من التقديم ولا توجيه اما لو عرض لنفس الخبر ما يوجب التقديم نحوكم كان مالك  
 وما يوجب التأخير نحو كان عدوى صديق فهو خارج عما نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز  
 على الامكان الخاص لاتنقضه بالوجوب والامتناع ولا على الامكان العام مقيدا بجانب الوجود  
 لاتنقضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب عدم لاتنقضه بالوجوب (وهى) اى هذه الافعال (فى تقديمها)  
 اى الاخبار (عليها) على ثلاثة اقسام قسم يحوز وهو من كان الى راح) مع راح (وقسم لا يحوز وهو  
 ما فى اوله ما) غير الاسلوب وهو من زال الى مادام لا مجرد الاختصار بل لانه لا يجرى فى لا يزال ولن  
 يزال لان معمول فعل لا ولن يتقدم عليهما لانهما لا يقتضيان الصدارة اى يقتضيهما ما وان فالمراد بقوله  
 بما فى اوله ما فى اوله ما وفى حكمه ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان فى اوله  
 ما او ان لا يحوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما وان الصدارة قلت مع ذلك يحوز التقديم بالفصل بين  
 النفي والفعل فى غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانهما لا يمنعان الفصل كلم ولن وانما امتنع  
 الفصل فى هذا القسم لشدة الامتناع لوضوورتهما بمنزلة فعل شئت بقى انه خرج من القسم الاول  
 نحو ان يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم الانحصار فالأخصر الاخصر قسم يحوز وهو ما ليس فى اوله



ما (خلافا لابن كيسان) من البصريين حيث وافق الكوفيين في الحكم بالجواز (في غير مادام) لانه  
 لبطان النفي وصيرورة المجموع في معنى مثبت لم يمنع النفي من التقديم وانما يحمل هذا القسم من المختلف  
 فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف المختلف فانه لاحكم له فيه  
 الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس بواضح عنده وائس ذلك لان ابن كيسان متفرد  
 في الخلاف فلم يمتد به بخلاف المختلف فان الخلاف فيه بين كثيرين وفي كل جانب كثرة لان ليس جوز  
 التقديم فيه البصريون ومنعه الكوفيين مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا التقديم فيما نحن  
 فيه ووافقهم ابن كيسان فان قلت لا يخص منع التقديم بمادام بل كذلك القسم الاول اذا دخل عليه  
 حرف مصدر فتقول جلست ما كان زيد جالسا وان كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم الخبر على كان  
 اصلا قلت ما يلزم مادام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افرقا في الحكم بجواز التقديم وعدمه  
 (وقسم مختلف فيه وهو ليس) ويحذف خبر ليس كثيرا ومنه انما يحذف النفي ليس الحمل اى ليس الحمل  
 جازيا وقيل ليس هنالاه عطف لجملة في حكم لا ويكون في ليس ضمير الشأن وليس بمشهور ضمائر الشأن  
 الا في كان وليس من هذه الافعال والافى كاد من افعال المقاربة ويجوز الاخبار عن النكرة المحضة في باب  
 كاد وان ويجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما نحو \* ولايك موقف منك الوداع \* على ما قاله ابن مالك  
 ولزم مخشري ان يقول مراد الشاعر انه لا يك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه  
 لا يتحمل احد وداعك ولا يستفاد ذلك من قفي ونحو \* ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة \* والاولى  
 جعل ان مع الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو \* ما كان جنتهم الا ان قالوا \* فانهم  
 حكموا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا يشبه المتضمن في انه لا يوصف فهو اصراف من غيره بهذا  
 الاعتبار وهذا وان كان وجهه غير قوى لكنه امضاء ارباب التفسير في التفسير \* وقد يحذف لام يكن  
 في الجزم ولا يكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال ويونس جوزة مطلقا وخصه سيويه بما اذا لم يلاق  
 سا كذا بعدها فلا يجوز عنده الحذف في \* لم يكن الذين كفروا (افعال المقاربة) اى الافعال الدالة  
 على مقاربة اخبارها من فواعلها لوضعها لنفس القرب او لمعنى يستلزم القرب فالوضع للقرب كاد  
 واوشك وكرب كعلم وضرب والميقال الم الفلام اى قارب البلوغ واولى والذي يستلزم القرب ما يستعمل  
 للشروع في الفعل وهو طفق كعلم وضرب وطبق كعلم وجمال واخذ وعلق وانشا وهب وقام واقل  
 وقرب فان الشروع في الفعل يستلزم القرب من الحصول للفاعل وما يستعمل للرجاء وهو عسى وجرى  
 كعلم واخلاق فان رجاء الشئ ينبي \* عن قرب حصوله وبهذا ظهر ان ما ذكر الرضى ان عسى واخوانه  
 لا تدل على القرب ولا ما يستعمل للشروع ولا يوصف الشارع في الفعل بقرب الفعل منه فلا يقال للشارع  
 في الخروج انه قرب خروجه ليس بشئ \* وقد اوضح وجه التسمية تعريفه بقوله (ما وضع لدنو الخبر  
 رجاء) هو طمع المحبوب وتديستعمل عسى في الاشفاق وقد جعها قوله تعالى \* عسى ان نكرهوا شيئا  
 وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم \* وقيل استعمال عسى في كلامه تعالى بمعنى اليقين  
 لانه احد استعماليه وقال الرضى انا لا اصراف بجيئه بمعنى اليقين في غير كلامه تعالى وبالجملة لابد من ضم  
 او اشفاقا مع قوله رجاء البصير لتعريف جامعوا التقدير دنو رجاء (او حصولا) اى دنو حصول بأن يظهر  
 باعتبار اسباب حصوله سوى الشروع دنو الحصول (او اخذافيه) اى شروعا فيه اى دنو شروع فيه  
 بان يكون الشروع فيه حاكما بدنو (فالاول عسى) ونظيره (وهو غير متصرف) ولذا زعم الزجاج

انه حرف واتصال الضمير المرفوع به يزيله كما ان اتصال الضمير المنصوب يقويه وجاء كسر سينها ان كان  
المتكلم او مخاطب او غائبات واتصل به الضمير المرفوع (نحو عسى زيد ان يخرج) فالتأخرون على ان  
ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء ولا يظاهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا  
فعسى زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقبل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كما ان معنى  
عسى ان يخرج زيد قارب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه ان عسى لم يحى بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء  
وقبل ان يخرج بدل فالمعنى يتمي زيد خروجه وفيما ذكره المتأخرون جعل تلك الافعال على نحو واحد  
فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد بترجى زيد انه قرب حصول امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى بتضمينه  
معنى كان فكأنه قبل يتمي زيد كأنه اذا خرج في الحكم بكونه ذا خروج بالغة في القرب وكذا كاد زيد يخرج  
في معنى قرب زيد من الخروج كأنه يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كأنه يخرج  
واو ضمن معنى صار لكان احسن (وعسى ان يخرج زيد) مثل بمثابة تنبيهها على استعمال كونه عامل  
الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بأن يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب  
وحينئذ لا يجوز حذف ان فيكون قوله (وقد يحذف ان) من احكام المثال الاول وكان المناسب  
تقديمه على المثال الثاني او تنبيهها على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب وان لا يجوز تقديمه  
على الفعل كما يجوز في باب كان اضمف هذه الافعال حيث كان اراد الخبر لها بتضمين كان وحينئذ  
قوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على ان تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يبادر  
قال الرضى يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع وان يكون لعمل لثنائي كذهب  
البصري وان يكون الاول على مذهب الكوفي لكن في قولك عسى ان يضرب زيد عمرا يتعين  
اعمال الثاني اذ لو عمل الاول لوقع الاجنبى وهو زيد بين اجزاء صلة وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى  
في زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه انما يكون في ما اذا جاز عمل كل منهما في التنازع فيه مع  
ثبوته في مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع (والثاني)  
كاد تقول كاد زيد يحى وقد تدخل ان تشيها بعسى ويلزم هذه الافعال المضى الا كاد واوشك  
فانه يستعمل مضارعهما وندر اسم فاعل كاد واوشك نحو \* فوشكة ارضا ان تعود \* خلاف الانيس  
وحوشا ياناء (واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال) في انه يصير منفيًا وقد يكون المقصود عدم  
وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فن الاول قوله تعالى \* فذبحوها وما كادوا يفعلون \* ومن الثاني  
قوله تعالى \* لم يكديراها (وقيل تكون للاثبات) مطلقا اما في الماضي لثلا يكون قوله تعالى وما كادوا  
يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه واما في المضارع فلتخطئة الشعراء  
قول ذى الرمة \* لم يكد لدلائسه على انه \* يزول حب رسيس الهوى \* وقول ذى الرمة ذلك  
وتغييره لم يكد بقوله لم اجد (وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال) الاولى من المضارع  
لشمل الحال (تمسكا) في الدعوى الاول (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) في الدعوى الثانية  
(بقول ذى الرمة اذا غير الهجر) وفي رواية النأى (الحسين لم يكد \* رسيس الهوى) اى راسخ الهوى  
يريد نفسه (من حب مية يبرح) اذ المعنى على انتفاء المفارقة من حب مية مع بعدها عن الوقوع وانما  
جعلنا الكلام دليلين نشر على ترتيب الالف لادبلا واحدا على مجموع الدعوى لاقتضاء اعادته الباء  
في قوله وبقول ذى الرمة ذلك \* ولما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون ظاهرا اذ البعد



عن الفعل في وقت آخر وكان شعر ذى الرمة دليلا على بعض ما رجحه من قوله فهو كالأفعال لم يشغل بدفع تمسك مخالفته وما يقال ان ذا الرمة غير شعره بعيد لا يعارض صدور التغير عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يخفى عليه استعمال لم يكده حتى يحتاج في معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غير له على انه روى انه خطأ بعض البلغاء في التغير وقال بديته كانت خيرا من تأمله ويمكن ان يكون التغير لا يهامه قصد عسر وقوع المفارقة كما هو احد معني النفي في كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الابهام وحينئذ يندفع تخطئه في التغير (والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد) يتبادر منه الاستعمال الشائع لكاد وقد صرحت ان كرب من قبيل كاد واوشك (واوشك وهو مثل عسى) مع ان في وجهيه تقول اوشك زيدان يخرج واوشك ان يخرج زيد (وكاد) في الاستعمال الشائع وانما صرح بقوله في الاستعمال لثلاث توهم التشبيه بهما في المعنى لكن التوهم بعيد \* واعلم انه لا بد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده في قوة فعل مسندا الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فان قوله يخرج نفسه في معنى يموت وقد يحذف الخبر ان علم نحو قوله تعالى \* فطفق مسح \* اى ان يمسح مسحها حذف لدلالة المصدر عليه (فعلا التعجب) يظهر وجه التسمية من التعريف والتعجب اتعمال للنفس بعرض لها عند ادراك امر خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب اشار الى رد من قال هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما (ما وضع) اى فعلان وضعها (لانشاء التعجب) وخرج بقوله لانشاء التعجب تعجبت وعجبت مما هو ليس الانشاء وليس فعل التعجب كليا منحصرا في فردين كالشمس المنحصر في فرد بل منحصرا في نوعين ومن قال بعد انحصاره في فردين لو قال فعلا التعجب ما افعله وافعله لكان اخصر اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكررة المتعسرة الضبط ففعل لانه لو قال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن يزيد امر بتصديره حسنا فعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحونا هيكله ولله دره وواهاله وبالك رجالا وكاليوم رجالا ويله رجلا ولفظ ما ان كان يعمها لكن بحث الفعل خصصه فلم يدخل فيه نحو قاتله الله من شاعر وقولهم لاشك عشره ولا بعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله (وهما صيغتان) اوله صيغتان لا يقتضى حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه وبين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتأخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة ماقبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة في تعريف العدل حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من في آخر من جملة الصيغة (ما افعله وافعله) ولا يحذف همزة افعله الا في الاخير والشر فيقال ماخيره وماشره وماخيره وماشره كما يقال في افعال التفضيل خير وشر لكن الاخير والاشر في التفضيل نادر وخيره وشره في هذا الباب نادر (وهى غير متصرفة) يجعل الماضى مضارعا والمذكر مؤنثا وتغيير الافراد الى احد مقابليهما وتبديل كلمة مالى ما يرادفها وباعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما افعله وما اقاله وبالاقدام في افعله فيقال اشد به لاشد به لكنه يتصرف بالاقدام فيما افعله ونبه بقوله (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد) على ان الضمير غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد \* ولما جاوز تغيير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم والتأخير

والفصل فصرح بنى هذا التصرف ايضا لانه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيه ما يقوله (ولا يبينان الا مما يبنى منه افعال التفضيل) وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفصيل ولم يقل ولا حذف لانه يحذف الباء من افعال به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس والتعجب منه ان كان معلوما فتقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن يزيد واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعال التفضيل وليس كذلك لانه لا يبنى الا من فعل ماضوى مستمر ولا يخصه افعال التفضيل ومن اعتذر بأنه قصر ما يبنى منه افعال التفضيل دون العكس فلا تصور في بيانه لا يلتفت اليه والاصل البناء للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما عذره وما شهى الطعام ويتوصل للمبنى للمفعول بما شد ونحوه ويراد الفعل المجهول مصدرا بحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما شد ما شد ماضرب زيدا او اشدد بما ضرب زيد ولا يقال ما شد ضربه (ويتوصل في المنع بمثل ما شد استخراجا واشدد زيدا او اشدد بما ضرب زيد ولا يقال ما شد ضربه) (ويتوصل في المنع بمثل ما شد استخراجا واشدد زيدا او اشدد بما ضرب زيد ولا يقال ما شد ضربه) وقدره بالمثالين على وجوب الادغام في ما فعله وتركه في افعاله وذلك التوصل واجب في المنع برشد الى الوجوب الامتناع فاعتنم هذه الجائزة ويجوز التوصل في غير المنع بل ربما يهجر بالتوصل عن بناء افعال و افعال فيقال ما شد شكره وما اكثر قعوده او جلوسه او قائلته ولا يقال ما قعده وما شكره وما جلسه وما قبله (ولا يتصرف فيهما) اى في صيغتي التعجب (تقديم ولا تأخير) يعنى وقوع كل جزء في موقعه واجب فباخراجه عن موقعه يلزم محذوران تقديم وتأخير وليس تقديم احسن على ما لو قيل احسن ما زيدا ممنوعا لاستلزامه تأخير ما يجب تقديمه بل لانه تقديم ما يجب تأخيرها وبهذا اندفع ما قال الرضى ان كلاما التقديم والتأخير يستلزم الآخر فينبغي ان يكفى ببعض ما جاء ولم يحتاج في دفعه الى الاصغاء الى من قال لدفعه ما شاء (ولا فصل واجاز المازنى) والفراء والجرمى وابو على (الفصل بالظرف) والمنع مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يع الجار والمجرور نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا وبفصل بكان لا غير من الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهى زائدة وفائدتها التنبيه على انه لم يدم الحسن المتعجب منه الى الان والفصل بأصبح وامسى لا يتجاوز المسموع وهو شاذ نحو ما أصبح ابردها والضمير للعداة وما امسى ادفاها والضمير للعشيرة (وما ابتدأ) اى مبتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز في التعجب كون المبتدأ نكرة كما يجوز في الدعاء وقد يقال هو من قبيل شراها ذاتا ب فيكون المعنى ما احسن زيدا الاشئ مجهول الاشئ معلوم ويزيفه انه لم يسمع كون ما التسمية مبتدأة في غيره (وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف) واجب الحذف قيل التقدير ما احسن زيد شئ عظيم وتقول ما احسن زيدا شئ مجهول ليكون المعنى على ما كان عند سيبويه و زيف بأن وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده لم يوجد في غيره وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وزيفه الرضى بأنه نقل من الاستفهام الى التعجب ونقل الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه انه لا نزاع في التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافى كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتأمل (وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعال) ومعنى احسن يزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب الشرط نحو من كان في الضلالة فلم يد له الرحمن مدا اى فيمدد الرحمن له مدا ويزيفه



ان زيادة الباء في الفاعل قليل كهمزة الصيرورة في الاعمال (مفعول به عند الاخفس) جعل الرضى والتسهيل الكون مفعولاً به مذهب الفراء والزنجشري وابن خروف (والباء لاتعدية اوزائدة) جعل الرضى زيادة الباء مذهب الفراء والزنجشري وابن خروف وكونها لاتعدية مما اجاز الزجاج لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا وبشكل على التقديرين انه كيف صح افراد احسن وتذكيره مع مخاطبة ومع المتعدد ويدفع بأن صيغة التعجب غير متصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب المحسن اى يا حسن احسن زيد قال الرضى فيه تكلف وسماجة \* واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لانها اعدم التصرف فيهما صارا كجماد لا مصدرله ولا يذكر المستتر فيه شئ من التوابع واجاز قوم ان يذكروا التوابع له بعد النصب لئلا يلزم الفصل (افعال المدح والذم) اى افعال بعضها للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى تعريفه واولا مقصوده بيان ماهية افعال المدح والذم وكان مقتصرنا على ضبط آحادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحذا لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير (ما وضع لانشاء مدح او ذم) فخرج ما يمدح به نجوزا نحو شرف زيد مقصود به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذمت (فمنها نعم) بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين ومنهما القراءتان في نعماهى بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواد فنع عقبي الدار (وجاء) اللغات الاربعة (في بئس) على ما في التسهيل لكن لم يأت في القرآن الامكسور الفاء ساكن العين على ما في الرضى والظاهر الاخصر ان يقول فها نعم وبئس وساء وشرطها مكان (شرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) بواسطة اوبدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم في المعرف باللام بأن يراد المعرف باللام بواسطة اوبغير واسطة لاستغنى عن قوله او مضاف الى المعرف بها \* واختلف في التعريف باللام قليل تعريف الجنس من حيث هو وقبل تعريف الاستغراق وقبل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المصنف ورد الرضى كونه للاستغراق بأن علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل وجنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق باداء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس باداء انه متحد هو مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الاياه فأى فرد فرض فهو هو (او مضمر) بميم ابتكرة منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو نعم فتى والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة والتأنيث اهون من التثنية والجمع والتثنية مطابق للمقصود خلافا للجيزولى (او بما) ولم يكلف بقوله او مضمر بميم ابتكرة منصوبة مع ان ما داخله فيها لانها ابتكرة منصوبة محلا لبيد ان ما في نعمايه عظمكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز للضمير مبهم فيه رد ما ذهب سيدي به والكسائى ان ما تامة معرفة بمعنى الشئ المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الردان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير هذا الموضع ويلزم جعل نعمايه عظمكم به بمعنى نعم الشئ شئ بعظمكم به فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل او جعل بعظمكم به جملة معترضة لبيان استحقيق الشئ المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزنجشري واحد قولى ابي على الفارسي قال ان ما ابتكرة منصوبة محل ميم اما موصوفة بالجملة نحو \*

نعم ما يعظكم به وبئس ما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة (نحو فنعماها) ولا يجوز ذكر شيء من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز التأكيده المعنوي لفاعل نعم وبئس سواء مطلقا وفي النعت خلافه وقل الضمير المبهم بالتمييز ومنه قوله عليه السلام \* من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت \* اي فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجرى التمييز مع الفاعل الظاهر للتأكيده عند المبرد وابى على قال فثم الزاد زاد ايك زاد او نظيره في قوله تعالى \* ذرعا سبعون ذراعا وفي صدق تعريف التمييز على زاد نظر وقل نعم خليل زيد قال نعم وزيد فارس حامل وقال فثم صاحب قوم لاسلاح لهم وجوز المبرد والفارسي جعل الموصول الجنسي وهو ما لا يفيد صلته تعيينا شخصا فاعل نعم ونذر الفصل بالخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا ونذر نحو مرقوم نعموا قوما ونعم بهم قوما زيادة الباء في فاعل نعم تشبيها بافعال به من فعلى التعجب لان في المدح تعجبا وجاء زيادة الباء في المخصوص تشبيها به بالتعجب منه ومنه الحديث نعم بالمال الصالح للرجل الصالح ونذر نعم عبدالله زيد وبئس عبدالله ان يجعل العلم فاعلا وقد يؤنث نعم وبئس مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال نعمت الانسان هند (وبعد ذلك المخصوص) لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يكون بعده والمراد بكونه ليس كونه بعده بلا واسطة لينتقض بنعم رجلا زيدا قال الرضى وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل وفي التسهيل ويذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء او لبعض نواسخه نحو \* اذا ارسلوني عند تقدير حاجة \* امارس فيها كنت نعم الممارس \* او بعد فاعلهما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر او اول مفعولى فعل ناسخ نحو \* يمينا لنم السيدان وجدتما \* على كل حال من تحيل ومبرم \* فقله (وهو مبتدا ما قبله خبر ما او خبر مبتدا محذوف) على اطلاقه غير صحيح كان قوله وبعده المخصوص كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدا او لا وسواء كان مقدما او مؤخرا اذ رابط الجملة بالمبتدا ادعاء كون فاعله ضمير امبهما كان او مرفعا باللام بأحد المعاني الثلاثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف قائم مقام الضمير ليس بشيء لانه انما يكون رابطا لو كان للعهد وجاعلا للاسم الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح في الضمير (وشروطه مطابقة الفاعل) الظاهر ان المطابقة مضافة الى الفاعل والظاهر مطابقة الفاعل المفسر الضمير لا ينتقض بنعم رجلين الزيدان (وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول) اما يحذف المضاف عما يتوهم مخصوصا او يجعله صفة ماضيف اليه الفاعل وتقدير المخصوص فيكون التقدير \* بئس مثل القوم مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء المذكورين هذا ما اتحد كلهم فيه وههنا بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لماضيف اليه الفاعل لانه يزول ابهام الفاعل بتعيينه فلا مانع ان يكون السؤال عنه ولو قلت المخصوص مبتدا ما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط بما يتحد مع ماضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه اذا ادعى كون القوم المكذبين عن هؤلاء المذكورين كان المالك مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم (وقد يحذف لمخصوص) لم يقل وقد يحذف بالضمير على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص حبذا بدليل التمييز نحو \* باسم الاله وبه هدينا \* ولو عبدنا غيره شقينا \* فحبذا رباح ربنا \* اي حبذا رباح الاله او بدليل غيره كقوله \* لاحبذا اولوا الحياء وربما \* اي حبذا حالى والذالم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال والمخصوص مبتدا وما بعده خبره ليستغنى عن بيان اصراب مخصوص



حبذا المكان انسب (اذاعلم) ما بلا سد ثى مقامه (نحو نعم العبد) اى ايوب لان الكلام فيه (ونحو نعم الماهدون) اى نحن واما يجعل صفته مقامه نحو نعم الصديق حلیم كريم ونحو \* نعم الفتى فجعت به اخوانه \* يوم البقيع حوادث الايام \* اى فتى فجعت (وساء مثل بئس) لم يقل مثل نعم تنبيهها على انه فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنا لوفرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل كحسن اصليا ومنقولا كرمو وقضو مستعملا في مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورمو وقضو مستعملا في مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورمو البديده وقضو الرجل زيد (ومنها حبذا) وهو مركب من حب وذا اسم اشارة مبهمه كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم لنقله من حب على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا ولا يستعمل بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته او نقله الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الافتوح الحاء صرح به التسهيل (وفاعله ذا) لا المرفوع بعدذا كما ظن قوم لنوهم ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتراج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل على المقدم الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) يستوى فيه المؤنث والمثنى والجمع مع خلافها (وبعده المخصوص) بعدية مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا رأسا (واعرابه كاعراب مخصوص نعم) في انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا كما ظنه المبرد وابن السراج ومن وافقه ما اظن ان شدة امتراج حب مع ذاجعلهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ ولا يدخل النواسخ مخصوصة ويدخل على حبذا فيصير كبئس (ويحوز ان يأتي قبل المخصوص او بعده تغيير احوال على وفق مخصوصه) وفي كلا الحالين متعلق بذا لا بالمخصوص هذا آخر شرح قسم الافعال من مواهب من اعان البال وايدته في حل الاشكال وحرك اللسان بخير البيان واحسن المقال نسأله وهو جدير بالنوال ان يجعل صدرنا لجمع المعاني من احسن الظروف وبوقتنا لختم كتابنا بأحسن شرح لمبحث الحروف \* اللهم انعمت فادم وكلما رزقت اتمم \* (الحرف مادل على معنى في غيره) وقد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب وصدره (ومن ثم) اى من اجل عدم الدلالة الاعلى معنى في غيره (احتاج في جزئته) لما يفاد به شئ كلاما كان او غيره كما يذكر في مقام التعداد فيقال زيد عمر و غلام زيد مع عمرو ورجل على السطح ولهذا لم يقل في جزئته للكلام فن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام (الى اسم او فعل) على سبيل منع الخلو والافربما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى في الكلام كحرف الشرط والتخصيص فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل فيحتاج في جزئته الى اسم وفعل يعنى ان احتياج الحرف ليس امرا اتفاقيا كاحتياج الفعل في جزئته الى اسم دون فعل لانه احتاج في جزئته الى اسم لانه احده مدلوله ابدا منسوبا فلا بد له من منسوب اليه لا يكون الاسما والاسم لم يحتاج في جزئته الى شئ من الاسم والفعل لان الاسم يكون منسوبا ومنسوب اليه فلا يحتاج في جزئته الى القسمين الاخيرين وقد رتب المصنف رزقه الله مراتب الخواص اقسام الحروف ترتيبا ايقا بالتنبيه عليه حقيقة لكونه خفيا دقيقا - افقدم العوامل في الاسماء ومنها العامل بالاصالة ثم ما يشبهه العوامل في اقتضاء كون ما بعده مشاركا لما قبله في الاعراب ثم ما يشبهه الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه ثم ما يشبهه ذلك القسم من حروف النداء ثم ما يشبهه كلها الحروف المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها في اللفظ ثم حروف الزيادة التي بعضها ماملة ثم ما يوافق بعضها في اللفظ من حروف المصدر ثم ما يوافق بعض حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التخصيص ثم حرف التوقع الذي يناسب حرف التخصيص في التوقع لان من يحضض احدا يتوقع منه الفعل



ثم حرف الاستفهام اللذين منهما هل التي بمعنى قد في الاصل ثم حرف الشرط الذي كالاستفهام لها صدر  
الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن امام ثناء التأنيت التي  
لا تخص بحال الوقف والوصل ثم التثوين الذي يلحق الاخر كثناء التأنيت الا انه يلحق آخر الاسم  
ثم نون التأكيد التي تلحق آخر الفعل ويشبه بعضها التثوين وقد اعجب حيث جعل في آخر الكتاب  
امورا تكون في الآخر وختمه بما هو للتأكيد لان المتعلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى  
مشقته في تحصيله الى تأكيد في المحافظة اليه واعجب من الكل انه حتم على قوله الفا وهو على صورة  
الالف المذكور لما شتهر من ان السبق يجب ان يكون حرفا والتكرار يجب ان يكون الفا (حروف الجر)  
لم يعرف في هذا القسم الاحروف الجر والتثوين لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لابد من التعداد  
ولا يظهر وجه لتخصيصهما بالتعريف (ما وضع للافضاء بفعل) اى لغرض ابصال الفعل وشبهه (او معناه)  
اى معنى الفعل وقد صرفت الفرق بين شبه المفعول ومعناه وانه كثير اما يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه  
ولك ان تدرج شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه  
وانما جعلنا اللام تعليلا لاصلة الوضع لان الابصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان  
معانيها وفسرنا الافضاء بالابصال مع انه معنى الوصول لتعديته هنا بالباء (الى ما يليه) ضمير الفاعل الى  
ما الموصولة والمفعول الى الموصولة ولك العكس اذا الفطنة ولا ينقض التعريف بحروف العطف مثل  
جاء زيد وعمروفاته يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الابصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض  
المواضع ابصال الفعل او معناه الا يرى انه لا ابصال في عطف الجملة على الجملة (وهى من والى وحتى  
وفى والباء واللام ورب وواو هار واو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذومند وحاشا وعدا و خلا)  
ولما كان يتجه على تعداد المصنف تلك الحروف انه قامه حسن الترتيب اذ ينبغي جمع الوحدات ايات ثم اثنايات  
ثم الثلاثيات ثم مازاد وجهه في شرحه بان العشرة الاولى في اصل وضعها باعتبار ما تناسب المعنى الحرفي  
لم تكن الاحروفا والخمسة التي يليها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف والثلاثة الاخيرة بين الفعل  
والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على فانه مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك  
الاشتراك عارض بعد الوضع لان على حرفا الفه اصلية واسما وفعل الفه في الاصل واو فلم يكونا  
في الاصل على لفظ على واحترز بقوله باعتبار ما تناسب المعنى الحرفي عن نحو من فانه امر من مان  
يمين وعن لفظ في فانه امر من وفي ينى وبعد تنقيح كلامه على هذا الوجه لا تجدد محصلا لما قال  
الرضى وفيما قاله نظر لان على الاسمية اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف باء تشبيها بعلى الحرفية نعم يتجه  
عليه ان حاشا وعدا و خلا الفعلية لانشارك الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف الحرفية وانقلاب الف لفعلية  
عن واو اياه لانه بالغ في التكلف لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف  
فصارت كائيه لاصل لافاتهم قال الرضى هذا عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت نزلت منزلة  
ما اختص بالحرف فاقتضى ذلك جمعها مع ما لا يشترك (قن) بمعنى اذا عرفت حروف الجراجا لا تفصيله ان من  
(الابتداء) اى لا ابتداء الغاية اى الامر الممتد فان الغاية كائناتى بمعنى النهاية تأتى بمعنى الامر الممتد والامر  
الممتد الذى من يفيد ابتداءه اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او منشأ الامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج  
وان كان ليس ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك ومذهب البصرى انه  
لا ابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهب الكوفي ولقد



احسن المصنف حيث قال للابتداء حذف الغاية لاشتغال الغاية في النهاية فيلتبس المقصود والقصد  
تعميم الابتداء واصل من عند الفراء منا لما رأى استعمال بعض العرب منا وكان المصنف جرى في من  
بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخفف ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهى  
القسم مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وشذرتى وترب الكعبة ومن الله (والتبيين)  
اى لاظهار المقصود من مبهم قيل لا يكون الاستقراء وعلامته صحة وضع الذى مقامه نحو \* فاجتنبوا  
الرجس من الاوثان \* فانه يصح فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان ونقض هذه العلامة بقولك عندى  
ثوب من خز حيث لا يصح وصف النكرة بالذى وهو من ضيق العطن لان المقصود صحة وضع الذى  
مقامه واداءه مؤداه بكلمة الذى وذلك لا يقتضى ان يعطى مقتضاها الا يرى انه لا يصح المفرد بعد  
الذى فيذكر مبتدأ بعده ولولم يكن بعد من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا من الاوثان  
الرجس اذ المقصود ذكر الشئ مبهما ثم مفعرا فانه اوقع في النفس فلا وجه لتقديم التفسير فيحمل المقدم  
على المبهم ما يمكن على التبويض كما في اخذت من المال ما يكفى او بقدر مبهم قبل المرور ويجعل  
المبهم المتأخر عنه عطف بيان المحذوف فيقال التقدير اخذت شيئا من المال ما يكفى كذا في الرضى فما  
قيل ان من في قولنا علم من البيان ما لم نعلم لبيان ما لم نعلم فان قلت قد شاع مثل انا  
من خطه في روضة وانا من وقايتي في حرم قلت جعل الرضى من هذه تجريدية تعليمية اى انا من اجل  
خطه في روضة لئلا يلزم تقديم البيان على المبين (والتبويض) اى بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها  
اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيئا من الدراهم او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض  
مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل من النصف لانه يرده ما ذكره \* واعلم انه يصح رد جميع معاني  
من الى الابتداء بتكلف ويستدعى في الاجتناب من التكلف ثبوت معان أخر لها ذكرها في التمهيد  
اما حقيقة او تجوزا فلا وجه لاهما لها والتعليل نحو \* من اجل ذلك كتبنا \* والبدل نحو \* اوضحتم  
بالحياة الدنيا من الآخرة \* اى بدل الآخرة والمجاورة نحو \* فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله \*  
اى عن ذكر الله والاستعلاء نحو \* نصرناه من القوم \* اى عليهم والفضل وهى الداخلة على ثان  
من المتضادين نحو \* والله يعلم المصلح من المفسد \* ومعنى الباء نحو \* ينظرون من طرف خفي \* ومعنى  
في نحو \* ارونى ماذا خلقوا من الارض \* (وزائدة) عطف على خبر من (فى غير الموجب) اى  
فى الكلام الغير الموجب على طبق قوله فى ما سبق ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير  
موجب اذ فى غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما العموم النفي ورفع احتمال عدمه كما فى ما جاء فى  
من رجل فانه بدون من يحتمل مجيئ اكثر من رجل احتمالا مرجوحا ومعها لا يحتمل وامالتا كيد العموم  
نحو ما جاء فى من احذفان ما جاء فى احذف فى العموم وزيادة من لتأكيده وزيادة فى المبتدأ والفعل  
والمفعول كثير وقد يزداد فى الحال كقراءة زيد بن ثابت \* ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء \* على  
صيغة المبني للمفعول (خلافا للكوفيين والاعفش) فى اشتراط الشرطين استدللا بما  
اشار الى دفعه بقوله (وقد كان من مطر وشبهه متأول) بما يخرج عن زيادة من فى غير  
الموجب وعن دخول الزائدة على غير التوكيد بحمل من للتبويض او بسانا لمبهم محذوف اى  
قد كان شئ من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم وقد يحاسب عن قولهم قد كان من مطر بأنه  
فى حكم غير الموجب لانه جواب عن قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب

اعم من غير الموجب حقيقة او حكما ونحن نقول ولولم يتأول هذه التراكيب لم يرد نقض لان قاعدة الحذف لا تنقض بما لا يطرده (والى لانتهاه الغاية) في الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاه في الحكم وقد بدخلان بقريئة (وبمعنى مع قليلا) والاشبه ان المعية مثال تقدير الانضمام فقوله تعالى ﴿ لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ﴾ في تقدير منضممة الى اموالكم ويكون الاختصاص نحو الامر اليك اى لك كذا في التسهيل والاظهارة في تقدير مفوض اليه وفيه وبمعنى في نحو هل لك الى ان تزكى اى هل لك رغبة في ان تزكى ولا يبعد ان يقدر هل لك ميل الى ان تزكى وتقرده الفراء باثبات الزائدة (وحتى) وجاء في لغة هذيل عتي بالابدال وقرأ ابن مسعود لا يجننه عتي حين (كذلك) اى كالى بمعنى انتهاء الغاية يرشد اليها اسم الاشارة للبعيد ومعنى انتهاء الغاية انه ينهى به الحكم ولا يجاوزه او ينهى عنده ولا يصل اليه والاول اكثر على عكس ما فى الى وجعل الرضى اكثرية الاول منشأ اتوهم المصنف ما ذكره بقوله (وبمعنى مع كثيرا) والافه ويكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم بكون الى بمعنى مع قليلا ايضا وهو ما من دخول ما بعده فيما قبله لانه لم يذكره الرضى (ويخص بالظاهر) ولا يدخله المضمير بخلاف الى وحتى العاطفة والاستينافية فنقول جاني القوم حتى انت وركب القوم حتى انت ركب ومن الابتدائية الداخلة على المضمير قوله واكفيه ما يخشى واعطيه مؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق ﴿ اى حتى هو اذ قد يحذف واو هو في الشعر نحو ﴿ فيناه يسرى البيت وليس حتى في البيت جارة كآوهمه المبرد فخالف كما اشار اليه بقوله (خلاف المبرد) والام لم يكن لرفع لاحق وجهه ومن شبه المبرد ما يجب عنه بانه شاذ فن قال بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ فقد قل تصفحه وحتى يكون بمعنى كى بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع وما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن مالك وكأنه مذهب المصنف وفي الرضى انه يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال فيم البهءن المجرور بحتى فلا يقال فيم حتى زيد (وفي للظرفية) اى لجعل الشئ مستقرا لشيء ومحله اما حقيقة نحو زيد في الدار والماء في الكوزا وتشبيها وتنزيلا نحو نظر في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالظروف ولجریان هذا التشبيه في جميع مواقع وفي وانكر الرضى بحتى في اقرار الظرفية لكن المصنف للمالم بسلك ذلك المسلك وقال (وبمعنى على قليلا) والمشهور له قوله تعالى ﴿ لاصابكم في جذوع النخل ﴾ لم يجب اكتفاء بما ذكر اذ يكون لتعليل نحو ﴿ لمسكم فيما اخذتم ﴾ وللمقايسة نحو قوله تعالى ﴿ فامتاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليلا ﴾ وللمصاحبة نحو ﴿ فادخلوا في امم ﴾ اى معها وبمعنى الباء نحو فلان بصير في القضاء وبمعنى الى نحو قوله تعالى ﴿ فردوا اليهم في افواههم ﴾ (والياء للاتصاق) والظاهر للاتصاق فان قولك بزبداء معناه اصوق الداء به لا للاتصاق ولو جعلت للاتصاق مستعملا في افادة الاتصاق ليصح في مررت بزبد فالك لم تلصق بزبد ولا مرورك لكذلك يفيد كمال قربك به في المرور بجعل مرورك او نفسك ملصقا به (والاستعانة) هذا اخص من السببية فانه لا استعانة في ابرء الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما فعبرة التسهيل حيث قال للسببية اشد وقد يكون للسببية للعلة وهى التى عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو ﴿ انكم ظلمتم انفسكم بانخاذكم العجل ﴾ اى لاتخاذكم (والمقابلة) نحو بعث هذا بهذا قال الرضى اى اشترته به وبداته به وجعل التسهيل البديل عديل المقابلة ومثل له بالمأثور ما يسرى انى شهدت بدرا بالعقبة اى بداهما والظاهر انه تحت المقابلة (والتعددية) بجعل الفعل متعديا وتغييره باحداث التصيير في مفهومه من من اللزوم الى التعدى وقد عرفت اخلافا في مفهومه بين المبرد وغيره في بحث التعدى وهذه التعددية تفرد بها الباء من بين حروف



الجر والتعدي معني آخر هو اتصال مفعول الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر بمعنى حروف الجر كلها في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف والتشديد فيقال طاربه وطاره وطيره وهذا يدل على ان التعدي بهذه الامور مطردة لكن في الرضى ان التعدي بالزيادة موكول على السماع ومن تقييده التعدي بالزيادة يفهم ان التعدي بالياء غير موكول بالسماع (والظرفية) اختاره على ان يقول ومعني في اشعارا بأنه حقيقة فيها اذ جعله بمعنى حرف آخر يفيد التجوز ولم يذكر القسم لئلا يتكرر وبأني بمعنى عن نحو \* فاسئل به خيرا \* ومعني على نحو \* ومنهم من ان تأمنه بقنطار \* اى على قنطار ومعني من التبعية نحو \* عينا يشرب بها \* كذا في التسهيل وجعله الرضى في هذه الآية بمعنى من لكن قال قيل جاءت التبعية نحو قوله تعالى \* وامسحوا برؤوسكم \* قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعني بل يوردها الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه هذا كلامه فكأنه اراد بمعنى من الابتداء (وزائدة) كزائدة سبقت بلا زيادة (في الخبر في النفي) بما وليس دون ان واختلف في لا التبرئة تمسك بقوله لاخير بخير بعده النار وقال الرضى والاول انها بمعنى في (والاستفهام) بهل اى صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام بل الارادة التقرير وحينئذ الكلام في معنى النفي فان هل زيد قائم للتقرير في معنى اما زيد بقائم ليقر مخاطب بما يعلم (قياسا) فاطلاق القياس لا يخلو عن البأس ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصلحهم المشهور تكلم بالهندي ونحو لسانين يعرفه (وفي غيره) اى في غير الخبر المذكور (سماعا) وفيه ان كثير منه قياسى مرفوع ومتصرفاته ومفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيفت واحسنت وحسبك مبتدأ ثم السماعى ماهو كثير وهو المفعول به نحو \* ولانلقوا بأيديكم الى التهلكة \* ونضرب بالسيف ونرجوا بالفرج \* وما هو قليل مرفوع هو ان مع ما يتعلق به نحو \* الاهل اتاها والحوادث جنة \* بان امرئ القيس تملك يقرا \* وخبر لكن ويضم كثيرا مع الله في القسم فيقال الله تالى لافعلن بالجر اى بالله وشاذ قليلا في غيره كقول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت (نحو بحسبك زيد) قد عرفت حاله (والقي بيده) اى التي نفسه (والام للاختصاص) كل ماهو على حرف واحد معها الفتح وعدل عنه في عوامل الجر الى الكسر موافقة معمولها الا لكاف لجعلها موافقة لكان والواو القسم لتقل الكسر عليها والالتاء لانها يدل كالواو لجعلها متوافقة والالام الداخلة على المضمر الذى هو غير ياء المتكلم والداخلة على المنادى ويكسر معه في لغة خزاعة وقد يفتح قبل ان المضمر ونقل الفتح مع جميع المظهرات والاختصاص عبارة عن الاضافة وارتباط للشيء المجرور اما باعتبار الملكية نحو المال زيد او التملك نحو وهبت زيد او الاستحقاق نحو اجل للفرس او النسب نحو الابن زيد فيدخل في هذا اللام لام الملك والتملك والاستحقاق والذنب وليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن قليل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص (والتعليل) اى جعل ما بعده علة لما يتعلق به نحو ضربتك للتأديب وخرجت للمخافة (وزائدة) ومنها اللام المقوية للعمل تزداد قياسا في المفعول المقدم على العامل نحو \* لرؤيا نعبرون \* وشرط التسهيل ان يكون متعديا الى واحد دون اكثر وفي مفعول الاسم نحو انا ضارب زيد وضربى زيد حسن وفي مفعول المحذوف بالزيد هذا عند التسهيل وعند الرضى انها اللام الاختصاص قال التسهيل والزيادة في غيرها سماعى وبمعني عن مع القول نحو \* قال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا \* اذ لو لم يكن اللام بمعنى عن لقليل ما سبقونا فان قلت لامعني للفصل بين

معاني اللام بذكر الزائدة قلت جمل الزائدة في تلك اللامات السابقة للإطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدة  
فانه مقيد (وبمعنى الواو في القسم) قيد الواو بمعنى الواو (للتعجب) او وقت التعجب ولو قال او للقسم  
لكان اخصر لانه اراد التنبيه على انه معنى مجازى وانه مشارك الواو في اقسام القسم دون التاء والتاء الباء  
وفي التسهيل جعله مجرد التعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه  
وقال لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقول من قال انه في لا يلاف قريش للتعجب ضعيف وقريش بمعنى  
الى نحو سمع الله لمن حده اى استمع الله الى من حده انتهى وفي التسهيل ويكون بمعنى فى نحو \* نضع  
الموازن القسط ليوم القيامة \* اى فى يوم القيامة وبمعنى عند نحو كنت لحس خلون وبمعنى بعد نحو \*  
اقم الصلوة لدلوك الشمس \* اى بعد دلوكها وبمعنى على نحو \* يخرجون الاذان \* اى عليها وبمعنى  
من نحو قوله \* لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم \* ونحن لكم يوم القيامة افضل \* اى منكم (ورب)  
ولغاتها وهى ثمانية على ما فى الرضى ضم الراء وقبح الباء مشددة ومخففة مع التاء وبدونها وفهما  
مشددة ومخففة وضمها مخففة مع سكون الثانى وروى فى التسهيل سكون التاء وفى حواشيه سكون  
التاء مع تخفيف الباء ورب ساكنة الباب وجهين فهذه اثني عشر وكون رب حرفا مذهب البصرى  
والمعنى لا يساعده لان اقتضاء رب عالة فى مجروره لا يعقل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقينه  
عامل رب فلامعنى لتوسط رب بينه وبين مجروره لانه وجد مفعوله بنفسه وان جعل صفة لرجل ويقدر له  
عامل فان قدر كما قدره المصنف بأن التقدير رب رجل لقبت حصل لانه بمعنى يظهر فقيه ان رب رجل  
فى المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل كريم فالحق مع الكوفى ذهب انه اسم  
مضاف كما ان تقيضه وهو كم كذلك فهو امام رفوع ابداعى انه مبتدأ لا خبر له على ما حققه الرضى لانه  
نظير اقل رجل يقول كذا فى التقليل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد مر شرح اقل  
رجل يقول كذا فى بحث المبتدأ واما على نحو كم فى الاصراف فى رب رجل لقبت منصوب  
بلقبت وفى رب رجل لقينه مرفوع مبتدأ (للتقليل) اى لانشاءه وهو جواب لسؤال محقق  
كأن يقول لك احد ما لقبت رجلا فتقول رب رجل لقينه يعنى لقبت شيئا وان كان قليلا او مقدر بأن  
يعلم القائل ان المخاطب ينكر ملاقاته لرجل ولكونه جوابا لى الفعل فى الماضى لا يكون فعله الا ماضيا  
هذا اصل وضعه ولكنه كثيرا استعارته للتكثير بتزليل الكثير منزلة القليل لتكثرت كان يستعمل فى الصفات  
الحسنة لممدوح بجمل المدايح الكثيرة له بالنسبة الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة عرفية  
فى التكثير ومجازا فى التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انصب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله  
للتقليل اعم من التقليل الحقيقى والتزليل فيستوفى معنى رب بتمامه (لها صدر الكلام) لانها الانشاء  
فهو مثل كم يستحق الصدر وقيل كان النفي له صدر الكلام كذلك الدال على النلة لان قللة بمنزلة النفي  
(مختصة بنكرة) او ما فى حكمها لان الضمير المبهم كالنكرة ولا يبعد ان تجعل دعوى الاختصاص مبهمة  
على قللة الضمير حتى كأنه ملحق بالعدم ووجه الاختصاص بالنكرة انها المحتملة للقللة والكثرة فيحتاج  
الى التقليل (موصوفة) لان الوصف معين له فى التقليل (على الاصح) وهو مذهب البردواين  
المراج وابى على الفارسي وخالفهم الاخفش والفراء وجاعة والصيغة قد تحذف اقربنة وهى اما  
جولة فعلية او اسمية او ظرف اوصفة مشتقة (وفعلها) يعنى لا يكون متعلقه الافعلا (ماض) لما  
عرفت (تتحذف) لانه لكونه جوابا لسؤال محقق او مقدر يتعين فعله لذلك السؤال (غالبا)



فيد المحذوف (وقد تدخل على مضمربهم) خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في السؤال والترموا المطابقة والافق بايراد التميز اعتبار البصري (بميز بنكرة منصوبة) مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر هذه الصفة ليصح قوله في مطابقة التميز (والضمير مقرر مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التميز وتلحقهما) لو اريد الكافة فلا تدخل الاعلى الجملة فقوله (فتدخل على الجمل) بيان للوجوب ولو اريد ماملةا فاذا كانت كافة فتدخل على الجمل وان كانت زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو قوله \* ربما ضربت بسيف صيقل \* فقوله فتدخل على الجمل بيان للجواز والجمل التي تدخل عليه ربما فعلية عند سيويه ووقوع الاسمية شاذو التزم ابو علي في قول وابن السراج كونها ماضوية وكما وقع مضارعا يأوله بالماضي والمشهور عدم تأويل المضارع وهو قول لابي علي والجزولي يقول تدخل ربما على مطاق الجمل وكان اطلاق المصنف لاختيار قوله (وواوها تدخل على نكرة موصوفة) يعني لا يشارك رب في الدخول على مضمربهم سبق وفي الباقي تشاركها فلا يردانه لامعنى الاكتفاء بهذا من احكام واو رب نعم استعمال كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قوله على الاصح بشعر بأن وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب حرف جر مذهب الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت بمعنى رب فعملت عملها وعند سيويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل وبعد الفاء الجزائية اشترط محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد هذه الحروف قياس وبدونها شاذ واختار المصنف مذهب الكوفي لان حذف حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا تدخل على هذا الواو حرف العطف رعاية لاصلها وتدخل على واو القسم لانها لم تكن في الاصل عاطفة (وواو القسم) كان الظاهر ذكر بقاء القسم في بيان الباء وذكر الواو والثناء مع الباء الا انه دعى جمع الواو بن الى تأخيرها الى هذا المقام وكون الثناء بدل منه الى ذكره مع الواو وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان بيان الفرق بينهما يدعو الى الجمع بينهما (انما يكون عند حذف الفعل) لكثرة استعمالها في القسم اكثر من اصلها فاستغنى بظهور كونها المقسم عن ذكر فعل القسم (لتغير السؤال) فلا يقال والله اجلس وقوله لغير السؤال خبر مبتدأ محذوف اى هى لغير السؤال وايس متعلقا بقوله يكون والا لكان آخر جزء كلام دخل عليه انما يصير التقدير لا يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد (مختصة بالظاهر والثناء) الذى ذكر في التعداد (مثلها) في الاختصاص بحذف الفعل وبغير السؤال (مختصة باسم الله) وانما خصصنا المراد بالمثالة لان بيان الاختصاص باسم الله مغن عن بيان الاختصاص بالاسم الظاهر والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فعنى قوله (تعالى) على ما في بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين ولك ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم قسم العلم وحينئذ قوله تعالى بمعناه المتعارف (والباء اعم) تحققا (منهما في الجميع) اى في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول فانه يكون للسؤال وغيره وليس المعنى انه اعم في حذف الفعل والكون بغير السؤال والدخول على المظهر فانه يفيد الاعمية في حذف كون حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد \* وانما قال في الجميع لان الاعمية لا تفيد كونه اعم في الجميع بل بتحقيق بانتفاء اختصاص واحد وكان يكفي ان يقول اعم من الثناء واو قال والباء لاختصاص فيها لكان اوضح (وبتلى) في الصحاح تلقاه استقبله اى يستقبل الجواب (القسم باللام) اى مع اللام وفي القاموس تلقا الشئ القاه اليه اى تلقى الجواب الى القسم مع اللام والمآل

انه يجاب القسم باللام اى لام الابتداء وهى اللام المفتوحة ويكرهه بعض العرب مع المضارع فى جواب القسم وهى تكون فى الجملة الاسمية المثبتة والفعلية التى فعلها مضارع مثبت ويؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالى الانذارا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا فى الضرورة والتى فعلها مضارع حالى يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الا على المستقبل والمبرد يمنع كون الحال - جواب القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو \* لالى الله نحشرون \* ونحو \* واسوف يعطيك \* وان كان فعلها ماضيا غير متصرف او فى معنى التعجب او فى معنى المدح يدخلها اللام والا فلا بد مع اللام من قد او بما معنى ربما واذا كان متصرفا لا فى معنى المدح والتعجب ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان فى ضرورة الشعر نحو قوله تعالى \* قد افلح من زكيا \* لم يأت باللام لطول القسم (وان) فى الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان واللام فى نحو والله ان زيدا قائم ولا تستغنى الاسمية عن اللام وان من دونه استنطالة الانذارا كقول ابن مسعود والذى لاله غيره هذا مقام الذى انزل فيه سورة البقرة اى لهذا حذف اللام لا طول وقل والله زيد قائم (و حرف النفي) اى ما وان ولا فى الاسمية والفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن الماضى يتقلب فى الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما لا يجب تكريره فى الماضى الباقى على مضيه فى غير الشعر ومنع الرضى وقوع لم ولن فى جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابى طالب \* والله ان يصلوا اليك يجمعهم \* حتى اوارى فى التراب دينا \* وحكى الاصمعى انه قال لامر ابى الك بنون قال نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجية ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد عن التأكيد كثيرا مع ثبوت القسم وقليلا مع حذفه وقد تحذف مع الماضى عند القرينة ويكثر عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اى لا ضربتني ويحذف من الاسمية عند القرينة كذا فى التسهيل وانكر الرضى الحذف عن الماضى والجملة الاسمية هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بـ لا نحو قوله \* فيالله لو كنا الشهود وغبت \* اذا ملأنا جوف جيرانهم دما \* ونحو \* والله لو لا الله ما هتدينا \* او طلبا فانه يصدر فى الطلب بفعله واراد به اوبالا او لما معنى الا (ويحذف جوابه) الجواب معروف وهو مقابل السؤال وانما بمعنى المقسم به اما لان المقسم كالمسائل يطلب منك المقسم به فنجيب بذكره سؤاله واما لان المقسم به جواب سائل او منكر محققا فلذا تؤكد بالقسم ازالة لشكه او لانكاره ولهذا علم آخر (اذا اعترض القسم) اى حال بين اجزاء ما يدل عليه من اعتراض الشئ فى الطريق اذا وقع فيه ما يمنع السلوك وحال بين طرفى الطريق (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) تنازع فيه اعتراض وتقدم الامر يدك فى العمل وهذا منع كونه بيان قاعدة لحذف جواب القسم دفع ما ينجمه على ماسبق من انه يتخلف فى مثل زيد والله قائم فانه لم يلق القسم بان والله وكذا فى زيد قائم والله فدفعه بان الجواب هنا محذوف وماتوه انه جواب زال على الجواب اذا القسم لا يعترض ولا يتأخر عن الجواب وانهما خص هذا الحذف بالبيان مع ان الحذف الجواب مواقع \* منها تقدم بعض حروف الاجابة على القسم نحو \* اليس هذا باحق قالوا بلى وربنا \* ومنها ان يجئ بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو \* والفجر ولبال عشر \* فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة \* المتركب فعل ربك \* الآية ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو \* يوم ترجف الراجفة \* اى لتبعثن ولحذف القسم ايضا مواقع وهو ان يدل بمعمول القسم على القسم كموضع فانه لاشتماله على التأكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لا تترك عوض ولكن دالا على القسم ربما تقدم على طامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا تترك مع ان معمول



الجواب لا يتقدمه وكذا معمول المؤكد بالنون ومنها ان يقوم جبر مقام القسم تقول جبر لا فعلن ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولا يكون لا يراد النون جهة صحة ماسوى كونه جواب القسم نحو لا تدينك فانه لا بد من تقدير القسم ومنها الاغناء بلا جرم عن ذكر القسم فانه كثيرا مايكتفى به فيقال لا جرم لا فعلن ولما وقفنا لجمل هذه المقام لاحظ كامل رأينا ان نتمه بابل زائل ملو من بيان ما يقسم به اغناء لكل سائل وبالله التوفيق فانه معنى كل عاقل اعلم انه مما جعله سيويه من حروف القسم من الله مكسور الميم ومضمومها وهى مختصة بلفظ الرب وقد تدخل اسم الله مضموم الميم والنون ومكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون النون في الاوليين وبالعكس في الثالث بعد فتح النون لاتقاء الساكنين وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا بمن الله ومكسوره مقصورا بمن الله ويزيفه ان ايمن مختصة بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب ويمن غير مختص وانه لا وجه لبنائه لان اختصار العرب لا يوجب بناءه كما في يد ودم وايمن لا يتخلو ما قبل فيه عن اشكال فقال سيويه انه مفرد مشتق من ايمن بمعنى البركة فعنى ايمن الله قسمي وهمزته لا وصل مكسورة في الاصل ولذا قد يكسر انماكثر فتحه تخفيفا لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لم يأت افعال بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا ضم همزة انصر ولو جعل فتحة اصلها يشكل ايضا ان افعال لم يأت مفردا وعند الكوفيين جعل بمن ويشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لا يكون الامر فوعا سماعا فهو مبترأ كما يقع واليمن روى مرفوعا ومنصوبا اجاعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر لحذف حرف القسم وهما يستعملان في القسم ايم مضموم الميم مكسور الهمزة ومفتوحها ويقال هيم بقلب المفتوحة هاء وكاهما مختصة باسم الله وقد جاء الله بالضم والكسر فعند سيويه هما مقصورا من ومن وعند الكوفيين مقصورا بمن ويمن وقيل هما بدلا الواو كالتاء وبالجملة مختصان باسم الله وما يجعل قسما علمت وواثقت تقول علمت لتأتين او واثقت والعهد والنذر تقول لله على كذا لا فعلن او عهدت لا فعلن واذا حذف حرف القسم ولا يحذف الا الاصل اعنى الباء ينصب الاسم بتقدير الخافض اذا لم يعوض من الجار الالفاظ فانه يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته وهاء التثنية وهمزة الاستفهام اما الاستفهام او الانكار وفي تعويض هاء الربعة وجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الله وعدم المبالاة بتاء الساكنين ثانياها هو الكثير حذف الالف لاتقاء الساكنين وثالثها هو دون الثاني قطع همزة الله لدفع اتقاء الساكنين ورابعها وهى الاقل تحريك الفها كجاء في ولا الضالين ودابة ولا بد مع هاء التثنية من ذابعد الله فيقال ها الله ذا واختلف في بيانه فقيل صفة الله وقيل بقية جواب القسم والتقدير ذا كذا وليكونن ذا ولا يكونن ذا وقد جاء ها الله ذا لا فعلن اولا فاعل فقيل بدل من الجواب ولا يقاس عليه وفي تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا وعدم النحرز عن اتقاء الساكنين نحرزا عن الاتباس بالحذف وجعل همزة الله بين بين دفعا لثقل ونحرزا عن الحذف والاول اكثر والتعويض بقطع همزة الله اذا كان قبله فاه نحوا فاه الله لقد كان كذا فاه الله لقد كان كذا وكون الفاء مع الهمزة اكثر واذا اندفعنا الى بحث ابقاء الجر مع حذف الجار فلنتم لك ان كنت حريصا بجرز المقاصد غير شاك من التطويل فنقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجر في مدخوله فاعرف ما بقى منه بهذا التفصيل الذى بروى لك من التسهيل قال ويحذف الجار مع بقاء عمله

في جواب مانضم مثله نحو زيد في جواب بن مررت اي مررت بزيد او في مقرون بالهزمة او هلا  
 او ان اولفاء الجزائين كما اذا قلت بعد ما سمعت مررت بزيد ازيد ابن عمرو وبعد ما سمعت جئت  
 بدرهم هلا دينار نحو مررت اي مررت برجل صالح فطالح اي ان لم يكن المرور بصالح فقد  
 مررت بطالح ويجوز بن المحذوفة عن ميم كم نحو بكم رجل مررت وبالمحذوف عن خبر ليس  
 نحو ﴿ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ﴾ بجر مدرك وعن اسم لالتي الجنس نحو ﴿ الارجل جزاء الله  
 خيرا ﴾ اي الامن رجل واذا تكرر المقسم به بالواو فذهب سيويوه والخليل ان الواو الثانية وما بعدها  
 عاطفة والقسم واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل القسم متعددا بين امرين مخالفين للاصل  
 اما حذف الجواب بقريئة ما ذكر من الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد لمتعدد من القسم ولهذا  
 اشكل قوله ﴿ والليل اذا يغشى والنهار اذا تجللى ﴾ عند من لا يجوز عطف معمولي عاملين مختلفين  
 ولو بقيت طالبا لدفعه عليك بتفسيرنا لجزء عم يتساءلون فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نراياده في هذا  
 الكتاب لانه بلغ الاطناب حد الابهاب ( وعن المجاوزة ) اما حقيقة نحو رميت السهم عن  
 القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس واما توهمها نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة  
 العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المدين  
 ووصوله الى الدائن يتوهم ان ما يأخذه الدائن من مثل الدين الذي هو الدين وفي التسهيل  
 يكون بمعنى في نحو ﴿ فلاتك وانبا عن هذا الامر ﴾ والاصل في ﴿ قوله تعالى ﴾ ولا تنبأ  
 في ذكرى ﴿ وللتعليل نحو ﴾ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وبمعنى بعد نحو ﴿ لتكن طبقة عن طبق ﴾  
 اي حال بعد حال والاستعلاء نحو لا افضل في حسب عني اي على والاستعانة نحو ﴿ وما ينطق عن  
 الهوى اي بالهوى وتزاد عن وعلى والياء عوضا فيقال بدل لم اجد من اتكل عليه لم اجد على من  
 اتكل فزيد على عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر بمن تثق موضع انظر من تثق به وانظر عن  
 شكوت موضع انظر من شكوت عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما ( وعلى  
 الاستعلاء ) حقيقة نحو زيد على السطح او توهمها نحو عليه دين كانه ركه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه  
 ﴿ كان على ربك حتما مقضيا ﴾ وفي التسهيل ولله صاحبة نحو واتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق  
 بالرضى نحو قوله ﴿ اذارضيت على بنو قشير ﴾ لعمر الله اعجبنى رضاهما وللتعليل نحو ﴿ ولتكبروا  
 الله على ما هداكم ﴾ وللظرفية نحو ﴿ واتبعوا ما تلووا الشياطين على ملك سليمان ﴾ اي في ملكه  
 وبمعنى من نحو ﴿ اذا اكنالوا على الناس اي منهم وبمعنى الباء نحو ﴿ حقيق على ان لا اقول ﴾ وفي  
 الرضى ان رضيت على محمول على ضده اي سخطت ولا تعرف له محصلا لانه ان لم يجعل على بمعنى  
 عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على ضده لان ضده يطلب حقيقة على نعم لو قيل رضيت  
 مأمول لم تسخط لكان له وجه ( وقد يكونان اسمين بدخول من ) اي يكون عن وعلى اسمين في  
 وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما دائما يكونان اسمين في هذا الوقت فمن بمعنى الجانب  
 وعلى بمعنى فوق فمن لا ينفك عن المجرور فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون بلا مجرور نحو ﴿ باتت  
 تنوش لحوض نوحا من على ﴾ وتفيد اسميتها بوقت دخول من بيان للضابطة لانه لا يكون اسما بدونه  
 لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اسم ( والكاف للنشبية ) اي انشريك شئ لمجروره  
 في امر ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو اذكروا الله كما هداكم ولا لكونه بمعنى اعمل كما في نحو لا تشتم الناس



كالاشتيم اى لعلك لانتشم ولا لقران نحو آتيت كما طلع السجر لان كلامه فى معانى الكاف الجارة والكاف  
 بالحق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل او معناه الى ما يليه لان افضاء الفعل بواسطة  
 حرف الجر الى المفعول ولا مفعول بعد عزله عن العمل وهذه المعانى حدثت بعد تركيب الكاف مع  
 ما صرح به الرضى والكاف الحرفى غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما اعترفوا به  
 متابعة لما هو الاول وهو على ما قبل ان قولهم الذى كريد شايع الاستعمال فلو قيل ان الكاف فيه اسم  
 لا حقيق الى حذف المبتدأ فى الصلة وهو فى غير اى قليل جدا اذ لم تطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون  
 زائدة والحرف اولى بالزيادة (وزائده) قدم يسانه على الكاف الاسمى ليعلم ان الزائدة هى الحرف لان  
 الحرف بالزائدة اولى واهذا يحكم بزيادة الكاف فى ايس كثرته مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة نشأت  
 من ذكر المثل ومنشاء الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا كما حكم بزيادته فى قوله فاصبحوا مثل \* كعصف  
 مأ كول \* فان قلت لا بد لثل من مضاف اليه بنجره والعصف مجرور بالكاف الزائدة فكيف ينجر فى المثل  
 قلت التزم الرضى عدم انجرار المضاف اليه لكونه مضافا اليه لضرورة حدوث الحرفية من جهة  
 اخرى (ويختص بالظاهر) سواء كان اسما او حرفا ولذا اخره عن بناءهما وقليلا ما يدخل على الضمير  
 الغائب واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا فى التسهيل (ومذومند) وقد يكسر ميمهما  
 (للابتداء) اى لابتداء الغاية (فى) الزمان (الماضى) اى مدخوله الذى مضى نحو مآرائته مذيوم  
 الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجر بعد مذومند وللابتداء  
 وجعله حينئذ اسما (والظرفية فى الحاضر) اى فى زمان لم يعمض بتمامه وانت فى بعض اجزائه (نحو)  
 مآرائته (مذشهرنا) ومذماننا ومذجوبة زيد (ومند يومنا) ولقد نبه بالسكوت عن المستقبل انه  
 لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى لهما حرفين ولم يثبت الباب الا للمعنى الاول  
 والظاهر مع المصنف قال الزجاجى ذهب النحاة الى ان مذهب فى الاسم ومنذ فى الحرف لان مذهب  
 منذ والحذف لا يلحق الحروف وهذا عجيب لانه لو لم يغلب منذ فى الاسماء كيف يكون مذهبا فيها  
 وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف فى الاسماء بعد التخفيف والاصل فى الحروف وليس  
 هذا محل استبعاد (وحاشا) للاستثناء عن سواه لا مطلقا بخلاف عدا فيقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال  
 احسن الناس حاشا زيد (وعدا خلا للاستثناء) وبعض النحاة لم يجعل خلا مع انجرار ما بعدها  
 حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيويه فعليه حاشا لامتناع ما حاشا ولا فعل يتمتع عن مدخول  
 الموصول عليه كذا فى الصحاح ولم يقل الصحاح فى حرفية عدا حرفا (الحروف المشبهة بالفعل) لاعمالها  
 للنصب والرفع لمشايتها لها فى الانقسام الى ثلاثى ورباعى وخماسى وفى الوزن فان كفر وكفروا كان  
 كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهدا لم فى بعض لغتها وهى لعن كقطعن ولا يبعد ان يكون  
 من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر لمشابهة الفعل لان المشابهة الحاصلة  
 من مشابهة سابقة يصح ان يكون منشأ لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل تشبيهها بها للاعمال وكذلك حفظ  
 حركات أواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل فاقال الرضى من ان جعلها حروفا مشبهة لهدين انما يصح  
 لو لم يكن نحة فاما فيها المشابهة مزيف قبل كان الظاهر الا حروف المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة  
 الحروف الجارة والحروف العاطفة قلت التحقيق ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب  
 وليس هذا الوزن لجمع الفعل الاله واطل فانه يجمع على طلل على ما فى القاموس والحرف بمعنى حرف



انهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللفظ على الاحرف فالتحاة لما اصطلمحوا في تسمية قسم الكلمة  
 حرفا لم يجمعوه الاعلى الحروف واذالم تعدد جمع التكثير بشئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة  
 وما يقال ان هذه الستة مع فروعها تستحق جمع الكثرة بزيده انه لم يخبر عنها الا بالستة (ان وان وكان  
 ولكن) جمع بين اربعة لا تخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين تخرجانه الى الانشاء حيث قال (وليت  
 ولعل) والافل يكونها ثلاثية ورباعية وخاسية يستدعي خلاف هذا الترتيب (لما صدر الكلام) هذا  
 الحكم يجب ان يخص منه ما وقع بعد امانحو اما يوم الجمعة فان زيدا اقام فان يوم الجمعة معمول قائم على ماهو  
 مختار المصنف وبعده فيه نظرا لانه ان اراد صدر كلام دخل عليه هذه الحروف فيشكل استثناءه ان المفتوحة  
 لانها ايضا لا بد ان تكون صدر كلام دخلته وان اريد كلام مقصود لذاته بشكل يقال زيد ان عمرا قائم  
 وجاءني زيد وانه قائم (سوى ان فهمي بعكسها) اي بعكس ماله صدر الكلام ولم يكتبف بالاستثناء لانه  
 لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام وامانه يتمتع له ذلك فلا وهو المقصود بقوله فهمي بعكسها لكن  
 في افادته الامتناع خفاء ولا يكون خبر ليت ولعل وان وكان ولا تكون اخبارها متضمنة لمعنى الطلب  
 مفردات كانت او جملا وان ولكن يتمتع كون خبريهما المفردين متضمنين له وقل كون خبريهما جملة  
 طلبية نحو انك لامر حبابك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا لكن عمر الانضربه (وتلحقها ما تلغى  
 على الافصح) المتبادر منه انه جاء في الستة مع الحاق ما الاعمال والافاء والاستعمال الاكثر الالفاء  
 وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيوبه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده  
 في انما وانما على قلة وضعف وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي واكثر التحاة اعمال الكل فقوله  
 على الافصح معناه ان الاعمال اما المجئى غير الافصح كما في ليتما او القياس على غير الافصح والمقيس على  
 غير الافصح غير الافصح فاذا تلغى فاكافة واذا اعمل فزائدة \* وما لكافة حرف عند الجمهور اسم عند ابن  
 درستويه مبهم كضمير الشأن يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشأن فيمكن ان يكون  
 اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد بقوله يلغى وجوب الالفاء بقوله (وتدخل  
 حيثند على الافعال) جواز الدخول في البيان الفاظ (فان لا تغير معنى الجملة) بل تؤكداه ولزوم  
 صدر الكلام اياها لان الجملة في المال فاعل مضمونها لانه حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقيق قيام  
 زيد والفاعل لا يتقدم الفعل (وان مع جعلها) اي جملة دخلتها وازدادة الجملة الى دواخلها اضافة  
 حقيقية لا لادنى ملايسة لان ملاستها ملايسة متعارفة فيما بين التحاة (في حكم المفرد) لانها تنصير  
 مع جعلتها مصدرا مأخوذا من الخبر مضافا الى الاسم اما في الخبر المشتق فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم  
 نحو اعجبني ان زيدا قائم اي اعجبني قيام زيد واما في الخبر الجامد نحو اعجبني ان زيدا انسان فيجعل الخبر  
 مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق ياء مشددة وتاء التانيث المتحركة به نحو اعجبني انسانية زيد كذا في الرضى  
 وتفصيله ليس بالوفى لانه لا ينم في قوله تعالى \* ذلك بأنهم قوم لا يفقهون \* فانه لا يؤخذ المصدر  
 من الخبر بل من صفته ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم والآخر  
 الى ذلك المصدر فيجعل المال ذلك بانتفاء فقاهاهم ولا في مثل بلغني ان زيدا ان تعطيه بشكر ابوه فانه  
 لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من جزاء الخبر ويضاف الى الاسم ولا في مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم فان المصدر  
 لا يؤخذ من الخبر بل من خبر الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم (ومن ثم وجب الكسر في موضع  
 الجمل) الاولى في مواضع الجمل او في موضع الجملة على طبق قوله (والفتح في موضع المفرد فكسرت)



خبر في موقع الامر وهو ابانغ من لفظ الامر كما تقرر في محله (ابتداء) اي في ابتدائك الكلام وذلك  
اذ لم يكن ما يذكر من تمة كلام قبله بأن لا يكون لفظ او كان ولكن لم يجعله متعلقا به بل استأنفت في التكم  
به نحو ان زيدا قائم ونحو قوله لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا \* و وجوب الكسر  
ابتداء كما تفرع على وجوب الفتح في موضع المفرد يتفرع على امتناع كون المفتوحة في صدر  
الكلام ولا بد في تقريع هذا الحكم وما بعده على وجوب الكسر في موضع الجمل من ضمنية  
ما علم من ان تقديم خبر مبتدأ هو ان مع جلتهما على راجب والا فإيرد ان وجوب الكسر في موضع الجمل  
لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي والفتح بعد القول في مثل قال زيد انك قائم عندي وبعد  
الموصول في مثل الذي انه قائم عندي (وبعد القول) بمعنى التلطف لان تعلق القول بشئ لحكايته  
فلا يتصرف القول في مضمون الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية  
على حالها لانها لم تصر باعتبار مفعولا بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومفعولة لان المراد  
بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعولة فيما بعد بما سوى مفعول القول كما  
يلقيه الواهمة وانما قيدنا القول بكونه بمعنى التلطف لان القول بمعنى الاعتقاد يحجب الفتح بعده واطلاق  
المصنف لانه المتبادر وبعد بشكل يتولى اني قلت زيد قائم فانه يجب فيه الفتح فلا خصرا لا يصح فكسرت  
ابتداء او مفعولة (والموصول) قال تعالى \* ما ان مفاتيحه تنوء \* وكذلك يجب الكسر  
في جواب القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو واقتنك وانك راكب وانك راكب  
ولا يصح في الثاني الفتح لعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذلك لا يتأتى في المصدر الصريح دون  
غيره صرح به الرضى وفي جملة فيها لام الابتداء (وقمت فاعلة) جعل ان فاعلة وغيرها مما ذكر  
مساححة سبق مثلها في بحث المبتدأ والخبر حيث قال او خبرا عن ان (ومفعولة) نحو سمعت ان زيدا  
قائم وتاملت اني ما فعلت وقعدت عن الحرب اني جئنت ولك ان تجعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا  
فيما شئت من قوله فاعلة ومفعولة (ومبتدأ) وخبرا عن الجنة نحو زيد انه قائم (ومضافا اليها)  
لوجوب افراد هذه الامور ولا ينقض بما يضاف اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم نحو خرجت  
يوم انك قائم لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى  
فاذا دخله ان يفتح لا محالة صرح به اللباب والرضى ولك ان تدخل المجرور بحرف الجر داخلا  
فيما شئت من المضاف اليه والمفعول نحو قوله تعالى \* ذلك بان الله هو الحق \* (وقالوا اولئك لانه  
مبتدأ) ذكره ردا على الكسائي والقراء حيث جعلوا فاعلا اي اولئك وجدانك (واوانك لانه فاعل)  
فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو يحتمل مبتدأ وما في الرضى  
ان قوله اولئك جواب انه قمت في مواضع الجملة لازما بعد لولا جملة اسمية فأجاب بأن تمام الجملة  
مبتدأ لوجوب حذف الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه لا يجري  
في قوله واوانك (فان جاز التقدير ان) اي تقدير كون الكلام جملة كما في الشروح والمراد بالجواز  
ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلق من الحذف ارجح (جواز الامران) فتح ان وكسرها (مثل  
من يكرمني فاني اكرمه) يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما ينوب منها من اذا المفاجئة نحو من يكرمني اذا  
اني اكرمه ولك ان تدخل هذه الصورة في قوله انه عبد القفاء والاول ادق واعذب فالكسر ظاهر  
والفتح لتقدير احد جزئي الجملة لان الموضع موضع الجملة والتقدير فاني اكرمه ثابت على ما ذكره

الرضى وفيه ان تقدير الخبر هنا واجب فالتقدير ثابت انى اكرمه \* وههنا بحث وهو ان تقدير الخبر  
لما وجب لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لانه يفوت غرض التقديم  
بالحذف وفي بعض الشروح ان التقدير فجزاؤه انى اكرمه فالكلام محذوف المبتدأ ويرده انه لم يهده بعد  
الفاء الجزئية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك انى  
ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك ( واذا انه عبد الفقاوالاهازم ) يريد به ما بعد اذ المفاجأة فانه يقتضى  
جولة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل تقدير الخبر اى اذا انه عبد القفا والاهازم ثابت  
والاهزمتان العظمان الثابتان في الخيين تحت الاذنين وجههما الشاهر كما يجمع الذكر في قولهم جب  
مذاكيره لادخال ماحوله في الجب ومعنى البيت على ما في بعض الشروح انه لثيم بحذف قفاه ولهزمته  
بأكله ويتمطل ليسمن قفاه ولهزمتاه ولا يرتاض لحرز الفضائل ولا يؤم فوقه ونعم ما قيل من كان  
هيمه ما يدخل جوفه فقيته ما يخرج من جوفه وانا اذكره بهذه العبارة \* من كان هيمه ما يدخل  
في فاه \* فقيته ما يخرج من معاه \* وفي الرضى ان المعنى انه ائيم صفعان يعنى يضرب في قفاه ولهزمته  
فكانه عبد القفا والاهزمة ويصله ضربها والله اعلم وفي بعض النسخ ( وشبهه ) بالجر والاظهر  
وشبههما لانه لم يرد به ماله مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل اشار الى موضع آخر لجواز  
التقديرين وهى اول قولى انى اجد الله فانه يجوز ان يرد اوله مولاتى فحينئذ تكسر ليكون الجملة قول  
القول وخبر المبتدأ وان يراد ظاهره فيكون جد الله خبر اول لقول بالمعنى المصدرى فان جد الله  
قول خاص وقولهم هذا وان زيدا قائم بأن يكون هذا التقدير الامر السابق فالتقدير الامر هذا  
فيجوز في المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضى  
ونحن نقول العطف على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى \* ذلكم وان الله موهن  
\* وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما \* روى سيويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر لان اما  
تنبيه يدخل الجملة واما الفتح فلما في التسهيل ان اما بمعنى حق فالتقدير حق حق انك ذاهب او في  
حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ قال \* احقا ان اخطبكم هجاني \* وقال \* انى حق  
مواتانى احاكم \* ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف  
التنبيه وجب الكسر لكونه فى جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فالكسر  
ليكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لاجرم انك قائم فالفتح ليكون  
لاجرم بمعنى لا بد والكسر لاستعماله استعمال المقسم والغالب الاول وعند الكوفيين  
فى لاجرم لغات لاجر بحذف الميم ولا ذاجرم ولا ان ذاجرم بزيادتين ولا عن ذا جرم بابدال  
همزة ان بالعين ولك تكثير الصور بحسن التبر والتفكير فاسأل العون من خالق القوى والقدر  
( ولذلك ) اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان فى حكم العدم فيكون النصب لاسمها  
كأثر حرف زئ ويكون المقصود والمنظور رفعه ( جاز العطف على اسم المكسورة لفظا ) اى  
كسرا لفظيا ( او حكما ) اى كسرا حكما بأن تكون مفتوحة فى حكم المكسورة وهى المفتوحة  
الناتبة من باب مفعولى علت ( بالرفع ) واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنا فشارك  
بين الكل فنشأ الحكم بالجواز فى المفتوحة الحكمية امثلة سيويه للعطف على محل اسم المكسورة  
من قوله تعالى \* واذا ن من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله



رفع رسوله وقوله ﴿ الا فاعلموا اننا انتم ﴾ بغات مابقينا في شقاق ﴿ فلو لا ان المفتوحة بعد فعل الغلب  
 كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة  
 ذلك وكأنه جعل قول سيويه على محل المكسورة قولاً على سبيل التمثيل بقرينة التمثيل بالمفتوحة فالمصنف  
 فسر المكسورة في قوله بما هو اعم منه حقيقة او حكماً وجعل نائب مفعولى علت في حكم المكسورة  
 لانه في موقع الجملة لان علت طالب الجملة ولارد على توهم البعض قال (دون المفتوحة) والا فلا يخص  
 النفي بالمفتوحة عند الجمهور بل يعم ماسوى لكن ولم يساعد ابو سعيد السيرافى سيويه ومنع العطف  
 على اسم المفتوحة لما رأى فيما اورد من احتمال الغير بأن يكون رسوله عطفاً على فاعل برى وان يكون  
 مابقينا في شقاق في خبر ان وانتم بغات معترضة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولى على  
 ان مع اسمها حيث جعل الرفع لجمعوهما لئلا يلزم كون اسمهما مرفوعاً لان المرفوع هو المجرد ولا  
 مجرد له ويرده ان اعتبار رفعه للاحاقها بالعدم لعدم تغييره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو المجرد  
 وان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسمها ولا في تأويله وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل  
 العرب خلاف القياس فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرحى والزجاج والفراء جوزوا ذلك  
 في الوصف وعطف البيان والتأكيدي ايضا وسكت غيرهم عنها ﴿ وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان  
 للمعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم في كونه مسنداً اليه لمسند فامعنى العطف الا  
 ان يتكلف ويقال افاد المشاركة في مجرد كونه مسنداً اليه دون خصوصية وانه حينئذ مسند ذلك  
 المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفاً على محل مسند اسم ان والا لكان معرباً بالاصالة بائداء قائم  
 باسم ان مع انه ليس خبراً له بل يبق انه لم يجعل الجملة عطفاً على الجملة حتى تصفو عن هذه التكلفات وكيف  
 ثبت العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموماً والعطف على محل العرب خلاف  
 القياس ( مثل ان زيداً قائم وعمرو ) وان زيداً وعمراً قائم ( وبشترط ) في العطف على الاسم بالرفع  
 ( مضى الخبر لفظاً ) بأن يكون خبر ان المذكوراً قبل المعطوف كمثل المذكور في المتن ( او تقدير )  
 بان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان ويكون لكونه متقدماً رتبة في حكم المضى  
 نحو ﴿ اتى وقيار بها لغريب ﴾ او يكون خبر ان محذوفاً وانما اشترط ذلك احترازاً عن مثل ان زيداً وعمرو  
 ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيداً يكون مرفوعاً بالابداء ويكون ذاهبان لكونه خبراً له  
 كذلك ولكونه خبر ان مرفوعاً بأن فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع  
 ما في الرضى انه لا يلزم ذلك في ان زيداً وهند قائم خارجة على سبيل الاف والنشر فلا يجب لذلك  
 مضى الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضى الخبر تقدير ( خلافاً للكوفيين ) حيث لا يشترطون المضى  
 ( ولا اثر لكونه مبني ) في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضى خلافاً للمبرد والكسائى  
 ( في مثل انك وزيد ذاهبان ) يوههم تخصيص خلافهم بالمبنى الضمير فالاولى مثل انك وزيد ذاهبان  
 بترك في وائتان التسهيل يخالفه حيث قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجاء  
 لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائى ولا يشترط خفاً اعراب الاسم خلافاً للفراء هذا فجعل ما ذكره  
 مذهب الكوفيين مذهب الكسائى وما ذكره مذهب المبرد والكسائى مذهب الفراء ولم يخص  
 الاثر بكونه مبني بل جعله مشتركاً بين الكون مبنياً ومعرباً باعراب تقديرى وصوبه الرضى وقال  
 هو المذكور في كتب النحو ( ولكن كذلك ) في العطف على اسمه بالرفع ( ولذلك ) اعاده ولم يكنف

بالعطف على جاز العطف ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم انه بيان حكم من غير التعليل اى لاجل ما ان الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها ( دخلت اللام ) التى كانت تدخل الجملة قبل دخول ان على اول جزء لها من المبتداء والخبر او مفعول الخبر لا غير لان لها صدر الكلام ( كان مع المكسورة دونها ) اى دون المفتوحة ( على الخبر ) كراهة اجتماع ان واللام اللتين كلاهما لتأكيده والتحقيق سواء ( اوعلى الاسم اذا فصل بينه ) اى بين الاسم ( وبينها ) اى بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع ضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام وهو وان كان صحيحا لكنه لا يساعد قوله اوعلى ما بينهما هذا على ما شرحه الشارحون ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل بينه وبينها فقولنا اذا فصل قيد لدخول على احد الامرين لا مجرد الدخول على الاسم فالعقاب جعل ضمير بينه الى الامر المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لا يجوز ان لقي الدار زيدا ( اوعلى ما بينهما ) لكن لا مطلقا بل يشترط ان يكون بينهما مفعولا للخبر فلا يجوز في قوله \* ان الثنتين وبلغتهما \* قد احوجت سمعى الى ترجان \* ان الثنتين لبلغتهما مع ان بلغتهما ما بين الاسم والخبر فاطلاق المصنف موجب الاغلاق واهماله موجب اخلال وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا او ماضيا مع قد او غير متصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على خبر في اوله اداة شرط ولا على جزاء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا هو القصص الحق اما يجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته اول كونه في صورة مبتدأ للخبر وقد يدخل على خبر الخبر الجملة لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المصنف نحو ان زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا لتأكيده نحو انى للحمد لله لصالح وقد تدخل على ان بعد قلب همزة هاء \* نحو الايا سنا برق على قلل الحمى \* لهنك من برق على كريم \* وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جللتها اسما لاحدى من تلك الستة نحو ان عندى انك قائم الى غير ذلك ( وفي لكن ضعيف ) اى الحاق لام الابتداء فى لكن ضعيف وهو مذهب الكوفي ووجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس فى ان لا يقاس عليه وما يمتنع به فى لكن لقائه شاذ مع انه يحتمل التأويل وهو \* لكننى من حبها لعبيد \* اى كئيب على ما فى الصحاح والتأويل ان لكننى مغير لكن اننى وفى التسهيل او اللام زائدة ( وتخفف المكسورة ) بحذف النون المتحركة مع حركتها ( فيلزمها اللام ) المتبادر هى اللام المذكورة وهو مذهب سيديويه والاعفش سيديين ميسرة والاعفش على بن سليمان وغيرهم خلافا لابى على الفارسي وابن ابى العافية والشلوبين زعماء منهم انها لام اخرى اجتمعت للفرق ولزوم اللام مطلقا ذكره المصنف وهو خلاف ما صرح به سيديويه وسائر النحاة حيث خصوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون الاتباس معه لكون الاسم خفى الاعراب فيلزم حينئذ لكن اللزوم مشروط بان لا يكون بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام يقال ان زيدا ان يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الاعلى الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا ( ويجوز الغاؤها ) وهو الغالب وجعل التصريح بالالفاء اشارة الى رجحانه ( ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ) احتريزه عن فعل لا يدخل على المبتدأ فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال



فلا ينبغي عليك ان اعترض الرضى ان قول المصنف ليس بوجبه والاولى ان يقول واذا دخلت على  
 الفعل يجب كونه من نواسخ الاستدعاء ( خلافا للكوفيين في التعميم ) الخلاف في الشيء معنى ارتكاب  
 نقيضه وهو لا يصح هنا الكوفيون عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا للكوفيين في التخصيص  
 ولا يبعد ان يجعل في التعليل اى خلافا لهم لتعميمهم الفعل وبعده نظر لان الكوفيين لم يعترفوا بدخول  
 ان المخففة على الافعال مع اللام اذ الكسائي جعل ان في الافعال نافية واللام بمعنى الا فان كان زيدا لقائما  
 عنده بمعنى ما كان زيدا لائما وغيره من الكوفيين جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الافكاف  
 صحيح انهم عمموا دخول ان المخففة على الافعال بدليل \* بالله ربك ان فتلت لمسلما \* وحببت عليك عقوبة  
 المتعمد \* وقولهم \* ان تربك لنفسك وان تشينك لاهيه \* ومن العجب انه خفي هذا النظر على الرضى  
 مع ابراده هذا التفصيل ( وتخفف المفتوحة في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا ) لان ضمير الشان  
 وان لا يكون مفسره الاجلة اسمية لكنه اذا دخله شئ من النواسخ تدخل على الفعلية ( وشذاعمالها )  
 في السعة ( في غيره ) لكن في الشعر يعمل في المضمر مطلقا نحو \* فلوانك في يوم الرخا سألتنى \* فراقك  
 لم يخل وانت صديق \* ( ويلزمها مع الفعل السين اوسوف او قد ار حرف النفي ) والمراد بالفعل  
 المنصرف فلا يرد وان ليس الانسان الاما عى \* وان عسى ان يكون قد اقترب وامامع الاسمية فلا يلزم شئ  
 نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ( وكأن للتشبيه ) قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك  
 نحو كان زيد قائما لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كائن امشى ولو كان الخبر صفة مشبهة به محذوف  
 لقبيل كائن يمشى اى رجل يمشى وذلك قوى ودفعه بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبهة كانه  
 المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبهة لالى الموصوف ضعيف والمصنف اکتفى بالتشبيه متابعة لغیر  
 الزجاج اوبسأنا لاصل وضعه وجعل استعماله في الشك على السعة وقيل قد يحنى للتحقيق نحو كائنك  
 بالدنيا لم تكن وكائنك بالآخرة لم تزل وكائنك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها لم تكن  
 وكونك في الدنيا محقق قلت المعنى كائنك في حال العدم مبالغة لكونها في معرض العدم وكونك في الدنيا  
 حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيره ( وتخفف فتلغى على الافصح ) ظاهر عبارته انها لاتعمل  
 اصلا لانه تعمل في ضمير شان مقدر كالمفتوحة وهو الظاهر اذ لا داعى في اعتبار ضمير شان مقدر له كما كان  
 في المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهته بالفعل اقوى فلو لم يقدر لها اسم ولم يحكم  
 بعملها لزم ترجيح الاضعف وقديقال لزوم ما يلزم القمل بعد ان لما بعده اذا كان فعلا بقوى جمعه في العمل  
 كان على ما ذهب اليه ابن مالك ( ولكن الاستدراك ) في القاموس استدراك الشئ بالشئ حاول ادراكه  
 به معنى لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق  
 نقيضه فطلب افادته بعده لكن والشارح قال هو لطلب ادراك السامع بدفع ما عسى ان توهمه فقد غفل  
 لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره قال الرضى الاستدراك  
 رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاشبهها بالاستدعاء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا قلت جاني  
 زيد فكأنه توهم ان عمرو ايضا جاك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو الميمى  
 ( توسط بين كلامين متغايرين معنى ) في الرضى اى نفي اثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنافيهما  
 بوجه ما كقوله تعالى \* وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون \* فان عدم الشكر  
 غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث بوهم نقيض الكلام الذى بعده فان قوله

ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس (وتخفف فلتغنى) خلا فالبنوس والاخفش ولم يلتفت الى خلاهما لضعفه قال الرضى لا اعرف له شاهدا (ويجوز معها) اى لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضى هى عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان بجئ الجملة المعترضة لدفع التوهم وفي آخر الكلام اظهر لكن المرجح في كتب المعاني ان الاعتراض لا يكون لدفع الوهم ولا يكون في الاخر (وليت للتمنى) قال الرضى ماهية التمنى محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتفاع حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي الحال (واجاز انقراء ليت زيدا قائما) اقول اجازة هذا التركيب لا يخص الفراء بل يجوزه النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فيقول الفراء لاحذف في الكلام وليت ناصبهما لتأويله بتثنية واهذا يجوز ليت ان زيدا قائم وقال الكسائى التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره ليت زيدا لنا قائما (ولعل للترجي) قال الرضى الترجي ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تقرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولا اعتبار عدم الوثوق في الترجي يستحيل على الله تعالى فيحتاج استعماله في القرآن الى التأويل فقال قطرب وابو على معناه التميل قال الرضى ولا يصح في قوله تعالى \* وما يدريك لعل الساعة قريب \* وفيه انه يصح حمله على القرب في النظراى ما يدريك لتقرب الساعة في نظرك ويكون فائدة هذا الادراك حضور قربك عندك وقال بعضهم مضمون الجملة كان واورد عليه يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر وفيه ان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى والحق ما ذكر سيويه هو رجاء المخاطبين واشفاقهم كما والواقعة فانه للتشكيك فهناك الابقاع في الرجاء والاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن معناه بتمامه وقيل قديحي للاستفهام نحو لعل زيدا قائم معنى هل زيد قائم وذكرها الرضى احد عشر لغة اشهرها لعل وجاء لعل بمهمة ومجمة وجاز عن الوجهين ولان وان بقلب العين همزة ولعاه بالمدولعلت كربت وعلى مكسورة اللام ومفتوح حتاو في التسهيل ذكر عن ولعل بالكسر ايضا (وشذا الجربها) ولعل على الوجهين وهى لغة عقيل وعلى هذا لا يصح تعريف حرف الجر بما مر لان لعل لم يفض بفعل او معناه الى ما يليه وبشكل رفع خبره والظاهر انه في هذه اللغة ايضا شاذوالا فلا وجه للمحكم بشذوذه ولهذا اشتغل المصنف بتأويل بيت نقل وهو قوله \* فقلت ادع اخرى ورافع الصوت دعوة \* لعل ابي المغوار منك قريب \* بانه على سبيل الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار بالياء فلا يغير لثلا بشكل الجر المشكل على سبيل الشذوذ ايضا لكنه لا يصح شئ من تأويله فيمارواه ابو عبيدة \* لعل الله يمكنني عليهما \* جهارا من زهيرا واسيدا \* بحمد الله \* اعلم انه لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف في السعة الا اذا كانت ضمير الشأن وحذف غيرها في الشعر قليل ضعيف وحذفها كثير وقيل لا يجوز في السعة حذف ضمير الشأن ايضا وجوز بشرط ان لا يلبى هذه الاحرف فعل ولا يجوز ان قام زيد ويجوز ان في الدار مجلس اخوك والتزم حذف الخبر في ايت شعري اثباتي ام لا والاستفهام في المعنى مفعول شعري قال الرضى ويجب تأخير الاسم في مثل \* ان لنا محلا وان لنا مريحا \* كما يجب تأخير المبتدأ في مثل في الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة ولا وجه لوجوب تقديم الخبر الظرف مع تكثير الاسم (الحروف العاطفة الواو والفاء وثم) وثم بفتح التاء وسكونها ويختصان بعطف الجمل (وحتى وأو واما دام ولاويل) وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل من ما قبله ولا يدل في الكلام الفصحى الامع بل (ولكن) ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا لمخففة



واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا لبونس وان وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري  
ليست بها في مذهب الجزولي وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وليس  
عند الكوفيين والاعند الاخفش والفراء تكونان عاطفتين ( فالاربعة الاول للجمع ) اى تستعمل له  
اما الاستعمال اوضعه للمايخلو عنه فالاول هو الواو والثاني الثلاثة الباقية ( فالواو للجمع مطلقا  
لا ترتيب فيها ) ففي جنس الترتيب يتناول في المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان  
الترتيب بمهلة او الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار شئ منهما قال صاحب القاموس هي لطلق الجمع فتعطف  
الشئ على مصاحبه نحو \* فانجيئه واصحاب السفينة \* وعلى سابقه نحو \* لقد ارسلنا نوحا وابراهيم \*  
وعلى لاحقه نحو \* كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك \* وقد يكون بين المتعاطفين تقارب وقد يكون  
تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمر واحتمل ثلاثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد  
ينخرج على افادة الجمع الى معنى أو وذلك في التقسيم والاباحية والتخيير هذا كلامه وواقفه التسهيل  
في بيان الرجحان والكثرة والقلة \* قال الرضى اعلم ان الواو مرة يجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمر و  
حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع  
بين مضمونى الجملتين نحو قام زيد وقعد عمر وهذا والفرق بين القسم الثانى والثالث غير ظاهر لان كليهما  
من عطف الجملة على الجملة ومعنى العطف ايسر الاجمع مضمونى الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين فى الجملتين  
يستلزم جمع الفعلين فى اسم وهو خارج عن معنى الواو وبما فيه وفيه انه قال قد يجمع بين اكثر من فعلين فى اسم  
وبين اكثر من مضمونى جملتين وذلك النظر ان الواو لا يجمع الا بين المعطوف عليه والمعطوف وهما اثنان ابدا  
فان قلت ما فائدة عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت ما لا يفاد بالدلالة القصدية  
ربما لا يلتفت الذهن اليه ومناط الفوائد على جعل الشئ ملته نالاه للمخاطب كما لا يخفى فاحفظه ولا تنزع  
بما ذكره الشيخ عبدالقاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة الثانية اضرابا عن الاول فمطف  
دفعا لهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضى ففائدة الرار فى مثله كفاية لافى مثل قولك ما جانى  
زيد لا عمرو كما يحكى فكانه زائد للتصيص وان لم يبعده النجاة فى الزوايد ( والفاء للترتيب ) بلامهلة  
قالقيد مما قلت المصنف وما قبل من انه اكتفى باستفادته من قوله ونم مثلها بمهلة بردها به انه يحتمل  
استفادة النفوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص فالاتفاق بك قوله فالاربعة الاول  
للجمع وبين الجمل للترتيب ولا حاجة الى تفسير قوله للترتيب بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعبر  
فى الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء الفاء فى قوله تعالى \* جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة  
فخلقنا العلقة مضغة \* ولا تفاوت فى المهلة بين خلق النطفة علقة بدمجها فى قرار مكين وبين خلق  
العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل الفاء موضع ثم قلت حقق الرضى ان عدم المهلة  
المعتبرة فى الفاء يكتفى فيه بعدم المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعتبرة فى  
ثم يكتفى فيها بأن يكون بين تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يشترك الفاء  
وتم فى موضع لكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال لم ينتبه المصنف لهذه الدقيقة وجعل  
الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد نجح الفاء لكون المعطوف جملة  
مستحقة لان تكون عقيب المعطوف عليه فى الذكر نحو \* ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فنبس  
مئوى المتكبرين \* ولهذا تدخل على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر الفصل مبين ينبغى ان يكون

بعد الجملة وقد يكون في عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هذا وما بين قرن فذلك وما بين قرن فذلك وقد يحذف بين ويقام المضاف اليه مقامه ويقال هو احسن الناس ما قرأ فقدمما وقد يحذف ما برواية هشام فقط فيقال قرنا فقدمما فاحفظه فانه تركيب بدعي والغالب في عطف الجمل والصفات قصد السببية ( وثم مثلها ) اي مثل الفاء في الترتيب لكن ( بهمة ) اي بشرط المهلة ولا يخفى ان الاحسن وثم للترتيب بهمة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقي وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله تعالى \* وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون \* وقد يحذف الجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله \* ان من ساد ثم ساد ابوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده \* فان المقصود درجات الممدوح وسيادته اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة جده \* ومن الاحكام المشتركة بين الثلاثة دخول همزة لا استفهام عليه فتقول او ضرب زيد وفضرب واثم ضرب فيقول الرضى انه معطوف على مقدم على السهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ما عطف عليه ويرد الرضى بأنه لو كان المعطوف عليه مقدرا لصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلاثة تزداد في الكلام عند الاخفش وانكرها البصريون وقدروا اكل ما يوهم الزيادة معطوفا عليه جريا على ان الزيادة لا بصار اليها مالم يلجأ اليها ( وحتى مثلها ) اي مثل ثم قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم وهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم ( ومعلو فها جزء في متوحيه ) حقيقة او حكما بان يكون الاختلاط كالجزء نحو جاء انقوم حتى عبيدهم ولا يكتفى بالاتصال بالجزء كافي الجارة فلا يقال فيها كما يقال في الجارة نعمت البارحة حتى الصباح ( يفيد قوة اضعفا ) اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل فيه وذلك اما لاكماله او نقصانه والتحقق ان الترتيب والمهلة المعبرين في حتى بحسب هذه القوة والنقصان لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب وتراخي في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج ( واو واما لاحد الامرين ) اي لافادة احدي النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او المراد اثبت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله احدا الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه ( مبهما ) احترازه عن احدا الامرين معناه فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا وعمر او قولك مارايت زيدا وعمر والان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية الاخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النبي قلت او اريد به النبي بين زيد وعمر ولا فرق ولا عموم واذا اريد المرديينهما حتى يكون في رؤية واحد منهما فان اريد الوحدة لمقيدة اي المقابلة للتعدد فانه في رؤية الواحد اثبت رؤيتهما وبصح ان يقال بل كلاهما واريد الوحدة المطلقة لجمعية مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان واحدا الامرين مبهما لان في الاحد بهذا المعنى بنى التعدد ايضا ومع ذلك واحدا الامرين مبهما والفرق اثر المعنى قال الرضى عدم الفرق بين النبي والاثبات بحسب اصل الوضع فيما اذا كان الترتيب بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا وعمر او خالد ضرب احدهم وعدم ضرب الاخرين ومعنى ما ضربت زيدا وعمر او خالد عدم ضرب واحد منهم وضرب الاخرين وهذا كلام حق وتوهم الباب منه ان افادة النبي العموم ايضا مخص بما اذا كان الترتيب بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا هو باطل لا يثبت اليه عاقل وجعل الحكم لاحدا الامرين مبهما ما يكون



لشك وعدم التعيين عند المتكلم وربما يكون مع تعيينه عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فتقول  
 الممكن اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلاهما وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح بأن يجعل  
 قصده الى جعل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم لا يعلم انه من أيهما وغاية العلم انه  
 لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان الممكن جامع للقسمين خارج عنهما وكذلك اوفي الاباحة نحو جالس الحسن  
 او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحتها  
 لان زيادة الفضل اقرب في اقتضاء الاباحة لان اباحتها مفهومة او وفي التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا  
 كونها لاحد الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجهه ان التخيير في الفضيلة لشيء منهما وتجاوز  
 واحدهما الامرين لافضيلة لهما لا يقتضي تجاوز كليهما ولما كثر استعمال اوفي الاباحة التي لا تنافي الجمع  
 جاز استعماله بمعنى الواو نحو \* وكان سيان ان لا يصر حوا نعمما \* او يصر حوه بها واغبرت المرح \*  
 ونحو \* سيان كسر رغبه او كسر عظم من عظامه \* وقالوا قد جاء أو بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه  
 بمعناه ويستفاد منه ما يؤل الى احد المعنيين فان قولك لا لزمنك او تعطيني حتى معناه ان احد الامرين واقع  
 لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء ونجى  
 او بمعنى بل وتخص بالجل و ايس حينئذ حرف عطف بل حرف استئناف وعلامة ابتداء كلام فاذا دخل  
 على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما تعين الاستئناف من الاول قولك انا اخرج اليوم او اقيم فانه يحتمل  
 ان يكون شاكيا في اول الامر في قصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم يندم فيبتدىء الاخبار  
 بعزيمة الاقامة ومن الثاني كل ما لم يسبقه شيء يصح العطف عليه كما في قوله \* بدت مثل قرن الشمس  
 في روني الضحى \* وصورتهما او انت في العين الملح \* فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن  
 الشمس وجعل منه قوله تعالى \* فارسلناه الى مائة الف او يزيدون \* ولما بين القدر المشترك بين الثلاثة  
 اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق في الاربعة الا انه ابتداء هنا بالآخر على عكس ما تقدم تفننا  
 فقال ( فأم المتصلة ) وسميت متصلة لالانها يذكر المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال اكثر  
 فتحو ذلك خیرام جنة الخلد اكثر من نحو \* اقرب ام بعيد مانوعدون \* على ما في التسهيل بل لان  
 المعطوف والمعطوف عليه في حكم المعبرين بلفظ واحد اذ قولك ازبد عندك ام عمرو وكقولك ايهما عندك  
 ( لازمة لهمة الاستفهام ) اي تابعة لها لا توجد بدونها لفظا وانما قيدناه لان تقدير الهمة مختص بالشعر  
 ومع ذلك قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع في عبارة السكاكي ايضا حيث قال  
 الكناية ذكر اللازم واردة المزوم فلا بد ان الهمة توجد بدون ام فلا تكون ام لازمة لها لامتناع  
 وجود المزوم بدون اللازم ( بليها احد المستويين ) في الاعراب او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد ام قد  
 وازيد قام ام عمرو وازيد قائم او عمرو قاعد على مذهب المصنف والاندلسي واما عند غيرهما فأم المتصلة  
 لا تكون بين الجملتين غير مشتركين في علة وقالوا المراد المستويين في علم المتكلم وهو لا يصح في أم المتصلة  
 للتسوية نحو سواء ائت ام قدمت وفي حكم لا بالي جميع متصرفاته في ان ام بعدها للتسوية فان ام ههنا للتسوية  
 بحسب الواقع لا في العلم وتقدير هذا التركيب مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ  
 وام بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضى ان سواء خبر محذوف اي الامر ان سواء  
 والجملة دالة على الجزاء وقولك ائت ام قدمت مستعار لمعنى ان ائت او قدمت بعلاقة ان كلاما  
 حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول وايدى بلزوم الفعل بعد الهمة لان الفعل

لازم للشرط والمزوم مضى الفعل الواقع بعد الهمزة وام لان الماضي المنقل الى معنى المستقبل  
ادل على اعتبار ان الشرطية بمعنى اللام والماضي هنا بمعنى المستقبل ابدا وبأن توجيههم  
لا يجرى في لا ابالي بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير نظر لانهم كانوا جعلوا الفعلين مفعولين لقولك لا ابالي  
اي لا ابالي قيامك وقعودك ( والآخر الهمزة ) اما الاستفهام او التسوية ( بعد ثبوت احدهما ) فيما اريد  
الاستفهام ( اطلب التعيين ) واما فيما اريد التسوية فلا علم فيه باثبوت بخلاف أو فانه لا يلتزم فيه شئ  
من ذلك وليس في الاستفهام مع ثبوت العلم فحقوا زيد عندك وعمرو معناه اثبت عندك احدهما لايهما  
ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين ويجاب بنعم اولا ( ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرو ) لانه لم يلها  
احد المستويين وانكر الرضى عدم الجواز ومنع اشتراط الصحة بان يلها احد المستويين والاخر الهمزة  
وجعل ذلك شرط الاحسنية ( ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا ) لان الاثبات ليس مطلوب  
المستفهم والالكان فيه تحصيل الحاصل ولا النفي والالكان طالع ما يمنع عنده والجواب ايصال  
المطلوب الى الطالب ولك ان تقابل كلام المستفهم بنفي كليهما تنبيهها على خطائه في اعتقاد ثبوت احد  
الامرئين لكنه تخطئة لاجواب ومن لم يفرق بين الجواب والنخطة منعه حصر الجواب في التعيين  
( والمنقطعة ) الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستيناف الكلام بعده ( كبل والهمزة ) غالبا ما  
للاستفهام او اللانكار وقد يكون قبل فقط بأن يقصد بعده الاخبار وبضرب بأمر عن الاستفهام الى الاخبار  
كقوله تعالى \* ام انا خير من هذا الذي هو مهين \* او يذكر لارادة الاستفهام كقوله تعالى \* ام هل  
تستوى الظلمات والنور \* وكقوله تعالى \* ام من هذا الذي هو جند لكم ( مثل انها ) اي القاطع الذي  
ظهرت من بعيد ( لا بل ام شاة ) اي ام هي شاة بمعنى بل اهي شاة اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم  
اضربت واستأنفت الاستفهام \* قبل هذه حرف استيناف فلا يشكل عطف الانشاء على الاخبار وانما حذف  
المبتدأ في المثال تنبيهها على ان حذف جزء الجملة بعد المانقطعة جائز اذا لم يلبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن  
قبلها الهمزة خبرا كان قبلها واستفهاما بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضى لا يصح المنقطعة بعد  
اسم استفهام يكون ما بعده ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال  
من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك جاروا بن زيدا عندك  
عمرو وفيه نظر لانه يفيد الاستيناف فيآمره ايضا فان السؤال بمن عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطلبه السائل  
بأن يقال زيد لا محتمل ان يكون عنده زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو وليعلم ان مطلوبه  
معرفة حال عمرو ( واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جازة مع أو ) وذلك مبنى على فرق معنى  
بينهما وهوان وضع اما لتردد الذي من اول التكلم الى تمامه فالترزم في اول الكلام اما تنبيهها على  
ان الشك من اول الامر او اعم فربما كنت جاز ما في اول التكلم فاصدا للاخبار فحدث الشك في اثنا فتزيد  
في الكلام معطوفاً وفاقا في افادة التردد الاول احوج الى امان اما وكيف لا ولم يذكر اما قبل اما يعرف  
بذكر اما ان التردد كان من ازل ولا يعرف من أو ولذلك قد يترك اما الاول في الشعر وانما التزم مع الثانية  
الواو تنبيهها على انها العاطفة وليست كالاولى لو لم يذكر الواو لاهم البداء بما سبق والابتداء بكلام آخر  
( ولاوبل ولكن لاحدهما معينا ) هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه بما به الفرق فقال ( ولكن  
لازمة النفي ) وكان الاولى ان يقول ولا للاثبات لان لا لا يكون بعد نفي ولا نهى ولا يكون المعطوف بلا  
اكثر من واحد فلا يقال جاني زيد لاعرو لا بكر ويعطف به على المنادى فيقال يزد لاعرو وصرح به



وفي التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح او المعنوي صرح به الرضى وكذلك المراد بالاثبات في لاعم من الاثبات اللفظي او المعنوي لانك تقول مازال زيد عالما لاقائما وكان المصنف اختار مذهب الجزولي ان لكن اذا دخلت على الجملة فمخففة من المثقلة والافهى لانزيم النفي بل يجب ان يكون بين متغابرين نفيًا وايجابًا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء هذا اذا لم تكن معها الواو فاذا كان معها الواو فهمى مخففة اتفاقا والعاطفة هي الواو ومذهب يونس انها مخففة مطلقا والداخلية على المفرد صورة داخلية على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بأنه لا يصح في نحو مررت بزيد لكن عمرو بالجروله بمد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان الجر للجوار والتقدير ولكن عمرو مررت به واما بل فهمى تقع مطلقا بعد الاثبات والنفي اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الدخلة على المفرد بعد الاثبات حلا على بل فن قال لا يقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي ففي الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف ولجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه قبل يجعله كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطأ عمدا اوسهوا لالانه غير مطابق للواقع فتقول جازيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرو فتفيد الندم عن ذكر زيد اما لانه خطأ سبق به اللسان او غير مطابق اولم يكن ذكره مبهما فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد التهمى والنفي نحو ماجاني زيد بل عمرو كذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لانفي ولذا لم يحجز ما زيد شيئا بل شيئا بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد في النفي مثله في الاثبات سواء ورد عدم جواز ما زيد شيئا بل شيئا وقال الرضى وعند المصنف ان ما جاني زيد بل عمرو كما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث قال ماجاني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو الذي ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال في كلام المصنف يجامع كون النفي في حكم المسكوت عنه ولا يدل على ان تحقق النفي مقطوع به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجئ عن عمرو كما هو مذهب المبرد لان النفي للمجعل في حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يخص النفي بل في الاثبات ايضا كذلك فخصيصه ذلك بالنفي دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضى واذا ذكر لاقبل بل فهو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاني زيد لابل عمرو وانقرر نفي المعطوف عليه المني نحو ما جاني زيد لابل عمرو واذا عطف ببل الجملة على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجيى للفظ قال الرضى ويجيى الاولى بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاولى لان اللفظ بسبق اللسان يجرى في الاستفهام ايضا اذا عرفت تفصيل الثلاثة بما لمزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلاثة اثبتت الحكم الذي في المعطوف عليه نفيًا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون الاربعة للجمع انها لجمع المعطوف مع معطوف عليه في حكمه نفيًا كان او اثباتا فلا اثبتت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه ليس الادفع توهم نشأ من سابقه واما بل فاثبتت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل تفيد ثبوت الحكم لهما نحو ماجاني زيد لابل عمرو ونحو جاني زيد لابل عمرو نعم لو كان لامع بل بمعنى لا تكلم به لكان مؤكدا لبل في جعل السابق في حكم المسكوت عنه ويتم

قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع بل اتماجاه من مقارنة لا (حروف التنبيه  
 الاواما) جعلهما حرف التنبيه مذهب بعض والمشهور انهما حرفا استفتاح اى حرفا ابتداء يبتدا  
 الكلام بهما ويجعلان علامة للابتداء وفيهما مع ذلك تحقيق للجملة دخلا عليهما كان والصحيح جعل  
 الاحرف تنبيه واما حرف تحقيق وفسر التحقيق بأنه على الحقيقة دون المجاز وقال يقال الان  
 زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم فجعل اعلم للتنبيه ولا تنى ان ذلك يقتضى ان لا يكون الجملة مفعول  
 اعلم ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد اعلم مكسورة كما بعد الاوقد بغير ان قلب الهمزة  
 هاء وعينا ويحذف الالف في الاحوال الثلاث وتدخلان الجمل مطلقا اسمية وفعلية انشائية وخبرية  
 لهما صدر الكلام ولا يتبعان عن الدخول على ماله صدر الكلام (وها) وهى حرف تنبيه  
 انفسا لازالة الفضلة في تعقل معنى مدخوله لانها لا تدخل في الاكثر الاعلى ضمير مرفوع منفصل  
 او اسم اشارة وفهمهما يقتضى مزيد تيقن وقيل لا يدخل الاعلى اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يفصل  
 بينهما وبين اسم الاشارة بالضمير نحو قوله تعالى ﴿ها نمن اولاء﴾ وبالقسم نحوها لعمر الله ذا وبغيرهما  
 قليلا وليس لها صدر الكلام الا اذا فصل بينهما وبين ذا وعدان مالت موافقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه  
 وقال اكثر ما يليها نادى او امر نحو الا يا سجدوا او تمن نحو ﴿يا ليتنى﴾ او تقليل نحو ﴿يارب ساربات  
 ماتوسد﴾ وقديليا فاعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى في هذه المواضع (حروف  
 النداء يا عها) وعند النحسرى للبعيد واستعماله في القريب لتزيله منزلة البعيد للكثرة معرفتها في علم آخر  
 (واباوها للبعيد) واستعماله في القريب لتزيله منزلة البعيد للكثرة معرفتها في علم آخر واياها للبعيد  
 وكذا اباأت بين همتين ثانيهما ساكنة ووجها اعتبار التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا آى بالف  
 ممدودة ويا ساكنة (واى والهمزة للقريب) قدم اى مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اى بالبعيد  
 وجعله التسهيل للبعيد (حروف الايجاب) وسماه التسهيل حروف الجواب لانها في جواب احد الاحمال  
 والمراد بالايجاب اثبات شئ فهذه الحروف علامات لاثبات شئ سبق اما كما هو واما بالازالة نفيه فن قال  
 ان اريد بالاثبات ايجاب النفي لم يشمل نعم وان اريد اثبات ماسبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها تغليا  
 ﴿لم يكن باع فكره رحيا﴾ (نعم) بالسكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين وقلب العين وقلب العين  
 حاء وكسرها وكسر النون والعين (وبلى) كنى (واى) كفى (واجل كنتم) (وجير) بالفتح كفلس (وان فتم  
 مقررة لما سبقها) اى جعله ثابتا محققا في ذهن المتكلم والتقرير ما زاد على اصل الاثبات وذلك في نعم بعد الخبر  
 بقيام زيد كقولك لمن اخبر بقيام زيدا ونفيه نعم ظاهر باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون ما بعده مثل ما سبقه  
 لفظا او تقدير او بعد الاستفهام عن الاثبات او النفي باعتبار ما بعده وكذا في جواب الامر نحو نعم في جواب  
 زرنى اى نعم ازورك والنهى يكون نعم لا فعل وفي جواب التحريض والعرض ويكون التقدير الايجاب  
 لا النفي فلو قيل في جواب الست بر بكم نعم كان كفرا لانه لتقرير ماسبق كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان بلى  
 في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل التقرير اى الجمل على الاقرار فلا كفر في نعم جوابا لقوله الست  
 بر بكم وقد تعرف هذا حتى قال النحاة اوقبل في جواب ليس لي عليك دينار نعم لم الدينار قال الرضى لا منافاة  
 بين الحكم بالكفر كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حكم بالكفر او كان نعم لتقرير ظاهر ما عو بعد  
 الاستفهام ونفى غيره الكفر او كان لتقرير ما عو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه اذا كان نعم لتقرير  
 ما سبقه بعينه يكون كفا لا محالة ولو ثبت العرف لم يتمش قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (وبلى مختصة



بإيجاب النفي) ولا يكون الابد النفي سواء كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي مقصودا او يكون المقصود منه الاثبات كما في الاستفهام للتفريروا انما صرح بالاختصاص فيه دون نظائره اشارة الى ان ما ذكر في نظائره اغلبية كما عرفت في نعم واستعرف في البواق بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب النفي ووقوعه بعد الاثبات شاذ في الشعر ولا يأتي نعم وبلى بعد استفهام بدلا منه التبيين وغير خفي فلذا لا يأتيان بعد اسماء الاستفهام (واي اثبات بعد الاستفهام) في الرضى هذا هو الابد وذكروه ضمهم انه يجيء لتصديق الخبر وجعله ابن مالك كنم (ولزمها القسم) محذوف لفعل فلا يقال اي اقسمت بالله ولا يكون الامع ربي او الله او امرى وقد يحذف او القسم من الله بعده فيلحق ما كان فلا ياتي به او يحذف باؤه بفتح (واجل وجيز ان تصديق للخبر) وفي بعض النسخ للخبر قال الجوهرى نعم احسن من اجل في الاستفهام فقد دل كلامه على مجيئه للاستفهام وجاء ان للدعاء وقال الجوهرى قولهم جبرلا اتيك بكسر الراء يمين للعرب (حروف الزيادة) اي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزداد غير هالانها لا تكون الا زائدة والالم تسم حروفا لان الحرف لا بدله من الوضع لمعنى \* وتسمى حروف السلة ايضا لانها لا تنصل بحرف بماله معنى ابدا وقيل لانه يتوصل بها الى فائدة معنوية كالنأ كيد بمن والباء ولا وان للنفي اول فظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن او جمع الى غير ذلك زلا فائدة في زيادتها لما زيدت في كلام البلغاء سيما في الكلام المعجز وانما حكم زيادتها لانها بحيث لو حذف لما فاق اصل المعنى ولا معنى ونسعت له بخلاف ان والفاظ التأ كيد فانها لو حذفت فاق المعنى الموضوع هي له وان لم يفصل معنى الكلام (ان) وان لم يبينوا هل هي ان الشرطية او النافية او المخففة عن المنقولة والاحتمال قائم (وان) يحتمل ان تكون هي المخففة وان تكون الناصبة وان تكون المفسرة وبيان التسهيل يشعر بانها الناصبة حيث قال في بحث ان الناصبة وقد يزداد ان بعد لما (وما) يحتمل ان تكون النافية والمصدرية ولكون الحرف اولى بالزيادة بعد جعلها اسمية (ولا ومن والباء واللام) الجارة واللام الفتوحة الفارقة بن ان المخففة والنافية وقد تقدم كلاهما كل في بحثه فتخصيص الشارحين بالجارة مبنى على الغفلة (فان) تزداد (مع ما النافية) والوضع بعد ما لنافية ويبطل عملها كاتقدم فان قلت لم يعدوا ما الكافة زائدة لان لها تأثيرا قويا حيث تمنع العامل عن العمل وتنبؤه للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم يعد حيث زاد فيما بين ما يزداد معه ما وان تكلف ما عن العمل فينبغي ان لا تجعل زائدة مع ما قلت ليس مبطل لعمل ان بل الفصل بين ما ومعموله او ايها بطلان النفي لان دخول النفي على النفي اثبات وهي في تلك الصورة (وقلت مع ما المصدرية) والاولى مع الموصولة لتشمل الحرفية والاسمية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ونحو \* ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه \* وكذا يزداد بعد الا من حروف التنبيه نحو الا ان قام زيد (ولما) نحو لما ان جلست جلست وان مع لما كثيرا في الصحاح ان ان قد تكون صلة نحو \* فلما ان جاء البشير \* وقد تكون زائدة كقوله تعالى \* وما لهم ان لا يعذبهم الله \* اي لا يعذبهم الله هذا فيجمل الواقع بعد لما مقابلا لازادة وجهه خفي وظهر من بيانه موضع آخر زيادة ان لم يذكره فاحفظه (وبين لو والقسم) الاولى بين القسم ولواي شعر بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا وكأنه اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيويوه ان موطئة للقسم مع لو كان اللام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لوقت لقيت وقد تزداد مع الانكار نحو انا آتية (وقلت) زيادة ان (مع لكاف) نحو زيد كان عمرو (وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا) اي ذوات شرط والاولى شرطيات ليصفو عن اللامع وبصير في كونه متعلقا

بالحمسة وليس ما في متى ما مقيدة للعموم حتى لا تكون زائدة لان العموم فرع للعموم في متى فن انكره له انكره  
فيه من اثبت فيه وقلت بعدايل ( وبعض حروف الجر ) نحو فبأرجحة من الله وعما قريب وبما خطيتهم  
كان عمرا اخي وزيادة ما بعد الكاف ان المفتوحة لازمة لثلاثا تلتبس بكان ومنهم من انكر زيادة ما بعد  
حرف الجر وجعلها نكرة والمجرور بعدها بدلا كما انكر لذلك الاحتمال زيادتها مع المضاف ( وقلت مع  
المضاف ) نحو لاسيما زيد ومن غير ما جرم وفي مثل \* ما انكم تنطقون \* وفي الكشف في تفسير سورة  
يوسف في بيان قوله تعالى \* ومن قبل ما فرطتم في يوسف \* من وجوه هذا النظم كون ما زائدة اى من قبل  
فرطتم ( ولا مع الواو بعد النفي ) الصريح نحو ما جاء زيد ولا عمرو وغير الصريح نحو \* غير المغضوب  
عليهم ولا الضالين ولا بد من استثناء ما بعد الاعمال بعد النفي فانه لا يجوز جاء في القوم الا زيدا ولا عمرا مع  
ان زيدا بعد نفي غير صريح ومن استثناء واو المعية التي لم تكن معه تفهم المعية لانه لا يجوز ما جاء في زيد  
ولا عمرو والمراد ما جاء في زيد مع عمرو واما اذا كان تفهم المعية معه نحو ما يستوى زيد ولا عمرو فيجوز  
زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل ( وبعدها المصدرية ) اى وتزاد بعدها المصدرية نحو ما منعك ان  
لا تسجد \* ولثلاثا بعدا وانما تزاد بعدها المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لثلاثا يعلم بتقدير لان لا يعلم  
والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان الخففة لانها ان المصدرية ولا تزاد بعدها ( وقلت قبل القسم )  
كذا في بعض النسخ ورد عليه انه كثر مثل لا والله لا فعل الايذان من اول الامر ان جواب القسم منى وفي  
بعض النسخ قبل اقسام نحو لا اقسم يوم القيامة ويجب ان يراد اقسام المذكور والا فلا والله ايضا من قبل  
الزيادة قبل اقسام مع انه كثير وانما زيد قبل اقسام لابرازه في صورة نفي القسم اشارة الى انه لا يحتاج القسم  
عليه الى القسم لظهوره ( وشئت مع المضاف ) نحو \* في بئر لا حور سرى وما شئت \* ومن والباء واللام فقد  
تقدم ذكرها واقتدفت المصنف ذكر الكاف ( حرف التفسير ) اى وعده البعض من الحروف العاطفة  
لكن اذا وقع بين امرين لهما احراب على ما في التسهيل ويفسر غالبا ما لا يفسره ان وان ( وهى مختصة  
بما ) اى مبهم مفعول لما هو ( في معنى القول ) ومتضمن لمعناه نحو \* نادينا ان يا ابراهيم \* اى  
نادينا بلفظ اوبشى هو يا ابراهيم قال الرضى وقد فسر بها مفعول ظاهر لما في معنى القول كقوله تعالى \*  
او حينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه \* والغالب ان يكون المبهم المفسر بها مقدر او قد فسر بها مفعول  
القول الصريح بشرط ان يكون القول مقدر لان تقدير القول يجعل القول كون صريح القول نحو قوله  
تعالى \* ما قلت لهم الا ما امرتني به ارا عبدوا الله \* فان مفسرة لضميره وهو في تقدير الا ما امرتني  
بقوله لان نفس قوله ان اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مأمورا به وربما يصلح الموضع لان المفسرة والناصب  
ويجعل المدخول نهيا ونفيا في المدخول ثلاثة اوجه نحو ما شئت اليه ان لا تقفل بالجزم او النصب او الرفع  
ففي الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا  
محتمل ولا يحتمل ان في قوله تعالى \* وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين \* للتفسير لانه انما يكون  
له اذا لم يكن ما بعد الا للتفسير ولا يصلح بما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح لان يكون خبرا عما قبله  
( حروف المصدر ما وان ) مخففة ومشددة وليس مخففتها مذكورة بذكر ان والا فلا يصح قوله  
( فالاولان للفعلية ) لان الخففة من المشددة ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية ( وان للاسمية ) مشددة  
ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت قالوا المراد بالفعلية الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا  
مصدر لغير المتصرف حتى يأول الفعل به ويتجه عليه لانه لا مصدر لقولنا ان زيدا انسان مع انه يتأول



بالمصدر والاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو الانشاء الذي يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح التأويل بالمصدر وحال ما ليس بالانشاء عليه وبهذا عرف ان الحرف المصدرى لا يدخل في الانشاء كما هو مذهب غير سيويه وابى على قائهما جوزا في ان قماوان لا تقم ان تكون ان مصدبة وغيرهما يجعلها مفسرة ورجح الرضى جوز دخول ما على الاسمية وخص بدياتها لظرف الزمان وسماها غالبا ماض مثبت او منفى بل والمعنى على الاستقبال في الاغلب \* ومن حروف المصدركى اذا دخلت عليه اللام الجارة ولو للتمنى وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للتمنى نحوو دوا لو تدهن ادها نك وقد يكتفى به عن ذكر فعل التمنى نحو لو كان لى مال فأحج بالنصب اى اتمنى ان يكون الى مال فأحج ( حروف التحضيض هلا والاولولا ولو مالها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظيا او تقديرا ) كما ان لولا ولو الامتناعيتين تزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مختص بصورة الشعر نحو قوله \* يقولون لى ارسلت بشفاعتي \* الى فهلا نفس لى شفعها \* كما ان وقوع الفعل بعد اولا ولو الامتناعيتين مأول بتقدير ان وتأويل الفعل بالمصدر وقيل بتأويل لولا بلولم فقوانا لولا يكون زيدا لكان كذا اما بتأويل لولا كون زيد لكان كذا او بتأويل لولم يكن زيد لكان كذا فتقول هلا ضربت زيدا وهلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيدا ضربت لا بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة ضربت من غير تقدير الفعل للاتساع في الظرف فيحوز الفصل بين الحرف وفعله به مع عدم جوازه بغيره والتحضيض هو التحريض فهذه الحروف في المضارع للتحريض وفي الماضى للتنديم فان كان تدارك ما فات مثله يستفاد منه التحريض ايضا والاغلب في استعمالها اليوم وقد تخلو عن اليوم فهى حينئذ للعرض ويستعمل في العرض الابالتخفيف واما كذلك ولوللتمنى ايضا نحو لو زلت فأكلت ( حروف التوقع ) الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب ( قد ) وهى لاتنك في الماضى والمستقبل عن التحقيق ثم انه مضات اليه اذا دخل الماضى في بعض المواضع لقرب من زمان الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكر ا انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع بضاف الى التحقيق التقليل في الاغلب ويستعار للتكثير في مقام المدح كما يستعار رب ويحب تجرد المضارع من الناصب والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكائه ا كنى بوضوح لزومه الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويحوز تقدير فعله بقرينة ولا يفصل من فعله الا بالاسم نحو قد والله ضربتك وقد لعمرى ا كرمك ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم وقوله ( وفي المضارع للتقليل ) خال عن التحقيق وقد صرفت حقيقة الحال ( حرفا الاستفهام الهمزة ) هذا اسم محدث الالف المتحرك واسم الالف واسم الساكن لا والالف مشترك بينه وبين الساكن ( وهل ) ومغيرتها الـ بقلب الـ همزة وليكونها مغيرتها قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهل وال ( الـ مصدر الكلام ) هذا دليل على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والاقال صدر الجملة اذ يحوز زيد اقام ابوه ( تقول ازيد قائم واقام زيدو كذلك هل ) يعنى مثل الهمزة في الدخول على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لاتقع فيها هل و اشار اليها بقوله ( فالهمزة اعم تصرفا ) اى تصرفها اشمل لانها تصرف في جل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار لا يتأتى هذا التصرف من هل وهذا عذب من تفسيره بأن التصرف فيها اكثر من التصرف في هل حيث تستعمل فيما لا تستعمل فيها هل فتأمل ( تقول ازيدا ضربت ) اى تدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سواء قدر

بعده مثل الفعل الذي بعد الاسم او لم يقدر على خلاف هل فأنها لا ترضى بمجاورة الاسم مع وجود فعل ظاهر وان قدر بينه وبين الاسم فعل فتدخل في هذه الصورة ازيد قام في قيد قوله وهل كذلك بأن المماثلة فيما ذالم يكن خبر الاسم فعملية فقد اعتنى بما لا يفتني ( وانضرب زيداً هو اخوك ) بمعنى يكون الهمزة الانكار دون هل والانكار اما لاوم اي لا ينبغي ان يكون واما التأكيد اي لا يكون اولم يكن ( وازيد عندك ام عمرو ) بمعنى لا تقع هل الاستفهام المعادل بأمر المتصلة الاما شد ويختص ذلك بالهمزة ( واثم اذا اذا وقع واثن كان وأوم كان ) بمعنى من خصائص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلاثة وعدم دخولها عليها والمراد بالقاء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضى وقيد في بحث حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلاثة بكونها الانكار فالامثلة الثلاثة يصح ان تكون من قبيل انضرب زيداً وهو اخوك فبها الفصل بينها وبينه على ان يرادها افرض آخر ( دون هل ) متعلق بقوله تقول لعله في قوة الهمزة في هذه المواضع دون هل \* واعلم ان الهمزة خصائص آخر فتت المصنف وهي انها تدخل على النفي تقول الم تضرب قال الرضى الهمزة دخلت على النفي فهي الانكار ولكون انكار النفي اثباتاً يؤل الى محض التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تنجئ بعدام فلا يقال ازيد عندك ام اعندك عمرو ويجوز مجيء هل فتقول ام هل عندك عمرو وانها يجوز مجيء المفرد بعده اعتماداً على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر فيقال ازيد في جراب من قال جاني زيد وازيدا في جواب رأيت زيدا وازيد في جواب مررت بزيد ولا يقال هل لا يقال هل هذه الاما ذكره المصنف انه لا يقع هل بفعل مقدر في كلام فيه فعل ولذا لا يقال هل زيدا ضربت قلت بل يفارقه في انه يقال ازيد في جواب من قال زيد قائم ولا يقال هل زيد \* اعلم ان لهل ايضاً خصائص وهي كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى \* هل ثوب الكفار \* اي لم يثوبوا ولا يقال اثوب الكفار بل لم يثوب وبجيبها بمعنى النفي حتى يستثنى بعده الايجاب نحو \* هل جزاء الاحسان الا الاحسان \* ودخول الباء على خبر مبتدأ بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى النفي ودخول الفاء والواو وثم عليها في قول المصنف والهمزة اعم تصرفاً ونظراً وحله على الاعم من وجه تكلف (حروف الشرط) اي حروف تفيد تعليق امر بامر (ان ولو واما) ومغيرها بما يقبل الميم الاولى ياء وجعل اما من الحروف يرد ما قبل ان أصله مهما قلب الهاء همزة وجعل مقولاً بانصار اما ( لها صدر الكلام ) ولذا لا يتقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء والشرط قيدوا لما كان في تقدم الجزاء بطلان صدارة الحروف لصدارتها في جملتها وفيه نظر تأمل ( فان ) بحسب وضعها ( للاستقبال وان دخل على الماضي ) فيه مثل المسئلة ( ولو عكسه ) اي الماضي وان يدخل على المستقبل نحو \* لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم \* وعبرة النحاة ان لولا امتناع الثاني لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط بل يوهم انه لنفي الامرين وتعليق النفي الثاني بالاول فيكون حرف نفي وتعليق لانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثاني والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعليق ومعنى قولهم هذا ان قال معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق شيء منتف بامر في الماضي فيحصل منه ان الثاني منتف لانتهاء الاول وذلك لان الثاني مسبب وانتهاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك اندفع ما اعترض به المصنف من ان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب اعم فلا يكون انتفاؤه لانتهاء بل انتفاء الاول لانتهاء الثاني



لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب به المحقق التفتازاني من ان معنى قولهم ان انتفاء  
 الثاني في الواقع لانتهاء الاول لانه يستدل به على انتفاء الاول لا يفتنى ولا يضمن من جوع لان الاشكال  
 ان العبارة كيف دلت على انتفاء الثاني لانتهاء الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتهاء المسبب لجواز  
 كون المسبب اعم فلم ينقص عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون اول انتفاء الثاني  
 لانتهاء الاول لا يساعد قوله تعالى \* لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا \* فانه لانتهاء الاول قلت  
 اجيب عنه بان هذا استعمال نادر يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني للاول فيستدل بانتفاء الاول  
 على انتفاء المزموم وصار متعارفا فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال في العلوم والاعلم في  
 اللغة الاستعمال الايل ونحن نقول فليكن في الآية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع الاول وبتم الاستدلال  
 فانه استدلال بتحقيق المسبب على تحقق السبب \* لا يقال كون انتفاء الفساد لانتهاء الالهة اول المسئلة  
 لاننا نقول لا بل يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكرته في قول عمر رضى الله  
 تعالى عنه \* نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه \* فانه لا يفيد ان عدم العصيان منتهى لانتهاء  
 عدم الخوف وله من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا استعمال آخر لا ولكن لا يخصها بل يعمها  
 وان كان لاستعمال الثاني قال الرضى وقديمى جواب ان اول قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في  
 قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه انفسا والبق  
 باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم انه لازم للشرط  
 الذى نقيضه اولي باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدأ اذ القيضان  
 لا يرتفعان هذا كلامه وتقاء الفحول من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد  
 الاستمرار بل يكفي قصدان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما نقول ان كان ينبغي الان عدوى اعطه  
 الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم الانجاء الان وليس فيه قصد الاستمرار ( ويلزم ان الفعل لفظا وتقديرا )  
 اما ان فيلزم فعلا في الشرط وجزاؤه قد يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعلين لان الشرط والجزاء  
 فيه فعليتان خلافا لما في مختصرى والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر بلام مفتوحة وحذفها  
 قبل الا اذا وقعت لومع مافي حيزها صلة نحو جاني الذى لوضربته شكرنى او طال الشرط بذبوله  
 كقوله تعالى \* واوان ما في الارض \* الى قوله ما نفدت فيحذف اللام كثيرا للطول ( ومن ثم قيل  
 لو انك بالفتح لانه فاعل ) والتقدير لو ثبت انك فان دلالتها على التحقيق مفسر لثبت المحذوف  
 وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لوفعلا لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب فتح ان لانه  
 مبتدأ ودفعه بأن ما يدخل على المبتدأ يدخل على ان المـسـورة لان اسمه مبتدأ في الاصل  
 نحو اذا انه عبد القفاء ( وانطلقت بالفعل ) اى باثبات الفعل ( موضع منطلق ) ومن قال اى بصيغة الفعل  
 فقد جعله لغوا لاقاثة فيه الان يقال بدهبه على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضى وانما اختير  
 انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لوالذى هو الماضى ( اى لكونه كالعوض ) اى ليكون الفعل  
 كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد عوضا بدلالة ان او اى يكون الفعل كالعوض عما قاله المفسر  
 من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الاله عوضية ولا يتعلق به امر آخر وهناك مسند  
 الكلام وانما قال موضع منطلق لانه لاحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل في الافراد واما لان صيغة الماضى  
 مستغنى عنه بدلالة او على المضى واورد عليه يود لو انك منطلق واجاب عنه الرضى بان لوفيه ليست

شرطية بل حرف مصدرى كان وفيه ايضا انه يطلب الفعل كان فينبغي الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم  
العوض في غير حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما او ردد الاسم في اشعار العرب ومن اجاب  
بانه صفة خبر جامد محذوف ليس بشئ لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر في الحقيقة  
هو الصفة (وان كان الخبر جامدا جاز) اى صح الجامد (لتعذره) اى لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل  
الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى (واذا تقدم القسم اول الكلام) مرفوع صفة للقسم اى قسم لم يتقدمه شئ  
والشارحون ظنوه منصوبا فأشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما ففهم من ضمن  
تصحيحه بتضمن التقدم في الدخول حتى كان مآله (واذا تقدم الاسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل  
الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق الا بأول زمان التكلم (على  
الشرط) وهذا البحث لا يخص ان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضى ولذا قال على  
الشرط ولم يقل عليهما (لزمه الماضى) اى الشرط او القسم والاول اقرب (لفظا) نحو ضرب (او معنى)  
نحو لم بضرب (او كان الجواب للقسم لفظا) لاسمى فيراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء  
الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام المقيد بالشرط اذ من اليبين ان  
القسم كتنكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى بمجموع الشرط والجزاء لكن يراعى شرائط جواب  
القسم في مجرد جزاء القسم فالجواب معنى جزاء الشرط ولذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء ويكون  
الماضى فى جواب القسم المقارن بالشرط الذى مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فن قال الجواب  
للقسم لفظا ولكليهما معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود و ظاهر بيان التسهيل ان كون الجواب  
للقسم دون الشرط فى الأكثر وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضى بأن ذلك مختص  
بالشعر ومع ذلك قليل نحو \* لئن كان ما حدثه اليوم صادقا \* اصم فى نهار القبط للشمس باديا (مثل والله ان اتيتنى  
او لم تأتني لا كرمك وان توسط بتقديم الشرط) ان توسط تقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك  
جاز ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غير واحد من  
الشارحين لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى  
القسم ويجعل الجواب جواب الشرط فالثلث الثانى ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه لتقدمه بل  
الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له وجعل المجموع جوابا للشرط  
ولامانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع  
الواو وبدونها فترك الفاء ليس علامة الغاء القسم والمراد بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به  
التسهيل والرضى لكن قال التسهيل يجب حينئذ الغاء القسم وجوز الرضى الامرين على طبق الكتاب  
واتفق الرضى والتسهيل فى انه لو تقدم الواو لولا وجب الغاء القسم فتقول لولا زيد والله لكان كذا ولو  
اتيتنى والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء  
شرطهما الاعلى الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل على الجملة القسمية الانشائية فى اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان  
يلغى نظر (نحو قولك انا والله ان تأتى آتيك وان اتيتنى والله لا تبتك) وقد عرفت ان الشرط فى المثال الثانى معتبر  
فن قال جملة ماضيا مع الالغاء ليعلم لزوم المضى مع الالغاء فى صورة تأخر القسم لزومه معه فى صورة تقدمه كان  
ذلك منه لقلّة تصفحه وقوله وان اتيتنى والله لا تبتك يحتمل العطف على قوله انا والله ان تأتى آتاك  
ويحتمل العطف على والله ان تأتى آتاك والشرط واجب الاعتبار حينئذ ايضا لتقدمه على القسم فان قلت



كيف حكم بالغاء الشرط في قولك والله ان لو اكرمتني لاكرمتك واللام في قوله لاكرمتك كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام جواب او قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم ولو كان لام جواب لوجب حذفها لانها ربما تحذف في جوابه وبأنه لا يذكر اللام في والله لوجبتني ما جئتكم ولو لم يكن الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب ( وتقدير القسم كاللفظ ) اى كالتلفظ به لا يخفى ان قوله وان تقدم القسم مع القسم لفظا وتقديرا وكذا قوله وان توسط فلما اقتصر على ذكرها ( ونحو لئن اخرجوا وان اطعموهم ) لكفاء \* واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا تكون الا بعد القسم لفظا وتقديرا صرح به الباب واما الثاني فلانه مع تقدير الشرط لا بد من اعتباره فلو كان الشرط مقدما لوجب الغاء في الجواب مع ان الجواب انكم لم تكونوا يقال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فاستوفى المثال توهم ( واما التفصيل ) فلا بد له من متعدد وذكر امامنا كل واحد وقد يكتفى بواحد اما الظهور آخر من ذكر ذلك الواحد لمضادة بينهما كقوله تعالى \* فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه \* فانه ينتقل من سماعه الى قوله واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون المحكمات ويردون اليه التشابهات واما السبق ما يصلح ان يكون عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع امالانه لم يقصد من اول التفصيل واما قصد ثانيا فبجعل المذكور بمنزلة ما قصده التفصيل واما لانه سبق واحد مع امانتي شئ يصلح عديلا بدون اما وكون اما التفصيل قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضى ان اما لاستلزام شئ لشيء مع التفصيل في الاغلب وقد يتجرد عن التفصيل فقول المصنف اما بيان لما هو الاكثر او اختيار لقول البعض ولم يبين كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على عمومها لجميع الازمنة بعدم تخصيصه بزمان كما فعل في اخويه ونبه على لزوم الغاء في جوابها بقوله ( والزم حذف فعلها وهو ضم بينهما وبين قائما جزء مما في حيزها مطلقا ) فنبه ان كنت في زمرة مخاطبيه والمراد بالغاء اعم من الملفوظ والمقدر ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة القول عليه كقوله تعالى \* فاما الذين كفروا الم تكن اياتي \* اى فيقال لهم الم تكن ونبه بقوله جزء على انه لا نعوض اكثر من واحد لانه يكتفى بقدر الضرورة في ارتكاب المنوع وهو تقديم ما في حيز الفاعلية فالكناية في حيزها للغاء لا لاما لانه لا تقابل حيث يذنبه وبين قوله ( وقيل هو ) اى العوض ( معمول المحذوف مطلقا ) وعند الرضى والتسهيل قد يقوم الشرط في حيز الغاء مقام المحذوف ومنه قوله تعالى \* فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم \* وقالا يصير جواب هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغنى به عن جواب هذا الشرط قال الرضى والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط في الجزاء فلا يقال اما ان ضربتني فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان ضربتني لكان الجزم اكثر ونحن نقول مقتضى القياس ان يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الغاء كسائر ما يتقدم على الغاء حيث لا يتغير نسبة ما بعد الغاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حروف الشرط فيمكن ان يستند الى دخول الغاء صورة على الجزاء وكأنه جل الوجه عند من يجعل التقدير واما المتن في فان كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه والمقابلة بين هذا القول وبين القول السابق بأن العامل فيه في القول السابق ما كان اما لانه حين كان بعد الغاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل فيه في حيز الغاء لانه لا يصح في امازيد فطلق لان عامله الابتداء وهو ليس في حيز الغاء لانه لا يصح في نحو امازيد فطلق لان عامله الابتداء واعترض الرضى

بان كونه معمولاً ينتقض بقوله تعالى ﴿فأما ان كان من المقربين﴾ ويدفعه ان التقدير اما المتوفى وبتجه  
 عليه انه يجب حينئذ ان يكون الجزاء ان كان من المقربين فيجب فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقاً  
 ينكشف من القول الذى بعده ومن فسر به بقوله مرفوعاً كان او منصوباً فقد غفل وقدر المحذوف مع  
 المنصوب فعلاً متقدماً ومع المرفوع مجهوله فجعل تقدير اما يوم الجمعة فزيد منطلقاً اما ان كان يوم الجمعة  
 وتقدير اما زيد فنطلق مهمالاً على صيغة المجهول الغائب وردبانه بطرد في الكل تقدير الكون  
 فالتقدير مهمالاً من شئ يوم الجمعة ومهمالاً من زيد فزيد اسم كان وفيه بحث لانه لابد من رابط في جملة  
 الشرط ولا رابط في شئ من التقديرات سوى مهمالاً من شئ يوم الجمعة الا ان يجعل مهمالاً بمعنى الوقت  
 وقد عرفت انه مردود وقليل وحينئذ لا يصح تقدير مهمالاً من شئ يوم الجمعة ايضاً ولا تنصى  
 عنه الا يجعل المرفوع بدلاً من الفاعل المضمحل لافاعلاً كاقيل والمنصوب بدلاً عن المفعول المحذوف  
 لا مفعولاً به كاقيل لكن مع تكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول  
 بكونه معمول المحذوف بأنه لو كان كذلك لما كان وجهه لوجوب رفع زيد في اما زيد فنطلق ولزوم  
 النصب في اما يوم الجمعة فزيد منطلقاً لا يمكن تقدير ما يقتضى الرفع في كل منهما وامكان تقدير ما يقتضى  
 النصب في كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذکور بعد اما معتبر بعد الفاء لكنه محذوف اختصاراً  
 فان كان ما بعد الفاء مرفوعاً يلزم رفعه بعد اما تنبيهها على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان منصوباً  
 يلزم نصبه بعد اما تنبيهها على انه منصوب وان كان جهة الرفع والنصب مختلفة (وقيل ان كان جائز  
 التقديم فن الاول) يعنى انه جزء مما في حيز الفاء والمراد بجائز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه  
 بعد الفاء نحو اما زيد فنطلق (ولافن الثاني) نحو اما زيد فانما رجل ضارب فان زيدا لا يصح ان يكون  
 معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فاني منطلق  
 فان ما في حيز ان لا يتقدم عليه وله غير نظير ولم يلتفت اليه المصنف كما لم يلتفت الى الثاني لان ما خصه  
 تصحيح تقديم ما يمنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف اماره كثير نحو ﴿ربك  
 فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر﴾ وهذا فليذوقوه ﴿وبذلك فليفرحوا وهو قياسي فيما اذا كان الجزاء  
 امراً او نهياً ناصباً لما بعد اما قوله تعالى ﴿واذعرتلثمهم وما يعبدون الا الله فأووا﴾ وقوله  
 تعالى ﴿واذلم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقبوا﴾ يحتمله ولان الفاء فيهما احتمال آخر وهو تنزيل الطرف  
 المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى تقدير اما حكي سيويه زيد حين اقبته فانا اكرمه وقيل هذا في  
 اذمطرد (حرف الردع) اي حرف معناه الزجر والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه المنوع او ليس  
 فيه فتمنه عن المعاودة الى مثله وقول الرضى كقولك لمن يقول لك فلان يفضلك كلالى ليس الامر  
 كذلك ينبغي ان يأول بأن مراده انه عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والالكان حرف انكار  
 لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناها انه لا تفعل وكثيراً ما يقابل به كلام متكلم وقد  
 يكون المتكلم به وبكلام هو للردع عن مضمونه واحداً فيأتى به للدلالة على انه منكر ولا يظهر  
 فرق بينه وبين صه حتى يتضح احدهما اسم فعل والاخر حرفاً (كلا وقد جاء بمعنى حقاً) هذا يقتضى  
 ان يكون اسماً كاذره المتوسط الا ان النحاة اجماعوا على حرفيته وكان الانسب هذا تفسيره بمعنى ان  
 وكائهم اختاروا حقاً تنبيهها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذى هو توكيد لغيره وعلى انه لا يخص  
 الجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون حرف اعتقاد وقد يقوم مقام اي فيلزمها القسم تقول كلا والله



اي اى والله (تاء التأنيث الساكنة) لاوجه للاقتصار ببيان الساكنة في ضبط الحروف بل ببيان  
 التاء من علامات التأنيث (تحقق الماضى لتأنيث المسند اليه) العبارة تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه  
 الظاهر الغير الحقيقي بقوله (فان كان ظاهرا غير حقيقى فخير) والتحقيق ان اللاحق هو المختار اذا  
 لم يكن فصل بين الفعل والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقى ما يسميه وما فى حكمه من ظاهرا الجمع غير  
 المذكر السالم الا انه اجله اعتمادا على ما سبق من التفصيل في بحث المذكر والمؤنث (واما الحاق  
 علامة التثنية والجمعين بضعيف) نبه بقوله علامة التثنية على ان المراد ما لم يكن ضميرا وهى ما يلحق  
 الفعل الذى ذكر فاعله نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق حينئذ علامة لا ضمير فشرح قيد  
 المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة  
 ضميرا والظاهر بدلا لندفع الضعف ولا يخفى ان المتبادر اللاحق بالماضى والمسئلة مختصة فالوضع  
 واما الحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل بضعيف وفيه بعد ان المسئلة لا تخص الفعل بل بضعف  
 قائمون الزيدون ايضا فالتحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند ظهور الفاعل بضعيف فالعبارة  
 الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين بالمسند عند ظهور الفاعل بضعيف (التنوين) في الصحاح  
 نونه تنوين والتنوين لا يكون الا في الاسماء ظاهرة ان التنوين متعد الى مفعولين هو في اللغة ايضا اسم  
 لهذه النون الساكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا كما في بعض الشروح (نون ساكنة)  
 في الرضى يدخل فيه نون نحو من ولدن ولم يكن ويخرج بقوله تتبع حركة الاخر ومنهم من تبعه  
 وزاد فقال ولا ينتقض التعريف بالنون في بارجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان  
 المراد بالتبعية الوقف عليها في الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشئ فان توهم دخول  
 حروف الكلمة في قوله نون كتوهم دخول ان في انسان ولو في لوت واما في اماره في قوله حروف  
 الشرط ان ولو وما فالادخال والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن عقل فاضل فتقول نون ساكنة  
 جنس يشتمل نون التأنيث ايضا فتقوله (تتبع حركة الاخر) اى في الحدوث لا في البقاء ولذا لم يحذف من قاض وفتى  
 مع سقوط حركة تتبعها في الحدوث بخارج نون التأنيث فانه لا يتبع حركة الاخر بل يلحق ساكن الاخر  
 ويحذف لاجله الساكن كما في اضربن واضربن بحرك كما في اضربن فتقوله لاننا كيد الفعل لمزيد توضيح  
 وبيان فرق معنوى بينه وبين الحقيقة وبهذا ظهر ضعف ما في الشروح انه لاخراج الخفيفة  
 (وهو التمكن والتكبير والعوض) عطفه على التمكن او التكبير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس  
 معنى التنوين كالتمكن والتكبير (و) كذا (المقابلة والترنم) الا ان يجعل اللام لغرض ويقدر  
 في التمكن والتكبير مضاف فيكون التقدير وهو لا فائدة التمكن والتكبير ويعطف العوض على الافادة  
 والمراد بالتمكن كونه منصرفا او في حكم المنصرف ليشتمل تنوين غير المنصرف للضرورة او التاسب  
 قال الرضى وقيل تنوين التكبير يخص بالصوت واسم الفعل فتقول صه بدل اسكت الان وصه بدل  
 اسكت وقتاما ورخ بالسكون لصباح مخصوص للدجاج وانا لا ارى منعامن ان يكون تنوين واحد للتمكن  
 والتكبير معا فيكون تنوين وجل لكليهما فاذا سمى به خص بالتمكن هذا كلامه وتنوين العوض يكون  
 عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اى حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض التنوين ونحو مرورت  
 بكل قائما اى بكل رجل قائما وتنوين المقابلة ما هو في الجمع بالالف والتاء فانه لما كان في الجميع بالواو  
 زائد على علامة الجمع وهو نون تحذف بالاضافة جعل في الجمع بالالف والتاء في التنوين المقابلة الذى

شأنه ذلك وعند جاز الله انه تنوين التمكن وذلك لانه لا يجعل العلم من جوع المؤنث غير منصرف ولا يعترف  
 بالتأنيث في جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التأنيث فلا تؤثر في منع الصرف  
 ولا يصح تقدير تاء فيه للتأنيث لان وجود هذا التاء يمنع عن تقدير تاء اخرى والا لاجتماع علامتا تأنيث فلا يكون  
 عرفات وجود التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بلاتنوين لكن يكسر في النصب  
 والجروكذا عند من يقول عرفات بلاتنوين بالفتح قال الرضى والاشهر في عرفات بقاء التنوين والكسر  
 وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة وتوين التزم ما يلحق آخر الايات والمصارع اما عوضا  
 عن حروف الاطلاق وهو مودة حاصله من اشباع حركة الروى المتحرك واما عوضا عن شئ وهو ما يلحق  
 الروى الساكن ويخرج به الشعر عن الوزن ويكسر معه الروى دفعا لالتقاء الساكنين ويفتح تشبيها بالنون  
 الخفيفة ثبت الثاني الاخفش وانكره الزجاج والسيرافي قال الرضى سمي تنوين التزم لانه لترك التزم وذلك  
 لان حرف الاطلاق يناسب التزم في حذفه بايراد التنوين ترك التزم وصرح التسهيل ايضا بأنه للاشعار  
 بترك التزم ولا يخفى ان قول المصنف يدل على انه لا تزم فالاولى ما قبل ان هذا التنوين يسهل ترديد  
 الصوت في الخيشوم وهو من اسباب التزم وهذا التنوين لا يتاقي اللام ويدخل في الافعال قال الرضى  
 لم يوجد في الحرف وان ليس وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده في الحرف يستفاد من التسهيل  
 ايضا قيل عدتنوين لانه من الحروف تسامح قلت كعد سائر الزوائد فتأمل (ويحذف) اى التنوين  
 فظاهرا اى تنوين والمراد وجوب الحذف (من العلم موصوفا بان مضافا الى علم) وفي بعض النسخ  
 آخر والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلاتنوين وهذا الحكم منقوض  
 بزيد الظريف ابن عمرو حيث لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف بان غير مفصول بشئ  
 مضافا الى علم آخر هذا اذا لم يعم بشئ مع التنوين حتى لو جعل التنوين جزء الاسم لا يصح حذفه  
 والمراد بان الابن والابنة لا يثبت ايضا لانه لا يجب الحذف مع اليثبت بل فيه وجهان اجودهما عدم  
 الحذف وفلانة وضل وطامرو هي وبى فى حكم العلم فيقال ضل بن ضل وطامر بن طامرو  
 هي بن هي وبى بن بى بن زيد والمراد الوصف النحوى ولا يحذف من زيد بن عمرو جلة ولا يحذف  
 الف بن خطا قبل دون ابنة وقديرتك الحذف في ضرورة الشعر كقوله \* وجارية من قيس بن ثعلبة  
 \* كما قد يحذف من غير العلم المذكور فيهما نحو \* وحاتم الطائي بن وهب المائي وقوله \* فالقيته غير مستعجب  
 ولاذا كر الله الا قليلا \* (نون التأنيث خفيفة) ساكنة حاصلة بحذف المتحرك عن المشددة تخفيفا عند  
 الكوفيين وعند البصريين كالثقلية هي الاصل (وثقلية مفتوحة) هي كذلك في اصل الوضع اجماعا ولا يخفى  
 انها تختمل ان تكون حاصلة بتضعيف الساكنة لمزيد التأنيث (مع غير الالف) فانها مع الالف مكسورة  
 كما سيذكر (مختص بالفعل المستقبل) المستعمل (في الامر) ولم يرد بالامر ما هو المصطلح حتى يشمل مادخله  
 لام الامر بل المعنى المصدرى (والنهي والاستفهام والتثنية والعرض) والتخصيص نحو هلا تضربن ولقد جمع  
 الكل عبارة التسهيل لتحققان جوازا فعل الامر والمضارع التالى اداة طلب (وقلت في النفي) لاولى والنفي قليلا  
 ليكون في حيز قوله مختص ولا يمتنع به الاختصاص والقلة في النفي بلا متصلة بالفعل المضارع متنوعة وكيف  
 لا وقد جعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح ولعله اراد بالنفي ما يشمل بدخول لم قال سيدي به  
 بدخل بعد لم تشبهها بالانهي من جهة اجزءم قال \* يحسبه الجاهل ما لم يعلم \* شيخنا على كرسيد معهما (ولزم  
 في مثبت القسم) اى في جواب القسم المثبت وشارح قال التركيب من باب جرد قلبية اى بكلمة ضعيفة  
 والاولى ومثبت القسم لما عرفت وذلك منقضى بقوله تعالى \* ولسوف يعطيك ربك \* وبقوله



تعالى \* ولئن تم اوقلتهم لالى الله تحشرون \* والصواب في مثبت القسم الخالي من حروف تنفيس  
وعن جار متقدم عليه متعلق به ( وكثرت في مثل اما تفعلن ) اى شرط زيد في ادائه مامن غير لزوم كما  
يتبادر من اما وهو المطابق للتسهيل حيث قيد ما الزائدة بالجائزة الحذف لكن في الرضى سواء جاز حذف  
كما في اما تفعلن وسميا تفعلن وايهم ما يفعلن وانما تكونن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما  
ويدخل التقليل المكفوف بما ايضا نحو قلما تفعلن وربما تفعلن وقد يلحق الشرط من غير ما نحو قوله \* من  
يتقن منكم فليس نائب ابدا \* وقد يلحق جواب الشرط من غير ضرورة نحو قوله \* متى ما بأتك الخير نفعنا  
وانما يلحق اسم الفاعل اضطرارا وربما لحقت المضارع الخالي من الشروط ( وما قبلها ) اى نون التأكيد  
( مع ضمير المذكورين ) وهو الواو ( مضموم ) ليدل الضمة على الواو المضمومة وفيما لم يحذف للاطراد  
( ومع المخاطبة مكسور ) ليدل الكسرة على الياء والاطراد ( وفيما عدا ذلك ) المذكور ( مفتوح )  
وسيسكن منه التثنية وجمع المؤنث ومن قال عدا ما قبل انف التثنية والف الفصل ما قبل النون لان الالف ليس  
حاجزا حصينا فقد ترك طريقا مبينا وتقول انت او العرب في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان  
ولاتبالي بالتقاء الساكنين كما كنت تتحاشى عند في اضربون واضربين لانهما اخف وحذف الالف فيهما  
متعذرا للاتباس في التثنية واجتماع النونات في الجمع المؤنث فجعل النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لا ينقل  
الكلمة يجعلها جزء بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلها كلمة واحدة وعدا كثنين ( ولا تدخل الخفيفة )  
للزوم التقاء الساكنين على غير حده ( خلافا لبونس ) فانه يجوز في حال الوقف او يدفع  
التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسرو عليه يحمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان  
وجعل التسهيل والرضى الكوفيين مع بونس فان قلت يزول التقاء الساكنين في اضربان بنون الخفيفة مع  
الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة في نون نعمان قلت منع سيويه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم  
( وهما ) اى النون ( في غيرهما ) هذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة فيهما  
وبالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع على مذهب الجمهور اذ لا تكون الا في غيرهما ( مع الضمير البارز ) وهو  
واو الجمع وياه المخاطبة ( كالفصل ) من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى فيعامل مع المدة في الاخر اذا لاقبها  
معاملة مدة لاقت كلمة منفصلة ما كنة الاول فيحذف معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة ويحرك معها كما يحرك  
مع الكلمة المنفصلة ( فان لم يكن ) اى ان لم يكن البارز في غيرهما وهو ثلاثة اقسام ان يكون البارز فيهما  
او يكون مستترا في غيرهما او لا يكون ضمير نحو هل يرين زيد ( فكالتصل ) وبهذا ظهر وجه مسامحة اضربان  
واضربان دون اضربون واضربين والشارحون غفلوا عن مقصوده فجعلوا قوله فان لم يكن اشارة الى  
ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالتصل انه كالجزء من الكلمة فصار وارغزون في حكم  
حرف علة في الوسط فكما لا يسقط في الامر حرف العلة في غير الاخر لم يسقط في ارغزون واذا ثبت ففتح لان  
ما قبل النون مفتوحة في الواحده ثبت في هل ترين رعاية لا طرد وهذا معنى قوله ( ومن ثم قيل هل ترين )  
وارغزون دون ارغن بحذف الواو كما في ارغلانه صار وسطا لكون النون كالتصل ( وترون ) كما قيل تروا  
القوم ( وترين ) كما قيل ترى القوم ( واغزون ) لا ارغن ( واغرن ) كما يقال ارغو والكفار ( واغزن )  
كما قيل ارغو الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضى ان يكون النون كالتصل لا بوجوب بقاء المدة في الواحد  
لان واو الجمع ايضا كالتصل ولا يبقى معه المدة ولو اريد بالتصل انف التثنية لامتني لجمع بقاء المدة في  
ارغزون محمولا على بقائها في ارغوا لانه ينقل الكلام الى ارغو فكل ما يقال في ارغو ويجرى في ارغزون فليس

الحمل الاتطويل المسافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزو اقلنا لم يحذف الواو لانه لا موجب لحذفها فاذا صار افزون مثله لم يحذف فيه ايضا ( والخففة يحذف للساكنين ) ولا ينتقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد ساكنان اولهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ولا يحرك كالتوين وفي الوقف كما يحذف التوين ( فيرد ما حذف ) لاجل الخفيفة بخلاف التوين فانه لا يرد ما حذف لاجله اذا اسقط بالوقف فيقال في قاض قاض لا قاضى ( والمفتوح ما قبلها تقلب الفا ) هذا مستثنى من الحكم السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كافتتاحه به \* الهى كما انعم علينا بشرح الفن في هذا الكتاب \* واتممت نعمتك بتمامه على وجه الصواب \* والهمنا فيه بما لا يعد ولا يحصى من فصل الخطاب \* وفقنا بشكر يكون به للعبد والمجدد مزيد استجلاب \* واجعله دافعا للعقاب ومقضى الحسن المآب \* وموجب الجزيل الثواب \* وهداية لمن اقتدى به من العلماء والطلاب \* واجعله سببا لشفاعتهم دون المحصنة يوم الحساب \* الهى ليس في الاشتغال به معذرتى \* الا انه لم يكن تحت مقدرتى \* فلم اكتب فيه الا ما وهبته كاتبيض المطر السحاب \* اللهم اجعله غيثا مغيثا لمعارف كلامك في قلوب الاحباب \* انبات المطر الازهار والخضر فيما هو اطيب من التراب \* الهى ارض الجنة قيعان وهذه زراعتى \* فربها رب واجب مسئلتى وتقبل ضراعتى \* وصل على خير الوسايط \* بعدد المركبات والبسائط \* صلوة تدعوه الى شفاعتى \* وعلى آله

وصحبه الذين بعبوديتى لهم

افتخارى وبراعتى

قد تم طبع شرح الكافية للفاضل العصام بعون الله الملك العزيز الملام \* بمطبعة دار السلطنة السنية \* صانها الله تعالى عن الآفات والبلية \* في زمان سلطنة سلطاننا افخم السلاطين \* واعظم الخوافين \* السلطان الغازى عبد الحميد خان \* لازالت شمس شوكته مشرقة في كل حين وآن \* ووقع ختام طبعه وذلك آخر ربيع الاول لسنة ثلاث وعشرة

ثلاثمائة والف من هجرة من الانس

والالف

